عِلمُ النبيِّ ﷺ والأئمةِ (عليهم السلام) بالغيبِ
على هُدى الكتابِ والسُّنة

ومُلحقُ في قضايا عقائديَّة

تأليف
السَّيد طعّان خليل العاملي



دار الكوكب

عِــلْــمُ النَّبِيِّ ﷺ
والأئِمَّةِ عليهم السلام بالغَيْبِ
عَلى هُدَى الكِتَابِ والسُّنَّة

عِلْمُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم
والأئِمَّةِ عليهم السلام بالغَيْبِ
عَلى هُدَى الكِتَابِ والسُّنَّة

ومُلْحَقٌ في قَضَايَا عَقَائِدِيَّة

تأليف

السيّد طعّان خليل العامِليّ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللّهم صلّ على محمّد وآل محمّد

اللَّهُمَّ كُنْ لِوَلِيِّكَ الْحُجَّةِ بْنِ الْحَسَنِ
صَلَواتُكَ عَلَيْهِ وَعَلى آبائِهِ فِي هذِهِ السَّاعَةِ
وَفِي كُلِّ ساعَة وَلِيّاً وَحافِظاً وَقائِداً وَناصِراً وَدَلِيلاً
وَعَيْناً حَتَّى تُسْكِنَهُ أَرْضَكَ طَوْعاً وَتُمَتِّعَهُ فِيها
طَوِيلاً بِرَحْمَتِكَ يا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ،
وَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلى سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ خاتَمِ النَّبِيِّينَ
وَعَلى عِتْرَتِهِ الطَّاهِرِينَ.

الإهداء

إلى عقيلةِ الوحي وبني هاشم وآلِ أبي طالب عليهم السلام ...

إلى عابدَةِ آلِ عليٍّ عليهم السلام العالِمة غير المعلَّمة والفَهِمَة غير المفَهّمة...

إلى الصدّيقة الصّغرى قُرّةِ عَيْنِ الصدّيقة الكبرى عليهما السلام ...

إلى ريحانَةِ جدّها المصطفى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عزيزَةِ قَلْبِ زَوْجِ البتول عليهما السلام ...

إلى الكامِلَة الفاضِلةِ أُمينةِ الله ووليّةِ الله العُظمى...

إلى سيّدتي ومولاتي الحوراء زَيْنَب عليها السلام ...

سائِلاً شفاعتَكِ لي في الجنَّة فإنّ لكِ عند الله عزّ وجلّ شأناً من الشّأنِ...

ب

(في عُيونِ أخبارِ الرِّضا عليه السلام : ج١:٧).

عن أبي عبد الله عليه السلام : «مَن قالَ فينا بَيْتَ شِعْرٍ بَنى اللهُ تعالى له بَيْتاً في الجنّة».

وعنه عليه السلام : «ما قال فينا قائِلٌ بَيْتاً(*) من الشِّعر حتّى(**) يُؤيَّد بروحِ القُدُس».

وعن الرّضا عليه السلام : «ما قالَ فينا مؤمِنٌ شِعْراً يَمدحُنا به إلّا بَنى اللهُ تعالى له مدينةً في الجنّة أوسَع من الدّنيا سبع مرّات، يَزوره فيها كلُّ مَلَكٍ مقرَّبٍ وكلُّ نَبيٍّ مُرسَل».

(*) مطلقاً سواءٌ كان في فضائلهم أو في مصائبهم عليهم السلام .

(**) بمعنى: إلّا ، بَيَّنَه في المُغني.

د

هـ

فِي رِحَابِ عَقِيلَةِ بَنِي هَاشِم عليها السلام

عَقِيلَةُ الطَّوَاهِر

في الشِّعْرِ العَامِلِيّ المُعَاصِر

و

يَوْمُ الأرْبَعِيْن

غَلَبَ الأَسَا فَتَرَقْرَقَتْ عَبَرَاتِي
حُزْنَاً وَغَصَّ القلْبُ بِالزَّفَرَاتِ
وَذَكَرْتُ مَا فَعَلَتْ بِعِتْرَةِ أَحْمَدٍ
أَيْدِي الزَّمَانِ وَفَادِحُ النَّكَبَاتِ
وَشَفَتْ أُمَيَّةُ بِالْحُسَيْنِ غَلِيْلَهَا
وَقدِيْمَ أَحْقَادٍ لَهَا وَتِرَاتِ
قتَلَتْهُ ظَمْآنَ الْفُؤادِ بِكَرْبَلا
وَبِهِ اسْتبَاحَتْ أَعْظَمَ الحُرُمَاتِ
وَسَبَتْ حَرَائِرَهُ عَلَىْ عُجْفِ المَطَاْ
حَسْرَى تَجُوْبُ البِيْدَ دُوْنَ حُمَاةِ
وَغَدَتْ كَرِيْمَاتُ النُّبُوَّةِ مَغْنَماً
لِطَلِيْقِهَا مِنْ آلِ عَبْدِ مُنَاةِ

وَبَنَاتُ هِنْدٍ فِيْ الْقُصُوْرِ مَصُوْنَةٌ
وَبَـنَـاْتُ آلِ اللهِ فِـيْ الْـفَـلَـوَاْتِ
لَمْ أَنْسَ زَيْنَبَ يَوْمَ شَطَّ بِهَاْ النَّوَىْ
نَحْوَ العِرَاْقِ أَتَتْ مِنَ الشَّاْمَاتِ
عَاْدَتْ بِيَوْمِ الأَرْبَعِيْن مِنَ السِّبَاْ
بِلَـوَاْعِـجِ الأَشْـجَـاْنِ وَالْـحَـسَـرَاتِ
عَـاْدَتْ تُـجَـدِّدُ حُـزْنَـهَـاْ بِـأَحِـبَّـةٍ
قُتِلُوْاْ عَطَاْشَىْ عِنْدَ شَطِّ فُرَاْتِ
وَغَدَتْ تَطُوْفُ عَلَىْ الْقُبُوْرِ بِكَرْبَلَاْ
وَجُـفُـوْنُـهَـا تَـنْـهَـلُّ بِـاْلـعَـبَـرَاتِ
رَاْحَتْ تُنَاْدِيْهِمْ وَقَدْ أَوْدَىْ بِهِمْ
غَـدْرُ الـزَّمَـاْنِ وَهَـاْدِمُ الـلَّـذَّاْتِ
يَاْ سَاْكِنِيْنَ بِكَرْبَلا تَحْتَ الثَّرَىْ
يَـاْ إِخْـوَتِـيْ وَأَحِـبَّـتِـيْ وَحُـمَـاْتِـيْ

اَلْيَـوْمَ آلَ إِلَىْ التَّشَتُّتِ شَمْلُنَاْ
هَيْهَاْتَ لَمُّ الشَّمْلِ بَعْدَ شَتَاْتِ
وَرَحَلْتُمُ عَنِّيْ وَمَاْ وَدَّعْتُكُمْ
وَنَأَتْ مَنَاْزِلُكُمْ بِأَرْضِ فَلَاْةِ
وَرَنَتْ إِلَىْ قبْرِ الحُسَيْنِ وَطَرْفُهَاْ
يَحْكِيْ شُجُوْنَ القلْبِ بِالنَّظَرَاْتِ
وَهَوَتْ إِلَيْهِ تَضُمُّهُ وَتَشَمُّهُ
وَتَنُوْحُ نَوْحَ الطَّيْرِ فِيْ الْوُكُنَاْتِ
نَاْدَتْهُ وَاْلأَحْزَاْنُ تَمْضَغُ قلْبَهَاْ
وَدُمُوْعُهَاْ تَجْرِيْ عَلَىْ الْوَجَنَاتِ
يَاْ نُوْرَ عَيْنِي يَاْ حُسَيْنُ وَمُهْجَتِيْ
وَشَقِيْقَ رُوْحِي، يَاْ أَنِيْس حَيَاْتِيْ
كُنْتُمْ حِمَىْ عِزِّيْ وَسَلْوَةَ خَاطِرِيْ
وَالْيَوْمَ سَلْوَةُ خَاْطِرِيْ آهَاْتِيْ

أَوْصَيْتَنِيْ حِفْظَ الْعِيَاْلِ فَصُنْتُهُمْ
إِلَّاْ عَــنِ الــزَّفَــرَاْتِ وَالْأَنَّــاْتِ
هَاْ هُمْ مَعِيْ فِيْ كَرْبَلَاْ لَكِنَّهُمْ
أَمْسَوْا بِدُوْنِ حِمىً لَهُمْ وَوُلَاْةِ
وَمُتُونُهُمْ سُوْدٌ بِضَرْبِ سِيَاْطِهِمْ
وَجُفُوْنُهُمْ حُمْرٌ مِنَ الْعَبَرَاْتِ
وَسُكَيْنَةٌ كَاْنَتْ عَلَيْكَ عَزِيْزَةً
عَاْدَتْ بِذُلِّ الْيُتْمِ وَالْحَسَرَاْتِ
مَنْ ذَاْ يُكفْكِفُ دَمْعَهَاْ بِحَنَاْنِهِ
وَيُبَدِّلُ الْعَبَرَاْتِ بِالبَسَمَاْتِ
أَمَّاْ رُقَيَّةُ يَاْ أَخِيْ فَتَرَكْتُهَاْ
فِيْ الْشَّاْمِ قدْ مَاْتَتْ مَعَ الْزَّفَرَاْتِ
مَاْذَاْ أَبُثُّكَ مِنْ تَفَاْصِيْلِ الْسِّبَاْ
يَكْفِيْ هَوَاْنِي فِيْهِ بَيْنَ عُدَاْتِي

وَدُخُوْلُنَاْ وَالْحَبْلُ فِيْ أَعْنَاْقِنَاْ
فِيْ مَجْلِسٍ لِلَّهْوِ وَالْقَيْنَاْتِ
يَاْ لَيْتَ قبْلَ الطَّفِّ عَاْجَلَنِيْ الرَّدَىْ
أَوْ كَاْنَ يَوْمُ السَّبْيِ يَوْمَ وَفَاْتِيْ

الشّيخ أحمد العُسَيْلِي العَامِلِيّ
الثَّاْنِيْ مِنْ ذِيْ الحِجَّةِ الحَرَاْمِ ١٤٣٥ هـ
– ٢٧ أيْلُوْل ٢٠١٤ م –.

أمٌّ أخيها

يا بنتَ خيرِ الخلقِ بعدَ محمّدِ
قدْ جئتُ يحمِلُني إليكِ تَودُّدِي
ألقيتُ رَحلْي عندَ بابِكِ آمِلاً
بالرِّفدِ يا ابنةَ صاحبِ الكفِ النَّدِي
القربُ منكُم غايتي فتكَفَّلي
قلبَاً عَلَى غيرِ الوِلا لم يُعقَدِ
لا تطرُدِيني رُغمَ كلِّ مساوِئي
إنِّي إليكِ مَدَدتُ يا حَورَا يدِي
يا كعبةَ الأيتامِ في زمَنِ الغيابِ
ومَنهلاً عَذْباً صَفِيَّ الموردِ
يا شمعةً ذابَتْ فِداءَ عقيدةٍ
ذابَتْ ولكنْ نُورُها لم يَخمُدِ

تُوِّجْتِ أُمَّاً للحسينِ بكَربلا
كالطُّهرِ فاطمَ للنَّبيِّ محمَّدِ

الشّيخ أحمد الدُرّ العَامِلِيّ

وليدةُ الفجر

أضاَءتْ.. فاستَحالَ اللَّيلُ فَجْرا
وَتَـمَّ هِـلالُ ذاكَ الـفَـجْـرِ بَـدْرا
وطَافَ المسْكُ حَولَ المهدِ رَاجٍ
إذا ابتسَمَتْ.. تَفيضُ عَليهِ عِطرَا
أَدَارتْ طَـرْفَـهـا فَـرَأت شُـمـوسَـاً
عَـلَـتْ بَـسَـمـاتُـهـا خـدَّاً وثَـغْـرا
وراحَت تَسمعُ الهَمَساتِ تعلُو
سَتحيى في جبينِ الدَّهرِ فَخْرا
نُـسـمِّـيـهـا بـزيـنَـبَ قَـالَ طَـهَ
بِـذا أمَـرَ الإلـهُ وجَـلَّ أمْـرا
وأحْنى المُصطَفَى فَرِحَاً يُناغي
وَلـيـدَةَ حَـيـدرٍ وَالـكُـلُّ سُـرَّا

ولـم تُـحْـسِنْ سِوى البَسَماتِ رَدَّاً
وَلـكـنْ كـانَـتِ الـبَـسَـمـاتُ شِـعْـرا
وجَـاءَ الـرُّوحُ والأمـلاكُ جَـمـعَـاً
يَـزفُّ لِأحـمـدَ الـمـخـتَـارِ بُـشـرى
أيا خَيرَ البَرايا الكَونُ أضحَى
يُضاهي سِحرُهُ الأسحَارَ سِحرا
وفـي الـجـنَّـاتِ زَغـرَدةٌ وعِـيـدٌ
تَـنَـاثَـرَ رَوضُـهـا وَرداً وزَهـرَا
أَتـيـتُ أزفُّ تـهـنِـئَـةَ الـتَّـهـانـي
فَـرَبِّـي زادَنـي فـي الـقـدْرِ قَـدْرا
إلـيـكَ الـلـهُ حـمَّـلَـنـي سَـلامَـاً
يَـبُـثُّ شَـذَاه فـي الأرواحِ بِـشْـرا
مُـبـارَكٌ اسـمُـهـا طـابَـتْ وطِـبـتُـم
وطـابَ ولـيُّـكُـم دُنـيَـاً وأُخْـرى

بِـمَـولـدِ زيـنَـبَ الـحَـوراءِ يَـحـلُـو
لِأهـلِ وَلائِـهـا الـصَّـلَـواتُ جَـهـرا

الشّيخ أحمد الدُرّ العَامِلِيّ

هي زينبٌ..

أسمَعْتَني الغَزَلَ الذي أَلْقَاني
في بحرِ حُبِّكَ فاستَباحَ كِياني
وغَدَوتَ وِردِي بُكرةً وعَشيَّةً
وإذا غَفَوتُ غَفَوتَ في أجفاني
ما كُنتُ أحسَبُ أنْ يفرِّقنا النّوى
ولطَالما كنَّا كَما الجِفنَانِ
صَبراً أَجَبْتُ فما جَفَوتُكَ غيرَ أنْ
نَ القلبَ أبصرَ حُسنَها فجفَاني
ملَكَتْ جميعَ مَشَاعِرِي وجوارحي
بلْ صَيَّرَتْني عبدَها المتفَاني
فالعُذرُ أنِّي لَستُ أَملِكُ خَافِقي
هُوَ ملكُهَا كَأنَاملي ولِسَاني

قالتْ: ومَنْ هيَ؟ قلتُ يَصعُبُ وصفُها
قد حَارَ في أوصَافِها الثَّقلانِ
غشَّى النَّواظِرَ نورُها فكأنَّها
شَمسٌ بَدَتْ في عَالمِ الإمْكانِ
بلْ مِنْ سَناها أشرَقَتْ شمسُ الضُّحَى
لَولا سَنَاها مَا بَدا القَمَرانِ
فَلَقَد تَفَرَّعَ نورُها مِنْ دَوحةٍ
وُجِدَ الوجودُ بها وخُذْ بُرهاني
سَلْ نَشأةَ الأنوارِ سَلْ خَبرَ الكِسَا
لِتَرى اعتقَادي شَاهِدَ الوِجدَانِ

❁ ❁ ❁

هيَ بِنتُ طهَ المصطَفى بنتُ الوَصِيْ
ـيِ المرتضَى ومَليكةِ النِّسوانِ

هيَ زينبُ الحَورَا عقيلةُ هَاشمٍ
أمُّ الفضَائلِ كعبَةُ الأحزَانِ
هيَ غُصَّةٌ في قَلْبِ كلِّ مُشَايعٍ
هِيَ لحْنُ آهٍ آهَةُ الألحانِ
هيَ أنَّةُ الكرَّارِ دمعَةُ فَاطمٍ
هيَ لَوعَةُ المهديِّ في الأزمَانِ
عُذراً إذا نغَّصتُ فَرحَةَ عيدِكُم
لكنَّ جُرحي سَالَ فَوقَ لِسَاني
صلَّى عليهَا اللهُ والأملاكُ والـْ
ـرُسْلُ الكِرامُ وجُملةُ الأكْوانِ[1]

الشّيخ أحمد الدُرّ العَامِلِيّ

(١) تَمَّت ليلة الخامس من جمادى الأولى **١٤٢٧** هجرية، ليلة ميلاد جوهرة الصفاء، ووريثة الإباء، القدِّيسة الحوراء زينب الكبرى عليها السلام، بجوار سيِّدة حَرَمِ آلِ محمّد صلى الله عليه وآله وسلم .

آخِر النَّظَرَاتِ

نَظَرَتْ وكانَتْ آخِرَ النَّظَرَاتِ
لِتُوَدِّعَ الأحبَابَ في الفلَوَاتِ
أجسَادُهُم قَدْ عانَقَت وجْهَ الثَّرى
ورُؤوسُهُم رُفِعَتْ بِرأسِ قَنَاةِ
وإلى الحُسَينِ تَوَجَّهَتْ بِخِطابِها
وانسَابَ سَيلُ الدَّمعِ بِالكَلِمَاتِ
قالتْ: حُسَينُ عَليكَ أَلفُ تحيَّةٍ
رُغماً عَلَيَّ أَسيرُ للشَّامَاتِ
لَولا عِيالُكَ كانَ عندِي حَاجَةٌ
خُذْنِي إليْكَ فَلا أُريدُ حيَاتِي
أَأُخيَّ بَعدَكَ لَنْ يَلَذَّ الماءُ لي
وَذُبِحتَ ظَمآناً بجَنْبِ فُرَاتِ

أَأُخـيَّ بَـعـدَكَ لَـنْ أجُـودَ بِـبَـسـمَـةٍ
فـلَـقَـدْ دَفَـنْـتُ بِـكـربـلا بَـسَـمَـاتـي
أَأُخيَّ بعدَكَ لنْ يطيبَ العيشُ لي
أَيَـطـيـبُ؟ وَهْـوَ بِـدُونِـكُـم كَـمَـمَـاتـي
مَنْ لي إذا مَا الليلُ أسدَلَ سِترَهُ
وعَـلَـتْ عـلـى ذِكـراكُـمُ أنَّـاتـي
مَنْ لي إذا مَا القَيدُ أدَمى مِعصَمي
مَنْ ذا يُكَفكِفُ إِنْ هَمَتْ عَبَرَاتي
مَنْ لي إذا مَا قيلَ هَذي زَينبٌ
وَصَبَتْ لِخِدريَ أعْيـنُ الشُّمَّاتِ
قـدْ كـنـتُ بـيـنَـكُـمُ أعـيـشُ بِـعِـزَّةٍ
والـيـومَ صِـرتُ أسـيـرةَ الـكُـرُبَـاتِ

الشّيخ أحمد الدُرّ العَامِلِيّ

شَمْسُ الشَّهيد عليه السلام

فَدَيْتُ حِجابَ الله يَكسُوكِ إِجْلَالا

فهيهاتَ كَفُّ الخِزْيِ تَلْمَسُ أَذْيَالا

يَدُ الغَيْبِ مَدَّت مِن على العَرْشِ مِخْرَزاً

لِتَفْقَأَ طَرْفاً نَحو قُدْسِكِ قد مَالا

أَيَا شَرَفَ المُختار يا عِزَّ حَيْدَرٍ

كَسَاه شُعَاعُ المجتبى السِّبطِ سِرْبَالا

وحُمِّلَ مِن عَلْيَا البَتُولِ مَواهِباً

تُغَطِّي مساراتِ الزَّمانِ ولو طَالا

لِتُشْرِقَ في أُفْقِ الشَّهيدِ شَرِيكَةً

فتُنْعِشَ في قَلْبِ النُّبُوَّةِ آمَالا

السيِّد مرتضى شرف الدِّين الموسويّ العَامِلِيّ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

والحمدُ لله ربِّ العالَمين والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّد وآلِهِ الطّاهرين.

قال الله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾ [الأنعام: ٥٩] وقال تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ فَتَكُن فِي صَخۡرَةٍ أَوۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَأۡتِ بِهَا ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٞ﴾ [لقمان: ١٦] وقال تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ﴾ [لقمان: ٢٧] وقال تعالى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا﴾ [الكهف: ١٠٩].

لا شكَّ ولا رَيْبَ أنّ اللهَ سبحانَه وتعالى يَعلمُ ما في

السّمٰوات وما في الأرض، ويَعلم ما تُوَسْوِس به الصُّدور وما تُخفي الأنفُس، ولا يَخفى على الله شيءٌ في الأرض والسّماء، وعِلْمَه سبحانَه وتعالى ذاتيٌّ مستَمَدٌّ من ذاته المقدّسة، فإنّ علْمَه هو عَيْنُ ذاتِه.

وقد خَلَقَ اللهُ سبحانَه وتعالى هذا الكونَ بسماواتِهِ وأَرْضِه وما فيهما وما بينهما بعِلْمِه وبقدرته، ثمّ خَلَقَ الإنسانَ وأسْكَنَهُ هذه الأرض، وأسبَغَ عليه نعمَه ظاهرةً وباطنةً بعد أن كرَّمَهُ بأن أسْجَدَ له الملائكةَ المُقرَّبين، وسخَّرَ له جميعَ ما في السّمٰوات وما في الأرض، وزَوَّدَهُ بكلِّ ما يَحتاج إليه مدَّةَ بقائِهِ في هذا العالَم من سَمْع وبَصَر: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَـٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ ﴿إِنَّا هَدَيْنَـٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢، ٣] وزوَّدهُ بتلك الجوهرة اللّطيفة التي لا تُقَدَّر بثَمَن، وهيَ العقلُ الذي يُدرِك بهِ وُجوهَ الحُسْنِ ووجوهَ القُبْح في الأشياء، غيرَ أنَّ هذا العقل مهما سَما ومهما عَظُمَ ومهما كَبُرَ: لا يُمكنُهُ أن يُحيط بجميعِ جهاتِ الحُسْنِ في الأشياء كما لا يُمكنُهُ أن يُحيط بجميعِ جهاتِ القُبْحِ فيها، بل هو يُدرِكُ الكثيرَ الكثيرَ من وجوهِ الحُسْنِ،

ويُدْرِكُ الكثيرَ الكثيرَ من وجوهِ القُبْح، ويُميِّز في كثيرٍ من الأمور بين الخيرِ والشرِّ، بين الحقِّ والباطل، بين الضّلال والهُدى، بين الضّرر والنّفع، ولكنّ ما يَغيب عنه ويَخفى عليه أكثرُ بكثيرٍ ممَّا أَدْرَكَهُ وعَلِمَه.

وبما أنّ الله عَزَّوَجَلَّ لم يَخْلُق الإنسانَ عَبَثاً ولم يَتْرُكْه سُدىً، بل خَلَقَهُ بالحقّ، وأَمَرَهُ أن يَبنيَ حياتَهُ على الحقِّ والصِّدق فلا يقول إلّا حقّاً وصِدْقاً، ولا يَعملُ إلّا ما فيهِ الحقّ أو للحقّ: فكان محتاجاً إلى أن يَعرفَ ما خَفِيَ على العقل، فَتَمَّمَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ ذلك، بأن أَرْسَل الأنبياءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مُبَشِّرين ومُنْذِرين، ونَزَّلَ عليهم الكتُبَ السَّماويّة لِيُبيِّنوا له ما خَفِيَ على عَقْلِهِ وما غابَ عنه، ومن هُنا يَجب أن يكونَ هؤلاءِ الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عالِمينَ بجميع ما يَحتاج إليه هذا الإنسانُ من أمور الدِّين والدُّنيا، وعِلْمُهُم هذا مُستَمَدٌّ ونابعٌ من عِلْمِ الله سبحانه وتعالى وتعليمِهِ إيَّاهُم.

ولمّا كان العالَمُ لا بُدّ له أن يكون فيه عالِمٌ يكونُ الحجّةَ على النّاس، **وأمينَ الله** عَزَّوَجَلَّ **على غَيبِهِ وعِلْمِهِ**

وخَلْقِهِ ودِينِهِ الذي ارتضاه لِنفسه: فإذا قُبِضَ ذلك العالِمُ: فلا بُدّ من وجود مَن يَصلح أن ينوب منابَه، **ويكون في دَرَجَتِه في ذلك**، وفي الأَثَر: «فإنّ اللهَ عزّوجلّ لم يَترك الأرضَ إلّا وله عزّوجلّ فيها عالِمٌ تُعْرَفُ به طاعتُه وتُعْرَفُ به ولايتُه، ويكون حجّةً لمَن يُولَد بين قَبْضِ النبيّ إلى خروج النبيّ الآخَر».

وخاتَمُ الأنبياء والمرسَلين نبيُّنا محمّدٌ صلّى الله عليه وآله وسلّم **الذي أَظْهَرَهُ اللهُ** عزّوجلّ **على غَيْبِهِ، والذي عِلْمُه عِلْمُ الأوَّلينَ والآخِرين، وعِلْمُ ما كان وعِلْمُ ما هو كائنٌ إلى قيام السّاعة**: قد تَرَكَ بأَمْرِ الله سبحانَهُ وتعالى أوصياءَ يَقومون مقامَه **ويَعلمون عِلْمَه** ويَعَملونَ بعَمَلِهِ، وأوَّلُ هؤلاء الأوصياء عليهم السلام: أميرُ المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام الذي قال النبيُّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في حقّهِ: «أنا مدينةُ العِلْم وعليٌّ بابُها»، «عليٌّ مع الحقّ والحقُّ مع عليٍّ، يَدورُ مَعَه كيفما دار»، «يا عليُّ! ما عَرَفَ اللهَ إلّا أنا وأنت، وما عَرَفني إلّا الله وأنت، وما عَرَفَكَ إلّا الله وأنا» وهو عليه السلام القائلُ: «علَّمَني رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ألْفَ بابٍ من العلم، كلُّ بابٍ يَفْتَحُ ألفَ باب»، «والذي نفسي

بِيَدِهِ! إنّي لَأَعْلَمُ عِلْمَ النبيّ ﷺ وعِلْمَ ما كان وعِلْمَ ما هو كائِنٌ فيما بيني وبين قيامِ السّاعة»، وفي الحديث عن الصّادق عليه السلام: «إنّ عندنا عِلْمَ ما كان وعِلْمَ ما هو كائِنٌ إلى أن تَقوم السّاعة...»، وعن الرِّضا عليه السلام: «فإنّ محمّداً ﷺ كان أمينَ الله في خَلْقِهِ، فلمّا قُبِضَ ﷺ كنّا أهلُ البيت وَرَثَتَه، فنحن أُمَنَاءُ الله في أرضِهِ، عندنا عِلْمُ البلايا والمنايا...»، وعنه عليه السلام أيضاً: «ونحنُ وَرَثَةُ ذلك الرّسول الذي أَطْلَعَهُ اللهُ على ما يشاء من غَيْبِه، فَعَلِمْنا ما كان وما يكون إلى يومِ القيامة»، إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة الدالّة على عُموم عِلْمِهم عليهم السلام وعلى أنّ عِلْمَ النبيّ ﷺ انتقل إلى عليٍّ عليه السلام ثمّ إلى أولادِهِ الأحدَ عَشر عليهم السلام واحداً بَعْدَ واحد، وآخِرُهُم قائِمُهُم عجّل الله تعالى فَرَجَه وجَعَلَنا من أنصاره وأعوانِه.

أمّا كيفيَّةُ عِلْمِ النبيّ ﷺ وأوصيائِهِ عليهم السلام بالغَيْب - **وهو شَأْنٌ من شؤون عِلْمِهم** عليهم السلام -: فهذا ما يَتَكَفَّلُ بتوضيحه سماحةُ العلّامة الجليل الفاضل السيّد طعّان خليل الموسوي العامليّ في كتابِهِ هذا الماثل بين يَدَيْك، والموسوم بـ «**عِلْمِ النبيّ** ﷺ **والأئمّة** عليهم السلام **بالغَيْب**».

وسماحَتُهُ قد أَعْطَى البحثَ حقَّه وبيَّنَه بَيَاناً شافِياً، وفصَّلَهُ تَفْصيلاً جيِّداً، بحيثُ لا يَحتاجُ قارىءُ هذا الكتاب إلى مزيدٍ من المعلومات.

أسألُ اللهَ عزّ وجلّ لَهُ التَّوفيقَ والتَّسديدَ والتّأييدَ، إنّه وليُّ التّوفيق وهو على كلّ شيءٍ قدير، والحمدُ لله ربّ العالَمين وصلّى اللهُ على سيّدنا محمّدٍ وآلِه الطّاهرين.

شقراء في التّاسع عشر من شهر رمضان المبارك ١٤٣٦هـ
الموافق ٦ تموز ٢٠١٥م.

محمّد عليّ الأمين الحسينيّ



بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين..

وبعد..

فإن الإيمان بالغيب على ما هو عليه، من سمات المتقين، المهتدين بهدى الله سبحانه..

أما العالم بالغيب بالذات، فهو الله سبحانه، وكل من عداه لا يعلم الغيب إلا بتعليم منه تبارك وتعالى، فقد قال سبحانه: ﴿**عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ**﴾[١].

وإذا أراد الرسول أن يعلم أحداً من خلقه بشيء من الغيب، فإنما هو بإذن منه سبحانه وتعالى..

وعلم الأئمة الطاهرين «صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين» بالغيوب إنما هو بإذن منه تبارك وتعالى، وبتوفيقات يختص بها الله من يشاء من عباده، وعلى رأسهم أولئك الذين اصطفاهم، وأذهب عنهم الرجس، وطهرهم تطهيراً.

وهؤلاء هم الذين يستفيدون من هذه المعارف المكنونة، والغيوب المخزونة على اختلافها، وذلك بعد إخراجها من مخازن الذاكرة التي تتراكم فيها، ليكون هذا الحضور التفصيلي لها سبباً ووسيلة في اكتساب المزيد من درجات القرب والزلفى، والإنتقال عبر هذه الدرجات إلى ما هو أرقى،

---

(١) الآيتان ٢٦ و ٢٧ من سورة الجن.

وأزكى، وأنمى، وأغنى، وأقنى. ويعطيه المزيد من الطاقات والقدرات التي تثريه وتقويه على إنجاز مهماته الكبرى، التي فرضتها حاجات مقام الإمامة العظمى، الذي حباه الله به، ومنها ضرورة الهيمنة على مسيرة الحياة في مختلف مناحيها، وسائر مجالاتها، وحركة مكوناتها في هذا الوجود الأرحب كله.

والبحث في علم الأئمة «عليهم السلام» بالغيوب بحث جليل، وجميل، وقد حاول الأخ الكامل، والماجد الفاضل العلامة السيد طعان خليل الموسوي العاملي «حفظه الله» أن يخوض غمار هذا البحث، فتتبع أقوال العلماء في هذا الموضوع، وعرض أدلتها ومناقشاتها بكل أمانة، وحياد.

وربما رجَّح ما راق له منها، وذلك في كتاب رأيت ملخصاً منه، وهو بعنوان: «علم النبي «صلى الله عليه وآله» والأئمة «عليهم السلام» بالغيب».

وبغض النظر عن عدم اتفاق القارئ معه في بعض النقاط ـ إن كان ـ فإنه في حد نفسه جهد مشكور، وهو عليه ـ إن شاء الله ـ مثاب ومأجور، حيث وفَّر المادة لطالبها، ووضعها بين يدي راغبها.

فشكر الله سعيه، وتقبل منه جهده..

والحمد لله، والصلاة والسلام على محمد وآله..

بيروت ـ حرر بتاريخ: ١٥/ ١١/ ١٤٣٦هـ ق.

٣١/ ٨/ ٢٠١٥م ش.

جعفر مرتضى العاملي

جعفر مرتضى العاملي

١٥/ ١١/ ١٤٣٦ هـ.ق.

٣١/ ٨/ ٢٠١٥ م.ش.

مُقَدِّمَة المؤلِّف

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالَمينِ والعاقبةُ للمتَّقين، والصّلاةُ والسّلامُ على أَكْرَمِ الأنبياء وأَشْرَفِ المُرسَلين محمَّدٍ المصطَفى وأَهْلِ بيتِه الغرِّ الميامين، الطيّبين المطَهَّرين، الهُداةِ المهديِّين، عِدْلِ القرآنِ المُبين، معادِنِ عُلومِ الأَوَّلينَ والآخِرين، لا سيَّما خاتَمهم صاحب العَصْرِ والزَّمان الحجّة ابن الحسَن العسكريّ - عَجَّلَ اللّٰه فَرَجَه وَرَزَقَنَا نُصْرَتَه - وعلى سَائرِ الأنبياءِ والمرسَلين والأولياءِ والصّالحين، واللَّعْنُ الدّائمُ على أعدائِهم أجمعين إلى يومِ الدِّين.

وبعد: فقد ساعدَني التّوفيقُ الإلهيُّ في جَمْعِ ما تَنَاثَر وتَفَرَّق في ثَنايا مختلَف الكُتُب والمصادر(*) ممّا يَتعلّق

(*) ولم أَتَعَرَّض لها في آخِر الكتاب، فإنّها كثيرَةٌ يَعْسُر استقصاؤها.

بمعنى «عِلْم النّبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام بالغَيْب» وبُعْدِه وكيفيّتِه وجهاتِه وحقيقةِ الإستِزَادَةِ فيه وغيرِ ذلك ممّا يُسَاقُ في هذا المَجال.

وبَسَطْتُ الكلامَ - مُسْتَعِيناً بالله عزّوجلّ ومستَمِدّاً من نَبِيِّه ﷺ وأوصيائه عليهم السلام - في تفسيرِ آياتِ الكتابِ الباهرة وشَرْحِ رواياتِ العِتْرةِ الطّاهرة، فإنّهما الأَصْلُ وعليهما المُعَوَّلُ وإليهما المَرْجِعُ، ففيهما تِبيانُ كلِّ شيءٍ وتفصيلُه، وبهما نَيْلُ الحقائقِ وَدَرْكُ الدّقائق.

وها أنا ذا أُبْرِزُ تلك الشّتَات مجموعَةً محرَّرَةً مُنَسَّقَةً ومُرَتَّبَةً على فُصُولٍ في تأليفٍ مُسْتَقِلٍّ، تسهيلاً للوصول إلى عَوالي معانيها الغامِضَة وغَوالي مقاصِدِها القاصِيَة.

وكنتُ قد نَبَّهْتُ على جُمْلَةٍ من المواضيع الهامّة التي يَسألُ عنها الكثيرون، وتَنَاوَلْتُها بوضوحٍ وَجَلاء - إن شاء الله تعالى - وفي هذا توسِعَةٌ للمعلومات وإثْراءٌ لها.

وأرجو أن يكون هذا الكتابُ مِن جُمْلَةِ ما به يُمَاطُ اللِّثَامُ والنِّقَابُ ويُرْفَعُ السّتَارُ والحِجَاب، وأن أكون ممَّن سَاهَمَ - حسب الإمكان والقدرة - في تَبيين هذا

المبحثِ وتَنْقِيحِه، وَحَلِّ مَعَاقِدِه وفَتْحِ مَغَالِقِه، وكَشْفِ مُبْهَمَاتِه ودَفْعِ شُبُهَاتِه، وإظهارِ مَطْوِيَّاتِ رُمُوزِه ومَخْفِيّاتِ كُنُوزِه.

شكرٌ وتقدير:

ثمّ أَتَقَدَّم بجَزيلِ الشّكرِ والعِرفان للأَخِ الصّفِيّ والخِلِّ الوَفِيّ المُحَقِّقِ الفَاضِلِ الشّيخ عليّ ياسين عمّار (دامَ فَضْلُه) لِمَا أَبْدَاه من جهدٍ ومُثَابَرَةٍ في مختلَفِ المجالات، فَحَيَّاهُ اللهُ تعالى وجَزَاهُ خيرَ الجزاء وأَحْسَنَه، إنّه خيرُ مَأْمُولٍ وغايةُ مَرْجُوّ.

كما أَتَقَدَّم بشُكري وتَقديري لكلِّ مَن شَجّعَني ووَازَرَني وسَاعَدَني في إنجازِ هذه المُهِمّة وتَيسيرِها، أَخصُّ منهم:

- العلّامة الخَطيب السيّد حسين نجيب محمّد الموسويّ العامِليّ حفظه الله.
- شاعِرُ آلِ البَيْتِ عليهم السلام العلّامة الخَطيب الشيخ أحمد محمود الدُرّ العامِليّ حفظه الله.

: فضيلة السيّد مرتضى السيّد حيدر شرف الدِّين الموسويّ العامِليّ حفظه الله (حَفيد سَيِّد المراجَعات رَحِمَهُ ٱللَّهُ).

: فضيلة الشّيخ حيدر محمّد عتريس العامِليّ حفظه الله.

: الأستاذ أَنْوَر هَاني شُقَيْر حفظه الله.

فَلَهُم مِنّي خالِصُ الودّ وجميلُ الثّناء وجَزَاهُمُ اللهُ عنّي خَيْرَ الجَزَاء.

ولا يَفُوتُني أن أُنَوِّه وأُشيدَ بِدَوْر المركَز الفنِّي بإدارةِ الأستاذ عبد القادر نجيب كَرَزي، حيَث بَذَل وُسْعَه بِصَفّ الحروف وتَنْضِيدِها، ورَصْفِ الكَلِمَاتِ، وتَرتيبِ الصَّفَحَات، والإخراج الفنِّي، والإعدادِ للطّبع والنَّشْرِ بهذا الثّوبِ الجديد.

والشُّكْرُ الدّائِمُ إلى والِدَيّ الكريمَيْن على عَظيمِ أَفْضَالِهما وجَسيم مَعروفِهما وكَثْرَةِ دُعَائِهما لي بالتّأييد والتَّسْديد، فاجْعَلْهُما اللَّهُمَّ في أَعْلَى عِلِيِّين وارْحَمْهُما - كما رَبَّيَاني صَغيراً - بِرَحْمَتِك يا أَرْحمَ الرَّاحِمين.

وخِتَاماً: أَبْتَهِلُ إلى الله عَزَّوَجَلَّ أن يَتَقَبَّلَ مِنِّي عَمَلي هذا ويَجْعَلَهُ خالِصاً لِوَجْهِهِ الكريم، ونُوراً بين يَدَيَّ عند الوفود إليه سبحانه وتعالى، وما تَوفيقي إلّا بالله عَليه تَوَكَّلْتُ وإليه أُنِيب، واللهُ من وَراءِ القَصْدِ وهو حَسْبُنا ونِعْمَ المَوْلى والوكيل والنّصير، والحمدُ لله أوّلاً وآخِراً وصلّى اللهُ على شُفَعَائي يوم فَقْرِي وَفَاقَتي سيِّدِنا ونَبيِّنا أبي القاسِم محمَّدٍ وأَهْلِ بَيْتِهِ الطَّيِّبين الطَّاهِرين.

والسّلامُ علينا وعلى عِبَادِ الله الصّالِحين ورحمةُ اللهِ وبركاتُه.

۞ ۞ ۞

قال الميرزا أبو الحسن الشّعراني رحمه الله :

«**وأمّا مَن نَفى عِلْمَ الغَيْبِ عن الإنسانِ أو عن الأئمّةِ والأنبياءِ** عليهم السلام : **فَمُرادُه نَفْيُ العِلْمِ ذاتاً بغيرِ تَعليم من الله تعالى، ومَن أَثْبَتَ: فمُرادُه عِلْمُهم بالتَّعلّيمِ والإلهام.**

وهذا ثابِتٌ لجميعِ أفرادِ الإنسان، ويَختلِف بِحَسَبِ اختلافِ النّفوسِ كَمَالاً ونَقْصاً، وقلَّةً وكَثْرَة، ووُضُوحاً وإِبْهاماً، وإجمالاً وتَفصيلاً، وصَريحاً وتَمثيلاً، ويَقَظَةً ونَوْماً، وغير ذلك.

والأئمّةُ والأنبياءُ عليهم السلام كانوا يَعلمون ما يَعلمون بتَعليم الله تعالى وإِلْهَامِه، وقال أمير المؤمِنين عليه السلام : [**إنّما هو تَعَلُّمٌ مِن ذِي عِلْم**] بَعْدَ أن سَأَلَهُ رَجُلٌ عن عِلْمِه عليه السلام بالغَيْب. . . »(*).

(*) أُنظر «شرح أصول الكافي والرّوضة»: ج ٦ : كتاب «الحجّة»: باب: نادِرٌ فيه ذِكْرُ الغَيْب: ص **٢٧** و**٢٨**: الهامش ١.

قال المولى محمّد صالح المازندراني رحمه الله:

«إنّ عِلْمَ الغَيْبِ عِلْمٌ غَيْرُ مُسْتَفَادٍ، كَعِلْمِ اللهِ تعالى، وَعِلْمُ الإمامِ عليه السلام لمّا كان مُسْتَفَاداً منه تعالى: لا يَكون عِلْماً بالغَيْب حقيقةً، وقد يُسَمَّى أيضاً عِلْماً بالغَيْبِ نَظَراً إلى تَعَلُّقِهِ بالأُمورِ الغَايِبَة، وبِهِ يُجْمَعُ بين الأخبارِ التي دَلَّ بَعْضُها على أَنَّهم عَالِمُون بالغَيْبِ ودَلَّ بَعْضُها على أَنَّهم غَيْرُ عَالِمين به»(*).

(*) أُنظر «شرح أصول الكافي والرّوضة»: ج ٦: كتاب «الحجّة»: باب: نادِرٌ فيه ذِكْرُ الغَيْب: ص ٣٢: الحديث ٤.

كج

يَقول الحافِظُ الشّيخُ رضيّ الدّين رَجَب بن محمّد بن رَجَب البرسيّ الحليّ رَحِمَهُ اللهُ (كان حيّاً سَنَة ٨١٣هـ):

«ولقد رأَيْتُ في دَهْرِي عَجَباً، رَجُلاً مِن أَهْلِ الفَتْوَى، عالِماً مِن أَهْلِ الدَّعْوَى، قد سُئِل عن أميرِ المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيَعْلَمُ الغَيْبَ؟، فَعَظُمَ عليه السّؤال، وكَبُرَ لَدَيْهِ هذا المقال، وقال: لا يَعْلَمُ الغَيْبَ إلّا الله عَزَّ وَجَلَّ!.

ثمّ رَأَيْتُهُ بعد ذاك - باعتقادٍ جَازِمٍ وَعَقْلٍ عَادِمٍ ولِحْيَةٍ نَفِيشَةٍ وَعَقْلٍ أَخَفّ مِن ريشَةٍ - قد جَلَسَ إلى جَنْبِ أَفَّاكٍ أَثيمٍ، وقال له: كيف تَرى حَالي في هذه السَّنَة؟ وكيف طالِعِي؟ وهل على نَقْصٍ أم زيادَة؟ وكيف تَجِدُ رَمْلِي؟ على ماذا يَدُلّ؟.

فَلَمّا قال له حَشْواً مِن الكَذِب: صَدَّقَه واعْتَقَدَه، فقامَ يُصَدِّقُ الكَهّانَ ويَطْعَنُ في وَلِيِّ الرَّحمٰن!...»(*).

❁ ❁ ❁

(*) أُنظر «مَشَارِق أنوارِ اليقين في أسرارِ أميرِ المؤمنين عليه السلام»: ص ٢١٥ و٢١٦: منشورات مؤسَّسة الأعلمي للمطبوعات: الطّبعة العاشِرة.

فَلَمّا قال له حَشْواً مِن الكَذِب: صَدَّقَه واعْتَقَدَه، فقامَ يُصَدِّقُ الكَهَّانَ ويَطْعَنُ في وَلِيِّ الرَّحمٰن!...»(*).

❁ ❁ ❁

(*) أُنظر «مَشَارِق أنوارِ اليقين في أسرارِ أميرِ المؤمنين عليه السلام»: ص ٢١٥ و٢١٦: منشورات مؤسَّسة الأعلمي للمطبوعات: الطّبعة العاشِرة.

الفَصْلُ الأَوّل

- فِي تَعريف الغَيْب
- حُدودُ دائرةِ عِلْمِ النّبيِّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام
- كلماتُ وأقوالُ بعضٍ من عُلمائنا في المقام
- في مسألةِ تَجويزِ السّهو على النّبيِّ ﷺ بإسهاءِ الله تعالى
- رواياتُ العامّةِ وَعِلْمُ النّبيِّ ﷺ بالغَيْب
- الجَمْعُ بين الآياتِ التي تَخُصُّ عِلْمَ الغَيْبِ به عزّ وجلّ والآياتِ التي تُعَمِّمُه لغيره عزّ وجلّ
- أقوالُ بعضِ عُلماءِ العامّة في تفسيرِ آياتِ الغَيْب
- بُطلانُ مَذْهَبِ الجمهور من أنّ الصّحابةَ بَعد النّبيِّ ﷺ بأَجْمَعِهم عُدول

تعريفُ «الغَيْب»:

الغَيْب: «خلاف الشهادة، وينطبق على ما لا يقع عليه الحسّ، وهو الله سبحانه وآياتُه الكبرى الغائبة عن حواسّنا، ومنها: الوحي، وهو الذي أُشيرَ إليه بقوله:

﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]»[1].

قال تعالى: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩].

وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَـٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الحشر: ٢٢].

وقال تعالى: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ٧٣]...

---

(١) الميزان في تفسير القرآن للعلّامة الطباطبائي رحمه الله (وفاته: ١٤٠٢هـ): ج١: ص٤٩: ط الأعلمي.

حدودُ دائرةِ عِلْم النبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام :

إلتزمَ الشيعةُ الإماميّة بأنّ النبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام عالِمون بجميع ما كان وما يكون وما هو كائنٌ إلّا ما دلّ الدّليلُ على أنّه من العلم المكنون الخاصّ بالله عزّ وجلّ ، كأَمْر الرُّوح وعِلم الساعة والحَرف الثالث والسّبعين من إسمه الأعظم عزّ وجلّ وغيرها ممّا استأثَر به لنفسه عزّ وجلّ في غَيْبه، وقد يُسمّى بالعلمِ المكفوف أو المحجُوب.

كلماتُ وأقوالُ بعضٍ من علمائنا[1] في المقام:

: الشيخ أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان البغداديّ العكبريّ الشهير بالشيخ المفيد (٣٣٦ - ٤١٣هـ) :

---

(١) وإن شِئْتَ استقصاءَ المزيد: فراجع الكتاب الموسوم بـ «دَفْع الرَّيْب عن عِلم الغَيب» للمحقّق الشيخ علي الجزيري الأحسائي (حفظه الله): الفصل الرابع: مصادر عِلم المخلوقات بالغيب: ص ٢٠٥، وأيضاً الكتاب الموسوم بـ«مفتاح الأسرار في عِلم الأئمّة الأطهار عليهم السلام » للشيخ محمّد مهدي آل محقّق الفريد: ج١: ص٢٧. . . ط قم المقدّسة: سنة ١٤٣٣هـ.

قال رحمه الله: «إنّ الأئمّة عليهم السلام من آل محمّد صلى الله عليه وآله وسلم قد كانوا يَعرفون ضمائرَ بعض العباد، ويَعرفون ما يكون قبل كَوْنه. وليس ذلك بواجبٍ في صفاتهم، ولا شرطاً في إمامتهم، وإنّما أكرمَهم اللهُ تعالى به، وأَعْلَمَهم إيّاه لِلُطْفٍ في طاعتهم والتمسُّك بإمامتهم. وليس ذلك بواجبٍ عقلاً، ولكنّه وجبَ لهم من جهة السُّماع.

فأمّا إطلاق القول عليهم بأنّهم يَعلمون الغَيْب(١): فهو مُنْكَرٌ بَيِّنُ الفساد، لأنّ الوصف بذلك إنّما يستحقّه مَن عَلِمَ الأشياءَ بنفسه لا بعلمٍ مُستفاد، وهذا لا يكون إلّا لله عزّ وجلّ.

وعلى قولي هذا جماعةُ أهلِ الإمامة إلّا مَن شَذَّ عنهم من المفوِّضة(٢) ومَن انتمى إليهم من الغلاة(٣)» (أوائل المقالات: ٦٧: الباب ٤١).

---

(١) كأن يُقال: «يَعلم الغَيْب» أو «عالِم الغَيْب» أو «علّام الغُيوب»...

(٢) وهم القائِلون بتفويضِ الخَلْق والرِّزق إلى حُجَج الله عزّ وجلّ **مع كونه عزّ وجلّ بِمَعْزِلٍ عن ذلك.**

(٣) قال في المسالك: «المراد بالخوارج: أهلُ النهروان، ومَن دانَ بمقالتهم، ويجمعُهم: بُغْضُ عليٍّ عليه السلام، وبالغلاة:

وعقَّبَ عليه المحقِّق المتتبّع الحجّة السيّد الجلالي (حفظه الله) بقوله: «**فنِسبةُ القول** بأنّ الأئمّة عليهم السلام يَعلمون الغَيْبَ بالإطلاق إلى الشيعة، ومن دون تفسيرٍ وتوضيحٍ بأنّه: بتعليمِ الرسولِ ﷺ الآخِذِ له من الوحي، أو بالإلهام والإيحاء، والقذف في القلب، والنّظر بنور الله - كما جاء في الخبر عن المؤمن أنّه ينظر بنوره تعالى - **فهي نِسبةٌ**

مَن اعتقدَ إلهيّةَ عليٍّ عليه السلام أو أحدِ الأئمّة عليهم السلام، وقد يُطلقُ على مَن قال بإلهيّةِ أحدٍ من الناس، فيدخل فيهم مَن ببلاد الشام مِن. . . ومَن قال بمقالتهم. . .

ويُلحَقُ بالفريقَيْن في النجاسة: النواصب، وهم المُعْلِنون بعداوة أهلِ البيت عليهم السلام أو أحدِهم صريحاً أو لزوماً، ولو جَعَلَهم بدَل الخوارج (أي لو جعَلَهم صاحبُ الشرائع رحمه الله بدَل الخوارج، حيث قال في المتن: ومَن عدا الخوارج والغلاة. . .) كان أَوْلى، لدخول الخوارج فيهم، وفي حُكمهم: المجَسِّمة بالحقيقة. . .» - إنتهى - (مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام: ج١: ص٢٤: تحقيق ونشر «مؤسّسة المعارف الإسلاميّة»: الطبعة الرّابعة ١٤٢٩هـ: قم المقدّسة.).

ظالمةٌ باطِلةٌ يُقصَد بها تشويهُ سُمعةِ هذه الطائفة المؤمنة التي أجْمَعَتْ على اختصاص عِلم الغَيْب بالله تعالى، تَبَعاً لدلالة الآيات الكريمة، والتزَمَتْ بما دلّت عليها الآياتُ الأخرى من إيصال ذلك العِلم إلى الرّسول ﷺ، وما دلّت عليه الآثارُ والأخبارُ من وصول ذلك العلم إلى الأئمّة عليهم السلام.

فلم يكن في تلك النسبة الظالمة إلّا التقوُّل على الشيعة[١]، مضافاً إلى كَشْفِها عن الجهل بأفكار الطائفة

(١) وهذا التقوُّل قد تلقّاه أهلُ الخلاف ممَّن حكاه بغير حجّةٍ وبيّنة!.

وفي زبدة التفاسير للملّا فتح الله الكاشاني رحمه الله (وفاته ٩٨٨هـ): «**وما نُقِل عن أمير المؤمنين** عليه السلام ورواه عنه الخاصُّ والعامُّ من الإخبار بالغائبات في خطَب الملاحم وغيرها، وكذا ما نُقِل عن أولاده المعصومين عليهم السلام من الأمور الغيبيّة: **فهو متلقّى عن النبيّ** ﷺ ممّا أطلعَهُ اللهُ عليه. فلا معنى لِنسبةِ مَن روى عنهم هذه الأخبار المشهورة إلى أنّه يَعتقد كونَهم عالِمين بالغيب (**أي عالِمين به بذواتهم**)، كما اعترض ذلك بعضُ المخالِفين على الشيعة

وعقائدها ومبادئها!..» - إنتهى -[١].

: الشيخ أبو جعفر محمّد بن عليّ بن شهرآشوب بن أبي نصر السروي المازندراني رحمه الله (وفاته: ٥٨٨هـ):

الإماميّة عِناداً وتَعَصُّباً وعداوة...» - إنتهى - (زبدة التفاسير: ج**٣**: ص**٣٣٢**)، وما أنسَب بحال هؤلاء المخالِفين في أمثال نُقولهم هذه عن الشيعة الإماميّة ما نُقِل: أنّ رجلاً من العوامّ أتى عالِماً فقال له: «مَن هو ذاك الإمام الذي كان في البصرة وأكلَه الضّبع؟» - يريدُ به النبيَّ يوسف عليه السلام - فقال العالِم:

«لم يكن إماماً وإنّما كان نبيّاً، ولم يكن في البصرة وإنَّما كان في مِصْر، ولم يكن آكِلُه المزعومُ ضَبْعاً وإنّما كان ذِئْباً، ومع ذلك لم يأكُلْه!». وصَدَقَ اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ **[الحج: ٤٦]**.

(١) نشرة «تراثُنا»: العدد الرابع [**٣٧**] السَّنة التّاسعة: شوّال **١٤١٤**هـ: بَحْثٌ بعنوان «عِلْم الأئمّة عليهم السلام بالغَيْب...» ص ١٧: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التُّراث.

قال رحمه الله: «والإمام عليه السلام عندنا عالِمٌ بما كان وما يكون وما هو كائِنٌ إلى يوم القيامة، لا على نحو الإستكفاء، إنّما بإذنِ الله ومَنِّه وفَضْلِه. . .» (تعليقات على رسالة الإعتقادات: **٢٢**).

: المحقِّق الميرزا محمّد حسن الآشتياني رحمه الله (١٢٤٨ - ١٣١٩هـ):

قال رحمه الله: «وإن كان الحقُّ - وفاقاً لمَن له إحاطةٌ بالأخبار الواردة في باب كيفيّة عِلمهم عليهم السلام وخَلْقِهِم - كونَهم عالِمين بجميع ما كان وما يكون وما هو كائن، ولا يعزبُ عنهم مثقال ذرّةٍ إلّا اسمٌ واحدٌ من أسمائه الحسنى تعالى شأنُه المختصّ علمُه به تباركَ وتعالى، سواءٌ قلنا بأنّ خِلْقَتَهم عليهم السلام من نور ربّهم: أوجبَ ذلك لهم، أو مشيّةَ باريهم (إفاضتُه) في حقِّهم: أودَعه (عته ظ) فيهم، ضرورةَ أنّ عِلمَ العالِمين من أُولي العزم من الرُّسُل والملائكة المقرَّبين فَضْلاً عمَّن دونهم في جميع العوالِم: ينتهي إليهم، فإنّهم الصادرُ الأوّل، والعقلُ الكامل المحض،

والإنسانُ التامّ التّمام[١]، فلا غَرْوَ في عِلمهم بجميع ما يكون في تمام العوالِم، فَضْلاً عمّا كان أو ما هو كائنٌ،

---

(١) **وفي مسألةِ تَجويزِ السّهو على النبيّ ﷺ بإسهاءِ الله تعالى** - كما في بعض الأخبار الواردة في صلاة غداته ﷺ واعتقده الصدوقُ رحمه الله(*) تبَعاً لشيخه ابن الوليد رحمه الله -:
علّق الآشتياني رحمه الله معترِضاً بأنّه: «مع منافاته لِما وردَ في شأنه ﷺ من الآثار والأخبار المتواترة... أنّه كيف يُجوِّز العاقلُ الخطأَ والسهوَ في حقّ(**) مَن كان قلبُه

(*) وعنه رحمه الله: «وأنا أحتسِبُ الأجرَ في تأليف كتابٍ منفردٍ في إثبات سهو النبيّ ﷺ والردّ على مُنكريه إن شاء الله تعالى» - إنتهى - (مَن لا يحضره الفقيه: ج١: ٣٦٠) ومحكيٌّ عنه رحمه الله بمضمونه: «لو وفّقني اللهُ تعالى: أُصنِّفُ كتاباً في ذلك».
قال الشيخ المفيد رحمه الله - ونُسِب إلى السيّد عَلَم الهدى رحمه الله - في محكيّ كلامه: «الحمدُ لله الذي لم يوفّقْه لذلك».

(**) وهو المُعْتَقَدُ عينُه في حقّ الأئمّة عليهم السلام، فإنّ محمّداً ﷺ وآلَ محمّدٍ عليهم السلام في الفضل سواء، فكلُّ ما كان لمحمّدٍ ﷺ من الفضل فلَهم مثلُه إلّا النبوَّة والأزواج - كما جاء في الأَثَر -.

كما هو مقتضى الأخبار الكثيرة المتواتِرة جدّاً، ولا يُنافيه بعضُ الأخبار المقتضية لكون عِلمهم على غير الوجه المذكور، لأنّ الحكمةَ قد تقتضي بيانَ المطلب على غير

الشريف أتمَّ القلوب صفاءً، وأكثرَها ضياءً، وأعرفَها عِرفاناً، مُقبِلاً بقلبه الشريف إلى جانبِ قُدسِه في تمام عُمُره، ومتوجِّهاً بكليّتِه إلى ساحة عزِّ حضوره، وإن كان مأموراً بتشريعِ الملّة وتأسيس السنّة، بل مائلاً إلى حظوظ النفس، فإنّه لا يزاحمُه التوجُّه إلى عالَم الأحديَّة والحضرةِ اللّاهوتيّة، حيث إنّه تعالى شأنُه: قد شرحَ صدرَه الشريف، ورفعَ عنه الوِزرَ والمنقصةَ الإمكانيّة، بإعطاء هذه الموهبة الكبرى والمرتبة الزّلفى. . .

وكيف يسعُ لأحدٍ بعد ذلك تجويز هذه التُّرهّات الواهية عليه ﷺ، فليس الوجهُ فيه إلّا عدمَ المعرفة بما أعطاه اللهُ تعالى فَضْلاً منه عليه ﷺ، وإن كنّا أيضاً لا نعرفُه بجميع شؤونه وحالاته ومقاماته ومراتبه العالية، كما لا نعرف ربَّنا بكنهِه وحقيقته.

ومن هنا قال علماء المذهَب - شكرَ اللهُ مساعيَهم -: إنّ

وَجْهِه من جهة قُصور المخاطَب ونقصِه، أو جهةٍ أخرى

السّهوَ نقصٌ وعَيْبٌ لمَن اعتراه، سواءٌ كان من السّاهي أو غيره (أي بإسهاءٍ منه عزّوجلّ)(*). . .

(*) فإنّ الإسهاء - في غير التّبليغ - كالسهو في منافاته لحكم العقل بالعصمة المطلَقة، **فما يترتَّب على السهو من مفاسد** - كفقدانِ ثقةِ الناس بنبيّهم، وإيجابِ الشكّ في نفوسهم بقدرته على إيصال الشريعة كاملةً وإبلاغ الرسالة تامّةً، وارتفاعِ الوثوق من إخباراته لجواز أن يزيد فيها ويُنقص سهواً، وعدَمِ الإعتماد على أقواله وأفعاله، وسقوطِ محلّه من القلوب، وحطِّ منزلتِه من العقول - **يترتّب على الإسهاء أيضاً، خصوصاً وأنّ عامّةَ الناس لم يكونوا يُفرّقون بينهما!.**

قال الشيخ الكامل الحرُّ العاملي رحمه الله في موضعٍ من رسالته النّفيسة والموسومة بـ «التّنبيه بالمعلوم من البرهان على تنزيه المعصوم عن السّهو والنسيان»:

«وأمّا الفرق بين العبادة المشترَكة (بينه ﷺ وبين أمّته) والتبليغ الذي هو عبادةٌ محضة: فممّا لا يوافقه (أي لا يوافقُ الصّدوقَ رحمه الله) عليه أحدٌ، **وأكثرُ الناس لا يَفهمون الفرق**، بل كلُّ مَن ثبتَ عنده سهوَه ﷺ يتطرّق إلى تجويزه في التبليغ. . .». ←

من خوفٍ ونحوه، مع عدم كِذْبهم من جهة التورية. . . »
(بحر الفوائد في شرح الفرائد: ج٤: ص ٤٥٩ و٤٦٠:
الناشر: مؤسّسة التاريخ العربي).

هذا، ولَعمري إنّ المسألة قد بَلَغَت من الظهور والوضوح في هذه الأعصار إلى حدٍّ يَقْرُب من الضروريّ، بحيث كان مخالِفُها ارتكب أَمْراً مُنْكَراً عند العلماء، وإن وضعوا في

← وقال في موضعٍ آخَر منها: «إنّه لو جاز السهو والنسيان من المعصوم في العبادة: لَجَاز في التبليغ، والفرق ليس عليه دليلٌ قاطع، ولا يفهمُه كلُّ أحد، بل كلُّ مَن وقف على أحدهما جَوّز الآخَر قطعاً، **وأقلُّه أنّ الأكثر الغالب لا يُفرّقون بينهما**، فلا يُوثَق بشيءٍ من أقواله وأفعاله، وتختلُّ عصمتُه، وهو باطلٌ قطعاً.» (راجع ص ٨٨ و٤٦ من أوراق الرّسالة).

وممّا يدلّ على نفي السهو مطلَقاً عن أهل العصمة عليهم السلام أنّه: **لو جاز السهوُ على المعصوم**: لزمَ إفحامُه، لأنّ الرعيّةَ لا تتبعُه إلّا فيما علمَتْ صوابَه، ولا يُعْلَم صوابُه إلّا منه، فيدور.

وأنّه لو جاز ذلك: لم يحصل العلمُ بقوله: أنّ هذا الفعلَ سهوٌ أو غيرَ سهو، لجواز السهو على ذلك القول أيضاً! - فإنّه خارجٌ عن التّبليغ -. . . . ←

....

ذلك رسائلَ وصنعوا فيه دفاترَ، حتّى رفعوا هذه الإساءةَ والعار عن نبيِّهم المختار ﷺ، فلا يحتاج إلى بَسْط القول في ذلك... فلعلّ هذا القدر كافٍ لمَن ألقى السمعَ وهو شهيد...». (بحر الفوائد في شرح الفرائد: ج١: ص١٣١ و١٣٢: الناشر: مؤسّسة التاريخ العربي).

← **وأنّه لو جاز ذلك**: لمَا أمكنَ الإحتجاجُ والإستدلالُ بشيءٍ من أفعاله ولا أقواله، لاحتمالها للسّهو، وهو باطلٌ قطعاً.

وأنّه لو جاز ذلك: لَأَمَر بالمنكَر ونهى عن المعروف، وتعدّى حدودَ الله عزّ وجلّ في إقامة الحدود، بأن يُغيّرها أو يزيد فيها ويُنقص، بل إقامتها على غير مُسْتحقِّها!... وذلك يَلزم منه غايةُ الفساد وينقُضُ الغرضَ من نَصْبِ النبيّ ﷺ والإمام عليه السلام...

إلى غير ذلك من الوجوه التي استعرَضَها الشيخُ الكاملُ الحرُّ العاملي رحمه الله في رسالته الجليلة، وفيما أَوْرَدناه كفاية.

وإليكَ جملةً من الآيات القرآنيّة والأحاديث المعتَبرة - المنقولة من الكُتُب المعتمَدة - الدالّة على نفي السهو مطلَقاً عن أهل العصمة عليهم السلام: ←

....

....

← **أمّا الآيات الكريمة – وهي كثيرة –:**

فمنها: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] فإنّه دالٌّ على حجيّة أفعاله وأوامره وأقواله ووجوب متابعته ﷺ فيها، **فلو جاز عليه السهو فيها** – فمضافاً إلى أنّه مستلزِمٌ لعدم الإستقامة –: لَوَجَبَت متابعتُه ﷺ فيها، وهو باطلٌ قطعاً، وأقلُّه أنّه يلزم جوازُ المتابعة، وبطلانُه أيضاً واضح.

على أنّه لو جاز السّهو: لاحتمل كلٌّ من أفعاله وأوامره وأقواله ذلك، فلا يكون حجّةً أصْلاً، وهو ظاهر الفساد إتّفاقاً، وخلافُ مدلول الآية قطعاً، ومنافٍ لوجوب العصمة في النبيّ ﷺ والإمام عليه السلام، فتنتفي فائدةُ البعثة.

ومنها: قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١] وهو صريحٌ في حُسنِ الإقتداء به ﷺ مطلَقاً، فيتقاطع مع مبدأ تجويز السهو.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧] فإنّه دالٌّ على وجوب التسليم والإنقياد لأقواله وأفعاله ﷺ على وجهِ العموم والإطلاق، **فلو جاز السهو**: ←

....

....

← لاحتمل كلُّ فعلٍ وقولٍ ذلك، ومنافاتُه لمدلولِ الآية واضح.

ومنها: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ يَأۡمُرُهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَىٰهُمۡ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنۡهُمۡ إِصۡرَهُمۡ وَٱلۡأَغۡلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتۡ عَلَيۡهِمۡۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، **ودلالتُهما ظاهرةٌ ممّا مرّ.**

ومنها: قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] وإنّا من المسلِّمين، ولا نقول لشيءٍ صَنَعَهُ اللهُ عزّ وجلّ أو صَنَعَهُ رسولُه ﷺ: «أَلا صنعَ خلافَ الذي صنع؟!» بل ولا نجد ذلك في قلوبنا - إن شاء الله تعالى -... ←

....

....

← **ومنها**: قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾ [البقرة: ١٤٣]**فلو جاز عليه السّهو**: لمَا صَلُح أن يكون شهيداً على الناس، لاحتمال سَهْوِه عن الشهادة، فإنّها ليست من قسم التّبليغ قطعاً.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينٗا﴾ [الأحزاب: ٣٦] **ودلالتُه واضحة.**

وأمّا الأحاديث الدالّة على المطلوب - وهي كثيرةٌ جدّاً -:

فمنها: ما رواه الشيخ الطوسي رحمه الله «رئيسُ الطائفة» في التهذيب بإسناده عن عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: قلتُ له: هل سجَد رسول الله ﷺ سجدتَي السهو؟ قال: لا، ولا يسجدهما فقيه».

قال الشيخ رحمه الله: «**الذي أُفتي به: ما تضمَّنه هذا الحديث، وأمّا الأخبار التي قدّمناها من أنّ النبيّ ﷺ سهى فسجد: فإنّها موافِقةٌ للعامّة**». - **إنتهى - (التهذيب: ج٢: ص٣٥١).**

ومنها: الحديث المشهور المستفيض بين العامّة والخاصّة ←

....

....

← عن رسول الله ﷺ : «قال: صلّوا كما رأيتموني أصلّي» (أخرجه العلّامة الحليّ رحمه الله في هامش الرسالة السعديّة: **٩٦**).

وَجْهُ الدلالة فيه: أنّه ﷺ أَمَرَ بالإقتداء به في صلاته ومتابعتِه فيها من غير تقييدٍ بصلاةٍ خاصّة، وهي التي بقصد التبليغ، فلو جاز عليه ﷺ السهو: لَمَا جاز الإقتداءُ به في شيءٍ منها، ولَجَاز على كلّ صلاةٍ منها أن تكون سهواً. . .

ومنها: الحديث المشهور أيضاً بين الخاصّة والعامّة من قوله ﷺ : «خُذوا عَنّي مناسِكَكم» (أخرجَه العلّامة الحليّ رحمه الله في هامش الرسالة السعديّة: **٩٦**)، **وَوَجْهُ الدلالة فيه: نحو ما تقدّم.**

ومنها: ما رواه ثقةُ الإسلام الكليني رحمه الله في باب: «نادرٌ فيه ذِكْر الغَيْب» وفي باب «أنّ الأئمّة عليهم السلام يَعلمون عِلْمَ ما كان وما يكون وأنّه لا يخفى عليهم شيء».

قال الشيخُ الكاملُ الحرُّ العاملي رحمه الله : «فإذا كان يقدر على أن يَعلم ما يشاء من الغَيْب بتعليم الله إيّاه، فكيف يجوز أن يجهل فِعْلَ نفسِه الذي فَعَله تلك الساعة وليس من عِلْمِ الغَيْب؟!» - إنتهى -. ←

رواياتُ العامّةِ وعِلْمُ النبيّ ﷺ بالغَيْب:

إنّ الروايات الواردة من طُرُق العامّة التي تدلّ على أنّ الله عزّ وجلّ قد أطلعَ نبيَّه الأكرم ﷺ على كثيرٍ من الغَيْب: تتجاوز حدَّ التواتر، وإليك بعضَها[1] بنصِّه ومصدَره:

---

(١) وإن شِئْتَ مزيدَ اطّلاع: فراجع بهذا الصّدد الكتابَ الموسوم بـ «دَفْع الرَّيْب عن عِلْم الغَيْب» للمحقّق الشيخ علي الجزيري الأحسائي (حفظه الله): الفصل الرابع: مصادر عِلم المخلوقات بالغَيْب: **١٤٧**... و**٣٠٤**...

← **ومنها**: ما رواه أيضاً في باب مواليد الأئمّة عليهم السلام من أنّ للإمام عليه السلام عَشْرَ علاماتٍ منها: «**تنام عينُه ولا ينامُ قلبُه**...». قال الشيخُ الكاملُ الحرُّ العاملي رحمه الله: «وَجْهُ دلالته ظاهرة، بل هو دالٌّ على نفي السهو عنهم عليهم السلام في حال النوم فَضْلاً عن حال اليقظة!.» - إنتهى - ... إلى غير ذلك الكثير ممّا يدلّ على المُرام، وفيما ذكرناه كفاية.

وإن شِئْتَ التفصيل: فراجع ما نَقَله في هذا الباب الشيخُ الكاملُ الحرُّ العامليّ رحمه الله في رسالته الشريفة «التنبيه بالمعلوم من البرهان على تنزيه المعصوم عن السهو والنسيان».

: عن طارق بن شهاب، قال: «سمعتُ عُمَرَ يقول: قام فينا النبيُّ ﷺ مَقَاماً، فأخبرَنا عن بَدْء الخلق، حتّى دخلَ أهلُ الجنّة منازلَهم، وأهلُ النار منازلَهم، حَفِظ ذلك مَن حفظَه ونسيَه مَن نسيَه». (صحيح البخاري: ٤: ١٠٦).

: عن حُذَيْفَة (بن اليمان) قال: «لقد خَطَبَنا النبيُّ ﷺ خُطْبَةً، ما ترَك فيها شيئاً إلى قيام الساعة إلّا ذَكَره، عَلِمَه مَن عَلِمَه وجهلَه مَن جهلَه...» (صحيح البخاري: ٨: ١٢٣).

: عن حُذَيْفَة قال: «قام فينا رسولُ الله ﷺ مقَاماً، ما تركَ شيئاً يكون في مقامه ذلك إلى قيام الساعة إلّا حدَّث به، حفظَه مَن حفظَه ونسيَه مَن نسيَه...» (صحيح مسلم: ٤: ٢٢١٧).

: عن حُذَيْفَة أنّه قال: «أخبرني رسولُ الله ﷺ بما هو كائِنٌ إلى أن تقوم الساعة، فما منه شيءٌ إلّا قد سألتُه، إلّا أنّي لم أسألْه: ما يُخْرِجُ أهلَ المدينةِ من المدينة؟!» (صحيح مسلم: ٤: ٢٢١٦).

: وفي صحيح مسلم أيضاً: حدّثني أبو زيد – يعني

عمرو بن أخْطَب - قال: «صلّى بنا رسولُ الله ﷺ الفجرَ، وصعدَ المنبرَ، فخَطَبَنا حتى حضرَت الظّهر، فنزل فصلّى، ثمّ صعدَ المنبرَ، فخَطَبَنا حتى حضرَت العصر، ثمّ نزل فصلّى، ثمّ صعدَ المنبرَ، فخَطَبَنا حتى غَرَبَت الشمس، فأخبرَنا بما كان وبما هو كائنٌ، فأَعْلَمُنا أَحْفَظُنا» (صحيح مسلم: ٤: ٢٢١٧).

وفي مَجْمَع الزوائد للهيثمي: عن إبن عمر عن النبيّ ﷺ قال: «أُوتيتُ مفاتيحَ كلِّ شيءٍ إلّا الخَمس ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ [لقمان: ٣٤]...» (ج٨: ٢٦٣: ١٣٩٦٨: باب: فيما أُوتي ﷺ من العلم).

ويكفيكَ مراجعةُ أبواب «كتاب الفِتنَ وأشراط الساعة» في صحيح مسلم[1]...

(١) وإن شِئْتَ الإحاطةَ بأقوال وكلماتِ علمائهم في المقام: فراجع المصدر السّابق: الدليل الثالث: الإجماع: ١٩٧...

إبنُ تيميّة صاحبُ نَفْسٍ قُدسيَّةٍ كان لها استعدادُ أن تُطالِعَ اللّوحَ المحفوظ!:

ذَكَر ابنُ القيِّم الجوزيّة أنّ أستاذَه إبنَ تيميّة كان يَعلم الغَيْبَ ويُخبِرُ به، فقد سمعَه يقول: «**كَتَبَ اللهُ تعالى في اللّوح المحفوظ**: أنّهم (أي التتار) مهزومون في هذه الكرَّة (أي لمّا تحرَّك التتار وقصدوا الشام)، وأنّ النصرَ لجيوش الإسلام...».

قال ابنُ القيِّم: «ولمّا طُلِبَ إلى الدّيار المصريّة وأُريدَ قَتْلُه... إجتمع أصحابُه لوداعِه وقالوا: قد تواتَرت الكُتُبُ بأنّ القومَ عامِلون على قَتْلِك، فقال: **واللهِ لا يَصلون إلى ذلك أبداً**، قالوا: أَفَتُحْبَس؟ قال: **نعم، ويطولُ حَبْسي، ثمّ أَخرجُ وأَتكلَّمُ بالسنّة على رؤوس الناس!**».

وقال أيضاً: «وأخبرَني غيرَ مرّةٍ بأمورٍ باطنةٍ تختصُّ بي ممّا عزَمْتُ عليه، ولم ينطق به لساني، وأخبرَني ببعضِ حوادثَ كبارٍ تجري في المستقبل، ولم يُعَيِّن أوقاتَها، وقد رأيتُ بعضَها وأنا أنتظر بقيّتَها، **وما شاهدَه كبارُ أصحابه من ذلك أضعافَ أضعاف ما شاهدتُه!** والله أعلم.» (مدارج السّالكين: ٢: ٤٨٩ - ٤٩٠)...

الجَمْعُ بين الآياتِ التي تَخُصُّ عِلْمَ الغَيْب به ﷻ والآياتِ التي تُعمِّمُه لغيره ﷻ :

دلَّت مجموعةٌ من الآيات على أنّ عِلْمَ الغَيْب خاصٌّ بالله ﷻ :

منها : قوله تعالى : ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥].

ومنها : قوله تعالى : ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأنعام: ٥٩].

ومنها : قوله تعالى : ﴿فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ٢٠].

قال العلّامة السيّد الطباطبائي رحمه الله : «وكيف كان، فقوله ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأنعام: ٥٩] مسوقٌ لبيان انحصار العلم بالغَيْب فيه تعالى، إمّا لأنّ خزائنَ الغَيْب لا يعلمُها إلّا الله، وإمّا لأنّ مفاتيح الغَيْب لا يعلمُها غيرُه تعالى، فلا سبيل لغيره إلى تلك الخزائن، إذ لا عِلْمَ له بمفاتيحها التي يُتوصَّل بها إلى فَتْحِها والتصرُّف فيها. . .» - إنتهى -[1].

---

(١) الميزان في تفسير القرآن: ج٧: ص١٢٥.

وفي مقابل هذه الآيات النافية لعِلْم الغَيْب عن غيره عزّ وجلّ : هناك آياتٌ أخرى تُثْبِتُ عِلْمَ الغَيْب لغيره عزّ وجلّ :

منها : قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

ومنها : قوله تعالى : ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧].

ومنها : قوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٤٤].

وقد ذُكِرَت في كلمات الأعلام معالجتان للجَمْع بين هاتَيْن الطّائفتَيْن من الآيات:

المعالجةُ الأولى: الموجبة الكليّة والموجبة الجزئيّة:

إنّ الآيات الدالّة على أنّ عِلْمَ الغَيْب خاصٌّ بالله عزّ وجلّ ومنحصِرٌ به سبحانه: «إنّما ترمي الإشارةَ إلى أَمْرٍ بالغِ الأهميّة على صعيد المعارف التوحيديّة، وهو استحالةُ اطّلاع غيرِ الله عزّ وجلّ من المخلوقات على عِلم الغَيْب بشكلٍ مطلَقٍ وشاملٍ لكلّ موارده - بما فيها العلم بالذّات الإلهيّة - إذ لا يمكن لأيٍّ من الموجودات الإمكانيّة مهما

بَلَغَت درجَةُ وسعَةُ كمالها الوجودي - ولو كان رسولَ الله ﷺ - أن يطّلع على العِلم الإلهيّ في مقام الذّات الذي لا حدَّ ولا نهايةَ له، لعدم قابليّةِ إحاطةِ المتناهي باللّامتناهي، أو فقل: المحدودُ لا يستوعِب غيرَ المحدود - بحكم العقل -. وهذا لا ينافي إفاضتَه تعالى بعضَ علومهِ الغيبيّة لعباده الصالحين - **على سبيل الموجبة الجزئيّة** - لمصلحةٍ وحِكْمَةٍ تقتضي ذلك».

وبلُغةِ الإصطلاح المنطقيّ - كما ذُكِر أيضاً -: «إنّ الآيات التي تُثبِتُ انحصار عِلم الغَيْب بالله عزّ وجلّ: إنّما تُثبِتُ ذلك بنحو الموجبة الكليّة، وأنّه لا أحدَ له عِلمٌ بذلك، وهذا الحصر لا ينتقضُ بما ذكرَه القرآنُ الكريم لبعض عباده، لأنّه عِلْمٌ بنحو الموجبة الجزئيّة.

إذن، الآياتُ تنفي عِلْمَ الغَيْب المطلَق لا مطلَق الغَيْب، وبذلك يظهر أنّه لا تَنافي بين الأدلّة الدالّة على انحصار عِلْمِ الغيب به عزّ وجلّ وبين غيرها من الأدلّة التي تُثْبِتُ عِلْمَ الغيب للأنبياء والأوصياء عليهم السلام . . .».

المعالجةُ الثانية: بالذّات أو الإستقلال وبالغير أو التبعيَّة:

«إنّ الآيات الدالّة على انحصار عِلْمِ الغيب به عزّ وجلّ

غايتُها: الدلالة على أنّ عِلْمَ الغيب منحصِرٌ به عزّ وجلّ بنحو الإستقلال وبالذّات، وهذا لا يَتنافى ولا يتقاطع مع تلك الآيات التي تُثْبِتُ عِلْمَ الغيب لغيره عزّ وجلّ ممّن اجتباهم وارتضاهم من عباده الصّالحين، لمصلحةٍ وحِكْمةٍ تقتضي ذلك، لكن على نحو التبعيّة والتّعليم والإفاضة منه عزّ وجلّ، لذا قال تعالى حكايةً عن النبيّ ﷺ: ﴿لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ﴾ [الأنعام: ٥٠]، **فهو يكشف عن فَقْره الذاتيّ**، إذ لا يملك من نفسه أيَّ شيء، إلّا أنّ ذلك لا يُنافي أن يُفيض اللهُ تعالى عليه من نِعَمِه، ومنها: العلم بالغيب، لذا جاء في ذَيْل الآية: ﴿إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ﴾ [الأنعام: ٥٠]، وكذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾ [النساء: ١٦٣]».

قال العلّامة السيّد الطباطبائي رحمه الله مُعَقِّباً على قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ [الجن: ٢٧]:

«إستثناءٌ من قوله: أحداً، ومن رسول: بيانٌ لقوله: مَن ارتضى، فيُفيد أنّ الله تعالى يُظهر رُسُلَه على ما شاء من الغيب المختصّ به، فالآية إذا انضمّت إلى الآيات التي تخصّ عِلْمَ الغيب به تعالى كقوله: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا

يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩] وقوله: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النحل: ٧٧] وقوله: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] أفادَ ذلك معنى **الأصالة والتبعيّة**، فهو تعالى يَعْلَمُ الغيبَ لذاته، وغيرُهُ يَعْلَمُه بتعليمٍ من الله تعالى». - إنتهى -(١).

ومثلُه يُقال أيضاً في الروايات النافية، فإنّ غايةَ ما تدلّ عليه هو: نفيُ عِلْمِ أهل البيت عليهم السلام بالغيب بنحو الإستقلال عنه تعالى، وهذا ممّا لا ريبَ في بطلانه. **وعليه**: فلا تتنافى ولا تتقاطع مع الروايات المُثْبِتة والدالّة على عِلْمِهم عليهم السلام بالغيب بإفاضةٍ منه عزّ وجلّ.

فمن ذلك ما خرجَ عن صاحب الزمان عليه السلام - ردّاً على الغلاة - من التوقيع جواباً لكتابٍ كُتِب إليه على يد (يدَي خ ل) محمّد بن عليّ بن هلال الكرخي:

قال عليه السلام: «يا محمّد بن علي! تعالى الله عزّ وجلّ عمّا يصفون، سبحانه وبحمده، **ليس نحن شركاءَه في علمه** ولا في قدرته، بل لا يعلم الغيبَ غيرُه، كما قال في مُحكم

---

(١) الميزان في تفسير القرآن: ج٢٠: ص٥٩.

كتابه تَبَارَكَتْ أسماؤه: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وأنا وجميع آبائي من الأوّلين: آدم ونوح وإبراهيم وموسى وغيرهم من النبيّين، ومن الآخِرين: محمّدٌ رسول الله وعليّ بن أبي طالب وغيرهما ممّن مضى من الأئمّة صلوات الله عليهم أجمعين، إلى مبلَغ أيّامي ومنتهى عصري، عَبيدُ الله عزّ وجلّ . . . فأُشهد اللهَ الذي لا إله إلّا هو وكفى به شهيداً، ورسولَه محمّداً ﷺ، وملائكتَه وأنبياءَه وأولياءَه عليهم السلام، وأُشهدك وأُشهد كلّ مَن سمع كتابي هذا، أنّي بريءٌ إلى الله وإلى رسوله ممّن يقول: إنّا نَعلم الغيب، أو نشارك اللهَ في ملكه، أو يحلّنا محلًّا سوى المحلّ الذي رضيَه الله لنا وخَلَقنا له، أو يتعدّى بنا عمّا قد فسّرتُه لك وبيّنتُه في صدر كتابي»(١).

وَعَلَّق العلّامةُ المجلسيّ رحمه الله على هذا النصّ بقوله: «المراد من نفي عِلْم الغيب عنهم: أنّهم لا يعلمونه من غير

(١) الإحتجاج للعلّامة الخبير أبي منصور أحمد بن عليّ بن أبي طالب الطبرسي رحمه الله: ج٢: ص٥٤٩ و٥٥٠ و٥٥١: رقم: ٣٤٧: ط قم المقدّسة.

وحيٍ وإلهام، وأمّا ما كان من ذلك فلا يمكن نفيُه، إذ كانت عمدةُ معجزات الأنبياء والأوصياء عليهم السلام: الإخبارَ عن المغيّبات، وقد استثناهم اللهُ تعالى في قوله: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٧]. » - إنتهى -(١).

وقال رحمه الله في موضعٍ آخر: «إعلَم أنّ الغلوَّ في النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم والأئمّة عليهم السلام إنّما يكون بالقول بألوهيّتهم، أو بكونهم شركاءَ لله تعالى في المعبوديّة، أو أنّهم يَعلمون الغيب بغير وحيٍ أو إلهامٍ من الله تعالى. » - إنتهى -(٢).

وقال رحمه الله في موضعٍ ثالث: «والحاصل أنّ مقتضى الجمع بين الآيات والأخبار: حَمْلُها على أنّ نفيَ الغيب عنهم معناه أنّهم لا يعلمون ذلك من أنفسهم بغير تعليمه بوحيٍ أو إلهام، وإلّا فظاهرٌ أنّ عمدةَ معجزات الأنبياء والأوصياء عليهم السلام من هذا القبيل، وأَحَد وجوه إعجاز القرآن أيضاً: الإخبار بالغائبات، ونحن أيضاً نعلم كثيراً من

(١) بحار الأنوار: ج٢٥: ص٢٦٨: كتاب الإمامة: باب نفي الغلوّ: ذيل الحديث ٩.

(٢) بحار الأنوار: ج٢٥: ص٣٤٧.

المغيّبات بإخبارِ الله تعالى ورسولِه ﷺ وأئمّة الهدى عليهم السلام، كالقيامة وأحوالها، والجنّة والنّار والرَّجعة، وقيام القائم عليه السلام ونزول عيسى عليه السلام، وغير ذلك من أشراط الساعة والعرش والكرسي والملائكة.» - إنتهى -(١).

أقوالُ بعضِ علماءِ العامّة في تفسير آيات الغَيْب(٢):

قال الآلوسي في تفسيره: «روح المعاني» عند قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥]: «لعلّ الحقّ أن يُقال: إنّ عِلمَ الغيب المنفيّ عن غيره عزّ وجلّ هو ما كان للشخص بذاته، أي بلا وساطةٍ في ثبوته له، وما وقع للخواصّ ليس من هذا العلم المنفيّ في شيء، وإنّما هو من الواجب عزّ وجلّ، إفاضةٌ منه عليهم بوجهٍ من الوجوه...».

---

(١) مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول عليهم السلام: ج٣: ص١١٧: دار الكتُب الإسلاميّة: قم المقدّسة.

(٢) نَقْلاً عن كتاب «مَقْتل الحسين عليه السلام»: ص٤٧ و٥٣... للحجَّة المتتبِّع السيّد عبد الرّزاق بن محمّد الموسوي المقرّم رحمه الله (١٣١٦ - ١٣٩١هـ).

وقال إبن حجر الهيثمي [وهو المكيّ صاحب الصواعق المحرقة]: «لا منافاة بين قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥]، وقوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦] وبين عِلم الأنبياء والأولياء بجزئيّاتٍ من الغَيْب[1].

---

(١) قال العلّامة السيّد الطباطبائي رحمه الله:

«وأمّا قوله: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ فلا يدلّ إلّا على اختصاص عِلم الغَيْب بالذّات به تعالى، كسائر آيات اختصاص الغَيْب به، ولا ينفي عِلمَ الغير به بتعليم منه تعالى، كما يُشير إليه قولُه تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ ﴿إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ [**الجن**: ٢٦-٢٧] وقد حكى اللهُ سبحانه نحواً من هذه الأخبار عن المسيح عليه السلام إذ قال: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأۡكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ﴾ [آل عمران: ٤٩] ومن المعلوم أنّ القائل إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان يُخبرِ الناس بما يكون: في نحوٍ لا ينفي كونَ ذلك بتعليمٍ من الله له. وقد تواتَرت الأخبار - على تفرُّقها وتنوّعها - من طُرُق الفريقَيْن على إخباره صلى الله عليه وآله وسلم بكثيرٍ من الحوادث المستقبليّة...» (الميزان في تفسير القرآن: ١٥: **٣٩٣**).

فإنّ عِلْمَهم إنّما هو بإعلامٍ من الله تعالى، وهذا غيرُ عِلْمِه الذي تفرّد به تعالى شأنُه من صفاته القديمة الأزليّة الدائمة الأبديّة المنزَّهة عن التغيير.

وهذا العلم الذاتيّ هو الذي تَمَدَّحَ به، وأخبر - في الآيتَيْن - بأنّه لا يُشاركه أحدٌ فيه.

وأمّا مَن سواه، فإنّما يَعلم بجزئيّات الغيب بإعلامه تعالى.

وإعلامُ الله للأنبياء والأولياء ببعض الغيوب ممكن، لا يستلزم محالاً بوجهٍ، فإنكارُ وقوعه عِنَادٌ.

ومن البيّن أنّه لا يؤدّي إلى مُشاركتهم له تعالى فيما تفرّد به من العلم الذي تمدّح به واتّصف به من الأزل، وعلى هذا مشى النوويّ في فتاواه»[1].

وقال النيسابوريّ صاحب التفسير:

«إنّ امتناع الكرامة من الأولياء: إمّا لأنّ الله ليس [معاذ الله] أهلاً لأن يُعطي المؤمنَ ما يُريد! وإمّا لأنّ المؤمنَ ليس أهلاً لذلك!.

---

(١) الفتاوى الحديثة: ٢٢٢.

وكلٌّ منهما بعيدٌ، فإنّ توفيقَ المؤمن لمعرفته: لَمِنْ أشرف المواهب - منه تعالى - لعبده، فإذا لم يَبخَل الفيّاضُ بالأشرف، فَلإنْ لاَ يبخل بالدُّون أَوْلى»[١].

وقال ابنُ أبي الحديد: «إنّا لا نُنكر أن يكون في نوعٍ من البشَر أشخاصٌ يُخبِرون عن الغيوب، وكلّه مستندٌ إلى الباري جلّ شأنه، بإقداره، وتمكينه، وتهيئة أسبابه»[٢].

وقال ابنُ أبي الحديد - أيضاً -: «لا مُنافاة بين قوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان: ٣٤] وبين علمه ﷺ بفتح مكّة، وما سيكون من قتالِ الناكثين والقاسطين والمارقين[٣].

---

(١) النور السافر في أعيان القرن العاشر - لعبد القادر العيدروسي -: ٨٥.

(٢) شرح نهج البلاغة - لابن أبي الحديد -: ١: ٤٢٧: طبع أوّل: مصر.

(٣) والنّاكثون: أهلُ الجَمَل، والقاسطون: معاويةُ وأصحابه، والمارقون: الخوارجُ أهلُ النهروان.

فإنّ الآية غايةُ ما تدلّ عليه: نَفْيُ العلم بما يكون في الغد، وأمّا إذا كان بإعلامِ الله عزّ وجلّ فلا.

فإنّه يجوز أن يُعْلِمَ اللهُ نبيَّهُ بما يكون...»
- إنتهى -(١).

وعقَّب عليه المحقِّقُ الحجّة المتتبّع السيّد الجلالي (حفظه الله) بقوله: «فإذن، لم يمنع مانعٌ شرعيٌّ ولا عقليٌّ من إمكان عِلم البشَر بالغيب في نظر هؤلاء، **وهذا ما يقوله الشيعةُ الإماميّة في النبيّ ﷺ والإمام عليه السلام!** والدّليل على عِلْم النبيّ ﷺ والإمام عليه السلام بالغَيْب من طريق الوحي والإلهام هو: ما أقاموه في الكُتُب الكلاميّة على وجوب مثل ذلك العلم لهما، لتصدِّيهما لمقام الرّسالة في الرّسول والإمامة في الإمام، وهذان المقامان يقتضيان العلم...»
- إنتهى -(٢).

---

(١) المصدر السابق: ٢: ٣٦٢.

(٢) نشرة «تراثُنا»: العدد الرابع [٣٧] السَّنة التّاسعة: شوّال ١٤١٤هـ: بَحْثٌ بعنوان «عِلْم الأئمّة عليهم السلام بالغَيْب...» ص٢٨: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التُّراث.

ونظيرُ معنى الأصالة والتبعيّة: ما أشار إليه القرآنُ الكريم في مواردَ أخرى كثيرة - ذكروها في مبحث «الأمر بين الأمرَيْن» - من قبيل ما وردَ في:

: **التوفّي**: إنّ الله هو الذي يَتوفّى الأنفسَ حين موتها، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا وَٱلَّتِي لَمۡ تَمُتۡ فِي مَنَامِهَاۖ﴾ [الزمر: ٤٢] ومع ذلِك فقد نَسَبَ التوفّي إلى غيره، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلۡ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلۡمَوۡتِ ٱلَّذِي وُكِّلَ بِكُمۡ﴾ [السجدة: ١١] ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۖ وَيُرۡسِلُ عَلَيۡكُمۡ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ تَوَفَّتۡهُ رُسُلُنَا وَهُمۡ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١].

كتابة أعمال العباد: قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٞ فَإِذَا بَرَزُواْ مِنۡ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٞ مِّنۡهُمۡ غَيۡرَ ٱلَّذِي تَقُولُۖ وَٱللَّهُ يَكۡتُبُ مَا يُبَيِّتُونَۖ﴾ [النساء: ٨١] ومع ذلك فقد أثبتَ في موضعٍ آخَر أنّ الملائكة مأمورون بكتابة الأعمال: ﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيۡهِمۡ يَكۡتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠].

الخَلْق: قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦] ومع ذلك فقد نَسَبَ الخَلْقَ إلى آخَرين كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] الذي يُفيد تعدُّدَ الخالق، أو قوله عَزَّوَجَلَّ على لسان عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ

لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِۖ﴾ [آل عمران: ٤٩].

الغنى: إنّ الله هو الغنيّ الحميد، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]، ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُۚ﴾ [محمد: ٣٨] ومع ذلك فقد نَسَبَ الغنى والإغناء إلى رسوله ﷺ أيضاً كما في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦۚ﴾ [التوبة: ٧٤].

الولاية: قال تعالى: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩] ومع ذلك فقد أَثْبَتَ الولايةَ لرسوله ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام حيث قال عزّ وجلّ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥].

العزّة والقوّة: قال تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٣٩] ومع ذلك فقد أسندَها إلى غيره، قال سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨].

وهكذا في القوّة حيث قال عزّ وجلّ: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥] وأَثْبَتَها لغيره حيث قال عزّ وجلّ: ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍۖ﴾ [مريم: ١٢] ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾

[البقرة: ٦٣] ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠].

التدبير: قال تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ﴾ [يونس: ٣١]، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ۚ﴾ [يونس: ٣]، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥] ومن جهةٍ أخرى ينسب التدبيرَ إلى الملائكة أيضاً فيقول عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾ [النازعات: ٥].

النّصر: قال تعالى: ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ١٢٦] ومع ذلك فقد أسند النصرَ إلى غيره، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ﴾ [الأعراف: ١٥٧] ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا وَّنَصَرُوٓا أُولَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ﴾ [الأنفال: ٧٢].

الرّحمة: قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [السجدة: ٦] ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الحشر: ٢٢]

ومع ذلك فقد وَصفَ نبيَّه ﷺ بالرحيم حيث قال عزّ وجلّ : ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ حَرِيصٌ عَلَيۡكُم بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾ [التوبة: ١٢٨].

الرّمي: قال تعالى: ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰۚ﴾ [الأنفال: ١٧] فسمّى عزّ وجلّ فِعْلَ النبيّ ﷺ فِعْلاً له عزّ وجلّ .

الزّرع: قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَحۡرُثُونَ﴾ ﴿ءَأَنتُمۡ تَزۡرَعُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٣-٦٤] ومع ذلك فقد أسندَ الزّرعَ إلى غيره عزّ وجلّ ، قال سبحانه: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا﴾ [الفتح: ٢٩] (١).

---

(١) أفادَت الجملتان في صَدْر الآية الأخيرة: أنّ الّذين مع رسول الله ﷺ سيرتُهم مع الكفّار هي الغِلْظَةُ والشدَّةُ **لا الجبن والفرار**، ومع المؤمنين فيما بينهم هي الرّحمةُ

....

والليِّنُ **لا القسوة والأذى!**.

ولا يَفوتنّك التدبُّرُ والإمعان في ذَيْل الآية، فإنّ فيه فائدةً جليلةً يترتَّبُ عليها بطلانُ ما ذهبَ إليه الجمهور من أنّ الصحابةَ بعد النبيّ ﷺ بأجمعهم عدول**!** فيَحتجّون بحديثِ مُطْلَقِ مَن صحبَ النبيَّ ﷺ مسلماً، ويَعملون على مقتضاه من غير بحثٍ منهم عن عدالته، ولا عن استقامته، ولا عن صِدْقِه وأمانته**!**.

وتوضيحه: - كما في الميزان -: «أنّ ضمير [منهم] في قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا﴾: للّذين معه، و[من]: للتّبعيض، على ما هو الظاهر المتبادَر من مثل هذا النّظم، ويفيد الكلامُ اشتراطَ المغفرة والأجر العظيم بالإيمان حدوثاً وبقاءً وعَمَلِ الصالحات، **فلو كان منهم مَن لم يؤمن أصلاً كالمنافقين الّذين لم يُعرفوا بالنّفاق** - كما يُشير إليه قولُه تعالى: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعۡلَمُهُمۡۖ نَحۡنُ نَعۡلَمُهُمۡۚ﴾ [التوبة: ١٠١] - **أو آمن أوّلاً ثمّ أشرك وكَفر** - كما في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرۡتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدۡبَٰرِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ

....

ٱلْهُدَى ٱلشَّيْطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ﴾ ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ كَرِهُوا۟ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِى بَعْضِ ٱلْأَمْرِ ۖ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ﴾ ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ﴾ ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ ٱللَّهُ أَضْغَٰنَهُمْ﴾ ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَٰلَكُمْ﴾ [محمد: ٢٥-٣٠] - **أو آمَن ولم يعمل الصالحات** - كما يُستفاد من آيات الإفك وآية التبيُّن في نبأ الفاسق وأمثال ذلك -: **لم يشمله وَعْدُ المغفرة والأجر العظيم**.

ونظير هذا الإشتراط ما تقدَّم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠]... ونظير الآية أيضاً في الإشتراط قولُه تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ

....

أَمۡنٗاۚ يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ وَمَن كَفَرَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [النور: ٥٥]. . .

. . . وبعد ذلك كلِّه: لو كانت العِدَةُ بالمغفرة أو نفس المغفرة شَمَلَتْهم شمولاً مطلَقاً، من غير اشتراطٍ بالإيمان والعمل الصالح، وكانوا مغفورين - آمنوا أو أشركوا وأصلحوا أو فسقوا -: لزمَتْه لزوماً بيِّناً لغويّةُ جميع التكاليف الدينيّة في حقّهم وارتفاعها عنهم، وهذا ممّا يدفعه الكتابُ والسنّةُ، فهذا الإشتراطُ ثابتٌ في نفسه وإن لم يُتَعَرَّض له في اللفظ، وقد قال تعالى في أنبيائه عليهم السلام: ﴿وَلَوۡ أَشۡرَكُواْ لَحَبِطَ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨] فأَثْبَتَه في أنبيائه عليهم السلام وهم معصومون فكيف فيمَن هو دونَهم(*)!.

(*) **وقال تعالى في نبيّه** ﷺ: ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ **[الزمر: ٦٥]** ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ﴾ ﴿لَأَخَذۡنَا مِنۡهُ بِٱلۡيَمِينِ﴾ ﴿ثُمَّ لَقَطَعۡنَا مِنۡهُ ٱلۡوَتِينَ﴾ **[الحاقة: ٤٤-٤٦]**.

وقال تعالى في نساء النبيّ ﷺ: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأۡتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ←

....

ومصبُّ إشكالِ لغويّةِ الأحكام إنّما هو المستقبَل دون الماضي، إذ مغفرة الذنوب الماضية لا تُزاحم تعلُّقَ التكليف، بل تؤكِّده، بخلاف تعلُّق المغفرة المطلَقة بما سيأتي، فإنّه لا يُجامعُ بقاءَ التكليف المولويّ على اعتباره، فيرتفع بذلك التكليفُ، وهو مقطوع البطلان. على أنّ ارتفاع التكاليف يستلزِم ارتفاعَ المعصية، ويرتفع بارتفاعها موضوعُ المغفرة، فوجود المغفرة كذلك يستلزم عدمَها. » - إنتهى -(*).

← ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ۚ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ﴾ **[الأحزاب: ٣٠-٣٢]**...

فَلْيُمْعِن الخصمُ نظرَه في هذه الآيةِ الأخيرة، ولْيَتَدبَّرها جدّاً، ولْيُنْصِفْ إن كان من أهل الإنصاف والإستحياء من الحقّ**!**.

(*) الميزان في تفسير القرآن: ج١٨: ص**٣٠٤**...

وتتميماً للفائدة: نَنْقُلُ لك أيضاً ما ذكرَه رحمه الله في تفسيرِ آيةٍ أخرى، ذات علاقةٍ وثيقةٍ بموضوع البحث ومناسبةٍ شديدةٍ بالمقام:

قال رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ←

....

....

← ﴿ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]:

«والتقدير: السّابقون الأوَّلون من المهاجرين والسّابقون الأوَّلون من الأنصار، والّذين اتّبعوهم بإحسان...

ثمّ الّذي عُطِفَ عليهم من قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾: يَذكر قوماً يَنعتُهم بالإتّباع، ويُقيّده بأن يكون بإحسان، والذي يناسب وَصْفَ الإتّباع أن يترتَّب عليه هو: وَصْفُ السّبق دون الأوّليّة، فلا يُقال: أوّل وتابع، وإنّما يُقال: سابق وتابع، وتصديقُ ذلك قولُه تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحشر: ٨] ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩]، ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠]. ←

....

....

← فالمراد بالسابقين هم: السابقون إلى الإيمان من بين المسلمين من لَدُن طلوع الإسلام إلى يوم القيامة.

ولكون السّبق - ويقابلُه اللّحوق والإتّباع - من الأُمور النسبيّة، ولازمُه كونُ مسلمي كلّ عصرٍ سابقين في الإيمان بالقياس إلى مسلمي ما بعد عصرهم، كما أنّهم لاحقون بالنسبة إلى مَن قبلهم: **قيّد** ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ﴾ بقوله: ﴿ٱلْأَوَّلُونَ﴾ ليدلّ على كون المراد بالسابقين هم الطّبقة الأُولى منهم.

وإذ ذَكَرَ اللهُ سبحانه ثالثَ الأصناف الثلاثة بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ﴾ ولم يُقيّده بتابعي عصرٍ دون عصر، ولا وَصَفَهم بتقدُّمٍ وأَوّليّة ونحوهما، وكان شاملاً لجميع مَن يتّبع السابقين الأوّلين: كان لازمُ ذلك أن يُصَنَّف المؤمنون غيرُ المنافقين **من يوم البعثة إلى يوم البعث** في الآية ثلاثةُ أصناف: السّابقون الأوّلون من المهاجرين، والسّابقون الأوّلون من الأنصار، والّذين اتّبعوهم بإحسان، والصّنفان الأوّلان فاقدان لوَصْف التبعيّة، وإنّما هما إمامان متبوعان لغيرهما، والصّنف الثالث ليس متبوعاً إلّا بالقياس. ←

....

....

← وهذا نعمَ الشاهد على أنّ المراد بالسّابقين الأوّلين هم الّذين أسّسوا أساسَ الدِّين، ورفعوا قواعدَه قبل أن يُشيّد بنيانُه وتهتزّ راياتُه، صنفٌ منهم بالإيمان واللّحوق بالنبيّ ﷺ والصبر على الفتنة والتّعذيب، والخروجِ من ديارهم وأموالهم بالهجرة إلى الحبشة والمدينة، وصنفٌ بالإيمان ونصرة الرسول وإيوائه وإيواءِ مَن هاجر إليهم من المؤمنين، والدّفاع عن الدِّين قبل وقوع الوقائع.

وهذا ينطبق على مَن آمنَ بالنبيّ ﷺ قبل الهجرة، ثمّ هاجر قبل وقعة بدر التي منها ابتدأ ظهورُ الإسلام على الكفر، أو آمنَ بالنبيّ ﷺ وآواه وتهيّأ لنصرته عندما هاجر إلى المدينة...

فقد تلخّص أنّ الآية تُقَسِّم المؤمنين من الأمّة إلى ثلاثة أصناف: صنفان هما السّابقون الأوّلون من المهاجرين والأنصار، والصّنف الثالث هم الّذين اتّبعوهم بإحسان.

وظَهَرَ ممّا تقدّم:

أوّلاً: أنّ الآية تمدح الصّنفَيْن الأوّلَيْن بالسّبق إلى الإيمان والتقدّم في إقامةِ صُلْبِ الدِّين ورَفْع قاعدته، وتفضيلهم على غيرهم على ما يفيده السّياق. ←

....

....

← **وثانياً: أنّ ﴿مِنَ﴾ في قوله: ﴿مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠] تبعيضيّة لا بيانيّة لما تقدّم من وَجْه فَضْلهم، ولما أنّ الآية تذكر أنّ الله رضي عنهم ورضوا عنه، والقرآنُ نفسُه يذكر أنّ منهم مَن في قلبه مرض، ومنهم سمّاعون للمنافقين، ومنهم مَن يُسمّيه فاسقاً، ومنهم مَن تبرّأ النبيّ ﷺ من عملِه، ولا معنى لرضى الله عنهم، والله لا يرضى عن القوم الفاسقين!.**

وثالثاً: أنّ الحكم بالفضل ورضى الله سبحانه في الآية مُقيَّدٌ بالإيمان والعمل الصالح على ما يُعطيه السّياق، فإنّ الآية تمدح المؤمنين في سياقٍ تذمّ فيه المنافقين بكفرهم وسيّئات أعمالهم، ويدلّ على ذلك سائرُ المواضع التي مَدَحَهم الله فيها أو ذَكَرَهم بخيرٍ وَوَعَدَهم وعداً جميلاً، فقد قُيِّد جميع ذلك بالإيمان والعمل الصالح، كقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾ [الحشر: ٨] إلى آخِر الآيات الثلاث.

وقوله فيما حكاه من دعاء الملائكة لهم: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ ←

....

....

← سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧] ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِي وَعَدتَّهُمْ وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ﴾ [غافر: ٨].

وقوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ إلى أن قال: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: ٢٩].

وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١] أُنظر إلى موضع قوله: ﴿بِإِيمَٰنٍ﴾ وقوله: ﴿كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾.

ولو كان الحكم في الآية غيرَ مقيَّدٍ بقيدِ الإيمان والعمل الصالح - وكانوا مرضيّين عند الله مغفوراً لهم، أحسَنوا أو أساؤوا واتّقوا أو فَسقوا -: كان ذلك تكذيباً صريحاً لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [التوبة: ٩٦] **وقوله:** ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [التوبة: ٨٠] وقوله: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [آل عمران: ٥٧] **إلى غير ذلك من الآيات الدالّة مطابقةً أو التزاماً أنّ الله لا يرضى عن الظالم والفاسق وكلّ مَن لا يُطيعه في أمرٍ أو نهي، وليست الآيات ممّا يقبل التقييد أو النّسخ، وكذا أمثال قوله تعالى ←**

....

....

← **خطاباً للمؤمنين**: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

على أنّ لازمَ عدمِ تقييد الحكم في هذه الآية: تقييدُ جميع الآيات الدّالة على الجزاء والمشتملة على الوعيد والتهديد، وهي آياتٌ جمّة، في تقييدها اختلالُ نظامِ الوعد والوعيد، وإلغاءُ مُعْظَم الأحكام والشرائع، وبطلان الحكمة، ولا فرقَ في ذلك بين أن نقول بكون [من] تبعيضيّة والفضلُ لبعض المهاجرين والأنصار، أو بيانيّة والفضلُ للجميع والرّضى الإلهيّ للكلّ، وهو ظاهر.

وقوله تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]: الرّضى منّا: موافقةُ النفس لفعلٍ من الأفعال من غير تضادّ وتدافع، يُقال: رضِي بكذا، أي وافقَه ولم يمتنع منه، ويتحقّق بعدم كراهته إيّاه، سواءٌ أحبّه أو لم يحبّه ولم يكرهه، فرضى العبد عن الله هو أن لا يَكره بعضَ ما يريده اللهُ ولا يحبّ بعضَ ما يُبغضه، ولا يتحقّق إلّا إذا رضي بقضائه تعالى وما يَظهر من أفعاله التكوينيّة، وكذا بحكمه وما أراده منه تشريعاً، **وبعبارةٍ أخرى**: إذا سَلّمَ له في التكوين والتشريع، وهو الإسلام والتسليم لله سبحانه. ←

....

....

← وهذا بعَينه شاهدٌ آخَر على ما تقدّم أنّ الحكم في الآية مقيَّدٌ بالإيمان والعمل الصالح، بمعنى أنّ الله سبحانه إنّما يَمدح من المهاجرين والأنصار والتّابعينَ مَن آمنَ به وعمِل صالحاً، ويُخبر عن رضاه عنه وإعداده له جنّاتٍ تجري تحتها الأنهار.

وليس مدلولُ الآية أنّ مَن صَدَقَ عليه أنّه مهاجرٌ أو أنصاريّ أو تابع: فإنّ الله قد رضِي عنه رضاً لا سخطَ بعده أبداً وأَوْجَبَ في حقّه المغفرةَ والجنّة، سواءٌ أحسَن بعد ذلك أو أساء، اتّقى أو فَسَق.

وأمّا رضاه تعالى: فإنّما هو من أوصافه الفعليّة دون الذاتيّة، فإنّه تعالى لا يوصَف لذاته بما يصير معه مَعْرضاً للتغيير والتبدّل، كأن يعرضَه حالُ السّخط إذا عصاه ثمّ الرضى إذا تاب إليه، وإنّما يَرضى ويَسخط بمعنى أنّه يُعامِل عبدَه معاملةَ الراضي من إنزال الرّحمة وإيتاء النّعمة، أو معاملة الساخط من مَنْع الرّحمة وتسليط النقمة والعقوبة.

ولذلك كان من الممكن أن يَحدث له الرّضى ثمّ يتبدّل إلى السخط أو بالعكس، غير أنّ الظاهر من سياق الآية أنّ المراد بالرّضى هو الرّضى الذي لا سخطَ بعده، فإنّه حكمٌ محمولٌ على طبيعةِ ←

....

....

← أخيارِ الأمّة من سابقيهم وتابعيهم في الإيمان والعمل الصالح، وهذا أَمْرٌ لا مداخلة للزمان فيه حتى يصحّ فَرْضُ سَخَطٍ بعد رضى، وهو بخلاف قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] فإنّه رضىً مقيَّدٌ بزمانٍ خاصّ يَصلح لنفسه لأن يُفرضَ بعده سخط...» - إنتهى - (الميزان في تفسير القرآن: ج٩: ص٣٨٤ إلى ٣٨٩) هذا.

ويأتي لذلك مَزيدُ تحقيقٍ في الخاتمة - إن شاء الله تعالى - وكنتُ قد استَنْزَفْتُها من بحار أنوار «النصّ والإجتهاد» للإمام السيّد شرف الدِّين رحمه الله.

❋ ❋ ❋

الفَصْلُ الثّاني

- مناقَشَةُ الآياتِ الكريمة التي استُدِلّ بها لِنَفْي العِلْم بالغَيْب عن غيره عزّ وجلّ
- تَكليفُهم عليهم السلام مَنُوطٌ بالعلومِ الظّاهرة لا بالعلومِ الإلهاميّة
- خَمْسَةٌ من الغَيْب لا يَعْلَمُها إلّا الله عزّ وجلّ
- الوقُوفُ على ما أفادَه في المقام شيخُنا الأستاذ السُّبحاني
- شَطْرٌ من الرّوايات الواردة في هذا المجال
- بيانُ عَدَمِ التّنافي بين عِلمهم عليهم السلام بما كان وما يكون وما هو كائنٌ إلى يوم القيامة وبين ما دلّ على ازديادِ عِلمهم عليهم السلام

مناقشَةُ الآياتِ الكريمة التي استُدِلَّ بها لِنَفْي العِلْم بالغَيْب عن غيره عَزَّوَجَلَّ :

الأولى: قوله تعالى - على لسان نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ -: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [هود: ٣١].

وفيه: أنّ ما خاطَبَ به نوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ قومَه إنّما هو في مقام الردّ على مُعْتَقَدهم الخاطىء النّابع من جَهْلِهم بمقام ربِّهم عَزَّوَجَلَّ وغَفْلَتهم عن معنى إحاطتهِ عَزَّوَجَلَّ وهَيْمَنَته سبحانه وتعالى.

فإنّ هؤلاء المُنكرين لنبوّة نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ كانوا يزعمون بأنّ مدّعي النبوّة إنّما تستقيم دعوتُه وتوثِّر أَثَرَها: لو كان عنده جميعُ الذخائر والكنوز الغيبيّة التي يُرْزَق المخلوقاتُ منها ما يحتاجون إليه في وجودهم وبقائهم، ويَستعينون به على تتميم نقائصهم وتكميلها، **فيستقلّ بالتصرُّف** في نظام التّكوين بما شاء وكيف شاء.

مضافاً إلى أن يكون عالِماً بالغَيْب - بحسب الطّبع - **فيستقلّ** بالإستكثار من الخير وحِفْظِ نفسِه من مسِّ السّوء،

وأن يكون مَلَكاً منزَّهاً عن أدران عالَم المادّة والطبيعة، ومُبَرّأً من حوائجِ البشريّةِ ونقائِصِها.

ومن المعلوم أنّ العقلَ والنّقلَ يقضِيان بفساد جميع ما يتوقّعونه من استقلالٍ وسَلْبِ خصوصيّةِ البشريّة.

قال العلّامة السيّد الطباطبائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير الآية:

«جوابٌ عن قولهم: ﴿وَمَا نَرَىٰ لَكُمۡ عَلَيۡنَا مِن فَضۡلِۭ﴾ [هود: ٢٧] (١) يردُّ عليهم قولَهم: بأنّي لستُ أدّعي شيئاً من

(١) قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰ لَكُمۡ عَلَيۡنَا مِن فَضۡلِۭ﴾ [هود: ٢٧]: «المراد نَفْيُ مطلَق الفضل من متاعٍ دنيويّ يختصُّون بالتنعُّم به، أو شيءٍ من الأمور الغيبيّة كعلم الغيب، أو التأيُّد بقوّةٍ ملكوتيّة، وذلك لكون النكرة [فَضْلٍ] واقعةً في سياق النفي فتُفيد العموم.

وقد أشركوا أتباعَ نوحٍ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ والمؤمنين به منهم في دَعْوَته، إذ قالوا: ﴿وَمَا نَرَىٰ لَكُمۡ﴾ ولم يقولوا: (وما نرى لك) لأنّهم كانوا يَحثّونهم ويرغّبونهم في اتّباع ما اتّبعوه من الطريقة.

والمعنى: أنّ دعوتَكم إيّانا - وعندنا ما نتمتّع به من مزايا

الفضل الذي تتوقّعون منّي أن أدّعيَه بما أنّي أدّعي الرسالة، فإنّكم تزعمون أنّ على الرسول أن يملك خزائنَ الرحمة الإلهيّة فيستقلّ بإغناء الفقير وشفاء العليل وإحياء الموتى والتصرّف في السماء والأرض وسائر أجزاء الكون بما شاء وكيف شاء.

وأن يملك عِلْمَ الغيب فيحصل على كلّ خيرٍ محجوبٍ عن العيون مستورٍ عن الأبصار، فيجلبه إلى نفسه، ويدفع كلّ شرٍّ مستقبلٍ كامنٍ عن نفسه، **وبالجملة**: يستكثر من الخيرات ويُصان من المكاره.

وأن يرتفع عن درجة البشريّة إلى مقام المَلَكيّة، أي

الحياة الدّنيا كالمال والبنين والعلم والقوّة - إنّما يستقيم ويؤثّر أثرَه: لو كان لكم شيءٌ من الفضل تُفَضَّلون به علينا، من زينة الحياة الدّنيا أو علمٍ من الغيب أو قوّةٍ من الملَكوت، حتى يُوجبَ ذلك خضوعاً منّا لكم، ولا نرى شيئاً من ذلك عندكم، فأيُّ موجِبٍ يوجِب علينا اتّباعكم؟!» (الميزان في تفسير القرآن: ج١٠: ص١٩٤: ط الأعلمي).

يكون مَلَكاً منزَّهاً من ألواث الطبيعة، ومُبَرّى من حوائج البشريّة ونقائصها، فلا يأكل ولا يشرب ولا ينكح، ولا يقع في تَعَبِ اكتسابِ الرّزق واقتناءِ لوازم الحياة وأمتعتِها.

فهذه هي جهاتُ الفضل التي تزعمون أنّ الرسول يجب أن يؤتاها ويمتلكها فيستقلّ بها، وقد أخطأتُم، فليس للرسول إلّا الرسالة، وأنّي لستُ أدّعي شيئاً من ذلك، فلا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب، ولا أقول: إنّي مَلَكٌ، **وبالجملة**: لستُ أدّعي شيئاً من الفضل الذي تتوقّعونه حتّى تُكذّبوني بفَقْده، وإنّما أقول: إنّي على بيِّنةٍ من ربّي تُصَدِّقُ رسالتي، وآتاني رحمةً من عنده. . .

فإنّها (أي البراهين اليقينيّة) تحكم بسريان الفقر والحاجة إلى الموجودات المُمكنة في ذواتها وآثار ذواتها، وإذا كانت الحاجة إليه تعالى في مقام الذات: استحال الإستقلال عنه والإنعزال منه على الإطلاق، إذ لو فُرض استقلالٌ لشيءٍ منه تعالى في وجوده أو شيءٍ من آثار وجوده - بأيّ وجهٍ فُرض في حدوثٍ أو بقاء - إستغنى عنه من تلك الجهة وهو محال.

فكلّ مُمكنٍ غيرُ مستقلٍّ في شيءٍ من ذاته وآثار ذاته،

والله سبحانه هو الذي يستقلّ في ذاته، وهو الغنيّ الذي لا يَفتقر في شيءٍ، ولا يَفقد شيئاً من الوجود وكمال الوجود، كالحياة والقدرة والعلم فلا حدَّ له يَتحدّد به. وقد تقدّم بعضُ التوضيح لهذه المسألة في ذيل تفسير قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣].

وعلى ما تقدّم كان ما للمُمكن من الوجود أو الحياة أو القدرة أو العلم متعلَّقَ الوجود به تعالى غيرَ مستقلٍّ منه بوَجْه، ولا فرق في ذلك بين القليل والكثير ما كانت خصيصةُ عدم الإستقلال محفوظةً فيه، فلا مانع من فَرْضِ مُمكنٍ له عِلْمٌ بكلّ شيءٍ، أو قدرةٌ على كلّ شيءٍ، أو حياةٌ دائمةٌ، ما دام غيرَ مستقلّ الوجود عن الله سبحانه ولا مُنْعَزِل الكون منه، كما لا مانع من تحقّق المُمكن مع وجودٍ موقّتٍ ذي أَمَد، أو علمٍ أو قدرةٍ متعلِّقَيْن ببعض الأشياء دون بعض. نعم، فَرْضُ الإستقلال يُبطل الحاجة الإمكانيّة، ولا فرق فيه بين الكثير والقليل كما عَرَفْتَ، **هذا من جهة العقل.**

وأمّا من جهة النَّقْل: فالكتاب الإلهيّ وإن كان ناطقاً باختصاص بعض الصفات والأفعال به تعالى، كالعلم

بالمغيّبات والإحياء والإماتة والخَلْق، كما في قوله: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقوله: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، إلى غير ذلك من الآيات، لكنّها جميعاً مفسَّرةٌ بآياتٍ أُخَر كقوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧]، وقوله: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ﴾ [السجدة: ١١]، وقوله عن عيسى عليه السلام: ﴿وَأُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩]، وقوله: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى﴾ [المائدة: ١١٠] إلى غير ذلك من الآيات.

وانضمام الآيات إلى الآيات: لا يَدَعُ شكّاً في أنَّ المراد بالآيات النّافية: إختصاصُ هذه الأُمور به تعالى بنحو الأصالة والإستقلال، والمراد بالآيات المُثْبِتَة: إمكانُ تحقُّقها في غيره تعالى بنحو التبعيَّة وعدم الإستقلال... » - إنتهى -(١).

(١) الميزان في تفسير القرآن: ج١٠: ص١٩٩ و٢٠٠ و٢٠٢ و٢٠٣: ط الأعلمي.

الآيةُ الثّانية: قوله تعالى - على لسان النبيّ ﷺ -: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وجوابُه اتّضح ممّا مرّ، ونَنْقُل ما ذَكَره العلّامة السيّد الطباطبائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير الآيةِ الكريمة، فإنّ فيه فوائدَ وعوائدَ:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأمّا قوله: ﴿وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ﴾ فإنّما أُريدَ بالعلم: الإستقلال به من غير تعليمٍ بوَحْي، وذلك أنّه تعالى يُثبت الوحيَ في ذيل الآية بقوله: ﴿إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ﴾، وقد بَيَّن في مواضع من كلامه أنّ بعض ما يُوحيه لِرُسُله: من الغَيْب، كقوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ ﴿إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧]، وكقوله بعد سَرْدِ قصّة يوسف عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَۖ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ أَجۡمَعُوٓاْ أَمۡرَهُمۡ وَهُمۡ يَمۡكُرُونَ﴾ [يوسف: ١٠٢]، وقوله في قصّة مريم عَلَيۡهَا ٱلسَّلَامُ: ﴿ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَۚ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ يُلۡقُونَ أَقۡلَٰمَهُمۡ أَيُّهُمۡ يَكۡفُلُ مَرۡيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ يَخۡتَصِمُونَ﴾ [آل عمران:

٤٤]، وقوله بعد قصّة نوح عليه السلام: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾ [هود: ٤٩].

فالمراد بنَفْي عِلم الغيب: نفيُ أَنْ يكون مجهَّزاً في وجوده - بحسب الطبع - بما لا يخفى عليه معه ما لا سبيل للإنسان - بحسب العادة - إلى العلم به من خفيّات الأمور كائنةً ما كانت.

وأمّا قوله: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠] فهو كنايةٌ عن نَفْي آثارِ المَلَكيّة من أنّهم منزَّهون عن حوائج الحياة الماديّة من أكلٍ وشربٍ ونكاحٍ وما يَلحق بذلك، وقد عبَّر عنه في مواضع أخرى بقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الكهف: ١١٠]. وإنّما عَبَّر عن ذلك ههنا بنفي المَلَكيّة دون إثباتِ البشريّة ليُحاذي به ما كانوا يقترحونه عليه ﷺ بمِثْل قولهم: ﴿مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧].

ومن هنا يَظهر أنّ الآية بما في سياقها من النفي بعد النفي - كأنّها - ناظرةٌ إلى الجواب عمّا كانوا يقترحونه على النبيّ ﷺ من سؤالِ الآياتِ المُعْجِزة والإعتِراض بما

كان يأتي به من أعمالٍ، كأعمال المتعارَف من الناس كما حكاه عنهم في قوله: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا﴾ ﴿أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [الفرقان: ٧-٨] وقوله: ﴿وَقَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا﴾ ﴿أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفْجِيرًا﴾ ﴿أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِىَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا﴾ ﴿أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٠-٩٣]، وقوله: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ﴾ [الإسراء: ٥١]، وكقوله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧].

فمعنى قوله: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ٥٠]: قل: لم أدّعِ فيما أدعوكم إليه وأُبلِّغُكُموه أَمْراً وراءَ ما أنا عليه من متعارَف حال الإنسان، حتى تبكّتوني بإلزامي بما تقترحونه منّي، فلم أدّعِ أنّي أَمْلك خزائنَ الألوهيّة حتى تقترحوا أن أُفجّر أنهاراً أو أخلُق جنّةً أو بيتاً من زخرف،

ولا ادّعَيْتُ أنّي أعلم الغيبَ حتى أُجيبكم عن كلّ ما هو مستورٌ تحت أستار الغيوب، كقيام الساعة، ولا ادّعَيْتُ أنّي مَلَكٌ حتى تعيبوني وتبطلوا قولي بأَكْل الطعام والمشي في الأسواق للكسب.

قوله تعالى: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠]: بيانٌ لما يدّعيه حقيقةً بعد ردّ ما اتّهموه به من الدّعوى من جهة دعواه الرسالة من الله إليهم، أي ليس معنى قولي: إنّي رسولُ الله إليكم: أنّ عندي خزائن الله، ولا أنّي أعلم الغيب، ولا أنّي مَلَكٌ، بل أنّ الله يُوحي إليّ بما يُوحي.

ولم يُثْبِتْهُ في صورة الدّعوى، بل قال: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ﴾، ليدلّ على كونه مأموراً بتبليغ ما يُوحى إليه، ليس له إلّا اتّباع ذلك، فكأنّه لمّا قال: لا أقول لكم كذا ولا كذا ولا كذا، قيل له: فإذا كان كذلك وَكُنْتَ بشراً مثلَنا وعاجزاً كأحدنا: لم تكن لك مزيّةٌ علينا، فماذا تريد منّا؟ فقال: إن أتّبع إلّا ما يُوحى إليّ، أن أُبشّركم وأُنذركم، فأدعوكم إلى دِين التّوحيد.

والدليل على هذا المعنى قوله بعد ذلك: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ٥٠] فإنّ

مدلوله بحسب ما يعطيه السياق: أنّي وإن ساوَيتكم في البشريّة والعجز، لكن ذلك لا يمنعني عن دعوتكم إلى اتّباعي، فإنّ ربّي جَعَلني على بصيرةٍ بما أَوْحى إليّ دونكم، فأنا وأنتم كالبصير والأعمى، ولا يستويان في الحكم وإن كانا متساويَيْن في الإنسانية، فإنّ التفكّر في أمرهما يهدي الإنسانَ إلى القضاء بأنّ البصيرَ يجب أن يَتّبِعَه الأعمى، والعالِمَ يجب أن يَتّبِعَه الجاهل.» - إنتهى -(١).

الآيةُ الثّالثة: قوله تعالى - على لسان النبيّ ﷺ -: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِى نَفۡعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوۡمٍ يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

وفيه: أنّ الآيةَ تَنفي عِلْمَ الغَيْب **المستقلّ وبالذّات** عن النبيّ ﷺ، أمّا تعلُّماً من الله عَزَّوَجَلَّ فلا. وقرينتُه: صدرُ الآية، أعني قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِى نَفۡعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨] فإنّه يَنفي مالكيَّته ﷺ النفعَ

(١) الميزان في تفسير القرآن: ج٧: ص٩٧ و٩٨ و٩٩: ط الأعلمي.

والضرَّ **بصورةٍ مستقلَّةٍ وبالذّات**، ونعرفُ أنّ كلَّ إنسانٍ يملك لنفسه وللآخَرين النفعَ أو الضرَّ **بصورةٍ تبعيَّةٍ وبالغير!**.

وبتعبيرٍ آخر: إنّ النبيَّ ﷺ **لا يعرف شيئاً من نفسِه**، بل يعرف ما أَطْلَعَهُ اللهُ عزّ وجلّ عليه من أسرار غَيْبِهِ كما تقول الآيتان الكريمتان: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧].

قال العلّامة السيّد الطباطبائي رحمه الله في تفسير الآية ما لفظُه:

«لمّا كان في سؤالهم الغيبَ عنه ﷺ إيهامُ أنّ دعواه النبوّةَ دعوى لعِلْمِ الغيب - ولا يعلم الغيبَ حقيقةً غيرُه تعالى إلّا بوحيٍ وتعليمٍ إلهيّ -: أَمَرَ نبيَّه ﷺ أن يَتبرّأ من دعوى العلم بالغيب.

وحقيقةُ السبب في اختصاص العلم بالغيب به تعالى: أنّ غيرَه تعالى أيّاً ما كان: محدودُ الوجود، لا سبيلَ له إلى الخارجِ منه الغائبِ عنه من حيث إنّه غائب، ولا شيءَ غيرَ محدودٍ ولا غيرَ متناهٍ محيطٌ بكلّ شيءٍ إلا الله سبحانه، فلَه العلم بالغيب.

لكن لمّا كان أولئك السائلون لا يَسَعهم فَهْمُ هذا السبب على ما لهم من الأفهام البسيطة العاميّة: أَمَرَه ﷺ أن يكلّمهم بما يَسَعهم فهمُه، وهو أنّ العلم بالغيب يهدي الإنسانَ إلى كلّ خيرٍ وشرّ. والعادةُ تأبى أن يَعلم أحدٌ الخيرَ والشرَّ ويهتدي إلى موقعهما ثمّ لا يستفيد من ذلك لنفسه، فالإنسان إذا لم يستكثر من الخير ولم يُوقَ من الشرّ كيف يَعلم الغيب؟

فقوله في صدر الآية: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي﴾ الآية: وَصْفٌ لنفسه بما يُنافي نتيجةَ العلم بالغيب، ثمّ قوله: ﴿وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ﴾ الآية: بيانُ نتيجةِ العلم بالغيب، لينتج من الفصلَيْن عدمُ علمِه بالغيب، ثمّ قوله: ﴿إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ﴾: بيانُ حقيقةِ حالِه فيما يدّعيه من الرسالة من غير أن يكون معها دعوى أخرى.» - إنتهى -[(١)].

(١) الميزان في تفسير القرآن: ج٨: ص٣٧٦ و٣٧٧: ط الأعلمي.

فائدةٌ سديدة ونُكتةٌ مفيدة:

«ويتّضح من هذا المنطلق: أنّ أولئك الّذين يتذرَّعون بمثل هذه الآيات لِنَفْي كلِّ توسُّلٍ بالأنبياء والأئمّة عليهم السلام ويَعُدُّون ذلك شِركاً: هم في تصوُّرٍ خاطئٍ[1] ناشئٍ عن أنّ التوسُّلَ بالنبيّ ﷺ أو الإمام عليه السلام مفهومُه: أن نَعُدَّ النبيّ ﷺ أو الإمام عليه السلام **مستقلًّا بنفسه في** قِبال الله عزّ وجلّ - والعياذ بالله -، إلّا أنّ مَن توسَّل بالنبيّ ﷺ أو الإمام عليه السلام بهذه العقيدة وهي: أنّ النبيَّ ﷺ أو الإمام عليه السلام **ليس لدَيْه شيءٌ من نفسه**، وكلّ ما أراده فإنّما يطلبُه من الله عزّ وجلّ أو أنّه يُسْتَشْفَعُ به إلى الله عزّ وجلّ : **فهذا الإعتقاد هو التوحيدُ عَيْنُه والإخلاصُ ذاتُه**، وهو ما أشار إليه القرآنُ في الآيةِ محلّ البحث بقولِه: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨] أو بقوله: ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ﴾ في الآية: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥].» - نقلاً عن بعض المحقّقين -.

---

(١) وواضحٌ لكلّ مَن له أَدْنى عَقْلٍ أو فَهْمٍ: إنبعاثُ شُبْهَتِهم هذه من قلّةِ البضاعةِ في العلم وقصُورٍ في العَقْلِ والفَهْم!.

الآيةُ الرّابعة: قولُه تعالى - على لسان النبيّ ﷺ - ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف: ٩].

أقول: قد ظهرَ جوابُه ممّا تقدّم، ولكن - مع ذلك - لا بأس بالتعرُّض لما سطّره في الميزان في تفسير الآية مَنْعاً لأيّ مغالطة، ودَفْعاً لأيّ التباس، وكيف كان فالمقامُ مقامُ بحثٍ وإفادة:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما نصُّه: «المعنى: لستُ أُخالف الرّسلَ السابقين في صورةٍ أو سيرةٍ وفي قولٍ أو فِعْلٍ، بل أنا بشَرٌ مثلهم، فيَّ من آثار البشريّة ما فيهم، وسبيلهم في الحياة سبيلي.

وبهذه الجملة يُجاب عن مثل ما حكاه الله عَزَّوَجَلَّ من قولهم: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۙ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا﴾ ﴿أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا ۚ﴾ [الفرقان: ٧-٨].

وقوله: ﴿وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ۖ﴾ [الأحقاف: ٩] نفيٌ لعلم الغيب **عن نفسه**، فهو نظير قوله: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ﴾ [الأعراف:

١٨٨]، والفرق بين الآيتَيْن أنّ قوله: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾ [الأعراف: ١٨٨]: نفيٌ للعلم بمطلَق الغيب واستشهادٌ له بمسّ السُّوء وعدم الإستكثار من الخير، وقولَه: ﴿وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٩]: نفيٌ للعلم بغيبٍ خاصّ وهو: ما يُفعل به وبهم من الحوادث التي يُواجهونها جميعاً، وذلك أنّهم كانوا يزعمون أنّ المتلبّس بالنبوّة - لو كان هناك نبيّ - يجب أن يكون عالِماً **في نفسه** بالغيوب، ذا قدرةٍ مطلَقةٍ غيبيّة، كما يَظهر من اقتراحاتهم المحكيّة في القرآن، **فأُمِرَ** ﷺ أن يعترف - مصرِّحاً به - أنّه لا يدري ما يُفعل به ولا بهم، فَيَنفي **عن نفسه** العلمَ بالغيب، وأنّ ما يجري عليه وعليهم من الحوادث خارجٌ عن إرادته واختياره، وليس له في شيءٍ منها صُنْعٌ بل يَفعله به وبهم غيرُه وهو الله سبحانه.

فقوله: ﴿وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٩] كما ينفي عنه العلمَ بالغيب ينفي عنه القدرةَ على شيءٍ ممّا يُصيبه ويُصيبهم ممّا هو تحت أستار الغيب.

ونفيُ الآية العلمَ بالغيب عنه ﷺ لا يُنافي علمَه بالغيب من طريقِ الوحي كما يصرّح تعالى به في مواضع

من كلامه، كقوله: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ [يوسف: ١٠٢]، وقوله: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ﴾ [هود: ٤٩]، وقوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧]، ومن هذا الباب قولُ المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٩]، وقول يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ لصاحبَي السجن: ﴿لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا﴾ [يوسف: ٣٧].

وَجْهُ عدمِ المنافاة: أنّ الآيات النافية للعلم بالغيب عنه وعن سائر الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ إنّما تَنفيه عن طبيعتهم البشريّة، بمعنى أن تكون لهم طبيعةٌ بشريّةٌ أو طبيعةٌ هي أعلى من طبيعة البشَر من خاصّتها: العلم بالغيب، بحيث يَستعمله في جَلْب كلّ نفعٍ ودفعِ كلّ شرّ، كما نَستعمل ما يحصل لنا من طريق الأسباب. وهذا لا يُنافي انكشافَ الغيب لهم بتعليمٍ إلهيّ من طريق الوحي، **كما أنّ إتيانهم بالمعجزات فيما أتوا بها ليس عن قدرةٍ نفسيّةٍ فيهم يملكونها لأنفسهم بل بإذنٍ من الله وأَمْره**، قال تعالى: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٣]: جواباً

عما اقترحوا عليه من الآيات، وقال: ﴿قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡأٓيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٞ مُّبِينٌ﴾ [العنكبوت: ٥٠]، وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأۡتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ فَإِذَا جَآءَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قُضِيَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [غافر: ٧٨].

ويشهد بذلك قوله بعده متّصلاً به: ﴿إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الأحقاف: ٩] فإنّ اتّصاله بما قَبْله يُعطي أنّه في موضع الإضراب، والمعنى: إنّي ما أدري شيئاً من هذه الحوادث بالغيب من قِبَل نفسي وإنّما أتَّبع ما يُوحى إليَّ من ذلك.

وقوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ﴾ تأكيدٌ لجميع ما تقدّم في الآية من قوله: ﴿مَا كُنتُ بِدۡعٗا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ و﴿وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ﴾ وقوله: ﴿إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ﴾» - إنتهى -[1].

الآيةُ الخامسة: قولُه تعالى: ﴿وَمِمَّنۡ حَوۡلَكُم مِّنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مُنَٰفِقُونَۖ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعۡلَمُهُمۡۖ نَحۡنُ نَعۡلَمُهُمۡۚ﴾ [التوبة: ١٠١].

---

(١) الميزان في تفسير القرآن: ج١٨: ص١٩٤ و١٩٥ و١٩٦: ط الأعلمي.

وفيه: أنّ قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا تَعۡلَمُهُمۡۖ﴾ إشارةٌ إلى العلم الطبيعي الظاهريّ الحاصل من الأمارات والحواسّ الظاهريّة والصّناعات العاديّة، أي: لا تَعْلَمُهم بالأمارات والحواسّ الظاهريّة - مع فطنتِك وصِدْقِ فراستِك وعلمِك الباطنيّ بهم -، وذلك لشدّة مهارتهم في النفاق، ومحافظتِهم على الظاهر بإظهار الوفاق الدالّ عليه السّياق - في الآية محلّ البحث - بقوله تعالى: ﴿مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ﴾[1] أي: تَمَهَّروا وتَمَرَّنوا عليه ومارسوه واعتادوه إلى درجةٍ أنّهم كانوا يستطيعون أن يَظهروا في مصافّ المؤمنين الحقيقيّين، دون أن ينتبه أحدٌ إلى حقيقتهم ومُراوغتهم، **ولكنّه لا يُنافي أن يقفَ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَآلِهِۦوَسَلَّمَ كامِلاً على أسرارهم من طريق الوحي والتَّعليم الإلهيّ**[2].

---

(١) أُنظر «المعارف السلمانيّة في كيفيّة عِلم الإمام عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ وكميّته» للسيّد عبد الحسين النجفي الّلاري رَحِمَهُٱللَّهُ: ٨٨ و٩٠ - تعقيباً على أحاديث الباب: «ولكن لو شاء أن يَعلم أَعْلَمَه الله، أو إذا شاء أن يَعلم عُلِّم أو أُعْلِم. . .» -.

(٢) ولا بأسَ بالتطرُّق إجمالاً إلى ما ذكرَه في الميزان في تفسير

هذا جملةُ ما وَقَفْتُ عليه من الآيات الكريمة التي استُدِلّ بها لِنَفْي العلمِ بالغيب عن غيره عزّوجلّ ، وقد عرَفْتَ أنّها ليست شاهداً على المُدّعى ولا تخلو عن مناقَشةٍ ظاهرة .

قوله عزّوجلّ : ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ [الشورى: ٥٢] لشدَّة مناسبتِه بموضوع البحث :

قال رحمه الله : «لا ريبَ أنّ الكلام مسوقٌ لبيانِ أنّ ما عندك من المعارف والشرائع التي تتلبَّس بها وتدعو الناسَ إليها : **ليس ممّا أدركتَه بنفسك وأبدَيْتَه بعلمك، بل أَمْرٌ من عندنا، مُنَزَّلٌ إليك بوَحْينا**(*) . . .

إنّ الآيةَ مسوقَةٌ لبيانِ أنّ ما عنده ﷺ الذي يدعو إليه : إنّما هو من عند الله سبحانه **لا من قِبَلِه نفسِه**، وإنّما أُوتي ما أُوتي من ذلك بالوحي بعد النبوّة، فالمراد بعدم درايته بالكتاب : عدمُ عِلْمِه بما فيه من تفاصيل المعارف الإعتقاديّة والشرائع

(*) وهو من العلمِ اللّدُني، ويُصطلَحُ عليه بالوهبيّ - غير الإكتسابي - والإرثيّ والوراثيّ أيضاً، ويحصل تارةً من غير واسطة - أعني من الله عزّوجلّ مباشرةً - وأخرى مع الواسطة .

إلى هنا اتّضحَ لك إمكانُ صُدورِ الغيب الإلهيّ إلى غير الله عزّوجلّ لكن بإذنه سبحانه وبوَحْيه وإلهامِه تعالى.

العمليّة، فإنّ ذلك هو الذي أُوتي العلمَ به بعد النبوّة والوحي، وبعدم درايته بالإيمان: عدمُ تلبُّسِه بالإلتزام التفصيلي بالعقائد الحقّة والأعمال الصالحة، وقد سُمِّي العملُ إيماناً في قوله عزّوجلّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْۚ﴾ [البقرة: ١٤٣].

فالمعنى: ما كان عندك قبل وحي الرّوح: الكتاب بما فيه من المعارف والشرائع، ولا كنتَ متلبِّساً بما أنت متلبِّسٌ به بعد الوحي من الإلتزام الإعتقادي والعملي بمضامينِه، وهذا لا يُنافي كونَه صلّى الله عليه وآله وسلّم مؤمناً بالله موحِّداً قبل البعثة صالِحاً في عملِه، فإنّ الذي تنفيه الآيةُ هو: العلمُ بتفاصيل ما في الكتاب، والإلتزامُ بها اعتقاداً وعَمَلاً، **ونفيُ العلم والإلتزام التفصيليَّيْن لا يُلازم نفيَ العلم والإلتزام الإجماليَّيْن بالإيمان بالله والخضوعِ للحقّ. . .**

إنّ من الضروري وجودَ فرقٍ في حاله صلّى الله عليه وآله وسلّم قبل النبوَّةِ وبعدها، والآيةُ تُشير إلى هذا الفرق، وأنّ ما حصل له بعد

....

النبوّة لا صُنْعَ له فيه، وإنّما هو من الله من طريق الوحي...»
(الميزان في تفسير القرآن: ج١٨: ص٧٦ و٧٧ و٧٨: ط الأعلمي).

وممّا ينبغي ذِكْرُه في هذا المجال: ما أَوْرَدَه الحاجّ الميرزا أبو الحسن الشّعراني رحمه الله في تعليقته على شرح المولى محمّد صالح المازندراني رحمه الله لأحاديث كتاب «الكافي»:

قال: «... العقولُ القادسةُ وهم الملائكة، فإنّهم وإن لم يكن عِلْمُهم متأخّراً عن الجهل بالتأخُّر الزمانيّ، لكن كان متأخّراً بالتأخُّر الذاتيّ، لأنّهم في مرتبة ذاتهم غيرُ عالِمين، لكون علومهم زائدةً على ذاتهم، وإنّما أَخذوا علومَهم من الفيّاض على الإطلاق، ويمكن أن يكون بعضُ مَن خُلِقَ من البشر عالِماً من غير سَبْقِ جهلٍ زماناً، نظير العقول، ونقول في تأخُّر عِلْمِهم ما قلنا في العقول.

وقد أَجَبْنا بذلك عن سؤالٍ وَرَدَ علينا في عِلْم النبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام، مضمونه: أنّكم تقولون: إنّهم عليهم السلام كانوا

....

عالِمين بكلّ شيءٍ منذ بدء وجودهم، وقد قال الله تعالى خطاباً للنبيّ ﷺ: ﴿...مَا كُنتَ تَعۡلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوۡمُكَ...﴾ [هود: ٤٩] وقال تعالى: ﴿... مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ...﴾ [الشورى: ٥٢].

فقلتُ في الجواب: لا يَدّعي أحدٌ من الشّيعة الإماميّة أنّ النبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام كانوا مستَغْنين عن الله تعالى، بل ندّعي استغناءهم عن الخَلْق فقط، فكان علمُهم بتعليم الله تعالى إيّاهم، ولم يكن علمُهم عَيْنَ ذاتهم، فإنّ هذه صفةٌ خاصّة لواجب الوجود، ولا ينافي ذلك كونُهم عالِمين منذ بدء خِلْقَتهم، فإنّه كان عِلْمُهم بدءَ خِلْقَتهم من الله تعالى، ولو لم يكن تعليمُه تعالى إيّاهم: لم يكونوا عالِمين بذاتهم، كما أنّ وجودَهم من الله تعالى، ولولا إيجادُه لم يكونوا موجودين بذاتهم، فعدم عِلمهم مقدَّمٌ على عِلمهم؛ لأنّ عدم عِلمهم ذاتيٌّ وعلمَهم مُقْتَبَسٌ من العلّة، وما بالذّات مقدَّمٌ على ما بالغير.

والآيتان لا تدلّان على مضيّ زمانٍ عليه ﷺ وهو جاهل،

....

إلّا إن ادّعى مدَّعٍ اختصاصَ التقدّم والتأخّر عرفاً ولغةً بالزمانيَّيْن، وليس كذلك، بل يُطلقان على الذاتيَّيْن أيضاً؛ إذ لا يختلف أهل العربيّة في أنّ [الفاء] و[ثمّ] تدلّان على الترتّب، ومع ذلك يصحّ في اللّغة أن يقال: تحرَّكَت اليدُ فتحرّك المفتاح دون العكس، مع كون الحركتَيْن معاً زماناً، وتأخُّر حركة المفتاح عن حركة اليد ليس بالزّمان بل بالذّات؛ فثَبَتَ أنّ أهل العرف واللّغة يعرفون معنى التأخُّر الذاتيّ ويستعملونه في كلامهم، ولا يجب حَمْل جميع ما وَرَدَ في الكتاب والسنّة من الترتّب والتأخّر على الزمانيّ، ولا يصحّ دعوى مَن يدّعي اختصاصَ التأخّر الذاتيّ بأصحاب العلوم النظريّة، وأنّه شيءٌ لا يَعرفه أهلُ اللّغة والعرف، فقوله تعالى: ﴿. . . مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ. . .﴾ أي: ما كنتَ تَعرِفها (تَعرِفهما ظ) بنفسك، بل هو شيءٌ عَرَفْتَه بتعليمِ الله تعالى إيّاك منذ أوّل خِلْقَتِك» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرَّوضة: «كتاب

وقد ثَبَت بطرُقٍ مستفيضةٍ أنّ الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم أَخبرَ عليّاً عليه السلام وأهلَ البيت عليهم السلام بما أَوحاه اللهُ عزّ وجلّ إليه صلى الله عليه وآله وسلم من أنباء الغيب، وتوارَثه الأئمّةُ عليهم السلام، فهو مخزونٌ عندهم، وسوف نُشير - إن شاء الله تعالى - على سبيل الإجمال إلى مجموعةٍ من الروايات الواردة في ذلك وغيره.

نعم، هم عليهم السلام مكلَّفون أن يتصرّفوا ويتعاملوا مع الآخَرين حسب ظواهر الأمور والأسباب الطبيعيّة العاديّة، لا على أساس ما يَعلمونَه من الغيب.

قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «إنّ أحكامَهم الشرعيّة منوطةٌ بالعلوم الظاهرة لا بالعلوم الإلهاميّة»[1].

التّوحيد»: باب جوامع التّوحيد: ص١٨٣ و١٨٤: هامش٢).

(١) بحار الأنوار الجامعة لدُرَر أخبار الأئمّة الأطهار عليهم السلام: ج:٤٨: تاريخ الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام: باب أحواله عليه السلام في الحبس إلى شهادته عليه السلام: ذيل الحديث ٤٣: ص٢٣٦.

وقال شيخُنا الأستاذ السبحاني (حفظه الله):

«ثمّ إنّ الأنبياء والأئمّة عليهم السلام مع تميّزهم عن الغير بشخصيّاتهم الربّانية، وقوّة الولاية التي مُنِحَت لهم - ذلك أنّ شطراً من شخصيّاتهم قائمٌ على المواهب الإلهيّة، والشّطر الآخَر حَصَل نتيجةَ الجهود التي بَذلوها للقُرب من المولى تعالى - إنّهم مع ذلك كانوا يعملون وِفْقاً لعلومهم العاديّة حيث يُواجهون حوادث الحياة المختلفة، على صعيدٍ شخصيّ، أو على صعيدٍ إجتماعيّ كمسائل القضاء والحكم بين الناس مثلاً»[(١)].

إنّهم عليهم السلام مع عِلْمهم الكامل بالحوادث الجزئيّة في ظلال موهبة الولاية، ومعرفتهم بعِلَل الحوادث وتفاصيلها لارتباطهم بما وراء الطبيعة، مع ذلك لم يستفيدوا من

(١) أُنظر وسائل الشيعة: الباب **٢** من أبواب كيفيّة الحكم وأحكام الدّعوى: عن النبيّ ﷺ: «إنّما أقضي بينكم بالبيّنات والأَيْمان، وبعضُكم أَلْحَن بحجّته من بعض، فأيُّما رجلٍ قطعتُ له من مال أخيه شيئاً فإنّما قطعتُ له به قطعةً من النار...».

علومهم تلك في قضاياهم الشخصيّة ولا في الأمور التي ترتبط بالمجتمع وذلك لمصالحَ وحِكَمٍ خاصّة.

فإذا افترضنا أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أو الإمام عليه السلام يَدفع عن نفسه وعن أُسرته الأخطار في معتَرك الحوادث بواسطة الإعجاز أو الدّعوة المستجابة أو معرفته بما وراء الطبيعة، فيَهب السلامةَ لوَلده إبراهيم عليه السلام - مثلاً - عن طريق الإعجاز أو يَستفيد من دعائه المستجاب أو معرفته الغيبيّة لإعادة السلامة إلى وَلَده: فإنّه حينئذٍ لا يستطيع أن يمنح الآخَرين من أتباعه النُّصْحَ على تحمُّل المصائب والتسليم لقضاء الله تعالى.

ولو أنّه استفاد من هذه الأسباب الغيبيّة في ساحة الجهاد في سبيل الله، فَحَصَّن نفسَه عن وصول سهام العدوّ إليه، وأَبْعَدَ كلَّ خَطَرٍ مرتَقَبٍ عن نفسه، وعن أهل بيته المقرَّبين، بواسطة تلكم الأسباب: فحينئذٍ لا يُمكنه أن يدعو الناس إلى تحمُّل الألم والعناء في سبيل الله، لأنّهم - حتماً - سيَعترضون عليه قائلين: إنّ الشخص الذي يدعونا إلى هذه المناهج الخلاّقة والمُبدِعة يجب أن يكون نفسُه مثالاً رائعاً لهذه المناهج الرائعة!.

إنّ الشخص الذي لا مفهومَ عنده للألم والعناء، ولا تمسّه الكوارث طيلة حياته، لا يستطيع أن يكون قُدوةَ الأُمَم ومنارَ الحياة للآخَرين.

رُوي أنّ عبيد الله بن أبي رافع كان مُديراً لبيت المال أيّام الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، وحين أَرْسَل الإمامُ عليه السلام أبا موسى الأشعري إلى دَومة الجندل للحكم في قضيّة الحَكَمَيْن يوم صفّين أوصاه الإمامُ عليه السلام قائلاً:

أُحكم بكتاب الله ولا تجاوَزْه، فلمّا أَدبر، قال عليه السلام: وكأنّي به وقد خُدِع.

يقول ابنُ أبي رافع: قلتُ للإمام عليه السلام: فَلِمَ توجِّهُه وأنتَ تَعلم أنّه مخدوع؟ فأجابه الإمام عليه السلام قائلاً: يا بُنيّ لو عَمِل اللهُ في خَلْقه بعِلْمِه: ما احتَجّ عليهم بالرُّسُل(١)، إنّه تعالى كان يَعلم أنّ طائفةً من الناس يستوي عندهم بَعْثُ الأنبياء وعدم بَعْثِهم، إنّهم لا يؤمنون سواءٌ أَأُرسلَ إليهم

(١) المناقب لابن شهر آشوب: ج٢: ص ٢٦١.

رسول أم لا، ومع ذلك فقد أَرسل إليهم أنبياء...» - إنتهى -(١).

وممّا ينبغي ذِكْرُه هنا - تتميماً للفائدة -: كلامٌ للحجّة المتتبّع السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي (حفظه الله):

قال في كتابه النّفيس «الحسين عليه السلام سماتُه وسيرتُه» ما نصُّه: «إنّ الإمام الحسين عليه السلام لو عَمِل طبقاً لما يَعلمُه من الغيب: لَعَابَ عليه كلُّ مَن يسمع بالأخبار ويقرأ التاريخ: أنّه ترك دعوةَ الأمّة المتظاهرة بالولاء له، من خلال آلاف الكُتُب والعهود - والواصلة إليه بواسطة أُمناء القوم ورؤسائهم - إستناداً إلى احتمالات الخيانة والتخاذل التي لم تظهر بوادرُها إلّا بالتّخمين، حسب ماضي هذه الجماعة وأخلاقهم.

فلو عَمِل الإمام عليه السلام بالغيب - الذي لم يُؤمِن به كثيرٌ من الناس في عَصْره ومِن بعده، ولم يسلّمه له غيرُ مجموعةٍ قليلةٍ من شيعته - وأطاع أولئك الناصحين له بعدم

(١) معالِم النبوّة في القرآن الكريم: ص٤٨٢... مبحث اختصاص عِلم الغيب بالله سبحانه.

الخروج: لكان مطيعاً لمَن لم تجب عليه طاعتُهم، وتاركاً لنجدَة مَن تجب عليه نجدتُهم.

كما أنّ طاعةَ أولئك القلّة من الناصحين لم تكن بأجدَر من طاعة الآلاف من عامّة الشّعب، الّذين قدّموا له الدّعوة، وبإلحاح، وقدّموا له الطاعة والولاء...» - إنتهى -[1].

وقال (حفظه الله) في رسالته الثمينة «عِلم الأئمّة عليهم السلام بالغيب»:

«ولو أَخبر - هو - بما يَعلمه من الغيب: هل كان يصدّقه أحد؟! خصوصاً من أهل الكوفة الّذين دَعوه؟! وبالأخصّ قبل أن يظهر منهم الغَدْرُ، وقبل أن يُحاط بالإمام عليه السلام في كربلاء؟!

وأمّا في كربلاء، فإنّ الأمر قد اختلف، وقد تَمّت الحجّةُ على أهل الكوفة بحضور الإمام عليه السلام، وبظهور الغدر والخيانة منهم!.

وكان واجبُ الإمام عليه السلام هو حفظَ كرامته وحُرمتِه، وكرامةِ الإسلام وحُرمتِه التي ستُهْتَك وتُهْدَر باستسلامه،

---

(١) الحسين عليه السلام سماته وسيرته: الفقرة **٢٩**: أنصارٌ أوفياء.

مع أنّ مصيرَه المعلومَ كان هو القتل حتّى بعد الإستسلام!...» - إنتهى -(١).

وللحجّة المحقّق السيّد عبد الرزّاق بن محمّد الموسوي المقرّم رحمه الله كلامٌ أيضاً يُناسبُ نَقْلُه في خاتمة هذا الباب لعلاقته الوثيقة بالمقام:

قال رحمه الله في كتابه الجليل «مقتل الحسين عليه السلام» ما لفظُه: «هم عليهم السلام غيرُ مكلَّفين بإظهار ما يَعلمونَه، بل لا بدّ من العمل بما تُوجبه التقيّةُ ظاهراً، أو لأنّهم كانوا يُراعُون حال بعضِ أصحابهم في ظنّهم، فيستدلّون لهم بما يُقنِعُهم...».

وقال رحمه الله في موضعٍ آخَر من كتابه الشريف: «وإنّما لم يُصارح - أي الحسين عليه السلام - بما عنده من العلم لكلّ مَن يُرَغِّب في إعراضه عن السفر إلى الكوفة: لعِلمه بأنّ الحقائق لا تُفاض لأيّ متطلِّب، بعد اختلاف الأوعية سعةً

(١) عِلمُ الأئمّة عليهم السلام بالغيب... نشرة «تراثنا»: العدد الرابع: ٣٧: السّنة التاسعة: شوّال ١٤١٤هـ: ص٦٧ و٦٨: إصدار مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

وضيقاً، وتبايُن المرامي قُرباً وبُعداً، فلذلك يُجيب عليه السلام كلَّ أحدٍ بما يسعُه ظَرْفُه وتتحمّله معرفتُه وعقليّتُه. . . » - إنتهى -[١].

---

(١) مقتل الحسين عليه السلام: ص٦٦، وفي الحديث عن عليّ بن الحسين عليهما السلام: «واللهِ لو عَلِم أبو ذرّ ما في قلب سلمان لَقَتَله، ولقد آخى رسولُ الله ﷺ بينهما، فما ظنُّكم بسائر الخَلْق! إنّ عِلم العلماء صَعْبٌ مُسْتَصْعَب، لا يحتمِلُه إلّا نبيٌّ مُرسَل، أو مَلَكٌ مقرَّب، أو عبدٌ امتحنَ اللهُ قلبَه للإيمان. . . » (الأصول من الكافي: ج١: كتاب الحجّة: في ما جاء أنّ حديثهم صَعْبٌ مُسْتَصْعَب: ص٤٠١: الحديث ٢).

وجاء في حقّ المقداد عن أبي عبد الله الصّادق عليه السلام: «فإنّ قلبَه كان مثل زبر الحديد» (المصدر السابق: ص١١).

وفي حقّ ذَريح المحاربيّ عن أبي عبد الله الصّادق عليه السلام: «ومَن يَحتمل ما يَحتمل ذَريح؟!» (من صحيحة ابن سنان في مَن لا يحضره الفقيه: ج٢: باب قضاء التَّفَث: ص٢٩٠: الحديث ١٤٣٧). . .

خَمْسَةٌ من الغَيْب لا يَعْلَمُها إلّا الله عَزَّوَجَلَّ :

قد اشتهر بين المفسّرين أنّ هناك أموراً خمسةً استأثَر اللهُ عَزَّوَجَلَّ بعِلْمِها لنفسِه، لم يُطلع عليها أحداً من خَلْقِه، واستندوا في ذلك على قوله عَزَّوَجَلَّ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ [لقمان: ٣٤]، ويؤيِّده رواياتٌ في الباب يأتي - إن شاء الله تعالى - التعرُّض لبعضها[١].

---

(١) قال شيخُنا الأستاذ السبحاني (حفظه الله): «هذه الأحاديث لا يصحّ الإعتماد عليها إلّا على ما نَقَله الرضيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نهج البلاغة عن الإمام عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من أنّ: عِلمَ الغيب عِلمُ الساعة وما عدّده اللهُ سبحانه بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ [لقمان: ٣٤] فهذا عِلمُ الغيب الذي لا يَعلمه أحدٌ إلّا الله...» (معالِم النبوّة في القرآن الكريم: إختصاص عِلم الغيب بالله سبحانه: ٤٩٦) وسيأتي - إن شاء اللهُ

ولِكَشْفِ الحجاب عن وَجْه المُرام: نقفُ على ما أفاده في المقام شيخُنا الأستاذ السبحاني (حفظه الله)، فإنّ فيه غنًى وكفاية، وننقلُه بطولِه حتى يتجلّى الحقُّ بأجلى مظاهره:

قال ما نصُّه:

«ولقائلٍ أن يقول: لا محيصَ عن صحّة ما ذكروه في الأربعة التالية: علم الساعة، العلم بما في الأرحام، العلم بما يكسبه الإنسان في مستقبَل أيّامه، وعِلْمه بالأرض التي يموت فيها الإنسان، وأمّا اختصاص العلم بوقتِ نزول الغيث به سبحانه: فلا تفيده الآية، إذ أنّه تعالى يقول: ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ ولم يقل: وعنده عِلْمُ نزول الغيث.

ويُدفع بأنّ العلم بوقت نزول الغيث لو لم يكن مثلَ الأربعة الباقية لكان الإتيان به عندئذٍ اقتضاباً بلا جهةٍ وعطفاً بلا مناسبة، فلأيِّ وجهٍ أَورده في هذه الآية في عداد الأمور التي سلّمنا اختصاص عِلمها به سبحانه وليس

تعالى - وجوهُ الجمع التي ذكرَها العلّامةُ المجلسي رحمه الله في البحار.

هو منها. فلأجل الإلتزام بوجود المناسبة بين المتعاطفات لا مفرّ من القول باختصاص عِلمه به سبحانه أيضاً.

دفع شبهة:

ربّما يُتخيّل بل يُقال: كيف استأثر اللهُ بعلم هذه الأمور، والنشرات الجويّة لِدائرة الأنواء الجويّة تُعيِّن أوقات نزول الغيث والوفر، والإختبارات الطبيّة تُبيّن وَضْعَ الجنين وأنّه ذكرٌ أو أنثى.

ولكنّها مدفوعةٌ بما يلي:

١ - إنّ الله سبحانه واقفٌ على وضع الجنين من بدء تكوّنه في رحم أمّه، حينما يكون خليّةً فيها، ليس لها من الصُّوَر المُعْتَوِرة عليه شيء، إلى أن تضعه أمّه، فهو سبحانه يَعلم حين ما هو خليّة في رحمها، أنّه ذكرٌ أو أنثى، وليس ذاك مقدوراً للبشر وإن أَطَلّ بنظره عليها بأشعّةٍ قويّةٍ كهربائية أو باختباراتٍ طبيّة، فالعلم بذكورة الجنين أو أنوثته من بدء وجوده إلى ختامه: مخصوصٌ به سبحانه، ولا يشاركه في هذا الحدّ الوسيع أحدٌ من البشر.

٢ - إنّ تخصيص قوله سبحانه: ﴿وَيَعۡلَمُ مَا فِى ٱلۡأَرۡحَامِۖ﴾ [لقمان: ٣٤] بأحد الوصفَيْن المذكورَيْن (الذكورة

والأنوثة) مخالِفٌ لإطلاق كلامه، فإنّ الظاهر منه أنّه سبحانه يعلم جميع حالات ما في الأرحام وأنّه ذكرٌ أو أنثى، قبيحٌ أو جميل، سخيٌّ أو بخيل، شجاعٌ أو جبان، سعيدٌ أو شقيّ، مرافقُ النبيّين في الجنان أو حطبٌ لنار جهنّم، إلى غير ذلك من الصفات والروحيّات التي لا يتمكّن البشر من الوقوف عليها عندما كان صاحبُ الصفات جنيناً في رحم أمّه، وهذا التعميم وشمول الآية للصفات الظاهريّة والباطنية صريحُ كلام الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة[1].

(١) أُنظر نهج البلاغة: الخطبة ١٢٨: ص١٨٦: فيما يُخبر به عن الملاحم بالبصرة. قال عليه السلام: «وإنّما عِلْمُ الغيب عِلْمُ السّاعة وما عدّده اللهُ سبحانه بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرُۢ﴾ [لقمان: ٣٤] فيَعلم اللهُ سبحانه ما في الأرحام من ذكرٍ أو أنثى، وقبيحٍ أو جميل وسخيٍّ أو بخيل، وشقيٍّ أو سعيد، ومَن يكونُ في النار حطباً أو في الجنان للنبيّين مُرافقاً».

وأمّا النشرات الجويّة التي تُصدرها إدارة الأنواء الجويّة الدارجة في الحضارة الفعليّة، فهي أنباءٌ مبنيّةٌ على أصولٍ وتجارب واستطلاع على أوضاعٍ تكتسبها دائرةُ الأنواء الجويّة من مختلف البلدان قريبِها وبعيدِها، - ومع ذلك - فلا تخرج عن دائرة الحدس والظنّ، وليست مصونةً عن الخطأ، كما هو المشاهَد لكلّ مَن يُصغي إليها ثمّ يرجع إلى فسيح الكون ويطبّقها عليه. . .

نعم، الأدوات الحديثة - لتعيين درجة الحرارة في الجوّ وارتباط مختلف البلدان بعضها ببعض، بواسطة أجهزة البرق السلكيّة واللّاسلكية، وتبادل المعلومات فيما بينها عن الحالة الجويّة ساعةً فساعة، هذه الأدوات - **احتلّت** مكان التجارب السالفة وساعدَت على إمكان التنبّؤ بتقلّبات الطقس بالإستنتاج والتخمين.

ومع ذلك فإنّ استنتاجات دائرة الأنواء الجويّة لا تكون صائبةً دائماً، فكثيراً ما تخطئ في تخمينها، ولا تُخبر عمّا تُخبر إلّا بالظنّ والترديد، بل على نحو الإجمال في جانبٍ والإهمال في جانبٍ آخر، **ولا تستطيع أن تحدّد**

وقتَ نزول المطر ومحالّ نزوله دقيقاً، وأنّه في أيّ ساعةٍ أو على أيّ مكانٍ من الأرض العظيمة ينزل!.

نظرُنا في الموضوع:

إلى هنا جَرَيْنا على مسلك المفسّرين في تفسير الآية، ودَفَعْنا عنهم ما أُشكل عليهم، وقد أرسلوه إرسال المسلّمات، وأيّدوها بروايات سوف نوضّح حالها، ومدى صحّتها، غير أنّ هنا احتمالاً آخر ربّما يكون أقرب إلى ظاهر الآية ممّا ذكروه، ودونَك بيانه:

إنّ لسان الآية في بيان عِلمه سبحانه بهذه الأشياء الخمسة: ليس على نسقٍ واحد، بل على وجوهٍ ثلاثة:

الأوَّل: لسان الحصر: وهذا يختصّ بالعلم بوقت الساعة من الأمور الخمسة، فتراه يقول: ﴿عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾، بتقديم الظرف على المبتدأ، وهو يفيد الحصر، ولا تجد هذا السياق من الكلام في الأربعة الباقية؛ ولأجل ذلك تراه غيّر أسلوبَ الكلام عندما أراد أن يبيّن تعلُّق عِلمه بغير الساعة، وقال: ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ...﴾ وعلى هذا لا بأس بما ذكروه في هذا

القسم، فإنّ ظاهر الآية يشير إلى أنّ العلم بوقت الساعة مختصٌّ به سبحانه لا يعدوه إلى غيره.

وتؤيّده آياتٌ أُخَر وردَت في هذا المضمار:

قال سبحانه: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وقال: ﴿يَسْـَٔلُكَ ٱلنَّاسُ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الأحزاب: ٦٣]، وقال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ۚ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ﴾ [فصلت: ٤٧]، ترى أنّه سبحانه في هذه الآية الأخيرة عندما أنهى غرضَه عن ردّ عِلم الساعة إليه: غيّر أسلوبَ كلامه من الحصر إلى أسلوبٍ لا يفيد سوى عِلمه بهذه الأمور، وأنّه لا تخرج ثمرةٌ من أوعيتها وغُلْفِها (غُلُفِها) ولا تحمل أنثى، ولا تضع أنثى، إلّا في الوقت الذي يَعلم سبحانه أنّه تخرج منها أو تحمل وتضع فيه.

ونظيره قوله سبحانه: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [الزخرف: ٨٥] وقوله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٢

- ٤٤] وقد فسّر الطبرسي رحمه الله قوله: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ بقوله: أي لستَ في شيءٍ من عِلمها وذِكراها.

وهناك في سورة طه: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ قيل: معنى: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾: أَقْرَبُ من أن أكتُمها من نفسي، وهو مبالغةٌ في الكتمان، إذا أراد أحدُهم المبالغة في كتمان شيءٍ قال: كِدْتُ أُخفيه من نفسي فكيف أُظهره لغيري؟ وهو مرويٌّ عن الصّادق عليه السلام.

ولأجل اختصاص عِلمه بالله سبحانه: لمّا سُئل عن وقت الساعة وتعيين تاريخها: أَعْرَضَ سبحانه عنه، وأخذ ببيان علائمها وأشراطها كما في قوله سبحانه: ﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ ﴿فَإِذَا بَرِقَ ٱلْبَصَرُ﴾ ﴿وَخَسَفَ ٱلْقَمَرُ﴾ ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ ﴿يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ﴾ **[القيامة: ٦ - ١٠]**.

فإذا أمعنّا النظر في هذه الآيات وما فيها من السياق الواحد المفيد للحصر والقصر، لا نشك في صحّة ما ذَكَرَه المفسّرون في جريان مشيئته سبحانه على كتمان العلم بوقتها عن غيره، ولعلّ هنا مَن يُفرِّق بين قوله: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ وقوله: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا

ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥] حيث حَمَلْنا الثاني على العلم الأزلي الذاتي، وقلنا: إنّ المختصّ بالله سبحانه هو هذا القسم دون العلم المُستفاد المُفاض منه سبحانه إلى عباده، وإنّ الآية لا تشمل ما كان من العلم إكتسابيّاً، وعلى فرض عمومه لكلا القسمَيْن: يمكن تخصيصها بما دلّ على اطّلاع الرسول ﷺ على الغيب نظير قوله سبحانه: ﴿فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ ﴿إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ [الجن: ٢٦، ٢٧].

وأمّا قوله سبحانه: ﴿وَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ فلأنّ تضافر الآيات على حصر خصوص العلم بالساعة به سبحانه والتصريحَ به في كلّ موردٍ تَحدّث عنه بأسلوبٍ يُغاير أسلوبَ ما عداه - كما عَرَفْتَ فيما تقدّم من الآيات -: ربّما يؤكّد نَظَرَ المفسّرين من أنّه ممّا استأثر بعِلْمه لنفسه.

نعم، إمكان اطّلاع النبيّ ﷺ على وقتها بمكانٍ من الإمكان، إلّا أنّ البحث في وقوعه لا في إمكانه(١).

(١) ومع ذلك كلّه فيمكن أن يقال: إنّه لو لم يكن هنا سوى قوله سبحانه: ﴿وَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ لم يصحّ لنا الحكم الباتّ

هذا كلّه راجعٌ إلى صدر الآية، وهو القسم الأوّل من سياقها، وإليك بيانَ الثاني والثالث منه:

الثاني: إثبات عِلمه بوقت نزول الغيث وما في الأرحام من دون قَصْر العلم بهما عليه سبحانه.

الثالث: التصريح بجهل البشر بما يكسب غداً، وبالأرض التي فيها تموت، ولكن استفادة الإستئثار من هذَيْن القسمَيْن: لا يخلو من غموضٍ وخفاء، بل لا يدلّ عليه؛ فإنّ أقصى ما يستفاد منها عَدَمُ إطّلاع البشر عليها من عند نفسه، وهذا لا ينافي إطّلاعه عليها بتعليمٍ من الله سبحانه كسائر الأمور الغيبيّة، وتخصيص هذه الموارد بالذِّكر مع كون الجميع كذلك: للحثِّ على عِلم الواجب سبحانه بجلائل الأمور ودقائقها، وجهل البشر بما يهمّه، ولا يدلّ على جريان مشيئة الله على كتمانها عن كلّ بشرٍ وعدم إعلامها لأحد.

بأنّه ممّا استأثر بعِلْمه لنفسه، وإنّما يصحّ الحكمُ بعد ملاحظة ما ورد في المقام من الآيات التي عَرَفْتَها، فلاحظ. (منه حفظه الله).

بل يمكن أن يقال: إنّ نفيَ العلم عن الإنسان بهذه الأمور الأربعة كما لا ينافي إمكان إطّلاعه عليها بإذن الله وإعلامه: فهكذا لا ينافي إمكان وقوف البشر عليها في ظلّ النواميس الكونيّة التي تمّ اكتشافها، والأدوات العلميّة التي تمّ اختراعها، فإنّ مثل هذا العلم خارجٌ عن مرمى الآية على احتمالٍ قويّ، بل هي ناظرةٌ إلى **أنّ البشر - بما هو هو من غير أن يستعين بشيءٍ - لا يتمكّن من الوقوف على هذه الأمور.**

وهذا لا ينافي إمكان إطّلاعه عليها بتعليمه سبحانه، أو باتّصاله بعوالم روحيّة، أو باستخدامِ وسائل وأدوات تُورث الظنّ أو العلم بأوضاعها.

إنّ الطبيب ربّما يحدس أو يُخبر على سبيل القطع عن حال مريضه، وأنّ الموت سوف تنشب أظفارُه فيه في وقتٍ كذا، ويُصيب في إخباره هذا، فكما أنّ هذا النحو من العلم - لاستناده إلى الأمارات والعلائم والأدوات الطبيّة المورثة للظنّ أو العلم - خارجٌ عن مفاد الآية: فهكذا ما يَستند إليه الإنسانُ في كَشْف المغيَّبات من الوسائل والإختبارات.

ولأجل ذلك نرى النبيَّ والخلفاء من بعده تنبّأوا بمستقبَل أحوالهم، وما يحلّ بهم من نعمةٍ ونقمةٍ وعن زمان موتهم ومكانه.

وقد رأَيْنا بعضَ المخلِصين من عباده: تنبّأوا بزمان موتهم ومكانه وما يحلّ بهم من أزمةٍ وأزمات، ونُقل ذلك أيضاً عن كثيرٍ من الصلحاء.

فكيف يمكن القول بأنّه سبحانه استأثر بهذه الأمور؟ أَوَ ما أخبر يوسف عليه السلام عمّا يكسبه صاحباه غداً فقال: ﴿أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسۡقِي رَبَّهُۥ خَمۡرٗاۖ وَأَمَّا ٱلۡأٓخَرُ فَيُصۡلَبُ فَتَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِن رَّأۡسِهِۦۚ﴾ [يوسف: ٤١] وأيُّ فرقٍ بين العلم بما يكسبه الإنسانُ نفسُه وما يكسبه غيرُه؟!.

وما ربّما يقال من تخصيص ظاهر الآية بما ثَبَتَ من تنبّؤ بعض المعصومين بما يحلّ بهم ومكان موتهم وزمانه: **لا طائل تحته**، فإنّ لازم هذا التخصيص هو طرح تلكم الروايات لا تخصيصها؛ لأنّه عندئذٍ ينتقض الإختصاص ولا يَصدق الإستئثارُ أبداً، **فإنّ الإستئثار يتوقّف على كتمان العلم بها عن كلّ أحدٍ إلى يوم القيامة.**

أضف إلى ذلك: أنّ (أنّه مِن) الممكن القريب أن تصبح الوسائل العلميّة دقيقةً، فنطّلع على مواقع نزول المطر ونعرف الجنين أَهُو ذكرٌ أو أنثى. . . » - إنتهى ما أَرَدْنا نَقْلَه عنه (حفظه الله) -(١).

شَطْرٌ من الرّوايات الواردة في هذا المجال:

: ما رواه الصّدوق رَحِمَهُ اللهُ في الخصال عن أبي أسامة عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ: قال: «قال لي أبي: ألا أُخبرك بخمسةٍ لم يُطلع اللهُ عليها أحداً من خَلْقِه؟ قلت: بلى، قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرُۢ﴾»(٢).

قال في الميزان معقِّباً على الرواية: «أقول: هناك رواياتٌ كثيرةٌ جدّاً عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ والأئمّة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ تُخبر عن

---

(١) أُنظر كتاب «معالِم النبوّة في القرآن الكريم»: إختصاص عِلم الغيب بالله سبحانه.

(٢) الخصال: ج١: ص٢٩٠: باب الخمسة: خمسةٌ لم يُطلع اللهُ عليها أحداً من خَلْقه: الحديث ٤٩.

مستقبَل حالهم وعن زمان موتهم ومكانه، وهي تُقيِّد هذه الرواية وما في معناها من الروايات: بالتّعليم الإلهيّ، لكن بعض الروايات يأبى التقييد، **ولا يُعبَأ بأمرها.** »
- إنتهى -(١).

: وعن عليٍّ عليه السلام لمّا أَخْبر بأخبار الترك، قال له بعضُ أصحابه: **لقد أُعطِيتَ يا أمير المؤمنين عِلمَ الغيب!** فضحك عليه السلام، وقال للرّجل وكان كلبيّاً: يا أخا كلب، ليس هو بعلمِ غيب، وإنّما هو تعلُّمٌ من ذي عِلم، وإنّما عِلمُ الغيب عِلمُ الساعة وما عدّده اللهُ سبحانه بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ فيَعلَم اللهُ سبحانه ما في الأرحام من ذكرٍ أو أنثى، وقبيحٍ أو جميل، وسخيٍّ أو بخيل، وشقيٍّ أو سعيد، ومَن يكون في النار حطباً، أو في الجنان للنبيّين مرافقاً. فهذا عِلمُ الغيب الذي لا يَعلمه أحدٌ إلّا الله، وما

(١) الميزان في تفسير القرآن: ج١٦: ص٢٤٦: بحثٌ روائيّ.

سوى ذلك فعِلمٌ علّمه اللهُ نبيَّه فَعَلَّمَنيه، ودعا لي بأَن يَعِيَه صدري وَتَضْطَمَّ عليه جوانحي»[١].

(١) نهج البلاغة: الخطبة ١٢٨: ص١٨٦: في ما يُخبر به عن الملاحم بالبصرة.

ثمّ إنّه لَيُعْجِبُني في المقام أن أنقلَ ما أَوْرَدَه المحقِّق كمال الدِّين مَيثم البحراني رَحِمَهُ اللهُ في مقدِّمته على شَرْحِ نهج البلاغة:

قال بما إليك لفظَه: «وهذا تَصريحٌ بأنّه تَعَلُّمٌ من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لأنّا نقول: إنّا لم ندّعِ أنّه عَلَيْهِ السَّلَامُ يَعلم الغيب، بل المدّعى أنّه كان لنفسِه القدسيَّةِ استعدادُ أن تَنتقِش بالأُمور الغيبيّة عن إفاضةِ جودِ الله تعالى، وفَرْقٌ بين الغيب الذي لا يَعلمه إلّا الله وبين ما ادّعيناه، **فإنّ المراد بعِلْمِ الغيب هو العِلْم الذي لا يكون مستفاداً عن سببٍ يُفيده، وذلك إنّما يَصدُق في حقّ الله تعالى**، إذ كلُّ عِلْمٍ لِذي عِلْمٍ عداه فهو مستفادٌ مِن جُوده، إمّا بواسطةٍ أو بغير واسطة، فلا يكون عِلْمَ غيبٍ وإن كان اطّلاعاً على أَمْرٍ غيبيّ لا يَتأَهَّلُ للإطّلاع عليه كلُّ النّاس، بل يَختصّ بنفوسٍ خُصَّت بعنايةٍ إلهيّة،

....

كما قال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ ﴿إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦ و٢٧].

فإذا عَرَفْتَ ذلك: ظَهَرَ أنّ كلامه عَلَيْهِ السَّلَامُ صادِقٌ مطابِقٌ لما أَرَدْنَاه، فإنّه نَفى أن يكون ما قالَه عِلْمَ غيبٍ، لأنّه مستفادٌ من جُودِ الله تعالى، وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: [**وإنّما هو تَعَلُّمٌ من ذي عِلْم**] إشارةٌ إلى وساطةِ تَعليمِ الرّسولِ له، وهو إعدادُ نفسِه على طولِ الصُّحبة بتعليمه، وإشارةٌ إلى كيفيّةِ السلوك وأسبابِ التّطويع والرّياضة حتى استَعَدّ للإنتقاش بالأُمور الغيبيّة والإخبار عنها، وليس التّعليمُ هو إيجادَ العِلْم وإن كان أَمْراً قد يَلزمُه إيجادُ العلم، فَتَبيَّن إذَن أنّ تعليمَ رسول الله ﷺ له: لم يكن مجرّد توقيفِه على الصُّوَر الجزئيّة، بل إعداد نفسِه بالقوانين الكليّة، ولو كانت الأمور التي تلقّاها عن الرّسول ﷺ صُوَراً جزئيّةً: لم يَحتج إلى مِثْلِ دعائِه في فَهْمِه لها، فإنّ فَهْمَ الصُّوَر الجزئيّة أَمْرٌ ممكنٌ سَهْلٌ في حقّ مَن له أَدْنى فَهْم! وأنّ ما يَحتاج إلى الدّعاء وإعدادِ الأذهان له بأنواع الإعدادات هو: الأُمور الكليّة العامّة للجزئيّات،

....

وكيفيّة انشعابها عنها وتفريعها وتفصيلها، وأسباب تلك الأمور المعدَّة لإدراكها، وممّا يُؤيِّد ذلك قولُه عليه السلام: [**عَلّمني رسولُ صلى الله عليه وآله وسلم ألفَ بابٍ من العلم فانفتح لي من كلّ بابٍ ألفُ باب**]، وقولُ الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم: [**أُعْطِيتُ جوامعَ الكَلِم وأُعْطِيَ عَلِيٌّ جوامعَ العِلم**]، والمُراد بالإنفتاح: ليس إلّا التّفريع وانشعاب القوانين الكليّة عمّا هو أَهَمّ [أَعَمّ] منها، وبجوامعِ العلم: ليس إلّا ضوابطه وقوانينه، وفي قوله: [**وأُعْطِيَ**] - بالبناء للمفعول - **دليلٌ ظاهرٌ على أنّ المُعْطِيَ لِعَلِيٍّ عليه السلام جوامعَ العِلم ليس هو النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم**، **بل الذي أَعْطاه ذلك هو الذي أَعْطى النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم جوامعَ الكَلِم، وهو الحقّ سبحانه وتعالى!**.

وأمّا الأمور التي عدَّدها اللهُ سبحانه فهي من الأُمور الغيبيّة، وقولُه: [**لا يَعلمُه أحدٌ إلّا الله**] كقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأنعام: ٥٩] وهو مُحْتَمِلٌ للتّخصيص، كما في قوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ ﴿إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ [الجن:

....

٢٦ و٢٧]، وهذا الأَمْرُ واضحٌ لا يَحتاج العاقلُ في استكشافه إلى كُلْفَة...»(*) - إنتهى -.

وزادَه وضُوحاً في أثناءِ شَرْحِه لكلامه عليه السلام حيث قال:

«ينبغي أن يُعلَم أنّ التَّعَلُّمَ الحاصل له مِن قِبَل الرّسول ﷺ ليس على سبيل أنّ كلَّ ما أُلقِي إليه صُوَرٌ جزئيّة ووقائعُ جزئيّة، بل معناه هو إعدادُ نفسِه القدسيَّةِ - على طُول الصُّحبة من حيث كان طفلاً إلى أن تُوُفِّي الرّسول ﷺ - لهذه العلوم بالرّياضة التّامة، وتَعليم كيفيّةِ السلوك وأسباب تَطويع النّفس الأمّارةِ بالسُّوء للنّفس المطمئنّة، حتى استعدَّت نفسُه الشريفةُ للإنتقاش بالأُمور الغيبيّة، وانتقَشَت فيها الصُّوَرُ الكليّةُ فأمكَنَه الإخبارُ عنها وبها، ولذلك قال: [**ودعا لي بأَن يَعِيَه صدري وتَضْطَمَّ عليه جوانحي**] أي

(*) شرح نهج البلاغة للمحقِّق كمال الدّين مَيثم بن عليّ بن مَيثم البحراني رحمه الله - المتوفَّى سنة ٦٧٩هـ -: ج١: ١١٤ و١١٥: منشورات دار الثَّقَلَيْن: بيروت.

قال شيخُنا الأستاذ السّبحاني (حفظه الله) في ذَيْلِ هذا الحديث: «وهو ممّا يجب تأويلُه وتوجيهُه على وَجْهٍ لا ينافي ما تَواتر من الروايات من تنبّؤ المخلصين بزمان موتهم ومكانه، وما يلمّ بهم من خيرٍ وشرّ، خصوصاً إذا وَقَفْنا على أنّ الإمام عليه السلام ألقى كلامَه هذا تجاه النّواصب

يَضْبِطُه قلبي ويَشتمل عليه، وكنَّى بالجوانح عن القلب لاشتمالها عليه، ولو كانت تلك العلومُ صُوَراً جزئيّةً: لم يَحتج إلى مثل هذا الدعاء، فإنّ فَهْمَ الصُّوَر الجزئيّة وضَبْطَها والإخبارَ عنها ممكنٌ لكلِّ الصَّحابة من العوامّ وغيرهم، وإنّما الصَّعْبُ المحتاجُ إلى الدّعاء بأن يَعِيَه الصَّدْرُ ويَستعدّ الأذهانُ لقبوله هو: القوانينُ الكليّة، وكيفيّةُ انشعابها وتفصيلها وأسباب تلك الأمور المُعَدَّة لإدراكها، حتى إذا استعدَّت النَّفْسُ بها: أَمْكَنَ أن يَنتقشَ بالصُّوَر الجزئيّة من مُفيضها كما سَبَقَت الإشارةُ إليه»(*) - إنتهى -.

(*) المصدر السّابق: ج٣: ص١٣٢.

والمخالِفين الّذين سمعوا من الإمام في البصرة من الأسرار ما لا يتحمّلون، فاعترضوا عليه بأنّه تنبّؤٌ بالغيب، فأجابهم وصدَّ اعتراضَهم بأنّه ليس بعلم الغيب، بل تعلُّمٌ من ذي عِلم، وإنّما الغيب هو الساعة وما عدّده سبحانه. . .

وبما أنّ الكلام وَرَدَ في مقام إسكات الخصم: يُمكن تأويلُه بإحدى الوجوه التي ذَكَرَها العلّامةُ المجلسي رحمه الله في بحاره:

وأوضحُها: أن يكون العلمُ الحتميّ بها مختصّاً به تعالى، وكلّ ما أَخْبَرَ اللهُ به من ذلك كان محتمِلاً للبداء[1]، والغرَض من تخصيص هذه الموارد بالذِّكر - مع أنّ الجميع كذلك - لأجل الحثّ على جَهْل البشر بما يهمُّه (أي يهمُّ البشر) واللهُ سبحانه هو العالِمُ بحقائق كتابه.» - إنتهى -.

وإليك الوجوهَ التي أَورَدها العلّامة المجلسي رحمه الله:

«**الأوّل**: أن يكون المراد: أنّ تلك الأمور لا يَعلمها على التعيين والخصوص إلّا الله تعالى؛ فإنّهم إذا أخبروا

(١) سيأتي تفسيرُه - إن شاء اللهُ تعالى - في البحث الرّوائيّ.

بموتِ شخصٍ في اليوم الفلاني، فيُمكن أن لا يعلموا خصوصَ الدقيقة التي تفارق الرّوحُ الجسدَ فيها مثلاً، ويُحتمل أن يكون مَلَكُ الموت أيضاً لا يَعلم ذلك.

الثّاني: أن يكون العلمُ الحتميّ بها مختصّاً به تعالى، وكلُّ ما أَخبر اللهُ به من ذلك كان محتمِلاً للبداء.

الثّالث: أن يكون المرادُ: عدمَ علمِ غيره تعالى بها إلّا من قِبَله عزّ وجلّ، فيكون كسائر الغيوب، ويكون التخصيصُ بها لظهور الأمر فيها أو لغيره.

الرّابع: ما أَوْمَأْنا إليه سابقاً، وهو أنّ الله تعالى لم يُطْلِع على تلك الأمور كليّةً أحداً من الخَلْق على وَجْهٍ لا بَدَاء فيه، بل يُرسل عِلْمَها على وَجْهِ الحَتْم في زمانٍ قريبٍ من حصولها كليلة القدر، أو أقرب من ذلك، وهذا وَجْهٌ قريبٌ تدلّ عليه الأخبار الكثيرة؛ إذ لا بدّ من عِلْم مَلَكِ الموت بخصوص الوقت، كما وَرَدَ في الأخبار، وكذا ملائكة السحاب والمطر بوقت نزول المطر، وكذا المدَبِّرات من الملائكة بأوقات وقوع الحوادث.» - إنتهى -[1].

---

(١) بحار الأنوار الجامعة لدُرَر أخبار الأئمّة الأطهار عليهم السلام:

بيانُ عدَمِ التّنافي بين عِلمهم عليهم السلام بما كان وما يكون وما هو كائنٌ إلى يوم القيامة وبين ما دلّ على ازدياد عِلمهم عليهم السلام:

ولإزاحة السّتار عن وَجْه حقيقةِ هذا العلم - الذي تقع فيه الزيادة - لا بدّ من الوقوف على أنحاء العلوم المتوفِّرة عندهم عليهم السلام، على ضوء ما استفدناه من النّصوص الروائيّة في هذا المجال، وسَنُشير - إن شاء اللهُ تعالى - إلى جملةٍ منها، وهذه العلوم على ثلاثة أنحاء:

النّحو الأوّل: العِلم الماضي:

ويُرادُ به: المتعلِّق بالأمور الماضية، وهو مُفَسَّرٌ: أي فَسَّره لهم عليهم السلام رسولُ الله ﷺ، وفي بعضِ الروايات كما سيأتي - إن شاء الله تعالى -: «وراثةٌ من رسول الله ﷺ ومن عليٍّ عليه السلام».

النّحو الثّاني: العِلم الغابِر أي الباقي:

ويُراد به: المتعلِّق بالأمور الآتية المحتومة، وهو مزبورٌ: أي مكتوبٌ لهم عليهم السلام في الجامعة ومصحف

ج٢٦: ص١٠٣ و١٠٤: كتاب الإمامة: آخِر باب: أنّهم عليهم السلام لا يَعلمون الغيب ومعناه.

فاطمة عليها السلام وغيرهما، والشرائع والأحكام يمكن إدخالُهما في الأوّل أو في الثاني أو بالتّفريق.

النّحو الثّالث: العِلم الحادث:

ويُراد به: المتجدِّد من الله عزّ وجلّ حَتْمُه من الأمور البَدائيّة، أو العلوم والمعارف الربّانيّة الّلامتناهية، أو تفصيل المُجْمَلات[(١)]، أو الأعمّ.

وهو قَذْفٌ في القلوب بالإلهامِ من الله عزّ وجلّ بلا توسُّطِ مَلَكٍ، أو نَقْرٌ في الأسماع بتحديث المَلَك[(٢)].

وإذا أَحَطْتَ خُبْراً بذلك: فاعلم أنّ العِلم الذي تقع فيه الزيادةُ هو **العِلم الحادث** دون النَّحْوَيْن الآخَرَيْن (أي الماضي والغابر الباقي)، وهو أفضَلُ عِلمهم عليهم السلام كما

(١) بمعنى أنّ الفائضَ عليهم عليهم السلام: تفاصيلُ ما عندهم من المُجْمَلات، وإن (وصليّة) أمكنَهم عليهم السلام استخراجُ التفاصيل المذكورة ممّا عندهم من أصول العِلم وموادّه بما لهم عليهم السلام من عقولٍ كاملةٍ معصومة.

(٢) التقسيم الثُّلاثي منقولٌ عن كتاب «مرآة العقول» - بتصرُّف -.

أشارت إلى ذلك جملةٌ من الروايات، ولا يلزمُ من هذه الزيادة الحاصلة في عِلم الأئمّة عليهم السلام أن يكون الإمامُ عليه السلام أعلمَ من النبيّ ﷺ أو من الإمام السّابق عليه، وذلك لأنّ الزيادةَ في العِلم - كما في نصوصٍ كثيرة - تَبدأ برسول الله ﷺ ثمّ بأمير المؤمنين عليه السلام ثمّ واحدٍ بعد واحد، لكي لا يكون آخِرُهم أَعْلَمَ من أوَّلهم.

* * *

الفَصْلُ الثّالث

- لَفِيفٌ من الرّوايات المُنْبَثَّة في طَيَّاتِ أبوابِ كتابِ «الحجَّة» من «الكافي - قسم الأصول -»
- البَداءُ والنَّسْخ
- آيةُ التّطهير وحديثُ الثَّقَلَيْن
- في معنى الإسمِ الأعظَم والجَمْعِ بين حديثِ العيّاشيّ وحديثِ الكافي
- كَشْفُ الغطاءِ عن وَجْهِ معنى قوله عليه السلام : «لو كُشِفَ الغطاء...»
- تَحليلُ حقيقةِ الوساطةِ في الفَيْض
- الأقوالُ في كيفيّةِ عِلْمِهم عليهم السلام ومُلَخَّصُها أَرْبَعَةٌ
- الإعتراضُ بالإلقاءِ إلى التّهلكة والجوابُ عنه
- في حقيقةِ المديحِ والثّناءِ الوارِدِ في كلامهم عليهم السلام عن أنفسِهم عليهم السلام

لَفِيفٌ من الرّوايات المُنْبَثَّة في طَيَّات أبواب كتاب «الحجَّة» من «الكافي - قسم الأصول -» لثقة الإسلام أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكلينيّ الرّازي البغدادي رحمه الله (وفاته ٣٢٩هـ):

الأئمةُ عليهم السلام وُلاةُ أمر الله وخَزَنَةُ عِلْمه:

: **خبر سَوْرَة بن كُلَيْب**: «قال: قال لي أبو جعفر عليه السلام: واللهِ إنّا لَخُزّانُ الله في سمائه وأرضه[1]، لا على ذهبٍ ولا على فضّةٍ، إلّا على عِلْمِه»[2].

(١) أي خَزَنة العلوم المكتوبة في الألواح السماويّة، والعلوم الكائنة في الأرض من الكُتُب المُنْزَلة، وخَزَنة علوم حقائق الأجرام السماويّة والملائكة وأحوالهم، وحقائقِ ما في الأرض من الجمادات والنباتات وأحوالها، أو المراد: نحن الخَزَنةُ من بين أهلِ السماء وأهل الأرض، أو نحن المعروفون بذلك عند أهلهما. (مرآة العقول: ج٢: ص٣٤٧: ط دار الكُتُب الإسلاميّة).

(٢) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام وُلاةُ أَمْر الله وخَزَنَةُ عِلمه: الحديث ٢. والإستثناءُ في قوله عليه السلام: «إلّا على عِلمه»: منقطِع، وقال المولى محمّد صالح المازندراني رحمه الله (وفاته: ١٠٨١ أو ١٠٨٦هـ): «بفتح الهمزة وتخفيف الّلام على الظاهر [أَلَا] وبكسر الهمزة

: **صحيحة عبد الله بن أبي يعفور قال**: «قال أبو عبد الله عليه السلام: يا ابنَ أبي يعفور! إنّ الله واحدٌ مُتَوَحِّدٌ بالوَحْدانيّة، متفرِّدٌ بأَمْرِه(١)، فَخَلَقَ خَلْقاً فقدَّرهم لذلك الأمر، فنحن هم يا ابنَ أبي يعفور! فنحن حُجَجُ الله في عباده **وخُزّانُه على عِلمه** والقائمون بذلك.»(٢).

فَضْلُ الإمام وصفاتُه:

: **صحيحة إسحاق بن غالب عن أبي عبد الله عليه السلام** في خُطبةٍ له يَذكر فيها حالَ الأئمّة عليهم السلام وصفاتهم: «... رضيَ اللهُ به إماماً لهم، استودَعه سرَّه **واستحفَظَه عِلْمَه** واستخبأه حِكْمَتَه...»(٣).

وشدّ الّلام على احتمال» (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج٥: ص٢٠٣).

(١) أي بأَمْر الخَلْق أو في جميع أموره أو أَمْر تعيين الخليفة، والأوسط أَظْهَر... (مرآة العقول: ج٢: ص٣٤٩).

(٢) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام ولاةُ أَمْر الله وخزَنةُ عِلمه: الحديث ٥.

(٣) كتاب «الحجّة»: بابٌ نادرٌ جامعٌ في فَضْل الإمام وصفاته: الحديث ٢.

الرّاسخون في العِلم هم الأئمّة عليهم السلام:

: **صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام** : «قال: نحن الرّاسخون في العلم ونحن نَعلمُ تأويلَه.»(١).

ذكروا بأنّ التأويل يُستَعمل في موردَيْن:

الأوّل: في توجيه المتشابه، سواءٌ أكان كلاماً متشابهاً، أم عملاً مثيراً للرَّيب، والتأويل بهذا المعنى خاصٌّ بالآي المتشابهة فحسب.

الثاني: في المعنى الثانويّ للكلام المعبَّر عنه بـ «البطن»، تجاه المعنى الأوَّلي المعبَّر عنه بـ «الظّهر»، فيُقال: «تفسيرُ كلِّ آيةٍ ظهرُها وتأويلُها بطنُها»، والتأويل بهذا المعنى عامٌّ لجميع آي القرآن، فإنّ للقرآن ظهراً وبطناً - كما في الأَثَر - وربّما إلى سبعة بطون.

الأئمّةُ عليهم السلام قد أوتوا العلمَ وأُثْبِتَ في صدورهم:

: **خبر هارون بن حمزة (الغنوي الصيرفي)(٢) عن أبي**

---

(١) كتاب «الحجّة» باب أنّ الرّاسخين في العلم هم الأئمّة عليهم السلام : الحديث ١.

(٢) قال العلّامة المجلسي رحمه الله : «صحيحٌ على الظاهر» (مرآة العقول: ج٢: ص٤٣٨).

عبد الله عليه السلام : «قال: سمعتُه يقول: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩] قال: هم الأئمّة عليهم السلام خاصّة»(١).

عَرْضُ الأعمال على النبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام:

: **موثّقة سماعة عن أبي عبد الله** عليه السلام : «قال: سمعتُه يقول: ما لَكُم تَسوؤن رسولَ الله ﷺ؟! فقال رجلٌ: كيف نَسوؤه؟ فقال: أَما تَعلمون أنّ أعمالكم تُعرَض عليه، فإذا رأى فيها معصيةً ساءَه ذلك، فلا تَسوؤا رسولَ الله وسرُّوه.»(٢).

قال الطبرسي رحمه الله : «... وروى أصحابُنا أنّ أعمال الأمّة تُعرَض على النبيّ ﷺ في كلّ إثنَيْن وخميس فيعرفُها، وكذلك تُعرَض على أئمّة الهدى عليهم السلام ، وهم المُعْنَوْن بقوله: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ - أي في قوله عزّ وجلّ : ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]».

---

(١) كتاب «الحجّة»: بابٌ في أنّ الأئمّة عليهم السلام قد أُوتوا العلمَ وأُثْبِتَ في صدورهم: الحديث ٤.

(٢) كتاب «الحجّة»: بابُ عَرْض الأعمال على النبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام : الحديث ٣.

صحيحة الوشّاء: «قال: سمعتُ الرِّضا عليه السلام يقول: إنّ الأعمال تُعرَض على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبرارُها وفَجارُها»(١).

الأئمّةُ عليهم السلام معدِنُ العِلم:

: **خَبر إسماعيل بن أبي زياد عن جعفر بن محمّد عن أبيه عليهما السلام**: «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إنّا - أهلَ البيت - شجرةُ النبوّة، وموضعُ الرسالة، ومختَلَفُ الملائكة، وبيتُ الرحمة، **ومعدِنُ العلم**»(٢).

الأئمّةُ عليهم السلام ورثَةُ العِلم:

: **صحيحة محمّد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام**: «قال: إنّ عليّاً عليه السلام كان عالِماً، والعلمُ يُتَوارَث، ولن يَهلِك عالِمٌ إلّا بقي مِن بعدِه مَن يَعلم عِلْمَه(٣) أو ما شاء الله»(٤).

: **حسنَة زرارة والفضَيل عن أبي جعفر عليه السلام**: «قال:

---

(١) المصدر السّابق: الحديث ٦.

(٢) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة معدِنُ العلم. الحديث٢.

(٣) أي جميع عِلمه. (مرآة العقول: ج٣: ص١١).

(٤) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام وَرَثَةُ العلم، يَرِثُ بعضُهم بعضاً العِلمَ: الحديث ١.

إنّ العِلم الذي نزل مع آدم عليه السلام لم يُرفَع، والعِلم يُتَوارَث، وكان عليٌّ عليه السلام عالِمُ هذه الأمّة، وإنّه لم يَهلِك منّا عالِمٌ قطّ إلّا خَلَفَه مِن أهله مَن عَلِمَ مثلَ عِلمه، أو ما شاء الله»[1]، ونحوه صحيحة عمر بن أبان[2].

وقولُه عليه السلام: «**ما شاء الله**»: أي زائداً على عِلم السّابق **لكن بعد الإفاضة على روح الإمام السابق**، لئلّا يكون عِلمُ الآخِر أكثرَ من عِلم الأوّل، كما ورد في الأخبار الكثيرة(*)... وقيل: المُراد بـ«ما شاء الله»: أقلُّ من عِلم السّابق، **بِحَمْله على ما قبل الإمامة**، إذ وردَت الأخبارُ الكثيرة بل المتواترة بأنّ الإمامَ في أوّل إمامته يَعلم جميعَ علوم الإمام السّابق... (مرآة العقول: ج**٣**: ص**١١**).

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام وَرَثَةُ العلم، يَرِثُ بعضُهم بعضاً العِلمَ: الحديث **٢**.

(٢) المصدر السّابق: الحديث **٥**.

(*) لكن تلك الزيادات ليست من الأحكام الشرعيّةِ قطعاً لاشتراكهم عليهم السلام فيها، بل هي من عِلْم: ما كان وما يكون، أو من تفاصيله وجزئيَّاتِه، فإنّ عِلمَهم يَزيد فيها ليلةَ القدر وليلةَ الجمعة وغيرها **كما رُوي تواتُراً**» قالَه المحدِّثُ ←

الأئمّةُ ﷻ وَرِثوا عِلمَ النبيّ ﷺ وجميعِ الأنبياء والأوصياء الَّذين من قَبْلهم:

: **حسنة عبد الله بن جُنْدَب**: «أنّه كَتَبَ إليه الرّضا ﷺ: أمّا بعد، فإنّ محمّداً ﷺ كان أمينَ الله في خَلْقِه، فلمّا قُبِضَ ﷺ كنّا أهلُ البيت ورثته، فنحن أُمَناءُ

....

← الأكبرُ محمد بن الحسن الحرّ العاملي رحمه الله (**١٠٣٣ - ١١٠٤هـ**) في فوائده الطوسيّة.

وأضاف رحمه الله في هذا المقام وجهاً آخَر لا بأس بإيراده زيادةً في التَّوجيه والتَّأويل:

قال: «إنّه لولا قولُه: [**أو ما شاء الله**] لَتُوُهِّم أنّه لا آخِر للأئمّة ولا ينحصِرون في عدد، بل كلّما مات منهم واحدٌ: ورِثَه آخَر، إلى ما لا نهاية له، فقال: [**أو ما شاء الله**] أي من هلاكِ الخَلْق وقيامِ السّاعة، فإنّه لا يبقى بعد موت الإمام مَن يَعلم مِثْلَ عِلْمِه، بل لا يبقى بَعده أحدٌ من الأئمّة ولا من الرعيَّة، وهذا الوجه لا يخلو من قُرب» - إنتهى - (أُنظر «الفوائد الطوسيّة»: الفائدة **٣٧**: ص**١١٣** و**١١٤**: ط قم المقدّسة سنة **١٤٣٢**هـ).

الله[١] في أرضه، عندنا عِلمُ البلايا والمنايا، وأنسابُ العَرب[٢]، ومولِدُ الإسلام[٣]، وإنّا لنعرِفُ الرّجُلَ إذا رأَيْناه بحقيقةِ الإيمان وحقيقةِ النّفاق، وإنّ شيعتَنا لَمَكتوبون بأسمائهم وأسماءِ آبائهم، أَخَذَ اللهُ علينا وعليهم

(١) أي على علومِه وأحكامِه ومعارِفه (مرآة العقول: ج٣: ص١٤).

(٢) صحيحُها وفاسدُها، قال العلّامة المجلسي رحمه الله في البحار: «لعلّ التخصيص بهم لكونهم في ذلك أهمّ، وكان فيهم أولادُ حرامٍ غصبوا حقوقَ الأئمّة عليهم السلام ونصبوا لهم الحرب...» (بحار الأنوار: ج٢٦: ص١٤٤) وقال المولى محمّد صالح المازندراني رحمه الله: «وإنّما خَصَّ العربَ بالذِّكر - مع عِلْمهم بأنسابِ الخَلْق كلِّهم - لقُربِهم ولكونهم أشرفَ القبائل» (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج٥: ص٣٤٩).

(٣) قال المولى المازندراني رحمه الله: «أي موضع تولُّدِه ومحلّ ظهوره، فإنّهم عليهم السلام يعلمون مَن يَظهر منه الإسلام ومَن يَظهر منه الكُفر» (المصدر السّابق).

الميثاقَ[١]، يَرِدونَ مورِدَنا ويَدخلون مَدْخَلنا، **ليس على ملَّةِ الإسلام غيرُنا وغيرُهم**، نحن النُّجَباءُ النُّجَاةُ، ونحن أفراطُ الأنبياء[٢]، ونحن أبناءُ الأوصياء، ونحن المخصُوصون[٣] في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، ونحن أَوْلى الناس بكتاب الله[٤]، ونحن أَوْلى الناس برسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ونحن الّذين شَرَعَ اللهُ لنا دِينَه فقال في كتابه ﴿شَرَعَ لَكُم﴾ - يا آلَ محمّد - ﴿مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا﴾ - قد وصّانا بما وصّى به نوحاً - ﴿وَٱلَّذِىٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ - يا محمّد - ﴿وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ﴾ - فقد عَلَّمَنا وبَلَّغَنا عِلمَ ما عَلَّمَنا، واستَوْدَعَنا عِلمَهم، نحن وَرَثَةُ أُولي العَزْم من الرُّسُل -

---

(١) أي علينا بهدايتهم ورعايتهم وتكميلهم، وعليهم بالإقرار بولايتنا وطاعتنا ورعايةِ حقوقنا (بحار الأنوار: ج٢٦: ص١٤٤).

(٢) أي أولادهم أو مقدّموهم في الورود على الحوض ودخول الجنّة.

(٣) أي بالمدح أو بالقرابة أو بالإمامة.

(٤) أي لفظاً ومعنىً ومورداً.

﴿ أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ﴾ - يا آلَ محمّد - ﴿وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾ - وكونُوا على جماعة - ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ - مَن أشركَ بولايةِ عليٍّ عليه السلام (١) - ﴿مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِۚ﴾ - من ولايةِ عليٍّ عليه السلام إنّ - ﴿ٱللَّهُ﴾ - يا محمّد - ﴿يَجْتَبِيٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِيٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾ - مَن يُجيبُك إلى ولايةِ عليٍّ عليه السلام -»(٢).

: **خَبر المفضّل بن عمر** قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام : إنّ سليمان وَرِثَ داودَ(٣)، وإنّ محمّداً وَرِثَ سليمان، وإنّا وَرِثنا محمّداً، وإنّ عندنا عِلمَ التّوراة

(١) فإنّهم أشركوا بالله حيث أشركوا مع عليٍّ عليه السلام مَن ليس خليفةً من الله. (المصدر السّابق).

(٢) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام ورِثوا عِلمَ النبيّ ﷺ وجميعِ الأنبياء والأوصياء الّذين مِن قَبْلهم: الحديث ١.

(٣) ويُحتَمل أن يكون التّخصيصُ بسليمان وداود عليهما السلام لأنّهما أُعطيا مع النبوّة: السّلطنةَ الظاهرة، وكان معهما رياسةُ الدّنيا والآخرة. (مرآة العقول: ج٣: ص١٨).

والإنجيل والزّبور، وتِبْيانَ ما في الألواح، قال: قلتُ: إنّ هذا لهو العِلمُ! قال: ليس هذا هو العلم، **إنّ العلمَ الّذي يَحْدُثُ يوماً بعد يومٍ وساعةً بعد ساعة.**»[1].

قال العلّامة محمّد باقر المجلسي رَحِمَهُ اللَّه (وفاته: ١١١١هـ):

«**يَرِدُ ههنا إشكالٌ وهو**: أنّه قد دلَّت الأخبارُ الكثيرةُ على أنّ النبيَّ ﷺ كان يَعلم عِلمَ ما كان وما يكون وجميعَ الشرائعِ والأحكام، وأنّه قد علَّم جميعَ ذلك أميرَ

(١) المصدر السابق: الحديث ٣، قال المولى المازندراني رَحِمَهُ اللَّه مُعَقِّباً: «وإنّما كان هذا أكملَ من الأوّل: لأنّ الأوّل بمنزلة العِلم الإجماليّ والثّاني بمنزلة التفصيليّ، والتفصيلُ أكملُ من الإجمال، أو لأنّ الأوّل بمنزلة الموجودات الظليّة والثّاني بمنزلة الموجودات العينيّة، والموجودُ العينيّ أشرفُ وأكملُ من الموجود الظليّ، أو لأنّ الأوّل يحصل بالإخبار والبيان والثّاني يحصل بالمشاهدة والعيان، وليس الخبرُ كالمعايَنة.» (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج٥: ص**٣٥٣** و**٣٥٤**).

المؤمنين عليه السلام، وكذا علَّم أميرُ المؤمنين عليه السلام الحسنَ عليه السلام جميعَ ذلك وهكذا، فأيُّ شيءٍ يبقى بعد ذلك حتّى يَحدُثَ لهم باللّيل والنّهار؟!.

ويُمكن أن يُجاب عنه بوجوه: الأوّل: ما قيل: إنّ العلم ليس ما يَحصل بالسُّماع وقراءةِ الكُتُب وحِفْظِها، فإنّ ذلك تقليدٌ، وإنّما العلمُ ما يَفيض مِن عند الله سبحانه على قلب المؤمن يوماً فيوماً وساعةً فساعة، فيُكشف به من الحقايق ما تطمئنّ به النفسُ وينشرح له الصّدرُ ويَتنوَّر به القلب.

والحاصل: أنّ ذلك مؤكِّدٌ ومقرِّرٌ لما عُلِمَ سابقاً، يوجب مزيدَ الإيمان واليقين والكرامة والشرف، بإفاضة العلم عليهم بغير واسطةِ المرسَلين والنبيّين، بل بغير توسُّطِ الملائكة أيضاً.

الثّاني: أن يَفيض عليهم عليهم السلام تفاصيلُ التي عندهم مجملاتُها وإن أَمْكنهم إخراجُ التفاصيل ممّا عندهم من أصول العلم وموادّه.

الثّالث: أن يكون مبنيّاً على البَداء(1)، فإنّ في ما

(١) البَداءُ منزلتُه في التّكوين منزلةُ النَّسْخ في التّشريع، **فالنّسخُ**

عَلموا سابقاً: ما يَحتمل البَداءَ والتغيير، فإذا أُلهموا بما

كأنّه بَداءٌ تشريعيٌّ والبداءُ كأنّه نَسْخٌ تكوينيّ.

وكيف كان: فالفرقُ بين النّسخ والبداء هو أنّ الأوّل: ظهورُ أَمَدِ حكمٍ كان معلوماً عند الله عَزَّوَجَلَّ خافياً على الناس، والثّاني: ظهورُ أَمْرٍ أو أَجَلٍ **كان محتَّماً عنده** عَزَّوَجَلَّ **من الأزَل** وخافياً على الناس، ثمّ بَدا لهم، أي ظَهرَت لهم الحقيقة، قال تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ **[الرعد: ٣٩]** وقال تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾ **[الروم: ٤]**، والبَداء إنّما يقع في القضاء الذي أخبرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بوقوعه في الخارج، إلّا أنّه موقوفٌ على أن لا تتعلَّق مشيئةُ الله عَزَّوَجَلَّ بخلافه.

وقد دلّت على ذلك رواياتٌ كثيرة:

منها: ما في تفسير القمّي عن عبد الله بن مسكان عن أبي جعفر وأبي عبد الله وأبي الحسن عَلَيْهِمُ السَّلَامُ في تفسير قوله عَزَّوَجَلَّ : ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ **[الدخان: ٤]**: «أي يُقدِّر اللهُ كلَّ أمرٍ من الحقّ ومن الباطل، وما يكون في تلك السّنة، وله فيه البداء والمشيئة، يُقدِّم ما يشاء ويؤخِّر ما يشاء، من الآجال والأرزاق والبلايا

غُيِّر من ذلك - بعد الإفاضة على أرواح مَن تَقدّم من

والأعراض والأمراض، ويزيد فيها ما يشاء ويُنقص ما يشاء...» (نقلاً عن البحار: ج٢: باب البداء والنسخ: ص١٣٤: ط كمباني).

ومنها: ما في أمالي الصّدوق بإسناده عن الأصبغ عن أمير المؤمنين عليه السلام: «لولا آيةٌ في كتاب الله، لأخبرتُكم بما كان وبما يكون وبما هو كائنٌ إلى يوم القيامة، وهي هذه الآية: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾». (ترتيب الأمالي: ج٤: ص٥٢٨: الحديث: **٢١٨٩** وج٨: ص**٣٤٥**: الحديث **٤٧٨٥**: مؤسّسة المعارف الإسلاميّة: الطبعة الأولى: **١٤٢٠**هـ).

وقد وردَ في بعض الروايات أنّ «مَن زعمَ أن اللهَ عزّ وجلّ يبدو له في شيءٍ لم يعلَمْه أمسِ فابرأوا منه» (رواه الصّدوق رحمه الله في إكمال الدِّين بإسناده عن أبي بصير وسماعة عن أبي عبد الله عليه السلام - أُنظر «البحار»: باب البداء والنسخ: ج**٢**: ص**١٣٦** -).

وفي بعضها الآخَر: «فأمّا مَن قال بأنّ الله تعالى لا يَعلم الشيءَ إلّا بعد كونِه: فقد كَفَر وخرجَ عن التّوحيد» (رواه

الحُجَج - أو أُكِّد ما عَلموا بأنّه حتميٌّ لا يَقبل التغيير: كان ذلك أَقوى علومهم وأشرفَها.

الشيخ الطوسي رَحِمَهُ اللهُ في كتاب الغَيْبَة - أُنظر «البحار»: باب البداء والنسخ: ج٢: ص١٣٦ -).

وفي تفسير العيّاشي عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «إنّ الله يُقدِّم ما يشاء، ويُؤخِّر ما يشاء، ويَمحو ما يشاء، ويُثبِتُ ما يشاء، وعنده أمّ الكتاب، وقال: فكلُّ أَمْرٍ يريده اللهُ فهو في عِلمه قبل أن يصنعَه، ليس شيءٌ يبدو له إلّا **وقد كان في عِلمه**، إنّ الله لا يبدو له من جَهْل» (أُنظر «البحار»: باب البداء والنسخ: ج٢: ص١٣٩).

ثمّ إنّه «قد وردَ في أخبارهم ما يدلّ على البداء بالمعنى الذي قالت به الشيعة أكثر ممّا وردَ في أخبارنا، كخَبر دعاء النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم على اليهودي، وإخبار عيسى عليه السلام، وأنّ الصّدقةَ والدّعاء يُغيِّران القضاء، وغير ذلك.»(*).

(*) نقلاً عن «مرآة العقول»: ج٢: ص١٢٦: كتاب التوحيد: باب البداء.

ومن طُرُق القوم **ما رواه البخاري** بإسناده عن أبي عمرة: ←

الرّابع: ما خَطر بالبال - ولعلّه أقوى الوجوه - وهو: أنّه يَلوح من فحاوى الأخبار الكثيرة أنّهم عليهم السلام في جميع النّشآت - أي قبل حلول أرواحهم المطهّرة في الأجساد المقدّسة، وبعد حلولها فيها، وبعد مفارقَتها الأبدان

....

← أنّ أبا هريرة حدّثَه أنّه سمعَ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنّ ثلاثةً في بني إسرائيل: أبرص وأعمى وأقرع، **بدا لله** عزّ وجلّ **أن يبتليَهم**، فَبَعَثَ إليهم ملكاً، فأتى الأبرص...». (صحيح البخاري: ج٤: باب ما ذُكِر عن بني إسرائيل: ص١٤٦).

وروى **الترمذي** بإسناده عن سليمان قال: «قال رسول الله ﷺ: لا يَردّ القضاءَ إلّا الدّعاء، ولا يزيد في العُمر إلّا البِرّ» (صحيح الترمذي: باب ما جاء: لا يَردّ القدر إلّا الدّعاء: ج٨: ص٣٥٠).

وروى **إبنُ ماجة** بإسناده عن ثوبان قال: «قال رسول الله ﷺ: «لا يزيد في العُمر إلّا البِرّ، ولا يردّ القدرَ إلّا الدّعاء، وأنّ الرّجُل لَيُحرَم الرّزق بخطيئةٍ يَعملها». (صحيح ابن ماجة: باب في القدر: ج١: ص٢٤، **ورواه الحاكم في المستدرَك وصحّحه ولم يتعقَّبْه الذّهبي**: ج١: ص٤٩٣، **ورواه أحمد** في مسنده: ج٥: ص٢٧٧ و٢٨٠ و٢٨٢...).

وعروجها إلى عالَم القُدس - لهم ترقّيات في المعارف الربّانيّة ودرجات الكمال، ولا يزالون سائرين على معارج القُرب والوصال، وغائصين في بحار أنوار معرفة ذي الجلال، إذ لا غايةَ لمدارج عرفانه وحبّه وقُرْبه تعالى، وبين درجة الربوبيّة ودرجات العبوديّة منازلُ لا تُحصى.

فإذا عرفتَ ذلك: فإنّهم إذا تعلّموا في بُدُوّ إمامتهم من الإمام السابق قَدراً من العلوم والمعارف: فلا محالة هم لا يقفون في تلك المرتبة، ويحصل لهم بسبب مَزيدِ القُرب والطاعات زوائدُ العلوم والحِكَم والترقّيات، وكيف لا يحصل لهم مع حصوله لسائر الخَلْق مع نَقْصِ قابليّاتهم وإستعداداتهم، فهم عليهم السلام بذلك أَوْلى وأَحْرى، فيمكن أن يكون هذا هو المراد بما يحصل آناً فآناً وساعةً فساعةً في الليل والنهار.

ولعلّ هذا أَحَدُ وجوهِ استغفارهم وتوبتهم في كلّ يومٍ سبعين مرّةً أو أكثر من غير ذَنْب، إذ كلّما عَرَجوا درجةً من تلك الدّرجات العالية: يَرَوْن الدّرجةَ السابقة وما وقع فيها من الطّاعات والقُرُبات ناقصةً عن تلك الدرجة، فيستغفرون منها ويتوبون إلى الله تعالى، ويتضرّعون إليه

سبحانه في الوصول إلى ما هو أعلى منها ومن المرتبة التي هم فيها . . .» - إنتهى -[(١)].

---

(١) مرآة العقول في شرح أخبار آل الرّسول: ج**٣**: ص**١٨** و**١٩** و**٢٠**، ونحوه ذكَرَ في بحار الأنوار: ج**٢٦**: ص**٢١**.

ثمّ إنّه لمّا انجرّ الكلامُ إلى حقيقة هذا الإستغفار والتوبة: ينبغي التطرُّق إلى ما ذكرَه كلٌّ من الإربلي (أبي الحسن علي بن عيسى بن أبي الفتح - وفاته: **٦٩٣**هـ -) والطّباطبائي في المقام تتميماً للفائدة.

قال الأوّل في «كشف الغمّة» ما لفظُه:

«إنّ الأنبياء لمّا كانت قلوبُهم مستغرِقةً بذكِر الله ومتعلِّقةً بجلال الله ومتوجِّهةً إلى كمال الله، وكانت أتمَّ القلوب صفاءً وأكثرَها ضياءً وأغرقَها عرفاناً وأعرفَها إذعاناً وأكملَها إيقاناً: كانوا إذا انحطّوا عن تلك المرتبةِ العليّة ونزلوا عن تلك الدرجة الرفيعة إلى الإشتغال بالمأكل والمشرَب والتّناكح والصّحبة مع بني نَوْعهم وغير ذلك من المباحات: أسرَعَت كدورةٌ ما إليها، لكمال رقّتها وفَرْط نورانيّتها، فإنّ الشيء كلّما كان أرقّ وأنضر كان تأثُّره

....

بالكدورات أبيَنَ وأظهرَ، **فعَدّوا ذلك ذَنْباً وخطيئةً فتابوا واستغفروا**، كما رُوِي عنه: حسناتُ الأبرار سيّئاتُ المقرَّبين، وإليه يُشير قولُه ﷺ: لَيُران على قلبي، وأنا أستغفِر بالنّهار سبعين مرّة.» - إنتهى -(*).

وقال العلّامة الطباطبائي في «الميزان» ما نصُّه:

«يرى المحبُّ - إذا تاهَ في الغرام واستغرق في الوَلَه - أدنى غفلةٍ قلبيّةٍ عن محبوبه: ذَنْباً عظيماً، وإن اهتمّ بعمَل الجوارح بتمام أركانه، وليس إلّا أنّه يرى أنّ قيمةَ أعماله في سبيل الحبّ على قدر توجُّهِ نفسه وانجذابِ قلبه إلى محبوبه، فإذا انقطع عنه بغفلةٍ قلبيّةٍ فقد أعرَض عن المحبوب، وانقطع عن ذِكْرِه، وأبطَلَ طهارةَ قلبه بذلك.

حتّى أنّ الإشتغال بضروريّات الحياة من أكلٍ وشربٍ ونحوهما: يُعَدّ عنده من الإجرام والعصيان، نظراً إلى أنّ أصلَ الفعل وإن كان من الضروريّ الذي يَضطرّ إليه الإنسان: لكن كلُّ واحدٍ واحدٍ من هذه الأفعال

(*) نَقْلاً عن مرآة العقول: ج١١: ص٣٠٨.

: **خَبر ضريس الكناسي**(١): «قال: كنتُ عند أبي عبد الله عليه السلام وعنده أبو بصير، فقال أبو عبد الله عليه السلام: إنّ داود وَرِثَ عِلمَ الأنبياء، وإنّ سليمان وَرِث داود، وإنّ محمّداً ﷺ وَرِثَ سليمان، وإنّا وَرِثنا محمّداً ﷺ وإنّ

الإضطراريّة من حيث أصلِه إختياريٌّ في نفسه، والإشتغال به إشتغالٌ بغير المحبوب، وإعراضٌ عنه إختياراً وهو من الذّنْب، ولذلك نرى أهلَ الولَه والغرام وكذا المحزون الكئيب ومَن في عِداد هؤلاء: يستنكِفون عن الإشتغال بأكلٍ أو شربٍ أو نحوهما.

وعلى نحوٍ من هذا القبيل: ينبغي أن يُحمل ما ربّما يُروى عنه ﷺ من قوله: إنّه لَيُغَان على قلبي فأستغفر اللهَ كلَّ يومٍ سبعين مرّة... » - إنتهى -(*).

(١) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «صحيحٌ على الظاهر، إذ الظاهر أنّ ضريساً هو: إبن عبد الملك بن أعيَن الثقة، لا ابن عبد الواحد بن المختار المجهول، ويحتمِله أيضاً» (مرآة العقول: ج٣: ص٢٠).

(*) الميزان في تفسير القرآن: ج٦: ص٣٦٧ و٣٦٨: ط الأعلمي.

عندنا صحفَ إبراهيم وألواحَ موسى، فقال أبو بصير: إنّ هذا لَهو العلم، فقال: يا أبا محمّد! ليس هذا هو العلمُ، وإنّما العلمُ ما يَحدث بالّليل والنهار يوماً بيومٍ وساعةً بساعة.»(١).

: **صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله** ﷺ: «قال: قال لي: يا أبا محمّد! إنّ الله عَزَّوَجَلَّ لم يُعْطِ الأنبياءَ شيئاً إلّا وقد أعطاه محمّداً ﷺ، قال: وقد أعطى محمّداً جميعَ ما

---

(١) كتاب «الحجّة» بابُ أنّ الأئمّة ورِثوا عِلمَ النبيّ وجميعِ الأنبياء والأوصياء الّذين مِن قَبْلهم: الحديث ٤.

قال المولى المازندراني رَحِمَهُ ٱللَّهُ معقِّباً: «**إن قلت**: قد مرَّ مراراً أنّ كلَّ شيءٍ في القرآن، وأنّهم عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ يَعلمون جميعَ ما فيه، فما معنى هذا الكلام؟.

قلت: - اللهُ أَعْلَم -: **أوّلاً**: إنّ (ما) في القرآن هو العلوم الكليّة، والذي يأتيهم يوماً بعد يوم: تفاصيلُها الجزئيّة المنطبقة عليها، **وثانياً**: إنّ ما في القرآن من الحوادث اليوميّة هو الإخبار بأنّه **سيوجد**، وما يأتيهم هو الإخبار بأنّه **وُجِدَ!**.» (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج٥: ص٣٥٤).

أعطى الأنبياء، وعندنا الصحفُ التي قال الله عزوجل: ﴿صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾ [الأعلى: ١٩] قلت: جُعِلْتُ فداك، هي الألواح[١]؟ قال: نعم.»[٢].

: **صحيحة عبد الله بن سنان**: «عن أبي عبد الله عليه السلام: أنّه سأَلَه عن قول الله عزوجل: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] ما الزّبور وما الذِّكر؟ قال: الذِّكر عند الله[٣]، والزّبور: الّذي أُنزل على داود، وكلّ كتابٍ نَزَل: فهو عند أهل العلم، ونحنُ هُم.»[٤].

لم يَجمع القرآنَ كلَّه إلّا الأئمّة عليهم السلام وأنّهم عليهم السلام يَعلمون عِلْمَه كلّه:

: **خَبر عبد الأعلى مولى آل سام**: «قال: سمعتُ أبا

(١) أي صُحُف موسى عليه السلام (مرآة العقول: ج٣: ص٢١).

(٢) المصدر السابق: الحديث ٥.

(٣) أي المُراد بالذِّكر: اللّوحُ المحفوظ عند الله تعالى كما قال سبحانه: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩]... (مرآة العقول: ج٣: ص٢١).

(٤) المصدر السابق: الحديث ٦.

عبد الله عليه السلام يقول: واللهِ إنّي لَأَعْلَمُ كتابَ الله[١] من أوّله إلى آخِره[٢]، كأنّه في كفّي[٣]، . . . .

---

(١) أي لفظه ومعناه (مرآة العقول: ج٣: ص٣٣)، وقال المولى المازندراني رحمه الله: «كما أُنْزِل **بتأييدٍ إلهيّ وإلهامٍ لَدُنيٍّ وتعليمٍ نبوي**، وإنّما أكَّدَه بتأكيداتٍ لزيادة تقريره في ذهن المقِرِّين ورَفْع الإنكار عن قلوب المُنْكِرين» (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج٥: ص٣٦٢).

(٢) أي كلّه بترتيب نزوله (مرآة العقول: ج٣: ص٣٣)، وقال المولى المازندراني رحمه الله: «يُحتمل أن يُراد بهما – الأوّل والآخر – الصورتَيْن المعروفتَيْن، وأن يُراد بهما أوّل المعاني وآخِرها في سلسلة التّرتيب والبطون» (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج٥: ص٣٦٢).

(٣) أي يَدي، مبالغة في الإحاطة به (مرآة العقول: ج٣: ص٣٣)، وقال المولى المازندراني رحمه الله: «وأنا أنظرُ فيه، وفيه تأكيدٌ لما مرّ من قوله عليه السلام: [**واللهِ إنّي لَأَعْلَم كتابَ الله من أوّله إلى آخِره**]، مع الإشارة إلى الزّيادة في الإفادة هنا بسبب تشبيه الإدراك العقليّ بالإدراك الحسّي

فيه خَبَرُ السماء(١)

لِقصد زيادةِ الإيضاح، لأنّ إدراك المحسوس أَظْهَرُ من إدراك المعقول، تنبيهاً على أنّ عِلْمَه بما في الكتاب: عِلْمٌ شهوديٌّ بسيطٌ واحدٌ بالذّات، متعلِّقٌ بالجميع، كما أنّ رؤيةَ كفٍّ: واحدةٌ متعلِّقةٌ بجميع أجزائه، والتّعدُّدُ إنّما هو بحسَب الإعتبار (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج٥: ص٣٦٢ و٣٦٣).

تنبيه: **هذه الشّهوديّةُ الحضوريّةُ** - كما أفادَه رحمه الله في مواضعَ عديدةٍ من شَرْحِه(*) وسَتقفُ على طَرَفٍ منها في طيِّ توضيح الرّوايات - **مسبوقَةٌ بتوجُّهِ نَفْسِه عليه السلام المقدَّسة إلى الجناب القُدس لاستعلامِ ذلك!**.

(١) من أحوال الأفلاك وحركاتها، وحالات الملائكة ودرجاتها، وحركات الكواكب ومداراتها، إلى غير ذلك من الأمور الكائنة في العُلويّات والمنافع المتعلِّقة بالفلكيّات (مرآة العقول: ج٣: ص٣٣).

(*) يأتي - إن شاء الله تعالى - عند التعرُّض لبيانِ مَتْنِ صحيحةِ معمَّر بن خلّاد الآتية في ص **٢٧٤** من الكتاب، فانتظِر.

وخَبَرُ الأرض[١]،

---

(١) من جوهرها وطبقاتها ومقدارها، وما في أجوافها ومعادنها ونباتها، ويُحتمل شمولُه لجميع العناصر (المصدر السابق).

فائدةٌ إستطراديّة:

قال المحقِّق الميرزا حبيب الله الهاشميّ الخوئي رَحِمَهُ اللهُ (١٢٦١ - ١٣٢٤هـ) في وجه التفضيل المستفاد من قوله عَلَيهِ السَّلَامُ - في الخطبة ١٨٨ من نهج البلاغة -: «أيُّها النّاس سلوني قبل أن تفقِدوني، فلأَنا بِطُرُقِ السّماء أَعْلَمُ منِّي بطُرُق الأرض. . .»:

«يَحْتَمِل معنيَيْن:

أحدهما: أنّه عَلَيهِ السَّلَامُ أَسْبَقُ عِلْماً بها، وذلك لِما عَلِمْتَ أنّ الأمور المقدَّرة في عالَم الشهادة: مبادؤها في السماء ومنتهاها في الأَرض، والمبدأ مقدَّمٌ على المنتهى وسابقٌ عليه، فيكون العِلمُ به أَسْبَقَ من العِلم بالمنتهى كما يؤدِّي إليه النّظَرُ الدّقيق.

وثانيهما: أنّه عَلَيهِ السَّلَامُ أَكْمَلُ وأَتَمُّ عِلْماً بها، وذلك لأَنّه مع

....

رسول الله ﷺ والأئمّة عليهم السلام من ذريّتهما: قد كانوا أنواراً مخلوقةً قَبْل خِلْقَةِ آدم عليه السلام والعالَم بألَفي عام، أو أربعة عشر ألف عام، أو خمسة عشر ألف عام، أو أربعين ألف عام، أو أربعمائة ألف سنة، أو أربعة وعشرين ألف سنة، أو ألف ألف دهر، على اختلافِ الرّوايات الواردة في خِلْقَتِهم.

وقد كان منزلُهم ومأواهم في تلك المدّة المتَطاولة في سُرادِقَات العزَّة وحِجَابات العَظَمة وظِلِّ العَرْش والسّماوات العاليات، ثمّ أُهبطوا - باقتضاء مصالح التكليف وإرشاد العباد - إلى عالَم الشّهادة، واكتَسوا جلبابَ البشريّة، ولبِثوا في الأَرض مدّةً قليلةً، ثمّ رجعوا إلى أوطانهم الأصليّة ومساكنهم النورانيّة، وقد دلَّت على ذلك كلّه الأخبارُ الصحيحة.

فبطُول مدّةِ الإقامة والمَكْث فيها، وتمادي توطّنهم وبقائهم في الملأ الأعلى: يكون عِلْمُهم بعالَم المَلكوت البتّةَ أَكْمَلَ وأتَمَّ من عِلْمِهم بعالَم النّاسوت كما لا يخفى...» (منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: ج١١: ص١٥١).

وخَبَرُ ما كان وخَبَرُ ما هو كائنٌ(١)، قال الله عَزَّوَجَلَّ: فيه تِبيانُ كلّ شيء(٢). »(٣).

---

(١) من أخبار السّابقين وأحوال اللّاحقين، وأخبار جميع الحوادث من الدّنيا والآخرة (مرآة العقول: ج**٣**: ص**٣٣**).

(٢) الّذي في المصحف في سورة النّحل ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ **[النحل: ٨٩]** فَيُحتَمل أن يكون في قراءتهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ كذلك، أو نقلٌ بالمعنى، **والظّاهر أنّه من تصحيف النُسّاخ والرّواة** (المصدر السّابق).

(٣) كتاب «الحجَّة» بابُ أنّه لم يَجمع القرآنَ كلَّه إلّا الأئمّةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وأنّهم يَعلمون علمَه كلّه: الحديث: **٤**.

وممّا يُناسِبُ ذِكْرُه هنا: ما وَرَدَ في البحار عن عبد الله بن الوليد السمّان: قال: «قال الباقر عَلَيْهِ السَّلَامُ: يا عبد الله**!** ما تقول في عليٍّ وموسى وعيسى عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؟.

قلت: ما عسى أن أقول؟ قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: هو (أي عليّ عَلَيْهِ السَّلَامُ) واللهِ أَعْلَمُ منهما. ثمّ قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَلَسْتُم تقولون: إنّ لِعَليٍّ ما لرسول الله صَلَّىٰ ٱللَّٰهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من العلم؟ قلتُ: نعم، والنّاس يُنكِرون(*).

(*) في كتاب «بصائر الدّرجات الكبرى» أَوْرَدَه هكذا: «قلت: ←

....

قال عليه السلام : فخاصِمهم فيه بقوله تعالى لموسى عليه السلام : ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥] **فَعَلِمْنا أنّه لم يَكْتُب له الشيءَ كلَّه**، وقال لعيسى عليه السلام : ﴿وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾ [الزخرف: ٦٣] **فَعَلِمْنا أنّه لم يُبَيِّن له الأمرَ كلَّه**، وقال لمحمّدٍ ﷺ : ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١] ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]. . . - الحديث -»(*)، هذا.

وقد أفَصَحَ القرآنُ الكريم في سورة الواقعة عن أنّ السّبيلَ إلى مَسِّه: خاصٌّ بالنبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام من بين أهلِ السماء وأهلِ الأرض:

← نعم، ولكن لا يُقدِّمون على أُولي العَزْم من الرّسُل أحداً» (بصائر الدّرجات الكبرى في فضائل آل محمّد ﷺ : ج١: باب في أمير المؤمنين وأُولي العزم أيُّهم أَعْلَم: ص٤٤٤: الحديث ٨٣٤).

(*) بحار الأنوار الجامعة لدُرَر أخبار الأئمّة الأطهار عليهم السلام للعلاّمة المجلسي رحمه الله : ج٢٦: ص١٩٨: الحديث ١٠: مؤسّسة الوفاء: السّنة ١٤٠٣هـ.

. . . .

قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ ﴿فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ﴾ ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٨، ٧٩] ومسُّه: العلمُ به **وهو في الكتاب المكنون**، كما يُشير إليه قولُه تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٣،٤]، والمطهَّرون هم أهلُ البيت عليهم السلام كما أَفْصحَ القرآنُ الكريم أيضاً عن ذلك في سورة الأحزاب:

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا﴾(*) [الأحزاب: ٣٣].

(*) أَخْرَجَ الترمذيّ والحاكم **وصحّحاه**، وابنُ جرير وابنُ المنذر وابنُ مردوَيْه والبيهقيّ في سُنَنه من طُرُقٍ عديدة، عن أمّ سلمة رضي الله عنها: «قالت: في بيتي نَزَلت ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا﴾ وفي البيت عليٌّ وفاطمة والحسن والحسين، فجلّلهم رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم بكساءٍ كان عليه، ثمّ قال: اللَّهم هؤلاءِ أهلُ بيتي، فَأَذْهِبْ عنهم الرّجسَ وطهِّرهم تطهيراً» **وأَخْرَجَ مسلم في باب فضائل عليٍّ عليه السلام من صحيحه** ←

....

ولَنِعْمَ ما قالَه الشريفُ شرف الدِّين رحمه الله في هذا المقام في كتابه الشريف «المراجعات»: «**وهل لأَحَدٍ من العالَمين كآيةِ تطهيرِهم؟!**».

← في ص١٢١ من جزئه الثّاني عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص عن أبيه: «. . . ولمّا نَزَلَت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١] دعا رسولُ الله ﷺ عليّاً وفاطمة وحسَناً وحسيناً فقال: **اللَّهمّ هؤلاءِ أَهلي**.» وممَّن رواه أيضاً: الحاكم في المستدرَك في ص ١٣٦ من الجزء الثّالث، **وصحّحه على شرط الشيخَيْن**، والترمذيّ في سُنَنه في ص٦٢٥ من الجزء الخامس، وأحمد في مسنَده في ص ١٨٥ من الجزء الأوّل وغيرهم.

وأَخرجَ مسلم أيضاً في باب فضائل أهل البيت عليهم السلام من صحيحه وهو في ص٣٣١ من جزئه الثّاني عن عائشة: «قالت: خَرَجَ رسولُ الله غداةً وعليه مِرْطٌ مُرَحَّل من شعرٍ أسود، فجاء الحسن بن عليّ، فأدخَلَه، ثمّ جاء الحسين، فدخَل معه، ثمّ جاءت فاطمة، فأدخَلَها، ثمّ جاء عليٌّ، فأدخَلَه، ثمّ قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾». والمِرْط: ←

....

....

← «كساءٌ من صوفٍ أو خَزٍّ يُؤتَزَر به، وتتلفَّع المرأةُ به، والجمع: مُرُوط.» والمُرحَّل من الثياب: «ما أَشْبَهَت نقوشُه رِحال الإبل، وهي - أي الرّحال -: ما يُجعَل على ظهر البعير كالسّرج، والمفرد: رَحْل».

وهذا الحديث أخرَجَه أحمد من حديثِ عائشة في مسنَده، وأخرَجَه ابنُ جرير وابنُ أبي حاتم والحاكم وصاحبُ الجمع بين الصحيحَيْن وصاحبُ الجمع بين الصّحاح السّتّة.

وأَخرَجَ أحمد في ص ١٠٧ من الجزء الرّابع من مسنَده عن واثلة ابن الأسقع أنّه قال من جملة حديث: «أَتَيْتُ فاطمة أسألها عن عليٍّ عليه السلام، فقالت: ذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فجلَسْتُ أنتظره حتى جاء رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم ومعه عليٌّ وحسنٌ وحسينٌ، آخِذاً كلَّ واحدٍ منهما بيده، فأَدنى عليّاً وفاطمة، فأجلسهما بين يدَيْه، وأجلس حَسَناً وحسَيناً كلَّ واحدٍ منهما على فخذه، ثمّ لَفّ عليهم ثوبَه - أو قال كساءَه - ثمّ تلا صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ وقال: **اللَّهم هؤلاءِ أهلُ بيتي، فأَذْهِبْ عنهم الرّجسَ وطهِّرهم تطهيراً.**». ←

....

....

← وقد أخرَجَ هذا الحديثَ عن واثلة أيضاً كلٌّ من ابن جرير في تفسيره الكبير وابن المنذر وابن أبي شيبة وابن أبي حاتم والطبراني والبيهقيّ في سُنَنه والحاكم - **وصحّحه** - وغيرهم من حَمَلة الآثار وحَفَظَة الأخبار.

قال النّبهاني في ص **٧** من كتاب «الشّرف المؤبَّد» ما هذا لفظُه: «وقد ثَبَتَ من طُرُقٍ عديدةٍ صحيحةٍ أنّ رسول الله ﷺ جاء ومعه عليٌّ وفاطمة، وحسنٌ وحسينٌ قد أَخَذَ كلَّ واحدٍ منهما بيدٍ حتى دخل، فأدنى عليّاً وفاطمة وأَجْلَسَهما بين يَدْيه، وأَجْلَسَ حسَناً وحسَيناً كلَّ واحدٍ على فخذه، ثمّ لفَّ عليهم كساءً، ثمّ تلا هذه الآية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ - قال النّبهاني - قالت أمُّ سلمة: فرفَعْتُ الكساءَ لأَدْخُل معهم، فَجَذَبه من يدي، فقلت: وأنا معكم يا رسول الله**!** فقال: **إنّك من أزواج النبيّ على خير**» - إنتهى -.

وأخرَجَ أحمد في ص **٢٥٩** من الجزء الثّالث من مسنَده عن أَنس ابن مالك «أنّ النبيّ ﷺ كان يمرّ ببيت فاطمة **ستّة أشهر** إذا خَرَجَ إلى الفجر، فيقول: الصلاةَ يا أهل البيت، إنّما يُريد اللهُ ←

....

وبانضمامه إلى ما أَثْبَتَه حديثُ الثَّقلَيْن القطعيّ السَّند والمتواتِر بين الفريقَيْن، وبإمعان النَّظر في مقتضاه - من أنّهم عليهم السلام عِدْلُ القرآن الكريم وأنّهم عليهم السلام لا يُفارقونه

← لِيُذْهِبَ عنكم الرّجسَ أهلَ البيت ويُطهِّركم تطهيراً»، وأخرَجَه الحاكم **وصحّحه** والترمذيّ **وحسَّنه** وابنُ أبي شيبة وابنُ جرير وابنُ المنذر وابنُ مردوَيْه والطبراني وغيرهم عن أنس أيضاً، فراجع كتاب «رَشْفَة الصّادي» لأبي بكر بن شهاب الدِّين العلوي.

ومَن أرادَ - تفصيلَ قولِ المخالِفين بنزول هذه الآية في الخمسة أصحاب الكساء عليهم السلام، واختصاصها بهم، وامتيازهم عليهم السلام بها عن العالَمين، وكذا استقصاء ما أوردوه في ذلك في صحاحهم وكُتُبهم المعتَمدة، والجوابَ عمّا أثاروه حول الآية من شُبُهاتٍ لا يخفى وَهْنُها - **فليُراجع** «الكلمة الغرّاء في تفضيل الزّهراء عليها السلام» للإمام شرف الدِّين رحمه الله: الفصل الثاني: في آية التطهير: ص**١١** إلى **٢٥**، و«الأصول العامّة للفقه المقارَن» للعلّامة الحجّة السيّد محمّد تقي الحكيم رحمه الله: الباب الأوّل: القسم الثّاني: السنَّة: **٣**: سنّة أهل البيت عليهم السلام: ص**١٤٩** إلى **١٥٩**.

....

ولا يُفارقهم(*) -: يَظهر لك جليّاً أنّهم عليهم السلام يَعلمون عِلمَ الكتابِ كلِّه، **ظاهرِه وباطنِهِ**، وأنّ سعَةَ وحدودَ عِلمهم عليهم السلام هي عَيْنُ سعَةِ وحدودِ الكتابِ المبين الذي لا يُغادِرُ صغيرةً ولا كبيرةً إلّا أحصاها، وفيه خَبَرُ السماء وخَبَرُ الأرض وخَبَرُ ما كان وخَبَرُ ما هو كائنٌ، **والمُهَيْمِنُ على ما بين يدَيْه من الكُتُب**:

(*) رَوى سُلَيْم بن قَيْس الهلاليّ عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «إنّ الله تبارَكَ وتعالى طَهَّرَنا وَعَصَمَنا، وجَعَلنا شهداءَ على خَلْقه، وحُجَّتَه في أرضِه، وجَعَلنا مع القرآن وجَعَل القرآنَ مَعَنا، لا نُفارقُه ولا يُفارِقُنا» (الأصول من الكافي: كتاب الحجَّة: بابٌ في أنّ الأئمّة عليهم السلام شهداءُ الله عزّ وجلّ على خَلْقه: الحديث ٥).

وهذه الشهادةُ في قوله عليه السلام: «**وجَعَلنا شهداءَ على خَلْقه**» هي **تَحَمُّلُ حقائقِ أعمال الناس في الدّنيا**، من سعادةٍ أو شقاءٍ وردٍّ وقبولٍ وانقيادٍ وتمرُّد، **وأداءُ ذلك في الآخِرة...**

وفي بعض أحاديث الباب: «**ومحمّدٌ ﷺ شاهِدٌ علينا**» (المصدر السابق: الحديث ١)، قال المولى محمّد صالح المازندراني رحمه الله شارِحاً: «إنّ النَّفس القادسةَ النبويّة مع ←

. . . .

قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩] وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨].

ولا يخفى ما يَتَرَتَّب على ذلك من أنّهم عليهم السلام أَعْلَمُ خَلْقِ الله تعالى سِوى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

← كونها متعلِّقةً بالبدَن: كانت مطَّلِعةً على الأمور الغائبة، فكيف إذا فارَقَتْه؟! فإنّها إذن تكون مطَّلعِةً على جميع أفعال الأُمَم من خيرٍ أو شرٍّ قطعاً، وأمّا فائدتُها: فلأنّ الناس إذا عَلِموا أنّ عليهم شهيداً ورقيباً وكتاباً لِما يَفعلون: كان ذلك أَدْعى لهم إلى الطّاعة والقُرُبات، وأَمْنَعَ لهم عن المعصية والشّهوات، لاحترازهم عن الإفتضاح في مَحْفَل القيامة على رؤوس الأشهاد» (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج٥: ص١٩٤).

إضاءةٌ على لسانِ حديثِ الثَّقَلَيْن:

أَخْرَج مسلم في صحيحه عن زيد بن أرقم قال: «قام رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم يوماً فينا خطيباً بماءٍ يُدعى خُمّاً بين مكّة والمدينة، فَحَمَدَ اللهَ وأثنى عليه ووعظَ وذكَّر، ثمّ قال: أمّا بعد، ألا أيُّها الناس فإنّما أنا بشرٌ يوشَك أن يأتي رسولُ ربّي فأُجيب، **وأنا تارِكٌ** ←

....

....

← **فيكم ثَقَلَيْن، أوّلهما كتابُ الله، ورغَّب فيه، ثمّ قال: وأهلُ بيتي، أُذكِّركم اللهَ في أهلِ بيتي، أُذكِّركم اللهَ في أهلِ بيتي، أُذكِّركم اللهَ في أهلِ بيتي!»** (صحيح مسلم: ج٤: ص١٨٧٣ - دار إحياء التّراث العربي - تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي) وأخرجَه الترمذيّ في صحيحه عن جابر بن عبد الله: قال: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ في حجّته يوم عرفة، وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعتُه يقول: أيُّها الناس إنّي قد تركتُ فيكم ما إن أخذتُم به لن تضلّوا، كتابَ الله وعترتي أهلَ بيتي» (صحيح الترمذيّ: ج٥: ص٣٢٨: ط بيروت، وج١٣: ص١٩٩: ط الصاوي، وج٢: ص٣٠٨: ط بولاق بمصر).

وأخرجَه أحمد في مسنَده عن زيد بن ثابت قال: «قال النبيُّ ﷺ: إنّي تارِكٌ فيكم الثّقَلَيْن: كتابَ الله عزّ وجلّ وعترتي أهلَ بيتي، أَلا وهما الخليفتان من بعدي، ولن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض» (مسنَد أحمد: ج٥: ص١٨٢ و١٨٩: ط١) ويوجَد هذا الحديثُ بألفاظٍ أخرى متعدِّدة وأَلْسُنٍ متقاربة ومصادرَ كثيرةٍ جدّاً، وأكثر أسانيدها صحيحةٌ، فراجع «المراجعات»: المراجعة ٨، ←

....

....

← و«النصّ والاجتهاد»: رقم ١٥: ص ١١ و١٢ و١٣، ورسالة «حديث الثّقَلَيْن»: دار التّقريب بين المذاهب الإسلاميّة في مصر.

وأخرج الحاكم في باب «عليٌّ مع القرآن والقرآن مع عليّ» من كتاب «معرفة الصّحابة»: ص١٢٤ من الجزء الثّالث من مستدرَكه: بالإسناد الصحيح إلى أمّ سلمة رضي الله عنها: **قالت: «سمعتُ رسولَ الله** صلى الله عليه وآله وسلم **يقول: عليٌّ مع القرآن والقرآنُ مع عليّ، لا يفترقان حتّى يردا عليَّ الحوض»**، ثمّ قال الحاكم: «**هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يُخرجاه**» وأوردَه الذّهبي في تلخيصه **مصرِّحاً بصحّته**، هذا.

وأمّا ما وردَ فيه من لفظ «وسُنَّتي» فهو - لو صحّ - لا يُعَارِض ما وردَ فيه من لفظ «وعترتي»، وذلك لإمكان الجمع بينهما، فإنّ من سنّتِه صلى الله عليه وآله وسلم: التمسُّك بالعترة الطّاهرة - الذي ثبَتَتْ قطعيّتُه -، فمع إمكان ذلك: لا معارضَة أصلاً.

قال الحجّةُ المحقِّق السيّد محمّد تقي الحكيم رحمه الله **في هذا المقام من كتابه القيِّم «الأصول العامّة للفقه المقارَن»:**

«وقد جَمَعَ ابنُ حجر بينهما في صواعقه، فقال: [وفي روايةٍ: - كتابَ الله وسنّتي -، وهي المراد من الأحاديث المقتصرة ←

....

....

← على الكتاب، لأنّ السنّة مُبَيِّنَةٌ له، فأغنى ذِكْرُه عن ذِكْرِها، والحاصل أنّ الحثّ وقعَ على التمسّك بالكتاب وبالسنّة وبالعلماء بهما من أهل البيت؛ ويُستفاد من مجموع ذلك بقاءُ الأمور الثلاثة إلى قيام السّاعة] (الصواعق المحرقة: ص١٤٨).

وإن شِئْتَ أن تقول: إنّ ذِكْرَ أهل البيت: معناه ذِكْرٌ للسنّة، لأنّهم لا يأتون إلّا بها، فكلّ ما عندهم مأخوذٌ بواسطة النبيّ، أي بواسطة السنّة، وقد طفَحَت بذلك أحاديثُهم، ويؤيِّده ما وَرَدَ في كنز العمّال من جواب النبيّ ﷺ لعليٍّ عليه السلام عندما سَأَله: ما أَرِثُ منك يا رسول الله؟ [قال ﷺ: ما وَرّث الأنبياءُ من قَبل: كتابَ ربّهم وسنّةَ نبيّهم] (كنز العمّال: ج٥: ص٤١).

وإذن، يكون ذِكْرُ أحدهما مُغنِياً عن ذِكْر الآخَر، وكلتا الرّوايتَيْن يمكن أن تكونا صحيحتَيْن، ولا حاجة إلى تكذيب إحداهما وتعيينِ الصادرةِ منهما بالرّجوع إلى المرجّحات. . .

إنّ حديثَ التمسُّك بالثّقَلَيْن (كتاب الله وعترتي أهل بيتي) متواتِرٌ في جميع طبقاته، والكُتُبَ التي حَفَلَتْ به أكثرُ من أن تُحصى، وطُرُقَه إلى الصّحابة كثيرةٌ، ورواتَه منهم - أي الصّحابة - ←

. . . .

. . . .

← كثيرون جدّاً، وفي رواياته عدّةُ رواياتٍ كانت في أعلى درجات الصحّة، كما شهدَ بذلك الحاكمُ وغيره.

بينما نرى الحديثَ الآخَر لا يتجاوز في اعتباره عن كونه من أحاديث الآحاد. . .

ومِثْلُ هذه الرواية (الواردة بلفظ: وسُنّتي) - وهي بهذه الدرجة من الضّعف، لأنّها لا تزيد على كونها مرفوعةً أو مرسلةً، ولو قُدِّر صحّتها: فهي لا تزيد على كونها من أخبار الآحاد - **هل يمكن أن تقف بوجهِ حديث الثّقلَيْن** مع وفرةِ رواته في كُتُب السنّة وتصحيحِ الكثير من رواياته، كما سبق بيانه؟

هذا كلّه من حيث سنَد الحديثَيْن.

أمّا من حيث المضمون، فأنا - شخصيّاً - لا أكاد أفهم كيف يمكن أن تكون السنّةُ مرجعاً يُطلب إلى المسلمين في جميع عصورهم أن يتمسّكوا بها إلى جنب الكتاب، وهي غير مجموعةٍ على عهده ﷺ، وفيها الناسخ والمنسوخ، والعامّ والخاصّ، والمطلَق والمقيَّد!.

ولقد كان رسولُ الله ﷺ بالمدينة وأصحابُه - كما يقول ←

....

....

← ابنُ حزم –: [مشاغيلَ في المعاش، وتَعَذَّرَ القوتُ عليهم لجهد العيش بالحجاز، وأنّه كان يُفتي بالفتيا ويحكم بالحكم بحضرة مَن حَضَره من أصحابه فقط، وأنّه إنّما قامت الحجّةُ على سائر مَن لم يحضره ﷺ بنَقْل مَن حَضَره، وهم واحدٌ أو اثنان] (تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلاميّة: ص**١٢٣** – نقلاً عنه –).

وإذا صحّ هذا – وهو صحيحٌ جدّاً، لأنّ التاريخ لم يُحَدّثنا عنه ﷺ أنّه كان يَجمع الصحابةَ جميعاً، ويبلّغهم بكلّ ما يُجَدّ من أحكام، ولو تصوّرناه في أقواله: فلا نتصوّره في أفعاله وتقريراته وهما من السنّة – **فماذا يصنع مَن يريد التمسّك بسنّته مِن بَعده،** ولنفترِضْه من غير الصّحابة؟ أَيَظَلّ يبحث عن جميع الصّحابة وفيهم الولاة والحكّام، وفيهم القوّاد والجنود في الثّغور ليسألهم عن طبيعة ما يريد التعرّف عليه من أحكام، أم يكتفي بالرجوع إلى الموجودين وهو لا يُجزيه، لاحتمال صدور الناسخ أو المقيِّد أو المخصِّص أمام واحدٍ أو اثنَيْن ممَّن لم يكونوا بالمدينة؟ والحجيّة – كما يقول ابنُ حزم –: لا تتقوَّم إلّا بهم.

والعَمَل بالعامّ أو المطلَق لا يجوز قبل الفحص عن مخصِّصه ←

. . . .

. . . .

← أو مقيِّده ما دمنا نَعلم أنّ من طريقة النبيّ في التبليغ هو: الإعتماد على القرائن المنفصلة، فالإرجاع إلى شيءٍ مشتَّتٍ وغيرِ مدوَّنٍ: تعجيزٌ للأمّة وتضييعٌ للكثير من أحكامها الواقعيّة.

وإذا كانت هذه المشكلة قائمةً بالنسبة إلى مَن أَدرك الصّحابة وهم القلّة نسبيّاً، فما رأيكم بالمشكلة بعد تكثُّر الفتوح، وانتشار الإسلام، ومحاولةِ التعرّف على أحكامه من قِبَل غير الصّحابة من رواتهم، وبخاصّة بعد انتشار الكذب والوضع في الحديث للأغراض السياسيّة أو الدينيّة أو النفسيّة؟

ومثل هذه المشكلة هل يمكن أن لا تكون أمامَه ﷺ وهو المسؤول عن وضع الضمانات لبقاء شريعته ما دامت خاتمة الشرائع، وقد شاهد قسماً من التنكُّر لسنّته على عهده ﷺ، كما مرّت الإشارة إلى ذلك في سابقٍ من الأحاديث؟!.

إنّ الشيء الطّبيعي أن لا يفرض أيّ مصدرٍ تشريعيّ على الأمّة ما لم يكن مدوَّناً ومحدّدَ المفاهيم، أو يكون هناك مسؤولٌ عنه يكون هو المرجع فيه.

وما دمنا نَعلم أنّ السنّة لم تُدَوَّن على عهد الرسول ﷺ، ←

....

....

← وأنّ النبيّ ﷺ مُنَزَّهٌ عن التفريط برسالته، فلا بدّ أن نفترض جَعْلَ مرجعٍ تُحَدَّد لديه السنّة بكلّ خصائصها، وبهذا تتّضح أهميّةُ حديث الثّقلَيْن وقيمةُ إرجاع الأمّة إلى أهل البيت فيه لأَخْذ الأحكام عنهم، كما تتّضح أسرارُ تأكيده على الإقتداء بهم، وجَعْلهم سفنَ النجاة تارةً، وأماناً للأمّة أخرى، وبابَ حطّةٍ ثالثة وهكذا... (مضامين الأحاديث: إقرأها وأسانيدَها من كُتُب السنّة في كتاب المراجعات للإمام شرف الدِّين رحمه الله: المراجعة ٨).

وبخاصّةٍ إذا أَدْرَكْنا مقامَ النبوّة وما يقتضيه من تنزيهٍ عن جميع المجالات العاطفيّة غير المنطقيّة، وإلّا فما الذي يُفَرِّق أهلَ بيته عن غيرهم من الأمّة ليُضفيَ عليهم كلّ هذا التّقديس، ويُلزمها بهذه الأوامر المؤكِّدة بالرجوع إليهم، والإقتداء بهم، والتمسّك بحَبْلهم؟...» - إنتهى - (الأصول العامّة للفقه المقارَن: ص١٧٠ إلى ١٧٤: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام) هذا.

وقد استفاض أنّه ﷺ قال: «إنّ الثَّقَلَ الأكبر: **كتابُ الله**، والثَّقَلَ الأصغر: **عترتي وأهلُ بيتي**». ←

....

....

← **وفي هذا الحديث الشّريف سؤالٌ وهو:**

كيف يكون الكتابُ هو الثَّقَل الأكبر والعترةُ عليهم السلام هم الثَّقَل الأصغر - مع أنّ الإمام عليه السلام خازنُ الكتابِ، المُبَيِّنُ التّالي له، ومترجمُه، والسّفيرُ به من الحقّ إلى الخَلْق -؟.

ونَسْتَقي الجوابَ في هذا المضمار من مَنْهَل الشيخ الكامل آل طَوْق القطيفيّ رحمه الله، حيث تَنَاوَل ذلك مفصَّلاً بمكانٍ عالٍ من اللّطافة والظّرافة والسّلاسة والنّفاسة:

قال: «**والجواب من وجوه:**

أحدها: أنّ الكتابَ من حيث هو مضافٌ لله عزّ وجلّ **(كتاب الله)** أكبرُ ثَقَلاً من العِترة من حيث هي مضافةٌ لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم **(عِترتي)**، فالإضافة للمعبود أكبرُ من الإضافة للعابد**!**. . .

الثّاني: أنّه **لمّا كان كلُّ واحدٍ من العِترة هو كتاب اللهِ النّاطق، والقرآنُ هو كتاب اللهِ الصّامت** - والكتابُ الصّامتُ عربيٌّ عَجَزَت البلغاءُ عن فصاحةِ ألفاظِه ودَرْكِ بلاغةِ نَظْمِه، وله تخومٌ، ولتُخومه تُخوم، إلى سبعين بَطْناً، لا تنقضي عجائبُه، ولا تفنى غرائبُه، ليس شيءٌ أَبْعَد من عقول الرّجال مِن دَرْك معاني ألفاظه، ←

....

....

← ومعرفةِ مقاصده، أوّل الآية في معنىً، وآخرُها في آخَر، هو نجومٌ مطبقة على مراتب التّكليف وأزمانه - **كان الكتابُ النّاطق هو القيّم بالصّامت**، الخازنُ له، المبيِّن لمعانيه لكلّ أحدٍ بحسب قسْطه منه بلسان، وما يُناسب عقلَه وتكليفَه ومصلحتَه وقبولَه الهداية بكمال الإختيار، بَطْناً فَبَطْناً، كلٌّ بحسب درجته من الإيمان، وَرُتبته من الوجود، والخَلْقُ مكلَّفون بالعمل بأوامر الكتابَيْن (أي النّاطق والصّامت) ونواهيهما، فإنّهما حجّةُ الحقّ على الخَلْق، **ومناسبةُ المكلَّفين للنّاطق أشَدُّ منها للصّامت، فقبولُهم منه: (أي من النّاطق) أَيْسَر وأخَفّ عليهم، وفَهْمُهم لمعاني خطابه أسهلُ وهم بلسانه أَعْرَف، وطبائعُهم له أَمْيَل، لأنّه يُخاطب كلَّ واحدٍ بلُغته ولسانه وصفةِ عقله ولوازم وجوده، بل يُخاطب كلَّ عقلٍ بلسانه، وكلَّ نفسٍ بلسانها، وكلَّ جسمٍ بلسانه، وكلَّ شيءٍ بحسب فطرته، والخَلْقُ إنّما يُخاطبهم الكتابُ الصّامت بلسانِ مَن خاطَبه الله به أوّلاً وبالذّات، وهو الحافظ له والخازنُ المبيِّن لمعانيه المتَرجمُ عنه، وهو الإمام.**

ويَكفيك في بيان ذلك ملاحظةُ صفتَي النّطق والصّمت. ←

....

....

← ولو كان المكلَّفون يَفهمون لسانَ القرآن، ويَقدرون على أَخْذ التكاليف واستنباط الحكم والمعارف منه بكمال الإختيار، لا بواسطة النّاطق السّفير به: لانتَفَتْ فائدةُ البَعْث!.

وبالجملة: فَمَا خَزُنَ في الكتاب الصّامت وَأُصِين فيه وَذُخِر وَكَنُزَ من نفائسِ حقائقِ المعارف الدينيّة والدنيويّة، والسّياستَيْن والرّياستَيْن، والأخلاق والحِكَم الرّبانيّة: أَشَدُّ خفاءً وأشقُّ دَرَكاً، وأَثْقَل استخراجاً وتحمُّلاً ممّا في نفس الكتاب الناطق! لأنّ القرآن له سبعون بَطْناً، وفيه المُحْكَم والمتَشَابَه، والخاصّ والعامّ، والمُجْمَل والمبيَّن، والنّاسخ والمنسوخ، والظّاهر والباطن، والتّنزيل والتّأويل، وهو مطبقٌ على جميعِ طبقات العالَم كلٌّ بحسب قسطِه من الوجود والتّكليف، والأجناس والأنواع والأصناف، والأزمان والأصقاع والأشخاص، منه ما قد مضى ومنه ما هو حاضرٌ ومنه ما هو آتٍ مستَقْبِلٌ لم يأتِ بَعْدُ وهو الغابر، ولذا قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: ٧].

والإمام مكلَّفٌ بأن يُبيِّن لكلّ شخصٍ وصنفٍ ونوعٍ وجنسٍ ←

....

....

← وطبقةٍ وأهلِ كلِّ زمانٍ ومكانٍ ما يخصُّه منه بلسانه، وقَدر وُسْعِه، وما يَقبلُه بكمال الإختيار: بالبيان واللّسان الذي يصلحه، وَتكمل به حجّةُ الله عليه، وَيَقوم به وجودُه بما لا يُحْتَمَل في حقّه في تلك الحال من تلك الجهة سواه.

فإذن: صار أَخْذُ المعارف والحكم والأخلاق والتّكاليف من الإمام أَخَفَّ ثَقَلاً، وأَقلَّ خفاءً، وأَيْسَرَ تناولاً، وأَظْهَرَ بياناً. فَصَوْنُ ذلك واكتنازُه وخفاؤه في القرآن وثِقْلُ استخراجه منه أَكْبَرُ وأَشَدُّ منها في نفس الإمام النّاطق، لأنّ عليه ومنه البيان، فإذا بَيَّن كلّف بعد التّبيين، ولا يكلِّف الله نَفْساً إلّا وُسْعَها...

الثّالث: إِعْلَم أنّ القرآنَ العظيمَ صفةُ عَقْلِ العترة، فهو عَقْل!.

فمِن حيث إنّ معناه عقلُهم: هو ثَقَلٌ أثقل وأعظم من أجسامهم؛ لأنّ عقلَ كلّ شخصٍ أَثْقَلُ وأعظمُ من جسمه بكلّ معنى، لكن العاقل أشرف وأفضل مِن عقله (**والعاقل هو: مجْمَعُ العقلِ** - الذي هو القرآن - **والجسم** - الحامِل للقرآن - **أو مجموعُهما**)، فلا منافاة بين كونهم أفضلَ من القرآن وكونِ القرآن ثَقَلاً أثقل من أجسامهم وإن كانت أجسامهم ثَقَلاً، لأنّ نَفْسَ المؤمنين ←

....

....

← خُلِقَتْ من فاضلِ طينةِ أجسامهم. . .

ومِن حيث إنّه قرآنٌ متلوٌّ، والإمام هو الخازن المبيِّن التالي له وإنّه خُلُقهم وصفةُ نفوسهم: هم أكبر وأفضل.

ومن حيث إنّه في مقامِ التّفرقة: مادّةُ علومهم، وحجَّتُهم على الخَلْق، ومرجعُهم - في الأحكام من الأصول والفروع - إليه: هو أثقلُ وأكبرُ في النفوس، لأنّه حينئذٍ كتابُ الله وكلامُه!.

وقد وَقَفْتُ في هذا الحديث على كلامٍ للشيخ الرّئيس الشيخ أحمد بن زين الدِّين منقولاً من [شرح الجامعة الكبرى]، وصورةُ المنقول منه بخطّ بعض السّادة الثّقات هكذا:

[قولُه ﷺ: «الثَّقَلَيْن: الأصغر والأكبر»: **فنقول: المعنى: عقلُهم، واللّفظ: قرآنُهم، فعقلُهم: قرآن، وقرآنُهم: عَقل، فلمّا تَنَزَّل إلى عالَم الشهادة: كان الإمامُ شريكَ القرآن. فإن قُسِّمَتْ هذه الحجّةُ الظّاهرة إلى عقلٍ وجسم: كان العقلُ الذي هو القرآن الثَّقَلَ الأكبر، والجسمُ الحاملُ للقرآن الثَّقَلَ الأصغر، فالعقل أكبرُ من الجسم وأفضل، والعاقل أكبرُ من العقل وأفضل. ومن حيث إنّ القرآن قسيمُ عقلِهم وإنّ جميعَ علومهم مستنِدةٌ إليه، فمن ←**

....

....

← **حيث ذلك: حَسُنَ أن يقال: هو الثَّقَل الأكبر، مع أنّه بالنسبة إلى أجسامهم عند الإنقسام كذلك، ومن حيث إنّهم الكتابُ النّاطق والعاقِلون: فهم مجموعُ القسمَيْن أكبرُ وأفضل، مع أنّ الحقيقة الجامعة للكلّ: حقيقتُهم، وأنّ العقلَ والقرآنَ: نورُ تلك الحقيقة وصفتُها، فهم أَكْبَرُ وأَفْضَل.**

ولكن لمّا كان ما أَخبروا به من العلوم وما أَضْمَروه مستنِداً إلى القرآن وإلى الوحي: صحّ كونُ نسبته إليهم ثَنَاءً عليهم وفخراً لهم. ولا منافاة، فإنّ الشخصَ جميع ما عنده من العلوم يُنْسَب إلى عقله] - إنتهى صورةُ ما رأَيْتُه منقولاً منه -، وَظنّي أنّ كلامي لا يَخرج عنه.

الرّابع: وَرَدَ أنّ القرآنَ خُلُقُ محمّد ﷺ فمِن حيث هو خُلُقُ محمّد ﷺ وصفةُ عقلِه: هو أكبرُ من العترة، باعتبار موضوعه، لأنّ موضوعه حينئذٍ أكبرُ ثَقَلاً من عترته، ومن حيث إنّه قرآنُ محمّدٍ ﷺ وآيةٌ من آياته ومُعْجِزٌ من مُعْجِزاته: هم أكبرُ وأَثْقَل، **إذ ليس لله عزّ وجلّ آيةٌ هي أكبرُ من عليٍّ عليه السلام وأولادِه الأحد عشر عليهم السلام، والزّهراء عليها السلام في هذا المعنى مثلُهم وعلى** ←

. . . .

. . . .

← **مراتبهم في الفضل**» - إنتهى - (رسائل الشيخ أحمد بن الشيخ صالح آل طَوْق القطيفيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ - المتوفّى بعد سنة **١٢٤٥**هـ - الرّسالة الثّامنة عشرة: نزهة الألباب ونُزُل الأحباب: [١٣٤]: كنزٌ ثمينٌ في حصنٍ حصين: حديث الثَّقَلَيْن: ص**٤٣٦** إلى **٤٤٠**).

إضاءةٌ وإنارةٌ:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في خاتمةِ تلك الرِّسالة - ولَنِعمَ ما قال -:

«قد دلّ هذا الحديثُ الشّريفُ على عصمة العِترة عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ بمقتضى تلازمهم مع القرآن، فإنّ مَن أمكنَ منه غفلةٌ أو سهوٌ - فضلاً عن المعصية - فإنّه مفارِقٌ للقرآن حالَ غَفْلته أو سهوه بالضّرورة، لأنّه حينئذٍ مع غير الحقّ، ولا يكون القرآنُ مع غير الحقّ**!**. فإمّا مفارقتهم في تلك الحال للقرآن - وقد نَفَاه هذا النصّ الصريح وغيرُه ممّا استفاض نَقْلاً وعَقْلاً - أو كون القرآن حينئذٍ [مع غير الحقّ] وهو باطلٌ بالضّرورة، فإذا ثَبَتَ ذلك: ثَبَتَ أنّه لا يُمكن أن يَقَعَ منهم غفلةٌ أو سهوٌ فَضْلاً عن المعصية**!**.

وبالضّرورة أنّ هذه الأمّة لم يَثبت لأحدٍ منها هذا التّلازم ←

: **خَبَر عبد الرّحمن بن كثير**: «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [**النمل**: ٤٠] قال: فَفَرّج أبو عبد الله عليه السلام بين أصابِعِه فَوَضَعها في صدره، ثمّ قال: وعندنا واللهِ عِلمُ الكتاب كلّه.»[(١)].

: **حسنة بُرَيْد بن معاوية**: «قال: قلتُ لأبي جعفر عليه السلام: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]؟ قال: إيّانا عنى،

---

(١) كتاب «الحجّة» بابُ أنّه لم يَجمع القرآنَ كلَّه إلّا الأئمّة عليهم السلام وأنّهم يعلمون عِلمَه كلّه: الحديث ٥.

← مع القرآن غير العترة المطهَّرة بنصّ الكتاب...» - إنتهى - (المصدر السّابق: ص٤٤٢).

أقول: ولا يَخفى ما فيه من الدّلالة أيضاً على عَدَمِ خُلُوّ الزّمان من العِترة عليهم السلام، ونظيرُه: قولُه عزّ وجلّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩] وقولُه عزّ وجلّ: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]...

وعليٌّ عليه السلام أوّلُنا(١). . . . .

---

(١) أي: وإن كنّا في العلم سواءً وعندنا جميعاً عِلمُ الكتاب، لكن عليٌّ عليه السلام له الفضلُ علينا بالسّبقِ وكثرةِ الجهاد وتأسيسِ الإسلام وكونِ عِلمنا منه عليه السلام (مرآة العقول: ج٣: ص٣٥).

قال العلّامة السيّد الطباطبائي رحمه الله في ذَيْل هذه الآية: «وذَكَر بعضُهم: أنّ المرادَ بالكتاب القرآنُ الكريم، والمعنى أنّ مَن تحمّل هذا الكتاب وتَحقّق بعِلْمه واختصّ به، فإنّه يَشهد على أنّه من عند الله وأنّي مرسَلٌ به، فيعود مختَتَمُ السورة إلى مفتَتَحها من قوله: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ۗ وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الرعد: ١] وينعطف آخرُها على أوّلها وعلى ما في أواسطها من قوله: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ ۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الرعد: ١٩].

وهذا في الحقيقة انتصارٌ وتأييدٌ منه تعالى لكتابه قِبال ما أَزرى به واستهانَه الّذين كفروا حيث قالوا: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦٓ﴾ [الرعد: ٢٧] مرّةً بعد مرّة و﴿لَسْتَ مُرْسَلًا ۚ﴾ [الرعد: ٤٣] فلم يعبؤوا بأَمْره ولم يُبالوا به، وأجاب اللهُ عن

وأفضَلُنا وخيرُنا بعد النبيّ ﷺ»[(١)].

قولهم مرّةً بعد مرّة، ولم يتعرّض لأمر القرآن ولم يَذكر أنّه أعظم آيةٍ للرّسالة، وكان من الواجب ذلك، فقوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣] استيفاءٌ لهذا الغَرَض الواجب الذي لا يتمّ البيانُ دونَه...

وبهذا يتأيّد ما ذكرَه جمعٌ ووردَت به الروايات من طُرُق أئمّة أهل البيت عليهم السلام أنّ الآية نزلَت في عليٍّ عليه السلام. فلو انطبق قوله: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣] على أحدٍ ممّن آمَن بالنبيّ ﷺ لكان هو، فقد كان أعلمَ الأمّة بكتاب الله، وتكاثرَت الروايات الصحيحة على ذلك، ولو لم يَرد فيه إلّا قوله ﷺ في حديث الثّقلَيْن المتواتِر من طُرُق الفريقَيْن [لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض]: لكان فيه كفاية» (الميزان في تفسير القرآن: ج١١: ص٣٨٨ و٣٨٩: ط الأعلميّ).

(١) كتاب «الحجّة» بابُ أنّه لم يَجمع القرآنَ كلَّه إلّا الأئمّة عليهم السلام وأنّهم يَعلمون عِلمَه كلَّه: الحديث ٦.

ما أُعْطِيَ الأئمّةُ ﴿عليهم السلام﴾ من إسم اللَّه الأعظم:

: **خَبَر محمّد بن الفضيل قال**: «أَخْبَرَني شُرَيْس الوابشيّ عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: إنَّ اسم الله الأعظم على ثلاثةٍ وسبعين حرفاً[1]، . . . .

(١) أي كلمة، فإنّه (أي الحرف) يُطلق على واحدٍ من حروف التهجّي، وعلى الكلمة، وعلى الكلام المختصَر، وقيل: أي وَجْهاً، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ﴾ [**الحج**: ١١] (مرآة العقول: ج**٣**: ص**٣٥**).

وقال المولى المازندراني رحمه الله: «أي على ثلاثةٍ وسبعين لغةً، مثل قوله عليه السلام: [نزلَ القرآنُ على سبعةِ أَحْرُف]، فإنّ المراد أنّه على سبعِ لغات من لغاتِ العرَب، كلُغة قريش ولغة هذيل ولغة هوازان ولغة اليمن وغيرها، أو على ثلاثةٍ وسبعين وَجْهاً وجانِباً، مثل قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ﴾ أي على وَجْهٍ واحد، وهو أن يعبدَه في السرّاء دون الضرّاء، والمراد حينئذٍ: أنّ الإسم الأعظم له جهاتٌ متعدِّدةٌ ووجوهٌ مختَلِفةٌ على هذا العدد، يَحصل من كلّ وَجْهٍ غيرُ ما يَحصل من الوجه الآخَر، وأمّا القول بأنّه مركَّبٌ من حروف التهجّي على هذا العدد:

....

فبعيد(*) (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج٥: ص٣٦٥).

(*) قال الميرزا الشّعراني رحمه الله مُعَلِّقاً: «قولُه: **[على هذا العدد فبعيد]** بل غير ممكن، إذ ليس في كلمات العرب وساير اللّغات كلمةٌ مركَّبَةٌ من سبعين حرفاً، وغايةُ ما يُتصَوَّر في العربيّة: الخُماسيّ المزيد فيه، واحتمال كون الإسم الأعظم عبارةً مركَّبَةً من عَشْر كلمات أو أكثر مثلاً: يدفعُه اختصاصُ حرفٍ واحدٍ منه بآصف أو غيره، إذ كلُّ أحدٍ يَعرف جميعَ الحروف العربيّة والعبريّة، ويَستعمله في كلامه، ولا يؤثِّر منه، **فَثَبَتَ أنّ تأثير الإسم الأعظم ليس تأثيراً للتّلفُّظ بحرفٍ خاصّ أو حروفٍ خاصّة فقط، من غير دَخْلٍ لِهمّةِ نفسٍ وكمالِ اتّصال!** إذ لو كان كذلك: لأَثَّر من كلّ أحدٍ تَلَفَّظَ بحرفٍ منه!، سواءٌ عَرَفَ كونَه اسماً أعظمَ أم لا، **بل هو راجِعٌ إلى النيّة وتأثيرِ النّفوس القويّةِ المتّصلةِ بالمبادي العالية حسب اختلاف درجاتها**، ونسبةُ قوّةِ اتّصالِ الأئمّة عليهم السلام بها إلى اتّصالِ سايرِ الأنبياء والأولياء: نسبةُ سبعين إلى الواحد مثلاً، والتّأثيرُ الحقُّ خاصٌّ بالله عزّ وجلّ، وهو خارجٌ عن المقسَم، وليس اختصاصُ حرفٍ واحدٍ بالله تعالى: يوجب نسبتَه بالقلّة والكثرة، كما أنّ وحدتَه لا يوجب نقصَه عن الممكنات بكثرتهم، بل ←

....

....

← هي وحدةٌ شاملةٌ، والحرفُ الخاصُّ به تعالى أيضاً: حرفٌ جامِعٌ لجميع حروف الإسم الأعظم، ومرجِعُه إلى نقصانِ الممكن في التّأثير كلَّما بَلَغَ في الكمال، فيبقى شيءٌ غيرُ متناهٍ في القوَّة والشدّة وهو: الحرفُ الواحدُ الخاصّ به.

وبالجملة: تأثيرُ الأمور الرّوحانيّة وسببيّتُها ليس نظيرَ الأسباب الجسمانيّة غير المتوقِّفة على شعورِ الفاعل وقَصْدِه ونيّتِه، **فالتُّربةُ المقدَّسةُ ليست نظيرَ الأدوية الطبيّة، ولا الدّعاء والذِّكر كالماء والنّار، يفعل ما يَفعل بغيرِ نيّةٍ وهمّة!» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج٥: هامش ١: ص٣٦٥ و٣٦٦).**

وللمحقِّق الشيخ الخراساني رَحِمَهُ اللهُ تَحقيقٌ رَشِيقٌ في معنى «الإسم الأعظم» أَوْرَدَه في هدايته، فلا يَفوتَنَّكَ مطالعتُه، فإنّ فيه فوائدَ وثمرات (أُنْظُر «هداية الأمَّة إلى معارِف الأئمّة عليهم السلام» للشيخ أبي جعفر محمّد جواد بن المحسن بن الحسين الخراساني رحمه الله - المتوفَّى سنة ١٣٩٧هـ-: ص٨٢٦ إلى ٨٣٦).

وممَّن بَسَطَ المقالَ في ذلك أيضاً: العلاّمةُ الطّباطبائي رحمه الله في ميزانِه ورسائِله التّوحيديّة، إلّا أنّكَ في مراجعَتِك لما قَرَّره: ←

وإنّما كان عند آصفَ منها حرفٌ واحدٌ، فتكلّم به فَخَسَف بالأرض ما بينه وبين سرير بلقيسَ، حتّى تناول السريرَ بيده[(١)]، ثمّ عادت الأرضُ كما كانت أسرعَ من طَرْفة عينٍ، ونحن عندنا من الإسم الأعظم إثنان وسبعون حرفاً،

---

(١) قال الميرزا الشّعراني رحمه الله: «هنا إشكالاتٌ مذكورةٌ مَبنيّةٌ على توهُّم كونِ قدرةِ الله تعالى محدودةً مقهورةً، بما يَعرفون قليلاً من سُنَنِ الطّبيعة، لا يَهمُّنا البحثُ عنها والتعرُّضُ لجوابها[(*)]، **إلّا أنّ الله تعالى قادِرٌ على كلِّ شيء، وقاهِرٌ على الطّبيعة، مع أنّ ما نَعلم من سُنَنِ الطّبيعة: ناقِصٌ جدّاً!**» (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج٥: هامش ١: ص٣٦٦ و٣٦٧).

← **تَقِفُ على أنّه كلامٌ مَبنيٌّ على نَظَريّةِ المسانَخَة بين المؤثِّر والمتأَثِّر، ومُنْبَعِثٌ عن ذَوْقٍ عِرفانيّ! فتنبَّه.** (أُنظر «الميزان في تفسير القرآن»: ج٨: ص٣٥٩ و٣٦٠ و٣٦١ و٣٧٠ و٣٧١، وج١٥: ص٣٦٤ و٣٧٢: مؤسّسة الأعلميّ، والرّسائل التّوحيديّة: فصل ٦: ص٥٠ إلى ٥٣: مؤسّسة النّعمان).

(*) أُنظر «مرآة العقول»: ج٣: ص٣٦.

وحرفٌ واحدٌ عند الله تعالى استأثَر به في علم الغيب عنده، ولا حولَ ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم(١)»(٢).

: خَبَر هارون بن الجهم عن رجلٍ من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام لم أَحْفَظْ اسمَه قال: «سمعتُ أبا عبد

---

(١) أي وقوع جميع هذه الأمور بحَوْل الله وقوّته لا بقدرة العباد (المصدر السابق: ص**٣٦**).

(٢) كتاب «الحجّة» بابُ ما أُعطي الأئمّة عليهم السلام من اسم الله الأعظم: الحديث ١، ونحوه عن عليّ بن محمّد النوفلي عن أبي الحسن صاحب العسكر عليه السلام: الحديث ٣. وفي أَحَدِ حَديثَي سعد بن أبي عمر (عمرو) الجلّاب - **وهو مجهول** - عن الصّادق عليه السلام: «أنّ اسم الله الأعظم على اثنَيْن وسبعين حرفاً» [نَقَلها في البحار: ج**١٤**: ص**١١٤**: الحديث ٨]، وقد حَمَله الأعلامُ على الإشتباه، إمّا من الرّاوي أو من النسّاخ، **ووجهُه**: أنّ غيرَه أكثرُ منه، ولموافقتهِ لغيره في حديثه الآخَر، فإنّ فيه - عن الصّادق عليه السلام أيضاً -: «أن اسمَ الله الأعظم على ثلاثةٍ وسبعين حرفاً. . .» (المصدر السّابق: الحديث**٧**).

الله عليه السلام يقول: إنّ عيسى بن مريم عليهما السلام أُعطيَ حرفَيْن(١)

(١) أي زائداً على ما أُعطي مَن قَبْله من الأنبياء عليهم السلام، كان يَعمل بهما أيضاً، وإن احتُمل أن لا تكون الأسماءُ العِظام ممّا يورث، أو يكون لكلّ نبيٍّ مناسبةٌ لنوعٍ من الأسماء كان عملُه بها، وأمّا نبيُّنا ﷺ فكان جامعاً لجميع الأسماء إلّا إسماً واحداً إستأثَر اللهُ به، وكان لمرتبتِه الجامعة عاملاً بالجميع، و«**ذلك**» في قوله «**جَمَعَ ذلك**»: إشارةٌ إلى الأربعة والخمسين التي أعطاها اللهُ الأنبياءَ وزادَه ثمانيةَ عشر حرفاً (مرآة العقول: ج**٣**: ص**٣٧**)(*).

(*) وللمحقِّق الشّيخ الخراساني رحمه الله كلامٌ في هذا المقام لا بأسَ بالإضاءة عليه:

قال: «فكيف فُضِّل آدمُ عليه السلام بالزّيادة على نوحٍ وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام؟

وهذا يُمكن الجوابُ عنه، **أوّلاً**: بحَمْل الحديث على أنّ المتأخِّرَ واجدٌ لما فُضِّل به المتقدِّمُ مع الزّيادة، فمعنى الحديث: أنّ نوحاً عليه السلام أُعطي زيادةً على آدم عليه السلام بخمسة عشر، وهكذا.

وثانياً: على التّسليم بأنّ الأفضليّة الّتي بين الأنبياء إنّما هي في الرُّتبة والدّرجات والمُطاعيّة، ولا يَستلزم ذلك (**إلّا أنّ ذلك** ←

. . . .

. . . .

← **لا يَستلزم ظ)** الأكمليّة في العِلم، بحيث يكون الأفضلُ أَكْمَلَ في جميع العلوم، فلا يُنافي تفضيلُ الفاضل على الأفضل في عِلْمٍ خاصّ لمصلحةٍ خاصّة، وهو احتياج الفاضل دونه (أي دون الأفضل). نعم، الأفضل المطلَق لا في خصوصِ الرُّتبة والمقام: يجب أن يكون أَكْمَلَ، فلا يكون فاقداً لشيءٍ ممّا كان المفضول واجداً له، ولذلك كان عِلْمُ نبيّنا محمّد ﷺ أَكْمَلَ وأَجْمَع.

وهذا المعنى الّذي قُلْتُه: يُمكن استفادتُه من الرّوايات أيضاً، فعن أبي عمران قال: [قال أبو جعفر عليه السلام: لقد سأل موسى عليه السلام العالِمَ - يعني الخِضْر عليه السلام - مسألةً لم يكن عنده جوابُها، ولقد سألَ العالِمُ موسى عليه السلام مسألةً لم يكن عنده جوابُها، ولو كنتُ بينهما لأَخْبَرْتُ كلَّ واحدٍ منهما بجوابِ مسألته، ولَسَألْتُهما عن مسألةٍ لا يكون عندهما جوابُها] (بحار الأنوار: ج٢٦: ص١٩٥: الحديث ٤).

وعن عبد الله بن الوليد السمّان: قال: [قال لي أبو جعفر عليه السلام: يا عبدالله! ما تقول الشِّيعةُ في عليٍّ وموسى وعيسى عليه السلام؟ قال: قلتُ: جُعِلْتُ فداك! ومن أيِّ حالاتٍ تسألني؟ قال: ←

....

....

← أسألك عن العلم، **فأمّا الفضلُ فُهُم سواء**، قال: قلتُ: جُعِلْتُ فداك! فما عسى أن أقول فيهم؟ فقال: هو واللهِ أَعلَمُ منهما، ثمّ قال: يا عبد الله! أَلَيْسَ يقولون: إنّ لعليٍّ عليه السلام ما للرّسول ﷺ من العِلم؟ قال: قلتُ: بلى، قال: فخاصِمْهُم فيه، قال: إنّ الله - تبارَكَ وتعالى - قال لموسى عليه السلام: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥] فَأَعْلَمَنا أنّه لم يُبيِّن له الأمرَ كلَّه، وقال الله - تبارَكَ وتعالى - لمحمّدٍ ﷺ: ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]، ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩] (بحار الأنوار: ج**١٣**: ص**٢٤٢**: الحديث **٤٩**، ورواه في موضعٍ آخَر نَقْلاً من كتاب [بصائر الدّرجات] نحوه، إلّا أنّه أضاف: وقال لعيسى عليه السلام: ﴿وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾ [الزخرف: ٦٣] فَعَلِمْنا أنّه لم يُبيِّن له الأمرَ كلَّه. . . - الحديث - بحار الأنوار: ج**٢٦**: ص**١٩٨**: الحديث **١٠**).

فقوله عليه السلام: [**فأمّا الفضلُ فَهُم سواء**]: وإن كان أَراد به خصوصَ الفضل المشتَرك الّذي يوجب النّبوّةَ والطّاعةَ المفروضة، وإيمانَ مَن آمن بهم وكُفْرَ مَن أَنْكَرَهم، إلّا أنّ قوله عليه السلام: [**أسألك** ←

كان يَعمل بهما، وأُعطيَ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ أربعةَ أحرف، وأُعطيَ إبراهيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثمانيةَ أحرف، وأُعطيَ نوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ خمسةَ عشَر حرفاً، وأُعطيَ آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ خمسةً وعشرين حرفاً، وإنَّ الله تعالى جَمَعَ ذلك كلَّه لمحمّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وإنّ اسم الله الأعظم ثلاثةٌ وسبعون حرفاً، أُعطيَ محمّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إثنَيْن وسبعين حرفاً وحُجِبَ عنه حرفٌ واحد.»[١].

---

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ ما أُعطي الأئمّة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ من اسم الله الأعظم: الحديث ٢. وفي صحيحة عبد الصّمد بن بشير عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ أنّه «كان مع إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ ستّة أحرف... وكان مع نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ ثمانية...» [نَقَلها في

← **عن العلم]**: تفكيكٌ منه عَلَيْهِ السَّلَامُ بين العلم والفضل، وأنّ الإستواء في الفضل لا يُلازم الإستواء في العلم زائداً على العلم الّذي يقتضيه الإشتراك! فإذا لم يجب الإستواء في العلم مع الإستواء في الفضل: لا يجب الزّيادةُ فيه مع الزّيادة فيه أيضاً...» - إنتهى - (هدايةُ الأمّة إلى مَعَارِفِ الأئمّة: لناظِمِها وشارِحِها الشيخ أبي جعفر محمّد جواد بن المحسن بن الحسين الخراساني رَحِمَهُ اللهُ - المتوفّى سنة ١٣٩٧هـ - المقصد الخامس: في أسمائه تعالى: ص٨٣٢ و٨٣٣).

....

بصائر الدَّرجات: ج٤: الباب **١٢**: الحديث **٤**] هذا.

وفي تفسير العيّاشيّ في تفسير قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]: عن الباقر عليه السلام: «إنّ **الإسمَ الأكبر** ثلاثةٌ وسبعون حرفاً، فاحتجب الربُّ تبارك وتعالى بحرف، فمِن ثَمّ لا يَعلم أحدٌ ما في نفسه عزّ وجلّ، أعطى آدمَ إثنَيْن وسبعين حرفاً فَتوارثها الأنبياء، حتّى صارت إلى عيسى عليه السلام، فذلك قول عيسى عليه السلام: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي﴾ يعني إثنَيْن وسبعين حرفاً من **الإسم الأكبر**، يعني: أنتَ علّمتنيها فأنت تَعلمها، ﴿وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ يقول: لأنّك احتجَبْتَ من خَلْقِك بذلك الحرف، فلا يعلم أحدٌ ما في نفسك» (تفسير العيّاشيّ: ج١: ص**٢٣٠**: الحديث **٢**).

قال الشّيخُ الكاملُ آل طَوْق القطيفيّ رحمه الله: «فإن قلتَ: ما الجَمْعُ بينهما (أي بين حديث العيّاشيّ وحديث الكافي)؟!

فالجواب من ثلاثة أَوْجُه:

أحدها: أنّ في حديث العيّاشيّ: ذِكْرَ **الإسم الأكبر**، وفي حديث الكافي: ذِكْرَ **الإسم الأعظم**، ولعلّ بينهما [فرقاً]،

. . . .

فآدم والأنبياء بَعده أُعطوا إثنَيْن وسبعين حرفاً من **الإسم الأكبر**، ولم يُعطوا من **الإسم الأعظم** إلّا العدد المُعَيَّن في حديث الكافي، أمّا محمّد ﷺ: فإنّه أُعطِي جميع الإثنَيْن: **الأكبر والأعظم**.

الثّاني: لعلّ آدم عليه السلام أُعطي معرفةَ الإثنَيْن والسّبعين الحرف [التي] تَوَارثها أصحابُ الشّرائع العامّة من الرُّسُل، **لكنّه لا يَعمل إلّا بخمسةٍ وعشرين منها**، لاشتمالها على جميع ما كُلِّف بتبليغه وما يَحتاج إليه رعيَّتُه، وفي تأسيس الشّرائع، ولا يَعمل بالباقي من أَحْرُف الإسم في ذلك لخروجها عن مقتضى تكليفِ رسالته، وعدم إطاقة رعيّته بالعمل بها، ولا يُكلِّف الله نفساً إلّا وُسْعَها، كما يُشير إليه قَيْدُ: [**يعمَل بها**] في الحديث الثّاني(*).

وكذا نوح عليه السلام **أُذِن له في العمل بخمسة عشر حرفاً ممّا**

(*) أي حديث الكافي وهو خَبَرُ هارون بن الجَهم - المنقولُ في المَتْن - وكان رحمه الله قد أَوْرَدَه في رسالته بعد حديث العيّاشيّ.

....

أُذِن لآدم عليه السلام **في العمل به،** لأنّ آدم مؤسّسُ الشّرائع، فاحتاج إلى العمل بأكثر من غيره، أو بالأصالة مع ما أُذِن لآدم عليه السلام فيه، لكنّه بالوراثة ظاهر، أو الجميع بالأصالة. **وعلى هذا يَجري الكلامُ في شأن إبراهيم وموسى وعيسى** عليهم السلام وإن كانوا كلُّهم وَرثوا الإثنَيْن والسّبعين الحرف، لكن كلُّ واحدٍ منهم أُذِن له في العمل بأحرُفٍ مخصوصةٍ منها، لأنّ ذلك مَبْلَغُ وُسْعِ رعيَّته من التكليف وتمامُ حاجتهم فيما يَحتاجون إليه في عمارة الدّارَيْن، وكمال الحجّة عليهم.

الثّالث: إنّ مجموعَ الإثنَيْن والسّبعين: عند كلّ واحدٍ من الخمسة(*) أوّلُهم آدم، **لكن المعيَّن في الحديث الآخَر: تفصيلٌ، وما سواه: إجمال، مع إِرْثِ اللّاحق ما فُصِّل للسّابق، مع الإذن له بالعمل به كلِّه أو ببعضه.**

ويُحْتَمَل أيضاً أن يُجْمَل للّاحق بعضُ ما فُصِّل لسابقِه إلّا

(*) أي آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام.

. . . .

نوحاً عليه السلام بالنسبة إلى آدم عليه السلام، فإنّه(*) أَفْضَلُ الأربعة بَعده(**) مع أنّهم أفضل من آدم عليه السلام، مع أنّ آدم عليه السلام ليس من أُولي العزم، فلا يُمكن أن يُجْمَل له(***) ولا للثّلاثة بَعده(****) بعضُ ما فُصِّل لآدم عليه السلام.

نعم، يُمكن أن يُجْمَل لمَن بعد نوح عليه السلام من الثّلاثة بعضُ ما فُصِّل له. هذا بالنّسبة لآدم عليه السلام ونوح عليه السلام وإبراهيم عليه السلام وموسى عليه السلام وعيسى عليه السلام.

وأمّا بالنّسبة لمحمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم ولآل محمّد عليهم السلام: فهُم أُعطوا الإثنَيْن والسّبعين كلًّا تفصيلاً، وأُذِن لهم في العمل بها أَجْمَع، لأنّهم حجّةُ الله على جميع مَن دونهم، فليس شيءٌ من الخَلْق إلّا وهو محجوجٌ بهم. فكلُّ جُودٍ وَوُجُودٍ في الخَلْق فمِن فاضلهم، وكلّ تكليفٍ وكمالٍ في شيءٍ من

(*) أي نوح عليه السلام.

(**) أي بعد آدم عليه السلام.

(***) أي لِنوحٍ عليه السلام.

(****) أي بعد نوحٍ عليه السلام.

الأئمّةُ عليهم السلام ورثوا عِلْمَ رسولِ الله ﷺ وسلاحَه وما هناك:

: **صحيحة عُمَر بن أبان قال:** «سألتُ أبا عبد الله عليه السلام عمّا يَتحدّث الناسُ أنّه دُفِع إلى أمّ سلمة رضي الله عنها صحيفةٌ مختومَةٌ، فقال: إنّ رسول الله ﷺ لمّا قُبِضَ وَرِثَ

الخَلْقِ فهُم مَصْدَرُه وأئمّتُه ومعلّموه!.

وأما الحرف الذي لا يَعلمُه إلّا الله تعالى [فهو] معنى أسماء الله كلّها، وهو الدّليل الجامع لجميع أسماء الله تعالى وصفاته، فلا يُطيق أحدٌ من الخَلْق التكليفَ بمعرفته وحَمْله، فهو المكنونُ عن جميع الخَلْق، المخزونُ عند الله، فهو خزانةُ عِلْم الله العظمى، وغَيْبُ غُيوبِ المخلوقات، لا يَحْتَمِلُه مَلَكٌ مُقَرَّب، ولا نبيٌّ مُرْسَل، ولا عبدٌ امْتَحَنَ الله قلبَه للإيمان!.» - إنتهى - (رسائل آل طَوْق - الشيخ أحمد بن الشيخ صالح آل طَوْق القطيفيّ رحمه الله - المتوفّى بعد سنة ١٢٤٥هـ: ج٣: الرّسالة الثّامنة عشرة: نزهة الألباب ونُزُل الأحباب: رقم ١٠٥: نورٌ نَفْسِيّ وبيانٌ قُدسِيّ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾: ص٣٣٥ و٣٣٦ و٣٣٧).

عـلـيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ **عِـلْـمَـه** وسـلاحَـه ومـا هـنـاك، ثـمّ صـار إلـى الحسن عَلَيْهِ السَّلَامُ ثمّ صار إلى الحسين عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال: قلتُ: ثمّ صار إلى عليّ بن الحسين عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثمّ صار إلى ابنهِ، ثمّ انتهى إليك؟ فقال: نعم»[(١)].

السّلاحُ لا يكون مزائِلاً للعِلْم:

: **صحيحة صفوان عن أبي الحسن الرّضا** عَلَيْهِ السَّلَامُ: قال: «كان أبو جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ يقول: إنّما مَثَلُ السلاح فينا مَثَلُ التابوت في بني إسرائيل، حيثما دار التابوتُ أُوتوا النبوّة، وحيثما دار السلاحُ فينا فثَمّ الأمرُ، قلتُ: فيكون السلاحُ مزائِلاً **للعِلم**؟ قال: لا.»[(٢)].

أَيْنَما دارَ السّلاحُ فيهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ دارَ العِلْمُ:

: **صحيحة ابنِ أبي نَصْر عن أبي الحسن الرّضا** عَلَيْهِ السَّلَامُ:

---

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ ما عندَ الأئمّة من سلاح رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ومَتاعِه: الحديث ٨، ونحوه حسنة حُمْران عن أبي جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ: الحديث ٧.

(٢) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ مَثَلَ سلاح رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَثَلُ التابوت في بني إسرائيل: الحديث ٣.

قال: «قال أبو جعفر عليه السلام: إنّما مَثَلُ السلاحِ فينا كمَثَل التّابوت في بني إسرائيل، أينما دار التابوتُ دارَ المُلكُ، وأينما دار السلاحُ فينا **دارَ العِلمُ**.»(١).

عندهم عليهم السلام الجامعةُ والجَفْرُ ومصحَفُ فاطمة عليها السلام وعِلْمُ ما كان وعِلْمُ ما هو كائنٌ إلى أن تقوم الساعة:

: **صحيحة أبي بصير**: **قال**: «دخلتُ على أبي عبد الله عليه السلام فقلتُ له: جُعِلتُ فداك، إنّي أسألك عن مسألة، ههنا أحدٌ يَسمع كلامي؟ قال: فَرَفَعَ(٢) أبو عبد الله عليه السلام

---

(١) المصدر السابق: الحديث ٤.

(٢) لعلَّ رَفْعَ السّتر لإيهام أنّهم عليهم السلام لا يَعلمون ما في خلف السّتر والجدران إلّا بالإستعلام لنوعٍ من المصلحة، أو تكون أحوالهم مختلفة، وفي بعض الأحوال يحتاجون إلى ذلك **لأنّه لم يكن جميعُ العلوم حاضرةً عندهم**(*)، بل يحتاجون إلى مراجعةٍ: إلى بعض الكُتُب أو إلى روح القُدُس. (مرآة العقول: ج٣: ص٥٤).

(*) وفي البحار: «لعلّ رفعَ السّتر للمصلحة، أو لكون تلك ←

سِتْراً بينه وبين بيتٍ آخَر فاطَّلع فيه ثمَّ قال: يا أبا محمّد! سل عمّا بدَا لك، قال: قلت: جُعِلْتُ فداك، إنَّ شيعتك يتحدّثون أنّ رسول الله ﷺ عَلّم عليّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ باباً[1] يُفتح له منه ألفُ باب؟ قال: فقال: يا أبا محمّد! علَّم رسولُ الله ﷺ عليّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ ألفَ بابٍ يُفتح من كلّ بابٍ ألفُ باب،

وفي كتاب «عِلْم الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ» - بعد إيراد الصحيحة المزبورة -: «وأمّا إشرافُه عَلَيْهِ السَّلَامُ على البيت ورَفْع السّتر في هذه الرّواية لا لِيَعلم هل فيه أحد. . . بل لِيَطْمَئِنّ أبو بصير بخلوّ البيت من السّامع» - إنتهى - (عِلمُ الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ للحجّة الشيخ محمّد الحسين المظفّر رَحِمَهُ اللَّهُ: ص٣٨ و٣٩).

(١) المراد بالباب أوّلاً: النوع، وثانياً: القواعدُ الكليّة الّتي تُستَنبط منها الأحكام، أو بالأوّل: القواعدُ الكليّة، وبالثّاني: الجزئيّات المتفرّعة عليها، كما يُومي إليه بعضُ الأخبار. (مرآة العقول: ج٣: ص٥٤).

← الحالة من الأحوال التي لا يَحضرهم فيها عِلْمُ بعضِ الأشياء. . .» (بحار الأنوار: ج٢٦: ص٤٠).

قال: قلت: هذا واللهِ العلم![1]، قال: فَنَكَتَ ساعةً في الأرض ثمَّ قال: إنّه لعِلْمٌ وما هو بذاك.

قال: ثمّ قال: يا أبا محمّد! وإنَّ عندنا الجامعةَ وما يُدريهم[2] ما الجامعة؟ قال: قلت: جُعِلْتُ فداك وما الجامعة؟ قال: صحيفةٌ طولُها سبعون ذراعاً بذراع رسول الله ﷺ وإملائِه من فَلْقِ فيه[3] وخطِّ عليٍّ بيمينه، فيها كلُّ

(١) أي غاية العِلم، أو العلم الكامل العظيم من علومهم، و«النّكت»: أن تضرب في الأرض بقضيبٍ فتؤثِّر فيها، فِعْلُ المتفكِّر أو المهموم، وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إنّه لَعِلمٌ» أي عِلمٌ معتَدٌّ به عظيم، وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وما هو بذاك» أي ما توهَّمتَ أنّه أعظمُ العلوم، أو العِلم الكامل الممتاز في جنبِ علومهم (المصدر السابق: ص٥٤ و٥٥).

(٢) أي المخالِفين أو أكثر الشيعة. (المصدر السابق: ص٥٥).

(٣) قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «من فَلْقِ فيه» أي مشافَهة، قال الجزري: كلَّمني من فِلْقِ فيه - بالكسر ويُفتح - أي من شقِّه. (المصدر السابق: ص٥٥).

حلالٍ وحرامٍ وكلُّ شيءٍ يَحتاج الناس إليه حتّى الأرش في الخدش، وضرب بيَدِه إليَّ[١] فقال: تَأذن لي يا أبا محمّد؟ قال: قلت: جُعِلْتُ فداك إنّما أنا لك[٢] فاصنع ما شئتَ، قال: فغمزَني بيده وقال: حتّى أرش هذا - كأنّه مُغْضَبٌ[٣] - قال: قلت: هذا واللهِ العلمُ![٤]، قال: إنّه لعِلمٌ وليس بذاك.

ثمّ سكت ساعةً، ثمّ قال: وإنّ عندنا الجفرَ وما يُدريهم ما الجفرُ؟ قال: قلت: وما الجفر؟ قال: وعاءٌ من أُدُم[٥] فيه علمُ النبيّين والوصيّين، وعلمُ العلماء الّذين مَضَوا من بني إسرائيل، قال: قلت: إنَّ هذا هو العلم! قال: إنّه لعِلمٌ وليس بذاك.

---

(١) كأنّ «إلى» هنا بمعنى «على». (المصدر السابق).

(٢) اللّام للملكيّة، أي عَبْدٌ لك.

(٣) أي أَخَذَ بشدَّة، ويدلّ على تأثير إبراءِ ما لم يجب خلافاً للأكثر. (المصدر السابق).

(٤) إشارةٌ إلى مجموع ما سَبَق أو الأخير. (المصدر السابق).

(٥) الأُدُم والأَدَم جَمْع «الأديم»: الجِلْدُ المدبوغ. . .

ثمّ سكت ساعةً ثمّ قال: وإنّ عندنا لَمُصْحَفَ فاطمة عليها السلام وما يُدريهم ما مُصْحَفُ فاطمة عليها السلام؟ قال: قلت: وما مُصْحَفُ فاطمة عليها السلام؟ قال: مُصْحَفٌ فيه مِثْلُ قرآنكم هذا ثلاثَ مرّات، واللهِ ما فيه من قرآنكم حرفٌ واحدٌ(١)، قال: قلت: هذا واللهِ العلمُ! قال: إنّه لعلِمٌ وما هو بذاك.

---

(١) قال المولى محمّد صالح المازندراني رحمه الله: «أي: وجهٌ واحدٌ من وجوه المعاني والأحكام، بل فيه عِلْمُ ما يكون من الحوادث اليوميّة، وأحوال الجنّة والنّار وأهلهما، وأحوال أبيها ومكانه، وأحوال ذريّتها وما يجري عليهم، وأحوال شيعتهم إلى يوم القيامة» (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج٥: ص٣٨٧).

وقال العلّامة المجلسي رحمه الله: «قوله عليه السلام: [**واللهِ ما فيه من قرآنِكم**] أي: فيه عِلمٌ بما كان وما يكون.

فإن قلت: في القرآن أيضاً بعضُ الأخبار؟

قلت: لعلّه لم يُذكر فيه ما في القرآن.

فإن قلت: يَظهر من بعض الأخبار اشتمالُ مصحف

....

فاطمة عليها السلام أيضاً على الأحكام(*)؟

قلت: لعلّ فيه ما ليس في القرآن.

فإن قلت: قد وَرَدَ في كثيرٍ من الأخبار إشتمالُ القرآن على جميع الأحكام والأخبار ممّا كان أو يكون؟

قلت: لعلّ المراد به ما نَفهم من القرآن لا ما يفهمون عليهم السلام منه، ولذا قال عليه السلام: «**قرآنكم**»، على أنّه يُحتمل أن يكون المراد: «**لفظ القرآن**». ثمّ الظاهر من أكثر الأخبار إشتمالُ مصحفِها عليها السلام على الأخبار فقط، فيُحتمل أن يكون

(*) وفي أَرْبَعينِه: في كيفيّة وجه التوفيق - بين ما وَرَدَ في بعض الأخبار أنّه ليس في مُصحف فاطمة عليها السلام شيءٌ من الأحكام وبين ما يَظهر من بعضها اشتمالُه على شيءٍ منها - قال رحمه الله:

«يُحْتَمَل أن يكون المرادُ أنّه: **ليس فيه** (أي في مُصحف فاطمة عليها السلام) **حكمٌ أصالةً، ولا يُنافي أن يُسْتَنْبَطَ من بعضِ الأخبار التي تَضَمّنها**: **بعضُ الأحكام**، إذ ما من خَبَرٍ إلّا ويُستفاد منه حكمٌ غالباً. . .» - إنتهى - (الأربعون حديثاً: ج**٢**: ص**٤٠٥** و**٤٠٦**: تحقيق فارس حسُّون كريم: مكتبة فدَك لإحياء التُّراث).

ثمَّ سكت ساعةً ثمَّ قال: إنَّ عندنا علمَ ما كان وعلمَ ما هو كائنٌ(١) إلى أن تقوم الساعة، قال: قلت: جُعِلْتُ فداك، هذا واللهِ هو العلم! قال: إنّه لعِلمٌ وليس بذاك.

قال: قلت: جُعِلْتُ فداك فأيُّ شيءٍ العلم؟ قال: ما يَحْدُثُ(٢) بالليل والنهار، الأمرُ (من) بعد الأمر، . . . . .

المرادُ عدمَ إشتماله على أحكام القرآن. (مرآة العقول: ج٣: ص٥٦).

(١) أي من غير جهةِ مصحف فاطمة عليها السلام أيضاً (المصدر السابق).

(٢) قد مرَّ أنّ الحادِث هو: ما يتجدَّد من الله عزّ وجلّ حَتْمُه من الأمور البدائيّة، أو العلوم والمعارفِ الربّانيّة(*)، أو تفصيل المُجْمَلات، أو الأعمّ، وستأتي - إن شاء الله تعالى - الإشارةُ إليه في باب: جهات علوم الأئمّة عليهم السلام من كتاب «الحجَّة».

ولَنِعْمَ ما أفادَه في المقام بعضُ الأعلام حيث يقول: «لا

(*) من صفاتٍ ثبوتيّة وصفاتٍ سلبيّة وصفاتِ فِعْل.

....

شكّ في أنّ الأنبياءَ والأئمّة عليهم السلام وإن عَلِموا الأسماءَ كلَّها وأنّ الأئمّةَ عليهم السلام عَلِموا عِلْمَ ما كان وما يكون: إلّا أنّه لا شكّ في أنّ عِلْمَ الجميع عند عِلْم الله عزّ وجلّ ليس إلّا كما قال اللهُ عزّ وجلّ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [الإسراء: ٨٥] ولذا خاطبَ نبيَّه صلّى الله عليه وآله وسلّم - الذي عَلَّمَه ما لم يكن يَعْلم - وقال عزّ وجلّ: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾ [طه: ١١٤].

فالنبيُّ صلّى الله عليه وآله وسلّم - كما الإمام عليه السلام - في حركته الكماليّة وسَيْرِه إلى الله تعالى: لا يقف عند حدّ، كما أنّ السَّيْر إلى الله تعالى - في عَيْن أنّه في كلّ مرحلةٍ من مراحله: مرتَبَةٌ من الوصول ونَيْلٌ للمقصود - لا نهاية له ولا ينتهي إلى حدّ، ففي هذا السَّيْر يَسير (النبيُّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أو) الإمام عليه السلام دائماً إلى الأمام، ولا يتساوى يوماه، بل كلّ يومٍ من أيّامه أَفْضَلُ من أَمْسِه، **وليس ابتداءُ هذا السَّيْر من حين الولادة الجسمانيّة، بل يبتدأ من حين وجودِه النّوريّ، ويَستمرّ في العوالِم والنّشآت التي يُسَار به قبل هذا العالَم، كما أنّ أمدَه لا ينتهي بارتحاله من هذه الدّنيا. . .»**.

والشيءُ بعد الشيء إلى يوم القيامة.»[١].

قال المولى المازندراني رحمه الله: «... **إنّ عِلْمَهم ببعض الأشياء فعليٌّ وببعضها بالقوّة القريبة، بمعنى أنّه يكفي في حصوله: توجُّهُ نفوسهم القدسيّة، وهم يُسمُّون هذا جهلاً لعدم حصوله بالفعل، وبهذا يُجمَع بين الرّوايات التي دلّ بعضُها على عِلمهم بجميع الأشياء وبعضُها على عدمه،** وما نحن فيه من هذا القبيل، فإنّه يحصل لهم في اليوم والليلة **عند توجُّه نفوسهم القادسة إلى عالَم الأمْر**: علومٌ كثيرةٌ لم تكن حاصلةً بالفعل، **وثانياً**: إنّ علومَهم بالأشياء التي توجد: علومٌ إجماليّةٌ ظليّةٌ(*)، وعند ظهورها عليهم في الأعيان كلَّ يومٍ وليلة: علومٌ شهوديّةٌ حضوريّة، ولا شبهة في أنّ الثّاني مغايرٌ للأوّل وأكمَلُ منه - واللهُ أعلَم -» (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج٥: ص**٣٨٧** و**٣٨٨**).

(١) كتاب «الحجَّة» بابٌ فيه ذِكْرُ الصحيفة والجَفْر والجامعة ومصحَف فاطمة عليها السلام: الحديث ١.

(*) أي صُوَر الأشياء لا أعيانها.

. . . .

كَشْفُ الغِطاء عن وَجْهِ مَعْنى قَوْلِه عليه السلام : «لَو كُشِفَ الغِطاء...»:

إنّ قولَه عليه السلام : [**لو كُشِفَ الغطاءُ ما ازدَدْتُ يقيناً**(*)] ممّا استفاض نَقْلُه عنه عليه السلام ، ولكنّهم أوردوا إشكالاً في هذا المقام **وحاصله**: أنّ النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم قد كان يطلب زيادةَ المعرفة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : [**اللّهم زِدْني فيكَ معرفةً**] وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : [**ما عَرَفناك حقَّ معرفتك**]، **وعلى هذا**: فَيَلزم أن يكون عليٌّ عليه السلام أكمَلَ في المعرفة من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم**!** وهو محالٌ عَقْلاً ونَقْلاً .

وأُجيبَ عنه بوجوهٍ عديدة:

منها: ما قالَه الشيخ البهائي رحمه الله مِن «أنّ قول أمير المؤمنين عليه السلام **مُنَزَّلٌ على درجات القيامة ومراتبها**، والمعنى: لو كُشِفَ الغطاءُ عن مراتب **الآخرة وما قالَه الأنبياء** عليهم السلام **في وَصْفِها**: لمَا ازدَدْتُ عِلْماً في معرفتها وأنا في هذه الدّنيا، فلا يكون قولُه عليه السلام في المعرفة

(*) غُرَر الحِكَم ودُرَر الكَلِم: الفصل ٧٥: ص٥٥٦: الحديث ١: ط دار الكتاب.

....

ودرجاتها **بل في أحوال تلك النشأة**، كما رواه رئيسُ المحدِّثين الشيخ الكليني رحمه الله عن إسحاق بن عمّار قال: سمعتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنّ رسول الله ﷺ صلّى بالناس الصُّبحَ، فَنَظَر إلى شابٍّ في المسجد وهو يَخْفِقُ ويَهوي برأسه، مُصْفَرّاً لونُه، قد نَحِفَ جسمُه وغارَتْ عيناه في رأسه، فقال له رسول الله ﷺ: كيف أصبَحْتَ يا فلان؟ قال: أصبَحْتُ يا رسولَ الله موقِناً، فَعَجِبَ رسولُ الله ﷺ من قوله وقال: إنّ لكلّ يقينٍ حقيقةً فما حقيقةُ يقينِك؟ فقال: إنّ يقيني يا رسول الله هو الذي أَحْزَنني وأَسْهَرَ ليلي وأَظْمَأَ هواجِري، فَعَزَفَتْ نفسي عن الدّنيا وما فيها حتّى كأنّي أنظرُ إلى عرشِ ربّي وقد نُصِبَ للحساب وحُشِر الخلائقُ لذلك وأنا فيهم، وكأنّي أنظرُ إلى أهل الجنّة يتنعَّمون في الجنّة ويتعارفون وعلى الأرائك مُتَّكِئون، وكأنّي أنظرُ إلى أهل النّار وهم فيها مُعَذَّبون مُصْطَرِخون، وكأنّي الآنَ أسمعُ زَفيرَ النّار يدور في مسامعي، فقال رسول الله ﷺ لأصحابه: هذا عبدٌ نَوَّرَ اللهُ قلبَه بالإيمان، ثمّ قال له: إِلْزَمْ ما أنتَ

. . . .

عليه. . . .[*] - الحديث - . . . . . » - إنتهى -[**].

ومنها: ما قالَه بعضُ الأذكياء من المعاصِرين للمحدِّث السيّد نعمة الله الجزائري رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو: «أن يكون [**يقيناً**] منصوباً على المفعوليّة لا على التّمييز، **وحاصله**: أنّ لي يقيناً في مراتب المعرفة لو كُشِفَ الغطاءُ لم أزدَدْ يقيناً غيرَذلك اليقين، **بأن يتغيَّر عِلمي ويَحدث لي عِلمٌ يُغايِره كما هو واقعٌ في علومنا**، وليس المرادُ أنّ ذلك اليقين لا يَقبل الزّيادةَ والنّقصان، بل هو قابِلٌ له غير أنّه لا يتغيَّر إلى يقينٍ يُغايِره» - إنتهى -[***].

ومنها: ما قالَه المحدِّثُ السيّد نعمة الله الجزائري رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيرُه من «أنّ النبيَّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كانت مراتبُ معرفتِه تَتزايد يوماً بعد

(*) الأصول من الكافي: كتاب «الإيمان والكفر» بابُ حقيقةِ الإيمان واليقين: الحديث ٢.

(**) نَقْلاً عن كتاب «الأنوار النّعمانيّة» للمحدِّث السيّد نعمة الله الجزائري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (المتوفّى سنة ١١١٢هـ): ج١: ص٤٦ و٤٧: ط الأعلمي.

(***) المصدر السّابق: ص٤٧.

....

يوم على طول مدّة عُمُره الشّريف، وكان يَحدث له بالوحي والإلهام من درجات المعرفة ما يَعُدُّ الدّرجةَ السّابقة دُنيا بالنّسبة إلى الدّرجة اللّاحقة، ولذا قال ﷺ: [**إنّي لَأَستغفر اللهَ كلَّ يومٍ سبعين مرَّة من غير ذَنْب**]، فكان ﷺ يطلب زيادةَ مراتب المعرفة في حياته لأنّها تُفَاض عليه آناً بعد آن، **ولمّا استكمَلَت مدّتُه: استكمَل له ما يَليق بمادّته النبويّة من إفاضة العلوم الّلائقة بذاته الشّريفة التي هي منتهى مراتب البشر**، ولمّا مَرضَ مرضَه الذي انتقل فيه إلى جوار القُدس: طَلَبَ عليّاً عليه السلام وأدناه منه، وعَلَّمه علومَ مدّةِ عُمُره الشّريف بلحظةٍ واحدة، فلذا قال عليه السلام - لمّا سُئِل: ما عَلَّمَك رسولُ الله ﷺ؟ -: [**إنّه عَلَّمني ألفَ بابٍ من العِلم، يَنْفَتِحُ من كلّ بابٍ ألفُ باب**]، ومن هذا صارَ البطينَ، لتراكُم العلوم في صدره الشّريف، **فهو** عليه السلام **بَعد النبيّ** ﷺ **يقول: إنّي عَرَفْتُ اللهَ** عزّ وجلّ **بما عُلِّمْتُه من النبيّ** ﷺ، **حتّى لو كُشِفَ الغطاءُ: لم أَزْدَدْ عِلْماً يُضَاف إلى معرفتي الكاملة، ويُحتَمل معاني أُخَر أيضاً.** » - **إنتهى** -(*).

(*) المصدر السَّابق.

: **حسنة الحسين بن أبي العلاء قال**: «سمعتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنّ عندي الجفرَ الأبيض، قال: قلتُ: فأيُّ شيءٍ فيه؟ قال: زبور داود عليه السلام، وتوراة موسى عليه السلام، وإنجيل عيسى عليه السلام، وصُحُف إبراهيم عليه السلام، والحلال والحرام، ومصحَف فاطمة عليها السلام، ما أَزْعم أنّ فيه قرآناً، **وفيه**(١) ما يحتاج

---

(١) لعلَّ الضمائرَ كلَّها أو الأخيرَيْن راجعةٌ إلى الجَفْر لا المصحَف، فلا يُنافي الأخبار الدالَّة على أنّه ليس في مصحَفِها عليها السلام الأحكام. (مرآة العقول: ج٣: ص٥٧ و٥٨). وقال المولى محمّد صالح المازندراني رحمه الله: «والظّاهر أنّ الضّمير المجرور في [فيه] في المواضع الثّلاثة: راجعٌ إلى مصحَف فاطمة عليها السلام، ورجوعُه إلى الجَفْر الأبيض بعيد، ولعلّ المرادَ بالقرآن هو القرآنُ المعروف بيننا، فلا يُنافي اختصاص المصحَف ببعض العلوم وبعضِ الأحكام ما تقرَّر من أنّ في القرآن جميعَ العلوم وجميعَ الأحكام. . .» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج٥: ص٣٩٠).

الناسُ إلينا ولا نحتاجُ إلى أحدٍ، حتّى فيه الجلدة، ونصف الجلدة، ورُبُع الجلدة وأرش الخدش!

وعندي الجَفْر الأحمر، قال: قلتُ: وأيُّ شيءٍ في الجَفْر الأحمر؟ قال: السلاح، وذلك إنّما يُفْتَحُ للدم، يفتَحُه صاحبُ السّيف للقتل...»[(١)].

: **صحيحة أبي عبيدة قال:** «سأل أبا عبد الله عليه السلام بعضُ أصحابنا عن الجَفْر[(٢)]، فقال: هو جِلْدُ ثورٍ[(٣)] مملوءٌ عِلْماً، قال له: فالجامعة؟ قال: تلك صحيفةٌ طولُها سبعون ذراعاً في عَرْضِ الأديم مِثْلُ فَخْذِ الفالِج[(٤)]، فيها كلّ ما يحتاج الناسُ إليه، وليس من قضيّةٍ إلّا وهي فيها، حتّى أرش الخدش.

(١) كتاب «الحجَّة» بابٌ فيه ذِكْرُ الصحيفة والجَفْر والجامعة ومصحَف فاطمة عليها السلام: الحديث ٣.

(٢) يعني الأبيض (مرآة العقول: ج٣: ص٥٩).

(٣) لعلّ الجِلدَ: وعاءُ الكُتُب، لا أنّها مكتوبةٌ فيه. (المصدر السابق).

(٤) الفالِج: الجَمل العظيم ذو السّنامَيْن...

قال: فمصحَف فاطمة عليها السلام؟ قال: فسكتَ طويلاً ثمَّ قال: إنّكم لَتَبْحَثون عمّا تريدون وعمّا لا تريدون[١]، إنّ فاطمة مَكَثَت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمسةً وسبعين يوماً، وكان دَخَلها حزنٌ شديدٌ على أبيها، وكان جبرئيل عليه السلام يأتيها فَيُحْسِن عزاءَها على أبيها، ويُطَيِّب نفسَها، ويُخبرها عن أبيها ومكانه، ويُخبرها بما يكون بعدها في ذريّتها، وكان عليٌّ عليه السلام يَكتب ذلك، فهذا مصحَفُ فاطمة عليها السلام.»[٢].

---

(١) «إنّكم لَتبحثون» أي تُفتّشون «عمّا تريدون» أي عمّا ينبغي لكم أن تُريدوه ويتعلّق غرضُكم به، وعمّا لا ينبغي لكم إرادتُه ولم يتعلّق غرضُكم به، **وفيه تنبيهٌ على أنّه ينبغي للإنسان أن يتعلّم ما يَنفعه، ولا يَتكلّف عِلْمَ ما لم يُؤْمر به ولا يَنفعه في العقايد الضروريّة والأعمال المطلوبة!**.
(المصدر السّابق: ص٥٩ و٦٠).

(٢) كتاب «الحجّة» بابٌ فيه ذِكْرُ الصحيفة والجَفْر والجامعة ومصحَف فاطمة عليها السلام: الحديث ٥.

في العِلم الذي كان يَأتيهم عليهم السلام في ليالي القدر:

: **خبر الحسن بن العبّاس بن الحَرِيش عن أبي جعفر الثّاني عليه السلام** : « . . . إنَّ رسول الله ﷺ لمّا أُسْرِي به لم يَهبط حتّى أَعْلَمَه الله جَلَّ ذِكْرُه عِلمَ ما قد كان وما سيكون، وكان كثيرٌ من عِلمه ذلك جُمَلاً يأتي تفسيرُها في ليلة القدر، وكذلك كان عليُّ بن أبي طالب عليه السلام قد عَلِم جُمَلَ العلم، ويأتي تفسيرُه في ليالي القَدْر، كما كان مع رسول الله ﷺ (١)، قال السائل: أَوَ ما كان في الجُمَل تفسيرٌ(٢)؟ قال: بلى، ولكنّه إنّما يأتي بالأمر من الله تعالى

(١) فإنّه ﷺ عَلِم ما كان ويكون جُمَلاً ويأتي له التفصيلُ ليلتَها .

(٢) **وتقريرُ شُبهتِه** - كما عن المجلسي رحمه الله -: أنّ الجُمْلةَ إن كانت مشتمِلَةً على كلّ ما اشتمَل عليه التفسير: فما الذي يأتيهم في ليلة القدر من العلم؟(*) وإن لم تكن مشتمِلَةً على

(*) أي لَزِمَ عدمُ الفائدة في نزول الملائكة والرُّوح بعده ﷺ على الوصيّ عليه السلام ، لأنّ عنده ﷺ التفصيلَ، ولم يَمُت ﷺ حتّى أَوْدَع عِلْمَه كلَّه عليّاً عليه السلام ! .

في ليالي القَدْر إلى النبيّ وإلى الأوصياء: إفْعَل كذا وكذا،

الجميع وكان يبقى من العِلم ما لم يأتِهم بَعْدُ، وإنّما يأتيهم في ليالي القدر: فَيَلزم أن لا يَعْلَم الرّسولُ ﷺ ذلك الباقي(*). (مرآة العقول: ج٣: ص٩٦).

وقال المولى محمّد صالح المازندراني رَحِمَهُ اللهُ: «**ولمّا كان هذا الكلام** (أي قوله عليه السلام: وكان كثيرٌ من عِلْمه ذلك جُمَلاً يأتي تفسيرُها في ليلة القدر) **مُجْمَلاً** - لاحتمال أنّه يأتي نفسُ تفسيرها وتفصيلها في ليلة القدر، واحتمال أنّه يأتي الأمرُ بتفاصيلها - **حَمَلَه السائلُ على الأوّل** (أي الإحتمال الأوّل) واستفهمَ على سبيل التّقرير بقوله: (**أَوَما كان في الجُمَل تفسير؟**) يريد أنّ فيها تفسيرَها، والنّفوسُ القدسيّةُ إذا عَلِمَت الجُمْلةَ فقد عَلِمَتْ تفسيرَها أيضاً، إمّا

(*) وبالتّالي: أفضليّةُ الوصيّ عليه السلام على النبيّ ﷺ الذي هو خليفتُه، وهو محالٌ عَقْلاً ونَقْلاً!. إلّا أنّه قد سَبَقَ ويأتي - إن شاء الله تعالى - عدمُ الدّلالة على الأفضليَّة المزبورة، للابُديَّة المرور على النبيّ ﷺ أوَّلاً، فإنّه ﷺ الواسطةُ للوصيّ عليه السلام في كلّ خيرٍ يَصِل له!.

لأمرٍ قد كانوا عَلِموه، أُمِروا كيف يَعْمَلُون فيه، قلت: فَسِّر

بنفس معرفة الجُمَل أو بأدنى التفات، وذلك كما إذا نَظَرْتَ إلى زيدٍ فقد أبصَرْتَ كلَّه إجمالاً وأبصَرْتَ أجزاءَه وتفاصيلَه جميعاً عند إبصارٍ واحد، بل إبصارُ الكلّ والأجزاء إبصارٌ واحدٌ، وإنّما يتفاوَت بالإعتبار، فأَقَرَّ به عليه السلام بقوله: **(بلى)** وصدَّقه، وأشار بقوله عليه السلام: **(ولكنّه إنّما يأتي بالأمر من الله تعالى في ليالي القدر إلى النبيّ وإلى الأوصياء: إِفْعَل كذا وكذا، لأمرٍ قد كانوا عَلِمُوه، أُمروا كيف يَعملون فيه)** إلى أنّ المراد به هو الإحتمال الثّاني.

وتوضيحه: أنّ كثيراً من عِلْمِه عليه السلام ذلك كان مُجْمَلاً لا يُعْلَم هل يَأمرُ (أي يَأمرُ اللهُ تعالى) بإمضائه وفِعْلِه وتَرْكِه أم لا يَأمر؟ وهل يُثْبِتُه أو يَمْحوه - كما في العِلم الذي يجري فيه البَداء -؟، وإنّما يأتي الأمرُ بتفاصيل هذه الأمور في ليلة القدر.

وإنّما قال عليه السلام: **(كثيرٌ من عِلْمه ذلك جُمَلاً)** لأنّ كثيراً من عِلْمه ذلك أيضاً كان مُثْبَتاً لا يجري فيه البداء، وكان الأمرُ به معلوماً لا يَحتمِلُ غيرَه...» - إنتهى - (شرح أصول

لي هذا؟ قال: لم يَمُت رسولُ الله ﷺ إلّا حافظاً لجُمْلةِ

الكافي والرَّوضة: ج٦: ص١٦ و١٧: منشورات المكتبة الإسلاميّة: ط طهران).

وقال رَحِمَهُ اللهُ في شَرْح قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**وإنّها** (أي سورة إنّا أَنْزَلْناه) **لَغَايةُ عِلْمِنا**» في صَدْر الحديث السّادس من أحاديث الباب:

«لدلالتها على حصولِ علوم غيرِ محصورةٍ لهم في تلك الليلة بإخبارِ الملائكة، أو لأَنّ هذه العلوم من توابع العلوم التي كانت حاصلةً لهم وغاياتِها، فإنّهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَلموا جميعَ ما في الّلوح المحفوظ من النّقوش: حتميَّة كانت أو غير حتميّة، ويجيئُهم حَتْمُ غيرِ المحتوم في تلك اللّيلة، والله أَعْلم.» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج٦: ص١٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ أيضاً في شرح قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**ولقد قضى أن يكون في كلّ سنةٍ ليلةٌ يُهْبَط فيها بتفسير الأمور**» في صَدْر الحديث السّابع من أحاديث الباب:

«قد تَحقَّق أنّ أئمّتنا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ كانوا عالِمين بجميع الأمور، إلّا أنّ بعضَها لمّا كان محتوماً مُبْرَماً وبعضَها غيرَ محتوم:

العلم وتفسيره، قلت: فالّذي كان يأتيه في ليالي القَدْر عِلْمُ ما هو؟ قال: الأمرُ واليُسْرُ(١) فيما كان قد عَلِم، قال

كان المُراد بتفسيرها تفسيرَ غير المحتوم، فيَحصل لهم عليهم السلام العِلْمُ في تلك الليلة بأنّه صار محتوماً، فيُؤمَرون بفِعْل هذا وتَرْك ذاك إلى ما شاء اللهُ تعالى، وفي لفظ (التفسير) إيماءٌ إلى ذلك، ويُحتَمل أن يُراد به (أي بالتّفسير): الإعلامُ بأنّها **وُجِدَت** في الأعيان، وهذا غيرُ الإعلام بأنّها **ستُوجَد**، وما كان متحقِّقاً لهم عليهم السلام هو الثّاني دون الأوّل.» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج٦: ص١٣).

(١) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «لعلَّ المُراد أنّه كان يَعلم العلومَ على الوَجْه الكليّ الذي يُمكنه إستنباط الجزئيّات منه، وإنّما يأتيه - في ليلة القدر - تفصيلُ أفراد تلك الكليّات لمَزيدِ التّوضيح ولتسهيلِ الأمر عليه في استعلام الجزئيّات.» (مرآةُ العقول: ج٣: ص٩٧).

وقال المولى محمّد صالح المازندراني رحمه الله: «والمراد باليُسر هو التّخفيف بالمَحْو ونحوه» (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج٦: ص١٧).

السائل: فما يَحْدُثُ لهم في ليالي القَدْر عِلمٌ سوى ما عَلِموا؟(١) قال: هذا ممَّا أُمِروا بكتمانه(٢)، ولا يَعلم

وقال السيّد بدر الدِّين بن أحمد الحسيني العاملي رَحِمَهُ اللَّهُ (كان حيّاً سنة ١٠٦٠هـ): «المراد باليُسر: إطلاق العمَل لهم بما كانوا قد عَلِمُوه من قَبْل» - إنتهى - (الحاشية على أصول الكافي: جمعَها ورتَّبها: السيّد محمّد تقي الموسوي سنة ١٠٩٤هـ: تحقيق عليّ الفاضلي: دار الحديث للطّباعة والنشر).

(١) قال المولى محمّد صالح المازندراني رَحِمَهُ اللَّهُ: «إشعاراً بأنّ هذا محال، لأنّه تحصيلُ الحاصل، ومبالغةً في استعلام ما يَحدث لهم فيها من الأوامر المخصوصة، فأجَابه عَلَيْهِ السَّلَامُ صريحاً بأنّ هذا - أي ما يَحدث لهم من الأوامر - ممّا أُمِروا بكتمانه وإظهار (وإضمار ظ) خصوصيّاته» (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج٦: ص١٧).

(٢) أي أُمِروا بكتمان أَمْرِ البداء عن غير أَهْلِه لقُصور فَهْمِهم، وأنّهم قبل أن يُعَيَّن لهم الأمورُ البدائيّة والمحتومة: لا يجوز لهم الإخبارُ بها، **ولِذا قال أميرُ المؤمنين** عَلَيْهِ السَّلَامُ - **في رواية الأصبغ بن نباتة** -: **«ولولا آيةٌ في كتاب**

تفسيرَ ما سألتَ عنه إلّا الله عزّ وجلّ (١).

الله عزّ وجلّ **لأَخْبَرْتُكم بما كان وبما يكون وبما هو كائِنٌ إلى يوم القيامة، وهي هذه الآية:** ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [**الرعد: ٣٩**]» (مرآة العقول: ج٣: ص٩٧).

(١) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «أي لا يَعْلَم ما يكون محتوماً وما ليس بمحتوم في السَّنة قبل نزول الملائكة والرُّوح إلّا الله عزّ وجلّ» (مرآة العقول: ج٣: ص٩٧).

وقال المولى محمّد صالح المازندراني رحمه الله: «ولا يَعلم تفسيرَ ما سألتَ عنه من الأوامر المخصوصة والخصوصيّات التي تَنَزَّلُ فيها إلّا الله تعالى. والحصرُ إضافيٌّ بالنّسبة إلى غير الولاة (أي غير ولاة الأَمْر) لأنّ عقولَ غيرهم لا تَتحمَّل ما تَنَزَّل فيها، ويُحتمَل أن يُراد أنّه لا يَعلم ما يصير محتوماً في ليلة القدر قبل أن يصير محتوماً إلّا الله تعالى، فيكون الحصرُ حقيقيّاً، ولكنّ الأوّل أَنْسَب بسياق الكلام، فتأمَّل واللهُ أعلمُ بحقيقة الحال.» (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج٦: ص١٧).

وقال الفاضل الأسترآبادي رحمه الله: «يُفهم من كلامه عليه السلام

. . . .

أنّ الله تعالى عَلَّم النبيَّ ﷺ جُلَّ نقوشِ الّلوح المحفوظ المتعلِّقة بما مضى وما سيكون، ونقوشُ الّلوح المحفوظ قسمان: قسمٌ منه لله فيه المشيئة والبداء يَجري فيه، وقسمٌ محتومٌ لا يَجري فيه البداء(*)، والنقوشُ المتعلِّقةُ بكلّ سنةٍ

(*) وفي صحيحة محمّد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: «قال: سألتُه عن علامةِ ليلةِ القدر؟ فقال عليه السلام: علامتُها أن يَطيبَ ريحُها، وإن كانت في بردٍ دفئَتْ، وإن كانت في حرٍّ بردَتْ فطابَت، قال: وسُئل عن ليلة القدر؟ فقال: تَنَزَّلُ فيها الملائكةُ والكتَبَةُ إلى السّماء الدّنيا فيكتُبُون ما يكون في أَمْرِ السَّنة وما يُصيبُ العباد، **وأَمْرٌ عنده موقوفٌ وفيه المشيّة**، فيُقدِّم ما يشاء ويؤخِّر منه ما يشاء، ويمحو ويُثْبِتُ وعنده أمُّ الكتاب.» (وسائل الشيعة: كتاب الصّوم: الباب **٣١** من أبواب أحكام شهر رمضان: الحديث ١).
وفي حسَنة حمران عن أبي جعفر عليه السلام: «قال عليه السلام: يُقَدَّر في ليلة القدر كلُّ شيءٍ يكون في تلك السَّنة إلى مِثْلها من قابِل، من خيرٍ وشرٍّ وطاعةٍ ومعصيةٍ ومولودٍ وأَجَلٍ أو رزق، فما قُدِّر في تلك السَّنة وقُضي **فهو المحتوم، ولله** عزّ وجلّ **فيه المشيّة. . .**» (المصدر السّابق: الحديث ٣). ←

. . . .

تصير محتومةً في ليلة القدر، وتَنَزَّل الملائكةُ والرُّوح فيها

← قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «لعلّ المعنى أنّه محتومٌ بالنّسبة إلى التقدير السّابق بحيث يَعْسُر تغييره، لكن لله فيه المشيّة أيضاً» (مرآة العقول: ج١٦: ص٣٨٥).

ونَسْتَقي إيضاحَه من أَرْبَعينِه حيث قال رحمه الله ما لفظُه: «إنّ الله تعالى لمّا اقتضَتْ حكمتُه البالغة توجُّهَ الخَلْقِ إلى جنابِه وتضرُّعهم وتوسُّلهم إليه في جميع أمورهم: قَدَّر للأمور أسباباً وتقديرات وقَدَّر للتّقديرات مراتبَ مختلفة.

ففي المرتبة الأولى من التّقدير: تغييرُ ما قَدَّر - من سوء القضاء - **وما لم يُقَدِّر** - من الخيرات والنّعماء - **بالتضرُّعات والدّعوات والعبادات والصّدقات: أَسْهَلُ من الثّانية، وكذا الثانية بالنّسبة إلى الثّالثة**، كما أنّ لأحكام الملوك - تعالى الله عن المشاكَلة والمناسَبة - مراتبَ في الإمضاء وقبول التّغيير إلى أن تنتهي إلى التّوقيع بخاتم الملِك، فتغييره: عَسِرٌ جدّاً، **فكذا بعد ليلةِ ثلاثٍ وعشرين: يَعْسرُ تغييرها جدّاً، وإنّما قلنا: يَعْسرُ، ولم نقل: يَمتنع، لأنّه يَظهر من بعض الأخبار أن لله تعالى فيه المشيّة أيضاً. . .**» - إنتهى - (الأربعون حديثاً: ج٢: ص٤١١: ←

. . . .

بالإذن فيما صار محتوماً. وأمّا قوله عليه السلام: **[وهذا ممّا أُمِروا بكتمانه]** فمعناه: أنّهم مأمورون بكتمان خصوصيّات

← تحقيق فارس حسُّون كريم: مكتبة فدَك لإحياء التُّراث).

وقال الفاضل الأسترآبادي رحمه الله مُعَلِّقاً على قوله عليه السلام: «**ولله عزّ وجلّ فيه المشيّة**» - في الحسَنة المزبورة -:

«مقتضى الحديث السابق (أي صحيحة محمد بن مسلم) ومقتضى الأحاديث الصّريحة في أنّ الله تعالى لا يُكذِّبُ ملائكتَه ورُسُلَه: أنّ الملائكةَ إنّما يكتبُون ما يُحتَّم في تلك الليلة، وهنا أَمْرٌ آخَر يَعلمه اللهُ ولا يكتبُونَه، ولله فيه المشيئة، **والظّاهر أنّه سقطَ هنا شيءٌ، والأصل: وأَمْرٌ موقُوفٌ ولله عزّ وجلّ فيه المشيئة.**» - إنتهى - (نَقْلاً من مرآة العقول: ج١٦: ص٣٨٥ و٣٨٦).

«ثمّ إنّه يُحتَمل أن يكون المرادُ بالبداء في المحتوم: **البداء في خصوصيّاته لا في أصلِ وقوعه**، كخروج السّفياني قبل ذهاب بني العبّاس ونحو ذلك» (بحار الأنوار: ج٥٢: ص٢٥١). واسمُ السّفياني الملعون هو: عثمان بن عَنبسَة، وإنّه لَمِن المحتوم الذي لا بدّ منه (أُنظر «غَيبة النّعماني» الباب ١٨: ص**٢٩٩** إلى **٣٠٢**: الحديث ١ و٢ و٤ و٥ و٦ و٨).

قال السائل: فهل يَعلم الأوصياءُ ما لا يَعلم الأنبياء؟ قال: لا، وكيف يَعلم وصيٌّ غيرَ عِلْمِ ما أُوصيَ إليه، قال السائل: فهل يَسَعنا أن نقول: إنّ أحداً من الوُصاة يَعلم ما لا يَعلم الآخَر؟ قال: لا، لم يمت نبيٌّ إلّا وَعِلْمُه في جوفِ وصِيّه(١)، وإنّما تَنَزَّل الملائكةُ والرُّوحُ في ليلة القَدْر بالحُكم الذي يَحكم به بين العباد، قال السائل: وما كانوا

ما يَنزل عليهم في ليلة القدر، وأمّا قوله عليه السلام: [**ولا يَعلم تفسيرَ ما سألتَ عنه إلّا الله**] فمعناه: أنّه لا يَعلم ما يصير محتوماً في كلّ سنةٍ قبل أن يصير محتوماً إلّا الله تعالى» (نَقْلاً من مرآة العقول: ج٣: ص٩٨).

(١) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «أي كلّ وَصيٍّ له، فكلّهم يَعلمون ما يَعلم النبيُّ ﷺ، وقد مرّ أنّ عِلمَ الوصيّ لا يَزيد على عِلْمِ النبيّ، فلا بدّ أن يكونوا متساويين في العِلم، ولعلّه عليه السلام قال ذلك على وِفْقِ فَهْم السائل، أو هو مَبنيٌّ على ما وَرَدَ في الأخبار أنَّه: كلُّ ما يَحدث من عِلْم الإمام فيُعْرَضُ أوّلاً على روح النبيّ ﷺ ثمّ الوصيّ الذي بَعده إلى أن يَنتهي إلى إمام الزّمان عليه السلام» - إنتهى - (المصدر السّابق).

عَلموا ذلك الحكمَ؟ قال: بلى، قد عَلموه، ولكنّهم لا يَستطيعون إمضاءَ شيءٍ منه حتّى يُؤمروا[١] في ليالي القَدْر كيفَ يَصنعون إلى السّنة المُقْبلة، قال السائل: يا أبا جعفر! لا أستطيع إنكارَ هذا؟ قال أبو جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَن أَنْكَره فليس منّا.

---

(١) قال الفاضل الأسترآبادي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمعناه أنّه لا يجوز لهم العمَلُ بمقتضى عِلمهم **إلّا بعد العِلم بأنّه صار محتوماً، وبعد الإذنِ في العمَل**[*]» - إنتهى - (نَقلاً من مرآة العقول: ج٣: ص٩٨).

(*) قال المولى محمّد صالح المازندراني رَحِمَهُ اللَّهُ: «نظير ذلك: أنّ الوزير إذا نَظَر إلى البلد العظيم، ورأى ما فيه من البيوتات المعمورة والمكسورة والمهدومة، والأراضي الخالية القابلة للعمارة والبناء والزّرع، وغير ذلك من الخصوصيّات التي لا تُحصى: **فإنّه لا يَقدر على إمضاءِ شيءٍ من ذلك بمقتضى عِلمه إلّا بَعد أَمْرِ الأمير وإِذْنِه له في العمَل**» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج٦: ص١٨).

ثمّ إنّ ما نَقَلْناه عن العلّامة المجلسي رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب من الجواب بوجوهِه: قد حكاه رَحِمَهُ اللَّهُ في موضعٍ من أَرْبَعِينِه ←

....

....

← بصورةٍ تلا بعضُ الوجوه بَعْضاً، وإليك تقريرَه بعد تقرير الإشكال الوارد في المقام:

قال: «إنّهم عليهم السلام هل يَعلمون ما يُخبرهم الملائكةُ والرُّوحُ قبل إخبارهم أم لا؟

وههنا إشكالٌ عظيم، لأنّه قد تظافَرَت الأخبارُ بكون نبيّنا ﷺ وأئمّتنا عليهم السلام عالِمين بجميع العلوم، وأنّ عندهم عِلْمَ ما كان وما يكون إلى يوم القيامة، وأنّ كلَّ ما عَلِمَ النبيُّ ﷺ عَلَّمَه عليّاً عليه السلام، وكذا كلُّ إمامٍ عَلَّمَ الإمامَ الذي بَعده كلَّ ما عَلِمَه، فلا يمكن القولُ بعدم عِلْمِهم، ومع عِلْمِهم: لا تَظهر فائدةٌ في إخبار الملَك!.

ويمكن الجوابُ – على ما ظَهَرَ لنا من الأخبار – بوجوه:

الأول: إنّهم عليهم السلام يَعلمون على وِفْقِ لوح المحو والإثبات، وَيَنزل عليهم في ليلة القدر ما لا بداء فيه.

ويؤيِّده ما رُوِي عن أمير المؤمنين عليه السلام: [لولا آيةٌ في كتاب الله لَأَخْبَرْتُ بما يكون إلى يوم القيامة، وهي ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩]] لكن كلُّ ما يُؤتى الإمام الحاضر ممّا وقعَ البداءُ فيه: يُفاض أوّلاً على روح النبيّ ﷺ، ←

....

....

← ثمّ على مَن بَعده من الأئمّة عليهم السلام إلى إمام العصر عليه السلام، لئلّا يكون عِلْمُ الآخِرِ أكثر من عِلْم الأوّل، كما وَرَدَ به الأخبار، لكن يُنافيه ظاهراً ما أشرنا إليه أنّه يَظهر من بعض الأخبار: تَطَرُّقُ البداء إلى ما يُقَدَّر فيها (أي في ليلة القدر) أيضاً، إلّا أن يُقال: الفائدةُ إعلامُ ما بدا فيه سابقاً، أو يُعَيَّنُ لهم عليهم السلام في تلك الليلة ما لا بداء فيه وما فيه البداء، واللهُ يَعلم.

الثاني: إنّهم عليهم السلام يَعلمون مجملات يُمكنهم تحصيلُ تفاصيلها ممّا عندهم من العلوم، لكن يَنزل عليهم التفاصيلُ تأكيداً في ليلة القدر.

الثّالث: إنّهم عليهم السلام يَعلمون التّفاصيل، لكنّهم غيرُ مأذونين في الإخبار بها ما لم يَنزل عليهم في ليلة القدر.

الرّابع: إنّهم عليهم السلام مع عِلْمهم وإذنِهم وعدَمِ البداء فيما يَعلمون: تأتيهم الملائكةُ تكريماً لهم، وَلِيَتَشَرَّفَ الملائكةُ بخدمتهم، وَيَقْتَبِسوا من أنوارهم، ويُجَدِّدوا عهودَهم بحبّهم وولائهم.

هذه هي الوجوه التي ظَهَرَت لي من الأخبار، واللهُ تعالى يَعلم» - إنتهى - (الأربعون حديثاً: ج٢: ص٤١٣ و٤١٤: تحقيق فارس حسُّون كريم: مكتبة فَدَك لإحياء التُّراث).

قال السائل: يا أبا جعفر! أَرَأَيْتَ النبيَّ ﷺ هل كان يأتيه في ليالي القَدْر شيءٌ لم يكن عَلِمَه؟ قال: لا يحلُّ لك أن تَسأل عن هذا[1]، أمّا عِلمُ ما كان وما سيكون فليس يموتُ نبيٌّ ولا وصيٌّ إلّا والوصيُّ الّذي بَعده يَعلمه، أمَّا هذا العلم الّذي تَسأل عنه فإنَّ الله عزّ وجلّ أبَى أن يُطْلِعَ الأوصياءُ عليه إلّا أنفسَهم[2]. . . »[3].

---

(١) إمّا لقصورِ ذِهْنِه عن فَهْمِ معنى البَداء، أو لأنّ توضيح ما يَنزل في ليلة القدر والعِلم بخصوصيّاته (أي خصوصيّات ما يَنزل فيها) ممّا لا يُمكن لسائرِ النّاس غير الأوصياء عليهم السلام الإحاطةُ به وإن كانوا خواصَّ أصحابهم وأصحابَ أسرارهم، مثل سلمان وأبي ذرّ وعمّار والمقداد ورُشَيْد الهَجَري وكُمَيْل وذريح المحاربيّ ونحوهم، ويؤيِّد هذا قولُه عليه السلام بعد ذلك: «**فإنّ الله عزّ وجلّ أَبَى أن يُطْلِعَ الأوصياءُ عليه إلّا أنفسَهم**» (راجع «مرآة العقول»: ج **٣**: ص**٩٩**، و«بحار الأنوار»: ج **٢٥**: الباب **٢**: ص **٩٥**).

(٢) أي إطْلاع كلٍّ منهم عليهم السلام صاحبَه.

(٣) كتاب «الحجّة» بابٌ في شأنِ ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ وتفسيرها: الحديث ٨.

إنّ الأئمّة عليهم السلام يزدادون في ليلةِ الجمعة:

خَبَر أبي يحيى الصّنعانيّ عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: «قال لي: يا أبا يحيى إنّ لنا في ليالي الجمعة لَشَأْناً[(١)] من الشّأن، قال: قلت: جُعِلتُ فداك وما ذاك الشّأن؟ قال: يُؤذَن لأرواحِ الأنبياء المَوْتى عليهم السلام وأرواحِ الأوصياء الموتى وروحِ الوصيّ الذي بين ظَهْرَانَيْكم[(٢)]، يُعْرَجُ بها إلى السماء حتّى تُوافيَ عرشَ ربِّها، فتطوف به أُسبوعاً وتُصلّي عند كلّ قائمةٍ من قوائمِ العرش رَكْعَتَيْن،

(١) الشّأن: الخَطْب والأمر والحال، والجَمْع: شؤون، والتّنكيرُ للتّفخيم، وقوله عليه السلام: «من الشّأن»: مبالَغَةٌ فيه.

(٢) أي أقام بينكم على سبيل الإستظهار بكم والإستناد إليكم، وزِيدَت فيه ألف ونون مفتوحة تأكيداً، ومعناه: أنّ ظَهْراً منكم قُدَّامه وظَهْراً وراءَه (خَلْفَه)، فكأنّه مَكْنُوفٌ أي مُحَاطٌ من جانبَيْه، أو من جوانبه إذا قيل: «بين أَظْهُركم»، ثمّ كَثُر (استعمالُه) حتّى استُعمِل في الإقامة بين القوم وإن كان غيرَ مَكْنُوفٍ بينهم. . .

ثمَّ تُرَدّ إلى الأبدان[١] الّتي كانت فيها، فتصبح الأنبياء والأوصياء قد مُلِئوا سروراً، ويصبح الوصيُّ الّذي بين ظَهْرَانَيْكم **وقد زِيد في عِلْمِهِ مِثْلُ جمِّ الغَفير**»[٢].

---

(١) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «وذَهابُ روح الإمام **الحيّ**: إمّا في البدَن المثاليّ، أو أَصْل الرُّوح - بناءً على تجسّمه - في المنام، أو يكون المراد: تعلُّق أرواحهم المقدَّسة بالمَلأ الأَعْلى وتكون الصّلاة على الإستعارة والمجاز، والإيمانُ الإجماليّ بتلك الأمور أَوْلى وأَسْلَم.» - إنتهى - (مرآة العقول: ج٣: ص١٠٥).

وقال الميرزا أبو الحسن الشّعراني رحمه الله: «وأمّا رَدُّ أرواحِ الأئمّة عليهم السلام **الأحياء** إلى أبدانهم: فمعقول، نظير ما وَرَد في الكتاب الكريم: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [الزمر: ٤٢]، وعروجُ أرواحِ الأئمّة عليهم السلام إلى العَرْش: أمرٌ ممكنٌ، وعَوْدُها أيضاً ممكن» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج٦: ص٢٣: هامش ١).

(٢) كتاب «الحجّة»: بابٌ في أنّ الأئمّة عليهم السلام يزدادون في ليلة الجمعة: الحديث ١.

: **خَبَر المفضّل قال**: «قال لي أبو عبد الله عليه السلام ذات يوم - وكان لا يُكَنِّيني[1] قبل ذلك -: يا أبا عبد الله! قال: قلتُ: لبَّيك، قال: إنّ لنا في كلّ ليلةِ جمعةٍ سروراً، قلتُ: زادك الله وما ذاك؟ قال: إذا كان ليلةُ الجمعة

بيان: قولُه عليه السلام: «مِثْلُ جَمِّ الغَفير»: يُقال: الجمّ الغفير، ثمّ حُذِفَ الألف واللّام وأُضيف، من باب: صلاة الأُولى ومسجد الجامع.

قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «المعنى هنا: مِثْلُ الأنبياء والرُّسُل الكثيرين، أو مِثْل الشّيء الكثير، أي عِلْماً كثيراً. . .» - إنتهى - (مرآة العقول: ج٣: ص١٠٥).

وقال المولى المازندراني رحمه الله: «أُريدَ بهم: الأنبياء والأوصياء عليهم السلام، وبالعِلم: **العلمُ بما يصير محتُوماً في تلك اللّيلة**.» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج٦: ص٢٣).

(١) أي لا يدعُونَني بالكنية قبل هذا اليوم، وفي هذا اليوم دعاني به (بها ظ) وقال: يا أبا عبد الله!، وهذا افتخارٌ من المفضّل لأنّ التّكنية عندهم من أفضل أنواع التعظيم (مرآة العقول: ج٣: ص١٠٥).

وافَى[١] رسولُ الله ﷺ العرشَ ووافَى الأئمّةُ عليهم السلام معه وَوَافَيْنا معهم، **فلا تُرَدُّ أرواحُنا إلى أبداننا إلّا بعلمٍ مستَفاد**[٢]، ولولا ذلك لأَنْفَدْنا»[٣].

---

(١) يُقال: وافَيْتُ القومَ وأَوْفَيْتُهم أي أَتَيْتُهم.

(٢) أي مع عِلمٍ جديد.

(٣) كتاب «الحجّة» بابٌ في أنّ الأئمّة عليهم السلام يزدادون في ليلة الجمعة: الحديث **٢**، ونحوه: الحديث **٣**.

بيان: قوله عليه السلام: «لأَنْفَدْنا»: يُقال: نَفِدَ الشّيءُ -بالكسر- نفاداً: فَنِيَ وانقطع، ويَتعدّى بالهمزة فيُقال: أَنْفَدْتُه إذا أَفْنَيْتُه، وأَنْفَدَ القومُ: أي ذَهبَتْ أموالُهم أو فَنِيَ زادُهم...

قال المولى المازندراني رحمه الله: «وينبغي أن يُعلم: أنّ عِلْمَه تعالى ثلاثةُ أقسام: قسمٌ يختصُّ به سبحانه ولا يَطَّلع عليه أحدٌ من عباده، وقسمٌ محتُومٌ أَظْهَرَه للأنبياء والأوصياء عليهم السلام لا مَرَدَّ له ولا تبديل، وقسمٌ غيرُ محتُوم يجري فيه البداءُ، وهذا القسمُ كثيرٌ يُظْهِر عزّ وجلّ كُلاًّ في وَقْتِه لخليفتِه، فإذا أَظْهَرَه: صارَ محتوماً، **والمُراد بالعِلم المستَفاد: ما أَظْهَرَه اللهُ تعالى لهم من هذا القسم، ولو لم يُظْهِرْه لَهم لانقطَعَ عِلْمُهم بهذا القِسم!**» - إنتهى -

. . . .

(شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج٦: ص**٢٤**).

ثمّ إنّك قد عرَفْتَ سابقاً - وسيأتي أيضاً - أنّه إذا كان ذلك: «عُرِضَ على رسول الله ﷺ ثمّ على الأئمّة عليهم السلام الّذين كانوا مِن قَبْلِهم ثمّ انتهى الأمرُ إليهم عليهم السلام» فلا يَلزم أن يكون الآخِرُ أَعْلَمَ من الأوّل**!**.

نعم، لازم ذلك: تساوي النبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام في العِلم، ولا محذورَ فيه، بل هو منصوصٌ عليه في بعض الروايات (لاحظ أصول الكافي: ج١: ص**٢٧٥** والبحار: ج**٧**: ص**٢٦٨**).

وقال العلّامة المجلسي رحمه الله: «ثمّ اعْلَمْ أنّه يُحتَمل أن يكون بقاءُ ما عندَهم من العِلم مشروطاً بتلك الحالة، أو يكون **المستفَادُ**: تفصيلاً لما عَلِمُوه مُجْمَلاً ويُمكنهم إستنباطُ التّفصيل منه، أو المُراد أنّه يجوز لهم الإظهارُ بدون ذلك كما مرّ في الباب السّابق، أو المعنى: أَنْفَدْنا من عِلمٍ مخصوصٍ سوى الحلال والحرام(*). . . **وذلك**

(*) فقد أَنْزَلَهما اللهُ عزّ وجلّ على نبيِّه ﷺ بكمالهما، وما يزدادُ الإمامُ عليه السلام في حلالٍ ولا حرام**!**.

لولا أنّ الأئمّة عليهم السلام يزدادون لنَفِد ما عندهم:

: صحيحة صفوان بن يحيى عن أبي الحسن عليه السلام :
«قال: سمعتُ أبا الحسن عليه السلام يقول: كان جعفر بن محمّد عليهما السلام يقول: لولا أنّا نزدادُ لأَنْفَدْنا»[(١)].

إمّا من المعارِف الربّانيّة[(*)] أو من الأمور البَدائيّة[(**)]، كما مرّ منّا الإشارةُ إليهما، ويُؤيِّد الأخيرَ (أي الأمور البدائيّة) كثيرٌ من الأخبار» - إنتهى - (مرآة العقول: ج٣: ص١٠٦، وبحار الأنوار: ج٢٦: ص٨٩).

(١) كتاب «الحجّة» بابُ لولا أنّ الأئمّة عليهم السلام يزدادون لنَفِد ما عندهم: الحديث ١.

(*) أو الحقائق الكونيّة وخواصّ الأشياء ونحو ذلك ممّا لا نَعلمُه، والله العالِم.

(**) حتّى فيما عَلِمُوه أيضاً، **بلحاظِ بقائِه وتجدُّده واستمرارِه على حالهِ في الزَّمَن اللّاحق، أو أنّه يَنتقل إلى صورةٍ أُخرى - ممّا لا نهايةَ لها - أو يَرجع إلى إمكانه!...** فإنّ لله عزّ وجلّ التغييرَ والبَداءَ في الماضي بالنّسبة إلى مستقبَلِه، واللهُ عزّ وجلّ يَفعل ما يشاء!.

: **صحيحة ذَريح المحاربيّ قال**: «قال لي أبو عبد الله عليه السلام : يا ذَريح! لولا أنّا نزدادُ لأَنْفَدْنا»[(١)].

: **صحيحة زرارة قال**: «سمعتُ أبا جعفر عليه السلام يقول: لولا أنّا نزدادُ لأَنْفَدْنا، قال: قلتُ: تزدادون شيئاً لا يَعْلمه رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: أَمَا إنّه إذا كان ذلك: عُرِضَ على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمّ على الأئمّة عليهم السلام ثمّ انتهى الأمرُ إلينا.»[(٢)].

: **خَبَر يونس بن عبد الرّحمٰن عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله** عليه السلام : «قال: ليس يَخرج شيءٌ من عند الله عزّ وجلّ حتّى يَبدأ برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمّ بأمير المؤمنين عليه السلام

---

(١) المصدر السّابق: الحديث ٢.

(٢) المصدر السّابق: الحديث ٣. وعقَّب عليه العلاّمةُ المجلسي رحمه الله بقوله: «ويدلّ على أنّهم عليهم السلام في جميع النّشآت مُتَرَقُّون في الكمالات، وأنّ أنوارَهم وأرواحَهم مرتَبِطةٌ بعضها ببعض، وترقّياتِهم على نَهْجٍ واحد، والكلامُ في العلم الذي يزداد: قد مرّ» - إنتهى - (مرآة العقول: ج٣: ص١٠٧).

ثـمّ بـواحـدٍ بعد واحد، لـكـي لا يكـون آخِـرُنـا أَعْـلَـمَ مـن أوّلنا»(١).

إنّ الأئمّة عليهم السلام يَعلمون جميعَ العلوم التي خرجَتْ إلى الملائكة والأنبياء والرُّسُل عليهم السلام:

صحيحة عليّ بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام: «قال: إنّ لله تباركَ وتعالى عِلْمَيْن: عِلْماً أَظْهَرَ عليه ملائكتَه وأنبياءَه ورُسُلَه عليهم السلام، فما أَظْهَرَ عليه ملائكتَه ورُسُلَه وأنبياءَه فقد عَلِمْناه، وعِلْماً استأثَرَ به، فإذا بَدا لله في شيءٍ منه(٢): أُعْلِمْنَا ذلك، وعُرِضَ على الأئمّة

---

(١) المصدر السّابق: الحديث ٤.

(٢) قال السيّد بدر الدِّين بن أحمد الحسيني العاملي رحمه الله: «أي: فإذا قضى اللهُ وحَتَمَ ما كان قد قَدَّر في عِلْمِه المكنُون ممّا له فيه البَداء: أَعْلَمَنا ذلك، **فلا بَداءَ حينئذٍ، فإنّه كائنٌ لا محالة!**» - إنتهى - (الحاشية على أصول الكافي: ص ١٧٦) ونحوه ذَكَرَ المجلسي رحمه الله في مرآة العقول (ج ٣: ص١٠٨) والمازندراني رحمه الله في شرحِ أصول الكافي والرَّوضة (ج٦: ص٢٥ و٢٦).

الّذين كانوا مِن قَبْلِنا»[(١)].

: **خَبر أبي بصير، عن أبي عبد الله** عليه السلام: «قال: إنّ لله عزّ وجلّ عِلْمَيْن[(٢)]: عِلْماً عنده لم يُطْلِع عليه أحَداً من خَلْقه، وعِلْماً نَبَذَه إلى ملائكته ورُسُله، فما نَبَذَه إلى ملائكته ورُسُله: فقد انتهى إلينا»[(٣)].

---

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام يَعلمون جميعَ العلوم التي خرجَتْ إلى الملائكة والأنبياء والرُّسُل عليهم السلام: الحديث ١.

(٢) قال المولى المازندراني رحمه الله: «هذا تقسيمٌ لعِلْمه تعالى باعتبار اختصاصه به وعدَمِه، **فالأوّل**: هو القسمُ الأوّل من الأقسام الثّلاثة التي ذَكَرْناها سابقاً، **والثّاني**: هو القسمُ الثّاني منها أو الأعمّ منه ومن الثّالث، لأنّ الثّالث أيضاً منبوذٌ إلى الرُّسُل كما عرَفْتَ.» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج٦: ص٢٦).

(٣) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام يَعلمون جميعَ العلوم التي خرجَتْ إلى الملائكة والأنبياء والرُّسُل عليهم السلام: الحديث ٢.

: **خَبر ضريس**: «قال: سمعتُ أبا جعفر عليه السلام يقول: إنّ لله عزّ وجلّ عِلْمَيْن: عِلْمٌ[١] مَبْذول، وعِلْمٌ مكفوف. فأمّا المبذول: فإنّه ليس من شيءٍ تَعْلَمُه الملائكةُ والرُّسُل إلّا نحن نَعْلَمُه، وأمّا المكفوف: فهو الّذي عند الله عزّ وجلّ في أُمّ الكتاب[٢]، إذا خَرَجَ نَفَذَ»[٣].

---

(١) في أكثَر النُّسَخ بالرَّفع فهو مبتدأ، أي: عِلْمٌ منهما، و«مبذول»: خَبَرُه، وكذا قوله عليه السلام: «عِلْمٌ مكفُوف» أي مَصُونٌ ممنوعٌ عن الخَلْق، وفي نسخة الشّهيد الثّاني رحمه الله: «عِلْماً مبذولاً وعِلْماً مكفُوفاً»: بَدَلاً من العِلْمَيْن. (مرآة العقول: ج٣: ص١٠٩).

(٢) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «أُمّ الكتاب: اللَّوحُ المحفوظ، إذا خَرَجَ بإعلام المَلَك وإرساله أو بالوحي والإلهام بلا واسطة: نَفَذَ، أي وصلَ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والأئمّة عليهم السلام، أو يصير نافِذاً جارياً لا بداءَ فيه، بخلاف العلم الأوّل، فإنّه كان يجري فيه البداء» - إنتهى - (مرآة العقول: ج٣: ص١٠٩).

(٣) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام يَعلمون جميعَ

. . . .

العلوم التي خرجَتْ إلى الملائكة والأنبياء والرُّسُل عليهم السلام: الحديث **٣**.

بيان: قولُه عليه السلام: «إذا خرجَ نَفَذَ»: قال السيّد بدرالدِّين بن أحمد الحسيني العاملي رحمه الله: «أي وَقَعَ وحصلَ في الأعيان الخارجيّة، والمُراد بالعِلم: المعلوم، والمُراد بخروجه: تعليمُه الملائكةَ والرُّسُلَ وأوصياءَهم عليهم السلام، **فمعلومٌ** استأثَرَ به، يُقدِّم منه ما يشاء ويُؤخِّر ما يشاء ويُثْبِتُ منه ما شاء ويَمحو ما يشاء، فيقَع فيه البَداء، **ومعلومٌ** خَرَجَ للملائكة والأنبياء والأوصياء عليهم السلام مَصُونٌ عن ذلك، فإذا خَرَجَ إليهم عليهم السلام العِلمُ الذي استأثَرَ به: نَفَذَ، وهذا المضمون وَرَدَ في أحاديثَ شتّى، واللهُ أَعْلَم» - إنتهى - (الحاشية على أصول الكافي: ص **١٧٦**).

وقال المولى المازندراني رحمه الله: «**العلمُ المبذول**: العلمُ بالشّيء الذي قضاه وأمضاه وأَظْهَرَه لخواصّ خَلْقِه، **والعلمُ المكفُوف**: العلمُ بالشّيء الذي فيه المشيئة، فلا يَقضيه ولا يُمضيه إذا شاء ويقضيه ويُمضيه إذا شاء، فإذا قضاه وأمضاه: أَظْهَرَه لهم، وإذا أَظْهَرَه: نَفَذَ، ولا يجري فيه البَداء» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج**٦**: ص**٢٦**).

: **صحيحة أبي بصير عن أبي جعفر** عليه السلام : «قال: إنّ لله عزّ وجلّ عِلْمَيْن: عِلْمٌ[1] لا يَعْلَمُه إلّا هو[2]، وعِلْمٌ عَلَّمَه ملائكتَه ورُسُلَه، فما عَلَّمَه ملائكتَه ورُسُلَه عليهم السلام فنحن نَعْلَمه»[3].

يُبْسَط لهم عليهم السلام العلمُ فَيَعْلمون ويُقْبَضُ عنهم عليهم السلام فلا يَعْلمون:

: **صحيحة مُعَمَّر بن خَلّاد**: «قال: سأل أبا

---

(١) وهنا أيضاً في نسخة الشّهيد الثّاني رحمه الله بالنَّصب في الموضعَيْن - عِلْماً... وعِلْماً - (مرآة العقول: ج٣: ص١٠٩).

(٢) قال المولى المازندراني رحمه الله: «يُحْتَمَلُ أن يُراد به: العلمُ بغير المحتوم، **فإنّه لا يَعلمُه قبل أن يصيرَ محتوماً إلّا هو**، كما يُحتَمل أن يُراد به: العلمُ المختصّ به الذي لا يَطَّلع عليه أحدٌ من خَلْقِه في وقتٍ من الأوقات**!**.» (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج٦: ص٢٧).

(٣) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام يَعلمون جميعَ العلوم التي خرجَتْ إلى الملائكة والأنبياء والرُّسُل عليهم السلام: الحديث ٤.

الحسن عليه السلام رجلٌ من أهل فارس فقال له: أَتَعْلَمون الغيب؟ فقال: قال أبو جعفر عليه السلام: يُبْسَط لنا العِلمُ فَنَعْلَم(١) وَيُقْبَض عنّا فلا نَعْلَم، وقال: سرٌّ

(١) قال المولى المازندراني رحمه الله: «لعلّه **إشارةٌ** إلى أنّ العِلمَ بالغَيْب قسمان: **أحدهما**: حاصلٌ لهم عليهم السلام بإعلامه عزّ وجلّ، **والثاني**: مختَصٌّ به تعالى... أو **إشارةٌ** إلى أنّ عِلمَ الغَيْب هو العلمُ الذي لا يكون مستَفاداً عن سببٍ يُفيده، وذلك إنّما يَصدُقُ في حقّه تعالى... أو **إشارةٌ** إلى أنّ لهم بَسْطاً وقَبْضاً، فَبَسْطُهم عبارةٌ عن حصول الصُّوَر الكاينة عند نفوسِهم القادِسة بالفعل، فهم يَعلمونها، وقَبْضُهم عبارةٌ عن عدم حصولها لهم بالفعل **وإن كانت في الخزانة**(*)، بحيث يَحصل لهم لمجرَّد توجُّه

(*) **أي خِزانَة عِلْمِه** عزّ وجلّ - لا خِزانة النَّفس كما زعمَه بعضُ المعاصِرين، وسنُضيءُ عن قريبٍ على ما سجَّلَه رحمه الله في مواضعَ عديدةٍ من شَرْحِه في الكشف عن ذلك والدّلالة عليه - **وهم** عليهم السلام **خِزانَةُ عِلْمِه وخُزّانُ عِلْمِه**، وعَيْبَةُ عِلْمِه، ومفاتيحُ الغَيْب، ومفاتيحُ الخِزانَةِ العظمى وأبوابُها! فلا بدَّ وأن يكونوا عليهم السلام إذا ←

....

النّفس، وهم يُسَمُّون هذه الحالة: عدمَ العِلم، ويؤيِّده ما يجيء في الباب الآتي من أنّ الإمام عليه السلام إذا شاء أن يَعلم: علمَ، واللهُ أعلم.» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج٦: ص٢٨).

← شاؤوا أن يَعلموا: عَلِموا، من غيرِ لزومِ نَقْصٍ أو جَهْلٍ - بوَجْه -! وكيف يُحْتَمَلُ ذلك وهم عليهم السلام أبوابُ مشيئتهِ عزّ وجلّ ومحالُّها، ووِكْرُ إرادتِه ومَظْهَرُها، فإذا شاءَ اللهُ شيئاً شاؤوه، ولا يشاؤون إلّا ما شاءَ اللهُ عزّ وجلّ، وإذا شاؤوا شاء اللهُ عزّ وجلّ، فإذا شاؤوا أن يَعلموا - بالنّسبة لأنفسهم أو غيرهم - أَعلَمَهُم اللهُ عزّ وجلّ، إذ لا انفكاكَ للمشيئتَيْن ولا انفرادَ لإحداهما عن الأخرى! (راجع البحار: ج٢٦: ص٧: الحديث ١، وص١٤ الحديث ٢، وكتاب «الغَيبة» للشيخ الطّوسي رحمه الله: ص٢٤٧: الحديث ٢١٦، وتفسير القمّي: ج٢: ص٤٣٥، وغيرها من المصادر).

[ونَظيرُ هذا التّلازم: ما صحّ عن النبيّ ﷺ - في كُتُب الفريقَيْن - من أنّ غَضَبَ فاطمة عليها السلام هو غَضَبُ الله عزّ وجلّ وغَضَبُ رسوله ﷺ، ولا يُغضِبُها عليها السلام إلّا ما يُغضِبُهما، وأنّ ←

....

....

← **رضاها عليها السلام هو رضاه عزّ وجلّ ورضا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يُرضيها عليها السلام إلّا ما يُرضيهما، ذلك أنّ الله عزّ وجلّ ورسولَه صلى الله عليه وآله وسلم يَرضيان لرضاها عليها السلام وأنّهما يَغضبان لغَضَبها عليها السلام .**

ولو ضَمّه الخَصْمُ إلى قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] **أو قوله تعالى:** ﴿وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي فَقَدۡ هَوَىٰ﴾ [طه: ٨١] **أو قوله تعالى:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَوَلَّوۡاْ قَوۡمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ قَدۡ يَئِسُواْ مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِ كَمَا يَئِسَ ٱلۡكُفَّارُ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡقُبُورِ﴾ [الممتحنة: ١٣] **وأَمْعَنَ النَّظرَ فيهما: ينجَلي له - من حقيقةِ أَمْرِ أولئك الّذين آذَوْها عليها السلام في نفسِها وأُمّها وأبيها وبَعْلِها وبَنيها عليهم السلام - ما كان خفيّاً].**

وفيما يلي نَسْتَعْرِضُ بَعْضاً من كلام المولى المازندراني رحمه الله في مَجَالِ كيفيّةِ عِلْمِهم عليهم السلام :

قال رحمه الله فيما يأتي من باب «أنّ الأئمّة عليهم السلام إذا شاؤوا أن يعلموا عُلِّموا»:

«وفيه دلالةٌ على أنّ جَهْلَهم بالشيء: عبارةٌ عن عدمِ حصولهِ بالفعل، ويكفي في حصولِه مجرَّدُ توجُّه النَّفس، والسَّببُ في ذلك هو أنّ النَّفسَ النّاطقةَ إذا قَوِيَتْ حتّى صارَتْ نوراً إلهيّاً: لم ←

....

....

← يكن اشتغالُها بتدبير البدَن عايقاً لها عن الإتّصال بالحضرةِ الإلهيّة، **فهي والحالةُ هذه إذا توجَّهَتْ إلى الجناب القُدس (المُقَدَّس خ ل) لاستعلام ما كان وما سيكون وما هو كائنٌ: أُفيضَتْ عليها الصُّوَرُ الكليَّةُ والجزئيّةُ بمجرَّد التوجُّه**، من غير تَجشُّمِ كَسْبٍ وتمهيدِ مقدِّمات**!**.» (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج٦: ص**٣٢**) والتجشُّم: تكلُّفٌ على مشقَّة.

وقال رحمه الله في شرح قوله عليه السلام: «ولنا نَطَقَتِ الشّجرة»:

«لا يَبعد عن القدرة القاهرة الإلهيّة أن يُوجِدَ الحياةَ والنُّطقَ في الجمادات فضلاً عن النباتات **عند توجُّه النفوس القُدسيّة وإرادتها ذلك**» (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج**٥**: كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام وُلاةُ أمر الله وخَزَنَةُ عِلْمِه: ص**٢٠٦**: الحديث ٦).

وقال رحمه الله في موضعٍ ثالث: «إنّ جَهْلَهم عليهم السلام عبارةٌ عن عدمِ توجُّه النّفس، **فإن توجَّهَتْ**: **عَلِمَتْ**، من غير كَسْبٍ ولا مشقّة...»

(شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج**٥**: كتاب «الحجّة»: بابٌ في فَضْل الإمام وصفاته: ص**٢٨٦**: الحديث **٢**).

وقال رحمه الله في موضعٍ رابع: «إنّ نفسَه عليه السلام المقدَّسة ←

. . . .

. . . .

← لكمالِ نورانيَّتها وعدَمِ تعلُّقها بالعلائق الجسمانيّة وغيرها: إتّصلَت بالحضرةِ الإلهيّة إتّصالاً تامّاً، فأُفيضَتْ عليها صُوَرُ الحقائق الكليّة والجزئيّة (أي بمجرَّد توجُّهِ النفس) **وصارت بحيث كانت مشاهِدَةً لها كالمُبْصَرَات الحاضرة عند البَصَر**» (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج٥: ص٣٤٥).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضعٍ خامس: «ومن شأنِ الأئمّة الطّاهرين عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ أنّهم يزدادون في كلّ ليلةِ الجمعة عِلْماً، وأنّهم مُحدَّثون يُخبرهم الملَكُ بما شاء اللهُ من العلوم والأسرار، كلُّ ذلك للدّلالة على كمال ذاتِهم عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ **القابلةِ للفيضِ آناً فآناً** والخطابِ مع الملَك حيناً فحيناً...» (المصدر السّابق: ص٣٤٦).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضعٍ سادس - عند شرحِ قولِ أبي عبد الله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في ذَيْلِ صحيحة أبي بصير المتقدِّمة من أنّ العِلمَ هو: ما يَحدثُ باللّيل والنّهار، الأمر (من) بَعد الأمر، والشّيء بَعد الشّيء، إلى يوم القيامة -:

«**إنّ عِلْمَهم ببعض الأشياء فعليٌّ وببعضها بالقوَّة القريبة، بمعنى أنّه يكفي في حصوله توجُّهُ نفوسهم القدسيّة**، وهم عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ ←

....

وقال العلّامةُ المجلسي رحمه الله : «فالمرادُ بالعِلم المبسوط والمقبوض غيرُ ذلك (أي غير العِلم الذي يَحتاج الناسُ إليه ويسألونَهم عنه) ممّا يَحدث باللّيل والنّهار، وفي ليالي الجمعة وليالي القدر وغيرها، ولو عُمِّمَ القبضُ والبَسْطُ في

← **يُسَمُّون هذا جَهْلاً لعدم حصوله بالفعل، وبهذا يُجمَع بين الروايات التي دلّ بعضُها على عِلْمِهم بجميع الأشياء وبعضُها على عدمه، وما نحن فيه من هذا القبيل، فإنّه يَحصل لهم في اليوم واللّيلة عند توجُّهِ نفوسهم القادسة إلى عالَم الأمر: علومٌ كثيرةٌ لم تكن حاصلةً بالفعل! . . .»** (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج٥: كتاب «الحجّة»: بابٌ فيه ذِكر الصحيفة والجَفْر والجامعة ومصحَف فاطمة عليها السلام: ص ٣٨٧ و٣٨٨: الحديث ١).

وظاهرُه - بضميمَتِه إلى ما نَقَلْناه عنه رحمه الله أوّلاً في الإشارة الأخيرة من الإشارات الثّلاث - **عَدَمُ منافاتِه** لمَذْهَب المشهور في كيفيَّة عِلْمِهم عليهم السلام وأنّها: إشائيّةٌ إراديّة، بمعنى أنّ عِلْمَهم عليهم السلام بالأمور يكون في ظَرْفِ إرادتهم وإشاءتهم لِأَنْ يَعلموا بها - **كبَصَر البصير** -، وسيأتي عن قريبٍ - إن شاء الله تعالى - مزيدُ توضيحٍ لذلك، فانتظِر.

. . . .

جميع العلوم: فلا بُدّ من تخصيصه بغير ما يحتاجُ الناسُ إليه من أمور الدِّين، بل كلّ ما يَسألون عنه، فإنّه قد وردَ أنّه لا يكون الإمامُ عليه السلام يُسأَلُ عن أَمْرٍ ويقول: لا أدري»(*) (مرآة العقول: ج٣: ص١١٠).

(*) صحيفة الأبرار: ج١: ص٢٨٧: السّطر ١٧:
وقال رحمه الله في البحار: «أمّا كونُهم عليهم السلام عالِمين باللّغات: فالأخبار فيه قريبةٌ من حدّ التّواتر، وبانضمام الأخبار العامّة لا يبقى فيه مجالُ شكّ، وأمّا عِلْمُهم عليهم السلام بالصّناعات: فعمومات الأخبار المستفيضة دالّةٌ عليه، حيث وردَ فيها أنّ الحجّةَ لا يكون جاهلاً في شيء، يقول: لا أدري، مع ما وَرَدَ أنّ عندهم عِلْمَ ما كان وما يكون، وأنّ علومَ جميع الأنبياء وصلَ إليهم، مع أنّ أكثر الصّناعات منسوبةٌ إلى الأنبياء عليهم السلام، وقد فُسِّر تعليمُ الأسماء لآدم عليه السلام بما يَشمل جميعَ الصّناعات.
وبالجملة: لا ينبغي للمتتبِّع الشكُّ في ذلك أيضاً، وأمّا حكمُ العقل بلزوم الأمرَيْن: ففيه توقُّفٌ وإن كان القولُ به غيرَ مستَبْعَد.»
- إنتهى - (بحار الأنوار: ج٢٦: ص١٩٣).
وعن الشيخ الكامل محمد بن الحسن الحرّ العاملي رحمه الله: ←

الله عزّ وجلّ (١) أَسَرَّه إلى جبرئيل عليه السلام (٢)،

(١) أي البسط والقَبْض: سرُّ الله عزّ وجلّ، أو حصول العِلم بالغَيْب وعدَم حصوله بسبب البَسْط والقَبْض: سرُّ الله عزّ وجلّ أسرَّهُ، أي أَظْهَرَه (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج٦: ص٢٨).

(٢) بقدَر ما تَحمَّلَه جبرئيلُ عليه السلام (*) **من ظاهِر السرِّ لا حقيقته،** فإنّه ليس في وُسْعِه، **وهو سرٌّ أيضاً!**، ولا يَعلَمُ السرَّ غيرُ النبيّ ﷺ وأوصيائِه عليهم السلام أنفسِهم، فإنّهم عليهم السلام الحامِلون له، ولا يُطيقُ حَمْلَه غيرُهم عليهم السلام!.

← «إنّ الأئمّة عليهم السلام يَعرِفون الأَلْسُنَ كلَّها وجميع ما يحتاج إليه الناس... والأحاديث في ذلك كثيرةٌ جدّاً» - إنتهى - (الفصول المهمّة في أصول الأئمّة عليهم السلام: ج١: الباب ١٠٤: ص٤١٤).

(*) روى في البحار عن أبي عبد الله الصّادق عليه السلام - عندما سُئِل عن الغَشْيَة التي كانت تأخذ النبيَّ ﷺ: أكانت تكون عند هبوط جبرئيل عليه السلام؟ - فقال: «**لا، إنّ جبرئيل عليه السلام إذا أتى النبيَّ ﷺ لم يَدخل عليه حتى يستأذنَه، فإذا دخلَ عليه قَعَدَ بين يدَيْه قعدةَ العبد!** وإنّما ذلك عند مخاطبة الله عزّ وجلّ إيّاه بغير ترجمان وواسطة» (بحار الأنوار: ج١٨: ص٢٦٠). ←

....

....

← ووساطةُ جبرئيل والملائكة والرُّوح عَلَيْهِمُ السَّلَامُ إنّما هو من بابِ: **دلالةِ كثرةِ الأعوان على عَظَمَةِ السُّلطان!** ومن ذلك: جَعْلُهُ عَزَّوَجَلَّ الحَفَظَةَ والكرامَ الكاتبين وتسجيلهم كلَّ عَمَلٍ وقَوْل، **مع أنّه** عَزَّوَجَلَّ **هو الحفيظُ الرَّقيبُ والشّاهدُ غيرُ الغائب!**.

وفي الأَثَر أنّه: «ما من أَمْرٍ يَنزل من السّماء ويَصعد من الأرض إلّا ويُعْرَضُ على الرّسول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أو الوليّ عَلَيْهِ السَّلَامُ» **لِتَعْلَمَ الملائكةُ أنّ لله** عَزَّوَجَلَّ **حجّةً في أَمْرِه**، وأنّه مُطاعُ الأَمْر، وأنّ أهلَ السّماوات والأرض مُتَعَبَّدون بخدمتهِ وحبِّه وطاعته، **وسبحان مَن تَعَبَّدَ أهلَ السّماوات والأرض بولايةِ محمّدٍ** صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ **وآلِ محمّد** عَلَيْهِمُ السَّلَامُ **!**.

وأمّا قَوْلُ أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**يا جبرئيل!**» - فيما رُوِي أنّه عَلَيْهِ السَّلَامُ قال يوم أُحُد: «يا الله (ثلاثاً) يا محمّد (ثلاثاً) يا جبرئيل (ثلاثاً)» -: **فَلَيْسَ باستعانةٍ واستغاثةٍ به** عَلَيْهِ السَّلَامُ، كيف وجبرئيل عَلَيْهِ السَّلَامُ من خدّام أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ **!** بل هذا أَمْرٌ منه عَلَيْهِ السَّلَامُ لجبرئيل عَلَيْهِ السَّلَامُ، كأَمْرِ السيّد لِعَبْده، وتشريفٌ له عَلَيْهِ السَّلَامُ بتكليف، لا استغاثة ودعاء**!**. (أُنظر رسائل آل طَوْق القطيفي رَحِمَهُ اللهُ والمتوفّى بعد سنة **١٢٤٥**هـ: ج**٣**: ص٨١: ←

....

....

← رقم ٣١: تحقيق ونشر شركة دار المصطفى ﷺ لإحياء التُّراث).

وروى ابنُ بابوَيْه رَحِمَهُ اللهُ في عيون أخبار الرِّضا عَلَيْهِ السَّلَامُ **بسندٍ معتبَر عن عليّ بن موسى الرِّضا** عَلَيْهِ السَّلَامُ عن آبائه عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عن عليّ بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: «قال رسول الله ﷺ: ما خَلَقَ اللهُ خَلْقاً أفضل منّي ولا أكرم عليه منّي، قال عليٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فقلتُ: يا رسول الله! فأَنتَ أفضلُ أم جبرئيل؟ [**وذكروا: أنّ هذا السّؤال وغيرَه من المقال من مولانا أمير المؤمنين** عَلَيْهِ السَّلَامُ: **إنّما هو لمصلحةِ كَشْفِ الحقائق بالنّسبة إلى سائر الخلائق...**] فقال ﷺ: يا عليُّ! إنّ الله تبارك وتعالى فضَّل أنبياءَه المرسلين على ملائكتِه المقرَّبين، وفضّلني على جميع النبيِّين والمرسلين، والفضلُ بعدي لك يا عليُّ وللأئمّة من بعدِك، **وإنّ الملائكة لخدّامنا وخدّام محبّينا**، يا عليُّ! ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْۖ﴾ بولايتنا.

يا عليُّ! لولا نحن ما خَلَقَ اللهُ آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ ولا حوّاء ولا الجنّة ولا النّار ولا السّماء ولا الأرض، فكيف لا نكون أفضلَ من الملائكة؟! وقد سبقناهم إلى التّوحيد ومعرفة ربّنا عَزَّ وَجَلَّ ←

....

....

← وتسبيحه وتهليله وتقديسه وتمجيده؟! **لأنّ أوّل ما خَلَقَ الله** عَزَّوَجَلَّ أرواحُنا فأَنْطَقَها بتوحيده وتحميده.

ثمّ خَلَقَ الملائكةَ، فلما شاهدوا أرواحَنا نوراً واحداً: استعظَموا (استعظَمَت خ ل) أمرَنا، فسبَّحْنا لِتعلمَ الملائكةُ أنّا خَلْقٌ مخلوقُون، وأنّه مُنَزَّهٌ عن صفاتنا، فسَبّحَت الملائكةُ بتسبيحنا ونزّهَتْه عن صفاتنا.

فلمّا شاهدوا عِظَمَ شأننا: هلَّلْنا لِتعلمَ الملائكةُ أنْ لا إله إلّا الله وأنّا عبيدٌ ولسنا بآلهةٍ يجب أن نُعبد معه أو دونه، فقالوا: لا إله إلّا الله، فلمّا شاهدوا كُبْر محلّنا: كبَّرنا اللهَ لِتَعلم الملائكةُ أنّ الله أكبرُ من أن ينال عِظَم (عظيم خ ل) المحلّ إلّا به، فلمّا شاهدوا ما جَعَله الله لنا من العزّة والقوّة: فقلنا: لا حول ولا قوّة إلّا بالله، لِتَعلم الملائكةُ أَنْ لا حول لنا ولا قوّة إلّا بالله، فلمّا شاهدوا ما أَنْعَمَ الله به علينا وأَوْجَبَه لنا من فَرْض الطاعة: قلنا: الحمدُ لله، لِتَعلم الملائكةُ ما يَحقّ لله عَزَّوَجَلَّ علينا من الحمد على نِعَمِه، فقالت الملائكة: الحمدُ لله.

فبنا اهتدوا إلى معرفة توحيد الله عَزَّوَجَلَّ وتسبيحه وتهليله وتحميده وتمجيده، ثمّ إنّ الله تبارك وتعالى خَلَقَ آدمَ فأودَعَنا صلبَه ←

....

....

← وأَمَر الملائكةَ بالسجود له تعظيماً لنا وإكراماً، وكان سجودهم لله عزّ وجلّ عبوديّةً ولآدم إكراماً وطاعة، لكوننا في صلبه، فكيف لا نكون أفضل من الملائكة؟ وقد سجدوا لآدم عليه السلام كلُّهم أجمعون...» (عيون أخبار الرّضا عليه السلام: ج١: بابٌ في أفضليّة النبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام على الملائكة: ص**٢٦٢** و**٢٦٣**: رقم **٢٢**) هذا.

والأوّليّةُ المذكورةُ في الحديث: «**أوّل ما خَلَقَ اللهُ...**» **أوّليّةٌ حقيقيّةٌ** - ليس فيه للإضافة مَدْخَلٌ بوَجْهٍ من الوجوه - (أوّلُ الموجوداتِ مطلقاً)، في قِبال ما وردَ من أوّليّةِ غيرهم عليهم السلام كالعَرْش والماء والعَقْل والقَلم... فإنّها **أوّليّةٌ إضافيّةٌ نسبيّة**، كالعَقْل بالإضافة إلى الرّوحانيّين - أي الأجسام اللّطيفة التي شُبِّهَتْ بالرّوح في اللّطافة والصّفاء - فإنّه أوّلُ خَلْقٍ من الرّوحانيّين، وكالماء بالإضافة إلى الأجسام الكثيفة التي تقع عليها الأبصار، وكالقلم بالإضافة إلى ما جانَسَه من أَدَوات الكتابة كالمداد ونحوه...

وعن بعضهم: «أنّها أسماءٌ متعدِّدةٌ لتلك الحقيقة الواحدة (الحقيقة المحمّديّة)، وغاية ما هنالك أنّ لتلك الحقيقة حيثيّات ←

....

....

← مختلفةً وخصوصيّات متعدِّدةً، بحيث استحقَّت في كلّ خصوصيّةٍ أو حيثيّةٍ إسماً خاصّاً ينسجمُ مع تلك الخصوصيّة ويتوافق مع تلك الحيثيّة، ويمكن تقريبُ ذلك من خلال ما استعملَه القرآنُ الكريمُ نفسُه في إطلاق عشرة أسماء على شخصيّة النبيّ الخاتم ﷺ، وكلُّ واحدٍ منها يُشير إلى حيثيّةٍ من حيثيّات الرسول الأكرم ﷺ، **فالأسماءُ متعدِّدةٌ والمسمّى واحد. . .**» - إنتهى - كأن يُقال: إنّهم عليهم السلام العرشُ المعنويّ الذي هو حقيقتُهم عليهم السلام المقدَّسةُ المحيطةُ **بالعرشِ** الذي فيه تمثالُ جميعِ ما خَلَقَه اللهُ عزّ وجلّ، وهم عليهم السلام في الممكنات بمنزلة **الماء** الذي به حياةُ كلّ شيء (ماء الوجود)، وهم عليهم السلام **العقلُ**: فإنّه بهم عليهم السلام يُعْقَلُ كلُّ شيء، كما أنّ بالنّور يُبْصَرُ كلُّ شيء، وهم عليهم السلام **القلمُ**: فإنّهم عليهم السلام الوساطةُ في تصوير العلوم والحقائق على الصُّوَر النفسانيّة والألواح القضائيّة، وهم عليهم السلام **الرُّوح**: فإنّهم عليهم السلام الأصْلُ لحياة النّفوس العُلويّة والسُّفليّة. . .

ولبعضِ المحقّقين كلامٌ في حقيقةِ «الحقيقة المحمّديّة» لا بأس بنقلِه:

قال: «الحقيقةُ المحمّديّة ليست شخصاً بعَيْنِهِ، وإنّما هي ←

....

....

← مقامٌ عالٍ مصداقُه الأتمّ هو: الرسول الكريم محمّد بن عبد الله ﷺ، ولذا سُمّيَت تلك الحقيقة باسمه الشريف، فشخصُ الرسول ﷺ الخارجيّ الماديّ العنصريّ (الجسم النّاسوتيّ) مصداقٌ لتلك الحقيقة الأعلائيّة المقدّسة.» - إنتهى - (أُنظر شرح تمهيد القواعد: ص٤٢٦).

وفي ذلك أيضاً: ما أشاروا إليه من أنّه: «**وجودٌ واحدٌ متّصلٌ**، وإنّما يختلف باختلاف ملاحظتِه في العوالِم، **فالحقيقةُ المحمّديّة هي واسطةُ الفيض**، وهي ليست منفصلةً عن ذات محمّدٍ ﷺ في جميع العوالِم، وتلك الذّاتُ هي هي لا تختلف، **وإنّما لها تنزّلات في السّلسلة النّزوليّة ومقامات في السّلسلة الصعوديّة**، فالذّاتُ المحمّديّة تَلبسُ في كلّ عالَمٍ ما يناسِبها، وإذا جاز لنا أن نصفَ كلَّ لبوسٍ بأنّه وجودٌ: فإنّما ذلك من ضيق الخناق في التّعبير!».

تَتْمِيم:

وأمّا ما وَرَدَ في بعضِ خطَبِ أمير المؤمنين عليه السلام من أنّ الملائكةَ عليهم السلام «**أَعْلَمُ خَلْقِكَ بكَ وأَخْوَفُهم لكَ وأَقْرَبُهم منكَ**»: **فإنّما هو تَفضيلٌ إضافيٌّ لا حقيقيّ!**.

قال المحقّق الميرزا حبيب الله الهاشميّ الخوئيّ رحمه الله ←

. . . .

وقد ثَبَتَ أنّهم عليهم السلام مَبْدأُ الوسائط(*)، وبهم فَتَحَ الله عزّ وجلّ وبهم يَختم، **وإلى ذلك المعنى يَرمي ما وَرَدَ عن أمير المؤمنين** عليه السلام **من أنّه** عليه السلام : «**النقطةُ تحت الباء - باء البسمَلة -**»، **فكما أنّ قوامَ «الباء» بتلك النّقطة: فكذلك هو** عليه السلام ، **فإنّه نقطةُ الموجودات وأوّلُها ومبدأُ الوسائط ومصدرُها وأَلِفُ الإبتداءِ في الآلاء!**.

← (١٢٦١ - ١٣٢٤هـ) في أثناءِ شَرْحِه لكلامه عليه السلام : «وغيرُ خَفيٍّ أنّ تَفضيلَهم على غيرهم في القُرْبِ والشَّرَفِ إنّما هو إضافيٌّ لا حقيقيّ، فقد قدَّمنا في شَرْحِ الفصل الخامس من فُصول الخطبة التّسعين (ج٦: ص٣٢٥): أنّ بعضَ أفرادِ البشَر كالنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم (**كالأنبياء** عليهم السلام **ظ**) والأئمّة عليهم السلام أفضَلُ منهم وأشرَف. . .» - إنتهى - (منهاج البراعة في شَرْحِ نَهجِ البلاغة: ج٧: الخطبة ١٠٨: ص٢٦١ و٢٦٢).

(*) في الفَيْض والعطاء الإلهيّ، والواسطةُ في الفَيْض هي: الموجودُ الذي لا يصلُ الفَيْضُ إلى بقيّة الموجودات الإمكانيّة (وهي المستفيض) إلّا بواسطته، وهو محمّدٌ صلى الله عليه وآله وسلم وآله عليهم السلام ، والمبدأُ الفيّاض هو الله عزّ وجلّ (الفاعِل ما مِنه الوجود)، فهو عزّ وجلّ : ←

....

....

← المفيضُ الذي يرجعُ إليه كلُّ فَيْض، ولذا يُعَبَّرُ عنه بأنّه مبدأُه، وبما أنّ الفيضَ الذي يَصدر منه عزّ وجلّ لا يمكن إحصاؤه لعدم محدوديّتهِ: لذلك لا يُعَبَّر عنه بالمفيضِ فحسب بل بِـ «الفيّاض» بصيغة المبالغة!، ويُعَبَّر عن الواسطة في الفَيْض بتعبيراتٍ مختلفة: منها: الوجود المنبسط والفيض المقدَّس والنَّفس الرحمانيّ والرقّ المنشور والهيكل الإمكانيّ والرّحمة الفعليّة. . .

تَحْليلُ حقيقةِ الوساطةِ في الفَيْض:

إختلفوا في كيفيّة تحليلِ حقيقةِ الوساطة في الفَيْض على أحدِ وجوهٍ ثلاثة:

الوجه التّحليليّ الأوّل: أن تتلقّى الواسطةُ الفيضَ الإلهيّ بشكلٍ مباشِر، ومنها يَجري الفيضُ لبقيّة الموجودات الإمكانيّة، بحيث يكون المبدأُ الفيّاضُ هو **(ما منه الوجود)** وواسطةُ الفيض هو **(ما به الوجود)**. **ويُراد بالأوّل**: مَن يَفيض عنه الوجودُ بذاته واستقلاله، وهو منحصرٌ بواجب الوجود (تعالى شأنه)، **ويُراد بالثّاني**: مَن يكون مجرىً للفيض، بحيث يمرّ منه فَيْضُ الوجود إلى غيره من الموجودات، وهو منحصرٌ بغيره تعالى. ←

....

....

← ويمكن تشبيه الواسطة في الفيض - على مسامحةٍ في التّعبير - بالأُنبوب الرئيسيّ الذي يَستلم المياه من مصدرها، وبدَوره يوصلها إلى جميع النقاط، كما ويُمكن تقريبُ فكرةِ الواسطة في الفيض بكوكب الشمس، فإنّه من مجاري فيضِ الحياة والنّماء والصحّة لكثيرٍ من الموجودات، بحيث لولا أشعَّته - التي جَعَلها الله تعالى مصدراً للنموّ والحياة والشفاء من كثيرٍ من الأمراض - لَتَوَقّفَ نموّ الكثيرِ من الموجودات الإمكانيّة.

ويَظهر هذا الوجه من كلامِ عدّةٍ من الأعلام، **منهم العلّامة المجلسيّ** رَحِمَهُ‌اللهُ حيث يقول: «فَهُم المادّةُ القابلةُ لجميع الفيوضات، وكلُّ فيضٍ يَفيض عليهم أوّلاً وبالذات، ثمّ يَسري بفضلِ وجودهم إلى غيرهم كلٌّ بحسب استعداده (**فَهُم** عَلَيهِمُ‌السَّلَامُ **مَمَرُّ الفيض إلى غيرهم**).

كما أنّ نعمةَ الإيجاد - وهي أوّل النّعم - فاضَت على ساحته المقدّسة صَلَّى‌اللهُ‌عَلَيهِ‌وَآلِهِ‌وَسَلَّمَ، ثمّ على غيره، كما قال: [**أوّل ما خلقَ اللهُ نوري**] (البحار: ج١: ص٩٧: الباب ٢: الحديث ٧)، وكذلك النبوّة فإنّها حصَلَتْ له في البداية وببركته سَرَتْ إلى غيره، كما قال: [**كنتُ نبيّاً وآدمُ بين الماء والطّين**] (البحار: ج١٦: ←

....

....

← ص٤٠٢: الباب ١٢: الحديث ١: عن المناقب)، وقال: [**نحن آخرُ السّابقين الّذين ظَهروا بعد الكلّ ولهم جميعُ الكمالات**].

وهذا معنى الشّفاعة الكبرى، حيث أُفيضَت وتُفاض جميعُ الخيرات والكمالات بهم إلى الخلق من الأزل إلى الأبد، وهذا سرّ الصلوات عليهم عند إرادة جميع المطالب، حيث يُبتدأ بهم في طلب الحوائج كي تُقضى، لأنّ أحدَ العِلَل في عدَم قضاء الحوائج: عدمُ قابليّة الإنسان ولياقته! فإذا صُلّي عليهم وطُلبَت الرّحمة لهم يَزول هذا المانع، ويُستجاب الطّلب لأجلهم.

وكلٌّ يأخذ نصيبَه من الماء بقدر وُسْعَةِ وضيقِ طريقه نحو العَيْن، فمَن له نَهَرٌ عظيمٌ إلى مَنبع الكمال من طريق الولاية والإخلاص والتوسّل، يَستفيد بقدره من الخيرات والبركات، ومَن له ساقيةٌ صغيرةٌ يستفيد بقدرها، فعُلِم أنّ حصّةَ الأنبياء والمقرَّبين من تلك الأنوار المقدّسة أكثرُ من الغير، ولهم عليهم السلام المَنّ على الأنبياء والمقرَّبين أكثر من غيرهم.

ويُمكن بيانُ هذا المطلب بوجهٍ أدقّ: فاعلَم أنّه كلّما كانت المناسبةُ بين الفاعل والقابل، والمُفيض والمستفيض أكثر: تكون الإفاضةُ أكثر، بل اعتقد البعضُ بعدَم الإفاضة لو لم تكن أدنى مناسبة! ←

....

....

← فهؤلاء النّاقصون الّذين هم في أعلى مرتبةِ النقص: لا بدّ لهم - في تَقَبُّل فيضِ الكامل من جميع الجهات - من واسطةٍ لها ارتباطٌ من جهةِ الكمال بذي الجلال، ولها أيضاً مناسبةٌ مع الممكنات الناقصة من جهةِ الإمكان وعوارضه كي تتمّ الإفاضة والإستفاضة، كما في الهداية وإيصال الأحكام والحقائق إلى الخَلْق. . .

(**وقال** رَحِمَهُ اللَّهُ **في موضعٍ سابق**):

ومن الواضح أنّ عقل الإنسان - بدون وَحْي الله - لا يُحيط بخصوصيّات ثوابِ كلّ عملٍ وعقابِ كلّ جُرْم، فلا يُمكن إرشادُ الخَلْق وإيصالهم نحو الكمال إلّا بوجودِ شخصٍ مبعوثٍ من قِبَل الله تعالى، يَعلم حُسْنَ الأشياء وقُبْحَها.

ولا بدّ لهذا الشخص من **جهتَيْن**: **الجهة البشريّة**، كي يُجالس الناس ويؤانِسَهم ويُصاحبهم، ويتكلّم معهم ويَألفهم ويَختلط معهم، كي يؤثّر كلامُه في نفوسهم، **والجهة الثّانية**: **الجهة الروحانيّة والقدسيّة والكمال**، كي يستعدّ بها للفيوضات اللّامتناهية، والقرب من ساحة الله المقدّسة، فبالجهة الثّانية يَأخذ العلوم والحِكَم والمعارف، وبالجهة الأولى يوصلها ←

....

....

← إلى الخَلْق...» (عَيْن الحياة: ج١: **٢٢٢** و**٢٢٣** و**١١٤**).

ومنهم: شيخ المحقّقين الأصفهاني رحمه الله حيث يقول:

«وممّا ذكرنا يظهر أنّ كيفيّة ولاية النبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام وسلطنتهم المعنويّة على جميع الموجودات من هذا القبيل، نظراً إلى أنّهم وسائطُ الفيض ومجاريها، **وفي رتبةِ فاعلٍ ما به الوجود لا ما منه الوجود**، وبهذا الإعتبار: بهم تَتحرّك المتحرّكات وتَسكن السواكن» (حاشية المكاسب: ج١: ص**٣٩** و**٤٠**).

ومنهم المرجع الجليل السيّد محمّد هادي الميلاني رحمه الله حيث يقول:

«وهم الواسطة والمَجرى للفيض الإلهيّ، بحيث أنّ فيضَ الوجود يَنتقل من تلك الذّوات الطاهرة ويصل - بإذن الله - إلى غيرهم، وهذا يُسمّى بـ **(الفاعل ما به الوجود)** وهو يَختلف عن (الفاعل ما منه الوجود) الذي هو بمعنى الخالق والمُوجد، الذي يَنحصر في ذات الله تعالى، إذ الخَلْقُ مختصٌّ به جلّت أسماؤه، وعلى سبيل المثال: فالشمس واسطةٌ في إنبات الزّرع ونموّ الأجسام، فهي (ما به الوجود) والمُوجد هو الله فحَسب» (محاضرات في فقه الإماميّة: كتاب البيع: ج**٥**: ص**٣٢**). ←

. . . .

. . . .

← ومنهم: **الفقيه المقدّس السيّد السبزواري** رَحِمَهُ اللهُ حيث يقول: «كونهم واسطةَ الفيض والبركات التي تَنزل عليهم، **ثمّ منهم إلى غيرهم**» (مواهب الرّحمن: ج٤: ص١٨٤).

ويظهر هذا أيضاً من كلمات **المرجع الولائيّ الشيخ الوحيد الخراساني (دامت بركاتُ وجودِه الشريف)**، حيث يقول:

«هذا مع قطع النّظر عمّا ثَبَتَ بالبرهان من أنّ الإنسان الكامل - وهو خليفة الله في كلّ زمان - واسطةُ الفيض في عالَم التّكوين، وأنّ الله سبحانه هو مَن منه الوجود، **وخليفَته وحجَّتَه مَن به الوجود، وبه يُنزل الغيث، وبه يُمسك السماء أن تقع على الأرض إلّا بإذنه، وبه يُنفّس الهمّ ويكشف الضرّ**. . . (مقدّمة في أصول الدِّين: ص٤٧١).

الوجه التّحليليّ الثّاني: أنّ حقيقة الوساطة في الفيض هي **كون الواسطة (محمّدٍ وآل محمّد** عَلَيْهِمُ السَّلَامُ**) علّةً غائيّةً لما سواها من الموجودات الإمكانيّة**، فإنّ كونَ شيءٍ علّةً غائيّةً لوجود غيره يقتضي أن لا يصل الفيضُ الإلهيّ إلى المستفيض إلّا بسببه، إذ لولاه لم يتحقّق المستفيض ولم يَصِلْه الفيض، لما قالوه: من أنّ **العلّة الغائيّة هي: ما لأجلها تَصدرُ الحركةُ من الفاعل،** ←

....

....

← بل هي إحدى علّتَي الوجود (وهما: العلّة الفاعليّة والعلّة الغائيّة)، فإنّ هذه العلّة أيضاً ممّا يَمتنع تحقُّقُ المعلول ما لم تتحقَّقِ.

وهذا الوجه يَختلف عن سابقه إختلافاً كليّاً، **فإنّ ذاك يُصوّر الواسطة في الفيض مجرًى حقيقيّاً للفيض، بحيث يتلقّاه أوّلاً، ومنه يَجري إلى غيره، بينما هذا لا يُصوّرها كذلك، وإنّما يُصوّرها مجرّدَ سببٍ لوصول الفيض للمستفيض، من غير أن يكون من مَجاريه**، وهذا نظيرُ البستاني الذي يَغرس مجموعةً من النباتات، ويهتمّ برعايتها وسَقْيها، فإنّ الغاية له ليست إلّا الحصول على الثمرة الجيّدة أو الورود الجميلة، وهذا ما يُحرّكه نحو سَقي جميع النباتات المجاورة لنباتاته الصغيرة من أجل تحقيق هدفه وغايته، ولولا الثمرة الجيّدة (أو الورود الجميلة) التي يطمح إليها لم يصل فيضُه لغيرها، فتكون واسطةَ الفيض بالنسبة لغيرها من غير أن تكون من مجاريه.

وقد أشار شيخ المحقّقين الأصفهاني رحمه الله إلى هذا الوجه، حيث قال: «وأمّا وساطة الأنبياء والأوصياء عليهم السلام للنّعم والآلاء، سواء كانت بمعنى فاعل ما به الوجود، بأن يكونوا مجاري فيض ←

....

....

← الوجود أوّلاً وبالذّات، أو بمعنى العلّة الغائيّة، بأن يكونوا الغايةَ المقصودة من الوجود والإيجاد» (نهاية الدّراية: ج٣: ص٤١٠).

وبَنى عليه الشيخ المقدّس الأراكي رَحِمَهُ اللَّهُ صريحاً، حيث قال: «وبالجملة فالثّابت من مَذهب المتشرّعة ليس بأَزْيَد من كونهم عللاً غائيّةً لإفاضة المُفيض الحقيقيّ، مع كونهم بمَعْزلٍ عن الإفاضة رأساً» (كتاب البيع: ج٢: ص١٦).

الوجه التّحليليّ الثّالث: أنّ حقيقة الوساطة في الفيض هي **كون الواسطة شرطاً لقابليّة ما سواها من الموجودات الإمكانيّة للفيض الإلهيّ**، فلولا وجودُ محمّدٍ وآلِ محمّدٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لم يُوجِد اللهُ عَزَّوَجَلَّ شيئاً من الموجودات، لنقصٍ في قابليّتها لا يُتمَّم إلّا بوجودهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وبعبارةٍ أخرى: إنّ الموجود الذي لولاه لم تكن للمُستفيض قابليّةٌ لتلقّي الفيض من المبدأ الفيّاض، يُسمّى واسطةً في الفيض لدخالته في قابليّة القابل.

ويمكن توضيحُ الفكرة وتقريبُها بالمثال الذي أفاده بعضُ الأعلام (المحقّق السيّد الشمس دام ظلّه في مشكاة الأصول: ج١: ص١٥٢) وهو: الأدوية التي تُصيِّر الأجزاء الباطنيّة من ←

....

....

← جسم الإنسان قابلةً لتصويرها من خلال الأشعّة، فإنّها شرطٌ لصيرورة الأجزاء الباطنيّة ذاتَ قابليّةٍ للتصوير، إذ لولاها لم تكن الأجزاء قابلةً للتّصوير!.

ويَظهر هذا الوجه من كلامٍ **للفقيه الشيخ محمّد أمين زين الدِّين** رحمه الله، حيث يقول:

«ومنتهى ما يصل إليه الأمر - إذا أَرَدْنا أن نُعبّر عن ذلك بالتّعبير الإصطلاحيّ - **أن يكونوا (صلوات الله عليهم) شروطاً لقابليّة القابل**، لا علّة فاعليّة، ولا علّة غائيّة، بل ولا شروطاً لفاعليّة الفاعل» (بين السّائل والفقيه: ص٩٦) **وما ذكرَه** رحمه الله **أخيراً - من عدم كونهم** عليهم السلام **شروطاً لفاعليّة الفاعل - واضحٌ، فإنّ الفاعلَ** عزّ وجلّ **كمالٌ مطلَقٌ لا نقصَ يشوبه!**.

وقد يَظهر من **المقدَّس السيّد الخوئي** رحمه الله إلتزامُه بوساطتهم عليهم السلام للفيض بكلا المعنيَيْن الأوَّلَيْن - **فَهُم** عليهم السلام **مَجرى الفيض وفاعلُ ما به الوجود وَهُم** عليهم السلام **أيضاً العلّةُ الغائيّةُ لفِعْلِ فاعلِ ما منه الوجود** - حيث قال:

«فالظّاهر أنّه لا شبهة في ولايتهم على المخلوقات بأجمعهم، كما يظهر من الأخبار، لكونهم واسطةً في الإيجاد، **وبِهِم** ←

وأَسَرَّه جبرئيل إلى محمّد ﷺ، وأَسَرَّه محمّدٌ إلى مَن شاء الله[(١)]. »[(٢)].

إنّ العِلْمَ الذي يُقدِّره الله عزّ وجلّ فيَقضيه ويُمضيه: هو العِلْمُ الذي انتهى إلى رسول الله ﷺ ثمّ إليهم عليهم السلام:

: **خَبر سَدير الصَّيرفيّ**: «قال: سمعتُ حُمْران بن

(١) المراد بـ «مَن شاء الله»: أميرُ المؤمنين عليه السلام أو مع سائر الأئمّة عليهم السلام.

(٢) كتاب «الحجّة» بابٌ نادرٌ فيه ذِكْرُ الغيب: الحديث ١.

← **الوجود، وَهُم السّببُ في الخَلْق**، إذ لولا هم لَمَا خُلِقَ الناسُ كلُّهم، وإنّما خُلِقُوا لأجلهم، وبِهِم وجودهم، وَهُم الواسطة في الإفاضة، بل لَهُم الولاية التكوينيّة لِما دون الخالق، فهذه الولاية نحوُ ولايةِ الله تعالى على الخَلْق» (مصباح الفقاهة: ج**٥**: ص**٣٣**).

[ما استَعْرَضْناه في تحليلِ حقيقةِ الوساطة في الفيض: منقولٌ من كتاب «الولاية التكوينيّة بين القرآن والبرهان» للمحقِّق السيّد ضياء السيّد عدنان الخبّاز القطيفي - حفظه الله -: حقيقة الولاية التكوينيّة ومفهومها: ص٨٤ فما بعد - **بتصرُّفٍ وزيادة** -] وللكلام عمّا استُدِلّ به لكلٍّ من هذه الوجوه مقامٌ آخَر.

أَعيَن يسأل أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ . . . (إلى أن قال):

فقال له حُمران: أَرَأَيْتَ قولَه جَلَّ ذِكْرُه: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]؟ فقال أبو جعفر عليه السلام: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾(١)، وكان واللهِ محمَّدٌ ﷺ ممَّن ارتضاه(٢).

---

(١) ولا يَتمّ المستثنى منه إلّا بذِكْر المستثنى.

(٢) وفي زيارة الجامعة الكبرى(*): «وارْتَضَاكُم لِغَيْبِه»، قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «إشارةٌ إلى قولِه تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦، ٢٧]: إمّا بكون الرّسول في الآية شاملاً لهم عليهم السلام على التّغليب أو يكون المراد به معنًى آخَر أعمّ من المعنى المصطَلح.

(*) «**التي هي نَفْسُها شاهدُ عَدْلٍ على صحّتها**» قالَه العلّامةُ المجلسي رحمه الله في كتاب: «مَلاذ الأخيار في فَهْم تهذيب الأخبار»: ج٩: كتاب المزار: ص٢٤٧: ط قم المقدّسة سنة ١٤٠٧هـ.

وأمّا قوله: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾: فإنّ الله عزّ وجلّ عالِمٌ بما غاب عن خَلْقِه فيما يُقَدِّر من شيءٍ ويقضيه في عِلْمِه قبل أن يَخْلُقَه، وقبل أن يُفْضِيَه إلى الملائكة، فذلك يا حمران! عِلمٌ موقوفٌ عنده، إليه فيه المشيئة، فَيَقضيه إذا أراد، ويبدو له فيه فلا يُمضيه، فأمّا العِلم الذي يُقَدِّره الله عزّ وجلّ فيَقضيه ويُمضيه: فهو العِلم الّذي انتهى[1]

ويُحتَمل أن لا يكون إشارةً إليها، ويكون المرادُ في الآية: حَصْرَ عِلْمِ الغَيْب بلا واسطةٍ في الرُّسُل، وأمّا عِلْمُهم عليهم السلام فإنّما هو بتوسُّط الرُّسُل.

ويَظهر من كثيرٍ من الرّوايات أنّ لفظة [مِن] في الآية ليست بيانيّة، وأنّ المُراد بالموصول [مَن]: أميرُ المؤمنين عليه السلام أو مع سائر الأئمّة عليهم السلام، فإنّهم المُرتَضى من الرّسول، أي ارتضاهم بأَمْر الله عزّ وجلّ للوصاية والخلافة، فلا يحتاج إلى تكلُّف» (مَلاذ الأخيار في فَهْم تهذيب الأخبار: ج٩: كتاب المزار: ص٢٥٧: ط قم المقدّسة سنة ١٤٠٧هـ).

(١) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «لعلَّ المُراد به (أي بذلك العِلم الذي انتهى إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ثمّ إلينا): أنّه لا بَداءَ

....

فيه غالِباً، لا مطلَقاً، كما يَظهر من كثيرٍ من الأخبار(*)، أو

(*) فإنّه يَظهر من كثيرٍ من الأخبار: **وقوعُ البَداء** فيما وصلَ إلى الأنبياء والأئمّة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ **أيضاً**. نعم، إخبارُ المعصوم عَلَيْهِ السَّلَامُ بشيءٍ ممّا يقع البَداءُ فيه: **يكون على وَجْهٍ بأن لا تتعلَّق المشيئةُ الإلهيّةُ بخلافه**، فمع ظهور الخلاف: يَظهر وَجْهُ الصِّدق فيما أَخْبَرَ به، كخَبَر عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ في العروس التي تَصدَّقَتْ على سائلٍ ليلةَ زفافها (والمرويّ في كتاب «الأمالي» للصّدوق رَحِمَهُ اللَّهُ: **٤٠٤ و٤٠٥: ١٣** من المجلس الخامس والسَّبعين، والنّور المبين في قصص الأنبياء والمرسلِين: **٤٦١**: والبحار: ج٤: ص**٩٤**)، وخَبَرِ النبيّ ﷺ في الحاطِب اليهوديّ الذي تَصدَّق بواحدةٍ من كَعْكَتَيْه على مسكين (والمرويّ في كتاب «الزّكاة» من فروع الكافي للكليني رَحِمَهُ اللَّهُ: باب «أنّ الصّدقة تدفع البلاء» والبحار: ج٤: ص**١٢١** و**١٢٢**)، وَخبره ﷺ أيضاً في المَلِك الذي أخبرَه نبيٌّ من أنبياء الله عَزَّ وَجَلَّ - وهو حَزْقيل عَلَيْهِ السَّلَامُ - بأنّ الله عَزَّ وَجَلَّ مُتوَفِّيه، ففزعَ المَلِكُ إلى الدّعاء والتضرُّع لإنساءِ أَجَلِه (والمرويّ في كتاب «عيون أخبار الرّضا عَلَيْهِ السَّلَامُ» للصّدوق رَحِمَهُ اللَّهُ) وقد أشار المجلسي رَحِمَهُ اللَّهُ إلى ذلك في الجزء الثّاني من كتاب «مرآة العقول»: ص**١٣٥**: فراجع ثمَّة.
←

. . . .

يُخَصّ بالعلمِ المحتوم(*)، أو بالذي يَظهر في ليلة القَدْر، أو بما يَحدث في اللّيل والنّهار(**)» - إنتهى - (مرآة العقول: ج٣: ص١١٢).

← ونحوها أيضاً: إخبارُ النبيِّ يونس عليه السلام بوقوع العذاب على قومه في وقتٍ معيَّنٍ، ثمّ لا يُعذِّبهم اللهُ عزّ وجلّ فيه، قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْىِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨]. . .

(*) ويُرشِدُ إليه خَبَرُ جَهم بن أبي جهمة - عمّن حَدّثه - عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إنّ الله عزّ وجلّ أَخْبَرَ محمّداً صلى الله عليه وآله وسلم بما كان منذ كانت الدّنيا، وبما يكون إلى انقضاء الدّنيا، **وأَخْبَرَه بالمحتوم من ذلك،** واستثنى عليه فيما سواه» (وقولُه عليه السلام أخيراً «واستثنى عليه. . .» أي أَخْبَرَه بوقوعه على سبيل الإحتمال وإمكان وقوع الخلاف)، قال المجلسي رحمه الله مُعَقِّباً: «والحاصل أنّه مَيَّزَ له المحتومَ وغيرَه» - راجع أصول الكافي: كتاب «التوحيد»: باب البَداء: الحديث ١٥ -.

(**) ممّا شاء اللهُ عزّ وجلّ أن يُحيطوا به من أنواع عِلْمِه الخاصّ المكنون اللّامتناهي ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ولا انقطاع لِمَدَدِه وَجُودِه وفَيْضِ بَحْرِ كرَمِه ولُطْفِه عزّ وجلّ، →

إلى رسول الله ﷺ ثمّ إلينا»[١].

حادِثةُ الجارية ونَفْيُ العِلْمِ بمكانها:

خَبَر سَدير قال: «كنتُ أنا وأبو بصير ويحيى البزّاز وداود بن كَثير في مجلسِ أبي عبد الله عليه السلام إذ خرَجَ إلينا وهو مُغْضَبٌ[٢]، فلمّا أَخَذَ مَجْلِسَه قال: يا عَجَباً لأقوامٍ

(١) كتاب «الحجّة»: بابٌ نادِرٌ فيه ذِكْرُ الغَيْب: الحديث **٢**.

(٢) على المجهول، أي غَضَباً ربّانيّاً على جماعةٍ يَزعمون أنّه عليه السلام الربُّ - تعالى اللهُ عن ذلك - أو يَزعمون أنّه يَعلم جميعَ الغيوب وفي جميع الأحوال[*]، أو على

← وَهُم عليهم السلام - **لمكان إمكانهم وفَقْرِهم بالذّات** - دائماً في حاجةٍ وافتقارٍ إلى الغنيّ بالذّات في وُجُودهم عليهم السلام وَوُجودِ الفَيْض المُفَاض عليهم عليهم السلام، حدوثاً وبقاءً، تجدُّداً واستمراراً، آناً فآناً ولحظةً فلحظة!.

(*) فهي منكشِفَةٌ لدَيْه عليه السلام **فِعْلاً**، حاضِرٌ عِلْمُها عنده عليه السلام **بالفِعْل**، مُحيطَةٌ بها نَفْسُه المقدَّسةُ في جميع أحيانه...

ولازِمُه: أنّه عليه السلام لا يَغْفَل أو لا يُشغِلُه شأنٌ عن شأن، ممّا هو من الصّفات المختصَّةِ بالباري عزّ وجلّ !. وسنستَعْرِضُ - إن شاء الله تعالى - قريباً بَعضاً ممّا ذكروه في كيفيَّة عِلْمِهم عليهم السلام فانتَظِر.

يَزعمون أنّا نَعلم الغيب، ما يَعلم الغيبَ إلّا الله عَزَّوَجَلَّ، لقد هَمَمْتُ بضَرْب جاريتي فلانة، فهربَتْ منّي، فما عَلِمْتُ[1] في أيِّ بيوت الدار هي؟

الجارية(*) (مرآة العقول: ج٣: ص١١٢ و١١٣).

(١) **ذَكَروا في المقام احتمالات عديدة:**

منها: أن يكون غَرَضُه عَلَيْهِ السَّلَامُ من النَّفي: تثبيتَ عقيدةِ مَن لا قابليَّة له على تَحمُّل غامضِ عِلْمِهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وعدَمَ تزلزلها - كداود الرقّي ويحيى البزّاز -، ويؤيِّده: أنّ «سَديراً» الرّاوي لهذا الحديث دَخَلَ على أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ في وقتٍ آخَر وذَكَرَ له استغرابَ ما سمعَه منه عَلَيْهِ السَّلَامُ من نَفْي العِلم بالغَيْب، فطمَّنَه أبو عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ بأنّه يَعلم ما هو أرقى منه، وهو العِلم بالكتاب كلِّه وما حواه من فنون المعارِف وأسرارِ الكائنات(**).

(*) لِما رآه عَلَيْهِ السَّلَامُ منها من خلاف الآداب.

(**) وفي حديث مَيْسِر - بيّاع الثّياب الزطّيّة - قال أبو جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَمَا واللهِ يا مَيْسِر! لو كانت هذه الجُدران تَحْجُبُ أبصارَنا كما تَحْجُبُ عنكم أبصارَكم: **لكنّا نحن وأنتم سواء!. . .**» ←

....

ومنها: أن يُريد عليه السلام من نَفْي العلم بمكان الجارية: الرّؤية بالبصَر، فأراد عليه السلام عِلْماً مستنداً إلى الأسباب الظاهريّة، فقولُه عليه السلام: «فما عَلِمْتُ» أي ما رأيتُها **بعَيْني** في أيِّ بيتٍ (أي غرفة) دخلَتْ، والتّوريةُ في كلامهم عليهم السلام جاريةٌ لمصالحَ يعرفونها(*).

ومنها: أن يُريد عليه السلام من العلم المنفيّ: العِلمَ غيرَ المستفَاد.

← (مدينة المعاجز: ج٥: ص١٢٨، وبحار الأنوار: ج٤٦: ص٢٤٨).

وكيف يَعْلَم عليه السلام بما وراء الجُدران ولا يَعْلَم عليه السلام بمكان الجارية؟!.

ونحوه قولُه عليه السلام - في حديث إخبارِه عليه السلام بما وقَعَ بين محمّد بن مسلم وصديقه في السّفر -: «لَئِن ظَنَنْتُم أنّا لا نَراكم ولا نَسمع كلامَكم: لَبِئْسَ ما ظَنَنْتُم، لو كان كما تَظُنُّون أنّا لا نَعلم ما أنتم فيه وعليه: **ما كان لنا على الناس فَضْل!**» (الخرائج والجرائح: ج١: الباب السّادس: ص٢٨٨، وبحار الأنوار: ج٤٦: ص٢٥٥: الحديث ٥٦).

(*) كأنْ لا يَنسبَه ضعفاءُ العقول من الشيعة إلى الرُّبُوبيّة مثلاً.

. . . .

ومنها: أن يكونَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَخْفَى عليه عَلَيْهِ السَّلَامُ ذلك في تلك الحال لنوعٍ من المصلحة، وهذا لا يُنافي كونَه عَلَيْهِ السَّلَامُ مُتَهَيِّئاً لعِلم كلِّ الكتاب إذا أرادَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ له ذلك، هذا.

وللعلّامة الحجّة الشيخ محمّد الحسين المظفّر رَحِمَهُ اللَّهُ **كلامٌ في المقام لا بأس بنَقْلِه**:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأمّا حادثةُ الجارية، وتظاهُرُه عَلَيْهِ السَّلَامُ بأنّه لا يَعلم أين هي من بيوت الدار، وإنكارُه على مَن يقول بأنّهم يَعلمون الغيب: فلا يخفى شأنُه على ذي بصيرة، لأنّهم أَعْلَمُ الناس بالناس وأعرفُهم بضعف عقولهم وعدم تحمّلهم. فلو أنّهم كانوا يتظاهرون دوماً بما مُنحوا مِن ذلك العلم: لاعتقدَ بهم أهلُ الضّعف أنّهم أربابٌ أو غيرُ ذلك ممّا يَؤول إلى الشّرك، ولقد اعتقد بهم ذلك كثيرٌ من الناس من البدء حتى اليوم، على أنّهم كانوا يَنفون عنهم(*) تلك المقدرة وذلك العلم أحياناً، وليسوا بأهل السلطة ليقيموا أَوَد(**) الناس بالتّأديب بعد الوعظ والزّجر، كما

(*) أي: عن أنفسهم. . . .

(**) الأَوَد: الإعوجاج.

....

سبقَ لأمير المؤمنين عليه السلام مع أصحاب ابن سبأ.
بل كانوا غَرَضاً لفراعنة أيّامهم، وهدفاً لنبالهم، ولم يكونوا بذلك المَظهر عندهم، فلو تظاهروا بتلك الخَلَّة(*): كيف ترى يَحمل الحسدُ أولئك الطواغيت على الفتك بهم؟ وهم المحسودون على ما آتاهم الله من فَضْله، وأيُّ حائلٍ يَحجز عمّا يريدونه بهم وبأوليائهم؟!.
وأنّهم لم يُطلِعوا أعداءهم ولا سوادَ أوليائهم على جميع ما رُزقوا من ذلك الفضل: وقد لاقوا من المصائب والنّوائب، والحوادث والكوارث، والوقائع والفجائع، ما تَسيخ منه شُمُّ الجبال وتَشيب من هَوْله الرّضّع! ولو لم يكونوا رُزقوا ذلك الجَلَد والصّبر على قدر ما رُزقوا من الفضل: لمَا استطاع أن يَحْمِل - ما تَحَمَّلُوه - بشرٌ!.
وهل مات أحدٌ منهم حَتْفَ أنفه دون أن يَتجرّع غُصصَ السمّ النقيع! أو يصافح حدودَ الصوارم ويَعتنق قدودَ الرّماح! هذا فوق ما يَرَوْنَه من الهتك للحُرُمات، وتسيير

(*) مِثْلُ «الخَصْلَة» وَزْناً ومعنىً، والجَمْع: خِلال.

قال سَدير: فلمّا أن قام من مَجْلسه وصار في منزله، دخلْتُ أنا وأبو بصير ومَيْسِر، وقلنا له: جُعلنا فِداك! سمِعْناك وأنتَ تقول كذا وكذا في أمر جاريتِك، ونحن نَعلم أنّك تَعلمُ عِلْماً كثيراً، ولا نَنْسِبُك[1] إلى علم الغيب،

العقائل والسبّ والسلب، والغصب للحقوق، والتّلاعب بالدِّين، وتضييع أحكام الشريعة!.

نعم، لا يَظهر بتلك المِنَح الإلهيّة جميعِها إلّا الإمامُ المنتظَر عجّل الله فَرَجه، لأنه لا يخشى ذلك التسرُّب إلى ضعاف البصائر لو صارح بما وُهِب من الفضل، لقدرته على الرّدع والتّأديب، ولا يَخاف حسدَ حاسدٍ أو سطْوةَ ظالم، وهو صاحب السّلطة والسيف!.

على أنّ في ذَيْل تلك الرواية ما يُفصح بتلك السّعة، ويُنبئ عن ذلك التّعميم والحضور، فإنّه عليه السلام قال: [عِلْمُ الكتابِ واللهِ كلُّه عندنا، عِلْمُ الكتاب واللهِ كلُّه عندنا] والكتابُ كما أَنْبأ عنه الجليل عزّ وجلّ جاء بياناً لكلّ شيء.» - إنتهى - (عِلْمُ الإمام عليه السلام: ص٤٨ و٤٩).

(١) الظّاهر أنّه إخبار، أي لا نَنْسِبُك إلى أنّك تَعلم الغيبَ

قال: فقال: يا سَدير! أَلَم تقرأ القرآن؟ قلت: بلى، قال: فهل وجدْتَ فيما قرأْتَ من كتاب الله عزّ وجلّ: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠]؟ قال: قلت: جُعِلْتُ فداك قد قرأتُه، قال: فهل عرفْتَ الرّجُل؟ وهل علمْتَ ما كان عنده من عِلم الكتاب؟ قال: قلت: أَخْبِرْني به؟ قال عليه السلام: قَدْرُ قطرةٍ من الماء في البحر الأخضر[1]، فما يكون ذلك من عِلم الكتاب؟! قال: قلت: جُعِلْتُ فداك ما أقلَّ هذا؟! فقال: يا سَدير! ما أكثرَ هذا أن يَنْسِبَه اللهُ عزّ وجلّ [2] إلى العلم الذي أُخْبرك

بنفسك من غير استفادة، أو الغيوبَ المختصَّةَ به تعالى، ويُحتَمل أن يكون إستفهاماً إنكاريّاً (مرآة العقول: ج٣: ص ١١٣، وبحار الأنوار: ج٢٦: ص١٩٨).

(١) أي البحر المحيط، سُمِّي «أخضر» لسواد مائه وبُعْدِ عُمْقِه، والعرَبُ تُطلِقُ الخضرةَ على السّواد. قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «وإنّما لم يُخْبِر عليه السلام عن تعيين الشّخص: لِعَدَم الإهتمام به وعَدَمِ مدخليَّته فيما هو بصدَد بيانه» (المصدر السّابق).

(٢) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «لعلّ هذا ردٌّ لما يُفْهَم من

به، يا سَدير! فهل وجدْتَ في ما قرأتَ من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ أيضاً: ﴿قُلۡ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]؟ قال: قلت: قد قرأْتُه جُعِلْتُ فداك، قال: أَفَمَنْ عنده علمُ الكتاب كلُّه أَفْهَمُ أمَّن عنده علمُ الكتاب بعضُه؟ قلت: لا، بل مَن عنده علمُ الكتاب كلُّه،

كلام سَدير من تحقير العِلم الذي أُوتي آصف عَلَيْهِ السَّلَامُ بأنّه - وإن كان قليلاً بالنسبة إلى عِلم كلّ الكتاب فهو(*) -: في نفسه عظيمٌ كثيرٌ، لانتسابه إلى العلم(**) الذي أُخْبِرُك بعد ذلك برِفْعَة شأنه، ويُحتمَل أن يكون هذا مُبْهَماً(***) يُفَسِّره ما بعده، ويكون الغرضُ بيانَ وُفُورِ عِلْمِ مَن نَسَبه الله إلى مجموعِ عِلْمِ الكتاب(****)، ولعلّ الأوّل أَظْهَر، وأَظْهَر منهما ما في البصائر حيث رَوى عن إبراهيم بن هشام عن

(*) في البحار: «لكنّه» بَدَل «فهو».

(**) في البحار: «عِلم الكتاب» بَدَل «العِلم».

(***) في البحار: «مُجْمَلاً» بَدَل «مُبْهَماً».

(****) في البحار: «إلى عِلم مجموعِ الكتاب» بَدَل «إلى مجموع عِلمِ الكتاب».

قال: فأَوْمَأ بيده إلى صدره وقال عليه السلام: عِلمُ الكتاب واللهِ كلُّه عندنا، عِلمُ الكتاب واللهِ كلُّه عندنا»[1].

إذا أراد الإمامُ عليه السلام أن يَعْلم الشّيءَ أَعْلَمَه اللهُ ذلك:

: **مُوَثَّق عمّار السّاباطي: قال**: «سألتُ أبا عبد الله عليه السلام عن الإمام يَعلم الغيب؟ فقال عليه السلام: لا[2]،

محمّد بن سليمان وفيه [ما أكثر هذا لِمَن لم يَنْسِبْه]. . . (*)» (مرآة العقول: ج٣: ص١١٤، وبحار الأنوار: ج٢٦: ص١٩٨).

(١) كتاب «الحجّة»: بابٌ نادرٌ فيه ذِكْرُ الغيب: الحديث ٣.

(٢) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «**وحاصلُه**: أنّه لا يَعلم

(*) وفي بيانه قال رحمه الله: «ردٌّ لما يُفْهَم من كلام سدير من تحقير العِلم الذي أُوتي آصف بأنّه: وإن كان قليلاً بالنّسبة إلى [**عِلم الكتاب**] لكنّه عظيمٌ بالنّسبة إلى مَن لم يَنْسِبْه الله - أو عند مَن لم يَنْسِبْه الله - إلى العِلم الذي أَخبرَكَ اللهُ به في القرآن، من إحضار عَرْشِ بلقيس بأقلّ من طرفةِ عَيْن، وقد مدَحَه اللهُ بذلك وعظَّم فِعْلَه، ويُمكن أن يُقرأ [**أُخْبِرُكَ**] على صيغة المتكلِّم، أي أُخْبِرُكَ بعد ذلك في هذا الخبَر، أي عِلم جميع الكتاب. . .» - إنتهى - (بحار الأنوار: ج٢٦: ص١٧٢).

ولكن إذا أراد أن يَعلم الشّيءَ: أَعْلَمَه اللهُ ذلك»(١).

إنّ الأئمّة عليهم السلام إذا شاؤوا أن يَعلموا عُلِّموا:

خَبَر أبي الرّبيع الشّاميّ عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إنّ الإمام إذا شاء أن يَعلم: عُلِّمَ»(٢).

الغيبَ إلّا بتعليمِ الله سبحانه، وبه يُجمع بين الآيات والأخبار الواردة في ذلك...» (مرآة العقول: ج٣: ص١١٥).

وقال المولى المازندراني رحمه الله: «دلّ على أنّ عِلْمَ الغيب: عِلْمٌ غيرُ مستفادٍ كعِلم الله تعالى، وعِلْمُ الإمام عليه السلام لمّا كان مستَفاداً منه تعالى: لا يكون عِلْماً بالغيب حقيقةً، وقد يُسمَّى أيضاً عِلْماً بالغيب نظراً إلى تعلُّقه بالأمور الغائبة، وبه يُجمَع بين الأخبار التي دلّ بعضُها على أنّهم عالِمون بالغيب ودلّ بعضُها على أنّهم غيرُ عالِمين به» (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج٦: ص٣٥).

(١) المصدر السّابق: الحديث ٤.

(٢) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام إذا شاؤوا أن يَعلموا عُلِّمُوا: الحديث ١.

: **خَبَر أبي الرّبيع عن أبي عبد الله** عليه السلام : «قال: إنّ الإمام إذا شاء أن يَعلم: أُعْلِمَ»[(١)].

: **خَبَر أبي عبيدة المدائنيّ عن أبي عبد الله** عليه السلام : «قال: إذا أراد الإمامُ أن يَعلم شيئاً: أَعْلَمَه اللهُ ذلك»[(٢)].

---

(١) المصدر السابق: الحديث ٢.

(٢) المصدر السابق: الحديث ٣، والإعلام إمّا بالإلهام أو بإلقاء روحِ القُدس (مرآة العقول: ج٣: ص١١٩).
قال المولى المازندراني رحمه الله : «وفيه دلالةٌ على أنّ جَهْلَهم بالشّيء: **عبارةٌ عن عدمِ حصولهِ بالفِعْل**، ويكفي في حصولِه مجرّدُ توجُّه النّفس، والسّبب في ذلك هو: أنّ النّفسَ الناطقةَ إذا قويَتْ حتّى صارت نوراً إلهيّاً لم يكن اشتغالُها بتدبير البدَن عايقاً لها عن الإتّصال بالحضرة الإلهيّة، فهي والحالةُ هذه: إذا توجَّهَتْ إلى الجناب القُدس لاستعلام ما كان وما سيكون وما هو كائن: أُفيضَتْ عليها الصُّوَرُ الكليّة والجزئيّة بمجرّد التوجُّه» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج٦: ص٣٢).
وقال الميرزا أبو الحسن الشّعراني رحمه الله : «قولُه عليه السلام : [**أَعْلَمَه اللهُ ذلك**]: إذا كان حصولُ العِلْمِ بهذه السّهولة:

....

صَدَقَ أنّه عالِمٌ بما كان وما يكون وما هو كائن، وأحاديثُ الباب وإن كان جميعُها ضعيفةً (ضعيفاً ظ) لكنّها لا تخالِف أصولَ المذهَب» - إنتهى - (المصدر السّابق).

الأقوالُ في كيفيّةِ عِلْمِهم عليهم السلام ومُلَخَّصُها أربعَةٌ:

الأوّل: إنّ عِلْمَهم عليهم السلام إرادِيٌّ إشائيّ، بمعنى كونِه مُعَلَّقاً على الإرادة وموقوفاً على الإشاءة، فمتى أرادوا وشاؤوا أن يَعْلَموا شيئاً: حَصَلَ العِلْمُ الفِعليُّ لهم عليهم السلام، **كَبَصَر البصير**، فلم يكن العِلْمُ منهم عليهم السلام سابقاً على الإشاءة حاضِراً قَبْل الإرادة!.

قال الميرزا موسى التّبريزي رحمه الله في حاشيته على «فرائد الأصول»:

«قد سَمِعْنا من بعضِ سادةِ مشايخنا أنّ ظاهرَ الفقهاء: كونُ عِلْمِ الإمام عليه السلام إرادياً» - إنتهى -(*).

(*) أَوْثَق الوسائل في شرح الرّسائل: ج٣: مبحث البراءة: القسم الأوّل: ص٢٢١: رقم ١٣١٣: النّاشر: سماء قلم: ط قم المقدّسة سنة ١٤٣٠هـ.

....

ولهذا القول في الأخبار شواهدُ:

منها: الأحاديثُ الوارِدةُ في هذا الباب النّاطقةُ بذلك والمُعْرِبَةُ عنه، فَعِلْمُهم عليهم السلام يكون حاضِراً إذا شاؤوا وحاصِلاً إذا أرادوا، ولا يكون حضورُه دَوْماً وحصولُه أبداً، بل إنّ تَجَلِّيَ الأمور وانكشافَ الأشياء: عند الإشاءة والإرادة منهم عليهم السلام لها!.

«ومن ثَمَّ يَتّضح أنّ ما ظَهَرَ منهم عليهم السلام من الأقوال والأفعال التي أَفْصَحَتْ عن العِلم الحاضِر عندهم والأَمرِ المتجَلِّي لهم: محمولٌ على أنّهم عليهم السلام أرادوا عِلْمَ ذلك الشيء، فَأَطْلَعَهم تعالى على عِلْمِهِ، فأَظْهَروه بعد تلك الإشاءَة!»(*).

ومنها: ما في البحار - نَقْلاً من بصائر الدّرجات - عن صالح بن سَهْل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كنتُ جالِساً عنده، فقال لي - إبتداءً منه -: يا صالح بن سهل! إنّ

(*) أُنْظُر «عِلْم الإمام عليه السلام» للحُجّة الشّيخ محمّد الحسين المظفّر رحمه الله - وفاته سنة ١٣٨٤هـ -: ص٤٥ و٤٦.

....

الله عزّ وجلّ جَعَلَ بينَه وبين الرّسولِ رسولاً، ولم يَجْعَل بينه وبين الإمام رسولاً، قال: قلتُ: وكيف ذاك؟ قال: جَعَلَ بينه وبين الإمام عموداً من نور، يَنْظُرُ اللهُ عزّ وجلّ به إلى الإمام(*) ويَنْظُرُ الإمامُ به إليه، **فإذا أراد عِلْمَ شيءٍ: نَظَرَ في ذلك النُّور فَعَرَفَه.**»(**).

ومنها: ما فيها أيضاً - نَقْلاً من بصائر الدّرجات - عن الحسن بن العبّاس بن حريش عن أبي جعفر (الثّاني) عليه السلام قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ نورٌ كهيئةِ العَيْن على رأسِ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم والأوصياءِ عليهم السلام، **لا يُريدُ أحدٌ منّا عِلْمَ أَمْرٍ** من أَمْرِ الأرض، أو من أَمْرِ السّماء، إلى

(*) قال العلّامة المجلسي رحمه الله في بيانه: «نَظَرَ اللهُ تعالى إليه: كنايةٌ عن إفاضاته عليه، ونَظَرُه عليه السلام إليه تعالى: كنايةٌ عن غايةِ عرفانه» - إنتهى - (بحار الأنوار: ج**٢٦**: كتاب «الإمامة»: الباب ٨: ص**١٣٤** و**١٣٥**).

(**) المصدر السّابق: الحديث ١٠: فيه يَسْتَعْلِمُ الإمامُ عليه السلام ما يَقَعُ في الكَوْن من حوادث وملاحِم وما تكِنُّه جوانحُ البشَر من خيرٍ وشرّ، حتّى **كأنّ** الأشياءَ كلَّها حاضِرَةٌ لَدَيْه...

....

الحُجُبِ التي بين الله عزّ وجلّ وبين العَرْش، **إلّا رَفَعَ طرفَه إلى ذلك النّور، فرأى تفسيرَ الذي أراد فيه مكتوباً.**»(*).

ومنها: ما وَرَدَ من قولهم عليهم السلام: «**لا أدري**» في مواردَ متعدِّدة، **فَلِأنّهم** عليهم السلام **لم يُريدوا!...**

وَجُمْلَةُ القول أنّه: لو لم يَشَأ الإمامُ عليه السلام أن يَعلم - لمصلحةٍ عامّةٍ أو خاصّة - فإنّه لا يَعلم، كما في تناولِه الطّعامَ المسمومَ والبيضَ المقامَر عليه(**)...

(*) المصدر السّابق: الحديث ١١.

(**) رواه الكلينيّ رحمه الله بإسناده عن عبد الحميد بن سعيد - وهو مجهول - قال: «بَعَثَ أبو الحسن عليه السلام غلاماً يشتري له بَيْضاً، فأَخَذَ الغلامُ بيضةً أو بيضتَيْن فقامر بها، فلمّا أَتى به: أَكَلَه، فقال له مولى له: إنّ فيه من القمار!، قال: فدعا بطَشْتٍ فتقيّأ فقاءَه.» (وسائل الشّيعة: كتاب «التّجارة»: الباب **٣٥** من أبواب ما يُكْتَسَب به: بابُ تحريم كَسْبِ القمار...: الحديث **٢**).

قال الشّيخ الأعظم رحمه الله (١٢١٤ - ١٢٨١هـ) في مكاسِبِه: «وما وردَ من قَيْء الإمام عليه السلام البيضَ الذي قامَر به الغلام: ←

....

....

← فلعلّه للحذَر من أن يصير الحرامُ جزءً من بَدَنِه...» ثمّ أَوْرِدَ رَحِمَهُ اللهُ على الرّواية بأنّ «ما كان تأثيرُه كذلك: كيف أَكْلُ المعصوم له جَهْلاً؟ بناءً على عَدَم إقدامِه على المحرّمات الواقعيّة غير المتبدِّلَة بالعِلم، لا جَهْلاً ولا غفلةً، لأنّ ما دلّ على عدمِ جواز الغفلة عليه في تَرْكِ الواجب وفِعْلِ الحرام: دلّ على عدمِ جواز الجَهْل عليه في ذلك» - إنتهى - (كتاب «المكاسب» للشّيخ الأعظم مرتضى الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ: ج٤: ص١١٨... منشورات مؤسّسة النُّور للمطبوعات: بيروت).

وعَلَّقَ عليه أستاذُ أساتذتنا السيّد الخوئي رَحِمَهُ اللهُ بقوله: «**ويُمكن أن يُقال**: إنّ الإعتراضَ على الرّواية مَبنيٌّ على كونِ عِلمِ الأئمّة ﷺ بالموضوعات حاضِراً عندهم من غير توقُّفٍ على الإرادة، وقد دلَّت عليه جملةٌ من الرّوايات، كما أنّ عِلمَهم بالأحكام كذلك.

وأمّا بناءً على أنّ عِلمَهم بالموضوعات تابعٌ لإرادتِهم واختيارهم - كما دلّت عليه جملةٌ أُخرى من الرّوايات -: فلا يتوجَّه الإشكالُ على الرّواية، لإمكانِ صدورِ الفِعل عنهم ﷺ جَهْلاً قبل ←

....

....

← **الإرادة!**. ولكن الذي يُسَهِّل الخَطْبَ: أنّ البحثَ في عِلم الإمام من المباحث الغامضة، والأَوْلى ردُّ عِلمِ ذلك إلى أَهْلِه، كما ذَكَرَه المصنّف رَحِمَهُ اللَّهُ، على أنّ الرّوايةَ المذكورةَ ضعيفةُ السّنَد.» - إنتهى - (مصباح الفقاهة في المعاملات: ج١: ص**٣٧٩**: المطبعة الحيدريّة: النّجف الأشرف: سنة **١٣٧٤هـ ١٩٥٤م**).

ومن أمثلة ذلك: ما رَواه الكلينيّ رَحِمَهُ اللَّهُ أيضاً - **بإسنادٍ صحيح** - عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: «إغْتَسَلَ أبي من الجنابة، فقيل له: قد أَبْقَيْتَ لُمعةً في ظَهْرِك لم يُصِبْها الماء، فقال له: ما كان عليكَ لو سَكَتّ؟! ثمّ مَسَحَ تلك اللُّمعةَ بيَدِه.» (وسائل الشّيعة: كتاب «الطّهارة»: الباب **٤١** من أبواب الجنابة: بابُ عدم وجوبِ إعلامِ الغير بخَلَلٍ في الغُسل...: الحديث **١**. وَوَرَدَ في هامِش المخطوط - منه رَحِمَهُ اللَّهُ - ما نصُّه: «بقاءُ لُمعةٍ في ظَهْرِه: لا يَستلزم النّسيان، لأنّ ذلك غائبٌ عن عَيْنِه، فهو من عِلم الغَيْب، ولا يَلزم ذلك في الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ، ويُحتَمل غَلَطُ القائلِ واشتباهُ الأمر عليه، وغير ذلك» - إنتهى -).

قال العلّامة المجلسي رَحِمَهُ اللَّهُ تعليقاً على الصحيحة المذكورة:←

....

القولُ الثّاني: التّفصيلُ بين مَرْتَبَتِهم النُّورانيّة ومَرْتَبَتِهم الجسمانيّة، فإنّ لهم عليهم السلام **بحسَب الأولى**: عِلْماً بالفِعْل بكلِّ شيء، **وبحسَب الثّانية**: فَهُم عليهم السلام إذا شاؤوا عَلِمُوا بالإتّصال بمقام النُّورانيّة بإذنِ الله، وإذا لم يشاؤوا لم يَعلموا، واختارَه جماعةٌ، منهم العلّامةُ السيّد الطّباطبائيّ رحمه الله في رسالتِه في «عِلْمِ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم والإمام عليه السلام بالغَيْب» فإنّه قال:

«قد تكرّر في كلامه تعالى أنّ العِلم بالغَيْب ممّا يَختصّ به تعالى، لا يَعلمه إلّا هو، ولا مَطْمَع فيه لِغيره.

← «ولعلّ ذلك القائل كان مخطِئاً في ظنّه عدمَ إصابةِ الماء تلك اللُّمعة، ويكون قولُ الإمام عليه السلام: **[ما كان عليكَ لو سكتّ]** ثمّ مَسْحُه تلك اللُّمعة: إنّما صَدَرَ عنه للتّعليم» - إنتهى - (مرآة العقول: ج١٣: ص١٣٨).

وفي «الجواهر» - مُعَقِّباً على حادثةِ بقاءِ اللُّمعة -: «ولا يُنافي العصمةَ، إذ ليس فيه أنّه نَسِيَهُ، أو أنّ القائلَ أَصَاب.» - إنتهى - (جواهر الكلام: ج٣: ص٩٢).

....

غير أنّه تعالى قال: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧] فَدَلّ على أنّ ما يُوحيه إلى رسوله من الغَيْب الذي يَختصّ به، وفي معناه آياتٌ أُخَر تَدُلّ على أنّ ما يُوحيه إلى رسوله من أنباء الغيب، وهذه الآيات تُفَسِّر تلك الآيات التي تَخُصّ عِلمَ الغَيْب به تعالى وتَنفيه عمّن سواه، ويتحصَّل أنّ الذي يَختصّ به تعالى هو الإستقلال في العلم بالغَيْب، فلا يَملكُه بذاته ولِذَاته إلّا هو تعالى وتقدَّس، وأمّا غيرُه: فلا يَملك شيئاً منه إلّا بتعليمٍ من الله وإذْنٍ منه.

فَوِزانُ هذَيْن القبيلَيْن من الآيات وِزانُ قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢] وقولِه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١] وقولِه: ﴿يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١] حيث يَدلّ على أنّ التوفّي له سبحانه بالأصالة والإستقلال ولملائكته بإذْنٍ منه وتسبيب.

فتحصَّل أنّ للرسول نصيباً من عِلم الغَيْب مع اختصاصه به تعالى، فلَه عِلْمٌ به لا من نفسه وبنفسه على سبيل الأصالة

....

والإستقلال، بل بإذْنٍ منه تعالى وتعليم.

وبذلك يَرتفع ما يُتَراءَى من التّنافي بين قوله: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ [الجن: ٢٧] وأمثال قوله: ﴿قُلۡ مَا كُنتُ بِدۡعٗا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الأحقاف: ٩] وقوله: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ﴾ [الأعراف: ١٨٨] وغيرهما، فالمنفيُّ هو العِلم بنفسه ولنفسه، والمُثْبَت هو العِلم بإذنٍ منه تعالى وتعليم.

هذا هو المحصَّل من كلامه تعالى في عِلم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بالغَيْب بإذنٍ منه.

وأمّا الأخبار: فقد تكَاثَرَتْ عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وأئمّةِ أهْلِ البيت عليهم السلام أنّ نُور النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أوّلُ ما خَلَقَه الله، وأنّ نُورَهم ونُور النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم واحد(*)، وأنّ الله آتاه عِلْمَ ما كان

(*) **كما وَرَدَ: «أوّلُنا محمّد** صلى الله عليه وآله وسلم**، أَوْسَطُنا محمّد** صلى الله عليه وآله وسلم**، آخِرُنا محمّد** صلى الله عليه وآله وسلم**، كلُّنا محمّد** صلى الله عليه وآله وسلم» (أُنظر «الغَيبة» للنّعماني: ص٨٦، و«بحار الأنوار»: ج٢٥: الباب ١٢: ص ٣٦٣: الحديث ٢٢).

....

وما يكون وما هو كائِنٌ وحياً، وأنّهم عليهم السلام أَخَذوه عنه ﷺ بالوراثة.

وقد وَرَدَ في بعضها - **وسياقُه سياقُ التّفسير لسائرها** - أنّهم عليهم السلام إذا شاؤوا عَلِمُوا وإذا لم يَشاؤوا لم يَعلموا.

ويتحصَّل به أنّ لهم بحسب مَقام نورانيّتهم عِلْماً بالفِعْل بكلِّ شيء(*) وأمّا بحسب الوجود العنصريّ الدُّنيويّ: فَهُم إذا شاؤوا عَلِموا بالإتّصال بمَقام النورانيّة بإذنِ الله وإذا لم يشاؤوا لم يَعلموا.

وعلى هذا يُحمل ما وَرَدَ في بعضِ القصَص والسِّيَر المأثورة عنهم ممّا ظاهرُه أنّهم ما كانوا على عِلْمٍ بما كان يَستقبلهم من الحوادث، فلا تَغْفَل!...» - إنتهى - (رسالةٌ في عِلْمِ النبيّ ﷺ والإمام عليه السلام بالغَيْب: طُبِعَت مع الرّسائل الأربعة عَشر: تحقيق الشّيخ رضا الأستادي: ص٣٨٤ إلى ٣٨٦: ط قم المقدّسة.

(*) واعْلَمْ أنّ القائلين بأنّهم عليهم السلام حاضِرو العِلْم بالأشياء كافّة ←

....

....

← - **بمعنى انكشافِ المعلومات لدَيهم** عليهم السلام **فِعْلاً** - في خصوص مَرْتَبَتهم النُّورانيّة **أو الأعمّ منها والجسمانيّة**: نَفَوا أن يكون هذا الإعتقادُ - بإحاطةِ علومهم عليهم السلام لجميع الممكنات - مُسْتَلْزِماً مشارَكةَ عِلْمِهم عليهم السلام لِعِلْمِ الله عزّ وجلّ ، فيكون غُلُوّاً فيهم ومُنَافِياً للتّنزيه والتّقديس**! وذلك لاختلاف العِلْمَيْن وتَغَايُرِهما في الصّفة.**

وتقريبُه: أنّ عِلْمَ الله عزّ وجلّ : قديمٌ أَزَليٌّ سرمَديّ، وهو عَيْنُ ذاتِه عزّ وجلّ ، متَّحِدٌ معها لا زائداً عليها ولا مغايِراً لها، وحُكْمُه حُكْمُ الذّات، سَابِقٌ على المعلومات وعلّةٌ لها، وقد تَقَرَّر أنّ الممكنَ - وهو ما سوى الله تعالى -: ما لا تقتضي ذاتُه للوجود ولا العدَم - فَنِسْبَةُ كلٍّ منهما إليه متساوِية -، بل يَحتاج في كلٍّ منهما إلى الغير.

ومن هذا يَنْقَدِح أنّ اللهَ المختارَ: عالِمٌ بالأشياء الممكنة وإن لم تَقَعْ في الخارج، فإنّه عزّ وجلّ **هو الذي اختار عدَمَها على وجودِها، ولم يُرِدْ طَرَفَ وجودِها في أوّلِ ظروفِ إمكانها!...**

وممّا أفادوه في المقام هو: أنّه في السّاحة المقدَّسة الإلهيّة لا سبيل للزّمان والمكان إطلاقاً، والوجودُ الإلهيُّ المقدَّسُ ←

....

....

← **محيطٌ بجميع الأزمنة والأمكنة، فالماضي والحاضر والمستقبَل - والقريب والمتوسِّط والبعيد - بالنّسبة إليه: سواء....**

وأمّا عِلْمُهم عليهم السلام **فهو**: حادِثٌ فقيرٌ إلى الله تعالى، مُتَّصِفٌ بجميع لوازم الإمكان، محتاجٌ في وجودِه وبقائِه إلى الواجب - والنِّسبَةُ بين الواجب والممكن: تبايُن -، مَسْبُوقٌ بالمعلومات، وهو غيرُ الذّات فيهم عليهم السلام، وليس بعِلَّةٍ للمعلومات، عَرَضِيٌّ موهوبٌ وممنوحٌ منه عزّ وجلّ، **هذا خلاصَةُ ما قالوه أو يُقال في بَيان الفَرْق بين العِلْمَيْن في المقام.**

ولكن تَنْقَدِحُ هنا مُناقَشَةٌ من جهةٍ أُخرى، سيأتي التعرُّضُ لها عند الكلام على الحضوريّةِ في طَيِّ القول الثّالث، فانتَظِرْ!.

خاتمةُ المطاف:

وإتماماً للفائدة: يَحْسُنُ أن نَنقلَ هنا كلاماً للمحقِّق محمّد تقي النّقوي القايني رحمه الله في شَرْحِه على نهجِ البلاغة، قال:

«إنّ الإمام قد أَخَذ عِلْمَه عَن المَنبع الفيّاض بلا واسطة، فَعِلْمُه عليه السلام مُتَّصِلٌ بعِلْمِه وقدرتُه بقدرتِه وهكذا، ولا شكّ ←

. . . .

القولُ الثّالث: إنّ عِلْمَهم عليهم السلام حُضوريٌّ(*)، وحُضورُه

← عَقْلاً ونَقْلاً في عَدم تناهي عِلْمِ الباري عزّ وجلّ ، لأنّ الصّفات فيه عَيْنُ الذّات، والذّات غيرُ متناهٍ، فصفاتُه غيرُ متناهية، وكلُّ ما هو متَّصلٌ بغير المتناهي **فهو أيضاً غيرُ مُتناهٍ من هذه الجهة وإن كان في حدّ نَفْسِه متناهياً**، فعِلْمُ الإمام من حيث هذه الإضافة: لا تناهي فيه وإن كان في حدّ نَفْسِه من حيث إنّه وَصْفٌ للموجود المُمكن مُتناهياً، **فإنّ كلَّ ممكنٍ متناهٍ**. . . » - إنتهى - (مفتاح السّعادة في شَرْح نَهجِ البلاغة: ج**٢**: الخطبة **٣**: ص**٦٥**).

(*) على المصطَلَح عليه، بَعْدَ أن لم تكن هناك واسطةٌ بين العالِم وذاتِ المعلوم وبِفَضْلِها يَحصل العِلم! **فإنّ عِلْمَهم** عليهم السلام **لَدُنيٌّ أَخَذوه من الله** عزّ وجلّ ببركةِ متابَعَةِ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، هذا.

وقد تقرَّر في محلِّه أنّ صُوَر المعلومات - حتّى فيما كان منها مرآةً للأشياء الخارجيّة وكاشِفةً وحاكيةً عنها - **تُدْرَكُ بالعِلم الحضوريّ. وجهةُ حضوريّتها هو**: «عِلْمُ النَّفس بها بلا واسطة، وحضورُها بواقعيّتها وعَيْنِها عند النّفس»، ولها معها وَحدةٌ أو اتّحاد، وبعُروضِها لها: تتَّسِعُ النَّفسُ عِلْماً واستكمالاً، **والعِلْمُ بالنَّفس حضوريّ!**.

....

عندهم عليهم السلام **بمعنى انكشاف المعلومات**(*) **لَدَيهم فِعْلاً**، وهو خِيَرةُ جَمْعٍ من المحقّقين، في مقابل انكشافها الشّأنيّ عليهم عليهم السلام بالقوّة والإرادة، المعبَّر عنه بقولهم عليهم السلام :

(*) ممّا كان وما يكون وما هو كائنٌ إلى يومِ القيامة، وفي كلّ فنٍّ وحكمٍ وأَمْرٍ، هذا.
وقد سَمِعْتَ وتَسْمَع - إن شاء الله تعالى - **أنّ الذي يَعلمونه هو: كلُّ ما دَخَلَ في عَرْصَةِ عالَم الكَوْن ولَبِسَ حُلَّةَ الوجود**، فهو ممّا شاء اللهُ عزّ وجلّ وأَجْراه بهم عليهم السلام وأَظْهَرَه بواسطتهم وعلى يَدِهم، فإنّهم عليهم السلام مَحَالُّ مشيئةِ الله عزّ وجلّ وأَلْسِنَةُ إرادته، **أو ما حَتَّمَ اللهُ** عزّ وجلّ **بدخوله من عالَم الإمكان إلى عالَم الكَوْن**، وأَثْبَتَه عزّ وجلّ في لَوْحِ الإثبات وأَخْبَرَهم به وبدخولِه إلى عالَم الكَوْن حَتْماً، قال تعالى في **مَحْتومِ الخَيْر**: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦ وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾ **[الأنبياء: ٩٤]** وفي **مَحْتُوم الشرّ**: ﴿وَلَٰكِنۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ مِنِّي لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾ **[السجدة: ١٣]** وهذا المحتوم لو شاءَ عزّ وجلّ غَيَّرَه ومَحَاه! **ولكنّه وَعَدَ ألّا يُغَيِّرَه وهو لا يُخلِفُ الميعاد**: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾ **[الرعد: ٣١]**. ←

....

....

← وأمّا ما لم يُحَتَّم خروجُه من عالَم الإمكان ودخولُه إلى عالَم الكَوْن - بأن كان مشروطاً بِشَرْطٍ أو موقوفاً على شيء، قابلاً للتّبديل والتَّغيير والمَحْو -: فإنّهم عليهم السلام يَعلمونه **بالعِلم الإمكانيّ** لا الكَوْنيّ، ويُحيطون به **إحاطةَ إمكانٍ** لا إحاطةَ عَيان - فإنّ العِلمَ عَيْنُ المعلوم، والمطابقةَ بينهما شَرْط، فلا يكون العِلمُ كونيّاً والمعلومُ إمكانيّاً وبالعكس -، وهكذا فيما ظَهَرَ وكان **لكن بالنِّسبة إلى أنّه مستَمِرٌّ أم منقَطع**.

ثمّ إنّ القابلَ للزّيادة وطَلَبِها هو: **عِلْمُهُم** عليهم السلام **الكَوْنيّ**، وعلى هذا المقام تُحْمَل الآيةُ الشّريفة ﴿وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾ [**طه: ١١٤**]، وقولُه عليه السلام: «لولا أنّا نَزدادُ لأَنْفَدْنا»، وقولُه عليه السلام في العِلْم وأنّه: «ما يَحدُثُ باللّيل والنّهار، الأَمْرُ بعدَ الأَمْر والشّيءُ بعد الشّيء إلى يوم القيامة»... وفي «إحقاق الحقّ» بإضافةِ أحاديثِ الباب حيث قال رحمه الله: «**وعلى هذا المقام تُحْمَل الأخبارُ الواردةُ بأنّ الإمام** عليه السلام **إذا أراد أن يَعلم شيئاً أَعْلَمَه اللهُ ذلك...**» - إنتهى - (إحقاق الحقّ للميرزا موسى الإحقاقيّ الإسكوئيّ رحمه الله: الفصل الحادي عشر: ص**٥٧٩**، ونحوه ←

....

....

← في «دليل المتحيِّرين» للسيّد كاظم الرّشتي رحمه الله: ص١٢١).

وكيف كان: فبهذا العِلم والمدَدِ الجديدِ الدّائمِ القائم: يَعلمون ما في الكَوْن وما يَدخلُ فيه آناً بعد آن، **وهو عِلْمٌ لا غايةَ له ولا نهاية!**.

وهو جارٍ أيضاً في نظائرِه من علومهم عليهم السلام كالإذْنِ المتجدِّد لهم عليهم السلام في العَمَل، وعَرْضِ أعمالِ العباد عليهم عليهم السلام، وتفاصيلِ المُجْمَلات - وإن أَمْكَنَهم عليهم السلام إخراجُ التّفاصيل ممّا عندهم من أصولِ العِلم وموادّه -، والمعارفِ الإلهيّة والفيوضات السُّبحانيّة والعلومِ الربّانيّة اللّامتناهية، «**فإنّهم** عليهم السلام - وقد أَحَطْتَ به خُبْراً - **في جميع النّشآت** - أي قبل حلولِ أرواحهم المطَّهَرة في الأجساد المقدَّسة، وبعد حلولها فيها، وبعد مفارَقَتِها الأبدان وعُروجِها إلى عالَم القُدس - **لَهُم تَرقّيات في المعارف الربّانيّة ودرجات الكمال، ولا يزالون سائرين على معارجِ القُرب والوصال، وغائصين في بحارِ أنوارِ معرفةِ ذي الجلال، إذ لا غايةَ لمدارجِ عرفانِه وحبِّه وقُرْبه تعالى، وبين درجةِ الرّبوبيّة ودرجاتِ العبوديّة: منازِلُ لا تُحصى...» فاحفَظْهُ فإنّه بذلك حَقيق!**.

....

«لو شاء أن يَعلم عَلِم - أو عُلِّم -»(*).

قال الحجَّةُ الشّيخ محمّد الحسين المظفَّر رحمه الله في رسالته الشّريفة «عِلم الإمام عليه السلام»:

«إنّ المراد من العِلم في المقام هو: العِلم في الموضوعات الخارجيّة الجزئيّة الصّرفة(**)، لا العِلم في الموضوعات للأحكام الكليّة، لأنّ جَهْلَ الإمام عليه السلام بها: نَقْصٌ في رتبتهِ وحَطٌّ من منزلتِه، وأنّ بيانَها من خصائصه ووظيفته، ولا العِلم في الأحكام، لأنّ الإمام عليه السلام لا بدّ وأن يكون علمُه فيها حضوريّاً، إذ لا يجوز أن يُسْأَل عن حكمٍ لم يكن

(*) قال الحجّةُ الشّيخ محمّد الحسين المظفّر رحمه الله: «إنّ المراد من العِلم الحضوريّ أو الإراديّ والإشائيّ هو: ما كان موهوباً من العلّام سبحانه، ومُسْتَفاضاً منه بطريقِ الإلهام، أو النَّقْرِ في الأسماع، أو التّعليم من الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، أو غير ذلك من الأسباب...» (عِلم الإمام عليه السلام: ص٦).

(**) كولادةِ زَيْدٍ وموتِ عمرو وتسلُّطِ خالد وقَتْلِ بكر وما يأكل النّاس وما يدَّخِرون، وما شاكَلَ هذه الأمور من معرفَةِ اللّغات والصّناعات وغيرها.

....

علمُه لدَيْه حاضراً، وإلّا لم يكن الحجَّةَ على العباد، بل وَلَبَطَلَتْ إمامتُه!.

إنّ الكلامَ في عِلم الإمام عليه السلام يَشمل العِلمَ بالسّاعة(*)

(*) قال المحقِّق محمّد تقي النّقوي القايني رحمه الله في شَرْحِه على نهجِ البلاغة: «جميعُ المذكُورات في الآية داخلٌ في عِلْمِ ما كان وما يكون وما هو كائنٌ إلى يوم القيامة، فأيّ شيءٍ اسْتُثْني في المقام؟ نعم، عِلْمُ السّاعة خارجٌ عن المورد، وذلك لظُهور الأخبار والآثار في كونهم عالِمين بالأشياء **إلى قيامِ السّاعة**، وقد ثَبَتَ أنّ كلمة **(إلى)** تُفيد الإنتهاء فقط وما بَعدها ليس بداخلٍ فيما قَبْلها، بخلاف كلمة **(حتّى)**، فإذا قلنا: سِرْتُ من البصرة إلى الكُوفة، معناه: أنّ انتهاءَ السَّير إلى الكوفة وأمّا أنّها داخلةٌ في السَّير فلا، بخلاف قولنا: أكَلْتُ السّمكةَ حتّى رأسها، فإنّ معناه: أنّ الرّأسَ أيضاً كان مأكولاً له، هكذا فُرِّقَ بين الكَلِمَتَيْن، وأنتَ ترى أنّ الأخبار قد وَرَدَتْ بكلمة **(إلى)**، حيث قالوا: **إلى قيام السّاعة، إلى أن تقوم السّاعة**، وهذا التّفسير يَدُلّنا على أنّ عُلومَهم عليهم السلام كانت عامّةً إلى قيام السّاعة، كائناً ما كان، **فالخارج عن عِلْمِهم إنّما هو قيام السّاعة**، فلو كانوا عالِمين بقيام السّاعة أيضاً: ←

....

والآجالَ والمنايا وغيرَها، ممّا ظاهرُه استئثارُه به تعالى، والتي يَجمعها قولُه عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ﴾ [لقمان: ٣٤]، لأنّ النّصوص الخاصّة صريحةٌ في أنّ الله تعالى أَطْلَعَهم على هذا العِلم، بل وبعض الآيات الكريمة مثل قوله تعالى: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦ - ٢٧] وبها نَرفع اليدَ عن ظواهر الآيات والرّوايات التي دلّت على اختصاصه تعالى بها دون خَلْقِه، أو يُحْمَلَ الإختصاص على العِلم الذاتيّ دون العَرَضيّ(*)» - إنتهى - (عِلم الإمام عليه السلام: ص٧ و٨).

← لَيَنْبَغي أن يُقال: **حتّى قيام السّاعة**، وهو ظاهر...» - إنتهى - (مفتاح السّعادة في شرح نهجِ البلاغة: ج٩: الخطبة ١٢٨: ص٤٩٠).

(*) قال العلّامةُ الحجّة السيّد عبد الحسين النجفيّ اللّاري رحمه الله في معارِفه: «أو حَمْلها (أي حَمْل النّصوص النّافية عنهم عليهم السلام خصوصَ ذلك العِلم) على ضَرْبٍ من التقيَّة والمصلحة ←

....

البُرهانُ النّقليُّ - كتاباً وسُنّةً - على عِلم الإمام عليه السلام الحضوريّ:

ما دَلّ من الكتاب المجيد على عِلْمِهم عليهم السلام الحُضوريّ:

هناك لَفيفٌ من الآيات الكريمة استُدِلّ بها على ذلك العِلم الحاضر، نَقْتَطِفُ منها ما كانت شهادتُه أقوى، وهو:

← لموافقتها المخالِفين، أو على خصوص العِلم الحضوريّ بها لا الإراديّ كما يقتضيه عمومُ نصوص [**ما لو شاء الإمامُ أن يَعلم لَعَلِم**]، أو على خصوص العِلم المعلّق القابِل للتّغيير بالبَداء، لا العِلم المحتوم الغير المتغيِّر بالبَداء فيها... أو على العكس وهو: حَمْلُ نَفْيِها على نَفي العِلم المحتوم الذي لا يتغيَّر ولا يتبدَّل بالبَداء... أو على نَفي لزوم العمَل بها (لا نَفي أصلِ العِلم بها) أو على نَفي الإذن والرّخصَة في بروزها كليّةً وإظهارها لعامّةِ النّاس، لوجودِ مصلحةٍ في سَتْرِها أو مفسدَةٍ في كَشْفها لهم، كتَرْكِ التضرُّع والخوف والرّجاء والسّعي في أَمْر المعاش والمعَاد... أو على نَفي العِلم بها عن خصوص بعض الأنبياء والأوصياء عليهم السلام لا عن كلِّهم...» - إنتهى - (المعارِف السَّلْمَانيَّة في كيفيّةِ عِلْم الإمام وكميّته: ص٣١ و٤٠ و٤١ و٤٢: مركز جواد).

....

قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩] وقد صحّ أنّهم هم المقصودون بهذه الآية، ولو لم يكن عِلْمُهم حاضراً: لَمَا صَدَقَ عليهم أنّهم أُوتوا العلم! وكيف يكون ثابِتاً في صدورهم وَهُم لا يَعرفونه؟! وهل يكون غيرُ الموجود ثابِتاً؟!

وقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩] فبهذا نَفهم أنّه صلى الله عليه وآله وسلم عالِمٌ بكلّ شيء، ولا يكون ذلك إلّا بالحضوريّ، وما انتهى إليه صلى الله عليه وآله وسلم فقد انتهى إليهم عليهم السلام (*).

ما دَلّ من الحديث على عِلْمِهم عليهم السلام الحضوريّ:

استدلّوا لذلك بطوائفَ من الأحاديث، نورِدُ طَرَفاً منها ممّا كانت دلالتُه تامّة:

الطّائفةُ الأُولى: «الأئمّةُ عليهم السلام خَزَنَةُ العِلم والحجَّةُ البالغة»:

(*) أُنظر «عِلم الإمام عليه السلام» للحجّة الشيخ محمّد الحسين المظفّر رحمه الله: ص٢٨.

....

صرّحَتْ طائفةٌ من الأحاديث بأنّ الأئمّة من أهلِ البيت عليهم السلام : خَزَنَةُ عِلْم الله عزّ وجلّ وعَيْبَةُ عِلْمه(*)، وأنّهم عليهم السلام الحجَّةُ البالغةُ على مَن دون السّماء ومَن فوق الأرض... (**) **وهذه المراتبُ مساوِقةٌ لمفهوم العِلم!.**

الطّائفةُ الثّانية: «الأئمّةُ عليهم السلام وَرَثَةُ عِلْمِ النبيّ ﷺ»:

قال الحجَّةُ الشّيخ محمّد الحسين المظفّر رحمه الله: «نَطَقَتْ هذه الطّائفةُ بأنّ الأئمّة عليهم السلام وَرَثَةُ عِلمِ النبيّ ﷺ، وأنّ

(*) يعني أنّ عِلْمَه عزّ وجلّ مُودَعٌ عندهم عليهم السلام كالثّياب النّفيسة المودَعة في العَيْبَة، وتَشبيهُهم بالعَيْبَة مِن حيث إنّهم كانوا حافظين وصائنين له عن الضّياعةِ والإندراس، حَسُنَ الإستعارةُ بالعَيْبَة الحافظة للّباس عن الأدناس... (منهاج البراعة في شَرْحِ نهجِ البلاغةِ للعلّامة المحقِّق الحاجّ ميرزا حبيب الله الهاشميّ الخوئيّ رحمه الله: ج٢: ص٢٤٥).

(**) الأصول من الكافي: كتاب «الحُجَّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام ولاةُ الله وخَزَنَةُ عِلْمِه، وبابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام أركانُ الأرض، إلى غيرهما من الأبواب.

....

النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم وَرِثَ جميعَ علومِ الأنبياء والرُّسُل وأُولي العَزْم(*).

فهذه الطّائفة أَخْبَرَتْنا بأنّ عِلْمَ العالَم كلَّه وَصَل إليهم، واجتمع عندهم، فكلُّ ما كان للأنبياء والرُّسُل وأوصيائهم من عِلْمٍ فهو قد انتهى إليهم وَوَرِثوه منهم، وهل بَعد هذا العِلم الّذي كان عليه كافّةُ الرُّسُل وصار لَدَيهم يبقى مجالٌ لأن يُقال بأنّ عِلْمَهم ليس بحاضر، بل حضورُه تابعٌ للإشاءة؟! فإذا لم يكن حاضراً لَدَيهم: فأيُّ شيءٍ وَرِثوه إذاً؟!»(**).

الطّائفةُ الثّالثة: «الأئمّةُ عليهم السلام يَعلمون الكتابَ كلَّه»:

قال الحجَّةُ الشّيخ محمّد الحسين المظفّر رحمه الله: «صَرَّحَتْ هذه الطّائفة من الأحاديث بأنّ الأئمّة يَعلمون ما في القرآن المجيد كلّه، حتى قال الصّادق عليه السلام: واللهِ

(*) الأصول من الكافي: كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام وَرِثوا عِلْمَ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وجميعِ الأنبياء والأوصياء الّذين مِن قَبْلهم.

(**) أُنظر «عِلم الإمام عليه السلام»: ص٣٢.

....

إنّي لَأَعْلَمُ كتابَ الله من أوّله إلى آخِره، كأنّه في كفّي، فيه خَبَرُ السّماء وخَبَرُ الأرض، وخَبَرُ ما كان وخَبَرُ ما هو كائن. قال الله عزّ وجلّ: فيه تِبْيَانُ كلِّ شيء(*).

وهل يَطلب الباحثُ أَثَراً بعد عَيْن؟ أَفَترى أنّه أراد من العِلم بكتابِ الله - الذي فيه تِبْيَانُ كلِّ شيء، من خَبَر السّماء والأرض، وما كان أو هو كائن - هو العِلم بالأحكام أو موضوعاتها لا الحوادث والأعمال، وما وَقَعَ أو يَقَع من شؤون العالَم؟ وهل يَجوز لِذي عِلْمٍ أو ذَوْقٍ أن يَحمل هذا البيان على ذلك القصد؟ وهل أَصْرَحُ من هذا البيان بالعِلم بشؤون العالَم سابقَه وحاضرَه ولاحقَه؟!»(**).

الطّائفةُ الرّابعة: «عندهم عليهم السلام جميعُ العلوم»:

قال الحجّةُ الشّيخ محمّد الحسين المظفّر رحمه الله:

«أَفْصَحَتْ هذه الطّائفةُ من الأحاديث عن سعةِ ذلك

(*) الأصول من الكافي: كتاب «الحجّة»: بابُ أنّه لم يَجمع القرآنَ كلَّه إلّا الأئمّة وأنّهم يَعلمون عِلْمَه كلَّه.

(**) أُنظر «عِلم الإمام عليه السلام»: ص٣٣ و٣٤.

....

العِلم الذي كان عند الأئمّة الأمناء، فإنّها أَفادت: أنّ لله عِلْمَيْن: عِلْماً أَظْهَرَ عليه ملائكتَه وأنبياءَه وَرُسُلَه، فما أَظْهَرَ عليه ملائكتَه وَرُسُلَه وأنبياءَه: فقد عَلِمْناه، وعِلْماً استَأْثَر به، فإذا بدا لله في شيءٍ منه أُعْلِمْنا ذلك – وعُرِضَ على الأئمّة الّذين كانوا مِن قَبْلنا – (*).

الله ما أكبر منازلكم أيُّها السّادةُ الأوصياء عند ربّ السّماء! وما أَرْفَع مراتبكم أيُّها الهداة عند خالِق الأرض والسّماوات! فقد رَفَعَكم فوق منازلِ النبيّين، وسَمَا بكم على معارجِ المرسَلين، حتّى أَطْلَعَكم على ما استَأْثَر به من العِلم، واختصّكم بما لم يُظْهِر عليه أُولي العَزْم من رُسُلِه... ولا أدري ما وراء هذا يُراد من الحضوريّ؟ ولأيّ شيءٍ بعد هذه الصّراحة يُصَار إلى الإشائيّ؟!»(**).

(*) الأصول من الكافي: كتاب «الحجّة»: بابُ أن الأئمّة عليهم السلام يَعلمون جميعَ العلوم التي خَرَجَتْ إلى الملائكة والأنبياء والرُّسُل عليهم السلام، **والرّوايةُ المذكورةُ صحيحةُ السَّنَد**.

(**) أُنظر «عِلم الإمام عليه السلام»: ص ٣٤.

....

الطّائفةُ الخامسة: «أنّ الدّنيا مُمَثَّلةٌ لهم عليهم السلام كَفِلْقَةِ الجَوْزة، ويَعلمون حتّى بِتَقَلُّبِ جَناحِ الطَّيرِ في الهواء»:

ففي البحار - نَقْلاً من الإختصاص وبصائر الدّرجات - عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنّ الدّنيا مُمَثَّلةٌ للإمام كَفِلْقَةِ الجَوْزة»(*).

وفيها عن نوادر الحِكمة عن الصّادق عليه السلام أنّه قال: «يا حُمران! إنِ الدّنيا عند الإمام والسّماواتُ والأَرَضون إلّا هكذا، وأشار بيَدِه إلى راحتِه، يَعرفُ ظاهرَها وباطنَها وداخلَها وخارجَها ورَطْبَها ويابسَها!»(**).

وفي «عُيون الصّدوق رحمه الله» بإسناده إلى الرِّضا عليه السلام قال: «قال رسولُ الله ﷺ: ما يَنْقَلِبُ جَناحُ طائرٍ في الهواء إلّا وعندنا فيه عِلْم»(***).

(*) بحار الأنوار: ج٢٥: الباب ١٣: ص٣٦٨: الحديث ١١ و١٢.

(**) المصدر السّابق: ص ٣٨٥: الحديث ٤٢.

(***) عُيون أخبار الرّضا عليه السلام: ج٢: ص٣٢: الحديث ٥٤: ط قم المقدّسة.

....

وفي «مشارق أنوار اليقين» عن الصّادق ﷺ: «يا مُفَضّل! إنّ العالِم منّا يَعلم كلَّ شيءٍ حتّى تَقَلُّب جناحِ الطَّير في الهواء، ومَن أَنكرَ مِن ذلك شيئاً: فقد كَفَر بالله مِن فوقِ عَرْشِه، وأَوْجَبَ لأوليائه الجَهْل، وَهُم حُلماء علماء أبرارٌ أتقياء، يا مُفَضّل! مَن زَعَمَ أنّ الإمام من آلِ محمّد ﷺ يَعْزُبُ عنه شيءٌ في السّماوات والأرض **من الأَمْر المحتوم**: فقد كَفَرَ بما أَنْزَل اللهُ على محمّد ﷺ، وإنّا لَنَشْهَدُ أعمالَكم، ولا يخفى علينا شيءٌ من أمركم، وإنّ أعمالَكم لَتُعْرَضُ علينا...»(*).

قال الحجّةُ الشّيخ محمّد الحسين المظفّر رحمه الله - بعد تعرُّضهِ لِذِكْرِ الطّائفةِ المبيِّنةِ بأنّ الأئمّة ﷺ يَعلَمون حتّى بانقلاب جَناح الطّائر -: «أَوَلَيسَ هذا صريحاً في شمول عِلمهم حتّى للجزئيّ من الحوادث، ووقوفِهم على كلّ ما يَقَع ويكون، فوقَ ما وَقَع وكان!.»(**).

(*) مشارق أنوار اليقين: ص١٣٨.

(**) أُنظر «عِلم الإمام ﷺ»: ص ٣٥.

....

الطّائفةُ السّادسة: «إنّ الأئمّة عليهم السلام الشّهداء على النّاس»:

قال الحجّةُ الشّيخ محمّد الحسين المظفّر رحمه الله: «نَطَقت الأخبارُ العديدةُ بأنّ النبيَّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام يكونون الشّهداءَ على النّاس يومَ العَرْض والحساب، أَتَرَى يكون أَحَدٌ شهيداً على أحدٍ وهو لا يَعلم ما اقْتَرَفَ؟ ويُخْبِر عمّا كان عليه وهو لا يدري ما عَمِل؟!»(*).

وفي مقامِ الجواب عن الطّائفة من الأحاديث المفصِحَة والقائِلة بأنّ: «**الإمام متى شاء أن يَعلم شيئاً أَعْلَمَه اللهُ عزّ وجلّ ذلك**» قال رحمه الله ما لفظُه:

«إنّ هذه الطّائفة إنّما صرّحت بأنّ عِلْمَهم موقوفٌ على الإشاءة منهم عليهم السلام، ولكن لا دلالة فيها على أنّهم لا يشاؤون إلّا في وقتٍ دون آخَر، فأيُّ صراحةٍ فيها تُعارِض ما دلّ على أنّهم يشاؤون أبداً ويُريدون دَوْماً؟!، فتكون مؤيِّدةً للعِلم الحضوريّ على هذا البيان.

على أنّه إذا كان عِلْمُهم موقوفاً على الإرادة منهم عليهم السلام:

(*) المصدر السّابق.

....

فَلِمَ لا يُريدون أبداً عِلْمَ الأشياء؟ ومَن الذي لا يريد أن يكون عِلْمُه بأَعْلى مراتبِ الكمال؟ وهو باختياره وإرادته! فإنّ النّاس تُريد حصولَ المراقي الرّفيعة من الفضيلة ولا تكون إلّا بالكدّ والجدّ والتَّعَب والنَّصَب، فكيف يَمتنع أَحَدٌ عن تحصيلها وهي بالرّغبة والإشاءة من دون كُلْفَةٍ وجهاد؟ ولِمَ لا يَحصل على تلك الرُّتَب السّامية وهو يَعرف ما الفضيلة؟ ويَعلم هاتيك الدَّرَج العَليّة؟!»(*).

وفي مقامِ التّوجيه **لِتَظَاهُرِهم** عليهم السلام **أحياناً بعدم العِلم قَوْلاً أو فِعْلاً**: قال رحمه الله ما نصُّه:

«لَرُبّما يكون تظاهرُهم أحياناً بعدم العِلم هو مِن العِلم الحاضِر نفسِه! لِعِلمهم بزِنَةِ عقولِ النّاس ومقاديرِ مداركهم، وعسى أن يكون مَن حَضَرَ أو سَمِع أو يَسمع: لا يَأْمنون عليه من الشّذوذ في العقيدة، وقولهِ فيهم بما ليسوا فيه، فيَظهرون بعدم العِلم دَفْعاً لذلك المحذور. أو يَخشَوْن من أعدائهم إذا بَلَغَ مسامعَهم ذلك القولُ أو

(*) أُنظر «عِلم الإمام عليه السلام» ص ٥٠ و٥١.

....

العمل، فيَحملهم على التّنكيل بهم أو بأوليائهم، وقد أشارَت كثيرٌ من تلك الأحاديث إلى أنّهم لا يَستطيعون أن يُعلنوا بكلّ ما أُوتوا من العِلم، فإنّهم قالوا: [**لو كان لألسنتِكم أوكيةٌ: لَحَدَّثْنا كلَّ امرىءٍ بما له وعليه**]، وقالوا: [**لو وَجَدْنا مستراحاً لَقُلنا والله المستعان**]، وقالوا: [**إنّ العالِم لا يَقدر أن يُخبرك بكلّ ما يَعلم**]، وقال أميرُ المؤمنين عليه السلام: [**إنّ ههنا عِلْماً جمّاً لو وَجَدْتُ له حَمَلَة**]. فعدَم تَحمُّل النّاس لعلومهم، والحذَر من الشّذوذ في المعتَقد فيهم، والخوف من سطوات أهل الظُّلم والجَوْر، وغير ذلك ممّا هُم أَعْلَمُ به؛ هو الذي دَعَاهم إلى ذلك الظُّهور أحياناً بعدم العِلم الحاضر...»(*).

وَيَقْرُبُ منه ما ذَكَرَه - **بإضافةٍ نافعة** - في موضعٍ آخَر من رسالته الجليلة - تحت عنوان «زبدة المَخْض» - ولا بأس بنَقْله إتماماً للفائدة، قال رحمه الله: «وَعَدَمُ إظهاره أو تظاهره بذلك العِلمِ المخزونِ والفيضِ الغَمْرِ أحياناً - حَذَراً من

(*) أُنظر «عِلم الإمام عليه السلام»: ص٥٢.

....

عدم قَبوله، أو عدم احتماله، أو خشيةً من العدوّ الحاسد وبَطْشِه، أو خوفاً من غُلُوّ النّاس، وإفراطهم في الدّعوة - لا يكون ذلك شاهداً على عدم الوجدان لذلك العِلم أو عدم سعتِه. وما تَحَمُّلُ الإمامِ للمصائب والنّوائب - وهو القدير على دَفْع ما مُنيَ به، ورَفْع ما نَزل بساحته - إلّا لتأكُّد الحجّة على الخَلْق، مع ما له من الحُجَج البالغة، وإلّا لِدَفْع أوهام الغلاة، ومزاعم المفرطين في الحبّ، الّذين يُخرجون الإمامَ عن مستوى البشَر، ويُلبسونَه أبرادَ الألوهيّة.

وقد كَشَفَ عن هذه الغامضة السّفيرُ الجليل (أبو القاسم) الحسين بن روح رحمه الله وقد سألَه سائلٌ قائلاً له: أَخبِرْني عن الحسين بن عليّ عليهما السلام أَهُوَ وليُّ الله؟ قال: نعم.

قال: أَخبِرْني عن قاتله لعنه الله أَهُو عَدُوُّ الله؟ قال: نعم.

قال الرّجُل: فهل يجوز أن يسلِّط الله عزّ وجلّ عدوَّه على وليِّه؟

فقال أبو القاسم رحمه الله: إِفْهَم عنّي ما أقول لك!: إِعلَم أنَّ الله تعالى لا يُخاطب النّاسَ بمشاهدةِ العَيان، ولا يشافِهُهم بالكلام، ولكنّه جَلّت عظمتُه يَبعث إِليهم مِن أجناسهم

....

وأصنافهم بَشَراً مثلهم، ولو بَعَثَ إليهم رُسُلاً من غير صِنْفِهم وصُوَرِهم لَنَفَروا عنهم، ولم يَقبلوا منهم، فلمّا جاؤوهم وكانوا من جنسهم يأكلون الطّعامَ ويَمشون في الأسواق، قالوا لهم: أنتم مِثْلُنا (أنتم بَشَرٌ مِثْلُنا خ ل)، لا نَقبل منكم حتّى تأتونا بشيءٍ نَعجز عن أن نأتي بمِثْلِه، فنَعلم أنّكم مخصوصون دوننا بما لا نَقدر عليه، فجَعل اللهُ عزّ وجلّ لهم المعجزات التي يَعجز الخَلْقُ عنها.

فمنهم: مَن جاء بالطّوفان بعد الإعذار والإنذار فَغَرق جميعُ مَن طَغَى وتَمرّد.

ومنهم: مَن أُلقي في النّار فكانت عليه بَرْداً وسلاماً.

ومنهم: مَن أَخْرَجَ من الحَجر الصّلد النّاقةَ (الحجَر الصّلب النّاقةَ خ ل)، وأَجرى من ضرعِها لَبَناً.

ومنهم: مَن فَلَقَ له البحر وفجّر له من (من الحجَر خ ل) العيون، وجَعَل له العصا اليابسة ثعباناً تَلْقَف ما يأفكون.

ومنهم: مَن أبرأَ الأَكْمَهَ والأبرصَ وأحيى الموتى بإذن الله، وأنبأهم بما يأكلون وما يدّخرون في بيوتهم.

ومنهم: مَن انشقّ له القمر وكلَّمَته البهائم، مثل البعير

....

والذّئب، وغير ذلك. فلمّا أَتوا بمِثْل ذلك وعجزَ الخَلْقُ من أُمَمِهم عن أن يأتوا بمِثْله: كان من تقديرِ الله جلّ جلاله ولطفِه بعباده وحكمتِه أن جَعَل أنبياءَه مع هذه المعجزات في حالٍ غالِبين وأُخرى مَغلوبين، وفي حالٍ قاهرين وأُخرى مقهورين، ولو جَعَلهم الله في جميع أحوالهم غالبين وقاهرين، ولم يَبتلهم ولم يَمتحنهم: لاتّخَذَهم النّاسُ آلهةً من دون الله عزّ وجلّ، ولَمَا عُرِفَ فَضْلُ صَبْرِهم على البلاء والمِحَن والإختبار، ولكنّه جَعَل أحوالَهم في ذلك كأحوالِ غيرهم، ليكونوا في حالِ المحنة والبلوى صابرين وفي حالِ العافية والظُّهور على الأعداء شاكرين، ويكونوا في جميعِ أحوالهم متواضعين غيرَ شامخين ولا متجبّرين، ولِيَعْلَمَ العبادُ أنّ لهم عليهم السلام إلهاً هو خالِقُهم ومدبِّرهم فيعبدوه ويُطيعوا رُسُلَه، وتكون حجَّةُ الله ثابتةً على مَن تَجاوز الحدَّ فيهم، وادّعى لهم الرّبوبيّة، أو عاندَ وخالَفَ وعصى وجَحَد بما أَتَتْ به الأنبياءُ والرُّسُل، و﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢].

....

قال محدِّثُ هذا الحديث - محمّد بن إِبراهيم بن إِسحاق الطّالقاني رحمه الله -: فعُدْتُ إِلى الشّيخ أبي القاسم الحسين بن روح رحمه الله في الغَد (من الغد خ ل) وأنا أقول في نفسي: أَتُراه ذَكَرَ لنا ما ذَكَر يومَ أَمْسِ مِن عندِ نفسِه؟

فابتدأني وقال: يا محمّد بن إِبراهيم! لَئِن أَخِرّ من السّماء فَتَخْطَفُني الطَّيرُ أو تَهوي بي الرِّيح في مكانٍ سحيق: أَحَبُّ إِليَّ مِن أن أقول في دِين الله بِرأيي، ومِن عندِ نفسي، بل ذلك عن الأصل، ومسموعٌ من الحُجَّة عليه السلام(*)» - إنتهى -(**).

(*) أُنظر «الإحتجاج» ج ٢: رقم ٣٤٦: ص٥٤٧ و٥٤٨ و٥٤٩، ورواه الشّيخُ الطّوسي رحمه الله في «الغَيبة»: ص١٩٧، قال: أَخبرَني جماعةٌ عن أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين، عن محمّد بن إبراهيم بن إسحاق الطّالقاني، قال: كنتُ عند الشّيخ أبي القاسم... والصّدوق رحمه الله في «كمال الدِّين»: ج ٢: ص٥٠٧: الباب ٤٥: برقم ٣٧، وانظُر «بحار الأنوار» ج ٤٤: ص٢٧٣.

(**) أُنظر «عِلم الإمام عليه السلام» ص٧٠ و٧١ و٧٢.

....

وللمحدِّث الجليل الميرزا الشّيخ حسين النُّوري الطّبرسي رحمه الله كلامٌ في المقام لا بأس بنَقْلِه:

قال رحمه الله: «ولا يخفى أنّ عِلْمَهم عليهم السلام بما يَحتاجون إليه من الأصول والفروع، وما يَحتاج إليه العبادُ: كان معهم في صِغَرهم، علَّمهم اللهُ تعالى بالطُّرُق التي اختصّهم بها، **وفي الظّاهر** كانوا يتعلَّمون بعضهم من بعض(*) ويتلقّونه منهم - كما يَتلقّى غيرُهم منهم أو من

(*) فَضْلاً عن معلِّمٍ من غيرهم، فإنّ نفوسَهم عليهم السلام قُدسيّة، وعلومَهم لدُنيّة، ومعهم مَلَكٌ يؤيِّدهم ويُسدِّدهم، وكانوا عليهم السلام يقرؤون حين ولادتهم عليهم السلام الكُتُبَ السّماويّة - كما وَرَدَ في الأَثَر -... فلا حاجةَ لهم عليهم السلام من بدوّ فِطرتهم إلى آخِر عُمرهم إلى معلِّمٍ من غيرهم!.

فائدةٌ إستطراديّة:

تُطْلَقُ لفظةُ «العَقْل» على قُوى النّفس الإنسانيّة فيُقال: **عَقْلٌ عِلْميّ وعَقْلٌ عَمَليّ**:

أمّا العِلْميّ: فأوَّلُ مراتبه: **الهيولانيّ**: وهو الذي من شأنه الإستعداد المَحْض من غير حصولِ عِلْمٍ ضروريّ أو كسبيّ، ←

....

غيرهم - بالسّؤال الظّاهر في جَهالة صاحبه، أو بالإلقاء

← نسبةً للهيُولى بعلاقةِ المشابهة الخالية من الصُّوَر الفِعْليّة، والهيُولى: لغةٌ يونانيّةٌ معناها: المادّة بلا صورة، كالطِّينة قبل تخليطها وتصويرها وتقديرها...

وثانيها: العقلُ بالملَكة: وهو الذي استعدّ بحصول العلوم الضروريّة لإدراك النّظريّات، فصار له بتلك الأوّليّات: ملَكةُ الإنتقال إلى النظريّات، وأَعْلى درجات هذه المرتبة ما يُسَمّى «القوّة القُدسيّة»، وأدناها «مرتبة البَليد» الذي تَثبتُ أفكارُه دون حصول مطالِبه، وبين هاتَيْن الدّرَجتَيْن: درجاتٌ متفاوِتَةٌ في القُربِ والبُعد بحسَب شدّةِ الإستعداد وضعفه.

وثالثُها: العقلُ بالفِعل: وهو أن تكون النفسُ بحيث متى شاءَت: استَحْضَرَت العلومَ النظريّة المكتَسبَة من العلوم الضروريّة، لا على أنّها بالفِعْل موجودةٌ**!**.

ورابعُها: العَقْلُ المستَفَاد: وهو حصولُ تلك النظريّات بالفِعْل، وهو آخِرُ درجاتِ كمالِ النّفسِ في هذه القوّة.

وأمّا العمليّ: فيُطْلَقُ على القوّةِ التي باعتبارها يَحصل التّمييزُ بين الأمور الحسنَة والقبيحة، وعلى المقدِّمات التي يُسْتَنْبَطُ بها الأمورُ الحسنَة والقبيحة، وعلى فِعْلِ الأمور الحسنَة والقبيحة. ←

....

من غير مسألة...»(*).

شُبُهاتٌ وَرُدود:

الشُّبهةُ الأُولى: «لو كانوا يَعلمون الموضوعات: لَلَزِمَ سَدُّ بابِ معاشِهِم ومعاشَرَتهم»:

← (أُنظر «كَشْف المُراد في شَرْح تجريدِ الإعتقاد» للعلّامة الحليّ رحمه الله: المقصد الثّاني «في الجواهر والأعراض»: الفصل الخامس «في الأعراض»: المسألة العشرون: في تفسير العقل: ص٢٣٤ و٢٣٥: النّاشر: مؤسّسة النّشر الإسلاميّ التّابعة لجماعة المدرِّسين بقم المقدّسة. وانظُر «الرّسائل الأحمديّة»: مجموعة مؤلَّفات العلّامة المحقِّق الشّيخ أحمد بن الشّيخ صالِح **آل طعّان** البحرانيّ القطيفيّ رحمه الله - ١٢٥٠هـ ووفاته سنة ١٣١٥هـ -: ج ١: ص٦٦ و٦٧: الرّسالة الأولى: أقسام العَقْل: تحقيق ونَشر دار المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم لإحياء التّراث بقم المقدّسة).

(*) أُنظر «خاتمة مستدرَك الوسائل» للمحدِّث النُّوريّ رحمه الله (المتوفّى سنة ١٣٢٠هـ): ج ١: الفائدة الثّانية: فِقه الرّضا عليه السلام: ص٢٩٠: تحقيق مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التّراث.

....

بيانُها ورَدُّها - نقْلاً من رسالة «عِلم الإمام عليه السلام» للحجّة الشّيخ محمّد الحسين المظفّر رحمه الله -:

«إنّك على خَبَرٍ بما تَقوم به السُّوق من الكذب والسّرقة، وتَقَلُّبِ النّقود المغصوبة فيه بأيدي النّاس، وبوجودِ النّجاسة الواقعيّة في النّاس، وبارتكابهم للمحرّمات. ولو كانوا عليهم السلام حاضِري العِلم لَسُدَّ عليهم بابُ المعَاش والمعاشرة، لِمُخَالفةِ الظّاهر للواقع، ولَوَجَبَ عليهم رَدْعُ المرتكِب للمحرّمات في السرّ والعَلَن، أو إقصاؤهم عنهم، ولا نَجدهم كانوا على هذا مع النّاس في المعَاش والمعاشرة!.

والجوابُ أوّلاً: إنّ معاملتَهم بالأمارات الظّاهريّة مع النّاس لا يَستلزِم عدمَ عِلمهم بالواقع، إذ أَلا يَجوز(*) أن يكون تكليفُهم في العمل على الظّاهر، وإن خَالف ما عَلِموه، لعَدمِ إمكانهم أن يَعملوا مع النّاس بما عَلِموا!.

وثانياً: بأنّهم يَعملون بما يَعلمون، ومَن الذي أَعْلَمَنا بأنّهم عليهم السلام لا يَقدرون على العَمل بالواقع؟ ولمَ كان بابُ

(*) في المصَدر: «لا يجوز» والصّحيح ما أَثْبَتْنَاه.

....

المعَاش والمعاشرة يُسَدّ عليهم، وَهُم بتلك القدرة التي مَنَّ اللهُ تعالى عليهم بها؟ نعم، لَم تكن معاملاتُهم في الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكَر مع النّاس على الواقع، لعَدم قدرتهم على تَنفيذِ الأحكام الإلهيّة، سوى مَن كان يَمتُّ إليهم بالولاء، فإنّهم عليهم السلام كانوا يَردعونهم عن المنكرات، وإن عَمِلوها في الخَفَاء. ومَن سَبَر شيئاً مِن أحوال الأئمّة عليهم السلام عَرَفَ هذا الأمر... ولو كانت معاملاتُهم جاريةً على الظّاهر دون العلم: لاتّفَقَ لَهُم الخطأُ والسّهو، ولانكشفَتْ لَهُم المخالفةُ لأعمالهم، مع أنّه لم يَتّفق لَهُم ذلك طيلة أيّامهم!»(*).

الشُّبهةُ الثّانية: «قُبْحُ العِلم الفِعْليّ أحياناً بالموضوعات».

بيانُها ورَدُّها - نَقْلاً من رسالة «عِلم الإمام عليه السلام» للحجّة الشّيخ محمّد الحسين المظفّر رحمه الله:

«لو كان عِلمُهم بالموضوعات فِعْليّاً دَوْماً: لَقَبُح أحياناً بعضُه، كالعِلم بفُروج النّساء حالَ الجماع.

(*) أُنظر «عِلم الإمام عليه السلام»: ص ٦٥.

....

وجوابُه: بأنّ العِلمَ بالقبيح والمنكَر والمستهجَن ليس بقبيحٍ ذاتاً، وإلّا لَكان عِلْمُ العلّام تعالى بالأمور القبيحة قبيحاً! بل وخَلْقُه لآلاتِ التّناسلِ قبيحاً! وللحيوانات النّجسة العَيْن - كالكلب والخنزير - قبيحاً!.

نعم، إنّما يَقْبُح تَعَلُّمُ القبيح، والإستعلامُ والتجسُّسُ عنه، وارتكابُه، ومِن ثَمَّ اشتبَهَ هذا على ذي الشّبهة، فَحَسِبَ أنّ العِلمَ بالقبيح أيضاً قبيح»(*).

الشُّبهَةُ الثّالثة: «لو كان عِلْمُهم عليهم السلام حاضِراً لَلَغَى نُزولُ جبرئيل عليه السلام»:

بيانُها - نَقْلاً من رسالة «عِلم الإمام عليه السلام» للحجّة الشّيخ محمّد الحسين المظفّر رحمه الله -:

«إنّ نُزولَ جبرئيل عليه السلام بالوحي والآيات وإخبارَه بالحوادث والكائنات: دليلٌ قطعيٌّ على عَدمِ فِعْليّة عِلْمِ النبيّ ﷺ، إذ لو كان فِعْليّاً لَمَا احتاج إلى مجيء جبرئيل،

(*) المصدر السّابق: ص ٦٦.

....

وغَشيانِه بالوحي، وإعلامِه بالحوادث، ويؤيِّده قولُه تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ﴾ [القدر: ٤]، فإنّ نُزولَ الملائكة والرُّوح على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أو على الإمام عليه السلام بَعده في ليلة القدر وإتيانَهم بكلّ أَمْرٍ يَحدث في تلك السّنة: شاهِدٌ لعَدم عِلْمهم بما تأتي به الأيّام، لولا تَنَزُّلُ الملائكةِ والرُّوح»(*).

وجوابُه من وُجوه:

الأوّل: إنّ للقرآن الكريم - **الذي فيه تبيانُ كلِّ شيء** - نُزولاً جَمْلِيّاً على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في ليلة القدر - كما هو مدلولُ بعضِ الآيات - غير نُزوله التّدريجيّ - بوساطة جبرئيل عليه السلام - الذي تَمَّ في مدَّةِ ثلاثٍ وعشرين سنة، وهي مدّةُ دعوتهِ صلى الله عليه وآله وسلم.

قال العّلامة السيّد الطّباطبائي رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ﴾ **[الدخان: ٣]**:

«المرادُ باللّيلة المباركة التي نَزَل فيها القرآن: ليلةُ القدر،

(*) أُنظر «عِلم الإمام عليه السلام»: ص ٦٧.

....

على ما يدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]. . .

والمرادُ بنزول الكتاب في ليلةٍ مباركةٍ على ما هو ظاهرُ قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ وقوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: ١٨٥]: أنّ النّازل هو القرآن كلُّه.

ولا يَدفع ذلك قولُه: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وقولُه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢] الظّاهران في نُزوله تدريجاً، ويؤيِّد ذلك آياتٌ أُخَر كقوله: ﴿فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ﴾ [محمّد: ٢٠]، وقولِه: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [التّوبة: ١٢٧] وغير ذلك، ويويِّد ذلك أيضاً ما لا يُحصى من الأخبار المتضمّنة لأسبابِ النّزول.

وذلك أنّه يمكن أن يُحمل على نُزول القرآن مرّتَيْن: مرّةً مجموعاً وجُمْلةً في ليلةٍ واحدةٍ من ليالي شهر رمضان،

....

ومرّةً تدريجاً ونجوماً في مدّة ثلاثٍ وعشرين سنةً وهي مدّة دَعوته صلى الله عليه وآله وسلم .

لكن الذي لا ينبغي الإرتياب فيه أنّ هذا القرآن - المؤلَّف من السُّوَر والآيات بما فيه من السّياقات المختلِفة المنطبقة على موارد النّزول المختلِفة الشخصيّة - لا يَقبل النّزولَ دفعةً، فإنّ الآيات النّازلة في وقائعَ شخصيّةٍ وحوادثَ جزئيّةٍ مرتبطةٍ بأزمنةٍ وأمكنةٍ وأشخاصٍ وأحوالٍ خاصّة: لا تَصدق إلّا مع تحقُّق مواردها المتفرّقة زماناً ومكاناً وغير ذلك، بحيث لو اجتمعَتْ زماناً ومكاناً وغير ذلك انقلبَتْ عن تلك الموارد وصارت غيرَها، فلا يمكن احتمالُ نُزول القرآن وهو على هيئته وحالهِ بعَيْنها مرّةً جُمْلةً، ومرّةً نجوماً.

فلو قيل بنُزوله مرّتَيْن: **كان من الواجب أن يُفرَّق بين المرّتَيْن بالإجمال والتّفصيل**، فيكون نازلاً مرّةً إجمالاً ومرّةً تفصيلاً، ونعني بهذا الإجمال والتّفصيل ما يُشير إليه قولُه تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، وقولُه: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمۡ

....

تَعۡقِلُونَ﴾ ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٣-٤]. . . »(*).

وقال رحمه الله في تفسير قولِه تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾: «ضمير ﴿أَنزَلۡنَٰهُ﴾ للقرآن، وظاهرُه: جُمْلَةُ الكتاب العزيز لا بعض آياته، ويؤيِّده التعبيرُ بالإنزال الظّاهر في اعتبار الدّفعة دون التّنزيل الظّاهر في التّدريج.

وفي معنى الآية: قولُه تعالى: ﴿وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾ ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ﴾، وظاهرُه: الإقسام بجُمْلةِ الكتاب المبين ثمّ الإخبار عن إنزال ما أَقْسَمَ به جُمْلةً.

فمدلولُ الآيات أنّ للقرآن نُزولاً جَمْلِيّاً على النبيّ ﷺ غير نُزوله التّدريجي الذي تَمّ في مدّة ثلاثٍ وعشرين سنةً، كما يُشير إليه قولُه: ﴿وَقُرۡءَانٗا فَرَقۡنَٰهُ لِتَقۡرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكۡثٖ وَنَزَّلۡنَٰهُ تَنزِيلٗا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وقولُه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا﴾ [الفرقان: ٣٢](**).

(*) الميزان في تفسير القرآن: ج ١٨: ص ١٣٢ و١٣٣.

(**) قال رحمه الله في تفسير الآية الأخيرة: «وقولُه: ﴿لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ←

....

فلا يُعبأ بما قيل: إنّ معنى قوله ﴿أَنزَلْنَهُ﴾: ابتدَأْنا بإنزاله،

← ﴿ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾: قد تقدّم أنّ الإنزال والتّنزيل إنّما يَفترقان في أنّ الإنزال يُفيد الدّفعة والتّنزيل يُفيد التّدريج، لكن ذَكَرَ بعضُهم أنّ التّنزيل في هذه الآية مُنْسَلِخٌ عن معنى التّدريج، لأدائه إلى التّدافع، إذ يكون المعنى على تقدير إرادةِ التّدريج: لولا فُرِّق القرآنُ جملةً واحدة، والتّفريقُ يُنافي الجمليّة، بل المعنى هلّا أُنزل القرآنُ عليه دفعةً غير مفرَّقٍ كما أُنزل التوراةُ والإنجيلُ والزّبور؟!.
لكن ينبغي أن يُعْلَم أنّ نُزول التّوراة مثلاً - كما هو الظّاهر المستفاد من القرآن - كانت (كان ظ) دفعةً في كتابٍ مكتوبٍ في ألواح، والقرآنَ إنّما كان يَنزل عليه صلى الله عليه وآله وسلم بالتّلقّي من عند الله بتوسّط الرُّوح الأمين كما يتلقّى السامعُ الكلامَ من المتكلِّم، والدفعةُ في إيتاء كتابٍ مكتوبٍ وتلقّيه: تَستلزم المعيّةَ بين أوّله وآخِره، **لكنّه إذا كان بقراءةٍ وسماعٍ: لم يُنافِ التّدريجَ بين أجزائه وأبعاضه، بل من الضروريّ أن يُؤتاه القارىء ويتلقّاه السامع آخِذاً من أوّله إلى آخِره شيئاً فشيئاً.**
وهؤلاءِ إنّما كانوا يَقترحون نُزولَ القرآن جُمْلةً واحدةً على ما كانوا يشاهدون أو يَسمعون من كيفيّة نُزول الوحي على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وهو تلقّي الآيات بألفاظها من لسان مَلَكِ الوحي، فكان ←

....

والمراد: إنزالُ بعضِ القرآن...»(*).

الوَجْهُ الثّاني: إنّ نُزولَ جبرئيل عليه السلام بالوحي والآيات وإعلامَه بالحوادث... **إنّما هو نُزولٌ بالأمرِ من السّماء والإذن الإمضائيّ في أن يَفعل ﷺ كذا في نفسِه الشّريفة أو أُمَّتِه أو تَرْك كذا أو قَوْل كذا... ممّا هو مَعلومٌ له ﷺ!** ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦ - ٢٧].

← اقتراحُهم أنّ الذي يَتلوه مَلَكُ الوحي على النبيّ ﷺ سورةً بعد سورةٍ وآيةً بعد آية ويتلقّاه هو كذلك: فليُقرأ جميعُ ذلك مرّةً واحدةً وليتلقَّه هو مرّةً واحدةً **ولو دامت القراءةُ والتلقّي مدّةً من الزّمان**، وهذا المعنى أَوْفَقَ بالتّنزيل الدّال على التّدريج.

وأمّا كونُ مرادهم من اقتراحِ نزولِه جُمْلَةً واحدةً أن يَنزل كتاباً مكتوباً دفعةً كما نزلَت التّوراة وكذا الإِنجيل والزّبور - على ما هو المعروف عندهم -: **فلا دلالة في الكلام المنقولِ عنهم على ذلك**، على أنّهم ما كانوا مؤمنين بهذه الكُتُب السّماويّة حتّى يُسَلِّموا نُزولَها دفعةً!...» (الميزان في تفسير القرآن: ج ١٥: ص ٢٠٨ و٢٠٩).

(*) الميزان في تفسير القرآن: ج ٢٠: ص ٣٧٨ و٣٧٩.

....

وأمّا نُزول الملائكة والرُّوح على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أو على الإمام عليه السلام بَعْده في ليلة القَدْر: فقد سَبَقَ أنّه يأتيهم عليهم السلام فيها الأمرُ بتفاصيلِ الأمور «**ولكنّه إنّما يأتي بالأمر من الله تعالى في ليالي القدر إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وإلى الأوصياء عليهم السلام: إفْعَل كذا وكذا، لأَمْرٍ قد كانوا عَلِمُوه، أُمِروا كيف يَعملون فيه**... الحديث»(*)، وأنّهم عليهم السلام يَعلمون جميعَ ما في اللّوحِ المحفوظ من النّقوش: حتميّةً كانت أو غير حتميّة، **ويجيئُهم حَتْمُ غيرِ المحتوم في تلك اللّيلة، فيؤمَرون بفِعْلِ هذا وتَرْكِ ذاك إلى ما شاء اللهُ تعالى**...

وأنّهم عليهم السلام مع عِلْمِهم وإذْنِهم وعدَمِ البَداء فيما يَعلمون: تأتيهم الملائكةُ تكريماً لهم، ولِيَتَشَرَّفَ الملائكةُ بخدمتهم، ويَقتبِسوا من أنوارهم، ويُجَدِّدوا عهودَهم بحبِّهم وولائهم!...

(*) أُنظر «الأصول من الكافي» كتاب «الحجّة»: بابٌ في شأنِ ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾» وتفسيرِها: الحديث ٨.

....

الوَجْهُ الثّالث: - وهو منقولٌ من رسالة «عِلم الإمام عليه السلام» للحجّة الشّيخ محمّد الحسين المظفّر رحمه الله -:

«إنّ إنزالَ الملائكة وجبرئيل والرُّوح بالآيات والحادثات: إنّما هو لإقامةِ الحجّة وتأييدِ الدَّعوة. ومِن ثَمّ كان تَعَدُّدُ الأنبياء على الأُمَم، بل وتَعَدُّدُهم في الوقت الواحد، كما كان لكلّ واحدٍ منهم آياتٌ عديدةٌ ودلائلُ أكيدة تَقوم على صِدْقِ دعواه. ومن تلك الحُجَج المقامة على العباد: إشهادُه تعالى عليهم بجَعْل الحَفَظَةِ والكرامِ الكاتبين وتَسجيلهم كلَّ عَمَلٍ وقَوْل، **مع أنّه جلّ شأنُه هو الحفيظُ الرَّقيبُ والشاهدُ غيرُ الغائب!.**

ولو أَخَذْنا بما يدَّعيه الخصمُ: لَلَغا كلُّ هذه البيّنات، وبَطَلَ كلُّ هذه الآيات والحُجَجُ والبراهين...

إنّ مِثْلَ هذه الحُجَجِ المقامةِ **إنّما تكون لُطْفاً منه بعبادِه، لتقريبهم إلى الطّاعة وتبعيدِهم عن المعصية، ولولا ذلك لَكَان في العقلِ وإقامتِه حجّةً على العبد: كفايةٌ عن سِواه من الدّلائل المنصوبة!....» - إنتهى -(*).**

(*) أُنظر «عِلم الإمام عليه السلام»: ص ٦٨. ←

....

....

← **إفادَةٌ وإفاضَةٌ:**

في معنى أنّ اللُّطْفَ واجبٌ منه تعالى:

ومرجِعُه إلى وجودِ النَّقص الذّاتيّ في عُموم النَّاس لِمَكان جَهْلِهم بمصالحهم وعَدمِ عصمتهم من الفساد والظُّلم، فمقتضى حكمةِ الله تعالى وشؤونها ورحمتِه: أن يَلْطُف بهِم ويَرفعَ عنهم ما بِهِم من علَّةٍ ونَقْصٍ وقصُورٍ وجَهْلٍ وفَقْرٍ، كإرسال الأنبياء عليهم السلام والمرسَلين عليهم السلام ونَصْبِ وجَعْلِ الإمام المعصوم عليه السلام في جميع الأزمنة، وتشريعِ الأحكام التي بها يَصلح أَمْرُ النّاس في الدّارَيْن ونحو ذلك، ومن هنا قالوا: بأنّ اللُّطفَ واجِبٌ من الله تعالى، بمعنى أنّ اللُّطفَ بعبادِه مُقتَضى كمالِه المطلَق ولازمُ عنايته الأُولى وحكمته وصفاته ورحيميّته المطلَقة بعباده، وإلاّ يَلزَمُ الخُلْفُ في كونه سبحانه كمالاً مطلَقاً وغيره، أو عدَم حاجةِ النّاس إلى بعثةِ الرُّسُل عليهم السلام وغيرها، وكلاهما ممنوعان.

وبعبارةٍ أخرى - كما في التّقريب الكلاميّ -: إنّ اللُّطفَ واجبٌ لتحصيل الغرَض به، وإلاّ لَزِم نَقْضُ الغرَض، والغرَضُ هو نَيْلُ المكلَّف كمالَه اللاّئقَ به، والتمكُّن من السُّلوك إليه، ونَيْل السّعادة والإهتداء إليها، فإنّ غرَضَ المولى عزّ وجلّ لا يتعلَّقُ إلاّ ←

....

....

← بالرّاجح من وجودِ الإنسان بكماله اللاّئقِ به ونحوه، وهو لا يَحصلُ بدون البعثة والإمامة والتّشريع، فيجب عليه سبحانه اللُّطْفُ وإلّا لزمَ الإخلالُ بغرَضهِ وهو قبيح، بل محال! حيث إنّ تَرْك الحكيم المتعال للرّاجح والإمساكَ عنه وإفاضة غير الرّاجح الذي هو ترجيحٌ للمرجُوح: مرجعُه إلى الترجُّح من غير مرجِّح وهو ممتنع.

ثم إنّ ما تقدَّم من اللُّطف إنّما هو بأحَدِ معنَيَيْه وهو الموصُوف بالمُحصِّل، أي: **اللُّطف المحصِّل**، وهو الذي - كما عرفْتَ - عبارةٌ عن القيام بالمبادئ والمقدّمات التي يتوقَّف عليها تحقُّقُ غَرَضِ الخِلْقَةِ وصونها عن العَبَث واللَّغو، بحيث لولا القيام بهذه المبادئ والمقدّمات من جانبِه سبحانه لَصَار فِعْلُه فارغاً عن الغاية وناقضاً لكمالِه المطلَق وحكمتِه التي تستلزم التحرُّزَ عن العَبَث.

ويقابلُه اللُّطفُ بالمعنى الثّاني: **اللُّطف المُقَرِّب**: وهو عبارةٌ عن القيام بما يكون محصِّلاً لغرَض التّكليف، بحيث لولاه لَمَا حَصَلَ الغرَضُ منه، وذلك كالوَعْد والوعيد والتّرغيب والتّرهيب، التي تَستتبع رغبةَ العبد إلى العَمل وبُعْدَه عن المعصية.

وهذا النّوعُ من اللُّطف ليس دخيلاً في تَمكين العبد من ←

....

....

← الطّاعة، بل هو قادرٌ على الطّاعة وتَرْك المخالفة، سواءٌ أكانَ هناك وَعْدٌ أم لا، فإنّ القدرة على الإمتثال رَهْنُ التعرُّفِ على التّكليف عن طريقِ الأنبياء عليهم السلام، مضافاً إلى إعطاء الطّاقات الماديّة، والمفروض حصولُ هذه المبادئ والمقدّمات، غير أنّ كثيراً من النّاس لا يقومون بواجبهم بمجرّد الوقوف على التّكليف ما لم يكن هناك وعدٌ ووعيدٌ وترغيبٌ وترهيبٌ، فهذا النّوع من اللُّطف قد وَقَعَ موقعَ النّقاش بين المتكلِّمين.

والحقُّ هو القولُ بوجوب اللُّطْف إذا كان غَرَضُ التّكليف (لا غرض الخِلْقة) موقوفاً عليه عند الأكثريّة السّاحقة من المكلَّفين، مثلاً: إذا فَرَضْنا أنّ غالبَ المكلَّفين لا يقومون بتكاليفهم بمجرّد سماعِها من الرُّسُل - وإن كانوا قادرين عليها - إلّا إذا كانت مقرونةً بالوعد والوعيد والتّرغيب والتّرهيب: وَجَبَ - من باب الحكمة - على المكلِّف (بالكسر وهو المولى) القيامُ بذلك صَوْناً للتّكليف عن اللغويَّة، ولو أَهْمَلها المكلِّفُ: تَرَتَّبَ عليه بطلانُ غرَضهِ من التّكليف، وبالتّالي بطلانُ غرَضِه من الخِلْقَة (اللُّطف المحصِّل)...

إنّ الأنبياء عليهم السلام لم يكتفوا بإقامةِ الحجّة والبرهان والإتيان ←

....

....

← بالمعاجز، بل كانوا - مضافاً إلى ذلك - مبشِّرين ومُنذِرين، وكان التّرغيبُ والترهيبُ من شؤون رسالتهم، قال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [النساء: ١٦٥]، والإنذار والتبشير دخيلان في رغبة النّاس بالطّاعة وابتعادهم عن المعصية.

وفي كلامٍ لأميرِ المؤمنين عليه السلام إشارةٌ إلى هذا، قال عليه السلام: «أيّها النّاس! إنّ الله تبارك وتعالى لمَّا خَلَقَ خَلْقه: أراد أن يكونوا على آدابٍ رفيعةٍ وأخلاقٍ شريفة، فعَلِمَ أنَّهم لن يكونوا كذلك إلاّ بأن يُعرِّفهم ما لَهُم وما عَلَيهم، والتّعريفُ لا يكون إلاّ **بالأَمْر والنّهي** (لطفٌ محصِّل)، والأَمْر والنّهي لا يَجتمعان إلاّ **بالوعد والوعيد** (لطفٌ مُقَرِّب)، والوعدُ لا يكون إلاّ بالتّرغيب، والوعيد لا يكون إلاّ بالتّرهيب، والتّرغيب لا يكون إلاّ بما تَشتهيه أنفسُهم وتلذُّه أعينُهم، والتّرهيب لا يكون إلا بضدّ ذلك...» (أُنظر «بحار الأنوار»: ج ٥: كتاب «العَدْل والمعاد»: الباب ١٥: ص ٣١٦: الحديث ١٣).

ومِن لطيف ما ذَكَروه مِن المثال في المقام هو: أنّه إذا أراد أحدُنا من بعضِ أصدقائه أن يُجيبَه إلى طعامٍ قد اتّخذَه أو وليمةٍ قد هيّأها، وعَلِمَ من حالهِ أو غلبَ على ظَنّه أنّه لا يُجيبه إلاّ إذا ←

....

هذا تمامُ الكلامِ في القَوْلِ الثّالث، وللمناقشةِ فيه مجالٌ وحاصلُها:

أنّ الإعتقادَ بأنّ عِلْمَهم عليهم السلام فِعْلِيٌّ حضُوريٌّ بحيث تكون معلوماتُهم حاضِرةً عندهم دائماً، **ونُصْبَ أَعْيُنِهِم الشّريفة دائماً، بلا مَدْخَلٍ للإرادة فيه**: يَلْزَمُ منه أنّهم عليهم السلام لا يَغفَلون أو لا يُشْغِلُهم شَأنٌ عن شَأن! ممّا هو مختَصٌّ بالباري عزّ وجلّ (*).

← بَعَثَ وأَرْسَل إليه بعضَ أعزّتهِ (أعزّة الدّاعي) من وَلَدٍ أو غيره، أو أن يستعمِل معه نوعاً من التأدُّب أو بشاشةً وغير ذلك من الأفعال، فإنّه يَجب عليه أن يَبعث أو يَفعل ذلك النّوعَ من التأدُّب وإلّا كان ناقِصاً لغرَضه! فوجوب اللُّطف يَستلزم تحصيلَ الغرَض.... (راجع «في رِحابِ العقيدة» للمرجع الدِّينيّ الكبير السيّد محمّد سعيد الطّباطبائي الحكيم دام ظلُّه، و«الإلهيّات على هُدى الكتاب والسنّة والعقل» لشيخنا الأستاذ السبحانيّ حفظه الله).

(*) ولعلَّه لأجلِ هذا المحذور: عَدَلَ المحقِّقُ الميرزا محمّد حسن الآشتياني رحمه الله في قضائه عن الحضوريّ إلى الإشائيّ، حيث قال فيه - مُعْتَرِضاً على مَن ذهبَ إلى أنّ الإمام عليه السلام عالِمٌ ←

....

وتقريبُه: إنّ النبيَّ ﷺ أو الإمام عليه السلام ممكِنٌ مادّيٌّ، وطبيعةُ المادّةِ تَفرِضُ على صاحبِها الإنشغالَ، وهذا قانونٌ سارٍ على كلِّ ماديٍّ ومادّة، وهو قانونُ التّزاحم، فإذا انشَغَلَ إنسانٌ في هذه النّشأة - **نشأةِ الطّبيعة والمادّة وعالَمِ التغيُّر والتجدُّد** - بشيءٍ: فإنّ هذا الإنشغالَ يَصرِفُه عن غيره.

← بجميع جزئيّات ما يَصدر عن النّاس قَوْلاً وفِعْلاً - ما لفظُه: «**وفيه أوّلاً**: المَنْع من عِلْمِ المعصوم عليه السلام بجميع جزئيّات أفعال المكلَّفين وأقوالهم **فِعْلاً**، غاية الأمر: أنّهم قادرون على العِلْمِ بهما **إن شاؤوا عَلِموا**...

وثانياً: سلَّمنا عِلْمَه بجميع جزئيّات الأفعال **حضوراً كما هو مَذْهَبُ بعضِ أَهْلِ الضّلالة**، لكن نقول...» - إنتهى - (كتاب القضاء: ص **٥١**: من منشورات دار الهجرة بقم المقدّسة: الطّبعة الثّانية: سنة **١٤٠٤هـ**) **وراجع** «مستَمْسَك العُروة الوثقى» للمقدَّس السيّد محسن الحكيم رحمه الله، **فإنّ فيه ما يَنفع في المقام**: ج **١**: فَصْلٌ «في النّجاسات»: الثّامن: المسألة **٢**: ص **٣٨٦** و**٣٨٧**: دار إحياء التّراث العربي.

....

نعم، يُمكن أن يكون عَدَمُ الإنشغال في الإنسان الكامِل مع بَعْضِ المُدْرَكات دون بعضها الآخَر، كما في قضيّةِ تَصَدُّقِ أمير المؤمنين عليه السلام بخاتمِه الشّريف وهو راكِع، فإنّ ذلك لم يُشغِلْه عن الحضور راكِعاً بين يَدَيّ الله عزّ وجلّ !.

القَوْلُ الرّابع: إنّ عِلْمَهم عليهم السلام فِعْلِيٌّ، بحيث يكون كلُّ عِلْمٍ من العلوم الإمكانيّة من الغيبيّة والشّهوديّة مُرْتَسِماً في لَوْحِ صُدورهم، حاضِراً عندهم، **لكنّ الإلتفات إلى عُلومِهم بإرادتهم** عليهم السلام، فلا تكون معلوماتُهم نُصْبَ أَعْيُنِهم دائماً، **فأَصْل عِلْمِهم عليهم السلام حضوريٌّ وعِلْمُهم بالعِلْم إرادِيٌّ!** وهو خِيَرةُ جَمْعٍ من المحقِّقين، منهم السيّد محمّد باقر الطّباطبائيّ اليزديّ رحمه الله في شَرْحِه على الفرائد، فإنّه قال:

«مسألةُ عِلْم الإمام عليه السلام من المسائل العَويصةِ التي زَلَّت فيها الأقدامُ، وَكَلَّت في بيانها أَلْسِنَةُ الأعلام، بل حارَتْ فيها العقولُ والأفهام، فَكَم مِن مُفرِطٍ جَعَلَه مساوِقاً لِعِلْمِ علّامِ الغيوب، وَكَم مِن مُفرِطٍ لم يُفَرِّق فيه بين الأمر الظّاهر والسرِّ المحجوب، وَكَم مِن قائلٍ: إنّه عليه السلام لا

....

يَعلم بما هو قائِمٌ بين يَدَيْه، **وَكَم مِن ناطِقٍ بأنّه لا يَعْزبُ عنه مثقالُ ذرّةٍ ولا يخفى شيءٌ عليه ولا يَحْتَجِبُ غَيْبٌ لدَيْه،** وكِلا الفريقَيْن في نَحيبٍ وعَويل، وكِلتا الطّائفتَيْن في قالٍ وقيل، لا يَزالون جميعاً خائضين في النّقضِ والإبرام، ولا يَبرحون ناطقين بما يُرشِدهم إليه وَسْوَسَةُ الأوهام، وقد اخْتَلَفَت الأخبارُ في ذلك المقام غايةَ الإختلاف، وقد افترَقَتْ بحيث يَصعبُ الإجتماعُ والإيتلاف.

فطائفةٌ منها دلَّت على أنّهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَعلمون عِلْمَ ما كان وما يكون وأنّه لا يخفى عليهم شيء . . .

وطائفةٌ أُخرى دلَّت على أنّهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَعلمون جميعَ العلوم التي خرَجَتْ إلى الملائكة والأنبياء والرُّسُل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ . . .

وطائفةٌ أُخرى دلَّت على أنّهم لا يَعلمون(*) عِلْمَ الغَيبِ، **وطائفةٌ أُخرى** دلَّت على أنّ بعضَ الأمور الشّهوديّةِ أيضاً غائبةٌ عنهم(**) . . . . **ودلَّت طائفةٌ أُخرى** على أنّهم إذا شاؤوا أن يَعلموا عَلموا . . .

(*) في المصدَر «يَعلمون» والصّحيح ما أَثْبَتْناه.

(**) وَمَثَّلَ له بـِ «حادثة الجارية».

....

وقد اختلَفَتْ كلماتُ أصحابنا الأخيار باختلاف الأخبار، **فمنهم** مَن نَظرَ إلى الطّوائف الأُوَل، وحَكمَ بمضامينها، وجَعَلَ عِلْمَ الإمام عليه السلام فِعْليّاً حضوريّاً، **بحيث يكون كلُّ شيءٍ من الأشياء نُصْبَ عَيْنِه الشّريفة، لا مَدْخَل للإرادة فيه.**

ومنهم مَن نَظَر إلى الطّائفتَيْن الأخيرَتَيْن فاعتقد أنّه عليه السلام يَعلم بالإرادة، **بحيث إذا لم يُرِدْ أن يَعلم: لم يَعلم أصلاً!** وهو الظّاهرُ من كلام جماعةٍ من متأخِّري متأخِّري أصحابنا، كالمحقّق القمّي والفاضلِ النّراقي وسيِّدِ الضّوابط وغيرهم... وكشيخ الجواهر رحمه الله حيث أجاب عن الإشكال الوارد في تحديد الكرّ بالوزن والمساحة - من جهةِ عدمِ تطابقهما وعِلْمِ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم والإمام عليه السلام بذلك وقدرتِه على ضابطٍ غير ذلك - بأنّ دعوى عِلْم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم والإمام عليه السلام بذلك ممنوعة، ولا غضاضة لأنّ عِلمهم عليهم السلام ليس كعِلْم الخالق عزّ وجلّ، فقد يكون قدّروه بأذهانهم الشّريفة وأَجْرى اللهُ الحكمَ عليه(*).

(*) أُنظر «جواهر الكلام في شَرْح شرائع الإسلام»: ج ١: كتاب «الطّهارة»: ص ١٨٢.

....

أقول: فيه غضاضَةٌ وأيّ غضاضة! لأنّه لو أنكَر عِلْمَهم بالتّكوينيّات: فلا سبيلَ إلى إنكاره في التّشريعيّات وما يتعلَّق بها من الموضوعات، سيّما مثل الكرّ الذي يكون من الموضوعات الشّرعيّة من حيث التّحديد(*) على ما ادّعاه بعضُهم.

فالحقّ أنّ ما ذَكَروه... لا يَليق بمرتبةِ أكابِرِ شيعتهم عليهم السلام، فما صَدَر عنهم بالنّسبة إلى عِلمِ الأئمّة عليهم السلام: تفريط، كما أنّ الإعتقاد السّابق: إفراطٌ يَستلزم حزازات وخرافات، مثل أن تكون الأمورُ الشّنيعةُ الخفيّةُ كزنا الزّانين وشُربِ الشّاربين نُصْبَ عينِهم دائماً، كما التزَمَه بعضُ أَهْلِ عَصْرِنا ممّن يدّعي المعرفة....

والذي أعتقده بعد التأمُّل في الأخبار، والتّتبُّع في كلمات المحقّقين والمتكلّمين والحكماء والفقهاء من علماءِ الأعصار والأمصار هو: **أنّ عِلمهم فِعْليٌّ بحيث يكون كلُّ عِلْمٍ من العلوم الإمكانيّة من الغيبيّة والشّهوديّة مُرْتَسِماً في**

(*) أي التّحديد الشّرعيّ.

....

لَوْحِ صدورهم، حاضِراً عندهم، لكنّ الإلتفات إلى علومهم بإرادتهم، فلا تكون معلوماتُهم نُصْبَ عَيْنهم دائماً، فأصْلُ عِلمهم حضوريّ وعِلْمُهم بالعلمِ إراديٌّ، وبه نَجْمَعُ بين الأخبار، ولا يَلزم عليه الحزازاتُ الغيرُ اللّائقة للمعصومين الأطهار...» - إنتهى -(*).

وإلى هذه المذاهب الثّلاثة أشارَ الشّيخُ الأعظم رحمه الله في فرائده حيث قال:

«وأمّا مسألةُ مقدارِ معلوماتِ الإمام عليه السلام من حيث العموم والخصوص، وكيفيّة عِلْمِه بها من حيث توقُّفه على مَشِيّتهم، أو على التفاتهم إلى نفس الشّيء، أو عدم توقُّفِه على ذلك (أي بأن يكون عِلْمُه عليه السلام حضوريّاً حاضِراً لدَيهم دائماً): فلا يكاد يَظْهَر من الأخبار المختَلِفَة في ذلك ما تطمئنُّ به النّفسُ، فالأَوْلى وكولُ عِلْمِ ذلك إليهم

(*) أُنظر «وسيلة الوسائل» للسيّد محمّد باقر بن مرتضى الحسنيّ الحسينيّ الطّباطبائيّ اليزديّ رحمه الله: ص ٢٠٥ و٢٠٦: الطّبعة الحجريّة.

إنّ الأئمّة عليهم السلام يَعلمون متى يَموتون وأنّهم لا يَموتون إلّا باختيارٍ منهم:

: **خَبَر أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام:** «أيُّ إمامٍ لا يَعلم ما يُصيبه(١) وإلى ما يَصير(٢): فليس ذلك بحجَّةٍ لله على خَلْقِه»(٣).

صلواتُ الله عليهم أجمعين» - إنتهى -(*).

وكيف كان: فالأقوى من هذه الأقوالِ الأربعة هو الأخير ثمّ الأوّل المشهور، واللهُ عزّ وجلّ العالِمُ بحقائقِ الأمور، والحمدُ لله ربِّ العالَمين.

(١) أي من الخير والشرّ والعافية والبلاء في مدَّةِ عُمُره (مرآة العقول: ج ٣: ص ١١٩).

(٢) أي من الموت أو الشّهادة (المصدر السّابق).

(٣) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام يَعلمون متى يَموتون، وأنّهم لا يَموتون إلّا باختيارٍ منهم: الحديث ١.

(*) أُنظر «فرائد الأصول»: المقصد الثّالث في الشكّ: المسألة الرّابعة: دوران الحكم بين الحرمة وغير الوجوب...: أواخِرِ التّنبيه الثّاني.

: **خَبَر الحسَن بن محمّد بن بشّار قال**: «حدَّثَني شيخٌ من أَهْلِ قطيعةِ الرّبيع[١] من العامّة ببغداد ممَّن كان يُنْقَل عنه[٢]، قال: قال لي: قد رأيتُ بعضَ مَن يَقولون (تقولون خ ل) بفَضْله من أهلِ هذا البيت، فما رأيتُ مثلَه قطُّ في فَضْله ونُسُكه، فقلتُ له: مَن؟ وكيف رأيتَه؟ قال: جُمِعْنا أيّام السِّندي بنِ شاهَك ثمانين رجُلاً من الوجوه المنسوبين إلى الخير، فأُدْخِلنا على موسى بن جعفر عليهم السلام، فقال لنا السِّنديُّ: يا هؤلاءِ! انظروا إلى هذا الرَّجل، هل حَدَثَ به حَدَثٌ[٣]؟ فإنّ النّاس يَزعُمون أنّه قد فُعِل به[٤]، ويُكثِرون

(١) في القاموس: «القطيعة كشريفة... محالٌّ ببغداد، أي في أطرافها، أَقْطَعَها المنصورُ أُناساً من أعيانِ دولتِه ليعمروها ويسكنوها - ثمّ عدَّ القطايع إلى أن قال -: وقطيعتا الرّبيع بن يونس الخارجة والدّاخلة...».

(٢) أي كان من المحدِّثين الّذين يَعتمِدُ النّاسُ على حديثهم.

(٣) أي مكروه وآفة من جراحةٍ وسمٍّ ونحوهما (مرآة العقول: ج ٣: ص ١٢٠).

(٤) على المجهول، والضّميرُ المرفوعُ راجعٌ إلى «الحدَث» أو

في ذلك[١] وهذا منزلُه وفراشُه، مُوَسَّعٌ عليه غيرُ مُضَيَّق، ولم يُرِدْ به أميرُ المؤمنين سوءاً، وإنّما يَنتظر به أن يَقْدمَ فَيُناظِرَ أميرَ المؤمنين، وهذا هو صحيحٌ موسَّعٌ عليه في جميع أموره، فَسَلُوه، قال: ونحن ليس لنا همٌّ إلّا النّظرَ إلى الرَّجل وإلى فَضْلِه وسَمْتِه[٢]، فقال موسى بن جعفر عليه السلام: أمّا ما ذَكَرَ من التَّوسِعة وما أَشْبَهَها فهو على ما ذَكَر، غيرَ أنّي أُخْبِركم أيّها النَّفَرُ أنّي قد سُقيتُ السّمَّ في سَبْعِ تَمَراتٍ وأنا غداً أَخْضَرُّ وبعدَ غدٍ أموت، قال: فنظرتُ إلى السِّنديِّ بن شاهَك يضطرِبُ ويَرْتَعِد مِثلَ السَّعَفَة[٣]»[٤].

(أنّ) القائم مقامَ الفاعل مقدَّر، حُذِفَ للتَّعميم، أي فُعِلَ به كلُّ مكروه، وفي رواية الصّدوق رحمه الله: «أنّه فُعِلَ به مكروهٌ ويُكثِرون في ذلك» (المصدر السّابق).

(١) أي القَوْل في ذلك.

(٢) السَّمت: هيئة أَهْلِ الخير وسيماء أهل الصّلاح.

(٣) السَّعَفَة - بالتّحريك -: وَرَقَة النَّخل وجريدته.

(٤) كتاب «الحجّة» بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام يَعلمون متى يَموتون، وأنّهم لا يموتون إلّا باختيارٍ منهم: الحديث ٢.

....

ورُوى الصّدوق رَحِمَهُ اللهُ في عيونِه أنّ الذي فَعَلَ به عَلَيهِ السَّلَامُ ذلك هو الفضل بن يحيى البرمكيّ لَعَنَه الله، قال: «قُدِّمَتْ إليه عَلَيهِ السَّلَامُ مائدةٌ للفضل بن يحيى، فَرَفَعَ عَلَيهِ السَّلَامُ يدَه (رأسَه خ ل) إلى السّماء، **فقال: يا ربِّ إنّك تَعلم أنّي لو أَكَلْتُ قبل اليوم (قبل هذا اليوم خ ل): كنتُ قد أَعَنْتُ على نفسي**(*)، فأكَلَ فمرِض، فلّما كان من الغد: جاءه الطبيبُ، فَعَرَضَ عليه خضرَةً في بطنِ راحته، وكان السّمُّ الذي سُمَّ به قد اجتمع في ذلك الموضع، فانصرفَ الطبيبُ إليهم فقال: واللهِ لَهُو أَعْلَمُ بما فَعَلْتُم به منكم، ثمّ توفّى عَلَيهِ السَّلَامُ»(**).

قال العلّامة المجلسي رَحِمَهُ اللهُ - بعد أن نَقَل رواية

(*) فالإعانةُ على إهلاكِ نفسِه عَلَيهِ السَّلَامُ إنّما تكون حيث **لا يكون** مأموراً بعدم التحرُّز، كالأكل قبل هذا اليوم، وأمّا الأكلُ في هذا اليوم: **فقد كان!**.

(**) أُنظر «عيون أخبار الرّضا عَلَيهِ السَّلَامُ»: ج ١: الباب ٨: الحديث ١٠: ص ١٠٨.

: **خَبَر عبد الله ابن أبي جعفر قال**: «حدَّثني أخي، عن جعفر، عن أبيه أنّه أَتَى عليَّ بن الحسين عليه السلام ليلةَ قُبِضَ فيها بشراب(١)، فقال: يا أبتِ إشرَب هذا! فقال: يا

الصّدوق رحمه الله -: «ويمكن أن يكون للملعونَيْن كليهما فيه مَدْخَلٌ، بل ليحيى البرمكي لَعَنَه الله أيضاً كما سيأتي في الخبر» - إنتهى - (مرآة العقول: ج **٣**: ص **١٢١**).

وروى الصّدوق رحمه الله عن محمّد بن سليمان النوفليّ في حديثٍ طويلٍ، قال في آخِرِه: «حُمِل موسى بن جعفر عليه السلام سرّاً إلى بغداد وحُبِس، ثمّ أُطْلِق، ثمّ حُبِس، ثمّ سُلِّمَ إلى السّنديّ بن شاهَك، فحبَسَه وضيَّقَ عليه، ثمّ بَعَثَ إليه الرّشيدُ بسُمٍّ في رُطَبٍ، وأَمَرَه أن يقدِّمَه إليه، ويُحتِّم عليه في تناوله منه، فَفَعَل، فمات عليه السلام»(*).

(١) لعلّه كان دواءً أَتى به ليشربَه وَيتداوى به، فأظهرَ عليه السلام أنّها اللّيلةُ التي قُدِّر فيها وفاتُه، ولا يَنفع الدّواء! (مرآة العقول: ج **٣**: ص **١٢١**).

(*) أُنظر «عيون أخبار الرّضا عليه السلام»: الباب ٧: الحديث **١٠**: ص ٨٨.

بُنَيَّ: إنّ هذه اللّيلةُ التي أُقْبَضُ فيها، وهي اللّيلةُ التي قُبِضَ فيها رسولُ الله ﷺ(١)»(٢).

: **خَبَر الحسن بن الجهم قال**: «قلت للرّضا عليه السلام: إنّ أميرَ المؤمنين عليه السلام قد عَرَفَ قاتلَه واللّيلَةَ الّتي يُقْتَل

---

(١) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «وقال الصّدوق رحمه الله: سَمَّه صلواتُ الله عليه الوليدُ بن عبد الملك لعنه الله، ثمّ اعْلَمْ أنّ هذا التّاريخ مخالِفٌ للمشهور كما سيأتي في تاريخه عليه السلام، فإنّ المشهور أنّ وفاتَه عليه السلام كان في المحرَّم، ووفاةَ الرّسول ﷺ إمّا في صَفر على مَذْهَب الشّيعة، أو في ربيع الأوّل بزَعْمِ المخالِفين، إلّا أن يكون المرادُ: اللّيلةَ بحسَبِ الأسبوع، وإن كان فيه أيضاً مخالفةً لما ذَكَرَه الأكثر، لأنّهم ذَكَروا في وفاته عليه السلام: يوم السّبت، وفي وفاة الرّسول ﷺ وَرَدَت الأخبارُ الكثيرة أنّها كانت يوم الإثنَيْن، لكن خصوص اليوم ضَبْطُه بعيد، ولعلّه لذلك لم يُعيِّن المصنِّف فيما سيأتي اليومَ ولا الشّهر» (مرآة العقول: ج ٣: ص ١٢٢).

(٢) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام يَعلمون متى يموتون، وأنّهم لا يَموتون إلّا باختيارٍ منهم: الحديث ٣.

فيها، والموضعَ الذي يُقْتَل فيه، وقَوْلُه - لمّا سَمِعَ صياحَ الإِوَزّ في الدّار -: صوائحُ تَتْبَعُها نوائح، وقَوْلُ أُمّ كلثوم: لو صلَّيْتَ اللّيلَةَ داخلَ الدّار وأَمَرْت غيرَك يُصلّي بالنّاس، فأبى عليها! وكَثُرَ دخولُه وخروجُه تلك اللّيلةَ بلا سلاح، وقد عَرَفَ عليه السلام أنّ ابنَ ملجم لعنه الله قاتلُه بالسّيف، كان هذا ممّا لم يَجُزْ[1] تعرُّضُه، فقال: ذلك كان، ولكنّه خُيِّر في تلك اللّيلة[2]. . . . .

(١) وفي بعضِ النُّسَخ: لم يَحلّ، ومنشأ الإعتراض: أنّ حفظَ النّفس واجبٌ عَقْلاً وشَرْعاً، ولا يجوز إلقاؤها إلى التّهلكة! (مرآة العقول: ج **٣**: ص **١٢٣**).

(٢) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «في بعض النُّسَخ: بالخاء المعجمة، **أي خَيَّرَه اللهُ بين البقاء واللِّقاء، فاختار لقاءَ الله**، وهذه النّسخَةُ مناسِبةٌ لعنوانِ الباب[*]، وهو مبنيٌّ

(*) قال الحجّةُ المتتبِّع السيّد الجلالي حفظه الله: «ثمّ إنّ قَوْلَ الكلينيّ رحمه الله في عنوان الباب: [**وأنّهم لا يموتون إلّا باختيارٍ منهم**] يعني أنّ الموتَ الإلهيّ الذي قَهَرَ اللهُ به عبادَه وما سواه، بدون استثناء، وتفرَّد هو بالبقاء دونهم: لا بدّ أن يشملهم ←

....

على مَنْعِ كونِ حِفْظِ النّفس واجباً مطلقاً، **ولعلّه كان من**

← - لا محالة - ولا مفرّ لهم منه، وإنّما امتازوا بين سائر الخلائق بأن جَعَلَ اللهُ اختيارَهم لموتهم إليهم، وهذا يوحي:

أوّلاً: أنّ لهم اختيارَ وقتِ الموت، فيختارون الآجال المعلّقة قَبْل أن تُحْتَم، فيكون ذلك بإرادةٍ منهم واختيارٍ وعِلْمٍ، رغبةً منهم في سرعةِ لقاءِ الله تعالى، وتحقيقاً للآثار العظيمة المترتِّبة على شهادتهم في ذلك الوقت المُختار.

وهذا أنسبُ بكون إقداماتهم مع كاملِ اختيارهم، وعدم كونها مفروضةً عليهم، وأنسبُ بكون ذلك مُطابِقاً لقضاء الله وقدَره، فهو يعني إرادةَ الله منهم لِما أقدموا عليه من دون حَتْم، وإلّا فإن كان قضاءً مبرَماً وأَجَلاً حَتْماً لازماً: فكيف يكونون مختارين فيه؟! وما معنى موافقتهم على ما ليس لهم الخروج عنه إلى غيره؟!

ثانياً: إنّ لهم اختيارَ نوعِ الموت الذي يموتون به، من القتل بالسّيف ضربةً واحدة، كما اختار الإمامُ أميرُ المؤمنين عليه السلام ذلك، أو بشُربِ السمّ أو أَكْل المسمُوم كما اختاره أكثرُ الأئمّة عليهم السلام، أو بتقطيع الأوصال وفَرْي الأوداج واحتمال النّصال والسّهام وآلامِ الحرب والنّضال، وتحمُّل العطش ←

....

خصائصهم عَدَمُ وجوبِ ذلك عند اختيارهم الموت، وحُكْمُ العقلِ في ذلك غيرُ مُتَّبَع، مع أنّ حكمَ العقل بالوجوب في مِثْلِ ذلك غيرُ مسلَّم» (المصدر السّابق)(*).

← والظّمأ، كما جرى على الإمام سيِّد الشّهداء عليه السلام.

ولا يأبى عمومُ لفظ العنوان [**لا يموتون إلّا باختيارٍ منهم**] عن الحَمْل على ذلك كلّه...» - إنتهى - (نشرة «تراثنا»: العدد الرّابع [٣٧] السّنة التّاسعة: شوّال ١٤١٤هـ: ص ٤٠ و٤١).

(*) قال الحجّةُ المتتبِّع السيّد الجلالي حفظه الله: «قَوْلُ الإمام عليه السلام في الجواب: [**لكنّه خُيِّر**]: صريحٌ في أنّ الإمام عليه السلام أُعطي الخِيَرَةَ من أَمْرِ موته، فاختار القتلَ، لِتَجْرِيَ الأمورُ على مقاديرها المعيَّنة في الغَيْب، وليكونَ أَدَلّ على مطاوعته لإرادة الله وانقياده لتقديره، وهذا أوضحُ المعاني وأنسبُها بعنوان الباب...

والجواب عن الإعتراض بالإلقاء في التّهلكة: هو أنّ الإمام عليه السلام إنّما اختار الموتَ والقتلَ بالكيفيّة التي جَرى عليها التّقدير، حتى يكشف عن منتهى طاعته لله عزّ وجلّ وانقياده لإرادته وحبّه له وفنائه فيه وعشقه له ورغبته في لقائه، كما نُقِلَ عنهم عليهم السلام قولُهم: **رضاً لرضاك، تسليماً لأَمْرِك، لا معبودَ سواك**» - إنتهى - ←

....

....

← (نشرة «تراثنا»: **العدد الرّابع [٣٧] السّنة التّاسعة: شوّال ١٤١٤هـ: ص ٣١)**. **وهذه حالُ أولياءِ الله** ﷻ في وُفور رغبتهم في الموت، قال ﷻ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓاْ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الجمعة: ٦].

وقال صاحبُ الحدائق رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت ١١٨٦هـ) بعد إيراده الخبرَ المزبور: «فأجاب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بما هذا تفصيلُه وبيانُه:

أنّه - وإن كان الأَمْر كما ذَكَرْتَ من عِلْمِه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بذلك - لكنّه ليس من قبيل الإلقاء باليد إلى التّهلكة الذي هو محرَّم، لأنّه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ خُيِّر في تلك اللّيلة بين لقاء الله تعالى على تلك الحال أو البقاء في الدّنيا، فاختار عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ اللّقاءَ على الوجه المذكور، **لمّا عَلِمَ أنّه مختارٌ ومرضيٌّ له عند ذي الجلال**، كما يدلّ عليه قولُه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لمّا ضَرَبَه اللّعينُ ابنُ ملجم - المُلَجَّمُ بلجام جهنّم وعليه ما يستحقّه -: فزتُ وربّ الكعبة.

وهذا معنى قوله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: **[لِتَمْضِيَ مقاديرُ الله تعالى]** يعني: أنّه سبحانه قَدَّر وقضى في الأزل أنّه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لا يَخرج من الدّنيا إلّا على هذه الحال، **باختياره ورضاه بها.**» - إنتهى - (الدُّرَر النجفيّة: ص ٨٥). ←

....

....

← **زيادةُ إيضاح:**

وبَعْدَ الإحاطة بما أفادَه العلّامةُ المجلسي رحمه الله جواباً عن الإعتراض بوجوهٍ ثلاثة: نَزيدُك إيضاحاً بنَقْل ما سجَّله في المقام الحجّةُ المتتبِّع السيّد الجلالي حفظه الله - في رسالته الشّريفة - من علَّةِ ذلك، فإليك فيما يلي عبارتَه بعَيْنِها، قال:

«**الأوّل: أنّ حِفْظَ النّفس ليس بواجبٍ مطلقاً**:

وذلك لِما ذَكَرْنا سابقاً من أنّ هذا الواجب يَسقط إذا زاحمَه واجبٌ آخَر أهمّ متوقِّفٌ على التّضحية بالنّفس، مثل حِفظ الدِّين والإسلام، فلا بُدّ من تقديم الأهمّ، ويَسقط غيرُه، فيجب التّضحية بالنّفس.

وقد احتمل المجلسيُّ أن يكون عدَمُ وجوبِ حِفْظِ النّفس خاصّاً بالأئمّة عليهم السلام عند اختيارهم الموت.

وهذا الجواب مبنيٌّ على فَرْض ثبوت إمامته، وثبوتِ الإختيار له في انتخاب الموت.

ومن الواضح أنّه مع هذا الفَرْض، لا يصحّ الإعتراض... إذْ أنّ فِعْلَ الإمام - حينئذٍ - حجّةٌ في نفسه، ودليلٌ على جوازِ إقدامه، من دون احتمال كونه إلقاءً محرَّماً إلى التّهلكة المنهيّ عنه. ←

....

....

← **الثّاني: أنّ حُكْمَ العقل بوجوبِ حِفْظِ النّفس غيرُ مسموعٍ ولا متَّبَع:**

إذ مع إقدام الإمام على فِعْلٍ، وحَسَبَ المصلحة والهدف الصالح الأهمّ الذي ارتآه: فلا أَثَر لحُكْمِ العقل واستهجانه، لأنّه إنّما يُدرِك المنافعَ العاجلةَ الظاهريّة، لكنّ المتشرِّع إنّما يَصبو إلى النّعيم الأُخرويّ والأهداف السّامية، غير المرئيّة للعقل، ولا المطلوبة له.

الثّالث: عدمُ تسليمِ وجودِ حُكْمٍ للعقل بوجوبِ حِفْظِ النّفس في مِثْلِ هذا المقام:

لأنّ العقل إنّما يُدرك الكلّيّات، دون الأُمور الخاصّة، فلو فَرَضْنا أنّ إلقاءَ النّفس إلى التّهلكة كان أَمْراً قبيحاً عند العقل: فهو بمعناه الكلّيّ أَمْرٌ يُدركه العقلُ العمليّ، وبصُورته المجرّدة عن أيّةِ ملاحظةٍ أو غَرَضٍ يُتدارك به ذلك القبح.

فلو ترتّبت على الإلقاء مصلحةٌ، أَوْجَبَتْ حُسْنَه: لم يكن للعقل أن يعارِض ذلك، بل لا بُدّ له أن يُوازن بين ما يراه من القُبْح وما فيه من الحُسْن.

وبعبارةٍ أُخرى: ليس ما يُدركه العقلُ هنا وفي صورةِ ←

....

....

← المعارَضة للأغراض واجبَ الإطاعة والإتّباع، وإنّما المتّبَع هو الرّاجح من مصلحةِ الغَرَض أو مفسدةِ ما يراه العقل، كالعكس فيما يُدرك العقلُ حُسنَه ولكنّ الأغراض تُبعده والشّهوات تأباه!

والحاصل: أنّ دَرْك العقل للحُسن والقُبح الذّاتيَّيْن وإن كان مسلَّماً: إلّا أنّ اتّباعه ليس واجباً، والعمل عليه ليس متعيّناً إذا أَحرز الإنسانُ مصلحتَه في مخالفته، بعادةٍ أو عُرفٍ أو شَرْع.

وإذا عَلِمْنا بأنّ الأئمّة عليهم السلام إنّما أَقدموا على القَتْل وَتَحَمُّل المصائب لأغراضٍ لهم. . . فلا أَثَر لحُكْمِ العقل في موردهم بقُبْحِ الفِعْل، ولا بوجوب حِفْظِ النّفس، بل قد يَحكم بوجوب الإلقاء، وحرمةِ المحافظة على النّفس، نظراً للأخطار العامّة والكبرى المترتِّبة على حِفْظ النَّفس، ولفواتِ الآثارِ المهمّة بذلك.

وهذان الأمران - الثّاني والثّالث - إنّما طَرَحَهما الشّيخ المجلسيّ على أَثَرَ الإفراط في الإستناد إلى العَقْل وحُكْمه، إلى حدِّ الإعتراض به على مسلّماتٍ دينيّة وشرعيّة وتاريخيّة، إعتماداً على فَرَضيّات واحتمالات نظريّة بحتَة، لم يُؤخذ فيها بالنّظر مسائلُ التوقيفات الشرعيّة ولا الآثار الواردة.

وهذا نظير ما اعتاد أن يَلهج به صِغارُ الطّلبة من استخدام ←

لِتَمضي مقاديرُ الله عَزَّوَجَلَّ »(١).

---

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَعلمون متى يَموتون، وأنّهم لا يَموتون إلّا باختيارٍ منهم: الحديث ٤.
قال العلّامة المجلسي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي بعضِ النُّسَخ [حُيِّر] بالحاء المهملة، أي أُنْسِي وأُغْفِل عنه في ذلك الوقت، ويؤيِّده(*): ما رواه الصفّار في البصائر عن أحمد بن محمّد عن إبراهيم بن أبي محمود عن بعضِ أصحابنا قال: [قلتُ للرّضا عَلَيْهِ السَّلَامُ: الإمامُ يَعلم إذا مات؟ قال: نعم، يَعلم بالتّعليم ممّن تَقَدَّم في الأَمْر، قلت: عَلِمَ أبو الحسن بالرُّطَب والرّيحان المسمومَيْن اللَّذَيْن بَعَثَ إليه يحيى بن خالد؟ قال: نعم، قلت: فأَكَلَه؟ قال: أَنْساه لِيَنْفُذَ فيه الحكم].

← كلمة العقل ونَقْده، والفكر وصياغته وتجديده، والفلسفة والتبجّح بها، على حساب الدِّين والشّرع والتّاريخ، والعقيدة ومسلّماتها وأُصولها، والغريب أنّ ذلك يتمّ بإسم الدِّين، وعلى يَدِ مَن يتزيّى بِزَيّ أهلِ العِلم والدِّين!.» - إنتهى - (نشرة «تراثنا»: العدد الرّابع [٣٧] السّنة التّاسعة: شوّال ١٤١٤هـ: ص ٧٩ و٨٠ و٨١).

(*) وأيضاً قولُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الأنفال: ٢٤].

....

وعن أحمد بن محمّد عن إبراهيم بن أبي محمود قال: [قلت: الإمام يَعلم متى يموت؟ قال: نعم، قلت: حيث ما بَعَثَ إليه يحيى بن خالد برُطَبٍ وريحانٍ مسمومَيْن عَلِمَ به؟ قال: نعم، قلت: فأَكَلَه وهو يَعلم، فيكون مُعِيناً على نفسه؟ فقال: لا يَعلم قَبْلَ ذلك ليتقدّم فيما يحتاج إليه، فإذا جاء الوقت أَلقى اللهُ على قَلْبه النسيانَ لِيَقضي فيه الحكم].

وأقول: هذا الوجه وإن كان مؤيَّداً بالخَبَر، لكنّه منافٍ لظواهرِ أكثرِ الأخبار الواردة في هذا الباب(*)، ويمكن أن يكون هذا لضعفِ عقولِ السّائلين عن فَهْم ما هو الجواب في هذا الباب، وفي بعض النُّسَخ [**حُيِّن**] بالحاء المهملة والنّون أخيراً، قال الجوهري: حَيَّنَه: جَعَلَ له وَقْتاً،

(*) مضافاً إلى أنّ «**النّسيان**» لا يُؤخَذ بظاهرِه المعروف منه، فإنّهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ منزَّهُون عن النّسيان، ولا يكون إجراءُ المقادير بهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ووقوعُها عليهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بالنّقص! ووقوعِ ما هُم منزَّهون عنه!... فيجب أن يُفَسَّر النّسيانُ الوارد في ظاهرِ الحديث بِـ«**عدم الإلتفات والتوجُّه**» **إلى هذا الجزئيّ** باشتغالها (أي النَّفس) بأعلى... - نَقْلاً عن بعضِ الأعلام -.

....

يُقال: حُيِّنَت النّاقة، إذا جَعَلْتَ لها في كلّ يومٍ وليلةٍ وقتاً تَحْلِبُها فيه.

فالمعنى أنّه **كان بَلَغَ الأجَلُ المحتومُ المقدَّر، وكان لا يمكن الفرارُ منه،** ولعلّه أَظْهَر الوجوه(*)، **وحاصله:** أنّ

(*) وفي رسالتِه المفرَدة عن «عِلم النبيّ ﷺ والإمام عليه السلام بالغَيْب» قال العلّامة السيّد الطّباطبائيّ رحمه الله ما نصُّه:

«ثمّ إنّ من المعلوم أنّ الإنسان الفعّال بالعلم والإرادة: إنّما يَقصد ما يتعلَّق به عِلمُه من الخير والنّفع، ويَهرب ممّا يتعلّق به عِلْمُه من الشرّ والضّرر، فلِلعِلم أَثَرٌ في دعوةِ الإنسان إلى العمل، وبَعْثه نحو الفِعل والتَّرك بالتّوسّل بما يَنفعه في جَلْبِ النّفع أو دفع الضّرر.

وبذلك يَظهر أنّ عِلْمَ الإنسان بالخير وكذا الشرّ والضّرر في الحوادث المستقبَلة: إنّما يُؤثّر أَثَره لو تعلَّق بها العِلم **من جهةِ إمكانها لا من جهة ضرورتها** – على ما أُشيرَ إليه آنفاً – وذلك كأن يَعلم الإنسانُ أنّه لو حَضَرَ مكاناً كذا في ساعةِ كذا من يوم كذا: قُتِل قطعاً، فيؤثّر العِلمُ المفروضُ فيه ببَعْثِه نحو دَفْعِ الضّرر، فيختار تَرْكَ الحضور في المكان المفروض تَحرُّزاً من القتل.

وأمّا إذا تعلَّق العِلمُ بالضّرر – مثلاً – **من جهةِ كونِه ضروريَّ** ←

....

مَن لا يَعلم أسبابَ التّقديرات الواقعيّة: يُمكنه الفرارُ عن المحذورات ويُكَلَّف به، **وأمّا مَن كان عالِماً بجميع**

← **الوقوع واجبَ التحقُّق: كما إذا عَلِمَ** أنّه في مكانٍ كذا في ساعةِ كذا من يوم كذا: **مقتولٌ لا محالة،** بحيث لا يَنفع في دَفْع القَتْل عنه عَمَلٌ، ولا تَحُول دونَه حيلة، فإنّ مِثْلَ هذا العِلم لا يُؤثِّر في الإنسان أَمْراً يَبعثه إلى نوعٍ من التحرُّز والإتّقاء، لفَرْض عِلْمِه بأنّه لا يَنفع فيه شيءٌ من العَمل، **فهذا الإنسانُ مع عِلمه بالضّرر المستقبَل يَجري في العَمل مَجْرى الجاهل بالضّرر.**

إذا عَلِمْتَ ذلك، ثمّ راجَعْتَ الأخبارَ النّاصّة **على أنّ الذي عَلَّمهم الله تعالى مِن العِلم بالحوادث لا بَدَاءَ فيه ولا تخلُّف**: ظَهَرَ لك اندفاعُ ما وَرَدَ على القَوْل بعِلمهم بعامّة الحوادث من: أنّه لو كان لهم عِلْمٌ بذلك لاحترزوا ممّا وَقَعوا فيه من الشرّ، كالشّهادة قَتْلاً بالسّيف، وبالسمّ، لحرمة إلقاءِ النّفس في التّهلكة!

وَجْهُ الإندفاع: أنّ عِلْمَهم بالحوادث عِلْمٌ بها من جهةِ ضرورتها كما هو صريحُ نَفْي البَدَاء عن عِلمهم، والعِلم الذي هذا شأنه لا أَثَرَ له في فِعْل الإنسان ببَعْثِه إلى نَوعٍ من التّحرّز، وإذا كان الخَطَرُ بحيث لا يَقْبَل الدّفعَ بوَجْهٍ من الوجوه: **فالإبتلاءُ به وقوعٌ** ←

....

الحوادث: فكيف يُكَلَّف الفرار؟ وإلّا يَلزم عَدَمُ وقوعِ شيءٍ من التّقديرات فيه، بل هُمْ عليهم السلام غيرُ مكلّفين بالعمل بهذا

← **في التّهلكة لا إلقاء في التّهلكة!** قال تعالى: ﴿قُل لَّوۡ كُنتُمۡ فِي بُيُوتِكُمۡ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَتۡلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمۡۖ﴾ [آل عمران: ١٥٤]» – إنتهى – (رسالة في عِلم النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم والإمام عليه السلام بالغَيْب: تحقيق الشّيخ رضا الأُستادي: طُبع مع الرّسائل الأربعة عشر: مؤسّسة النّشر الإسلاميّ التّابعة لجماعة المدرّسين بقم المقدّسة: سنة ١٤١٥هـ: ص ٣٨٧ و٣٨٨، ونحوه ذَكَرَ رحمه الله في ميزانه: ج ١٨: ص ١٩٦ و١٩٧ و١٩٨).

وأَوْرَد عليه الحجّةُ المتتبِّعُ السيّدُ الجلالي حفظه الله بعِدَّةِ إيرادات، **لكنّ بعضها لا يخلو من تأمُّل**، ومَن أراد الوقوفَ عليها: فليراجِع نشرة «تراثنا»: رسالة «عُروض البلاء على الأولياء» للفقيه المرجع المحقِّق السيّد محمّد هادي الحسيني الخراساني الحائري رحمه الله (١٢٩٧ – ١٣٦٨هـ): حقّقها وقدَّمها وقدَّم لها الحجّةُ المتتبِّع الأستاذ السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي حفظه الله: العدد الرّابع [٣٧] السّنة التّاسعة: شوّال ١٤١٤هـ: ص ٢٤٣ و٢٤٤.

....

العِلم في أكثر التّكاليف، فإنّ النبيَّ ﷺ وأميرَ المؤمنين عليه السلام كانا يَعرفان المنافقين ويَعلمان سوءَ عقائدهم، ولم يكونا مكلَّفَيْن بالإجتناب عنهم وتَرْكِ معاشرتهم وعَدَمِ مناكحتهم أو قَتْلِهم وطَرْدِهم، ما لم يَظهر منهم شيءٌ يُوجب ذلك، وكذا عِلم أميرِ المؤمنين عليه السلام بعَدَمِ الظَّفر بمعاوية وبقاءِ مُلكه بَعده: لم يَصِر سبباً لأن يَترك قتالَه، بل كان يَبذل في ذلك غايةَ جهدِه إلى أن استُشهد عليه السلام ، مع أنّه كان يُخبر بشهادته واستيلاء معاوية بَعده على شيعته، وكذا الحسين عليه السلام كان عالِماً بغَدْر أَهْل العراق به وأنّه يَستشهد هناك مع أولادِه وأقاربِه وأصحابِه، ويُخبر بذلك مراراً، ولم يكن مكلَّفاً بالعمل بهذا العِلم، بل كان مكلَّفاً بالعمل بظاهرِ الأَمْر، حيث بَذلوا نصرتَهم وكاتبوه وراسَلوه وَوَعدوه البَيْعَةَ، وبَايعوا مسلمَ بن عقيل رضي الله عنه » - إنتهى - (مرآة العقول: ج **٣**: ص **١٢٣** و**١٢٤**).

....

صِيَغُ الإعتراضِ وجَوابُه عَبْـرَ العصورِ التاليةِ لِعصورِ الأئـمّةِ عليهم السلام (*):

عَصْـرُ الشّيـخ المفيد رحمه الله (**) (٣٣٦ - ٤١٣هــ):

وهو الشّيخ الإمامُ أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النّعمان البغداديّ العكبريّ.

لقد وُجِّه هذا الإعتراض إلى الشّيخ المفيد رحمه الله ضمن

(*) نَقْلاً من رسالة «عِلم الأئمّةِ عليهم السلام بالغَيْب...» للحجّة المتتبِّع المحقِّق السيّد محمد رضا الحسينيّ الجلاليّ حفظه الله، والمنشورة في العدد الرّابع [٣٧] من نشرة «تراثنا»: السّنة التّاسعة: شوّال ١٤١٤هـ: ص ٤٥ فما بعدها: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التّراث.

(**) وتقدَّم أنّ الشّيخَ أبا جعفر محمّد بن يعقوب الكلينيّ الرّازي رحمه الله - المتوفّى سنة **٣٢٩**هـ - قد عَقَدَ في كتابه «الكافي» باباً في كتاب «الحجّة» بعنوان: «**بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام يَعلمون متى يموتون، وأنّهم لا يموتون إلّا باختيارٍ منهم**»، وأَوْرَدَ فيه ثمانيةَ أحاديث تدلّ على ما في العنوان، ومنها الحديث المذكور سابقاً عن الإمام الرّضا عليه السلام.

....

المسائل الحاجبيّة، فأجاب عنها ضمن الجوابات العكبريّة المطبوعة، وإليك نصَّ السؤال ثمّ الجواب:

المسألة العشرون:

قال السائل: الإمامُ عندنا مُجمَعٌ على أنّه يَعلم ما يكون: فما بالُ أمير المؤمنين عليه السلام خَرَجَ إلى المسجد، وهو يَعلم أنّه مقتولٌ، وقد عَرَفَ قاتلَه، والوقتَ والزّمان؟!

وما بالُ الحسين عليه السلام صار إلى أهل الكوفة، وقد عَلم أنّهم يَخذلونه ولا يَنصرونه؟! وأنّه مقتولٌ في سَفْرَتِه تلك؟!

ولِمَ - لمّا حُوصِر، وقد عَلم أنّ الماءَ منه لو حَفَر على أذرعٍ يسيرة - لَم يحفر؟! ولِمَ أعان على نفسه حتى تلف عَطَشاً؟!

والحسنُ عليه السلام وادَعَ معاوية، وهو يَعلم أنّه ينكث، ولا يفي، ويَقتل شيعةَ أبيه عليه السلام؟!

والجواب - وبالله التّوفيق -:

عن قوله: «**إنّ الإمام يَعلم ما يكون بإجماعنا**»: أنّ الأَمْرَ على خلاف ما قال، وما أَجْمَعَت الشيعةُ - قطّ - على هذا القول، وإنّما إجماعُهم ثابتٌ على أنّ الإمامَ يَعلم الحُكْمَ

....

في كلّ ما يكون، دون أن يكون عالِماً بأعيان ما يَحدث ويكون على التّفصيل والتّمييز.

وهذا يُسقط الأصلَ الذي بَنى عليه الأسئلةَ بأجمعها.

فصل (١): لَسْنا نمنعُ أن يَعلم الإمامُ أعيانَ حوادثَ تكون بإعلام الله تعالى له ذلك.

فأمّا القول **بأنّه يَعلم كلَّ ما يكون**، فلسنا نُطلِقه، ولا نُصوِّب قائلَه، لدعواه فيه من غير حجّةٍ ولا بيان.

فصل (٢): والقول **بأنّ أميرَ المؤمنين** عليه السلام **كان يَعلم قاتلَه، والوقتَ الذي يُقتل فيه**: فقد جاء الخبر متضافراً أنّه كان يَعلم في الجملة أنّه مقتول، وجاء أيضاً بأنّه كان يَعلم قاتلَه على التّفصيل.

فأمّا عِلمه بوقتِ قَتْلِه: فلم يأتِ فيه أَثَرٌ على التّفصيل، ولو جاء فيه أَثَرٌ لم يلزم ما ظَنّه المستضعَفون، إذ كان لا يَمتنع **أن يتعبّده اللهُ بالصّبر على الشهادة والإستسلام للقتل**، ليبلّغه الله بذلك علوَّ الدّرجة ما لا يَبلغه إلّا به، ولعِلمه تعالى بأنّه يطيعه - في ذلك - طاعةً لو كلَّفها سواه لم يؤدِّها، ويكون - في المعلوم من اللّطف بهذا التّكليف

....

لِخَلْقٍ من النّاس - ما لا يَقوم مقامَه غيرُه.

فلا يكون أميرُ المؤمنين عليه السلام بذلك مُلقِياً بيده إلى التّهلكة، ولا مُعيناً على نفسه معونةً مستقبَحةً في العقول.

فصل (٣): فأمّا عِلم الحسين عليه السلام بأنّ أَهْلَ الكوفة خاذِلُوه:

فَلَسْنا نَقطع على ذلك، إذ لا حجّة عليه من عقلٍ ولا سَمْع.

ولو كان عالِماً بذلك، لكان الجوابُ عنه ما قدّمناه في الجواب عن عِلمِ أميرِ المؤمنين عليه السلام بوقتِ قَتْلِه، والمعرفة بقاتله، كما ذكرناه.

فصل (٤): أمّا دعواه علينا: أنّا نقول: **إنّ الحسين عليه السلام كان عالِماً بموضع الماء، وقادِراً عليه:**

فَلَسْنا نقول ذلك، ولا جاء به خَبَرٌ على حال، وظاهر الحال التي كان عليها الحسين عليه السلام في طَلَب الماء والإجتهاد فيه يقضي بخلاف ذلك.

ولو ثَبَتَ أنّه كان عالِماً بموضع الماء، لم يَمتنع في العقول **أن يكون متعبَّداً بِتَرْك السّعي في طَلَب الماء من ذلك الموضع، ومتعبَّداً بالتماسه من حيث كان ممنوعاً عنه،**

....

حسب ما ذكرناه في أمير المؤمنين عليه السلام، غير أنّ الظّاهر خلافُ ذلك، على ما قدّمناه.

فصل (٥): والكلام في **عِلم الحسن** عليه السلام **بعاقبةِ حالِ موادعتِهِ معاويةَ**: بخلاف ما تقدّم، وقد جاء الخَبَرُ بعِلْمه ذلك، وكان شاهدُ الحال يقضي به.

غير أنّه دفعَ به عن تعجيل قَتْلِه، وتسليم أصحابه إلى معاوية، وكان في ذلك لُطفٌ في مقامه إلى حالٍ معيَّنة ولُطفٌ لبقاءِ كثيرٍ من شيعته وأَهْلِه وولده، ورَفْعٌ لفسادٍ في الدِّين هو أعظم من الفساد الذي حَصَل عند هِدْنته، وكان عليه السلام أَعْلَمَ بما صَنع، لِما ذكرناه وبيّنّا الوجهَ فيه وفصّلناه» - إنتهى - (*).

قال الحجّةُ المتتبِّع السيّد الجلالي حفظه الله:

والمستفاد من مجموع السؤال والجواب:

أنّ الظّاهر من السؤال: هو ما أَكَّد المفيد رحمه الله على نَفْيه،

(*) المسائل العكبريّة: المسألة العشرون/ ٦٩ - ٧٢ من الكُتُب المطبوعة مع مصنّفات الشّيخ المفيد: المجلّد السادس.

....

وهو دعوى «**علم الأئمّة للغَيْب بلا واسطة**».

وهذا أمرٌ لم تَقُلْ به الشّيعة فضلاً عن أن تْجْمِعَ عليه، لِما قد ذَكَرْنا - في صَدْرِ هذه المقالة - من أنّ «**علم الغَيْب بهذه الصّورة**» خاصٌّ بالله تعالى، ومستحيلٌ أن يكون لِغيره من الممكنات.

والممكنُ علمُه من الغَيْب بالنّسبة إلى النبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام هو الغَيْب بواسطة الوحي والإلهام من الله تعالى، وهذا لم يَنْفِه المفيد رحمه الله.

والمُجْمَع عليه - من هذا - بين الشّيعة: أنّ الأئمّة عليهم السلام يَعلمون جميعَ الأحكام الشرعيّة بلا استثناء، لارتباط ذلك بمقامهم في الخلافة عن الرّسول ﷺ، كما أُثبت ذلك في علم الكلام.

وأمّا غير الأحكام: فالظّاهر من المفيد رحمه الله أنّه وَضَع ذلك في دائرة الإمكان ووقّفَه على ورود الخَبَر والأَثَر به، فما قامت عليه الآثارُ: قُبِلَ والتُزِمَ به، وليس أصلُه مستحيلاً عَقْلاً ولا ممتنعاً من جهةِ آيةٍ أو سُنّةٍ أو عَقْل.

....

وهكذا قال في موضعِ «**علم الأئمّة بمقاتِلهم وما جرى عليهم**»:

فالتزم بعِلم أمير المؤمنين عليه السلام بالمقدار الذي جاءت به الأخبار، فما كان منها وارداً بالتّفصيل: التزمَ بعِلمه له بالتّفصيل، وما كان وارداً بالإِجمال: التزم بعِلمه بالإِجمال.

وقد نَفَى المفيد رحمه الله في الفصل الثّاني الإعتراضَ على عليٍّ عليه السلام: «**بأنّه ألقى بنفسه إلى التّهلكة إذا كان عالِماً بوَقْتِ مَقتلِه**»:

بأنّه عليه السلام على ذلك يكون مأموراً بتحمّل ذلك والصّبر عليه والإستسلام له، لينال - بهذه الطّاعة وهذا التّسليم - المقاماتِ الربّانيّة العالية المُعدَّة له، والتي لا يَبْلُغها إلّا بذلك.

فليس المفيد رحمه الله في ردّ هذا الإعتراض مخالِفاً لِما التزمَتْه الطّائفة من «**علم الإمام بمَقْتله، وإقدامه عليه بالإختيار**» وإن ادّعى أنّ الآثار لم تنصّ على التّفصيل، بل على مجرّد الإجمال.

....

والتّفصيل بتعيين الساعة والوقت، وإن لم يُذكر في الآثار، إلّا أنّ المعلومَ من القرائن كونُ ذلك واضحاً ومتوقَّعاً للإمام عليه السلام.

ويَظهر من هذا أنّ مجيء الأَثَر بذلك - لو تمّ - لكان كافياً ووافياً للإلتزام به، وعدم حاجةِ ذلك إلى القطع به، لِما ذَكَرنا من أنّ ورود الأخبار - غير المعارضة ولا المنافية لأصلٍ ثابتٍ أو فَرْعٍ مقبول - يكفي للإلتزام في مِثْل هذه المواضيع، التي هي بحاجةٍ إلى مقنعات متعارَفة، دون حاجةٍ إلى مُثبتاتٍ قطعيّة، أو حُججٍ شرعيّة.

والقولُ بأنّ الأئمّة يَعلمون الغَيْب بالإِجمال دون التّفصيل: قولٌ التزمَ به من الطّائفة السيّدُ المرتضى وآخَرون، وسنذكرهم أيضاً.

إلّا أنّ المستفاد من مجموعِ كلامِ المفيد - والطّوسي فيما سيأتي - أنّ الطائفة مُجْمِعَةٌ على أنّ النبيّ والأئمّة يَعلمون الغَيْب - من الله وبوَحْيه وإلهامه - إمّا بالتّفصيل أو بالإِجمال، وليس في الطّائفة مَن يُنكر عِلمهم هذا.

فالقولُ بنَفْي عِلم الغَيْب عنهم، مخالِفٌ لإِجماع الطّائفة،

....

كما أنّ الإلتزام بعِلمهم الغيبَ بالإستقلال منافٍ لعقائدِ الطّائفة، ومعارَضٌ بآياتِ القرآن المطلَقة الدّالّة على اختصاص ذلك بالله تعالى.

وأمّا بالنّسبة إلى الحسين عليه السلام:

فقد وَرَدَ في السؤال البحثُ عن ثلاثةِ أُمور:

١ - عن عِلم الإمام عليه السلام بأنّ أَهْلَ الكوفة يَخذلونه ولا يَنصرونه.

٢ - عن عِلمه عليه السلام أنّه مقتولٌ في سَفْرَتِه تلك.

٣ - عن السّبب في عَدم حَفْرِه لتحصيل الماء.

والمفيد رحمه الله لم يَنْفِ عِلْمَ الإمام بذلك كلّه، ولم يَقُلْ باستحالته وامتناعه.

بل هو لم يُجِب عن السّؤال، ولعلّ سكوته كان من أجل ثُبوته، لتضافر الأخبار المعلِنة عن خَبَر مَقْتَل الحسين عليه السلام ومكانه، بما لم يَبْقَ ريبٌ فيه للمخالِفين، حتّى عدّوه من دلائلِ النبوّة وشواهدِها الثّابتة، كما سيأتي بيانه.

وأمّا السّؤال الأوّل: فقد نَفى الشّيخُ المفيد قَطْعَه هو به،

....

لعدمِ قيامِ حجّةٍ عليه عنده، ولكنّه كما عرفْتَ - لم يَنْفِه مطلقاً -.

فيمكن أن يُقال: إنّ عدم ثُبوت حجّةٍ عند الشّيخ: لا يُنافي ثبوتُها عند غيره، خصوصاً إذا لاحظنا إرسال السّائل لذلك كالمسلّم.

مع أنّ شواهدَ العِلم بخِذلان أَهْلِ الكوفة كانت واضحةً - من غير طريقِ عِلْمِ الغَيْب - لكلّ ناظرٍ إلى أحداث ذلك اليوم ومُجرياته، وقد تنبّأ بذلك أكثرُ المرويّ عنهم الكلامُ في هذا المقام، وفيهم مَنْ ليس مِن ذوي الإهتمام بهذه الشؤون، فكيف بالإمام الحسين عليه السلام الذي كان مِحْوَرَ الأحداثِ تلك ومدارَها؟!

ثمّ إنّ افتراض المفيد رحمه الله لعِلم الحسين عليه السلام بأنّه يُخذَل ويُقتل، والجواب عن إقدامه على ذلك بالتعبّد: قرينةٌ واضحةٌ على إمكان العِلم بذلك عنده، وأنّه أَمْرٌ ليس معارِضاً للعقل ولا للكتاب، وإنّما لم يَلتزم به لعَدم ورودِ أَثَرٍ به عنده!

فلو أَثْبَتْنا الحجّةَ على ورودِ الأَثَر بذلك بتواتر الآثار

....

والأخبار: كفى دليلاً للإلتزام به، وعدمِ قابليّةِ الإعتراض الثّاني للوقوف في وَجْهه.

وكذلك أجاب المفيد رَحِمَهُ اللهُ عن الأَمْر الثّالث بعدم قيامِ الحجّةِ عليه وعدمِ ورودِ أَثَرٍ به، مع مخالفتِه لمقتضى الحال وشواهده.

وبالنّسبة إلى الإمام الحسن عَلَيهِ السَّلَامُ:

فقد صرّح المفيد رَحِمَهُ اللهُ بعِلمه بمستقبَل حالِ معاوية، ونَكْثِه وثيقةَ الصُّلح، واستدلّ على ذلك بمجرّد مجيءِ الخَبَر به، ومطابقتِه لمقتضى الحال.

فيدلّ على كفاية ذلك لإثبات «**علم الإمام بالغَيْب**».

وأمّا الإعتراض بالإقدام على التّهلكة: فقد أجاب عنه بالمصلحة واللُّطف، ومقابلةِ ذلك بالأهمّ.

فقد ظَهر أنّ الشّيخ المفيد رَحِمَهُ اللهُ لا يمنع من نِسبة «**علم الغَيْب**» إلى الأئمّة إذا كان من طريق إعلام الوحي والإلهام لهم بواسطةِ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

وأنّه في إثبات جزئيّات ذلك بحاجةٍ إلى ورود الأخبار والآثار بذلك.

....

وأنّ شواهد الأحوال والسّيرة تؤكّد إثباتَ ذلك أو نَفْيه عند المعارضة.

وقد نَقَلْنا فيما سَبَق رَأْيَ الشّيخ المفيد رحمه الله في عِلم الأئمّة بالغَيْب مصرِّحاً بثُبوت ذلك لَهُم مستفاداً، من دون كونه صفةً ذاتيّةً لَهُم، ولا وجوب عقليّ له، بل إنّما هو كرامةٌ من الله لَهُم، وأنّ السَّمْعَ قد وَرَدَ به(*).

وقد نَسَبَ هذا القولَ إلى «جماعةِ أَهْلِ الإمامة» ولم يستثنِ إلّا شواذّاً من الغلاة(**) وأَثْبت في كتابه «الإرشاد» نماذجَ من الرّوايات الواردة في إخباراتهم الغيبيّة سواءٌ عن الماضيات أو المستقْبَلات، وحتى عن أحوال المخاطَبين وما يكنّونه في أنفسهم، ذَكَر ذلك في الدّلالة على إمامة كلّ واحدٍ من الأئمّة عليهم السلام في فصل أحواله.

(*) ونَقَلْناه لكَ أيضاً في أوّل الكتاب عند تعرُّضنا لكلماتِ وأقوالِ بَعضٍ من علمائنا في عِلم الأئمّة عليهم السلام بالغَيْب، فراجع.

(**) لاحظ أوائل المقالات: ٦٧ من طبعة مؤتمر الشّيخ المفيد، وص٧٧ من طبعة شيخ الإسلام التي أعادتها مكتبة الدّاوري - قم المقدّسة -.

....

فما نُسِب إليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أنّ الحسين عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لم يكن يَعلم بمَقْتله، وأنّه إنّما تَوَجَّه إلى الكوفة بغَرَض الإستيلاء على المُلْك، وأنّه لو كان عالِماً بأنّه يُقتل لَما ذَهَبَ، لأنّه إلقاءٌ في التّهلكة: كلُّها نِسَبٌ باطلةٌ إلى الشّيخ المفيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لم تدلّ على ذلك عبارتُه المذكورة هنا التي استَند إليها النّاسبون، وبَتروا وقطّعوا أوصالَها، لتؤدِّيَ ما يُريدون!

عَصْرُ الشّيخ الطُّوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٣٨٥ - ٤٦٠ هـ):

وهو الشّيخ أبو جعفر محمّد بن الحسن بن عليّ الطُّوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقد عَرَضَ الشّيخُ الطُّوسي الإعتراضَ وأجاب عنه، وهذا نصُّ ما ذَكَره:

فإن قيل: أَلَيْس في أصحابكم مَن قال: «إنّ الحسين عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كان يَعلم ما ينتهي إليه أَمْرُه، وأنّه يُقتل ويَخذله مَن راسَله وكاتَبه، وإنّما تُعبِّد بالجهاد والصّبر على القتل».

أَيَجوز ذلك عندكم، أم لا؟!

وكذلك قالوا في أمير المؤمنين عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «إنّه كان يَعلم أنّه مقتول».

....

والأخبار عنه مستفيضةٌ به.

وأنّه كان يقول: «ما يَمنع أشقاها أن يَخْضِبَ هذه من هذا» - ويومئ إلى لحيته ورأسه -.

وأنّه كان يقول تلك اللّيلة - وقد خرج وصِحْنَ الإوَزُّ في وَجْهِهِ -: «إنّهنّ صَوائحُ تَتبعها نَوائح».

قالوا: «وإنّما أُمِر بالصّبر على ذلك».

فهل ذلك جائزٌ عندكم؟!

قيل: اختلف أصحابُنا في ذلك:

فمنهم مَن أجاز ذلك(*) وقال: لا يَمتنع أن يُتَعَبَّد بالصّبر على مثل ذلك، لأنّ ما وَقَعَ مِن القتل - وإن كان ممَّن فَعَلَه

(*) علّقَ محقِّق «تلخيص الشّافي»: يقصد بذلك الشّيخَيْن المفيد والكليني - قدَّس الله سرَّهما - وعلى ذلك جَرى كثيرٌ من علمائنا المتأخّرين قدَّس الله أسرارَهم، كالعلّامة الحليّ، والمجلسي والشّهيد وغيرهم.

وقد عَقَدَ الكلينيّ في أصول «الكافي» باباً خاصّاً بذلك سمّاه: «بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام يَعلمون متى يَموتون» واستعرضَ فيه جملةً من الرّوايات عن الأئمّة في إثبات ذلك.

....

قبيحاً - فالصّبر عليه حَسَنٌ، والثّوابُ عليه جزيلٌ.

بل، ربّما كان أكثر، فإنّ مع العلم بحصول القتل - لا محالة -: الصّبرُ أشقّ منه إذا جوّز الظّفر وبلوغ الغَرَض.

ومنهم مَن قال: إنّ ذلك لا يجوز، لأنّ دَفْعَ الضّرر عن النّفس واجبٌ عَقْلاً وشَرْعاً، ولا يَجوز أن يُتَعَبَّد بالصّبر على القبيح، وإنّما يُتَعَبَّد بالصّبر على الحَسَن، ولا خلافَ أنّ ما وَقَعَ من القتل كان قبيحاً، بل من أَقْبَحِ القبيح.

وتأوَّلَ هذا القائل ما رُوي عن أمير المؤمنين عليه السلام من الأخبار الدّالّة على عِلمه بقَتْله، بأن قال: كان يَعلم ذلك على سبيل الجُملة، ولم يَعلم بالوقت بعَيْنه، وكذلك عَلِمَ اللّيلةَ التي يُقتل فيها بعَيْنها، غير أنّه لم يَعلم الوقتَ الذي يَحْدُث فيه القتلُ.

وهذا المذهب هو الذي اختاره المرتضى رحمه الله في هذه المسألة.

وَلِي - في هذه المسألة - نَظَرٌ(*).

(*) تلخيص الشّافي ٤/١٨٨ - ١٩٠، وعلَّق محقّقه: راجع في ←

....

قال الحجّةُ المتتبِّع السيّد الجلالي حفظه الله:

«والذي يُستفاد من هذا النصّ سؤالاً وجواباً:

١ - أنّ الطّائفة لم تَختلف في أَصْل «أنّ الأئمّة يَعلمون متى يَموتون، وما يَجري عليهم» لكنّ المرتضى خالف في خصوص (الوقت المعيَّن) للقتل، هل يَعرفه الإمام بالتّفصيل، أو يَعرفه بالإجمال؟

وأمّا العلم بحوادث أُخَر فهو - أيضاً - مُجمَعٌ عليه، ولا خلاف فيه.

٢ - أنّ الأخبار التي ظاهرُها العلم بالتّفصيل - حتّى بوَقت الموت - متضافرة وواردة، وإنّما القائل بالإجمال يُحاول تأويلَها!

٣ - أنّ القائل بالإجمال إنّما صار إلى ذلك، لتصوُّره أنّ أَمْراً مِثْل الإقدام على الشّهادة: أمرٌ لا يُمكن التعبُّد به،

← تفصيل الباب: مرآة العقول - للمجلسي - ٣/ ١٢٣، والبحار - له - ٤٢ - ٢٥٩، والدّرَر النجفيّة - للبحرانيّ - ٨٥، وغيرها.

....

لأنّه قَتْلٌ قبيح، ولا تعبُّدَ بالقبيح! وأنّ دَفْعَ الضّرر واجبٌ عَقْلاً وشَرْعاً، فلا يَجوز تَرْكُه على الإمام.

لكنّ هذا التصوُّر خاطئٌ لوُجوه:

الأوّل: أنّ كَوْنَ الفِعل قبيحاً صُدوراً من الفاعل، لا يَقتضي كونَه قبيحاً بالنّسبة إلى الواقع عليه، فبالإمكان أن يُفرضَ العملُ قبيحاً صُدوراً باعتبار حُرمته على الفاعل أن يقوم به، ولكنّه يكون بالنّسبة إلى القابل، أو الواقع عليه جائزاً مباحاً، أو مُراداً.

فلا مانع من أن يكون قَتْلُ الأئمّة عليهم السلام حراماً على القاتلين، لكونه ظُلْماً وتعدِّياً، بل من أقبح صُوَرِه وأَفْحَشِها، ولكن يكون الصّبرُ على ذلك من الإمام أَمْراً حَسَناً لكونهِ امتثالاً لأَمْرِ الله، وانقياداً لإرادته، ورضاً بقضائه، وتعبُّداً بما عبَّد به الإمامَ، لتحقيق المصالح الدنيويّة عليه، ولبلوغِ الأئمّة المقامات العالية المفروضة لَهُم في ظَرْف طواعيّتهم وتحمّلهم لذلك.

الثّاني: أنّه مع ورود النصّ بثبوت عِلم الأئمّة: لا وَجْهَ

....

لِلُّجوء إلى مِثْل هذا التصوُّر، لأنّ قُبْحَ القتل - في موارد - إنّما هو من جهةِ كونهِ ظُلْماً وحراماً، وكذا الإقدام على أن يُقتل، والإلقاء إلى التّهلكة إنّما يكون حراماً إذا كان منهيّاً عنه، أمّا إذا تعلَّق به أَمْرٌ إلهيٌّ وصار مورداً للتعبُّد به لمصلحةٍ: فهو لا يكون قبيحاً للمُتَعبَّد بذلك، والمفروض أنّ الأخبار قد وَرَدَت بذلك، فلا بُدَّ من فَرْضِ جوازِه وحُسنه.

كما كان الإقدامُ على الشّهادة، والقَتْل في سبيل الله من أفضلِ القُرب وأشرفها، وأكثرِها أَجْراً، وتَستوجب أَرْفَعَ الدّرجات مع الصدِّيقين.

الثّالث: أنّ تَحمُّل القتل والصّبر عليه، في مِثْل هذا الفرض، لا يصحّ تسميتُه ضَرَراً بل هو نَفْعٌ، مِن أنفعِ ما يُقدِمُ عليه عبادُ الله المخلصون، ويَختارونه؛ لكونه لقاءَ الله، ومُقرِّباً إليه، ولِما يترتّب على ذلك من المصالح للإسلام وللأمّة؛ ولأنّه محقِّقٌ أَرْوَعَ الأمثلة للتّضحية والفداء في سبيل الأهداف الإلهيّة الكبيرة والجليلة.

فلا حُرمة فيه شَرْعاً ولا عَقْلاً بل هو محبوبٌ وواجبٌ في

....

بعض الأحيان (كما يُؤمَر المجاهدُ بالصّبر والثَّبات وإن أدّى ذلك إلى القتل، فلا يُعْذَل في ذلك أو يُلام).

٤ - وقد دَلّ هذا النصّ على أنّ المتفرِّد بالقول بالإجمال إنّما هو السيّد المرتضى رَحِمَهُ اللهُ، وأنّ القائل بالإجمال يُعارِض التعبُّدَ بالصّبر على ذلك، فَظَهر أنّ المفيد - الذي مرّ افتراضه للتعبّد - إنّما يَفترض ذلك على تقدير التّفصيل، وأنّ القول بالإجمال ليس بحاجةٍ إلى افتراض ذلك...» - إنتهى -(*).

: عَصْرُ الشّيخ ابن شهرآشوب رَحِمَهُ اللهُ (ت ٥٨٨ هـ):

وهو الشّيخ أبو جعفر محمّد بن عليّ بن شهرآشوب بن أبي نصر السّرويّ المازندراني رشيد الدِّين.

وقد تعرَّضَ للمشكلة في ذَيْل آية: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٞ وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ

(*) أُنظر رسالة «عِلم الأئمّة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بالغَيْب...»: العدد [٣٧] من نشرة «تراثنا»: السّنة التّاسعة: شوّال ١٤١٤هـ: ص ٥٥ فما بعدها.

....

تَزۡدَرِيٓ أَعۡيُنُكُمۡ لَن يُؤۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيۡرًاۖ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا فِيٓ أَنفُسِهِمۡ إِنِّيٓ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ٣١] فقال:

«النبيُّ والإِمامُ يجب أن يَعلما علومَ الدِّين والشّريعة.

ولا يجب أن يَعلما الغَيْبَ، وما كان، وما يكون:

لأنّ ذلك يؤدّي إلى أنّهما مشاركان للقديم تعالى في جميع معلوماتِهِ، ومعلوماتُهُ لا تتناهى، وإنّما يَجب أن يكونا عالِمَيْنِ لأنفسهما، وقد ثَبَتَ أنّهما عالِمان بعِلْمٍ مُحْدَثٍ.

والعِلم لا يتعلّقُ - على التّفصيل - إلّا بمعلومٍ واحدٍ، ولو علِما ما لا يتناهى: لَوَجَبَ أنْ يَعلما وجودَ ما لا يتناهى من المعلومات، وذلك محال.

ويجوز أن يَعلما الغائبات والكائنات الماضيات والمستقبَلات، بإعلام الله تعالى لهما شيئاً منها.

وما رُوي أنّ أميرَ المؤمنين عليه السلام كان يَعلم أنّه مقتولٌ، وأنّ قاتله ابنُ مُلجَمٍ: فلا يَجوز أن يكون عالِماً بالوقت الذي يَقتله فيه على التّمييز، لأنّه لو عَلِمَ ذلك لوجَبَ عليه أن يَدفعه عن نفسه، ولا يُلقي بيده إلى التّهلكة!

....

وإنّ هذا - في عِلْمِ الجُملة - غير واجب(*)».

قال الحجّةُ المتتبِّع السيّد الجلالي حفظه الله: «إنّ ما أَثْبَتَه الشّيخ ابنُ شهرآشوب موافِقٌ لِما سَبَقَ ذِكْرُه سوى نقطةٍ واحدة:

فما ذَكَرَه من نَفْي «**عِلم الغَيْب بالإستقلال**» عن الأئمّة مُجْمَعٌ عليه بين المسلمين: وذلك لِما ذَكَرْنا في صَدْر هذا البحث من دلالةِ الآيات الكريمة على اختصاصِ ذلك بالله تعالى.

مضافاً إلى ما ذَكَرَه ابنُ شهرآشوب من الإستدلال العقليّ بأنّ النبيّ ﷺ والإمام عليه السلام محدودٌ متناهٍ، والغَيْب لا حدّ له، ولا يُمكن أن يُحيط المحدودُ باللّامتناهي.

ثمّ ما ذَكَرَه من إمكان عِلم الغَيْب بإعلام الله تعالى:

هو أيضاً ممّا أَجْمَعَت عليه الطّائفة، ودلّت عليه الآياتُ الكريمة التي ذَكَرْناها في صَدْر البحث.

وأمّا التّفرقة بين عِلم الإمام بالحوادث، وخصوصاً ما

(*) متشابَه القرآن ومختَلفه: ٢١١.

....

يَرتبط بقَتْله، من الإلتزام بالتّفصيل في غير وقت القَتْل، والإلتزام بالإِجمال فيه:

فهذا أيضاً قد سَبَقَ قولُ المرتضى فيه، والتزامه.

وقد أضاف ابنُ شهرآشوب تصريحاً بأنّ **على فَرْض عِلْم الإمام بوقت قَتْله بالعلم الإجمالي، فلا يَرِدُ عليه اعتراضُ الإلقاء في التّهلكة، لأنّ الدّفْعَ حينئذٍ غيرُ واجبٍ لفَرْضِ الإجمال فيه وعدمِ معرفتِه الأَمْرَ بالتّفصيل.**

وإنّما اختصَّ ابنُ شهرآشوب بالتزامه بالإعتراض على تقدير عِلْم الإِمام بوقت قَتْلِه تفصيلاً، فقال: [**فلا يجوز أن يكون عالِماً بالوقت الذي يَقتله فيه على التّمييز، لأنّه - لو عَلِمَ ذلك - لَوَجَبَ عليه أن يَدفعه عن نفسه، ولا يُلقي بيَدِه إلى التّهلكة**].

وهذه هي النّقطة التي خالف فيها ابنُ شهرآشوب مَن سَبَقَه، لأنّ المفيد الذي أشار إلى مسألةِ عِلْم الجُمْلة، قال بإمكان القول بالتّفصيل، ومَنَعَ كونَ ذلك من الإِلقاء في التّهلكة، لإمكان التّعبُّدِ بالصّبر على القَتْل للإمام.

وحتّى المرتضى - الذي التزمَ بالجُمْلَة، ونفى التّعبُّد - لم

....

يُصرِّح بالتزامه اعتراضَ الإلقاء في التّهلكة على تقديرِ التّفصيل، فلعلّه دَفَعَه بأحدِ الوجوه الكثيرة المتصوّرة، والتي يكون تَحَمُّل القتل بها أمراً حَسَناً أيضاً ولو بغير التّعبُّد!

ولعلّ ابن شهرآشوب عَدَّ فقدانَ الإِمام ضَرَراً وتهلكةً فَحَكَم فيه بوجوب الدَّفْع، وعدم الإلقاء، محافظةً على وجودِه الشّريف لأداءِ مهمّاتِ الإِمامة.

لكنّ إطلاق لفظ [**الضّرر**] ولفظ [**التّهلكة**] على ما جرى على الإِمام ممنوعٌ مطلَقاً:

فإنّه إذا علمَ الإمامُ إرادةَ الله تعالى لِما يَجري عليه - مع أنّه يعلَمُ ما فيه من المصلحة للدِّين والأمّة، والمصلحة لنفسِه الشّريفة بالفوز بالشّهادة ورَفْع الدّرجات والكرامة الإلهيّة، بانقياده المطلَق لأوامرِ الله تعالى، وتسليمه المطلَق لله، ورضاه بما يرضاه تعالى -: **فلا ريبَ أن لا يكون في ما يُقدِمُ عليه أيَّ ضرر**، ولا يمكن أن يسمَّى ذلك تهلكةً بأيِّ وَجْهٍ إلاّ في المنظار الماديّ والدّنيويّ.

ونظرةٌ إلى قصّة إبراهيم وولده الذّبيح إسماعيل عليه السلام،

....

التي جاءت في القرآن الكريم، حين أَمَرَ اللهُ إبراهيمَ بذبح ابنه، فقال تعالى في نهايتها: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ ﴿قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُا۟ ٱلْمُبِينُ﴾ [الصّافات: ١٠٣ إلى ١٠٦]. . . فقد سمّى اللهُ ذلك تسليماً، وتصديقاً، وإحساناً، وجَعَلَه [**بلاءً مُبيناً**] مع أنّه لم يَتحقّق فيه ذبحٌ، بل فُدي إسماعيلُ بذِبْحٍ عظيم!

فإذا لم يكن ما جرى على إسماعيل إلقاءً في التّهلكة وكان شرعيّاً؟! فلماذا لا يكون ما جرى على أهل البيت عليهم السلام من القتل - بأنواعه - أمراً شرعيّاً مُتعبَّداً به، وقد تُعبِّد به إبراهيمُ من قَبل؟! ولماذا لا يكون ما فَعلوه تسليماً، وتصديقاً لقضاء الله، وإحساناً؟! وقد تَحمّلوه في سبيل الله، وأهداف الدِّين السّامية!

وأمّا [**البلاء**] هنا فهو [**أَبْيَن**] لأنّه قد تَحقّق، وأُريقت دماءُ آلِ بيتِ الرّسول عليهم الصّلاة والسّلام، ولم يُفْدَ عنهم بشيء!

مع أنّ عَمَلَ الإمام: لم يكن امتحاناً خاصّاً وفرديّاً، بل هو

....

عَمَلٌ أَعْظَمُ وأَهَمّ، لكونه إحياءً للإسلام ولرسالة الله الخالدة.

فإذا عَلِمَ الإمامُ بتفصيل أسبابِ ما يَجري عليه من الحوادث ونتائجه الباهرة: فهو أَحْرَى أن يَنقاد لامتثال ذلك والإطاعة لإرادةِ الله، وعَمَلٌ في مِثْلِ هذه العَظَمة والأهميّة: لا يكون الموتُ من أجله [**تهلكةً**]!.

كلُّ هذا مع عَدَمِ وجودِ [**جَبْرٍ**] ولا إكراهٍ للإمام على شيء، وإنّما الأمور هي تحت اختياره، وبهذا يكون إقدامُه أَبْلَغ في الكشف عن عظمتهِ وحبّه لله والإنقياد له تعالى، لمّا يَختار لقاءَ الله تعالى على النّصر الدّنيويّ.

وقد جاء هذا المعنى الأخير في بعض رواياتِ الباب.

فإذا لم يكن إقدامُهم على ما أصابهم أَمْراً [**مُضِرّاً**] ولا يصحّ تسميتُه [**تهلكةً**] ولا مانع من أن يكونوا عالِمين به، وعارفين له، فكيف يُجعل إقدامُهم عليه دليلاً على نَفْي عِلمهم به؟!» - إنتهى - (*).

(*) أُنظر رسالة «عِلم الأئمّة عليهم السلام بالغَيْب...» العدد [٣٧] من نشرة «تراثنا»: السّنة التّاسعة: شوّال ١٤١٤هـ: ص ٧١ فما بعدها.

....

: **عَصْرُ الشّيخ العلّامة الحليّ رحمه الله (ت ٧٢٦هـ):**

وهو الإمامُ الشّيخ جمال الدِّين الحسن بن يوسف بن المطهَّر أبو منصور الشّهير بالعلّامة الحليّ.

من جُملة المسائل المهنّائيّة (المهنّا بن سنان الحسينيّ المدنيّ) الموجَّهة إلى العلّامة الحليّ رحمه الله: سؤالٌ هذا نصُّه:

«ما يقول سيّدنا، في مَا نُقِلَ أنّ مولانا أميرَ المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام كان يَعرف اللّيلةَ التي يُقتل فيها ويُخبِرُ بها؟!

فكيف خَرَجَ عليه السلام في تلك اللّيلة، مُلْقِياً بيَدِه إلى التّهلكة؟! وإنّ فِعْلَه عليه السلام هو الحُجّة، لكن نَطلب وَجْهاً نُجيبُ عن الشّبهة، فقد سأل المملوكَ عنها شخصٌ بدمشق.

فأوضِح لنا ذلك، أَحْسَنَ اللهُ إليك».

ويبدو أنّ الشّبهة كانت مُثارةً من قِبَل غيرِ السّائل، بل الإِثارة كانت من بعضِ المخالِفين من أَهْل دمشق.

وفي هذا السؤال فائدةٌ جيّدة، حيث وَرَدَ فيه التّنبيه إلى أنّ

....

فِعْلَ الإمام لو كان حجّةً: فلا معنى للإعتراض عليه، وذلك لأنّ مَن ثَبتت إمامتُه، وقامَت الحُجَجُ على كونه إماماً مفترَضَ الطّاعة، فهو لا شكّ في كونه عالِماً بأحكامِ الله تعالى، وكلّ ما يَصدر منه هو طاعةٌ لله، ولا تَصدر منه المعصية، لأنّ الإمام عندنا يُشترط فيه العِصمة عن الذّنوب، وكذلك يُشترَط فيه العِلم بأحكام الشّريعة بالإجماع.

فإذا ثَبتت إمامتُه: لم يُحاسَب على شيءٍ من إقدامه فِعْلاً أو تَرْكاً، فكيف يُتصوَّر أن يكون مُلقياً بنفسه إلى التّهلكة، حتى مع فَرْضِ عِلْمِه بما يَجري عليه؟!.

فَفَرْضُ الإلقاء في التّهلكة منافٍ لأصل ثبوتِ إمامته، فهو مُنتفٍ في حقّه، **قبل أن يُبحَث عن كونه عالِماً بالغَيْب وبما يَجري عليه تفصيلاً**... فلا يَبتني نَفْيُ عِلمه بالغَيْب على فَرْضِ حرمةِ الإلقاءِ للنّفس إلى التّهلكة...

وقد أجاب العلّامةُ الحلّي عن هذا السّؤال بقوله:

«يُحتمل أن يكون عليه السلام أُخْبِرَ بوقوع القَتْل في تلك اللّيلة، ولم يُعْلَمْ أنّه في أيّ وقتٍ من تلك اللّيلة!

....

أو أنّه لم يُعْلَمْ في أيّ مكانٍ يُقتل!

أو أنّ تكليفه عليه السلام مغايرٌ لتكليفنا، فجاز أن يُكَلَّفَ ببذلِ مُهجته الشّريفة - صلوات الله عليه - في ذاتِ الله تعالى، **كما يَجب على المجاهد الثّبات، وإن أدّى ثباتُه إلى القَتْل، فلا يُعْذَلُ في ذلك**»(*).

قال الحجّةُ المتتبِّع السيّد الجلالي حفظه الله: «والظّاهر أنّ العلّامة إنّما أَخَذَ في الإعتبار في جوابه فَرْضَ السّائل أنّ إلقاء الشّبهة ليس مِن قِبَلِ مَن يَعتقد بالإمامة ومستلزماتها، بل من رَجُلٍ من المخالِفين لا يَعتقد إمامةَ الإمام، ولا يَلتزم بشرائطها المعروفة من العصمة والعِلم وغير ذلك.

وعلى ذلك: فلو أُريد إلزامُه بعِلم الإمام وتصديقِ الأخبار الدالّة على معرفته بمقتلِه - والتي وَرَدَتْ ولم تُنكَر -: فلا بُدّ من الخروج بأحدِ الوجوه التي ذَكَرَها العلّامة:

(*) أُنظر «أجوبة المسائل المهنّائية»: ١٤٨، ونَقَلَه المجلسي رحمه الله في «مرآة العقول»: ج ٣: ص ١٢٦، وفي «بحار الأنوار»: ج٤٢: ص ٢٥٩.

....

إمّا بالإلتزام بتحديد الخَبَر الواصل إليه، وأنّه عن أَصْلِ القَتْلِ وشخصِ القاتل، دون زمانه المحدَّد.

أو بالإلتزام بتحديد الخَبَر بما دون مكانٍ معيَّن.

وعلى هذَيْن الفرضَيْن: فلا يُنافي إقدام الإمام حتّى على قَتْله، لأنّه لم يُخْبَرْ بالزّمان والمكان الخاصَّيْن، حتّى يُكَلَّف باجتنابهما، فلا يَرِدُ اعتراضُ أنّه أَقْدَمَ على الهلكة.

وأمّا الجواب الثّالث: فهو مناسبٌ حتّى للسّائل المعتقِد بالإمامة، وهو أن يكون الإمام متعبَّداً بتكليفٍ خاصٍّ، وهو مِثْلُ المجاهد المأمورِ والمكلَّف بالجهاد حتّى الشهادة.

فالإمام كالمجاهد الذي يَستشهَد، لا يُعاتَب ولا يُعذَل، لأنّ فِعْلَه طاعةٌ، وليس حراماً ولا معصيةً، ولا يُقال في حقّه: إنّه ألقى بيَدِه إلى التّهلكة.» - إنتهى - (*).

(*) أُنظر رسالة «عِلم الأئمّة عليهم السلام بالغَيْب...» العدد [٣٧] من نشرة «تراثنا»: السّنة التّاسعة: شوّال ١٤١٤هـ: ص ٧٧.

....

: عَصْرُ الشّيخ البحرانيّ رحمه الله (ت ١١٨٦هـ):

وهو المحدِّث الشّيخ يوسف بن أحمد بن إبراهيم آل عصفور الدرّازي البحرانيّ.

فقد أَوْرَدَ في كتابه «الدّرر النجفيّة» هذا الإعتراض، وأجاب عنه بالتّفصيل، نُورِدُ ما يناسب ذِكْره هنا، قال:

درّةٌ نجفيّة:

قد كَثُرَ السّؤال من جُملةٍ من الأخلّاء الأعلام والأجلّاء الكرام عن الوَجْه في رضا الأئمّة عليهم السلام، وإعطائهم بأيديهم لِما أَوْقَعَه بهِم مخالِفوهم من القَتْل بالسّيف أو السمّ؟

حيث إنّهم عالِمون بذلك، لِما استفاضَتْ به الأخبار من أنّ الإمام عليه السلام يَعلم انقضاءَ أَجَلِه، وأنّه هل يَموت بمَوْتٍ حَتْفَ أَنفه، أو بالقتل أو بالسمّ!

وحينئذٍ: فَقَبوله ذلك وعدم تحرُّزِه من الإمتناع، يَستلزم الإلقاءَ باليَد إلى التّهلكة، مع أنّ الإلقاء باليَد إلى التّهلكة محرَّمٌ نصّاً، قرآناً، وسُنّةً!

وقد أَكْثَرَ المسؤولون من الأجوبة في هذا الباب، بل ربّما

....

أطنبوا فيه أيَّ إطنابٍ بوجوهٍ لا يخلو أكثرها من الإِيراد، ولا تَنطبق على المقصود والمراد.

وحيث إنّ بعض الإخوان العظام، والخلّان الكرام سأَلني عن ذلك في هذه الأيّام، رأيتُ أن أكتبَ في المقام ما استفدتُه من أخبارهم عليهم الصّلاة والسّلام.

فأقول: - وبالله الثّقة لإِدراك المأمول وبلوغ كلّ مسؤول - : يجب أن يُعلم:

أوّلاً: أنّ التّحليل والتّحريم توقيفيّةٌ من الشارع عزّ شأنه، فما وافقَ أَمْرَه ورضاه فهو حلال، وما خالفَهما فهو حرام. وليس للعَقْل - فَضْلاً عن الوَهْم - مَسْرَحٌ في ذلك المقام.

وثانياً: أنّ مجرّد الإلقاء باليَد إلى التّهلكة - على إطلاقه - غير محرَّم، وإن أَشْعَر ظاهرُ الآية بذلك، إلّا أنّه يجب تقييده وتخصيصُه بما قام الدّليل على جوازه.

وذلك: فإنّ الجهاد متضمِّنٌ للإِلقاء باليَد إلى التّهلكة، مع أنّه واجبٌ، نصّاً وإجماعاً.

وكذلك الدّفاع عن النفس، والأَهْل، والمال.

ومثله - أيضاً - وجوبُ الإِعطاء باليَد إلى القَصاص،

....

وإقامة الحدّ عليه، متى استوجَبَه.

وثالثاً: إنّهم صلواتُ الله عليهم في جميع أحوالهم وما يتعلَّق بمبدئهم ومآلهم يَجرون على ما اختارتْه لهم الأقدارُ السُبحانيّة، ورضيَتْه لهم الأقضيةُ الربّانيّة.

فكلّ ما عَلِموا أنّه مختارٌ له تعالى بالنّسبة إليهم - وإن اشتملَ على غايةِ الضّرر والبؤس - ترشّفوه - ولو بِبَذْل المُهَج والنّفوس -.

إذا تقرّرَتْ هذه المقدّماتُ الثلاثُ، **فنقول**: إنّ رضاهم صلواتُ الله عليهم بما يَنزل بهم من القَتْل بالسّيف والسُمّ، وكذا ما يَقع بهم من الهوان والظّلم على أيدي أعدائهم، مع كونهم عالِمين به، وقادرين على دَفْعِه: إنّما هو لِما عَلِموه مِن كونه مرضيّاً له سُبحانه وتعالى، ومختاراً له بالنّسبة إليهم، وموجِباً للقُرب من حضرة قُدْسِه، والجلوس على بساط أُنْسِه.

وحينئذٍ فلا يكون من قَبيل الإلقاء باليَد إلى التّهلكة، الذي حرّمَتْهُ الآيةُ، **إذْ هو ما اقترنَ بالنّهي من الشّارع نَهْيَ**

....

تحريمٍ، وهذا ممّا عُلِمَ رضاه به واختيارُه له، فهو على النّقيض من ذلك.

أَلَا تَرى أنّه ربّما نَزَل بهم شيءٌ من تلك المحذورات قبل الوقت المُعَدّ، والأجَل المحدَّد، فلا يَصلُ إليهم منه شيءٌ من الضّرر، ولا يتعقّبه المحذورُ والخَطَر؟! فربّما امتنعوا منه ظاهراً، وربّما احتجبوا منه باطناً، وربّما دَعَوا الله سبحانه في رَفْعِه فيرفعُه عنهم، **وذلك لَمّا عَلِموا أنّه غيرُ مرادٍ له سُبحانه في حقّهم، ولا مُقدَّرٌ لهم.**

وبالجملة: فإنّهم صلواتُ الله عليهم يَدورون مَدار ما عَلِموه من الأقضية والأقدار، وما اختاره لهم القادر المختار.

ولا بأس بإيرادِ بعضِ الأخبار الواردة في هذا المضمار ليندفع بها الإستبعادُ، ويَثبت بها المطلوبُ والمرادُ:

فمن ذلك ما رواه ثقة الإسلام - عطّر الله مرقَدَه - في «الكافي» بسندِه عن الحسن بن الجهم، قال: قلتُ للرّضا عليه السلام: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام قد عَرَفَ قاتِلَه، واللّيلةَ التي يُقتل فيها، والموضعَ الذي يُقتل فيه [إلى آخرِ الحديث الذي نَقَلْناه سابقاً] وأَضَاف بَعْدَه:

....

وحاصلُ سؤالِ السّائل المذكور:

أنّه مع عِلْمِه عليه السلام بوقوع القَتْل: فلا يَجوز له أن يعرِّضَ نفسَه له، لأنّه من قَبيل الإِلقاء باليَد إلى التّهلكة، الذي حرّمَه الشّارع؟!

فأجاب عليه السلام بما هذا تفصيلُه وبيانُه:

أنّه - وإن كان الأمر كما ذَكَرْتَ من عِلْمِه عليه السلام بذلك - لكنّه ليس من قَبيل الإلقاء باليَد إلى التّهلكة الذي هو محرَّم، لأنّه عليه السلام خُيِّرَ في تلك اللّيلة بين لقاء الله تعالى على تلك الحال، أو البقاء في الدّنيا، فاختار عليه السلام اللّقاءَ على الوَجْهِ المذكور، لَمّا عَلِمَ أنّه مختارٌ ومرْضِيٌّ له عند ذي الجلال.

كما يدلّ عليه قوله عليه السلام لمّا ضَرَبَه اللعينُ ابنُ مُلجَم - المُلَجَّمُ بلجامِ جهنّم وعليه ما يَستحقّه -: «**فُزْتُ ورَبِّ الكعبة**».

وهذا معنى قوله: «**لِتَمضي مقاديرُ الله تعالى**» يعني: أنّه سبحانه قَدَّرَ وقضى في الأَزَل أنّه عليه السلام لا يَخرج من الدّنيا إلّا على هذه الحال، باختياره ورضاه بها.

ومن ذلك ما رواه في الكتاب المذكور عن عبد الملك بن أَعْيَن، عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: أَنْزَلَ اللهُ تعالى النّصرَ

....

على الحسين عليه السلام حتّى كان [ما] بين السّماء والأرض، **ثمّ خُيِّرَ**: النّصرَ أو لقاءَ الله، فاختار لقاءَ الله تعالى»(*).

ومن ذلك ما رواه - أيضاً - عن أبي جعفر عليه السلام في حديثٍ قال فيه: «فقال له حُمران: جُعِلْتُ فداك**!** أَرَأَيْتَ ما كان من أَمْرِ قيامِ عليّ بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام، وخروجهم، وقيامِهم بدِين الله عزّ ذِكره، وما أُصيبوا من قَتْلِ الطّواغيتِ إيّاهُم، والظّفَرِ بهم حتّى قُتِلُوا وغُلِبُوا؟**!**

فقال أبو جعفر عليه السلام: يا حُمران**!** إنّ الله تبارك وتعالى قد كان قَدَّر ذلك عليهم، وقضاه، وأمضاه، وحَتَمَه، **على سبيل الإختيار**، ثمّ أجراه.

فبتقدُّمِ عِلْمٍ إليهم من رسولِ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قامَ عليٌّ والحسنُ والحسينُ عليهم السلام وبعِلمٍ صَمَتَ مَن صَمَتَ منّا.

ولو أنّهم - يا حُمران - حيثُ نَزَلَ بهم ما نَزَل من أَمْرِ الله تعالى، وإظهارِ الطّواغيت عليهم سألوا الله تعالى أن يَدفع

(*) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام يَعلمون متى يَموتون، وأنّهم لا يَموتون إلّا باختيارٍ منهم: الحديث ٨ **وهو حَسَن**.

....

عنهم ذلك، وألَحُّوا عليه في طَلَبِ إزالةِ مُلك (تلك خ ل) الطّواغيت، وذهابِ مُلكهم، إذاً لأجابَهُم، ودَفَعَ ذلك عنهم. ثمّ كان انقضاءُ مُدَّةِ الطّواغيت وذهابُ مُلكهم أَسْرَعَ من سِلْكٍ مَنظومٍ انقطعَ فَتبَدّد. وما كان ذلك الذي أصابَهم - يا حُمران - لِذَنْبٍ اقترفُوه، ولا لِعُقوبةِ معصيةٍ خالفوا الله فيها، ولكن لمنازلَ وكرامةٍ من الله أراد أن يَبْلُغوها! فلا تَذْهَبَنَّ بك المذاهبُ فيهم!»(*).

أقول: وهو صريحٌ في المطلوب، على الوَجْهِ المحبوب(**) - **ثمّ روى عدّةَ أحاديث تدلّ على أنّهم عليهم السلام امتنعوا من فِعْلٍ ما يؤدّي إلى قَتْلهم، لكونِ ذلك في غير الأَجَل المحدَّد لِمَوْتهم، ولم يختاروا ذلك إلّا في الوقتِ المقدَّر، حتّى يكونَ اختيارُهم موافِقاً للقضاء ورضاً به -.**

(*) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام يَعلمون عِلْمَ ما كان وما يكون وأنّه لا يخفى عليهم الشّيءُ صلواتُ الله عليهم: الحديث ٤ **وهو صحيح**.

(**) الدّرر النجفيّة: ٨٤ إلى ٨٦: بتصرّفٍ يسير.

....

قال الحجّةُ المتتبِّع السيّد الجلالي حفظه الله: «ويَبدو من المقدّمة [**الأُولى**] والمقدّمة [**الثّانية**] ممّا قدّمهما على الجواب، أنّه يوافق المجلسي رَحِمَهُ اللهُ في كليهما.

ولعلّ لجوءَه إلى هذا الأُسلوب من جهةِ مَيْلِه إلى استبعاد تحكيمِ العقل في مِثْلِ هذه القضايا التي هي أُمورٌ خاصّةٌ، وليستَ كلّيّات وثوابتَ عامّة حتّى يُمكن للعقل التدخُّل فيها، كما أنّ ما ثَبَتَ من الشّرع فيه حُكْمٌ، وجاء منه توقيفٌ: فليس للعقل إلّا التّسليم وترجيح المصلحة الشرعيّة على مُدركاته.

وهذا - كما أشرنا سابقاً - نتيجةٌ لردّ الفِعْل الذي استحوَذ على علمائنا الأخباريّين من التطرّف الذي انغمر فيه بعضُ العقلانيّين، ممّن قَصُرتْ يدُه عن علوم الشّريعة ونصوصها، فراحَ يَجول ويَصول في علوم الشّريعة بجَنَاح العقل وأدلّته، وبَنى الدِّينَ - أُصولاً وفروعاً وموضوعات خارجيّة وأُموراً واقعة، وأحداثاً تاريخيّة - على مُدركاته العقليّة.

مع أنّ من الواضح: أنّ الْأُمورَ التعبُّديّة، وكذا

....

الموضوعات الخارجيّة، وكلّ الأمور والحوادث، والحقائق الشخصيّة، وصفات الأئمّة عليهم السلام، وما صَدَرَ منهم . . . إلى غير ذلك من الأمور الخاصّة: **لَيْسَت مَسْرَحاً للعقل، وإنّما طريقُها الإثباتُ بالنَّقْل.**

والعقلُ النظريّ إنّما يُدرك المعقولات العامّة التي تَرتبط بالحقائق الكونيّة الثّابتة، ولذلك يَجب أن تكون مُدْرَكةً لجميع العقلاء، ومقبولةً لَدَيهم، لا خاصّةً بعَقْلِ طائفةٍ دون أُخرى، ولا مبتنيةً على قضيّةٍ دون أُخرى.

أمّا العمليّ فهو يُدرك حُسْنَ أَمْرٍ أو قُبْحَ آخَر، ولا يَستتبع عَمَلاً، وإنّما للعامل أن يُراعي مصلحتَه ويُوازن فيه ما يخصّه بين ما يمسّه وبين ما يُدركه العقل، فيرجِّح ما يُناسبه.

فالإنسحاب وراءَ الخيالات الخاصّة بعنوان العقل، كما يَفعله أدعياءُ العقل ونَقْده - في عصرنا الحاضر -: جَهْلٌ بأبسطِ المسائلِ العقليّة، وهو مَجَالُ عَمَلِه!»(*) - إنتهى -.

(*) أُنظر رسالة «عِلم الأئمّة عليهم السلام بالغَيْب. . .» العدد [٣٧] من نشرة «تراثنا»: السّنة التّاسعة: شوّال ١٤١٤هـ: ص ٨٦ و٨٧.

....

لَفِيفٌ من الآياتِ الكريمة الدّالّة على حُسْنِ تَعريضِ النّفس للقَتْل:

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤].

وقال تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وقال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠].

وقال تعالى: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا بَرَزُوا۟ لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٠].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩].

وقال تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُوا۟ فِى

....

سَبِيلِي وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَأُدۡخِلَنَّهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ثَوَابٗا مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسۡنُ ٱلثَّوَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

وقال تعالى: ﴿فَلۡيُقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يَشۡرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۚ وَمَن يُقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقۡتَلۡ أَوۡ يَغۡلِبۡ فَسَوۡفَ نُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ ﴿وَمَا لَكُمۡ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلۡوِلۡدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا وَٱجۡعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا وَٱجۡعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱلطَّٰغُوتِ فَقَٰتِلُوٓاْ أَوۡلِيَآءَ ٱلشَّيۡطَٰنِۖ إِنَّ كَيۡدَ ٱلشَّيۡطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٤ و٧٥ و٧٦].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحۡفٗا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ﴾ ﴿وَمَن يُوَلِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفٗا لِّقِتَالٍ أَوۡ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٖ فَقَدۡ بَآءَ بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأۡوَىٰهُ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [الأنفال: ١٥ و١٦].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمۡ فِئَةٗ فَٱثۡبُتُواْ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا لَّعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ [الأنفال: ٤٥].

....

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِۚ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًاۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٦٥ و٦٦].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِۚ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١١١].

وقال تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٣].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف: ٤].

....

نُبْذَةٌ قليلةٌ وجُمْلَةٌ يَسيرةٌ ممّا ذَكَرَتْهُ العامّةُ وسَطّرَتْهُ في بيانِ جَوازِ التَّغرير بالنّفس:

يقول محمّد بن الحسَن الشّيبانيّ - بعد أن نَفَى البأسَ عن رَجُلٍ يَحمل على الألف مع النّجاة أو النِّكاية(*) -: «ولا بأسَ بمَن يَفقِدُ النّجاةَ أو النِّكايةَ إذا كان إقدامُه على الألف ممّا يُرهِبُ العدوَّ ويُقْلِقُ الجيش» معلِّلاً بأنّ هذا الإقدامَ أَفْضَلُ من النِّكاية، لأنّ فيه مَنْفِعَةً للمسلمين(**).

ويقول إبنُ العربيّ المالكيّ: «جَوَّزَ بعضُ العلماء أن يَحمِل الرّجلُ على الجيش العظيم **طالِباً للشّهادة**، ولا يكون هذا من الإلقاء باليَد إلى التّهلكة، لأنّ الله تعالى يقول: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، خصوصاً إذا أَوْجَبَ الإقدامُ تأكُّدَ

(*) النِّكاية - بالكسر -: إذا قَتَلْتَ وأَثْخَنْتَ: نَكَى يَنْكِي نِكايةً العدوَّ وفي العدوّ: قَهَرَهُ بالقَتْل والجرح، فهو نَاكٍ والعدوُّ مَنْكِيٌّ.

(**) أحكام القرآن - للجصّاص - ١: ٣٠٩: في آية «التّهلكة».

....

عَزْمِ المسلمين حين يَرَوْنَ واحِداً منهم قابَل الألوف»(*).

وقال الشّافعيّ: «لا أرى ضيقاً على الرّجُل أن يَحمل على الجماعة حاسِراً، أو يُبادر الرّجُل، وإن كان الأغلب أنّه مقتول، لأنّه قد بُودِرَ بين يدَي رسول الله ﷺ، وحَمَلَ رجلٌ من الأنصار حاسِراً على جماعةٍ من المشرِكين يوم بَدْرٍ بَعد إعلامِ النبيّ ﷺ بما في ذلك من الخير فَقُتِل»(**).

وقال أبو داود السّجستاني: «سمعتُ أحمد بن محمّد بن حنبل يقول: إذا عَلِمَ أنّه يُؤسَر: فليقاتِل حتّى يُقتل، أحبُّ إليَّ، وقال: لا يُسْتَأْسَر، الأَسْرُ شديد»(***).

وذَكَرَ نحوَه المرداويّ الحنبليّ في «الإنصاف في مَعْرِفةِ

(*) أحكام القرآن - لابن العربيّ -: ١: ٤٩: في آية «التّهلكة»: طبع أوّل سنة ١٣٣١هـ، وانظُر «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبيّ (٦٧١هـ): ج ٢: ص ٣٦٣ إلى ٣٦٥.

(**) أُنظر كتاب «الأمّ» - للشّافعي - ج ٤: ص ١٧٨.

(***) أُنظر «مسائل الإمام أحمد بن حنبل» - لأبي داود السّجستاني - : ص٣٣٠، وراجع «مسائل الإمام أحمد بن حنبل» - برواية ابنه صالح -: ٢: ٤٦٩.

: خَبَرَ عليّ بن إبراهيم عن محمّد بن عيسى عن بعضِ أصحابنا عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال: «إنّ

الرّاجح من الخلاف»، وفيه أيضاً: «وَذَكَرَ الشّيخ تقيّ الدِّين أنّه: يُسَنُّ انغماسُه في العدوّ **لمنفعةِ المسلمين**، وإلّا نُهِيَ عنه وهو من التّهلكة»(*).

وقال ابنُ تيميّة في مجموعِه: «وقد رَوى مسلمٌ في صحيحه عن النبيّ ﷺ قصّةَ أصحابِ الأخدود، وفيها [**أنّ الغلامَ أُمِرَ بقَتْلِ نفسِه لأجلِ مصلحةِ ظهورِ الدِّين**]، ولهذا جَوَّزَ الأئمّةُ الأربعةُ أن يَنْغَمِسَ المسلمُ في صفِّ الكفّار **وإن غَلَبَ على ظنِّه أنّهم يَقتلونه، إذا كان في ذلك مصلَحَةٌ للمسلمين**...»(**) إلى غير ذلك ممّا يَضيق المقامُ عن استقصائه(***)، **والحمدُ لله ربّ العالَمين.**

(*) أُنظر «الإنصاف في معرفة الرّاجح من الخلاف»: ج ٤: ص١٢٥.

(**) أُنظر «مجموع الفتاوى»: ٢٨: ٥٤٠.

(***) وإن شِئْتَ مَزيدَ اطّلاع: فراجع بهذا الصّدَد الكتابَ الموسوم بِـ «دَفْع الرَّيْب عن عِلْمِ الغَيْب» للمحقِّق الشّيخ عليّ الجزيريّ الأحسائي – حفظه الله –: الفصل الخامس: شُبهاتٌ ورُدود: ص ٤١٨ فما بعدها.

الله عَزَّوَجَلَّ غَضبَ على الشّيعة[١] فخَيَّرَني نفسي أو هُم، فوَقَيْتُهم[٢] . . . .

---

(١) إمّا لِتَرْكِهم التّقيّة فانتشَرَ أَمْرُ إمامتِه عَلَيْهِ السَّلَامُ، فتردَّد الأمرُ بين أن يَقْتُلَ الرّشيدُ شيعتَه وَيَتَتَبَّعَهم أو يَحبسَه عَلَيْهِ السَّلَامُ ويَقتلَه، فدَعا عَلَيْهِ السَّلَامُ لشيعتِه واختارَ البلاءَ لنفسِه، أو لعدَم انقيادهم لإمامهم وخَلوصهم في متابعتِه وإطاعةِ أوامرِه، فَخَيَّرَه اللهُ تعالى بين أن يَخرجَ على الرَّشيد فَتُقْتَل شيعتُه إذا يَخرج (أو) فينتهي الأَمْرُ إلى ما انتهى إليه.

وقيل: خَيَّرَني اللهُ بين أن أُوَطِّنَ نفسي على الهلاك والموت أو أرضَى بإهلاكِ الشّيعة (مرآة العقول: ج **٣**: ص **١٢٧**).

(٢) يعني فاختَرْتُ هلاكي دونَهم (المصدر السّابق)، وقال المولى المازندراني رَحِمَهُ اللَّهُ: «أي فخَيَّرَني بين إرادةِ موتي أو موتهم ليتحقَّق المفارقةُ بيني وبينهم، فوَقَيْتُهم واللهِ بنفسي للشّوقِ إلى لقاء الله تعالى، وللشّفقة عليهم، ولئلّا ينقطعَ نَسْلُ الشّيعة بالمرَّة، ولِتَوَقُّع أن يَخرج من أصلابهم رجالٌ صالِحون» - إنتهى - (شَرْحُ أصولِ الكافي والرَّوضة: ج ٦: ص **٣٧**).

واللهِ بنفسي»[١].

: حسنَة مسافِر[٢] أنّ أبا الحسَن الرّضا عليه السلام قال له: «يا مسافِر! هذه القناةُ فيها حِيتان[٣]؟ قال: نعم، جُعِلْتُ

---

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام يَعلمون متى يَموتون، وأنّهم لا يَموتون إلّا باختيارٍ منهم: الحديث ٥.

(٢) وكان مولى الرِّضا عليه السلام.

(٣) لعلَّ ذِكْرَ الحيتان: إشارةٌ إلى ما يَظْهَرُ في قَبْرِه عليه السلام منها(*)، أو المعنى: أنّ عِلْمي بموتي كعِلمي بوجودِ

(*) **بيانه**: ما رواه الصّدوق رحمه الله - المتوفّى سنة ٣٨١هـ - في العيون بإسناده عن أبي الصّلت الهروي في خَبَرٍ طويلٍ يأمُرُه عليه السلام بكيفيّةِ حَفْرِ القبر وشقّ اللّحد، حتّى قال عليه السلام: «وإذا فَعَلوا ذلك - يعني الحَفْر واللّحد - فإنّك تَرى عند رأسي نداوة، فتكلَّم بالكلام الذي أُعلّمك، فإنّه يَنبع الماءُ حتى يَمتلي اللّحدُ، وتَرى فيه حيتاناً صغاراً، فَفُتّ لها الخُبز الذي أُعطيك، فإنّها تَلتقطه، فإذا لم يَبْقَ منه شيءٌ: خَرَجَتْ منه حوتةٌ كبيرةٌ فالتقطَتْ الحيتانَ الصّغار حتّى لا يَبقى منها شيء، ثمّ تَغيب، فإذا غابت: فَضَع يدَك على الماء ثمّ تكلَّم بالكلام الذي أُعلّمك، فإنّه يَنضَبُ الماء ولا يَبقى منه شيء، ولا تَفعل ذلك إلّا بحضرة المأمون...» ←

فداك، فقال: إنّي رأيتُ رسولَ الله ﷺ البارحة وهو يقول: يا عليُّ! ما عندنا خَيْرٌ لك»[١].

: **موثَّقةُ أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال:** «كنتُ عند أبي فِي اليوم الذي قُبِضَ فيه، فأوصاني بأشياءَ في غُسْله وفي كَفَنِه وفي دخوله قبرَه، فقلتُ: يا أباه! واللهِ ما رأيتُك منذ اشتكَيْتَ[٢] أحسنَ منك اليوم، ما رأيتُ

الحيتان في هذه القناة، أو أنّه مَبْنيٌّ على إخباره عليه السلام مسافِراً بأنّه مُسْتَحْدَثٌ في هذه القناة حِيتان، وهو علامةُ دُنُوِّ أَجَلِه! (راجع «مرآة العقول»: ج ٣: ص ١٢٧ و١٢٨، و«بحار الأنوار»: ج ٤٩: ص٣٠٦، و«شَرْح أصول الكافي والرّوضة»: ج ٦: ص ٣٧ و٣٨).

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام يَعلمون متى يَموتون، وأنّهم لا يَموتون إلّا باختيارٍ منهم: الحديث ٦.

(٢) أي مَرِضْتَ.

← (أُنظر «عيون أخبار الرّضا عليه السلام»: ج ٢: باب ٦٣: ص ٢٤٢ و٢٤٣: النّاشر رضا مشهدي: ط قم المقدّسة، وأيضاً «بحار الأنوار»: ج ٤٩: ص ٣٠٠ و٣٠١: الحديث ١٠).

عليك أَثَرَ الموت، فقال: يا بُنَيّ! أمَا سمعتَ عليَّ بن الحسين عليه السلام يُنادي[1] من وراء الجدار: يا محمّد تعالَ! عَجِّل»[2].

: **حسَنةُ عبد الملِك بن أَعْيَن عن أبي جعفر** عليه السلام قال: «أَنْزَل اللهُ تعالى النَّصْرَ[3] على الحسين عليه السلام حتّى

(١) قال العلّامة المجلسي رحمه الله: «وكأنّ هذه الأخبار ممّا لا تكاد تصحّ إلّا بالقول بالأجساد المثاليّة» - إنتهى - (مرآة العقول: ج ٣: ص ١٢٨) وقال رحمه الله في بحاره: «وقد مَرّ أنّ الظّاهر أنّ رؤيَتهم في أجسادهم المثاليّة، أو أرواحهم المجسَّمة، **ولا يَبعد أجسادهم الأصليّة أيضاً**، والإيمانُ الإجماليّ في تلك الأمور كافٍ للمتديِّن المسلِّم لما وَرَدَ عنهم ورَدَّ عِلْمَ تفاصيلهم إليهم صلواتُ الله عليهم» (أُنظر «بحار الأنوار» ج ٢٧: الباب ٧ - أنّهم يَظهرون بعد موتهم... - : ص ٣٠٧: ذَيْل الحديث ١١).

(٢) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام يَعلمون متى يَموتون، وأنّهم لا يَموتون إلّا باختيارٍ منهم: الحديث ٧.

(٣) أي: النّصرة، والمُراد: سَبَبُها، أي الملائكة، وما قيل: إنّه اسمُ مَلَكٍ: فلا يخفى بُعْدُه (مرآة العقول: ج ٣: ص١٢٨).

كان [ما] بين(١) السّماء والأرض، ثمّ خُيِّر: النصرَ أو لقاءَ الله، فاختار(٢) لقاءَ الله تعالى»(٣).

(١) في بعضِ النُّسَخ «ما بَيْن» ولعلّه بيانٌ لِكثرتهم، أي ملؤ ما بين السّماء والأرض، أو المراد: خُيِّرَ بين الأمرَيْن عندما كانوا بين السّماء والأرض ولم يَنْزلوا بعدُ (المصدر السّابق).

(٢) قال المولى المازندراني رَحِمَهُ ٱللَّٰهُ: «إنّما اختارَ لقاءَ الله دون النّصر وبقاءِ الحياة الدّنيويّة: لأنّ مَيْلَه إلى الثّاني مَيْلٌ طبيعيٌّ حيوانيٌّ، وهو في معرضِ الزّوال والفناء، ومَيْلَه إلى الأوّل مَيْلٌ عَقْلِيٌّ باقٍ أبداً، فأين أحدُهما من الآخَر؟!.
كيف لا، وقد قال سيّدُ العارفين أميرُ المؤمنين عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: **[واللهِ لابنُ أبي طالبٍ آنَسُ بالموت من الطّفل بثَدْي أمّه]**، وكذلك اختارَ سيّدُ المُرْسَلين صَلَّىٰ ٱللَّٰهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الموتَ من البقاء في الدّنيا، حين خَيَّرَه اللهُ تعالى بينهما في مرضِ الموت، ويدلّ على وُفُورِ رغبةِ الأولياء في الموت: قولُه تعالى: ﴿إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [**الجمعة: ٦**]» - إنتهى - (شَرْحُ أصولِ الكافي والرّوضة: ج ٦: ص ٣٨).

(٣) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ يَعلمون متى يَموتون، وأنّهم لا يَموتون إلّا باختيارٍ منهم: الحديث ٨.

إنّ الأئمّةَ عليهم السلام يَعلمون عِلْمَ ما كان وما يكون وأنّه لا يخفى عليهم الشّيءُ صلواتُ الله عليهم:

: **خَبَر سيف التمّار قال:** «كنّا مع أبي عبد الله عليه السلام جماعةً من الشّيعة في الحِجْر فقال: علينا عَيْنٌ؟ فالتفَتْنا يُمْنَةً ويُسْرَةً فلم نرَ أحداً، فقلنا: ليس علينا عَيْن، فقال: وربِّ الكعبة وربِّ البُنْيَة[1] - ثلاث مرّات - لو كنتُ بين موسى والخِضر عليهما السلام لأَخبرتُهما أنّي أَعْلَمُ منهما، ولأَنْبَأتُهما بما ليس في أيديهما، لأنّ موسى والخِضر عليهما السلام أُعطِيا عِلْمَ ما كان ولم يُعْطَيا عِلْمَ ما يكون وما هو كائنٌ[2] حتّى تقوم السّاعةُ، وقد وَرِثْناه

(١) وفي البصائر هكذا: «وربِّ الكعبة وربِّ البيت» (بصائر الدّرجات: ج ٣: الباب ٧: ص ١٤٩: الحديث ١).

(٢) أي جميعها، إذ قصّةُ الغلام كان من جملةِ ما يكون. . . وفي البصائر هكذا: «ولم يُعطَيا عِلْمَ ما هو كائنٌ، وأنّ رسول الله ﷺ أُعطِي عِلْمَ ما كان وما هو كائِنٌ إلى يوم القيامة، فَوَرِثْناه من رسول الله ﷺ وراثةً».

من رسول الله ﷺ وِراثةً»[١].

: **خَبَر الحارث بن المغيرة وعدَّةٍ من أصحابنا منهم عبد الأعلى وأبو عبيدة وعبد الله بن بِشْر الخثعميّ**: «سمِعوا أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنّي لأَعْلَمُ ما في

فإن قيل: سؤالُه عليه السلام(*) يُنافي عِلْمَه بما كان وما هو كائن؟!

قلت: قد مَرّ وسيأتي أنّهم عليهم السلام ليسوا بمكلَّفين بالعمَل بهذا العِلم، فلا بدّ لهم من العمَل بما توجبُه التقيّةُ ظاهِراً، أو يُقال: لعلّهم يَحتاجون في العِلم على هذا الوَجْه إلى مراجعةٍ إلى الكُتُب، أو توجُّهٍ إلى عالَم القُدس، أو سؤالٍ من رُوحِ القُدُس، في بعضِ الأحيان (أُنظر «مرآة العقول»: ج ٣: ص ١٢٩ و١٣٠، و«بحار الأنوار»: ج ٢٦: ص ١١٢: الحديث ٩).

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام يَعلمون عِلْمَ ما كان وما يكون، وأنّه لا يخفى عليهم الشيءُ صلواتُ الله عليهم: الحديث ١.

(*) في قوله عليه السلام: «**عَلينا عَيْن؟!**».

السّماوات وما في الأرض، وأَعْلَمُ ما في الجنّة وأَعْلَمُ ما في النّار، وأَعْلَمُ ما كان وما يكون، قال: ثُمّ مَكَثَ هُنَيْئَةً، فرأى أنَّ ذلك كَبُرَ على مَن سَمِعَه منه، فقال: علمتُ ذلك من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، إنّ الله يقول: فيه تبيانُ كلّ شيء»[1].

: **خَبَر جماعةِ بنِ سَعْدٍ الخثعميّ أنّه قال**: «كان المفضّل عند أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ، فقال له المفضّل: جُعِلْتُ فداك! يَفْرِضُ اللهُ طاعةَ عبدٍ على العباد ويَحْجُبُ عنه خَبَرَ السّماء؟ قال: لا، اللهُ أَكرمُ وأَرحمُ وأَرأفُ بعباده من أن يَفْرِضَ طاعةَ عبدٍ على العباد ثمَّ يَحْجُبُ عنه خبرَ السّماء[2]

---

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَعلمون عِلْمَ ما كان وما يكون، وأنّه لا يخفى عليهم الشيءُ صلواتُ الله عليهم: الحديث ٢.

(٢) وكَوْنُ مِثْلِ هذا العالِم بين العباد: لُطْفٌ ورأفةٌ بالنّسبة إليهم، ليرجعوا إليه في كلّ ما يَحتاجون إليه في دينهم ودنياهم، واللهُ أَرْأَفُ من أن يَمنعهم مِثْلَ هذا اللّطف، وَيفرضَ طاعةَ مَن ليس كذلك فيصير سبباً لمزيد تَحيّرهم. وذِكْرُ الصّباح والمساء على المثال، أو لأنّهما وَقْتُ الإستفادة، أو لأنّه يَنزل ما يَحتاج إليه الإمامُ في اليوم

صباحاً ومساءً»[١].

: **صحيحة ضُرَيْس الكُنَاسيّ قال**: «سمِعْتُ أبا جعفر عليه السلام يقول - وعنده أُناسٌ من أصحابه -: **عجبْتُ** من قومٍ يَتَوَلَّوْنا ويَجعلونا أئمّةً ويَصفون أنّ طاعتَنا مفترَضَةٌ عليهم كطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ثمَّ يَكسِرون حُجّتَهم[٢]

صباحاً، وما يحتاج إليه في اللّيل مساءً (مرآة العقول: ج ٣: ص ١٣٠).

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام يَعلمون عِلْمَ ما كان وما يكون، وأنّه لا يخفى عليهم الشيءُ صلواتُ الله عليهم: الحديث ٣.

(٢) أي على المخالِفين، لأنّ حجّتَهم على المخالِفين: أنّ إمامَهم يَعلم ما لا يَعلم إمامُهم، ولا بُدّ أن يكون الإمامُ كاملاً في العِلم، وإمامُ المخالِفين ناقصٌ جاهلٌ، فإذا اعترفوا في إمامهم أيضاً بالجَهْل: كَسَروا وأَبْطَلوا حجّتَهم وخَصَموا أنفسَهم، أي قالوا بشيءٍ إن تَمَسَّك به المخالِفون غَلبوا عليهم، فإنّ لَهُم أن يَقولوا: لا فرقَ بين إمامِنا وإمامِكم!. أو المعنى: كَسَروا حجَّتَهم في هذا الكلام إذ للمعارِض لَهُم في هذا المدّعى أن يَحتجّ عليهم بأنّ خليفةَ

ويَخصِمون أنفسَهم بضَعْفِ قلوبهم، فَيَنْقُصُونا حقَّنا ويَعيبون ذلك[١] على مَن أعطاه الله برهانَ حقِّ معرفتِنا والتّسليمَ لأَمْرِنا[٢]، أَتَرَوْنَ أنَّ الله تبارك وتعالى افترضَ طاعةَ أوليائه على عباده، ثمّ يُخفي عنهم أخبارَ السّماوات والأرض، ويَقْطَعُ عنهم موادَّ العِلم[٣] فيما يَرِدُ

الرّسول والقائمَ مقامَه لا بُدّ أن يكون مثلَه في الصّفات بالعَقْل والنّقْل، وخَصَموا أنفسَهم: أي قالوا بشيءٍ يُنافي ما ادّعوه في الإمامة، يُقال: خَصَمَه كضَرَبَه: إذا غَلَبَ عليه في الخصومة (مرآة العقول: ج ٣: ص ١٣١).

(١) أي أداء حقِّنا وعرفان أَمْرِنا على مَن أعطاهُ اللهُ برهانَ حقِّ معرفتِنا من الكتاب والسنّة. . . (المصدر السّابق).

(٢) أي الإذعان والتّصديق بما وَصَلَ إليه من الأمور المنسوبة إلينا، من وُفور علومِنا وفضائِلِنا وعُلُوِّ درجاتنا، أو لأَمْرِ الإمامةِ لأنّ القولَ به يَستلزم القولَ بكمالهم في جميع الأمور (المصدر السّابق).

(٣) ما يُمَكِّنُهم استنباطَ علومِ الحوادث والأحكام وغيرهما منه ممّا يَنزل عليهم في ليلة القدر وغيرها، والمادّة: الزّيادة المتّصلة (المصدر السّابق: ص ١٣٢) وفي البحار: «أي الموادّ المقرَّرة له من الهدايات والإلهامات» - إنتهى -.

عليهم[١] ممّا فيه[٢] قوامُ دينهم؟!

فقال له حُمْرَان: جُعِلْتُ فداك! أَرَأَيْتَ[٣] ما كان من أَمْرِ قيامِ عليّ بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام، وخروجِهم وقيامِهم بدِين الله عزَّ ذِكْرُه، وما أُصيبوا من قَتْلِ الطّواغيت إيّاهم، والظَّفَرِ بهم حتّى قُتِلوا وغُلِبوا؟ فقال أبو جعفر عليه السلام: يا حُمْرَان! إنّ الله تبارك وتعالى قد كان قَدَّر ذلك عليهم وقَضَاه وأَمْضاه **وحَتَمَه على سبيل الإختيار**[٤]

---

(١) أي من القضايا وما يُسأَلون عنه من الأخبار (المصدر السّابق).

(٢) «مِن» في قوله «**ممّا فيه**»: لبيان العِلم فيما يَرِدُ عليهم، وقوامُ دِينهم: كما يكون في القضايا والأحكام كذلك يكون في الإخبار بالحوادث والغيوب، لأنّه سَبَبٌ لِصحّة إيمانهم وزيادةِ يَقينهم في إمامةِ أئمّتهم (المصدر السّابق).

(٣) أي أَخْبِرْني ما كان من تلك الأمور، لأيِّ سَبَبٍ كان؟ فإنّ هذا يُوهم عَدَمَ عِلمهم بما يكون قبل وقوعه، أو يَلزم أنّهم أَلْقُوا بأيديهم إلى التّهلكة!. . . (المصدر السّابق).

(٤) في أَكْثَر النُّسَخ بالياء المثنّاة التّحتانيّة، **أي وَقَعَ ما وَقَعَ عليهم برضاهم، وبَعد أن أُخْبِروا بذلك واختاروه، ولذا**

ثمّ أَجْراه، فبتَقَدُّمِ عِلْمٍ إليهم من[(١)] رسول الله ﷺ قام عليٌّ والحسنُ والحسينُ عليهم السلام، وبعِلمٍ صَمَتَ مَن صَمَتَ منّا، ولو أنّهم[(٢)] . . . .

لم يَفرّوا منه! وسلَّموا وفَعَلوا ما أُمروا به. . . وفي بعضِ النُّسَخ بالباء الموَحَّدة (الإختبار) أي على سبيلِ الإبتلاء والإمتحان، والأوّل أَوْفَقُ بما سيأتي في هذا الخَبر وبما مرَّ وسيأتي في غيره من الأخبار، وكذا التّفريع في قوله «**فبتَقَدُّمِ عِلْمٍ**» به أَنْسَب (المصدر السّابق).

(١) الظّرفان: أعني «**إليهم ومن** رسول الله ﷺ»: حالان عن «عِلْمٍ» أو نَعتان له، والقيام: الإعلان بدعوى الإمامة، والصّمت: تَرْكُ الإعلان (المصدر السّابق).

(٢) بيانٌ لكونِ وقوعِ تلك الأمور باختيارهم ورضاهم على سبيلِ التّسليم والرّضا بقضاءِ الله (المصدر السّابق).

وقال المولى المازندراني رحمه الله - في بيانِ قولِه عليه السلام: [**ولو أنّهم يا حُمْرَان. . .**] -: «كما هُم كانوا مخيَّرين بين القيام وعدمِه واختاروا القيامَ لأَمْرِ الله تعالى على سبيل التّخيير: كذلك كانوا مخيَّرين بين الدّعاء عليهم بالإستيصال وتَرْكِه، واختاروا التَّرْكَ شَوْقاً إلى لقاءِ الله

يا حُمْران - حيثُ[١] نَزَلَ بهم ما نَزَل من أَمْر الله عَزَّوَجَلَّ وإظهارِ الطّواغيت عليهم - سألوا الله عَزَّوَجَلَّ أن يَدفع عنهم ذلك، وأَلَحُّوا عليه في طَلَبِ إزالة مُلك (تلك خ ل) الطّواغيت وذهابِ مُلكهم، إذاً لأَجابهم ودَفَع ذلك عنهم، ثمّ كان انقضاءُ مدّةِ الطّواغيت وذهابُ مُلكهم أسرعَ من سِلْكٍ[٢] منظوم انقطع فَتبدَّد[٣]، وما كان ذلك الّذي أَصَابهم يا حُمْرَان لِذَنْبٍ اقترَفوه[٤] ولا لِعُقوبةِ معصيةٍ

تعالى لتزدادَ مَثوبتُهم، واستِدراجاً للطّواغيت لِتَشْتَدَّ عقوبتُهم، وإيقاناً بسرعةِ انقطاعِ مُلكهم وتَفَرُّقِ جَمْعِهم» - إنتهى - (شَرْح أصولِ الكافي والرّوضة: ج ٦: ص٤١).

(١) ظَرْفُ مكانٍ استُعْمِل في الزّمان.

(٢) أي من انقطاعِ سِلْك، والسِّلكُ: الخيطُ الذي يُنْظَمُ فيه اللّؤلؤ.

(٣) أي فتَفَرَّق.

(٤) الإقتراف: الإكتساب، والحاصل أنّهم ليسوا داخِلين تحت قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَـٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ

خالفوا اللهَ فيها، ولكن لمنازِلَ وكرامةٍ من الله، أراد أن يَبْلُغوها، فلا تَذْهَبَنَّ بك المذاهبُ(١) فيهم!»(٢).

: **خَبَر أبي حمزة قال**: «سمعتُ أبا جعفر عليه السلام يقول: لا واللهِ لا يَكون عالِمٌ جاهلاً أبداً، عالِماً بشيءٍ جاهِلاً بشيء، ثمّ قال: اللهُ أَجَلُّ وأَعَزُّ وأَكْرَمُ من أن يَفرضَ طاعةَ عبدٍ يَحْجُبُ عنه عِلْمَ سمائه وأَرْضِه(٣) ثمّ قال: لا

أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، والخطابُ في تلك الآية إنّما تَوَجَّه إلى أرباب الخطايا والمعاصي من الأمّة، وفيهم إنّما هي (أي المصيبة) لِرَفْعِ درجاتهم (مرآة العقول: ج ٣: ص١٣٣).

(١) المذاهب: الأهواء المضلّة، أي لا تَتَوَهّمَنّ أنّ ذلك لِصدور معصيةٍ عنهم، أو لِنقصِ قَدْرِهم وحَطّ منزلتهم عند الله، أو أنّهم لم يكونوا يَعلمون ما يُصيبهم (المصدر السّابق).

(٢) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام يَعلمون عِلْمَ ما كان وما يكون، وأنّه لا يخفى عليهم الشيءُ صلواتُ الله عليهم: الحديث ٤.

(٣) المرادُ بعِلم السّماء: عِلْمُ حقيقةِ السّماء وما فيها من الكواكب وحركاتها وأوضاعها، ومَن فيها من الملائكة

يَحْجُب ذلك عنه»(١).

إنّ الله عَزَّوَجَلَّ لم يُعلِّمْ نبيَّه عِلْماً إلّا أَمَرَه أن يُعَلِّمَه أميرَ المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأنّه كان شريكه في العِلم:

: **خَبَر حُمْرَان بن أَعْيَن عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ قال**: «إنّ جبرئيل عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتى رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ برُمّانتَيْن فأَكَلَ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إحداهما وكَسَرَ الأُخرى بنصفَيْن، فأَكَلَ نِصْفاً وأَطْعَمَ عليّاً نِصْفاً، ثمّ قال له رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: يا أَخي! هل تَدري ما هاتان الرُّمّانتان؟ قال: لا، قال: أمّا الأُولى فالنبوّة(٢)، ليس لك فيها نصيبٌ، وأمّا الأُخرى فالعِلم

ودرجاتهم وأعمالهم وأحوالهم ومنازلهم، أو المراد به: العِلم الذي يأتي من جهةِ السّماء، وكذا عِلْم الأرض يَحتمل الوجهَيْن، ويُمكن التعميمُ فيهما معاً (مرآة العقول: ج ٣: ص ١٣٤).

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَعلمون عِلْمَ ما كان وما يكون، وأنّه لا يخفى عليهم الشيءُ صلواتُ الله عليهم: الحديث ٦.

(٢) أي إحداهما بإزاء النبوّة والأُخرى بإزاء العِلم، ويمكن أن

أنتَ شريكي فيه، فقلتُ: أَصْلَحَك الله كيف كان[١]؟ يكون شريكَه فيه؟ قال: لم يُعَلِّم اللهُ محمّداً ﷺ عِلْماً إلّا وأَمَرَه أن يُعَلِّمَه عليّاً عليه السلام»[٢].

: حسَنة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «نَزَلَ جبرئيل عليه السلام على رسول الله ﷺ برُمّانتَيْن من الجنّة

يكون لإحداهما مَدْخَلٌ في تقويةِ النبوّة وللأُخرى في تقويةِ العِلم (مرآة العقول: ج ٣: ص ١٣٥).

(١) لمّا كان المتبادَرُ من الشّركةِ في أَمْرٍ: إختصاصَ كلٍّ من الشّريكَيْن بحصّةٍ فيه ليس للآخَر فيها نصيبٌ، وهو ليس بمُرادٍ هنا: سألَ عن كيفيّةِ الشّركة هنا، فأجابَ عليه السلام: بأنّ المُراد بها: عِلْمُ كلٍّ منهما جميعَ ما يَعلمه الآخَر، إلّا أنّ لأحدهما حقَّ التَّعليم على الآخَر (أُنظر «شَرْح أصول الكافي والرّوضة»: ج ٦: ص ٤٢، و«مرآة العقول»: ج ٣: ص ١٣٥).

(٢) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الله عزّ وجلّ لم يُعَلِّم نبيَّه عِلْماً إلّا أَمَرَه أن يُعَلِّمَه أميرَ المؤمنين عليه السلام، وأنّه كان شريكَه في العِلم: الحديث ١.

فأعطاه إيّاهما، فأَكَلَ واحدةً وكَسَرَ الأُخرى بنصفَيْن، فأَعْطَى عليّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ نِصْفَها فأَكَلَها، فقال: يا عليُّ! أمّا الرُّمّانةُ الأُولى الّتي أكلتُها فالنبوّةُ، ليس لك فيها شيء، وأمّا الأُخرى فهو[1] العِلمُ فأنتَ شريكي فيه»[2].

موثّقةُ محمّد بن مسلم قال: «سَمِعْتُ أبا جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ يقول: نَزَلَ جبرئيلُ على محمّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ برمّانتَيْن من الجنّة، فَلَقِيَه عليٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فقال: ما هاتانِ الرُّمّانتان اللّتان في يَدِك؟ فقال: أمّا هذه فالنبوّة، ليس لك فيها نصيبٌ، وأمّا هذه فالعِلْم، ثمّ فَلَقَها رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بنصفَيْن فأعطاه نصفَها وأَخَذَ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نصفَها، ثمّ قال: أنتَ شريكي فيه وأنا شريكُك فيه[3]، قال: فلَمْ يَعْلَمْ واللهِ رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

---

(١) تَذكيرُ الضّمير: للخبَر (مرآة العقول: ج ٣: ص ١٣٥).

(٢) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الله عَزَّ وَجَلَّ لم يُعَلِّم نبيَّه عِلْماً إلّا أَمَرَه أن يُعَلِّمَه أميرَ المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأنّه كان شريكَه في العِلم: الحديث ٢.

(٣) ليس بمنافٍ لما مرَّ في الخَبَر، إذ التّفاوت إنّما هو في الإجمال والتّفصيل (مرآة العقول: ج ٣: ص ١٣٥ و١٣٦).

حَرْفاً ممّا عَلَّمَه اللهُ عزّ وجلّ إلّا وقد عَلَّمَه عليّاً، ثمّ انتهى العِلْمُ إلينا، ثمّ وَضَعَ يدَه على صَدْرِه[1]»[2].

جِهَاتُ عُلومِ الأئمّةِ عليهم السلام:

: خَبَر عليّ السّائي[3] عن أبي الحسن الأوّل موسى عليه السلام قال: «قال: مَبْلَغُ عِلْمِنا[4] على ثلاثةِ وجوه: ماضٍ وغابرٍ[5] وحادثٍ، . . . .

(١) الإشارةُ إلى الصَّدْر للتّأكيد، ولبيانِ عَدَمِ شركَةِ الغير فيه، أو كونِه محفوظاً في صُدورهم لم يَفُتْهُم منه شيء (المصدر السّابق: ص ١٣٦).

(٢) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الله عزّ وجلّ لم يُعَلِّمْ نبيَّه عِلْماً إلّا أَمَرَه أن يُعَلِّمَه أميرَ المؤمنين عليه السلام، وأنّه كان شريكَه في العِلم: الحديث ٣.

(٣) من أصحاب الرِّضا عليه السلام، ثقةٌ، منسوبٌ إلى قريةٍ قريبةٍ من المدينة يُقال لها «السّاءة».

(٤) أي غايته وكماله أو محلّ بلوغه ومنشؤه (مرآة العقول: ج ٣: ص ١٣٦).

(٥) ماضٍ: أي ما تعلّق بالأمور الماضية، وغابر: أي ما تعلّق

فأمّا الماضي: فَمُفَسَّر(١)، وأمّا الغابر: فمزبور(٢)، وأمّا الحادث(٣): فَقَذْفٌ في القلوب(٤)،

بالأمور الآتية (**المحتومة**). . . والغابر: الباقي والماضي، وهو من الأضداد (المصدر السّابق).

(١) أي فسَّرَه لنا رسولُ الله ﷺ (المصدر السّابق).

(٢) أي مكتوب لنا في الجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام وغيرهما، والشّرائع والأحكام يُمكن إدخالُهما في الأوّل أو في الثّاني أو بالتّفريق (المصدر السّابق).

(٣) **وهو ما يَتَجَدّد من الله عزّ وجلّ حَتْمُهُ من الأمور البَدائيّة، أو العلوم والمعارف الرّبّانيّة، أو تفصيل المُجْمَلات، أو الأعمّ** (المصدر السّابق).

(٤) بالإلهام من الله تعالى بلا توسُّط مَلَك(*) (المصدر السّابق).

(*) وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ﴾ [النساء: ١١٣] قال العلّامة الطّباطبائي رحمه الله:

«إنّ الذي يُشير إليه بقوله: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ﴾ ليس ←

ونَقْرٌ في الأسماع(١)،

---

(١) بتحديثِ الملَك(*) (المصدر السّابق).

← هو الذي علَّمَه بوحيِ الكتاب والحكمة فقط، فإنّ موردَ الآية: قضاءُ النبيّ ﷺ في الحوادث الواقعة والدّعاوي التي تُرْفَع إليه برأيه الخاصّ، وليس ذلك من الكتاب والحكمة بشيءٍ وإن كان متوقِّفاً عليهما، بل رأيه ونظره الخاصّ به.

ومن هنا يَظهر أنّ المراد بالإنزال والتّعليم في قوله: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ﴾ نوعان اثنان من العِلم: **أحدُهما**: التّعليمُ بالوحي ونزولُ الرُّوح الأمين على النبيّ ﷺ، **والآخَر**: التَّعليمُ بنوعٍ من الإلقاء في القلب والإلهام الخفيّ الإلهيّ من غير إنزالِ المَلَك، **وهذا هو الذي تؤيِّده الرّوايات الواردة في عِلم النبيّ ﷺ** . . .» (أُنظر «الميزان في تفسير القرآن»: ج ٥: ص ٨١).

(*) وفي عنوان «**بَحْثٌ روائيٌّ آخَر في معنى المحَدَّث**» قال العلّامة الطّباطبائيّ رحمه الله:

«وأمّا ما في الرّوايات من أنّ المحدَّث يَسمعُ الصّوتَ ولا يُعايِنُ المَلك: فمحمولٌ على الجهة **(أي جهة كونِه محدَّثاً)** دون التّمانع بين المعنيَيْن، بمعنى أنّ المِلاكَ في كونِ الإنسان محدَّثاً أن يَسمعَ الصّوتَ من غير لزومِ الرؤية، فإن اتّفقَ أن شاهد المَلَك ←

. . . .

. . . .

← حينما يَسمع الصوتَ: فليس ذلك لأنّه محدَّث، وذلك لأنّ الآيات صريحةٌ في رؤيةِ بعضِ المحدَّثين للملائكة حين التّحديث، كقوله تعالى في مريم عَلَيْهَا السَّلَامُ: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ ﴿قَالَتْ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾ ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا﴾ [مريم: ١٧-١٩] - الآيات - وقولِه تعالى - في زوجةِ إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ في قصّة البشارة -: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ۖ﴾ إلى أن قال: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ ﴿قَالُوٓا۟ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ۖ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ [هود: ٦٩-٧٣].

وههُنا وجْهٌ آخَر: وهو أن يكون المرادُ بالمعَاينة المنفيّة: معاينةَ حقيقةِ الملَك في نفسِه دون مثالِه الذي يَتَمَثَّل به، فإنَّ الآيات لا تُثبت أزيَد من معاينَةِ المثالِ كما هو ظاهر.

وههُنا وَجْهٌ آخَر ثالثٌ احتمَله بعضُهم: وهو أنّ المنفيَّ من المعَاينة: الوحيُ التشريعيّ، بأن يَظهر للمحدَّث فيُلقي إليه حُكْماً شرعيّاً، وذلك صَوْنٌ من الله لمَقَامِ المشرِّعين من أنبيائه ←

وهو أَفْضَلُ عِلْمنا(١)،

---

(١) وكونُه (أي هذا القسم الأخير) من أفضَل علومهم: لاختصاصه بهم ولحصوله لَهُم من الله عزّ وجلّ بلا واسطةِ بَشَر، أو لعدمِ اختصاصِ الأوَّلَيْن بهم، إذ قد اطّلع على بعضهما بعضُ خواصّ الصّحابة، مثل سلمان وأبي ذرّ بإخبار النبيّ ﷺ، بل قد رأى بعضُ أصحابهم عليهم السلام - مثل زرارة وغيره - بعضَ مواضعِ تلك الكُتُب، **أو لأنّها من المعارفِ الرّبانيّة التي هي أَشْرَفُ العلوم** - كما مرَّ تفصيلُه -، ولمّا كان هذا القول منه عليه السلام يُوهِمُ ادّعاءَ النبوّة - فإنّ الإخبارَ عن الملَك عند النّاس مخصوصٌ بالأنبياء -: نَفَى عليه السلام ذلك الوهمَ بقوله: «**ولا نَبيَّ بعد نبيِّنا**»، لأنّه عليه السلام محدَّثٌ والمحدَّثُ ليس بنَبيّ. . . (راجع «مرآة العقول»: ج **٣**: ص **١٣٦** و**١٣٧**، وأيضاً «شرح أصول الكافي والرّوضة»: ج **٦**: ص **٤٤**).

← وَرُسُله عليهم السلام، ولا يَخلو عن بُعد» - إنتهى - (أُنظر «الميزان في تفسير القرآن»: ج **٣**: ص **٢٥٥** و**٢٥٦**، ومقصودُه رحمه الله من هذا «البعض» - في كلامه الأخير -: العلّامةُ المجلسي رحمه الله، راجع «مرآة العقول»: ج **٢**: ص **٢٨٩** فما بعدها، و«بحار الأنوار»: ج **٢٦**: الباب **٢**: ص **٨٢**: ذَيْل الحديث **٤٥**).

ولا نبيَّ بعد نبيِّنا»[١].

: **خَبَر الحارث بن المغيرة، عن أبي عبد الله عليه السلام [قال]**: «قلت: أَخْبِرني عن عِلْمِ عالِمكم؟ قال: وِراثةً من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [٢] ومن عليٍّ عليه السلام، قال: قلت: إنّا نَتَحَدَّثُ أنّه يُقذَف في قلوبكم ويُنْكَت في آذانكم؟ قال: أَوْ ذاك[٣]»[٤].

: **خَبَر المفضّل بن عمَر قال**: «قلتُ لأبي

---

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ جهاتِ علوم الأئمّة عليهم السلام: الحديث ١.

(٢) أي بعضٌ منه كذلك، وإنّما اكتُفِي به أوّلاً تقيّةً أو لِقُصور فَهْمِ السّائل، لئلّا يَتوهّم فَهْمَ النبوّة (مرآة العقول: ج ٣: ص ١٣٧).

(٣) أي عِلْمُنا إمّا وراثة أو ذاك الذي ذَكَرْتَ، ولم يكن غَرَضي الحَصْرَ، بل ذِكْرَ نوعٍ منه، أو العِلم الذي لا بدّ منه في بُدُوّ الإمامة. . . (المصدر السّابق).

(٤) كتاب «الحجّة»: بابُ جهاتِ علومِ الأئمّة عليهم السلام: الحديث ٢.

الحسن عليه السلام: رُوِّينا عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: إنّ عِلْمَنا غابرٌ ومزبورٌ ونَكْتٌ في القلوب ونَقْرٌ في الأسماع، فقال: أمّا الغابر: فما تقدَّم من عِلمنا(١)، وأمّا المزبور: فما يأتينا، وأمّا النَّكْتُ في القلوب: فإلهامٌ، وأمّا النَّقْرُ في الأسماع: فأَمْرُ المَلَك»(٢).

إنّ الأئمّة عليهم السلام لو سُتِر عليهم لأَخْبَروا كلَّ امرِىءٍ بما لَهُ وعَلَيْه:

خَبَر عبد الواحد بن المختار قال: «قال أبو جعفر عليه السلام: لو كان لألسِنتكم أَوْكِيَةٌ(٣) لَحَدَّثْتُ كلَّ

(١) أي معلومنا، أي العِلم بالأمور الماضية، أو المراد: ما سَمِعَه من الإمام المتقدِّم في حالِ حياته وعند موته، وهو متقدِّمٌ على الإمامة، فالمراد بالمزبور: ما يقرأُه بعد الإمامة في الكُتُب التي دَفَعَها إليه الإمامُ المتقدِّم، والمراد بالغابر في هذا الخَبَر: الماضي (مرآة العقول: ج ٣: ص ١٣٨).

(٢) كتاب «الحجّة»: بابُ جهاتِ علومِ الأئمّة عليهم السلام: الحديث ٣.

(٣) وِكاء ككِساء: رباط القربة ونحوها، وكلّ ما شُدَّ رأسُه من وعاءٍ ونحوه (المنجد).

امرىءٍ بما لَهُ[١] وعليه[٢]»[٣].

: **خَبَر عبد الله بن مسكان قال**: «سَمِعْتُ أبا بصير يقول: قلتُ لأبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ: مِن أين أصابَ أصحابَ عليٍّ ما أصابَهم[٤] مع عِلمهم بمناياهم وبلاياهم؟ قال:

---

(١) أي من المنافع (مرآة العقول: ج **٣**: ص **١٣٩**).

(٢) من البلايا والمضارّ (المصدر السّابق).

(٣) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لو سُتِر عليهم لَأَخبروا كلَّ امرىءٍ بما لَهُ وعَلَيْه: الحديث **١**.

(٤) أي من البلاء والشدّة والقَتْل.

والحاصل أنّ السّائل إستبعدَ إصابةَ العالِم بمناياه وبلاياه وما يصيبه، لأنّ العِلم يُوجب الحَذَرَ عمّا يَنتهي إليه.

والجواب أنّ العِلم لا يُوجب الحَذَر بوجوه: **الأوّل**: أنّهم لم يكونوا مكلّفين بالعَمَل بذلك العِلم كما مرّ تحقيقُه. **والثّاني**: أنّه ربّما لم يكن الحَذَرُ مع وُجود العِلم وذلك ظاهر. **والثّالث**: أنّه ربّما كان العِلْمُ سبباً لوقوعه لا رَفْعِه، بأن أَخْبَروا بذلك فصار سبباً لوقوعه.

وجوابه عَلَيْهِ السَّلَامُ يومي إلى الأخير، حيث قال: «**ممّن ذلك**

فأجابني - شِبْهَ المُغْضَبِ -: ممّن ذلك إلّا منهم؟! فقلت:

إلّا منهم؟!» أي لم يكن ذلك إلّا منهم، وإنّما أَصَابهم البلايا والفِتَن لإخبارهم بما عَلِموا من ذلك، فما زَعَمْتَ مانِعاً صار مؤيِّداً، أو المعنى: لم يَنفعهم العِلمُ لِدَفْعِه لأنّهم فَعَلوا ما استحقّوا بذلك نُزولَ البلاءِ عليهم من عدمِ إطاعته عليه السلام كما ينبغي، ولا يُنافي ذلك علوَّ مرتبتِهم، لأنّ المقرَّبين قد يُؤاخَذون بشيءٍ قليلٍ، فيكون إشارةً إلى قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [الشورى: ٣٠].

وقيل: المراد بما أصابهم: القُرْبُ والمنزلة عند الإمام عليه السلام، وإطّلاعهم على العلوم الغريبة والأسرار العجيبة، منضمّاً إلى ما عَلِموا من عِلم المنايا والبلايا، والجواب حينئذٍ أنّه لم يكن ذلك إلّا منهم، لكونهم قابلين مستعدِّين(*) لذلك (مرآة العقول: ج **٣**: ص **١٣٩** و**١٤٠**، وانظُر «شرح أصول الكافي والرّوضة»: ج **٦**: ص **٤٥**).

(*) أي لصلاحهم ورعايةِ حقوقِ إمامِهم عليه السلام صاروا قابلين لإظهار السرِّ عليهم.

ما يَمْنَعُك[١] جُعِلْتُ فداك؟ قال: ذلك بابٌ أُغلِقَ، إلّا أنّ الحسين بن عليٍّ صلواتُ الله عليهما فَتَحَ منه شيئاً يسيراً، ثمّ قال: يا أبا محمّد! إنّ أولئك[٢] كانت على أفواهِهِم أَوْكِيَةٌ»[٣].

---

(١) أي من أن تُخبر أصحابَك بمناياهم وبلاياهم كما أَخْبَرَ عليٌّ عليه السلام؟ فأجاب عليه السلام بأنّ ذلك بابٌ مُغْلَقٌ عليهم لم يُؤذَن لهم في فَتْحِه إلّا يَسيراً، وهو ما أَخْبَرَ به الحسين عليه السلام أصحابَه من ذلك (المصدر السّابق).

(٢) أي أصحاب الحسين عليه السلام كانت على أفواهِهم أَوْكِيَة، وكانوا كاتِمين للأسرار، فلذا أَخْبَرَهم، وأنتم مُذيعون لها فلذا لم يُخبركم[*]، أو المراد: أعمّ من أصحاب الحسين وأصحاب عليٍّ عليهما السلام، فالمعنى أنّهم كانوا قادرين على ضَبْطِ الأسرار وكَتْمِها، ولم يَكتموا حتّى قُتِلوا بذلك، فكيف أنتم ولا تَقدرون على الكَتْم؟!، أو هُم كانوا كاتِمين لبعضِ الأسرار وأنتم لا تكتمون شيئاً» (المصدر السّابق).

(٣) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام لو سُتِر عليهم لَأَخْبَروا كلَّ امرىءٍ بما لَهُ وعَلَيْه: الحديث ٢.

(*) لأنّ إظهارها يَصير سبباً لِسَفْكِ دمائنا ودمائكم.

الكتابُ المجيدُ فيه تِبْيَانُ كلِّ شيء....:

: **صحيحة أيّوب بن الحرّ قال:** «سمعْتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنَّ اللهَ عزَّ ذِكْرُه خَتَمَ بنبيِّكم النبيِّين فلا نبيَّ بَعْدَه أبداً، وخَتَم بكتابكم الكُتُبَ فلا كتابَ بَعده أبداً، وأَنْزَلَ فيه تِبْيانَ كلِّ شيء، وَخَلْقَكم[1] وخَلْقَ السّماوات والأرض، ونَبَأَ ما قَبْلَكم[2]، وفَصْلَ ما بينَكم[3]، وخَبَرَ ما بَعْدَكم[4]، وأَمْرَ الجنّة والنّار، وما

---

(١) بسكون اللّام، إمّا منصوبٌ بالعطف على «**تِبْيَان**» أو مجرورٌ بالعطف على «**كلِّ شيء**» (مرآة العقول: ج **٣**: ص ١٥٧).

(٢) أي من الأُمَم والأنبياء وما أُنْزِلَ إليهم (المصدر السّابق).

(٣) من الشّرائع والأحكام أو الأعمّ منهما ومن سائر الأمور الدينيّة والدّنيويّة والمسائل الغامضة (المصدر السّابق).

(٤) من الأُمَم وما يَحدث في السّماوات والأرض (المصدر السّابق).

أنتم صائرون إليه[(١)]»[(٢)].

هُمْ عليهم السلام خُزّانُ عِلْمِ الله عزّ وجلّ وتراجِمَةُ أَمْرِه عزّ وجلّ :

: **حَسنة سَدير قال**: «قلتُ لأبي عبد الله عليه السلام : إنّ قَوْماً يَزْعُمون أنّكم آلِهةٌ، يَتْلُون بذلك علينا قرآناً[(٣)]: ﴿وَهُوَ

(١) في الدّنيا والآخِرة من أحوالِ البرزخ والبَعْث والنّشور، ومَن يَصير إلى الجنّة أو إلى النّار (المصدر السّابق).

(٢) كتاب «الحجّة»: بابٌ في أنّ الأئمّة بمَن يُشَبَّهون ممَّن مضى وكراهيةِ القولِ فيهم بالنبوّة: الحديث **٣**.

(٣) إنّ هؤلاءِ الزّنادِقة زَعَمُوا أنّ إلهَ السّماء غيرُ إله الأرض، وأنّ اللهَ سبحانه إلهُ السّماء وكلَّ إمامٍ إلهُ الأرض، وَجَعَلوا قولَه: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌۚ﴾ جملةً مستقِلَّةً معطوفةً على جملةِ الضمير والموصول[(*)]، مع أنّ الآية مسوقةٌ لتأكيدِ التّوحيد، والظّرفُ في الموضعَيْن متعلِّقٌ بـ «**إِلَه**»، لكونه بمعنى المعبود، و«**إِلَه**»: خَبَرُ مبتدأ محذوفٍ هو ضمير الموصول، والتّقدير: وهو الذي هو إلهٌ في السّماء وإلهٌ في

(*) أي على قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى﴾ ليكون جملةً أخرى تامّةً، أي: وفي الأرضِ إلهٌ آخَر.

ﭐلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌۚ﴾ [الزخرف: ٨٤] فقال: يا سَدير! سَمْعي وبَصَري وبَشَري ولَحْمي ودَمي وشَعْري من هؤلاءِ بَراء وبَرِئَ اللهُ منهم، ما هؤلاءِ على دِيني ولا على

الأرض(*)، أي مستَحِقٌّ لِأَن يُعْبَدَ فيهما، أو الإلَه بمعنى الخالِق، أي هو الخالِق فيهما (مرآة العقول: ج ٣: ص ١٥٩ و١٦٠).

(*) والأنْسَبُ بالمورد أن يُقال في التّقدير: «**وهو الذي هو في السّماء إلَهٌ وهو في الأرضِ إلَهٌ**» هذا.

وفي «مَجْمَع البيان» قال: «وإنّما كَرَّر لفظَ [**إلَه**] لأَمْرَيْن: **أحدهما**: التّأكيد، لِيَتَمَكَّن المعنى في النَّفس، **والثّاني**: لأنّ المعنى: هو إلَهٌ في السّماء يجب على الملائكةِ عبادتُه، وإلَهٌ في الأرض يجب على الإنسِ والجنّ عبادتُه» - إنتهى - (أُنظر «مَجْمَع البيان في تفسير القرآن»: ج ٩ و١٠: ص ٧٥: دار إحياء التُّراث العربيّ).

وفي «الميزان» قال: «ويُفيد تكرار [**إلَه**] - كما قيل -: التّأكيد، والدّلالة على أنّ كونَه تعالى إلَهاً في السّماء والأرض، بمعنى تَعَلُّقِ أُلوهيّتِه بهما، لا بمعنى استقراره فيهما أو في أحدهما!» - إنتهى - (أُنظر «الميزان في تفسير القرآن» ج ١٨: ص ١٢٨: ط الأعلميّ).

دِينِ آبائي، واللهِ لا يَجْمَعُني اللهُ وإيّاهم يوم القيامة إلّا وهو ساخِطٌ عليهم(١)، قال: قلت: وعندنا قَوْمٌ يَزْعُمون أنّكم

---

(١) وفي الكافي أيضاً **بإسنادٍ مُعْتَبَر** عن هشام بن الحَكَم قال: «قال أبو شاكِر الدَّيْصَانيّ: إنّ في القرآن آيةً هي قولُنا، قلتُ: ما هي؟ فقال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾، فلم أَدْرِ بما أُجيبُه، فَحَجَجْتُ فَخَبَّرْتُ أبا عبد الله عليه السلام فقال: هذا كلامُ زِنْدِيقٍ خَبيث، إذا رَجَعْتَ إليه فَقُلْ له: ما اسمُكَ بالكوفة؟ فإنّه يقول: فُلان، فَقُلْ له: ما اسمُكَ بالبصرة؟ فإنّه يقول: فُلان، فَقُلْ: كذلك اللهُ ربُّنا(*)، في السّماء إلَهٌ، وفي الأرضِ إلَهٌ، وفي البحار إلَهٌ، وفي القِفَار إلَهٌ، وفي كلّ مكانٍ إلَه، قال: فَقَدِمْتُ فَأَتَيْتُ أبا شاكِرٍ فأَخْبَرْتُه، فقال: هذه نُقِلَتْ من الحجاز» (الأصول من الكافي: كتاب «التّوحيد»: بابُ الحركةِ والإنتقال: الحديث **١٠**).

(*) أجاب عليه السلام بأنّ المراد أنّه تعالى مسمّىً بهذا الإسم في السّماء وفي الأرض (مرآة العقول: ج **٢**: ص **٧٢**).

رُسُلٌ، يقرؤون علينا بذلك قرآناً(١): ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ

(١) لعلّ مناطَ إستدلالهم بها: تَوَهُّمُ أنّ المراد بالرُّسُل: محمّدٌ ﷺ والأئمّة عليهم السلام، بناءً على زَعْمِهم أنّ هذا الخطاب - كسائر الخطابات القرآنيّة - متوجِّهٌ إلى الموجودين، وإلى مَن سيوجد تَبَعَاً، **والجوابُ**: أنّه يُمكن أن يكون الخطابُ متوجِّهاً إلى الموجود وإلى مَن مضى تَبَعاً، بل على زَعْمِهم يُمكن أن يكون إطلاقُ الرُّسُل عليهم على التّغليب الشّايع، وَذَكَرَ المفسِّرون أنّه نداءٌ وخطابٌ لجميع الأنبياء لا على أنّهم خوطِبوا بذلك دفعةً، لأنّهم أُرْسِلوا في أزمنةٍ مختلِفة، بل على معنى أنّ كلاًّ منهم خُوطِب به في زمانه، **وفيه تَنْبيهٌ على أنَّ الأَمْرَ بأكلِ الطيّبات لم يكن له خاصّة! بل كان لجميع الأنبياء، وحجّةٌ على رَفْضِ أَكْلِها تَقَرُّباً إلى الله تعالى!** وقيل: النّداء له ﷺ والجَمْعُ للتّعظيم(*)، والطيّبات يَحتمل المستلذّات أو

(*) وفي البحار: «وقيل: النّداء لعيسى عليه السلام الذي مَرَّ ذِكْرُه في الآية السّابقة، والجَمْعُ للتّعظيم» - إنتهى - (أُنظر «بحار الأنوار»: ج ٢٥: الباب ١٠ - نَفْيُ الغلوّ في النبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام . . . - ص ٢٩٩: ذَيْل الحديث ٦٢).

ﭐلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ﴾ [المؤمنون: ٥١]، فقال: يا سَدير! سَمْعي وبَصَري وشَعري وبَشَري ولَحْمي ودَمي من هؤلاءِ بَراء وبرِئَ اللهُ منهم ورسولُه، ما هؤلاءِ على دِيني ولا على دِينِ آبائي، واللهِ لا يَجْمَعُني اللهُ وإيّاهم يوم القيامة إلّا وهو ساخِطٌ عليهم، قال: قلت: فما أنتم؟ قال: **نحن خُزَّانُ عِلْمِ الله، نحن تراجِمَةُ أَمْرِ الله**(١) نحن قومٌ معصومون، أَمَرَ اللهُ تبارك وتعالى بطاعتنا ونَهى عن معصيتنا، **نحن الحجَّةُ البالغةُ**(٢) **على مَن دونَ السّماء وفوق الأرض**»(٣).

المحلّلات، فإنّهم لا يَرتكبون المحرّمات والشّبهات، ولذا وَرَدَ أنّ الحلالَ قُوتُ المصطَفين (المصدر السّابق).

(١) التّراجمة: بفَتْح التّاء وكَسر الجيم: جَمْعُ التّرجمان، أي المفسِّرون لأوامر الله النّازلة في القرآن أو الأعمّ (المصدر السّابق).

(٢) أي الكاملة، إشارةٌ إلى قوله تعالى: ﴿فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩] (المصدر السّابق).

(٣) كتاب «الحجّة»: بابٌ في أنّ الأئمّةَ بمَن يُشبَّهون ممّن مضى وكراهيةِ القولِ فيهم بالنبوَّة: الحديث ٦، هذا.

. . . .

وينبغي التَّنَبُّه إلى مسألةٍ مهمّةٍ مؤدّاها: أنّ أيَّ نحوٍ من المديح والثّناءِ الواردِ في كلامهم عليهم السلام عن أنفسهم عليهم السلام - كما في ذَيْل الحسنَة المذكورة، وقولِه عليه السلام: «**وأنا كتابُ الله النّاطق**»(*)، وقولِه عليه السلام: «**يَنْحَدِرُ عنّي السَّيْلُ ولا يَرقَى إليَّ الطّيْرُ**»(**)، وقولِه عليه السلام: «**مَن عَرَفَني وَعَرَف حقّي: فقد عَرَفَ اللهَ عزّ وجلّ**»(***). . . - فإنّما هو

(*) وسائل الشّيعة: الباب ٥ من أبواب صفات القاضي من كتاب «القضاء»: الحديث ١٢.

(**) نهج البلاغة: الخطبة ٣ المعروفة بالشَّقشقيّة.

(***) أُنظر «بحار الأنوار»: ج ٢٦: ص ٢٥٨، وفي الحديث عن الإمام الصّادق عليه السلام - لِمَن سألَه عن سببِ رَفْعِ النبيِّ ﷺ عليّاً عليه السلام على كتفِه - فقال عليه السلام: **لِيَعْرِفَ النّاسُ مقامَه ورِفْعَتَه**.

فقال - أي السّائل -: **زِدْني!**

فقال عليه السلام: **لِيَعْلَمَ النّاس أنّه أَحَقُّ بمقامِ رسولِ الله ﷺ**.

فقال: **زِدْني!**

فقال عليه السلام: **لِيَعْلَمَ النّاسُ أنّه إمامٌ بَعده والعَلَمُ المرفوع**. . .

(مشارقُ أنوارِ اليقين: ص ١٧). ←

. . . .

ناظِرٌ إلى إتمامِ الحجّةِ على الخَلْقِ، وإظهارِ عِلْمِهم عليهم السلام

← وفي بيانِ حديثِ «المعرفة النورانيّة» قال العلّامةُ المجلسي رحمه الله في بحاره: «قوله عليه السلام: [**أنا الذي حَمَلْتُ نوحاً في السّفينة بأَمْرِ ربّي، وأنا الذي أَخْرَجْتُ يونسَ من بَطْنِ الحوت بإذنِ ربّي، وأنا الذي جاوَزْتُ بموسى بن عمران البحرَ بأَمْرِ ربّي، وأنا الذي أَخْرَجْتُ إبراهيمَ من النّار بإذن ربّي. . .**] **أقول**: لو صحَّ صدورُ الخَبَرِ عنه عليه السلام لاحتُمِلَ أن يكون المرادُ به وبأمثالِه: **أنّ الأنبياء عليهم السلام بالإستشفاعِ بنا والتوسُّلِ بأنوارنا رُفِعَتْ (دُفِعَتْ خ ل) عنهم المكارِه والفِتَن، كما دلَّت عليه الأخبارُ الصحيحة**» - إنتهى - (بحار الأنوار: ج ٢٦: الباب ١٤ - نادِرٌ في معرفتهم صلواتُ الله عليهم بالنّورانيّة، وفيه ذِكْرُ جُمَلٍ من فضائلهم عليهم السلام -: ص ٧ و٨: الحديث ١).

وفي بيانِ قَوْلِ الإمام موسى بن جعفر عليه السلام - نَقْلاً من الإختصاص -: «**بنا غُفِر لآدم** عليه السلام، **وبنا ابتُلي أيُّوب** عليه السلام، **وبنا افتَقَدَ يعقوب** عليه السلام، **وبنا حُبِسَ يوسف** عليه السلام **وبنا رُفِعَ البلاء، وبنا أضاءَتِ الشّمسُ**» **قال** رحمه الله:

«والإبتلاءُ والإفتقادُ والحَبْسُ: إمّا بتقصيرٍ قليلٍ في مَعْرِفَتهم ←

....

وسُمُوِّ منزلَتِهم عليهم السلام التي لا تُضاهَى، وتَبيينِ شخصيّتِهم الحقوقيّة، أي هُم عليهم السلام بِصَدَدِ بيانِ الولايةِ والخلافةِ الإلهيّةِ، والإمامةِ الملكوتيّة التي هي عطاءٌ إلهيٌّ خاصٌّ اختُصَّ به الإنسانُ الكاملُ، والمعصومُ الشّاهدُ، المنكشِفُ له الغطاء، والتي هي أمانةٌ دينيّةٌ يَنبغي المحافظةُ عليها، كما أنّ حمايتَها تَقَعُ ضمنَ جهاتٍ متعدِّدة، مِثْل التَّبيين والتَّعليل والتّسديد والدّفاع... فلا يكون هذا المديحُ من بابِ «**تزكية المَرْءِ نَفْسَه**» أبداً حتّى يكونَ من قبيلِ المديحِ المذموم(*)! وقد يدَّعيه مَن في قَلْبِهِ

← والتوسُّلِ بهم عليهم السلام لا يَصِلُ إلى حَدِّ المعصية، أو لِكَمالهم في المعرفةِ والتوسُّل، **إذ الإبتلاءُ علامَةُ الفَضْلِ والكمال!**» - إنتهى - (بحار الأنوار: ج **٢٦**: الباب **٥** - جوامِعُ مناقِبهم وفضائلهم عليهم السلام - ص **٢٥٧**: الحديث **٣٣**).

(*) **بل من باب** ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [**الضحى**: ١١] كما أشار أمير المؤمنين عليه السلام إلى ذلك في بدايةِ آخِرِ خطبةٍ له عليه السلام على المنبر - في مُنْصَرَفِه من النّهروان وقد بَلَغَه أنّ معاويةَ يَسُبُّه - ←

. . . .

مَرَضٌ، فيُبادِرُ بِشَيْطَنَتِهِ وَمَكْرِهِ إلى الردِّ والتّكذيبِ والإنكارِ

← وفيها يَذْكُرُ ما أَنْعَمَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ على نَبيِّه صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وعليه عَلَيْهِ السَّلَامُ، حيث يقول عَلَيْهِ السَّلَامُ:

«**لولا آيةٌ في كتابِ الله عَزَّوَجَلَّ: ما ذَكَرْتُ ما أنا ذاكِرُهُ في مقامي هذا! يقول اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾، اللَّهُمَّ لكَ الحَمْدُ على نِعَمِكَ التي لا تُحْصَى وفَضْلِكَ الذي لا يُنسى**. . . يا أيُّها النّاسُ! لعلّكم لا تَسمعون قائلاً بَعدي يقول مِثْلَ قَوْلي إلّا مُفْتَرِياً: . . . أنا رحى جهنّم الدّائرة وأضراسها الطّاحنة. . . أنا قابِضُ الأرواح وبَأْسُ الله الذي لا يَرُدُّه عن القوم المجرمين. . . وأنا الذي جُعِلْتُ ميزاناً، فَبِحُبّي امْتَحَنَ اللهُ المؤمنين وَبِبُغْضي تَعرفون المنافقين. . . وأنا صاحِبُ لواءِ رسولِ الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في الدّنيا والآخِرة. . .» (أُنظر «المُحْتَضَر» للشيخ عزّالدِّين أبي محمّد الحسن بن سليمان بن محمّد الحلّيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ - من أعلام القرن الثّامن -: ص **٨٣** فما بعدها: تحقيق سيّد عليّ أشرف: إنتشارات المكتبة الحيدريّة).

ومن خطبةٍ له عَلَيْهِ السَّلَامُ أيضاً قال: «سَلوني قبل أن تَفْقِدوني، فأنا نمطُ الحجاز، وأنا عَيْبَةُ رسولِ الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، سَلوني فأنا فَقَأْتُ ←

....

«والإنكارُ هو الكُفْرُ!»(*).

← عَيْنَ الفتنة ظاهرها وباطنها، سَلوني فأنا مَن عنده عِلْمُ المنايا والبلايا والوصايا وفَصْلُ الخطاب، سَلوني فأنا يَعْسُوبُ الدِّين حقّاً، ما من فِئةٍ تَهدي مئةً أو تُضِلّ مئةً إلّا وقد نُبِّئْتُ بقائدها وسائقها، سَلوني فَوَالذي نفسي بِيَدِه لو ثُنِّيَت لي الوسادة فأجلسُ عليها: لَقَضَيْتُ بين أَهْلِ التّوراة بتوراتهم وأَهْلِ الإنجيلِ بإنجيلهم وأَهْلِ الزَّبور بِزَبورهم وأَهْلِ الفرقان بِفُرْقانهم.

قال: فقام ابنُ الكوّا إلى أمير المؤمنين عليه السلام وهو يَخطبُ [النّاس] **فقال: يا أميرَ المؤمنين! أَخْبِرْني عن نفسِك؟!. فقال** عليه السلام: **وَيْلَك أَتُريدُ أن أُزَكِّيَ نَفسي وقد نَهى اللهُ** عزّ وجلّ **عن ذلك!** [﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾] إنّي كنتُ مع رسول الله ﷺ إذا سألتُه أعطاني وإذا سكتُّ ابتدأني، فبَيْنَ الجوانح [منّي] عِلْمٌ جَمٌّ، ونحنُ أَهْلُ البيت لا نُقَاس بأَحَد» (المصدر السّابق: ص ١٥٧ و١٥٨).

(*) أُنظر «الأصول من الكافي»: كتاب «الحجّة»: بابٌ فيما جاء أنّ حديثَهم صَعْبٌ مُسْتَصْعَب: الحديث ١.

الأئمّةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مُحدَّثون مُفهَّمُون:

: **صحيحة محمّد بن إسماعيل قال**: «سمِعْتُ أبا الحسن عَلَيْهِ السَّلَامُ يقول: الأئمّةُ علماءُ[(١)] صادقون[(٢)] مُفَهَّمون[(٣)] مُحَدَّثون»[(٤)].

: **خَبَر محمّد بن مسلم قال**: «ذُكِرَ المحدَّثُ عند أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ فقال: إنّه يَسمع الصوتَ ولا يَرَى الشّخص، فقلتُ له: جُعِلْتُ فداك! كيف يَعلم أنّه كلامُ

---

(١) أي هُمُ العلماء المذكورون في قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ﴾ [الزمر: ٩] وغيرها (مرآة العقول: ج ٣: ص ١٦٤).

(٢) إشارةٌ إلى قوله سبحانه: ﴿وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩] (المصدر السّابق).

(٣) من جهةِ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَهَّمَهُم القرآنَ وتفسيرَه وتأويلَه، وغير ذلك من العلوم والمعارف (المصدر السّابق).

(٤) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مُحَدَّثُون مُفَهَّمون: الحديث ٣.

المَلَك؟ قال: إنّه يُعْطَى السّكينةَ والوَقَار[١] حتّى يَعلم أنّه كلامُ مَلَكٍ»[٢].

(١) وَكَنّى بالسّكينة والوقار عن سُكونِ النّفس وطمأنينةِ القلب اللَّذَيْن يَدُلّان على أنّ ما يُلقى إليهم من المَلَك، والحاصل أنّه تعالى يُلقي عليه عِلْماً ضروريّاً بذلك، أو يَنصب له معجزاتٍ وعلاماتٍ بها يَتَيَقَّن ذلك (مرآة العقول: ج ٣: ص ١٦٤).

(٢) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام مُحَدَّثُون مُفَهَّمُون: الحديث ٤، هذا.

وللشّيخ الكامل محمّد بن عبد عليّ آل عبد الجبّار البحرانيّ القطيفيّ رحمه الله - المتوفّى بَعد سنة ١٢٥٠هـ - كلامٌ في المقام لا بأسَ بِنَقْله:

قال: «ثمّ واعلَمْ أنّ من أعظَم الأكاذيب الظّاهرة: ما رواه مسلم - من علمائهم - بسنَده عن عائشة عن النبيّ ﷺ أنّه كان يقول: [**في الأُمَمِ قَبْلَكم مُحَدَّثُون، وإن يكن في أُمَّتي منهم أَحَدٌ: فإنّ عمر بن الخطّاب منهم**]، وليس بأوّلِ افتراءٍ وَقَع، ولم أَدْرِ متى كان مُحَدَّثاً أو ظَهَرَ منه ما يَدُلّ عليه؟ أَفي تأخُّره عن تنفيذِ الجيش مع لَعْنِ الرّسول ﷺ

: **موثّقة حُمْران بن أَعْيَن قال**: «قال أبو جعفر عليه السلام: إنّ عليّاً عليه السلام كان مُحَدَّثاً، فَخَرَجْتُ إلى أصحابي، فقلتُ: جئتُكم بعجيبةٍ، فقالوا: وما هي؟ فقلتُ: سمِعْتُ أبا جعفر عليه السلام يقول: كان عليٌّ عليه السلام مُحَدَّثاً، فقالوا: ما صَنَعْتَ شيئاً، أَلَا سألتَه مَن كان يُحدِّثُه؟ فَرَجَعْتُ إليه فقلتُ: إنّي حَدَّثْتُ أصحابي بما حَدَّثْتَني فقالوا: ما صَنَعْتَ شيئاً، أَلَا سألتَه مَن كان يُحَدِّثه؟ فقال لي: يُحدِّثُه مَلَكٌ،

المتأخِّرَ وَحَثِّه على الخروج؟ أو كلامِه في الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: [**دَعُوه فإنّه لَيَهْجُر!**]؟ أو سَعْيِه في إحراقِ بيتِ فاطمة عليها السلام ولَطْمِها؟ أو غَصْبِه فَدَكاً وإيذائها؟ أو تَخجيلِ امرأةٍ له على المنبر واستعانتِه بالأَمَّة؟ أو عَقْدِه البَيْعَةَ للأوّل من غيرِ مَشُورة؟ - مع رواياتهم في عليٍّ عليه السلام عن الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم ما يكفي بعضُه في ثبوتِ خلافتِه كما سَبَقَ متفرِّقاً من طُرُقهم - أو جَهْلِه بكثيرٍ من أحكامِ الشّريعة وآيِ القرآن كالأَبِّ والكلالة وغيرهما ممّا رَوَوْهُ في كُتُبِهم. . . » - إنتهى - (هَدْيُ العقول إلى أحاديث الأصول - شَرْحٌ على الكافي -: ج ٨: ص ٤٠٨: منشورات شركة دار المصطفى لإحياء التّراث: الطّبعة الأولى ١٤٢٥هـ).

قلتُ: تقول: إنّه نبيٌّ؟ قال: فَحَرَّكَ يَدَه - هكذا -(١): أو كصاحبِ سليمانَ(٢) أو كصاحبِ موسى(٣) أو كَذي

---

(١) الرّاوي حَرَّكَ يدَه إلى فوقٍ حكايةً لِفِعْلِه عليه السلام، فقال: «**هكذا**»، أي أشار عليه السلام بيَدِه هكذا، مبالَغَة لِنَفْي النبوّة (مرآة العقول: ج ٣: ص ١٥٨).

(٢) كلمة «**أو**» بمعنى «**بل**» كما قيل في قوله تعالى: ﴿مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، أو المعنى: لا تَقُل: إنّه نبيٌّ، بل قُل: مُحَدَّثٌ أو كصاحبِ سليمان(*)، أو المعنى: أنّ تَحديثَ المَلَك قد يكون للنبيّ وقد يكون لِغَيْرِه كصاحبِ سليمان (المصدر السّابق).

(٣) وفي الحديث عن الرِّضا عليه السلام أنّ العالِمَ قال لموسى عليه السلام - لمّا أتاه على أن يُعَلِّمَه -: «**إنّي وُكِّلْتُ بأَمْرٍ لا تُطيقُه وَوُكِّلْتَ أنتَ بأَمْرٍ لا أُطيقُه**» (أُنظر «تفسير القميّ»: ص ٣٩٧: مؤسّسة الأعلمي).

(*) فالتّشبيه إنّما هو في عَدَمِ كونه عليه السلام نبيّاً مع وُفور عِلْمِه ووجوبِ طاعتِه، **وإن كان في المشَبَّه أَقْوَى وأَكْمَل!**.

القَرْنَيْن، أوَ ما بَلَغَكم أنّه قال[١]:

---

(١) إشارةٌ إلى ما رواه عليّ بن إبراهيم في تفسيره عن أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أنّه سُئِلَ عن ذي القرنَيْن أَنَبِيّاً كان أم مَلِكاً؟ فقال: لا نبيّاً ولا مَلِكاً، (بل إنّما هو) عَبْدٌ أَحَبَّ اللهَ فأَحَبَّه اللهُ ونَصَحَ لله فَنَصَحَ له، فَبَعَثَه (اللهُ) إلى قومه، فَضَرَبوه على قَرْنِه الأيْمَن، فغابَ عنهم ما شاء الله أن يَغيب، ثمّ بَعَثَه الثّانية، فَضَرَبوه على قَرْنِه الأيسر، فغابَ عنهم ما شاء الله أن يَغيب، ثمّ بَعَثَه الثّالثة، فَمَكَّنَ اللهُ له في الأرض، وفيكم مِثْلُه» - يعني نَفْسَه -[*].

ويُحْتَمل إرجاعُ الضّمير «**أنّه**» إلى النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لكونِه معلوماً، لرواية مِثْلِه عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إنّ عليّاً ذو قَرْنَي هذه الأمّة» (مرآة العقول: ج ٣: ص ١٥٨، وانُظر «تفسير القميّ»: ص ٣٩٩ و٤٠٠: مؤسّسة الأعلميّ).

(*) لأنّه عَلَيْهِ السَّلَامُ ضُرِبَ على رأسه ضَرْبتَيْن، **إحداهما**: يوم الخندق، **والأخرى**: ضَرْبَة ابن مُلْجَم لَعَنَه اللهُ. والذي يَظْهَر من هذا الخَبَر أنّ التّشبيه في موثّقة حُمْران «**كَذي القَرْنَيْن**»: باعتبار الضّربتَيْن والرّجوع إلى الدّنيا واستيلائه على شَرْقِ الأرض وغَرْبِها (راجع «مرآة العقول»: ج ٣: ص ١٥٨ و١٥٩).

وفيكم مِثْلُه!»[١].

الأرواحُ التي في الأئمّة عليهم السلام:

: **صحيحةُ جابر الجُعْفِيّ قال:** «قال أبو عبد الله عليه السلام: يا جابر! إنّ الله تبارك وتعالى خَلَقَ الخَلْقَ ثلاثةَ أصنافٍ، وهو قولُ الله عزّ وجلّ: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ ﴿وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾ ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ ﴿أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ٧-١١]، فالسّابقون هم رُسُلُ الله عليهم السلام وخاصَّةُ الله من خَلْقِه، جَعَلَ فيهم خَمْسَةَ أرواحٍ، **أَيَّدَهُم بروحِ القُدُس فبِهِ عَرَفوا الأشياءَ**، وأَيَّدَهُم برُوح الإيمان فَبِه خافوا الله عزّ وجلّ، وأَيَّدَهُم برُوح القوّة فَبِه قَدَروا على طاعة الله، وأَيَّدَهُم برُوح الشَّهوة فبِه اشتَهَوا طاعةَ الله عزّ وجلّ وكَرِهوا معصيتَه، وجَعَلَ فيهم روحَ المَدْرَج[٢] الّذي به يَذهب

---

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الأئمّة عليهم السلام مُحَدَّثون مُفَهَّمُون: الحديث ٥.

(٢) والمَدْرَج من قولهم: «**دَرَجَ الرّجُل**» أي مَشَى (مرآة العقول: ج ٣: ص ١٦٧).

الناسُ ويَجيئون، وجَعَلَ في المؤمنين أصحابِ الميمَنةِ[(١)] روحَ الإيمان فَبِه خافوا الله، وجَعَلَ فيهم رُوحَ القوّة فبِه قَدَروا على طاعة الله، وجَعَلَ فيهم رُوحَ الشّهوة فَبِه اشتَهَوا طاعةَ الله، وجَعَلَ فيهم رُوحَ المَدْرَج الّذي به يَذهب النّاسُ وَيَجيئون»[(٢)].

: **خَبَر جابر عن أبي جعفر** عليه السلام **قال**: «سألتُه عن عِلْمِ العالِم، فقال لي: يا جابر! إنّ في الأنبياء والأوصياء خمسةَ أرواح: روحَ القُدُس وروحَ الإيمان وروحَ الحياة وروحَ القوّة وروحَ الشّهوة، **فَبِرُوح القُدُس يا جابر! عَرَفوا ما تحت العَرْش إلى ما تحت الثّرى**، ثمّ قال: يا جابر! إنّ

(١) وَعَدَمُ ذِكْرِ أصحابِ المشأمة: لظهور أحوالهم ممّا مَرّ، لأنّه ليس لهم رُوحُ القُدُس ولا رُوحُ الإيمان، ففيهم الثّلاثة الباقية التي في الحيوانات أيضاً، ولذا قال سبحانه: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤] (المصدر السّابق).

(٢) كتاب «الحجّة»: بابٌ فيه ذِكْرُ الأرواح التي في الأئمّة عليهم السلام: الحديث ١.

هذه الأربعةَ أرواحٌ يُصيبها الحَدَثانُ إلّا روحَ القُدُس، فإنّها لا تَلهو ولا تَلعب»[1].

: **خَبَر المفضّل بن عُمَر، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:** «سألتُه عن عِلْم الإمام بما في أقطار الأرض وهو في بيتِه مُرْخًى عليه سِتْرُه، فقال: يا مُفَضَّل! إنَّ الله تبارك وتعالى جَعَلَ في النبيِّ ﷺ خمسةَ أرواحٍ: روحَ الحياة فَبِه دَبَّ ودَرَج، وروحَ القوّة فَبِه نَهَضَ وجاهد، وروحَ الشهوة فَبِه أَكَلَ وشَرِب وأتى النساءَ من الحلال، وروحَ الإيمان فَبِه آمَنَ وَعَدَل، وروحَ القُدُس فَبِه حَمَلَ النبوّة، فإذا قُبِضَ النبيُّ ﷺ انتقلَ روحُ القُدُس فصارَ إلى الإمام، وروحُ القُدُس لا يَنام ولا يَغْفَل ولا يَلهو ولا يَزهو[2]، والأربعةُ

---

(١) كتاب «الحجّة»: بابٌ فيه ذِكْرُ الأرواح التي في الأئمّة عليهم السلام: الحديث ٢.

(٢) الزّهو: الفَخْر، التِّيه والكِبْر، والباطل والكذب والإستخفاف.

الأرواحُ تَنام وتَغْفَل وتَزْهُو وتَلهو، **وروحُ القُدُس كان يَرى به**[(١)]»[(٢)].

الرُّوحُ التي يُسَـدِّدُ اللهُ بها الأئمّةَ ﷺ:

: **صحيحة أبي بصير قال**: «سألتُ أبا عبد الله ﵇ عن قَوْلِ الله تَبارَكَ وتعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾[(٣)]، قال: خَلْقٌ

---

(١) على بناءِ المجهول (**يُرى**) أو المعلوم (**يَرى**)، أي كان النبيُّ ﷺ أو الإمام ﵇ يَرى به ما غاب عنه في أقطار الأرض وما في أَعْنَان السّماء. . . (مرآة العقول: ج **٣**: ص **١٦٩**).

(٢) كتاب «الحجّة»: بابٌ فيه ذِكْرُ الأرواح التي في الأئمّة ﵈ : الحديث **٣**.

(٣) قال الميرزا أبو الحسن الشّعرانيّ ﵀ : «**وقد يُسْتَشْكَل** في نسبةِ الوحي إلى الرُّوح، لأنّ الوحيَ يُنْسَب إلى المعاني والعلوم لا إلى الجواهر والموجودات المستقلّة والمناسِب فيها الإرسال، ولا يُقال: أَوْحَى جبرئيلَ أو الملائكةَ إلى الأنبياء ﵈ ، بل أَرْسَلَهم.

من خَلْقِ الله عزّ وجلّ أَعْظَمُ من جبرئيل وميكائيل،

والجواب: أنّ الرُّوح بناءً على كونه خَلْقاً من خَلْقِ الله - وإن كان جوهَراً مستقلًّا تناسِبُه كلمة الإرسال - لكن باعتبار كونه مع النبيّ ﷺ ومبدأَ عِلْمِه وسببَ عصمتِه عن الخطأ في ما يَرِدُ في قلبه: صحَّ إطلاقُ الوحي عليه(*)»

(*) قال العلّامة الطّباطبائيّ رحمه الله في ميزانه ضمنَ تفسير الآية: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورٗا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الشورى: ٥٢]:

«ويُمكن أن يُوَجَّهَ التّعبيرُ عن الإنزال بالإيحاء: بأنّ أَمْرَه تعالى على ما يُعرِّفُه في قوله: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]: هو كلمتُه، والرُّوحُ من أَمْرِه كما قال: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾، **فهو كلمتُه... وإنزالُ الكلمة تكليمٌ، فلا ضَيْرَ في التّعبير عن إنزالِ الرُّوح بإيحائه**... ويُمكن رَفْعُ إشكالِ كونِ الإيحاء بمعنى الإنزال والإرسال: بالقول بكونِ قوله: ﴿رُوحٗا﴾ منصوباً بنَزْعِ الخافض ورجوعِ ضميرِ ﴿جَعَلۡنَٰهُ﴾ إلى القرآن المعلوم من السّياق أو الكتاب، والمعنى: وكذلك أَوْحَيْنا إليك القرآنَ بروحٍ منّا ما كنتَ تدري ما الكتاب وما الإيمان، ←

. . . .

– إنتهى – (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج ٦: ص٦٥: هامش ١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ – مُعَلِّقاً على كلامِ المولى المازندراني رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِي مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ –: «قوله: **[أي ما كنتَ تَعلم قبل إنزال الرُّوح. . .]**: لا قبليّة زمانيّة بل ذاتيّة، **إذ لم يكن زمانٌ كان فيه نبيُّنا** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ **جاهلاً بالكتاب وغيرَ عارفٍ بالله، وكان** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ **نبيّاً وآدم بين الماء والطِّين – كما وَرَدَ في الحديث –**، ولكن لمّا كان عِلْمُه وإيمانُه مأخوذاً من الباري تعالى وعَزّ اسمُه، ولم يكن هو بنفسه واجبَ الوجود بالذّات، حتّى يكون عالِماً عارِفاً بذاته: **كان عَدَمُه الذّاتي قبل وجودِه الغيريّ، وكان عِلْمُه وإيمانُه وكمالُه أيضاً حادِثاً معلولاً مأخوذاً من الله تعالى**، بحيث لو لم يكن وَحْيٌ وتعليمٌ من

← ولكن جَعَلْنا القرآنَ أو الكتابَ نوراً – إلخ –، هذا. وما أَذْكُرُ أحداً من المفسِّرين قال به» – إنتهى – (الميزان في تفسير القرآن: ج ١٨: ص ٧٧).

كان مع رسول الله ﷺ يُخْبِرُه ويُسَدِّدُه، وهو مع الأئمّة من بَعده»(١).

: **خَبَر أسباط بن سالِم قال:** «سَأَله رجلٌ من أَهْلِ هِيتٍ(٢) - وأنا حاضر - عن قولِ الله عزّ وجلّ : ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ

الله تعالى لم يكن يَعرف ما الكتاب ولا الإيمان!

وقال بعضُ الشّعراء: [يا ربّ لولا أنتَ ما اهتدَيْنا]، وليس معناه أنّ الله تعالى لم يكن في زمانٍ، بل غَرَضُه: تَوَقُّفُ الإهتداء على وجوده تعالى، وفي قصّة يوسف عليه السلام ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوۡلَآ أَن رَّءَا بُرۡهَٰنَ رَبِّهِۦۚ﴾ [يوسف: ٢٤]: ليس معناه أنّه لم يكن برهانٌ من ربّه في زمانٍ فَهَمَّ بالزِّنا! ثمّ حصلَ البرهانُ فَكَفَّ، بل كان البرهانُ معه دائماً فلم يَهُمّ بالمعصية، ومثلُه: [لو لم تكن الشّمسُ لم يكن نهار]، وهكذا هنا: لو لم يُوحَ إلى النبيّ ﷺ رُوحٌ من أَمْرِ ربِّه لم يكن له إيمانٌ وعِلْم، ومِثْلُه كثيرٌ في اللّغة والعُرف» - إنتهى - (المصدر السّابق: ص ٦٥ و٦٦: هامش ٢).

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ الرّوح التي يُسَدِّد اللهُ بها الأئمّة عليهم السلام: الحديث ١.

(٢) بَلَدٌ بالعراق.

إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ﴾ [الشورى: ٥٢] فقال: منذُ أَنْزَلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ ذلك الرُّوحَ على محمّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِوَسَلَّمَ ما صَعِد إلى السّماء، وإنّه لَفينا»[1].

: **صحيحة أبي بصير قال**: «سألتُ أبا عبد الله عَلَيْهِٱلسَّلَامُ عن قولِ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥] قال: خَلْقٌ أَعْظَمُ[2] من جبرئيل وميكائيل، كان مع رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِوَسَلَّمَ وهو مع الأئمّة، وهو من المَلَكوت»[3].

---

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ الرُّوح التي يُسَدِّدُ اللهُ بها الأئمّة عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ: الحديث **٢**.

(٢) والخَبَرُ يَدلّ على أنّه خَلْقٌ عظيم، وظاهرُه أنّه ليس من الملائكة، بناءً على أنّ جبرئيل عَلَيْهِٱلسَّلَامُ أَعْظَمُ من سائر الملائكة (مرآة العقول: ج **٣**: ص **١٧٢**).

(٣) كتاب «الحجّة»: بابُ الرُّوح التي يُسدِّدُ اللهُ بها الأئمّة عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ: الحديث **٣**، وقولُه عَلَيْهِٱلسَّلَامُ: «**المَلَكُوت**»: أي السّماويّات والرُّوحانيّات لا المجرّدات كما قيل (المصدر السّابق) وقال رَحِمَهُٱللَّهُ في بحاره: «أي من

: **حسَنة أبي بصير قال**: «سمعْتُ أبا عبد الله عليه السلام يـقـول: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْـرِ رَبِّى﴾، قـال: خَلْقٌ أَعْظَمُ من جبرئيل وميكائيل، لم يكن مع أحدٍ ممَّن مضى غيرِ محمّدٍ ﷺ وهو مع الأئمّة يُسَدّدُهم(1)، وليس

السّماويّات، وقيل: أي من المجرَّدات، ولم يَثبت هذا الإصطلاح في الأخبار، ولم يَثبت وجودُ مجرَّدٍ سوى الله تعالى» - إنتهى - (أُنظر «بحار الأنوار»: ج **٢٥**: الباب **٢**: ص **٦٩**: ذَيْل الحديث **٥٤**).

(١) ويَدلّ على اختصاصِ الرُّوح بالنبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام، وقد اشتَمَلَت الأخبارُ الكثيرةُ على أنّ روحَ القُدُس يكون في الأنبياء أيضاً لا سيّما أُولي العَزْمِ منهم، وقد دَلَّت الآيةُ على خصوصِ عيسى عليه السلام(*)، ويُمكن الجَمْعُ بوجهَيْن: **الأوّل**: أن يكون روحُ القُدُس مشتَركاً، والرُّوحُ الذي من

(*) قال تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِۗ﴾ [البقرة: ٨٧] وقال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًاۖ﴾ [المائدة: ١١٠].

كلُّ ما طُلِبَ وُجِدَ»[١].

أَمْرِ الربّ مختَصّاً، وقد دلّ على مغايَرتهما بعضُ الأخبار.
والثّاني: أن يكون روحُ القُدُس نوعاً تحتَه أفرادٌ كثيرة، فالفرد الذي في النبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام أو الصّنف الذي فيهم: لم يكن مع مَن مضى، وعلى القول بالصّنف يَرتفع التّنافي بين ما دلّ على كونِ نَقْلِ الرُّوح إلى الإمام عليه السلام بعد فوتِ النبيّ ﷺ وبين ما دلّ على كونِ الرُّوح مع الإمام من عند ولادتِه، فلا تَغْفَلْ! (مرآة العقول: ج **٣**: ص **١٧٢** و**١٧٣**، ونحوه في «بحار الأنوار» ج **٢٥**: الباب **٢**: ص ٦٨: ذَيْل الحديث ٤٨).

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ الرُّوح التي يُسَدِّد اللهُ بها الأئمّة عليهم السلام: الحديث ٤، وقولُه عليه السلام: «**وليس كلُّ ما طُلِبَ وُجِدَ**»: أي ليس حصولُ تلك المرتبة الجليلة مُيَسَّرةً بالطّلب، بل ذلك فضلُ الله يؤتيه مَن يَشاء[*]، أو المعنى أنّ ذلك الرُّوح قد يَحضر وقد يَغيب، وليس في كلّ وقتٍ

(*) ونحوه ذَكَر المولى المازندراني رحمه الله في شَرْحِه (أُنظر «شرح أصول الكافي والرّوضة»: ج ٦: ص ٦٧).

: **خَبَر أبي حمزة قال**: «سألتُ أبا عبد الله عليه السلام عن العِلم، أَهُو عِلْمٌ يَتَعَلَّمُه العالِم من أفواه الرّجال أم في الكتاب عندكم تقرؤونَه فتَعلمون منه؟ قال: الأمرُ أَعْظَمُ من ذلك وأَوْجَب(١)، أَمَا سَمِعْتَ قولَ الله عزّ وجلّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدْرِي مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ ثمّ قال: أيَّ شيءٍ يقول أصحابُكم في هذه الآية؟ أَيُقِرُّون أنّه كان في حالٍ لا يَدري ما الكتابُ ولا الإيمانُ؟ فقلتُ: لا أدري - جُعِلْتُ فداك - ما يقولون، فقال [لي]: بلى، قد كان في حالٍ لا يَدري ما الكتابُ ولا الإيمانُ حتّى بَعَثَ اللهُ تعالى الرُّوحَ التي ذُكِر في الكتاب، فلمّا أَوْحَاها إليه عَلِمَ بها العِلمَ والفهمَ، وهي الرُّوحُ التي يُعطيها اللهُ

طُلِبَ وُجِد، فلذا قد يَتأخّر جوابُهم حتّى يَحضر، **والأوّلُ أَظْهَر** (المصدر السّابق: ص **١٧٣**).

(١) قيل: إنّما كان الأمرُ أَوْجَبَ من ذلك لأنّ الأمرَيْن المذكورَيْن ممّا يشترِك فيه سائرُ النّاس، فلا بدّ في الحجّة من أَمْرٍ يَمتاز به عن سائر النّاس، لا يَحتمل الخطأَ والشكّ (المصدر السّابق: ص ١٧٤).

تعالى مَن شاء، فإذا أعطاها عبداً عَلَّمه الفهمَ»(١).

: **خَبَر سعدٍ الإسكاف قال**: «أتى رجلٌ أميرَ المؤمنين عليه السلام يَسأله عن الرُّوح، أَلَيْسَ هو جبرئيل؟ فقال له أميرُ المؤمنين عليه السلام: جبرئيلُ عليه السلام من الملائكة، والرُّوحُ غيرُ جبرئيل - فكرَّر ذلك على الرّجُل - فقال له: لقد قلتَ عظيماً من القول، ما أَحَدٌ يَزعُمُ أنَّ الرُّوحَ غيرُ جبرئيل، فقال له أميرُ المؤمنين عليه السلام: إنّك ضالٌّ تَروي عن أهل الضّلال، يقول اللهُ تعالى لِنبيِّه صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ ﴿يُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ﴾ [النحل: ١، ٢] والرُّوحُ غيرُ الملائكة(٢) صلواتُ الله عليهم»(٣).

---

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ الرُّوح التي يُسَدِّدُ اللهُ بها الأئمّة عليهم السلام: الحديث ٥.

(٢) قال العلّامةُ المجلسي رحمه الله: «﴿يُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ﴾ أي مصاحِبين معه، فاستَدلّ عليه السلام باستدعاءِ المصاحبةِ المغايرَةَ» (مرآة العقول: ج ٣: ص ١٧٤، ومثلُه ذَكَر المولى المازندراني رحمه الله في شرحه: ج ٦: ص ٧٠).

(٣) كتاب «الحجّة»: بابُ الرُّوح التي يُسَدِّدُ اللهُ بها الأئمّة عليهم السلام: الحديث ٦.

وَقْتُ ما يَعلمُ الإمامُ جميعَ عِلْمِ الإمامِ الذي كان قَبْلَه:

خَبَر الحَكَم بن مسكين عن بعض أصحابنا قال: «قلتُ لأبي عبد الله عليه السلام: متى يَعرِف الأخيرُ ما عند الأوّل؟ قال: في آخِرِ دقيقةٍ تَبقى من روحه»[(١)].

---

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ وقتِ ما يَعلم الإمامُ جميعَ عِلْمِ الإمام الذي كان قَبْلَه عليهم جميعاً السّلام: الحديث ١، هذا.

والضّمير في «**روحه**» راجعٌ إلى الأوّل، وذلك لأنّ العالَم لا بدّ له أن يكون فيه عالِمٌ يكون الحجّةَ على النّاس، ويكون عندَه عِلْمُ ما يَحتاج إليه النّاس، فإذا قُبِضَ ذلك العالِم: فلا بدّ من وجودِ مَن يَصلح أن يَنوبَ منابَه، ويكون في درجته في ذلك... (مرآة العقول: ج ٣: ص ١٧٥).

وقال المولى المازندراني رحمه الله: «لمّا جَرَتْ حكمةُ الله تعالى أن لا يجتمعَ إمامان في عصرٍ واحد، وأن لا يخلوَ العصرُ عن إمامٍ: كان لا محالةَ وقتُ انتقال الإمامة - وما مع الإمام الأوّل **من العِلم الكامل الذي اختُصَّ به** - آخِرَ دقيقةٍ تبقى من روحِه، وإن كان أحدُهما في شَرْقِ الأرض

: **خَبَر عُبيد بن زرارة وجماعةٍ معه قالوا**: «سَمِعْنا أبا عبد الله عليه السلام يقول: يَعرف الذي بَعد الإمام عِلْمَ مَن كان قَبْلَه في آخِر دقيقةٍ تَبقى من روحه»(١).

: **خَبَر عليّ بن أسباط عن بعضِ أصحابه عن أبي عبد الله** عليه السلام **قال**: «قلتُ له: الإمامُ متى يَعرف إمامتَه وينتهي الأَمْرُ إليه(٢)؟

والآخَرُ في غَرْبها، فإنّ اللهَ تعالى يُحضِرُه في ذلك الوقت. . . » - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج ٦: ص ٧١).

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ وقتِ ما يَعلم الإمامُ جميعَ عِلْمِ الإمام الذي كان قَبْلَه عليهم جميعاً السّلام: الحديث **٢**.

(٢) قال العلّامةُ المجلسي رحمه الله: «ظاهِرُه حصولُ الإمامةِ للّاحق قَبْلَ ذهابِ السّابق، وهو مخالِفٌ لما وَرَدَ أنّه لا يَجتمعُ إمامان في زمانٍ واحد، إلّا أن يُقال: المُراد: الإجتماعُ في زمانٍ معتدٍّ به، أو يكون المرادُ بالأَمْرِ في هذا الخبر: استحقاقَ الإمامة واستعدادَها التامّ **لا نَفْسَها**(*)،

(*) فهذه زيادةٌ في مراتبِ الكمال لا في التّمام!.

قال: في آخِرِ دقيقةٍ من حياةِ الأوّل»(١).

: **صحيحة صفوان قال**: «قلتُ للرِّضا عليه السلام: أَخْبرني عن الإمام متى يَعلم أنّه إمام؟ حين يَبْلُغُه أنّ صاحبَه قد مضى أو حين يَمضي؟ مِثْلُ أبي الحسن قُبض ببغدادَ وأنتَ ههُنا، قال: يَعلم ذلك حين يمضي صاحبُه، قلت: بأيِّ شيء؟ قال: يُلْهِمُه الله»(٢).

أو العِلْمَ بالإمامةِ **تأكيداً**» - إنتهى - (مرآة العقول: ج **٣**: ص **١٧٦**).

(١) كتاب «الحجّة» بابُ وقتِ ما يَعلم الإمامُ جميعَ عِلْمِ الإمام الذي كان قَبْلَه عليهم جميعاً السّلام: الحديث **٣**.

(٢) كتاب «الحجّة» بابُ أنّ الإمام متى يَعلم أنّ الأَمْرَ قد صار إليه: الحديث **٤**، هذا. وفي بيانِ قوله عليه السلام: **[يُلْهِمُه الله]** قال المولى المازندراني رحمه الله: «إمّا بإلقاءِ ذلك في قَلْبِهِ المقدَّس بلا واسطةٍ أو بواسطةِ مَلَكٍ موكَّلٍ به، أو بإسماعِه صوتَ مَلَكٍ - لأنّهم محدَّثُون - أو بانتقالِ الرُّوح الذي كان مع الإمام السّابق إليه، على أنّ بين الأرواح المقدَّسة كمالَ اتّصالٍ وارتباطٍ يُشاهِدُ كلٌّ منهما الآخَر، ويَعلم حركاتِه وسكناتِه، حتى كأنّ كلَّ واحدٍ منهما مرآةٌ للآخَر،

: **خَبَر هارون بن الفضل قال**: «رأيتُ أبا الحسن عليَّ بنَ محمّدٍ في اليوم الّذي تُوُفِّي فيه أبو جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ (١) فقال: إنّا لله وإنّا إليه راجعون، مضى أبو جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ، فقيل له: وكيف عرفْتَ؟ قال: لأنّه تُداخِلُني(٢) ذِلَّةٌ لله لم

ووراء ذلك جوابٌ آخَر وهو: حضورُ الجسم وانتقالُه سريعاً إلى مكانِ صاحبه، ولم يَذْكُرْه عَلَيْهِ السَّلَامُ لئلّا يستغربَه المخاطَب، وإن كان المذكورُ أَغْرَبَ منه عند أهلِ التَّحقيق» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج ٦: ص **٣٤٥** و **٣٤٦**).

(١) وأبو الحسن: الثّالث عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأبو جعفر (الثّاني): الجواد عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٢) أي دَخَلَني، وفيه مبالَغةٌ، ولمّا كانت الإمامةُ منتهى درجاتِ الكمال للبشَر - وهو يَستلزم نهايةَ معرفةِ الله عَزَّ وَجَلَّ، وهي مستلزِمةٌ لغايةِ الإخبات والخضوع والتذلُّل له تعالى -: فلذا استَدلّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بحصولها على حصولِ الإمامة، وإنّما قال عَلَيْهِ السَّلَامُ ذلك على وِفْقِ فَهْمِ السّائل، وإلّا فإنّه عَلَيْهِ السَّلَامُ كان اطَّلعَ بإلهامه تعالى واطّلاعِه على ملكوتِ السّماوات والأرض، بل حَضَرَ عند موتِه

أَكُنْ أَعْرِفُها»[(١)].

: **حسَنَة مسافِر قال**: «أَمَرَ أبو إبراهيم عليه السلام – حين أُخْرِجَ به – أبا الحسن عليه السلام أن ينام على بابه في كلّ ليلةٍ أبداً ما كان حيّاً إلى أن يأتيَه خَبَرُه، قال: فكُنّا في كلّ ليلةٍ نَفْرُشُ لأبي الحسن في الدِّهليز[(٢)]، ثمّ يأتي بَعد العشاء فيَنَام، فإذا أَصْبَحَ: انصرفَ إلى منزله، قال: فَمَكَثَ[(٣)] على هذه الحال أربعَ سنين، فلمّا كان ليلةٌ من اللّيالي أَبْطَأَ عنّا وفُرِشَ له فلم يأتِ كما كان يأتي، فاستوحشَ العيالُ وَذَعِروا وَدَخَلَنا أَمْرٌ عظيمٌ من إبطائه، فلمّا كان من الغد أَتى الدّارَ ودَخَلَ إلى العيال وقصدَ إلى أُمّ أحمد فقال لها: هاتِ الّتي أَوْدَعَكِ أبي، فَصَرَخَتْ وَلَطَمَتْ وَجْهَهَا وشقّت

وغَسْلِه ودَفْنِه والصلاةِ عليه كما وَرَدَ في الأخبار (مرآة العقول: ج ٤: ص ٢٤٠).

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الإمام متى يَعلم أنّ الأَمْرَ قد صار إليه: الحديث ٥.

(٢) بالكَسْر: ما بين الباب والدّار.

(٣) أي استمرَّ.

جَيْبَها وقالت: ماتَ واللهِ سيّدي، فكفَّها وقال لها: لا تُكَلِّمي بشيءٍ ولا تُظْهِريه، حتّى يجيء الخبرُ إلى الوالي، فأَخْرَجَتْ إليه سَفَطاً[1] وأَلْفَي دينارٍ أو أربعةَ آلافِ دينار[2]، فَدَفَعَتْ ذلك أَجْمَعَ إليه دون غيره وقالت: إنّه قال لي فيما بيني وبينه - وكانت أثيرةً[3] عنده -: إحتفظي بهذه الوديعة عندك، لا تُطْلِعي عليها أحداً حتّى أموت، فإذا مَضَيْتُ فمَن أتاكِ من وُلدي فَطَلَبها منك، فادفعيها إليه، واعْلَمي أنّي قد مِتُّ، وقد جاءَتْني واللهِ علامةُ

---

(١) في القاموس: السَّفَط - مُحَرَّكة - كالجوالق أو كالقفّة، وفي المغرب: السَّفَط: واحِدُ الأسْفَاط، وهو ما يُصَان فيه الطِّيب وما أَشْبَهَه من آلاتِ النّساء، ويُسْتَعار للتّابوت الصّغير - إنتهى - وكأنّه كان في السَّفَط ودايعُ الإمامة وأسرارُها (مرآة العقول: ج ٤ : ص ٢٤١).

(٢) التَّرديدُ من الرّاوي.

(٣) الأثيرة: المختارة الرَّاجحة على غيرها، في القاموس: فلانٌ أثيري، أي من خُلَصَائي، وضمير «**عنده**» لأبي إبراهيم عليه السلام (المصدر السّابق).

سيّدي، فَقَبَضَ ذلك منها وأَمَرَهم بالإمساك جميعاً إلى أن وَرَدَ الخَبَر، وانصرفَ فلم يَعُدْ لشيءٍ من المبيت كما كان يَفعل، فما لَبِثْنا إلّا أيّاماً يسيرةً حتّى جاءَتِ الخريطَةُ[١] بِنَعْيه[٢] فَعَدَدْنا الأيّامَ وَتَفَقَّدْنا الوقتَ فإذا هو قد مات في الوقت الذي فَعَلَ أبو الحسن عليه السلام ما فَعَلَ، من تَخَلُّفِه عن المبيت وقَبْضِه لما قَبَضَ»[٣].

الأمورُ التي تُوجِبُ حُجَّةَ الإمام عليه السلام:

: **خَبَر أبي بصير قال**: «قلتُ لأبي الحسن عليه السلام:

---

(١) الكيسُ يُصَان فيه المكتوبُ ويُشَدُّ رأسُه.

(٢) النَّعْي: خَبَرُ الموت، **وحاصِلُ الخَبَر**: أنّ الرّضا عليه السلام في تلك الليلة ذَهَبَ بِطَيِّ الأرض بأَمْرِ الله تعالى من المدينة إلى بغداد، للحضور عند موتِ والده ودَفْنِه والصّلاة عليه، وَرَجَعَ في تلك اللّيلة، كما وَقَعَ التّصريحُ بجميعِ ذلك في أخبارٍ أخرى أَوْرَدْتُها في الكتاب الكبير (مرآة العقول: ج ٤: ص ٢٤٢).

(٣) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ الإمام متى يَعلم أنّ الأَمْرَ قد صار إليه: الحديث ٦.

جُعِلْتُ فداك! بِمَ يُعْرَفُ الإمام؟ قال: فقال: بخِصال: أمّا أَوَّلُها فإنّه[١] بشيءٍ[٢] قد تَقَدَّم من أبيه فيه بإشارةٍ إليه[٣] لتكون عليهم حجَّةً، ويُسْأَل فيُجيب، وإن سُكِتَ عنه ابتدأ[٤]، وَيُخْبِرُ بما في غَدٍ[٥]، ويُكَلِّم النّاسَ بكلّ

(١) ضمير «فإنّه» لِأَوَّلها.

(٢) أُريدَ به الوصيَّة بالخلافة أو مطلقاً.

(٣) أي: والنصّ من أبيه عليه.

(٤) قال المولى المازندراني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإنّ قَصْدَه لمّا كان إرشادَ الخَلْقِ وهدايَتَهم: كان يُجيبُ بالحقّ إذا سُئِل، ويبتدأ بالكلام إن لم يُسأَل تحصيلاً لِمقصوده وتكميلاً لِعقولهم» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج ٦: ص ٩٤).

(٥) إشارةٌ إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان: ٣٤]، فإخبارُه لا بدّ أن يكون من قِبَل الله، ويُحْتَمَل أن يكون هذا على المثال، والمراد: الإخبارُ بكلّ أَمْرٍ مغيبٍ لا سبيلَ إلى الحسّ والعقل إليه (مرآة العقول: ج ٣: ص ٢٠٨).

وقال المولى المازندراني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يعني يكون له عِلْمٌ

لِسَان[١]، ثمّ قال لي: يا أبا محمّد! أُعطيك علامةً قبل أن تَقوم، فلَمْ أَلْبَثْ أن دَخَلَ علينا رجلٌ من أهل خراسان، فَكَلَّمه الخراسانيّ بالعربيّة، فأجَابَه أبو الحسن عليه السلام بالفارسيّة، فقال له الخراسانيّ: واللهِ جُعِلْتُ فداك! ما مَنَعَني أن أُكلِّمك بالخراسانيّة غيرُ أنّي ظَنَنْتُ أنّك لا تُحْسِنها، فقال: سبحان الله! إذا كنتُ لا أُحْسِنُ أُجيبَك فما فَضْلي عليك؟ ثمّ قال لي: يا أبا محمّد! إنّ الإمام لا يَخفى عليه كلامُ أَحَدٍ من النّاس ولا طَيْرٍ ولا بهيمةٍ ولا شيءٍ فيه الرُّوح، فمَن لم يكن هذه الخصالُ فيه فليس هو بإمام»[٢].

ببواطنِ الأمور كما يكون له عِلْمٌ بظواهرها، ويكون الغائبُ عنده كالشّاهد» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج ٦: ص ٩٥).

(١) أي كلّ قومٍ بِلِسَانهم.

(٢) كتاب «الحجّة»: بابُ الأمورِ التي تُوجِبُ حجَّةَ الإمام عليه السلام: الحديث ٧.

ما نَصَّ اللهُ عَزَّوَجَلَّ ورسولُه على الأئمّة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ واحِداً فواحِداً:

: **خَبَر أبي الجارود عن أبي جعفر** عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: «. . .

قال أبو جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ : كان واللهِ [عليٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ] أمينَ الله على خَلْقِه وغَيْبِه ودِينه الّذي ارتضاه لِنفسه، ثمّ إنّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَضَرَه الّذي حَضَره، فدعا عليّاً فقال: يا عليُّ! إنّي أُريد أن أَئْتَمِنَك على ما ائْتَمَنَنِي اللهُ عليه من غَيْبِه وعِلْمِه و[من] خَلْقِه ومن دِينه الّذي ارتضاه لِنفسه، فَلَمْ يُشْرِكْ[1] واللهِ فيها[2] يا زيادُ[3] أَحَداً من الخَلْق، ثمّ إنّ عليّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ حَضَرَه الّذي حَضَره، فَدَعا وُلْدَه وكانوا إثني عشر ذَكَراً فقال لهم: يا بَنِيَّ إنّ الله عَزَّوَجَلَّ قد أَبَى إلّا أن

---

(١) أي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ .

(٢) أي في الإمامة، أو في الخلافة، أو في الوصيّة، أو في الأشياء المذكورة وهي غَيْبُه وخَلْقُه ودِينُه (مرآة العقول: ج ٣: ص ٢٦٢).

(٣) إسمُ أبي الجارود وهو: زياد بن المنذر (زيديّ المذهَب - ثقة -).

يَجْعَلَ فيَّ سُنَّةً من يعقوب، وإنّ يعقوبَ دَعَا وُلْدَه[1] وكانوا إثنَي عشر ذَكَراً، فأَخْبَرَهم بصاحِبهم[2]، أَلَا وإنّي أُخْبِرُكم بصاحِبكم، أَلا إنّ هذَيْن ابنا رسول الله ﷺ الحسن والحسين عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فاسمَعُوا لهما وأَطيعوا، ووَازِروهما[3]، فإنّي قد ائْتَمَنْتُهما على ما ائْتَمَنَنِي عليه رسولُ الله ﷺ ممّا ائْتَمَنَه اللهُ عليه من خَلْقِه ومن غَيْبِه ومن دِينه الّذي ارتضاه لِنفسه، فَأَوْجَبَ اللهُ لهما من عليٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ [4] ما أَوْجَبَ لِعليٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ من رسول الله ﷺ، فلم يكن لأحَدٍ منهما فَضْلٌ على صاحِبه إلّا بِكِبَرِه، وإنَّ الحسين عَلَيْهِ السَّلَامُ كان إذا

---

(١) إشارةٌ إلى قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

(٢) أي يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٣) أي عاوِنوهما.

(٤) أي بِسَبَبِه أو من جهته (مرآة العقول: ج ٣: ص ٢٦٣).

حَضَرَ الحسنُ عليه السلام لم يَنطق[١] في ذلك المجلس حتّى يقوم، ثمّ إنّ الحسن عليه السلام حَضَرَه الّذي حَضَرَه فَسَلَّم ذلك إلى الحسين عليه السلام . . . »[٢].

النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم حدَّثَ علياً عليه السلام ألْفَ بابٍ، يَفْتَحُ كلُّ بابٍ ألْفَ باب:

: خَبَر عبد الحميد بن أبي الدَّيْلَم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: « . . . ثمّ أتاهُ جبرئيل عليه السلام فقال: يا محمّد! إنّك قد قَضَيْتَ نُبُوَّتَك واستَكْمَلْتَ أيّامَك، فاجْعَل الإسمَ الأكبر وميراثَ العلم وآثارَ عِلْمِ النبوَّة عند عليٍّ عليه السلام ، فإنّي لم أَتْرُكِ الأرضَ إلّا وَلِيَ فيها عالِمٌ

---

(١) أي من الأحكام الشرعيّة أو لم يَقْضِ بين النّاس (المصدر السّابق)، وقال المولى المازندراني رحمه الله : «أي لم يَنطق بما يَنبغي أن يَنطق به الإمامُ من أَمْرِ الدِّين والرّئاسة، لما مَرّ من أنّه لا يَجتمع في عَصْرٍ إمامان إلّا وأحدُهما صامت» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج ٦: ص١١٢).

(٢) كتاب «الحجّة»: بابُ ما نَصَّ اللهُ عزّ وجلّ ورسولُه على الأئمّة عليهم السلام واحِداً فواحِداً: الحديث ٦.

تُعْرَفُ به طاعتي، وتُعْرَفُ به ولايتي، ويكون حجّةً لمَن يُولَد بين قَبْضِ النبيّ إلى خروج النبيّ الآخَر، قال: فأَوْصى إليه بالإسم الأكبر وميراثِ العِلْم وآثارِ عِلْم النبوّة، **وأَوْصى إليه بأَلْفِ كَلِمَةٍ وأَلْفِ بابٍ**(١)، **يَفْتَحُ كلُّ كَلِمَةٍ وكلُّ**

(١) قال العلّامةُ المجلسي رحمه الله: «وقولُه: [**أَلْفِ باب**]: تفسيرٌ لأَلْفِ كَلِمَةٍ، أو أحدهما متعلّقٌ بالأحكام والآخَر بغيرها، ويُحتمَل أن يكون المراد بأَلْفِ كَلِمَةٍ وأَلْفِ باب: بقواعدَ كليّةٍ أصوليّةٍ وقوانينَ مضبوطَةٍ جُمْلَةً، أَمْكَنَه أن يَستَنْبِطَ منها أحكاماً جزئيّةً ومسائلَ فرعيّةً تفصيليّة، **لكن لا كاستنباطِنا بالظنّ والتّخمين، بل استخراجاً بالعِلْم واليقين!**، ويؤيِّده ما رواه الصفّار في بصائر الدّرجات بإسناده عن موسى بن بكر قال: قلتُ لأبي عبد الله عليه السلام: الرَّجُل يُغمى عليه اليوم واليومَيْن أو ثلاثة أو أكثر من ذلك، كم يُقضى من صلاته؟ فقال: أَلَا أُخْبِرُك بما يَنتظِم به هذا وأشباهُه؟ فقال: كلّما غَلَبَ اللهُ عليه من أَمْرٍ: فاللهُ أَعْذَرُ لِعَبْده، وزادَ فيه غيرُه قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: **وهذا من الأبواب الّتي يَفتح كلُّ بابٍ منها أَلْفَ باب**» - إنتهى - (مرآة العقول: ج ٣: ص ٢٨٥).

باب أَلْفَ كَلِمَةٍ وأَلْفَ باب[١]»[٢].

: **خَبَر بشير الدّهّان عن أبي عبد الله** عليه السلام : «قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وآله في مَرَضِه الذي تُوُفِّي فيه: ادعوا لي خليلي[٣]، . . . .

---

(١) قال المولى المازندراني رحمه الله : «يُحْتَمَلُ أن يُراد بالكَلِمَة الأولى: النّوع، وبالثّانية: الصّنف، وبالباب الأوّل: الجنس، وبالثّاني: النّوع، **وبالجملة**: فُتِحَ له أَلْفُ أَلْفُ كَلِمَةٍ وأَلْفُ أَلْفُ بابٍ من العِلم.

ويُحْتَمَل أيضاً أن يُراد بِذِكْرِ هذا العدد: التّكثير، فيُمكن الزّيادة - واللهُ أَعْلَم -» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج ٦: ص ١٣٠).

(٢) كتاب «الحجّة»: بابُ الإشارة والنصّ على أمير المؤمنين عليه السلام : الحديث **٣**.

(٣) قال المولى المازندراني رحمه الله : «قيل: الخلّة: الإنقطاع، وقيل: الإختصاص، وقيل: الإصطفاء، وقيل: صفاء المودَّة.

وسُمّي عليٌّ عليه السلام خليلَه على **الأوّل**: لانقطاعه إليه، وعلى **الثّاني**: لكمالِ اختصاصه به، بحيث كان يُوالي فيه

فأَرْسَلَتا(١) إلى أَبَوَيْهما، فلمّا نَظَر إليهما رسولُ الله ﷺ

ويُعادي فيه، وعلى **الثّالث**: لكونه مصطفاه ومختارَه، وعلى **الرّابع**: لكونه صافيَ المودّة له، قيل: الخلَّة من تَخَلُّلِ الشّيء في القلب، كما قال الشّاعر: [قد تَخَلَّلْتَ مسلكَ الرّوح منّي]، وبه سُمّي الخليلُ خليلاً، وعلى هذا سُمّي عليه السلام خليلَه لِتَخَلُّلِ حبِّه شغافَ قلبِهِ واستيلائهِ عليه، وقيل: سُمّي خليلاً لِتَخَلُّقِهِ بخلالٍ حسَنة اختَصَّت به، وقيل: الخليل: مَن لا يَسع قلبَه غيرُ مَن فيه، يعني أنّه لم يكن في قَلْبِهِ موضِعٌ لِغيره عليه السلام من أفراد البشَر، وقيل: الخليل: الصّاحب المُوادّ الذي يُعتَمد في الأمور عليه، وكذلك كان عليٌّ عليه السلام، لأنّه اعتَمد عليه في أَمْرِ الأمّة، وقد قال ﷺ أيضاً في شأنِه عليه السلام: حبيبي، واختُلِفَ أيّهما أفضَل: الخلّة أو المحبّة؟ فقيل: هما بمعنىً واحد، فالحبيب لا يكون إلّا خليلاً والخليلُ لا يكون إلّا حبيباً، وقيل: دَرَجَةُ المحبّة أرفَع، وقيل: بالعكس، ولكلٍّ وَجْهٌ يطولُ الكلامُ بذِكْرِه» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج ٦: ص ١٣١).

(١) أي عائشة وحفصة.

أَعْرَضَ عنهما، ثمّ قال: ادعوا لي خليلي! فأُرْسِل إلى عليٍّ عليه السلام، فلمّا نَظَر إليه، أَكَبَّ عليه[١] يُحَدِّثه، فلمّا خَرَجَ لَقِيَاه[٢] فقالا له: ما حَدَّثك خليلُك؟ فقال: حَدَّثني أَلْفَ بابٍ يَفتح كلُّ بابٍ أَلْفَ باب[٣]»[٤].

: **معتبرة أبي بكر الحَضْرميّ عن أبي جعفر** عليه السلام **قال**: «عَلَّمَ رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم عَلِيّاً عليه السلام أَلْفَ حَرْفٍ[٥]، كلُّ

---

(١) ضمير «**أَكَبَّ**» لِرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضمير «**عليه**» لِعَليٍّ عليه السلام، وفي القاموس: أَكَبّ عليه: أَقْبَلَ ولزِم كانكَبّ (مرآة العقول: ج **٣**: ص **٢٨٦**).

(٢) ضمير «**لَقِياه**» لأبَوَيْهما (المصدر السّابق).

(٣) والظّاهر أنّ المراد أنّه صلى الله عليه وآله وسلم عَلَّمَه أَلْفَ نوعٍ من أنواع استنباطِ العلوم، يَسْتَنْبِطُ من كلٍّ منها أَلْفَ مسألةٍ أو أَلْفَ نوع. . . (مرآة العقول: ج **٣**: ص **٢٨٧**).

(٤) كتاب «الحجّة»: بابُ الإشارة والنّص على أمير المؤمنين عليه السلام: الحديث **٤**.

(٥) والحرفُ: عبارةٌ عن الكَلِمَة والكلام (مرآة العقول: ج **٣**: ص **٢٨٧**). وقال المولى المازندراني رحمه الله: «الحَرْفُ:

حَرْفٍ يَفتَح أَلْفَ حَرْف»[١].

: **خَبَر الفُضيل [بن] سُكَّرَة قال**: قلتُ لأبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ: جُعِلْتُ فداك، هل للماء الذي يُغَسَّلُ به الميِّتُ حَدٌّ محدود؟ قال: إنّ رسول الله ﷺ قال لِعَليٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إذا أنا مِتُّ فاسْتَقِ سِتَّ قِرَبٍ من ماءِ بئرِ غَرْس[٢]، فَغَسِّلني وكَفِّنّي وحَنّطني، فإذا فَرَغْتَ من غُسْلي وكَفَنِي: فَخُذْ بجوامع[٣] كَفَني وأَجْلِسْني، ثمَّ سَلْنِي عمّا شِئْت[٤]،

اللّغة والطَّرَف والجانب، ولعلّ المرادَ به: أَلْفُ قِسم» (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج ٦: ص ١٣١).

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ الإشارة والنصّ على أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ: الحديث ٥.

(٢) في القاموس: «بئر غَرْسٍ: في المدينة، ومنه الحديث: في غَرْسٍ عَيْنٌ من عيون الجنّة، وغُسِّل رسولُ الله ﷺ منها» - إنتهى - (مرآة العقول: ج ٣: ص ٢٨٧).

(٣) جَمْعُ الجامعة وهي المواضع التي جَمَعَت طَرَفَي الثوب الملفوف على شيء، وفي بعض الرّوايات «بمجامع كَفَني» بهذا المعنى (المصدر السّابق: ص٢٨٨).

(٤) هذا السّؤال والجواب إمّا على الحقيقة بإعادة الرُّوح إلى

. . . .

جَسَدِه المقدَّس، أو على المجاز باتّصالٍ روحانيّ بين روحَيْهما المقدَّسَيْن وانتقاش أحدهما من الآخَر كالمرآتَيْن المتقابلتَيْن(*)، أو على نحوٍ آخَر لا تصل إليه عقولُنا القاصرة.

قال الغزاليّ في رسالة «العِلْم اللّدني»: قال أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ: إنّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَدْخَلَ لسانَه في فَمِي فانفتحَ في قَلْبي ألفُ بابٍ من العِلم، وَفَتَحَ لي كلُّ بابٍ ألفَ باب، وقال أيضاً: لو ثُنِّيَت لي الوسادة وجلستُ

(*) قال المولى المازندراني رَحِمَهُ اللهُ: «ثمّ هذا السّؤال والجواب: إمّا من بابِ الحقيقة وبالمعنى المعروف - ولا يَبعد ذلك من النّفوس القُدسيّة الإلهيّة - أو من بابِ المجاز، فإنّ النّفسَ القُدسيّة المطهَّرة من جميع الأدناس إذا تَوَجَّهَتْ إلى مِثْلِها: فاضَتْ منه عليها جميعُ نقوشِه الغيبيّة وعلومِه الكليّة والجزئيّة، فَسُمِّي ذلك التوجُّهُ سؤالاً وتلك الإفاضةُ جواباً مجازاً تقريباً للمقصودِ إلى الفَهْم» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج ٦: ص ١٣٢ و١٣٣).

....

عليها: لَحَكَمْتُ بين أهل التّوراة بتوراتهم وأهلِ الإنجيل بإنجيلهم وأهلِ الفُرقان بفُرقانهم، وهذه المرتبة لا تُنَال بمجرّد التعلُّم، بل يَتمكَّن المرءُ في هذه المرتبة بقوّةِ العِلم اللّدني - إنتهى -.

لا يُقال: قد مَرّ في الأخبار أنّه لم يَخرج النبيُّ ﷺ من الدّنيا إلّا وعليٌّ عليه السلام عَلِمَ جَميعَ عِلْمِه، فهذا أيُّ عِلْم؟!.

لأنّا نقول: يُحتَمل أن يكون المراد بجميع عِلْمِه: ما تحتاج الأمّةُ إليه من أمورِ الدِّين والدّنيا ويكون هذا غيرَه، أو يكون المراد بالموت ما يَشمل ما يَقرب منه من الأزمان، أو يُراد به الموت بعد هذه الحياة، مع أنّه يُمكن أن تكون هذه العلوم لم تكن له ﷺ في حالِ حياته، بل ممّا أُفيضَ عليه بعد قَطْعِ تعلُّقه عن العلائق الجسمانيّة وإتّصاله بعالَم القُدُس بالكليّة، كما مرّ أنّه يُفَاض عليه ﷺ عِلْمُ ما يَحدث باللّيل والنّهار للأئمّة عليهم السلام، واللهُ يَعلم غرائبَ أسرارِهِم وأحوالِهم (مرآة العقول: ج **٣**: ص **٢٨٨**) هذا.

وَذَكَرَ المولى المازندراني رحمه الله في المقام وَجْهاً لطيفاً

فوااللهِ لا تَسْأَلُني عن شيءٍ إلّا أَجَبْتُك فيه»[١].

: **خَبَر أبان بن تغلب عن أبي عبد الله عليه السلام قال:** «لمّا حَضَرَ رسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم الموتُ: دَخَلَ عليه عليٌّ عليه السلام فَأَدْخَلَ رَأَسَه[٢] ثمّ قال: يا عليُّ! إذا أنا مِتُّ فَغَسِّلني

وحاصِلُه: أنّ المُرادَ بِعِلْمِه عليه السلام جميعَ عِلْمهِ صلى الله عليه وآله وسلم قَبْلَ موتِه صلى الله عليه وآله وسلم: العِلْمُ بالجميع الذي شاء اللهُ عزّ وجلّ أن يَحصل له عليه السلام قَبْلَه، **وهذا ممّا شاء اللهُ عزّ وجلّ أن يَحصل له** عليه السلام **بَعده. قال** رحمه الله: «يُؤيِّد ذلك ما رَواه محمّد بن مسلم **(والرّوايةُ صحيحة)** عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: إنّ عليّاً عليه السلام كان عالِماً، والعِلْمُ يُتوارَث، ولن يَهْلِكَ عالِمٌ إلّا بَقيَ من بَعده مَن يَعلمُ عِلْمَه **أو ما شاء الله**» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج ٦: ص **١٣٢**).

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ الإشارة والنصّ على أمير المؤمنين عليه السلام: الحديث **٧**.

(٢) الضّميران في «**أَدْخَلَ**» وفي «**رَأْسه**» للنّبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: أي أَدْخَلَ رَأْسَه تحت الإزار لئلّا يُواجِهه بإخبار موته الذي كان صلى الله عليه وآله وسلم يَعلم أنّه أَصْعَبُ الأمور عليه عليه السلام، أو ضمير «**أَدْخَل**» للرّسول صلى الله عليه وآله وسلم وضمير «**رَأْسه**» لعليٍّ عليه السلام، أي أَدْخَلَ صلى الله عليه وآله وسلم

وكَفِّنّي، ثمّ أَقْعِدْني وَسَلْنِي واكْتُب»[(١)].

: **خَبَر يونس بن رباط قال**: «دَخَلْتُ أنا وكامل التمّار على أبي عبد الله عليه السلام فقال له كامل: جُعِلْتُ فداك، حديثٌ رواه فلان؟ فقال: أُذْكُرْه، فقال: حدَّثني أنّ النّبي ﷺ حَدَّثَ عليّاً عليه السلام بألفِ بابٍ يوم تُوُفِّي رسولُ الله ﷺ، كلُّ بابٍ يَفتح ألفَ باب، فذلك أَلْفُ أَلْفُ باب، فقال: لقد كان ذلك، قلت: جُعِلْتُ فداك، فَظَهَرَ ذلك لِشيعتِكم ومَواليكم؟ فقال: يا كامل! بابٌ أو بابان[(٢)]،

رَأْسَ عليٍّ عليه السلام تحت لحافه، ليُودِعَه الأسرارَ كما يدلّ عليه غيرُه من الأخبار، أو الضّميران لِعَليٍّ عليه السلام، والأوسَط أَظْهَرُ كما رَوى الصّدوق في الخصال بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: جَلَّلَ رسولُ الله ﷺ عليّاً عليه السلام ثَوْباً، ثمّ علَّمَه، وذلك ما يُقال أنَّه عَلَّمَه أَلْفَ كَلِمَةٍ كلُّ كَلِمَةٍ تَفتحُ أَلْفَ كَلِمَة (مرآة العقول: ج **٣**: ص **٢٨٩**).

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ الإشارة والنصّ على أمير المؤمنين عليه السلام: الحديث ٨.

(٢) قال المحدِّث الأسترآبادي رحمه الله: «ليس من بابِ شكٍّ

فقلت [له]: جُعِلْتُ فداك، فَمَا يُروى من فَضْلِكم[(١)] من أَلْفِ أَلْفِ بابٍ إلّا بابٌ أو بابان؟ قال: فقال: وما عَسَيْتُم

الرّاوي، فالمقصودُ: تَمَّ بابٌ وَوَقَعَ الشّروعُ في الآخَر» - إنتهى - **والحاصل**: أنّه إذا كان باباً وكسراً فيجوز إسقاطُ الكسرِ فيكون باباً، أو إتمامُه فيكون بابَيْن، كما هو الشّايع عند المنجِّمين والمحاسِبين في الكسور (مرآة العقول: ج **٣**: ص **٢٨٩**).

وقال المولى المازندراني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المقصودُ أنّه ظَهَرَ بابٌ تامٌّ وشيءٌ من بابٍ آخَر، وتسمِيَتُه باباً: إمّا من بابِ تَسْمِيَةِ الجزءِ باسمِ الكلّ أو من بابِ التّغليب» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج **٦**: ص **١٣٣**).

(١) قيل: أي من عِلْمِكم، والظّاهر أنّ الرّاوي تَوَهَّمَ أنّ ما حَدَّثَ به النّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في ذلك اليوم عليّاً عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: كان فَضْلَ أهلِ البيت عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، أو أنّ انتشارَ الفَضْلِ بِنِسْبَةِ انتشارِ سائرِ العلوم، فَبَيَّنَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أنّ انتشارَ الفَضْل أَقَلُّ من انتشارِ سائرِ العلوم، لِقُصور عَقْلِ أَكثَرِ الخَلْقِ عن فَهْمِها، بل لم يَنتشر من فضائلهم بين النّاس إلّا أَقَلّ من جزءٍ من أَلْفِ أَلْفِ جزء (مرآة العقول: ص **٢٨٩** و**٢٩٠**).

أن تَرْوُوا من فَضْلِنا، ما تَرْوُون من فَضْلِنا إلّا أَلِفاً غيرَ معطوفة»(١).

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ الإشارة والنصّ على أمير المؤمنين عليه السلام: الحديث ٩، هذا. وقولُه عليه السلام: [**إلّا أَلِفاً غيرَ معطوفة**]: يعني إلّا حَرْفاً واحداً ناقصاً، أي أَقلّ من حَرْفٍ واحِد(*)، وإنّما اختار الأَلِف: لأنّها أوّلُ الحروف من حروفِ التهجّي وأَبْسَطُها وأَخَفُّها مؤنةً في الكتاب والتّكلُّم، وعَدَمُ عَطْفِها: كنايةٌ عن نُقصانها، فإنّها تُكْتَب في رسم الخطّ الكوفيّ القديم هكذا (L)(**)، فإذا كان طَرَفُها غيرَ مائلٍ: كانت ناقصة، هذا هو المعنى الحقّ المَسموع عن المشايخ الكبار قَدّس اللهُ أرواحَهم(***). . .

(*) أي نصف حرف، **كنايةٌ عن نهايةِ القلّة** (بحار الأنوار: ج **٢٥**: الباب **١٠** - نَفْيُ الغلوّ في النبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام . . . - ص **٢٨٣**: ذَيْل الحديث **٣٠**).

(**) فإنّ الأَلِف بالخطّ الكوفيّ: نصفُه مستقيمٌ ونصفُه معطوفٌ هكذا (L) (المصدر السّابق).

(***) هو الصّوابُ والمَسموعُ من أُولي الألباب (المصدر السّابق).

حالاتُ الأوصياءِ ﷺ إذا وُلِدوا وإذا صار الأَمْرُ إليهم ﷺ:

: **خَبَر أبي بصير عن أبي عبد الله ﵇ قال**: «. . . وإذا سَكَنَتِ النّطفَةُ (أي نطفَة الإمام ﵇) في الرَّحم أربعةَ أَشْهُرٍ، وأُنشيءَ فيها الرُّوح: بَعَثَ اللهُ تبارك وتعالى مَلَكاً يُقال له: حيوان، فَكَتَبَ(١) على عَضُده الأَيْمن: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾

ومَن حَمَلَ الفَضْلَ فيما مَرّ على العِلم: تَوَهَّم المنافاةَ بين بابٍ أو بابَيْن، وبين الحرف النّاقص الدّالّ على عَدَمِ إتمامِ بابٍ واحِد، فَتَصَدّى لِدَفْعِ ذلك بحَمْلِ البابَيْن على أبواب الفروع، وهذا على بابٍ من أبواب الأصول، وقد عَرَفْتَ ضعف مبنى الإعتراض. . . (المصدر السّابق: ص ٢٩٠).

(١) الكتابة إمّا حقيقةٌ، أو كنايةٌ عن جَعْلِه مستَعِدّاً للإمامة والخلافة، ومَحَلّاً لإفاضةِ العلوم الرّبانيّة، ومُسْتَنْبَطاً منه آثارُ العِلم من جميع جهاتِه وحركاتِه وسكناتِه.

ثمّ إنّه لا يُنافي هذا الخَبَرَ ما وَرَدَ في أخبارٍ أُخَر من الكتابة على مواضعَ أُخرى في أزمنةٍ أُخرى، إذ يُحْتَمَل وقوعُ

[الأنعام: ١١٥]، وإذا وَقَعَ من بَطْنِ أُمِّه: وَقَعَ واضِعاً يدَيْه على الأرض، رافِعاً رأسَه إلى السّماء، فأمّا وَضْعُه يدَيْه على الأرض: فإنّه يَقبض كلَّ عِلْمٍ لله أَنْزَلَه من السّماء إلى الأرض، وأمّا رَفْعُه رأسَه إلى السّماء: فإنّ منادِياً يُنادي به

الجميع حقيقةً أو تَجَوُّزاً(*)، ويدلُّ الخَبَرُ على أنّ المراد بالكَلِمَة والكَلِمَات في الآية: الأئمّةُ عليهم السلام - كما وَرَدَ في الأخبار الكثيرة تأويلُها بهم في أَكْثَر المواضع التي وَرَدَتْ فيها -. . . (مرآة العقول: ج ٤: ص **٢٦٠** و**٢٦١**).

(*) قال رحمه الله في بحارِه: «واعْلَم أنّه لا تَنَافي بين تلك الأخبار، إذ يُحْتَمل أن تكون الكتابةُ في جميع المواضع والأوقات المذكورة: إمّا حقيقةً، أو **تَجوُّزاً كنايةً** عن جَعْلِه مُسْتَعِدّاً للإمامة والخلافة، ومحلّاً لإفاضةِ العلوم الربّانيّة، وَمُسْتَنْبَطاً منه آثارُ العِلم والحكمة من جميع جهاتِه وحركاتِه وسكناتِه، **وكذا عَمودُ النّور**: إمّا المراد به النُّور حقيقةً بأن يَخْلُقَ اللهُ تعالى له نوراً يُظْهِرُ فيه أعمالَ العباد، أو هو كنايةٌ عن روح القُدُس كما سيأتي في الخَبَر، أو مَلَكٌ يأتي بالأخبار إليه كما دَلَّت روايةٌ عليه، أو جَعْلُه محلّاً للإلهامات الربّانيّة والإفاضات السُّبحانيّة، واللهُ يَعلم» - إنتهى - (بحار الأنوار: ج **٢٥**: الباب **٢**: ص **٤١** و**٤٢**: ذَيْل الحديث **١١**).

من بُطْنَان[١] العَرْش من قِبَلِ ربّ العزّة من الأُفُق الأعلى باسمِه واسم أبيه، يقول: يا فلانُ بنُ فلان! أُثْبُتْ تُثْبَتْ[٢]، فَلِعَظيمٍ[٣] ما خَلَقْتُك، أنتَ صَفْوَتي من خَلْقي ومَوْضِعُ

---

(١) في النّهاية: أي من وَسَطِه، وقيل: من أَصْلِه، وقيل: البُطْنَان: جَمْع «بطن» وهو الغامِض من الأرض، يُريد: من دواخِلِ العَرْش من قِبَلِ ربّ العزّة أي من جانبه (مرآة العقول: ج ٤: ص ٢٦١).

(٢) «أُثْبُتْ»: أَمْرٌ من باب نَصَرَ، أي كُنْ على عِلْمٍ ويقينٍ، ثابِتاً على الحقّ في جميعِ أقوالِك وأفعالِك، «تُثْبَتْ»: جوابٌ للأَمْر، وهو إمّا على بناءِ الفاعل من التّفعيل، أي لِتُثْبِتَ غيرَك على الحقّ، أو على بناءِ المفعول منه، أي يُثَبِّتْك اللهُ عليها، أو على بناء المفعول من الأفعال، أي لِتَثْبُتَ إمامتُك بذلك عند النّاس، والإثباتُ أيضاً: المعرفة، أي تَكُنْ معروفاً بالإمامة بين النّاس (مرآة العقول: ج ٤: ص٢٦١ و٢٦٢).

(٣) بالتّنوين و«ما» للإبهام والتّفخيم (المصدر السّابق)، وقال المولى المازندراني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي لأَمْرٍ عظيمٍ خَلَقْتُكَ وهو

سِرِّي وعَيْبَةُ عِلْمي وأَميني على وَحْيي وخليفتي في أرضي، لكَ ولمَن تَوَلّاك أَوْجَبْتُ رحمتي وَمَنَحْتُ جِناني وأَحْلَلْتُ جواريّ، ثمّ وعزّتي وجلالي: لَأَصْلِيَنَّ مَن عاداك أَشَدَّ عذابي وإن وَسَّعْتُ عليه في دنياي من سِعَةِ رزقي.

فإذا انقضى الصوتُ - صوتُ المنادي - أجابَه هو واضِعاً يدَيْه رافِعاً رأسَه إلى السّماء يقول: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨]، قال: فإذا قال ذلك أعطاه اللهُ العِلْمَ الأوّلَ والعِلْمَ الآخِرَ(١) واستَحَقّ زيارةَ

إرشادُ الخَلْقِ وهدايتُهم» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج ٦: ص ٣٥٨).

(١) ولَعَلَّ المرادَ بالعِلم الأوّل: علومُ الأنبياء والأوصياء السّابقين، وبالعِلم الآخِر: علومُ خاتمِ الأنبياء صلواتُ الله عليه وعليهم، أو بالأوّل: العِلْمُ بأحوال المبدأ وأسرار التّوحيد وعِلْمُ ما مضى وما هو كائنٌ في النّشأة الأُولى، والشّرايع والأحكام، وبالآخِر: العِلمُ بأحوالِ المعاد والجنّة والنّار وما بعد الموت من أحوال البرزخ وغير ذلك، والأوّلُ أَظْهَر، ويُؤيِّده ما في البصائر: عِلْمُ الأوّل

الرُّوح في ليلةِ القدر[١]، قلتُ: جُعِلْتُ فداك، الرُّوحُ ليس هو جبرئيل؟ قال: الرُّوحُ هو أَعْظَمُ من جبرئيل، إنّ جبرئيل من الملائكة وإنّ الرُّوحَ هو خَلْقٌ أَعْظَمُ من الملائكة عليهم السلام، أَلَيْسَ يقول[٢] اللهُ تبارك وتعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ﴾ [القدر: ٤]»[٣].

وعِلْمُ الآخِر، وفي بعض الرّوايات: عِلْمُ الأوّل: عِلْمُ رسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم، وعِلْمُ الآخِر: عِلْمُ أمير المؤمنين عليه السلام (مرآة العقول: ج ٤: ص **٢٦٢**، ونحوه ذَكَرَ المولى المازندراني رحمه الله في شَرْحِه، أُنظر «شرح أصول الكافي والرّوضة»: ج ٦: ص **٣٥٩**).

(١) قال المولى المازندراني رحمه الله: «كنايةٌ عن استحقاقِهِ للإمامة، لأنّ ذلك من خواصِّها، وزيارةُ الرُّوح: لِقَصْدِ التّبرُّك والإخبار بما يَقَع في تلك السّنة، ويُحَتِّمُ اللهُ بوقوعِه كما مرّ» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج ٦: ص **٣٥٩**).

(٢) استَدلّ عليه السلام بأنّ ظاهِرَ العطف: المغايَرَةُ - كما مرّ - (مرآة العقول: ج ٤: ص **٢٦٢**).

(٣) كتاب «الحجّة»: بابُ مواليدِ الأئمّةِ عليهم السلام: الحديث ١.

: **خَبَر الحسن بن راشد قال**: «سمعْتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنّ الله تبارك وتعالى إذا أَحَبَّ أن يَخْلُقَ الإمامَ: أَمَرَ مَلَكاً فَأَخَذَ شَرْبَةً من ماءٍ تحت العرش فَيَسْقيها أَباه، فمِن ذلك يَخْلُقُ الإمامَ، فَيَمْكُثُ أربعين يوماً وليلةً في بطنِ أُمِّه لا يَسمعُ الصوتَ، ثمّ يَسمع بعد ذلك الكلامَ، فإذا وُلِدَ بَعَثَ ذلك المَلَكَ فيَكتبُ بين عينَيْه: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِهِۦ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١١٥]، فإذا مضى الإمامُ الذي كان قَبْلَه: رُفِعَ لهذا مَنَارٌ[١] من نورٍ يَنظر به إلى أعمالِ الخلائق، فبهذا يَحْتَجُّ

(١) سيأتي في بعضِ الأخبار أنّه مَلَكٌ، وَوَرَدَ في بعضها أنّه روحُ القُدُس، وقيل: كنايةٌ عن جَعْلِه محلّاً للإلهامات الربّانيّة والإفاضات السُّبحانيّة[*] (مرآة العقول: ج ٤: ص٢٦٣).

(*) وقيل: المنار: القرآن، لأنّ فيه تِبيانَ كلّ شيء (مرآة العقول: ج ٤: ص ٢٦٤).

اللهُ[١] على خَلْقِه»[٢].

: **خَبَر يونس بن ظبيان قال:** «سمعْتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنّ الله عزّ وجلّ إذا أراد أن يَخْلُقَ الإمامَ من الإمام: بَعَثَ مَلَكاً فَأَخَذَ شَرْبَةً من ماءٍ تحت العرش، ثمّ

---

(١) أي بِمِثْلِ هذا الرّجُل المتّصفِ بهذه الأوصاف يَحْتَجُّ اللهُ على خَلْقِه ويُوجب على النّاس طاعتَه، لا بِمِثْلِ الضُّلّالِ الفَسَقَةِ الجَهَلةِ الّذين يُسَمِّيهم المخالِفون أئمّةً وخُلفاء**!**، أو المراد أنّه لمّا أَطْلَعَ اللهُ الإمامَ على أعمالِ خَلْقِه: احتَجَّ به عليهم يوم القيامة، ليكون شاهِداً عليهم كما مرّ، ويؤيِّدُهُ أنّ في تفسير عليّ بن إبراهيم: «**فلذلك يَحْتَجُّ به عليهم**» (مرآة العقول: ج ٤: ص ٢٦٤).

وقال المولى المازندراني رحمه الله: «**[هذا]**: إشارةٌ إلى الإمام عليه السلام، يعني: يَحْتَجُّ اللهُ تعالى به على خَلْقِه، لأنّه جَعَلَه دليلاً لهم على سبيله، كما يَحْتَجُّ بالإمامِ الماضي عليهم. **وبالجملة**: الإمامُ حجّةُ الله على كلِّ مَن كان في عَصْرِه» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج ٦: ص ٣٦٠).

(٢) كتاب «الحجّة»: بابُ مواليدِ الأئمّة عليهم السلام: الحديث ٢.

أَوْقَفَها[١] أو دَفَعَها[٢] إلى الإمام فشَربها، فَيَمْكُثُ في الرَّحِم أربعين يوماً لا يَسمع الكلامَ، ثمّ يَسمع الكلامَ بعد ذلك، فإذا وَضَعَتْه أُمُّه: بَعَثَ اللهُ إليه ذلك المَلَك الّذي أَخَذَ الشَّرْبَةَ، فكَتب على عَضُدِه الأَيْمن ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾، فإذا قام بهذا الأَمْر: رَفَعَ اللهُ له في كلِّ بَلْدَةٍ[٣] مَناراً يَنْظُر به إلى أعمال العباد»[٤].

: **خَبَر محمّد بن مروان قال**: «سمعْتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنّ الإمامَ لَيَسْمَعُ في بطنِ أُمِّه، فإذا وُلِدَ

---

(١) أي حَبَسَها عند الإمام ليَشرب (مرآة العقول: ج ٤: ص ٢٦٤).

(٢) التّرديد من الرّاوي[*] (المصدر السّابق).

(٣) قولُه عليه السلام: [**في كلِّ بلدة**]: من قَبيل قولِه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [**الزخرف**: ٨٤]، وقد مضى الكلامُ فيه (المصدر السّابق).

(٤) كتاب «الحجّة»: بابُ مواليدِ الأئمّة عليهم السلام: الحديث ٣.

(*) لِعَدَمِ حِفْظِ اللّفظِ المسموعِ بخصوصِه.

خُطَّ[١] بين كتفَيْه ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗاۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾، فإذا صار الأَمْرُ إليه جَعَلَ اللهُ له عَمُوداً[٢] من نُور، يُبْصِرُ به ما يَعْمَل أهلُ كلِّ بَلْدَة»[٣].

: **خَبَر جميل بن درّاج قال**: «روى غيرُ واحدٍ من أصحابنا أنّه قال: لا تَتَكَلَّموا[٤] في الإمام! فإنّ الإمامَ

---

(١) على بناءِ المجهول، أي كُتِب.

(٢) والمُراد بالعمود: الجنس(*)، أو بتأويل «**كلّ بلدة**» في (**كما في ظ**) الخَبَر السّابق(**)، أو هذا العَمود وَغَيْرُ (**هو غَيْرُ ظ**) تلك العُمُد(***)، فإنّ جهاتَ علومِهم عليهم السلام كثيرة! (مرآة العقول: ج **٤**: ص **٢٦٥**).

(٣) كتاب «الحجّة»: بابُ مواليدِ الأئمّة عليهم السلام: الحديث **٤**.

(٤) أي في نَصْبِهِ وَتعيينه بآرائكم، أو في نَعْتِهِ وتوصيفِه، لأنّ

(*) فيتناوَلُ كثيراً.

(**) فلا تَكَثُّر.

(***) بمعنى **أنّ هذا العَمودَ** الذي يُبْصِرُ الإمامُ عليه السلام به ما يَعْمَلُ أهلُ كلِّ بَلْدَةٍ: **هو غَيْرُ تلكَ العُمُدِ** المجعولةِ له في جميع البلاد، يَنْظُرُ بعَمودِ كلِّ بَلْدَةٍ إلى أعمالِ تلك البلدة، وقولُه رحمه الله: «**فإنّ جهات. . .**» تَعْليلٌ للأخير.

يَسمع الكلامَ وهو في بَطْنِ أُمِّه[١] فإذا وَضَعَتْه: كَتَبَ المَلَكُ بين عينَيْه ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾، فإذا قام بالأَمْرِ: رُفِعَ له في كلِّ بلدةٍ[٢] . . . .

أَمْرَه أَرْفَعُ ممّا يَصل إليه عقولُكم وأحلامُكم (مرآة العقول: ج ٤: ص **٢٦٧**).

وقال المولى المازندراني رحمه الله: «أي لا تتكلَّموا في حقيقةِ ذاتِه ولا في معرفةِ صفاته، لأنّكم لا تَقدرون على معرفتهما، وما بَعده [**أي قوله** عليه السلام: **فإنّ الإمام...**] بمنزلةِ التّعليل لذلك» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج ٦: ص **٣٦٣**).

(١) وفي البصائر: «وهو جَنينٌ في بَطْنِ أُمِّه» أي فَضْلاً عن أن يكون مولوداً**!** (مرآة العقول: ج ٤: ص **٢٦٧**).

(٢) قال الميرزا أبو الحسن الشّعراني رحمه الله: «يعني في جميع البلاد، فـَ [**بلدة**]: بالتّاء، لا في بَلَدِه بالخصوص.

ومعنى رَفْع العمود في كلّ بلدة: أنّ من كلّ بلدة - كالكوفة والبصرة والشّام - يُرْفَعُ عمودٌ إلى عنانِ السّماء يَنْعَكِسُ في

مَنَارٌ يَنْظُر منه[١]. . . . .

ذلك العمود صورةُ أهلِ تلك البلدة وما يَفعلون، فَيَنْظُرُ الإمامُ إلى تلك الصُّوَر المنعكسة في العمود، لأنّ الأذهانَ تَذهبُ إلى أنّ نفسَ البلدة - لِبُعْدِها عن الإمام ووجودِ الحائل والحاجب - لا يُمكن أن تكون مرئيّةً، وأمّا صُوَرُها وعكوسُها في العمود الخارج منها إلى عنانِ السّماء فيُمكن رؤيتُها.

وبالجملة: يُمكن أن يكون العمودُ تعبيراً عن إحاطةِ نَفْسِه القُدسيّة بما وراء الحُجُب والفواصِل، أو يكون تَمَثُّل جسمٍ شبيهٍ بالعمودِ لهم، كتَمثُّلِ جبرئيل عليه السلام لمريم عليها السلام بَشَراً سَوِيّاً، وتَمَثُّل سائرِ الحقائق للأنبياء والأولياء في صُوَرٍ جسمانيّة، وكذلك الكلامُ في كتابةِ المَلَك بين عينَيْه ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾: يُمكن أن يكون من تَمَثُّلِ المعنى في صورةِ الكتابة، بحيث يَقرأُها بعضُ أصحابِ النّفوس القُدسيّة» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج ٦: ص **٣٦٤**: هامش ١).

(١) [**مِن**]: للسَّببيّة، وفي البصائر: «رَفَعَ اللهُ له في كلّ بَلَدٍ مناراً

إلى أعمالِ العباد»[١].

: **صحيحة محمّد بن عيسى بن عُبيد: قال**: «كنتُ أنا وابنُ فضّالٍ جُلُوساً[٢] إذ أَقْبَلَ يونُس[٣] فقال: دَخَلْتُ على أبي الحسن الرِّضا عليه السلام فقلت له: جُعِلْتُ فداك، قد أَكْثَرَ النّاسُ[٤] في العَمود[٥]، قال: فقال لي: يا يونُس! ما

يَنْظُرُ **به** إلى أعمالِ الخلائق» (مرآة العقول: ج ٤: ص ٢٦٧).

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ مواليدِ الأئمّة عليهم السلام: الحديث ٦.

(٢) جَمْعُ «**جالِس**» استُعْمِلَ في الإثنَيْن (مرآة العقول: ج ٤: ص ٢٦٨).

(٣) وهو ابنُ عبد الرَّحمن.

(٤) أي القول أو الإختلاف (مرآة العقول: ج ٤: ص ٢٦٨).

(٥) أي في معنى «**العَمود**» المذكور في الأخبار أنّه يُرْفَعُ للإمام عليه السلام، وتَسْمِيَةُ «**المَلَك**» عَمُوداً على الإستعارة، كأنّه عَمُودُ نورٍ يَنْظُرُ فيه الإمام، أو لأنّ **اعتمادَه** في كَشْفِ الأمور عليه (المصدر السّابق).

تَراه؟ أَتَرَاه عَمُوداً من حديدٍ(١) يُرْفَع لصاحبِك(٢)؟ قال: قلت: ما أدري، قال: لكنّه(٣) مَلَكٌ مُوَكَّلٌ بكلِّ بَلْدَةٍ يَرْفَعُ اللهُ به أعمالَ تلك البلدة، قال: فقام ابنُ فضّالٍ فَقَبَّلَ رأسَه(٤) وقال(٥): رحمَكَ اللهُ يا أبا محمّد(٦)! لا تَزال

(١) قال المولى المازندراني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَذِكْرُ الحديد على سبيلِ التَّمثيل، وإلّا فقد يكون العمودُ من خَشَبٍ ونحوه(*)» - إنتهى - (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج ٦: ص٣٦٤).

(٢) قال المولى المازندراني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الظّاهرُ منه إمامُ عَصْرِه، ويُمكن إرادةُ الأعمّ منه» - إنتهى - (المصدر السّابق).

(٣) الضّمير راجعٌ إلى العَمود.

(٤) أي فَقَبَّلَ ابنُ فضّالٍ رأسَ يونُس.

(٥) أي ابنُ فضَّال.

(٦) وهو كُنْيَةٌ ليُونُس.

(*) من الأجسام العنصريّة الماديّة.

تَجيء بالحديث الحقّ الذي يُفَرِّجُ[١] اللهُ به عَنّا»[٢].

إنّهم عليهم السلام إذا ظَهَرَ أَمْرُهم حَكَمُوا بِحُكْمِ داود عليه السلام:

: **موثَّق عمّار السّاباطي قال:** «قلتُ لأبي عبد الله عليه السلام: بما تَحكمون[٣] إذا حَكَمْتُم[٤]؟ قال: بِحُكْمِ الله وَحُكْمِ داود[٥]، فإذا وَرَدَ علينا الشّيءُ الذي ليس

---

(١) الفَرَجُ من الغَمّ والكَرْب والحَيْرة.

(٢) كتاب «الحجّة»: بابُ مواليدِ الأئمّة عليهم السلام: الحديث ٧.

(٣) قيل: إثباتُ أَلِف [بما] شاذٌّ أو بإشباعِ الفتحة (مرآة العقول: ج ٤: ص ٣٠٣).

(٤) على بِناءِ المجرَّد المعلوم، أو على بِنَاءِ التَّفعيل المجهول، والمآلُ واحِدٌ، أي قَدرتُم على الحكم بين النّاس وجُعِل الحكمُ إليكم (المصدر السّابق).

(٥) أي الحكم بالواقع، والذي يَظهر من الأخبار هو أنّ داود عليه السلام لم يَستمرّ على هذا، بل حَكَمَ به في بعضِ الوقايع... (المصدر السّابق).

عندنا(١) تَلَقّانا به روحُ القُدُس(٢)»(٣).

: خَبَر جعيد الهَمْدانيّ عن عليّ بن الحسين عليه السلام

---

(١) أي من أَصْلِ الأحكام(*) أو من خُصوصِ الوقايعِ التي نَحْكُمُ فيها (المصدر السّابق: ص **٣٠٤**).

(٢) قد سَبَقَ اشْتِمَالُ أحاديثَ عديدةٍ على أنّ اللهَ عزّ وجلّ أَيَّدَهُم عليهم السلام بِرُوحِ القُدُس، وبهِ عَرَفُوا الأشياءَ وما تحتَ العَرْشِ إلى ما تحتَ الثّرى، وبهِ حَمَلَ النّبيُّ صلّى الله عليه وآله وسلّم النُّبُوَّةَ، وبهِ كان النّبيُّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أو الإمامُ عليه السلام يَرى ما غابَ عنه. . . (راجِع ما أَوْرَدْنَاه منها تحت عنوان «**الأرواحُ التي في الأئمّة** عليهم السلام »).

(٣) كتاب «الحجّة»: بابٌ في الأئمّة عليهم السلام أنّهم إذا ظَهَرَ أَمْرُهُم حَكَموا بِحُكْمِ داود وآلِ داود عليهم السلام ولا يَسْألون البيِّنة: الحديث **٣**.

(*) **أقول**: ثُبُوتُ الشّرطِ **ليس بِمَكانٍ من الإمكان**، بَعْدَ ما عَرَفْتَ من قِيَامِ الحُجَّةِ نَقْلاً على أنّ الله عزّ وجلّ قد أَنْزَلَ الحلالَ والحرامَ على نَبِيِّه صلّى الله عليه وآله وسلّم **بِكَمَالِهما**، وما يَزْدادُ الإمامُ عليه السلام في حَلالٍ ولا حَرام!. . . وبالتّالي: فَيَمْتَنِعُ ثُبوتُ الجزاء، لابتنائِه على ثُبوتِ الشّرط!.

قال: «سألتُه بأَيِّ حُكْمٍ تَحكمون؟ قال: حُكم آلِ داود، فإن أعيانا شيءٌ[١] تَلَقّاناً به روحُ القُدُس»[٢].

إنّ حَديثَهم عليهم السلام صَعْبٌ مُسْتَصْعَب:

: **خَبَر جابِر قال**: «قال أبو جعفر عليه السلام: قال رسولُ الله ﷺ: إنّ حديثَ آلِ محمَّدٍ صَعْبٌ مُسْتَصْعَبٌ[٣]،

---

(١) أي أَعْجَزَنا حُكْمٌ أو واقِعَةٌ لا نَعْلَمُ حقيقتَها (مرآة العقول: ج ٤: ص ٣٠٤).

(٢) كتاب «الحجّة»: بابٌ في الأئمّة عليهم السلام أنّهم إذا ظَهَرَ أَمْرُهُم حَكَموا بِحُكْمِ داود وآلِ داود عليه السلام ولا يَسْألون البيِّنة: الحديث ٤.

(٣) الصَّعْبُ - بالفتح -: العَسِر الأبيُّ، والمستَصْعَب - بكسر العين أو بفتحها - مبالَغَةٌ في الصَّعْب، أو الصَّعْب: ما يكون صَعْباً في نفسه، والمستَصْعَب: ما يَعُدُّه النّاسُ صَعْباً، قال الفيروزآبادي: «الصَّعْبُ: العَسِر والأبيُّ، واستَصْعَب الأَمْرُ: صارَ صَعْباً، والشّيءَ: وَجَدَهُ صَعْباً، لازمٌ مُتَعَدٍّ.

وقال في بصائر الدّرجات: «قال عُمَيْر الكوفيّ - في معنى حَديثنا: صَعْبٌ لا يَحْتَمِلُه مَلَكٌ مُقَرَّبٌ أو نَبيٌّ مُرْسَل -:

. . . .

فهو ما رَوَيْتُم أنّ الله تبارك وتعالى لا يُوصَف، ورسولَه لا يُوصَف، والمؤمنَ لا يُوصَف، فَمَن احْتَمَلَ حديثَهم: فقد حَدَّهُم، ومَن حَدَّهُم: فقد وَصَفَهم، ومَن وَصَفَهم بكمالِهم: فقد أحاطَ بهم وهو أَعْلَمُ منهم(*)، وقال: نَقْطَعُ الحديثَ(**) عمَّن دونَه(***) فَنَكْتَفي به، لأنّه قال:

(*) **وفي بَيانِه**: قال العلّامةُ المجلسي رَحِمَهُ اللهُ في بحاره:

«**وحاصلُ ما نُقِل عن عُمَيْر الكوفيّ**: هو رَفْعُ الإستبعادِ عن أنّ حديثَهم لا يَحْتَمِلُه مَلَكٌ مُقَرَّبٌ ولا نَبيٌّ مُرْسَل، بأنّ مَن أَحَاطَ بِكُنْهِ عِلْمِ رَجُلٍ وجميعِ كمالاتِه: فلا محالةَ يكون متَّصفاً بجميعِ ذلك على وَجْهِ الكمال، إذ ظاهرٌ أنّ مَن لم يَتَّصف بكمالٍ على وَجْهِ الكمال: لا يُمكنُه معرفةُ ذلك الكمال على هذا الوَجْه، ولا بُدَّ في الإطّلاع على كُنْهِ أحوالِ الغير من مَزِيَّةٍ، كما يَحْكُمُ به الوُجدان، فلا استبعادَ في قُصُورِ الملائكةِ وسائرِ الأنبياء - **الّذين هم دُونَهم في الكمال** - عن الإحاطة بكُنْهِ كمالاتهم وغرائبِ حالاتِهم. . . » - إنتهى - (أُنظر «بحار الأنوار»: ج **٢**: الباب **٢٦**: ص **١٩٤** و**١٩٥** ذَيْل الحديث **٣٩**).

(**)أي صَدْر الحديث.

(***) أي عمَّن ذُكِرَ بَعده.

....

صَعْبٌ على كلّ أَحَدٍ، حيث قال: [صَعْبٌ]، فالصَّعْبُ: لا يُرْكَبُ ولا يُحْمَلُ عليه، لأنّه إذا رُكِبَ وَحُمِلَ عليه: فليس بصَعْب.

وقال المفضَّل: «قال أبو جعفر عليه السلام: إنّ حديثَنا صَعْبٌ مُسْتَصْعَبٌ ذَكَوان أَجْرَد، لا يَحْتَمِلُه مَلَكٌ مُقَرَّبٌ ولا نَبيٌّ مُرْسَل ولا عَبْدٌ امْتَحَنَ اللهُ قَلْبَه للإيمان، أمّا الصَّعْبُ: فهو الذي لم يُرْكَب بَعْدُ، وأمَّا المستَصْعَب: فهو الذي يُهْرَبُ منه إذا رُئِي، وأمّا الذَّكَوان: فهو ذكاء المؤمنين، وأمّا الأَجْرَد: فهو الذي لا يَتَعَلَّق به شيءٌ(*) من بين يدَيْه ولا من خَلْفِه، وهو قول الله: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]، فأَحْسَنُ الحديث حديثُنا، لا يَحْتَمِلُ أَحَدٌ من الخلائق أَمْرَه بكماله حتّى يَحُدَّه، لأنّ مَن حَدَّ شيئاً: فهو أَكْبَرُ منه»، وقد شَرَحْنَا الخبرَ في كتابنا الكبير.

(*) المرادُ به: إمّا عَدَمُ تَعَلُّقِ الفَهْمِ والإدراك به، أو عَدَمُ ورودِ شُبهةٍ واعتراضٍ عليه (أُنظر «بحار الأنوار»: ج ٢: الباب ٢٦: ص ١٩٥: ذَيْل الحديث ٣٩).

. . . .

وهذه الأحاديثُ أكثَرُها في غرائبِ شؤونهم ونَوادرِ أحوالهم ومُعْجِزاتهم، وبعضُها في غوامضِ علومِ المبدأ والمعاد وعَويصات مسائلِ القضاءِ والقَدَر وأمثالِ ذلك ممّا تَعْجَزُ عن إدراكِها العقولُ (مرآة العقول: ج **٤**: ص **٣١٢** و**٣١٣**).

وقال الميرزا حبيبُ الله الهاشميّ الخوئيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنّ المراد من أَمْرِ آلِ محمّدٍ عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ وعِلْمِهم وحدِيثِهم الوارد في هذه الرّوايات على اختلافِ عناوينها: شيءٌ واحِدٌ، وهو ما يَختصّ بهم عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، وما هو خَصائصُ ولايتِهم من شرافةِ الذّات ونورانيّتها، والكمالات الكاملة، والأخلاق الفاضلة، والإشراقات التي يَختصّ بها عقولُهم، والقدرة على ما لا يَقدر عليه غيرُهم، وما لَهم من المقامات النّورانيّة والعلوم الغيبيَّة، والأسرار الإلهيّة والأَخبار المَلَكوتيّة، والآثار اللّاهوتيّة والأطوار النّاسوتيّة، والأحكام الغَريبة والقضايا العجيبة، فإنّ هذه الشّؤونات: صَعْبٌ في نفسِه مُسْتَصْعَبٌ فَهْمُه وتَسليمُه على الخَلْق، لا يُذعِن به ولا يَقبلُه إلّا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ أو نَبيٌّ

....

مُرْسَلٌ أو عَبْدٌ مؤمِنٌ امتحنَ اللهُ قلبَه للإيمان، وأَعَدَّه بتطهيرِه وامتحانِه وابتلائه بالتّكاليف العقليّة والنقليّة، حتّى تَحَلّى بالكمالات العلميّة والعمليّة، والفضائل الخُلُقيّة والنفسانيّة، وَعَرَفَ مبادئَ كمالاتهم وقدرتهم، ولا يَستنكر ما ذُكِرَ من فضائلهم وما صَدَرَ عنهم من قولٍ أو فِعْلٍ أو أَمْرٍ أو نَهْيٍ، ولا يَتَلَقّى شيئاً من ذلك بالتّكذيب ولا يَنسبهم عليهم السلام فيه إلى الكَذِب...(*). **فإذا وَرَدَ عليه شيءٌ منهم وَصَلَ إليه فَهْمُه وَعَرَفَه على ما هو حقُّه: آمَنَ به تفصيلاً، وإذا قَصُرَ عنه عَقْلُه آمَنَ به إجْمَالاً ولا يُنكره...**

وأمّا غَيْرُ مَن ذُكِرَ: فإذا وَرَدَ عليهم شيءٌ من أَمْرِهم وعِلْمِهم وأحاديثِهم وفضائِلهم عليهم السلام: نَفَرَتْ قلوبُهم واشمَأَزَّتْ نفوسُهم وتَاهَتْ عقولُهم، وسارعوا إلى رَدِّه وإنكاره، ولا

(*) قال المولى المازندراني رحمه الله: «إذ كما أنّ للقرآنِ ظاهِراً وباطِناً وَمُحْكَماً ومُتَشَابهاً وَمُجْمَلاً وَمُفَسَّراً: كذلك ما صَدَر عنهم عليهم السلام، ومَن نَسَبَهم إلى الكَذِب: فقد كَفَرَ باللهِ العظيم!...» (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج ٧: ص ٣).

لا يُؤمِنُ به إلّا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ أو نَبيٌّ مُرْسَلٌ أو عَبْدٌ امتَحَنَ اللهُ قَلْبَه للإيمان، فما وَرَدَ عليكم من حديثِ آلِ محمّدٍ ﷺ فَلانَتْ له قلوبُكم وَعَرَفْتُمُوه فاقبَلوه، وما اشمَأَزَّتْ[1] منه قلوبُكم وأَنْكَرْتُمُوه فَرُدُّوه[2] إلى الله وإلى الرَّسول وإلى

يَحْتَمِلونه ولا يتحمَّلونه، **بل يَكفرون به ويُكَذِّبونه!** كما قال عليه السلام في [**المختار السّبعين**]: ولقد بَلَغَني أنَّكم تَقولون: عَلِيٌّ يَكذب، قَاتَلَكم الله! فَعَلَى مَن أَكْذِب؟ أَعَلَى الله؟ فأنا أوّلُ مَن آمَنَ به، أم على نَبيِّه؟ فأنا أوّلُ مَن صَدَّقه. . . » (أُنظر «منهاج البراعة في شرحِ نَهج البلاغة»: ج ١١: ص ١٤٤).

(١) إشْمَأَزّ: إنْقَبَضَ واقْشَعَرَّ.

(٢) أي قولوا: اللهُ ورسولُه والعالِمُ من آلِ محمَّدٍ عليهم السلام يَعلمون معناه وما أرادوا به، ولا يَبْلُغُ فَهْمُنا إليه، أو المعنى: سَلُوا معناه عنهم عليهم السلام حتّى تَفْهَموا وتَلينَ له قلوبُكم، إشارةٌ إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [النساء: ٨٣] (مرآة العقول: ج ٤: ص ٣١٣).

العالِم من آلِ محمّدٍ ﷺ [١] وإنّما الهالِكُ [٢] أَنْ يُحَدَّثَ أحدُكم بشيءٍ منه لا يَحْتَمِلُه [٣] فيقول: واللهِ ما كان هذا،

---

(١) قال المولى المازندراني رحمه الله: «هذا إذا لم تَجِدْهُ (أي لم تَجِدْ ما وَرَدَ عليكم من هذه الأحاديث) مخالِفاً للكتاب والسُنَّة النّبويَّة مُخَالَفَةً لا يُمكن معها الجَمْعُ بينهما، وإلّا فلا ضَيْرَ في رَدِّه، لِمَا رُوِي عن أبي عبد الله عليه السلام من أنّ كلَّ حديثٍ لا يُوافِقُ كتابَ الله: فهو زُخْرُف، وعنه عليه السلام: ما جاءَكم عنِّي يُخالِفُ كتابَ الله: فَلَمْ أَقُلْه...» (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج ٧: ص ٤).

(٢) أي هلاك الهالِك، وفي بعضِ النُّسَخ: «**إنّما الهلاك**»، وهو أَصْوَبُ، وفي البصائر - بسنَدٍ آخَر -: «فإنّ الشّقيَّ الهالِك الذي يقول: واللهِ ما كان هذا» (مرآة العقول: ج ٤: ص ٣١٤).

(٣) لِصُعُوبةِ فَهْمِه عليه، وخروجِه عن وُسْعِه، إمّا لِقُصورٍ في عَقْلِه أو لِغُموضٍ في المقصود (شرح أصول الكافي والرّوضة: ج ٧: ص ٤).

واللهِ ما كان هذا، والإنكارُ هو الكُفر!»[١].

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ حديثَهم صَعْبٌ مُسْتَصْعَب: الحديث ١، هذا.

وقولُه عليه السلام: «**والإنكارُ هو الكُفْر**»: أي إنكارُه مع العِلم بأنّه من المعصوم عليه السلام، أو المراد بالكُفْر: ما يُقَابِل كمالَ الإيمان وهو التَّسليمُ التّام، وعلى التّقادير: لعلّه مَحْمُولٌ على ما إذا لم يَعلم قطعاً بطلانَه وعدمَ صُدوره عنهم عليهم السلام.

كما رَوى في البصائر بإسناده عن سُفيان بن السّمط قال: «قلتُ لأبي عبد الله عليه السلام: جُعِلْتُ فداك، إنّ الرَّجُلَ لَيَأتينا من قِبَلِك فيُخبرنا عنك بالعظيم من الأَمْر، فيَضيق بذلك صدورُنا حتّى نُكَذِّبه؟! فقال أبو عبد الله عليه السلام: أَلَيْسَ عنّي يُحدِّثكم؟ قال: قلت: بلى، قال: **فيقول: للّيل أنّه نهار والنّهار أنّه لَيْلٌ**؟ قال: فقلتُ له: لا، قال: فقال: رُدَّه إلينا، فإنّك إن كَذَّبْتَ فإنّما تُكَذِّبُنا».

ورَوى الصّدوق في العِلَل بإسناده الصّحيح عن أبي بصير عن أحدهما عليهما السلام قال: «لا تُكذِّبوا بحديثٍ أَتَاكم به

....

مُرْجِىءٌ ولا قَدَرِيٌّ ولا خارجيٌّ نَسَبَه إلينا، فإنّكم لا تَدرون لَعَلّه شيءٌ من الحقّ، **فَتُكَذِّبوا اللهَ** عزّ وجلّ **فوق عَرْشِه!**».

ويُؤيِّد التَّأويلَ الثّاني: ما رواه الصّدوق رحمه الله في معاني الأخبار بإسناده عن عبد الغفّار الجازيّ قال: «حَدَّثني مَن سَأَلَه - يعني الصّادق عليه السلام -: هل يكون كُفْرٌ لا يَبْلُغُ الشِّركَ؟ قال: إنّ الكُفْرَ هو الشِّرك، ثمَّ قام فَدَخَلَ المسجدَ فالتفتَ إليّ وقال: نعم، **الرَّجُلُ يَحْمِلُ الحديثَ إلى صاحبِه فلا يَعرفه، فَيَرُدُّه عليه، فهي نعمةٌ كَفَرها ولم يَبْلُغ الشِّرك**»(*).

ويُحْتَمل أن يكون المراد بالخَبَر: التَّكذيبَ الذي يكون بمَحْضِ الرَّأي من غير أن يَعرضَه على الآيات والأخبار

(*) **وفي بيانِه**: قال العلّامةُ المجلسي رحمه الله في بحاره:
«الجوابُ الأوّل مَبْنِيٌّ على ما هو المتبادَر من لَفْظِ الكُفْر، والجوابُ الثّاني على معنًى آخَر للكُفْر، فلا تَنافي بينهما، وإنّما أفادَه ثانياً: لئلّا يَتَوَهَّم السّائِلُ أنّ الكُفْرَ بجميعِ معانيه يُرادِفُ الشِّرك» - إنتهى - (أُنظر «بحار الأنوار»: ج ٢: ص ١٨٨).

. . . .

المتواتِرة، وأيضاً فَرْقٌ بين عَدَم رَدِّ الخَبَر(*) وتكذيبِه وبين قَبوله والعَمَل به، كما رَوى الصّدوق رَحِمَهُ اللهُ في معاني الأخبار بإسناده (عن ابن عبد الحميد) عن أبي إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: «قال رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: أَلَا هل عَسى رَجُلٌ يكذِّبني وهو على حشاياه مُتَّكِيء؟ قالوا: يا رسولَ الله! ومَن الذي يُكَذِّبك؟ قال: الذي يَبْلُغُه الحديث فيقول: ما قال هذا رسولُ الله قطّ، فما جَاءَكم عنّي من حديثٍ موافِقٍ للحقّ فأنا قُلْتُه، وما أَتَاكم عنّي من حديثٍ لا يُوافِق الحقّ فَلَمْ أَقُلْه، ولن أقولَ إلّا الحقّ».

وروى الصفّار في البصائر بإسناده عن أبي عُبيدة قال: «قال أبو جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَن سَمِعَ من رَجُلٍ أَمْراً لم يُحِطْ به عِلْماً فَكَذَّبَ به، ومِن أَمْرِه الرِّضا بنا والتّسليم لنا، فإنّ ذلك لا يُكَفِّرُه».

ولَعَلّ المعنى أنّه: إذا كان تكذيبُه للمعنى الذي فَهِمَه وَعَلِمَ أنّه مخالِفٌ لما عُلِمَ صدورُه عنّا، وكان في مقامِ الرِّضا والتّسليم، وَيُقِرُّ بأنّه بأيِّ معنًى صَدَرَ عن المعصوم فهو

(*) أي عَدم رَدّ الخَبَر إليهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

: **خَبَر مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله عليه السلام قال**: «ذُكِرَتِ التقيَّةُ يوماً عندَ عليٍّ بن الحسين عليه السلام فقال: واللهِ لو عَلِمَ أبو ذرّ ما في قَلْبِ سلمان لَقَتَلَهُ(١)، ولقد آخَى

الحقّ، فذلك لا يَصير سبباً لِكُفْره (مرآة العقول: ج **٤**: ص **٣١٤** و**٣١٥**، وانظُر «بحار الأنوار»: ج **٢**: ص **٢٠٣**: ذَيْل الحديث **٧٧**).

(١) أي: ما في قَلْبِ سلمان من مراتِبِ معرفةِ الله عزّ وجلّ ومعرفةِ النّبيِّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام وغيرها ممّا ذَكَرْنا سابقاً، فلو كان أَظْهَرَ سلمانُ له شيئاً من ذلك: كان لا يَحْتَمِله، وَيَحْمِلُه على الكذب والإرتداد، أو العلوم والأعمال الغريبة التي لو أَظْهَرَها له لَحَمَلَها على السِّحرِ فَقَتَلَه، أَوْ كان يُفشيه فيصير سَبَبَاً لِقَتْلِ سلمان، وقيل: الضّميرُ المرفوعُ راجِعٌ إلى العِلم، والمنصوبُ إلى أبي ذرّ، أي لَقَتَلَ ذلك العِلمُ أبا ذرّ، أي كان لا يَتَحَمَّلُه عَقْلُه فيَكْفُر بذلك، أو المعنى: لو أَلْقَى إليه تلك الأسرار وأَمَرَهُ بكتمانها: لماتَ من شدَّةِ الصَّبر عليها، أو لا يَتَحَمَّلُ سِرَّه وصيانتَه فيُظْهِره للنّاس فَيَقْتُلُونَه.

ويَأْبَى عنه ما رواه الكَشي بإسناده عن جابر عن أبي

رسولُ الله ﷺ بينهما، فما ظَنُّكُم بسائرِ الخَلْق! إنّ عِلْمَ العلماء صَعْبٌ مُسْتَصْعَب، لا يَحْتَمِلُه إلّا نَبيٌّ مُرْسَلٌ أو

جعفر عليه السلام قال: «دَخَلَ أبو ذرّ على سلمان وهو يَطبخ قِدْراً له، فبينا هما يتحدَّثان إذا انكبَّت القِدْرُ على وَجْهِها على الأرض، فلم يَسْقُطْ من مَرَقِها ولا من وَدَكِها(*) شيءٌ، فعجبَ من ذلك أبو ذرّ عَجَباً شديداً، وأَخَذَ سلمانُ القِدْرَ فَوَضَعَها على حالها الأوّل على النّار ثانيةً، وأَقْبَلا يتحدَّثان، فبينا هما كذلك إذا انكبَّت القِدْرُ على وَجْهِها، فلم يَسقط منها شيءٌ من مَرَقِها ولا من وَدَكِها، قال: فَخَرَجَ أبو ذرّ وهو مَذْعورٌ من عند سلمان، فبينا هو متفكِّرٌ إذ لَقى أميرَ المؤمنين عليه السلام على الباب، فلمّا أن بَصُرَ به أميرُ المؤمنين عليه السلام قال له: يا أبا ذرّ! ما الذي أَخْرَجَك من عند سلمان؟ وما الذي ذَعَرَكَ؟ فقال له أبو ذرّ: يا أميرَ المؤمنين! رأيتُ سلمانَ صَنَعَ كذا وكذا، فعجبتُ من ذلك! فقال أميرُ المؤمنين عليه السلام: يا أبا ذرّ! إنّ سلمانَ لو حَدَّثك بما يَعلم: لَقُلْتَ: **رَحِمَ اللهُ قاتلَ سلمان**! إنّ سلمانَ

(*) الوَدَك: الدَّسَمُ من اللَّحم والشَّحم.

مَلَكٌ مُقَرَّبٌ أو عَبْدٌ مؤمِنٌ امتحنَ اللهُ قَلْبَه للإيمان، فقال:

بابُ الله في الأرض! مَن عَرَفَه: كان مؤمناً، ومَن أَنْكَرَه: كان كافِراً، وإنّ سلمانَ منّا أَهْلِ البيت».

وروى خطبةً لسلمان رضي الله عنه قال فيها: «فقد أُوتيتُ العِلْمَ كثيراً، ولو أَخْبَرْتُكم بكلّ ما أَعْلَم: لَقَالَتْ طائفةٌ لَمجنون، وقالت طائفةٌ أخرى: اللّهمّ اغفِرْ لِقَاتِلِ سلمان».

أقول: فَظَهَر أنّ المعنى هو ما ذَكَرْنا أوّلاً، وقد قيل: وذلك لأنّ مكنونَ العِلم عزيزُ المنال، دقيقُ المدرَك، صَعْبُ الوصول، يَقْصُرُ عن وصوله الفحولُ من العلماء، فَضْلاً عن الضّعفاء، ولهذا إنّما يُخَاطَبُ الجمهورُ بظواهرِ الشَّرع ومُجْمَلاته دون أسراره وأغواره، لِقُصورِ أفهامِهم عن إدراكها، وضيقِ حواصِلهم عن احتمالها، إذ لا يَسَعُهم الجمعُ بين الظّاهر والباطن، فَيَظُنُّون تخالُفَهما وتنافِيَهما، فَيُنكِرون فَيُقتلون - إنتهى -.

وأقول: بل الظّاهر أنّ كلاًّ من الخَلْقِ لا سيّما المقرَّبين يَحْتَمِل عِلْماً لا يَحْتَمِله الآخَر، كما رَوى الكَشي بإسناده عن أبي بصير قال: «سمعتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول: قال رسولُ الله ﷺ: يا سلمانُ! لو عُرِضَ عِلْمُك على مقداد

وإنّما صارَ سلمانُ من العلماء(١) لأنّه امْرُؤٌ مِنّا أهلِ البيت، فلذلك نَسَبْتُه(٢) إلى العلماء»(٣).

: **خَبَر، محمّد بن أحمد عن بعضِ أصحابنا قال:** «كَتَبْتُ إلى أبي الحسن صاحبِ العَسْكَر عليه السلام: جُعِلْتُ فداك! ما معنى قَوْلِ الصّادق عليه السلام: حديثُنا لا يَحْتَمِلُه مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، ولا نَبيٌّ مُرْسَلٌ، ولا مؤمِنٌ امتحنَ اللهُ قَلْبَه للإيمان؟ فجاء الجوابُ: إنّما معنى قولِ الصّادق عليه السلام - أي لا يَحْتَمِلُه(٤) مَلَكٌ ولا نَبيٌّ ولا مؤمِن -:

لَكَفَر، يا مقدادُ! لو عُرِضَ عِلْمُك على سلمان لَكَفَر» (مرآة العقول: ج ٤: ص ٣١٥ و٣١٦ و٣١٧).

(١) أي الكامِلين الرَّبانيِّين أو علماء أهل البيت عليهم السلام لأنّه امرؤٌ منّا، لِفَرْطِ اختصاصه بنا وانقطاعه إلينا واقتباسِه من أنوارنا (مرآة العقول: ج ٤: ص ٣١٧).

(٢) بصيغةِ المتكلِّم أو المصدَر - نِسْبَتُه - (المصدر السّابق).

(٣) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ حديثَهم صَعْبٌ مستَصْعَب: الحديث ٢.

(٤) أي لا يَصْبِرُ ولا يُطيق كِتْمَانَه لِشِدَّةِ حبِّه لهم وحِرْصِه على

....

ذِكْرِ فضائلهم، حتّى يَنقله إلى آخَر فيحدِّثه به، **والحاصل**: أنّ هذا الإحتمال غيرُ الإحتمال الوارد في الأخبار المتضمِّنة للإستثناء، فلا تَنافي بينهما، ويُمكن أن يكون مَنْشأُ السّؤال: توهُّمَ التّنافي أو استبعادَ أن يكون هؤلاءِ غيرَ قابِلين لِحَمْلِه وَفَهْمِه، ويُمكن أن يكون هذا الحديثُ أيضاً من العلوم الّتي لا تَحْتَمِلُها عقولُ أكثرِ الخَلْق، فَلِذا أوَّلَه عليه السلام بما تَرى لئلّا يصير سَبَباً لإنكارهم ونُفورهم(*).

(*) وفي البحار - نَقْلاً من معاني الأخبار - عن بعضِ أهلِ المدائن قال: «كَتَبْتُ إلى أبي محمّد عليه السلام: رُوِي لنا عن آبائكم عليهم السلام أنّ حديثكم صَعْبٌ مُسْتَصْعَب، لا يَحْتَمِلُه مَلَكٌ مُقَرَّبٌ ولا نَبيٌّ مُرْسَلٌ ولا مؤمِنٌ امتحنَ اللهُ قلبَه للإيمان، قال: فجاءَه الجوابُ: إنّما معناه أنّ المَلَكَ لا يَحْتَمِلُه في جَوْفِه حتّى يُخْرِجَه إلى مَلَكٍ مِثْلِه، ولا يَحْتَمِلُه نَبيٌّ حتّى يُخْرِجَه إلى نَبيٍّ مِثْلِه، ولا يَحْتَمِلُه مؤمِنٌ حتّى يُخرِجَه إلى مؤمِنٍ مِثْلِه، **إنّما معناه أن لا يَحْتَمِلَه في قَلْبِهِ من حلاوَةِ ما هو في صَدْرِه حتّى يُخْرِجَه إلى غيره!**» (أُنظر «بحار الأنوار»: ج ٢: ص ١٨٤: الحديث ٦).

. . . .

ورَوى الصّدوق رَحِمَهُ الله في معاني الأخبار بإسناده عن سَدير قال: «سألتُ أبا عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ عن قولِ أميرِ المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ: إنّ أَمْرَنا صَعْبٌ مُسْتَصْعَبٌ لا يُقِرُّ به إلّا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ أو نَبيٌّ مُرْسَلٌ أو عَبْدٌ امْتَحَنَ اللهُ قَلْبَه للإيمان؟ فقال: إنّ مِن الملائكة مُقَرَّبين وغيرَ مُقَرَّبين، ومن الأنبياء مُرْسَلين وغيرَ مُرْسَلين، ومن المؤمنين ممتَحَنين وغيرَ ممتَحَنين، فَعُرِضَ أَمْرُكم هذا على الملائكة فَلَمْ يُقِرّ به إلّا المقَرَّبون، وَعُرِضَ على الأنبياء فَلَمْ يُقِرّ به إلّا المرسَلون، وَعُرِضَ على المؤمنين فَلَمْ يُقِرّ به إلّا الممتَحَنون»، فلعلّ المرادَ به: **الإقرارُ التّامّ الذي يكون عن معرفةٍ تامّةٍ بِعُلُوِّ قَدْرِهم وغرائبِ شأنهم،** فلا يُنافي عَدَمُ إقرارِ بعضِ الملائكة والأنبياء هذا النَّوعَ من الإقرار: عصمتَهم وطهارَتَهم(*)! وكذا القولُ في الخَبَر الآتي (مرآة العقول: ج ٤: ص ٣١٨ و٣١٩).

(*) وفي هامش «البحار» قال محقّقُه: قال العلّامةُ الطّباطبائي في هامش «ط»: بل المُراد بالإقرار: نَيْلُ ما عندهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ من ←

....

وفي بَيانِ الحديث: قال الميرزا أبو الحَسن الشّعراني رحمه الله: «الكلامُ ليس خاصّاً بفضائِلهم عليهم السلام، وليس عامّاً أيضاً لِجميع فضائلهم، بل في كلِّ بابٍ من أبوابِ الأصول: أسرارٌ لا يَحتمِلها إلّا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ أو. . . ، إمّا مع كَلِمَة [إلّا] الإستثنائيّة، بمعنى أنّ المَلَكَ المُقَرَّبَ والنّبيَّ المُرْسَل والمؤمنَ المُمْتَحَن: يَحْتَملونه، وإمّا بحَذفِ كَلِمَة [إلّا] بمعنى أنّ المَلَكَ المُقَرَّبَ أيضاً لا يَحتمِله.

والإشكال فيه: - على الحَذْف -: أنّه إذا لم يَحْتَمِلْه هؤلاءِ: فلا يَحْتَمِله غيرُهم بالطّريق الأَوْلَى! فما فائدةُ ذِكْرِ هذا الحديث ونَقْلِه وروايتِه إذا لم يَحْتَمِلْه أَحَد؟!

الجواب عن الإشكال - على ما نُسِبَ في هذه الرِّواية إلى الإمام عليه السلام -: أنّ المقصودَ ليس عدمَ احتمالِ المَلَكِ

← حقيقةِ الدِّين، وهو كمالُ التّوحيد الذي هو الولاية، فإنّه أَمْرٌ ذو مراتِب، ولا يَنال المرتبةَ الكامِلةَ منها إلّا مَن ذَكروه، بل يَظهر من بعضِ الأخبار ما هو أَعْلى من ذلك وأَغْلى، وَلِشَرْحِ ذلك مقامٌ آخَر (أُنظر «بحار الأنوار»: ج **٢**: ص **١٨٥**: هامش **٢**).

أنّ المَلَك لا يَحْتَمِلُه حتّى يُخْرِجَه إلى مَلَكٍ غيرِه، والنّبيَّ لا يَحْتَمِلُه حتّى يُخْرِجَه إلى نَبيٍّ غيرِه، والمؤمِنَ لا يَحْتَمِلُه حتّى يُخْرِجَه إلى مؤمنٍ غيرِه، فهذا معنى قولِ جَدِّي عليه السلام»[1].

المُقَرَّبِ وغيرِه لهذا الحديث مُطْلَقاً، بل يَحْتَمِله لِيُوصِلَ الحديثَ الصَّعْبَ إلى غيره، وكَأَنّ الشّارحَ (أي المولى المازندراني رحمه الله) لم يَرْضَ بهذا الجواب وَتَمَسَّك بالتّسليم وَرَدِّ عِلْمِه إليهم عليهم السلام.

والحقّ أنّ الرِّواية ضعيفةٌ، والرَّاوي مجهول، ولازِمُ هذا الجواب: أنّ الإحتمال بمعنى النَّقل والرِّواية، مع أنّ الظّاهر بل صَريحَ ما يأتي في الحديث الخامس: أنّه بمعنى القَبول والإدراك، فإنْ صَحَّ حديثُ الحَذْفِ: كان المفادُ أنّ المَلَكَ المُقَرَّبَ أيضاً لا يُدرِك ولا يَفْهَم حديثَهم، **فالوَجْهُ: أن يُحْمَلَ على ما لَمْ يَظْهَرْ منهم عليهم السلام أصْلاً، لا مَا نُقِل واشتَهَرَ وتَداوَل من حدِيثهم وَوُجِدَ بأيدي النّاس، إذ يَخلو حينئذٍ نقْلُه عن الفائدة!**» (شرح أصول الكافي والرَّوضة: ج ٧: ص ٨: هامش ١).

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ حديثَهم صَعْبٌ مستَصْعَب: الحديث ٤.

: **خَبَر محمّد بن عبد الخالق وأبي بصير قال**: «قال أبو عبد الله عليه السلام : يا أبا محمّد! إنّ عندنا واللهِ سرّاً من سرِّ الله، وعِلْماً من عِلْم الله، واللهِ ما يَحْتَمِلُه مَلَكٌ مُقَرَّبٌ ولا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ ولا مؤمِنٌ امتحنَ اللهُ قَلْبَه للإيمان، واللهِ ما كَلَّفَ اللهُ ذلك أَحَداً غيرَنا، ولا استَعْبَدَ بذلك أَحَداً غيرَنا . . . »(١).

(١) كتاب «الحجّة»: بابُ أنّ حديثَهم صَعْبٌ مُسْتَصْعَب: الحديث ٥، هذا.

وعَقَّبَ عليه الميرزا حبيبُ الله الهاشميّ الخوئيّ رحمه الله بقولِه: «وبهذه الرّواية يَحصل الجَمْعُ بين قولهم عليهم السلام : [**إنّ حديثَنا صَعْبٌ مُسْتَصْعَبٌ، لا يَحتمِله إلّا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ أو نَبيٌّ مُرْسَل أو مؤمِنٌ امتحنَ اللهُ قلبَه للإيمان**] وبين الخَبَر الخالي عن الإستثناء، **فإنّ الثّاني** مَحْمُولٌ على السّرِّ المختَصّ بهم عليهم السلام الذي لا يَحتمِله أَحَدٌ غيرُهم، **والأوّل** مَحمولٌ على السّرِّ الذي هو أَدْنَى من ذلك، وهو السّرُّ الذي تَقدَّم إليهم النّصُّ من الله سبحانه لإظهاره لِبَعْضِ خواصّهم على مراتبِ استعدادهم، وهو الذي أشَار إليه الصّادق عليه السلام بقولِه: [**لو عَلِمَ أبو ذرّ ما في قَلْبِ سلمان. . .**] فإنّ أبا ذرّ لا

. . . .

استعدادَ له على احتمالِ السّرِّ الذي احتمَلَه سلمان، وكذلك كُمَيْل بن زياد - مع كونِه من خواصّ أصحابِ أميرِ المؤمنين عليه السلام - لا يَحتمِل ما احتملَه أبو ذرّ رحمه الله، فهو وإن كان صاحبَ سرِّه عليه السلام لكن بالنِّسْبَة إلى غيره من سائرِ النّاس، ولذلك أنّه بعد ما سألَ منه عليه السلام عن الحقيقة وأجاب عليه السلام بقولِه: [**ما لَكَ والحقيقة؟!**]: قال: أَوَلَسْتُ صاحبَ سرِّك؟، فلم يُقِرُّه عليه السلام على عمومِ ما ادّعاه، بل أجاب بقولِه عليه السلام: [**بلى، ولكن يَترشَّح عليك ما يَطفح منّي**]، فإنّ استدراكَه عليه السلام بقولِه: **ولكن**. . . : إشارةٌ إلى أنّ ما يُظهره من السّرِّ عليه من قَبيلِ نَداوَةِ الطّفحان ورشحتِه الفائضة من جوانبه، وأنّه ليس صاحبَ السّرِّ على نحوِ العموم**!**.

وبالجملة: فقد وَضَحَ وظَهَرَ ممّا ذَكَرْنا أنّ أسرارَ الله سبحانه هي علومٌ لا يَجوز إظهارُ ما جاز إظهارُه منها إلّا للكُمَّلِ على اقتضاءِ مراتبِ الإستعداد(*).

(*) وعن بعضِ المحقّقين: «أن الجَمْعَ بين ما اشتَمَلَ على ←

....

وقد رَوى في الخرائج بإسناده عن عبد الرّحمان بن كثير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: [أتى الحسينَ عليه السلام ناسٌ فقالوا له: يا أبا عبد الله! حدِّثنا بفَضْلِكم الذي جَعَلَ اللهُ لكم؟ فقال: إنّكم لا تَحْتَمِلونَه ولا تُطيقونَه، قالوا: بلى نَحتَمل، قال: إن كُنتم صادِقين فليَتنحَّ إثنان وأُحَدِّث واحِداً، فإن احتمَله حدَّثتكم، فتَنَحّى إثنان وحَدَّثَ واحِداً، **فقام طائرَ العقل، ومَرَّ على وَجْهِه وذَهَبَ، وكَلَّمَه صاحباه فلم يَرُدْ عليهما شيئاً وانصَرفوا!**].

وفيه بالإسناد المَذكور قال: [أتى رَجُلٌ الحسينَ بن عليّ عليهما السلام فقال: حَدِّثني بِفَضْلكم الذي جَعَلَ اللهُ لكم؟ فقال: إنّك لن تُطيقَ حَمْلَه، قال: بل حَدِّثني يا ابنَ رسولِ الله! إنّي أَحْتَمِلُه، فَحَدَّثَه بحديثٍ فما فَرَغَ الحسينُ عليه السلام

← الإستثناء وبين الخالي عنه هو: **بِحَمْلِ الأوّل** على معرفةِ ذواتِهم وحقيقتِهم عليهم السلام، **وبِحَمْل الثّاني** على معرفةِ صفاتِهم ومقاماتِهم عليهم السلام، وهناك قِسْمٌ يَحْتَمِلُه العلماءُ والكُملاء وهو: معرفةُ أفعالِهم وحركاتِهم عليهم السلام، وقِسْمٌ يَحْتَمِلُه عمومُ الخَلْقِ وهو: أوامِرُهم ونواهيهم عليهم السلام» - إنتهى -.

. . . .

من حديثِهِ **حتّى ابيضَّ رأسُ الرَّجُلِ ولحيتُه وأُنْسِي الحديث**، فقال الحسينُ ﴿عليه السلام﴾: أَدْرَكَتْه رحمةُ الله حيث أُنْسِي الحديث].

وفي [**البحار**] من كتاب [**المحْتَضر**] للحسن بن سليمان من كتابِ ابنِ شريفة الواسطي يَرفعه إلى ميثَم التَّمار، قال: [بينما أنا في السُّوق إذ أتى أَصْبَغُ بن نباتة فقال: وَيْحَكَ يا ميثَم! لقد سمِعْتُ من أمير المؤمنين ﴿عليه السلام﴾ حديثاً صَعْباً شديداً، قلت: وما هو؟ قال: سمِعْتُه يقول: - إنّ حديثَ أهلِ البيت صَعْبٌ مُسْتَصْعَبٌ لا يَحتمِله إلّا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ أو نَبيٌّ مرسَلٌ أو عبدٌ مؤمِنٌ امتحنَ اللهُ قلبَه للإيمان - فقمْتُ مِن فَوْرَتي فأَتَيْتُ عَلِيّاً ﴿عليه السلام﴾ فقلت: يا أميرَ المؤمنين! حديثٌ أَخْبَرَني به أصبغُ عنك قد ضقْتُ به ذَرْعاً، فقال ﴿عليه السلام﴾: ما هو؟ فأَخْبَرْتُهُ به، فتَبَسَّم ثمّ قال: إِجْلِسْ يا ميثَم! أَوَ كُلُّ عِلْمٍ يَحتمِله عالِمٌ؟ إنّ الله تعالى قال للملائكة:

﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠].

....

فهل رأيتَ الملائكةَ احتملوا العِلْمَ؟ قال: قلتُ: وإنّ هذا أَعْظَمُ من ذلك! قال: والأُخرى: إنّ موسى بن عمران أَنْزَلَ اللهُ عليه التّوراة، فظَنّ أن لا أحدَ أَعْلَمُ منه، فأَخْبَرَه أنّ في خَلْقِه أَعْلَمُ منه، وذلك إذ خافَ على نَبيِّه العُجْب! قال: فَدَعَا ربَّه أن يُرْشِدَه إلى العالِم، قال: فَجَمَعَ اللهُ بينه وبين الخِضر عليه السلام، فَخَرَقَ السّفينةَ فلم يَحتمِل ذلك موسى، وقَتَلَ الغلامَ فلم يَحتمِله، وأقامَ الجدارَ فلم يَحتمِله!.

وأمّا النّبيُّون: فإنّ نبيَّنا ﷺ أَخَذَ يومَ غدير خُمٍّ بيدي فقال: اللَّهُمَّ مَن كنتُ مولاه فَعَلِيٌّ مولاه، فهل رأيتَ احْتَمَلوا ذلك إلّا مَن عَصَمَ اللهُ منهم! فأَبْشِروا ثمّ أَبْشِروا، فإنّ اللهَ قد خَصَّكم بما لم يَخصّ به الملائكةَ والنّبيِّين والمرسَلين، فما احتمَلتم ذلك في أَمْرِ رسولِ الله وعِلْمِه فَحَدِّثوا عن فَضْلِنا ولا حَرَج، وعن عظيمِ أَمْرِنا ولا إثْمَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: أُمِرْنا معاشِرَ الأنبياء أن نُخاطِبَ النّاسَ على قَدَرِ عقولهم](*).

(*) أُنظر «بحار الأنوار»: ج ٢٥: الباب ١٣: ص ٣٨٤: الحديث ٣٨.

. . . .

قال المحدِّثُ المجلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذِكْرِ الحديث -: لعلّ المرادَ بآخِرِ الخَبَر أنّ كلَّ ما رَوَيْتُم في فَضْلِنا فهو دونَ دَرَجَتِنا، لأنّا نُكَلِّمُ النّاسَ على قَدَرِ عُقولهم، أو المعنى: أنّا كُلِّفْنَا بذلك ولم تُكَلَّفُوا بذلك، فقُولوا في فَضْلِنا ما شِئْتُم، وهو بَعيد»(**) - إنتهى -.

* * *

(*) أُنظر «منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة»: ج ٢: ص ٢٤١ و٢٤٢.

الفصل الرّابع

- في فَائِدةِ الصّلاةِ على النّبيِّ ﷺ وأنّها لَهُ ﷺ أو للمصلِّي؟
- في بَيَانِ معنى الصّلاة

بَيَانُ أنّه هل يَنْفَعُهم عليهم السلام الصّلاةُ شيئاً أم ليس إلّا لانتفاعِنا؟:

قال العلّامةُ المجلسي رحمه الله في أَرْبَعِينِه:

«ذَهَبَ الأكثرُ إلى أنّهم صلواتُ الله عليهم لم يَبْقَ لَهُم كَمَالٌ مُنْتَظَر، بل حَصَلَ لَهُم جميعُ الفضائل والكمالات، ولا يُتَصَوَّر للبَشَر أكثرُ ممّا مَنَحَهُم اللهُ تعالى، فلا تَزيدُهم صلاتُنا شيئاً، بل يَصل نفعُها إلينا، وإنّما أُمِرْنا بذلك لإظهارِ حبِّهم وولائِهم، بل هو إنشاءٌ لإظهارِ الإخلاصِ والولاءِ منّا، وليس الغرضُ طلبَ شيءٍ لَهُم، ويَتَرتَّب عليه أن يُفيضَ اللهُ علينا بسَبَبِ هذا الإظهار فُيوضَه ومواهبَه، ويَستجيبَ دعاءَنا، كما أنّه إذا كان لأَحَدٍ مَحْبوبٌ يُحِبُّه حبّاً شديداً، وقد أعطاه كلَّ ما يُمكن، فإذا كان لِرَجُلٍ حاجَةٌ عند المحبِّ: **يَتَقَرَّب إليه بالثَّناء على مَحْبوبه**، وطَلَبِ شيءٍ له تَقَرُّباً إليه بإظهار حبِّه. **وهذا الكلامُ عندي مَنظورٌ فيه، بل يُمكن أن يُوَجَّه بوجوهٍ أُخَر:**

الأوّل: أن يكون الصّلاةُ سَبَباً لِمَزيدِ قُرْبِهم وكمالاتهم، ولم يَدُلّ دليلٌ على عدم تَرَقِّيهم في الكمالات في النَّشأةِ الآخِرة، بل بعض الأخبار يَدُلّ على خِلافه، كما وَرَدَ في بعضِ أخبار التّفويض أنّه إذا أُفيضَ شيءٌ على

إمامِ العصر: يُفاضُ أوّلاً على رسولِ الله ﷺ، ثمّ على إمامٍ إمامٍ حتّى يَنتهي إلى إمامِ العصر صلواتُ الله عليه، حتّى لا يكون آخِرُنا أَعْلَمَ من أَوّلنا، بل مراتِبُ قُرْبِهِ وارتباطِه وَرَحَمَاتِه غيرُ متناهيةٍ، ولا يَبعد أن يكونوا دائماً متصاعِدين على مَدارجِ القُرْبِ والكَمال...

الثّاني: أن يكون سَبَباً لِزيادةِ المَثُوبات الأُخرويّة، وإن لم تَصِرْ سَبَبَاً لِحصولِ كَمَالٍ لَهُم، وكيفَ يُمنَع ذلك عنهم عليهم السلام، وقد وَرَدَ في الأخبار الكثيرة وصولُ آثارِ الصَّدقاتِ الجارية والأولاد والمصحف وغيرها إلى الميّت، وأَيُّ دليلٍ دَلّ على استثنائهم من تلك الأحكام؟ بل هُمْ آباءُ هذه الأُمّةِ المرحومة، والأُمّةُ: أولادُهم، وكلُّ ما صَدَرَ عن الأُمّة من خَيرٍ وطاعةٍ يَصل إليهم نفعُها وبركتُها.

الثّالث: أن تَصير سَبَبَاً لأُمورٍ تُنْسَبُ إليهم، من رَوَاجِ دِينهم، وكَثْرَةِ أُمّتِهم، واستيلاءِ قائمِهم عليه السلام، بل تَعظيمِهم وتَبجيلِهم وَذِكْرِهم في الملأ الأعلى بالجميل والثّناء عليهم، كما ذَكَرَ بَعْضٌ(١) في تَفسير الصّلاة عليه ﷺ أنّ المرادَ تعظيمُه في الدّنيا بإعلاءِ ذِكْرِه، وإظهارِ دِينه، وإبقاءِ

---

(١) أُنظر «رياض السّالكين»: ج ١: ص ٤٢٠.

شريعتِه، وفي الآخِرة بإجزال مَثُوبَتِه، وتَشفيعِه في أُمّته، وإبداءِ فضيلتِه بالمقام المحمود، وقد وَرَدَ في بعضِ الأخبار في معنى السّلامِ عليهم: أنّ المرادَ سلامتُهم وسلامةُ دِينهم وشيعتِهم في زمانِ القائم عليه السلام [(١)].

(١) وممَّن أَلْقَى دَلْوَه في الدِّلاء: الفقيهُ المحقِّقُ السيِّد محمّد هادي الحسينيّ الخراسانيّ الحائريّ رحمه الله (١٢٩٧ - ١٣٦٨هـ)، حيث يقول رحمه الله في رسالتِه اللّطيفةِ الشّريفة «عُروضُ البلاءِ على الأولياءِ»:

«**فائدةُ الصّلاةِ على النّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم وأنّ فائدتَها له صلى الله عليه وآله وسلم أو للمُصَلِّي؟ وأنّه كيفَ يَزيدُ على مقاماتِ النّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم بصَلاةِ أُمَّتِه عليه؟**

فنقول: أَثَرُ الصّلاةِ وَطَلَبِ الرَّحمةِ من الله تعالى هو [الإستحقاق]، **وإن كان ما يُعْطيه اللهُ تعالى بعد الصّلاة: كان يُعطيه ولو لم يُصَلِّ أَحَدٌ عليه صلى الله عليه وآله وسلم!**، ولكن كان العطاءُ[(*)] من حيث [**التَّفَضُّل**][(**)].

(*) في صُورةِ ما لو لَمْ يُصَلِّ أَحَدٌ عليه صلى الله عليه وآله وسلم.

(**) لِكَوْنِ المحَلّ لائِقاً لكلِّ جَميل، والمبدأُ لا نَقْصَ في جُودِهِ وَفَيْضِه.

تَقْرِيب:

ومِمّا يُناسب هذا البحثَ: حَلُّ إشكالٍ يُورَد في اللّعن على أعدائهم وسائرِ مَن يَستحقّ اللّعن، وهو أنّه هل يَصير اللّعنُ سَبَباً لِزيادةِ عقابهم أم لا؟ **وعلى الثّاني**: يَلزم أن يكون لَغْوَاً، **وعلى الأوّل**: يَلزم أن يُقاسوا من الشّدائد والعَذاب بِفِعْلِ غيرِهم ما لا يَستحقُّونَه، ونَختار في حلِّه مسالِكَ:

أو: أَثَرُ الصّلاةِ هو **شِدَّةُ الإستحقاق**، وإن كان أَصْلُه(*) ثابتاً.

ومعلومٌ أنّ الإستحقاقَ وتَأَكُّدَّ وجودِهِ: كَمَالٌ آخَر، لا يكون مع التَّفَضُّل!» - إنتهى -(**).

(*) أي أَصْل الإستحقاق.

(**) أُنظر رسالةَ «عُروض البلاءِ على الأولياءِ»: الوَجْه الثّامن: وهي مَنشورةٌ في العدَد الرّابع [٣٧] من نَشرةِ «تُراثُنا» الصّادرةِ عن مؤسَّسةِ آلِ البيت عليهم السلام لإحياء التُّراث: ص٢٣٠: السّنة التّاسعة: شوّال ١٤١٤هـ: قَدَّمَها وَقَدَّم لها سيِّدُنا المحقِّقُ المتتبِّعُ الحجَّةُ السيِّد محمّد رضا الحسينيّ الجلالي - حفظه الله -.

المَسْلَكُ الأوّل: أن يُختار الشّقُّ الثّاني، ويقال: الفائدةُ إظهارُ بُغْضِ أعداءِ الله، وليس الغرضُ منه طَلَبَ العَذاب، بل مَحْضَ إظهارِ عَداوتهم، فنَستحقّ بذلك المثوباتِ العظيمة، كما ذُكِرَ في كَلِمَةِ التّوحيد المُخْبِرِ عمّا في الضّمير من الإعتقاد الحقّ.

المَسْلَكُ الثّاني: أن يُختار الشّقُّ الأوّل، ويقال: إنّ مقاديرَ العُقوبات ليس إلّا بتقريرِ الشّارع، مثلاً: الشّارعُ قَرَّرَ على تَرْكِ الصّلاة عقابَ أَلْفِ سَنَةٍ، وقال لِعَبْدِه: لا تَتْرُكْها، وإلّا أُعَاقِبك كذا وكذا سَنَة، فَيَجِدُ العقلُ حُسْنَ العقاب في تلك المدّة على تَرْكِها، لِأَمْرِه بها، وتَحذيرِه عن تَرْكِها، وإعلامِه كونَ ذلك العقاب بإزاءِ تَرْكِها، فكذا هَهُنا: **قَرَّرَ الشّارعُ لهؤلاءِ الأشقياء على قبائحِ أعمالهم عِقَاباً في نفسِه، وعِقاباً متوقِّفاً على لَعْنِ مَن يَلْعَنُهم، فَهُم يَستحقُّون كلَّ عقابٍ يَتَرَتَّب على كلِّ لَعْنٍ.**

المَسْلَكُ الثّالث: أن يقال: إنّ الله تعالى لا يُعاقِبُهم على قَدَرِ استحقاقِهم، فكُلّما لَعَنَهم لَاعِنٌ وزِيدَ بسبَبِه في عقابِهم: لا يَزيد على ما يَستحقُّونَه [من العقوبات].

المَسْلَكُ الرّابع: أن يقال: إنّ لِأَعْمَالِ هؤلاءِ قُبْحاً في

نفسِه من حيث مخالَفةِ أَمْرِ الله تعالى، وَقُبْحاً آخَر من جهةِ الظُّلمِ على غَيرِهم، وَمَنْعِ الفوائد التي كانت تَتَرَتَّب على اقتدارِ المعصوم واستيلائهِ وظهورِه، من المنافعِ الدّنيويَّة والأُخرويّة والهِدايات وَرَفْعِ الظُّلم [على غَيرِهم]، وكَشْفِ الحَيْرَةِ والجَهالات، **ولا يُوجَدُ أَحَدٌ لم يَصِلْ إليه من ثَمَرَةِ تلك الشّجَرات الملعونة شيءٌ! بل في كلِّ آنٍ يَصِلُ إليهم من آثارِ ظُلْمِهم مَضَارٌّ كثيرة.**

كما وَرَدَ[1] في الأخبار المتظَافرة: أنّه ما زال حَجَرٌ عن حَجَرٍ، ولا أُرِيقَتْ مِحْجَمَةُ دَمٍ إلّا وهو في أعناقهما... فَكُلُّ الشّيعة مَظْلومون طالِبو حُقوقٍ، وكلُّ لَعْنٍ: طَلَبُ حقٍّ واستِعْدَاءٌ عن ظُلْم، فَيَزيد عقابُهم على قَدَرِ لَعْنِ مَن يَلْعَنُهم...» - إنتهى -[2].

(١) الكافي: ج٨: ص١٠٣، الحديث ٧٥، الأصول الستّة عشر: ٣٠٥: الحديث ٤٥٨، بحار الأنوار: ج ١٦: ص ٣٤١: الحديث ٣٢، شرح أصول الكافي: ج ١٢: ص ٣٠: الحديث ٧٥.

(٢) أُنظر «الأربعون حَديثاً»: ج ٢: ص ٤٤٤ إلى ٤٤٧.

بَيَانُ معنى الصّلاة:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]:

قال العلّامةُ المجلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أربَعِينِه:

«**قيل**: صَلاةُ الله على نَبيِّه: ثناؤه عليه وتبجيلُه وتعظيمُه، وكذا صلاةُ الملائكة: الثَّناءُ عليه بأَحْسَنِ الثّناء، والدّعاء له بأَفْضَل الدّعاء[١].

وقيل: صلاةُ الله: مَغْفِرَةٌ، وصلاةُ الملائكة: إستغفار، وهو غَيْرُ مُوَجَّهٍ على أُصولنا إلّا بتأويلٍ[٢].

---

(١) أُنظر «مَجْمَع البيان»: ج ٨: ص ١٧٩.

(٢) فإنّ الإستغفارَ يَسْتَلْزِمُ: «التّزكيةَ[*]» من الذّنوب والتَّنزيهَ من

(*) رَوى الصّدوقُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «ثواب الأعمال» عن الكاظم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أنّه سُئِلَ: ما معنى صَلاةِ الله وصَلاةِ الملائكة وصَلاةِ المؤمنين؟ فقال عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «**صَلاةُ الله رَحْمَةٌ من الله، وصَلاةُ الملائكةِ تَزْكِيَةٌ منهم له، وصَلاةُ المؤمنين دُعَاءٌ منهم له**» (ثواب الأعمال: ص ١٨٧: الحديث ١). ←

....

العُيُوب، بل قد يُجْعَلُ الإستغفارُ: نَوْعاً من الدّعاء، وَحُسْنُ الثّناءِ من الله عزّ وجلّ: قِسْماً من الرَّحمة، كما يَجوز جَعْلُ التّعظيم داخِلاً في التّزكية والتّنزيه لاستلزامِه إيّاهما...» (أُنظر «الرّسائل الأحمديّة» للشّيخ الكامِل آل طَوْق البحرانيّ القطيفيّ رحمه الله: ج ١: ص ١٧٦).

← وأيضاً في «معاني الأخبار» عن أبي حمزة قال: «سألتُ أبا عبد الله عليه السلام عن قَوْلِ الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ **[الأحزاب: ٥٦]** فقال: **الصّلاةُ من الله رَحْمَة، ومن الملائكة تَزْكِيَة، ومن المؤمنين دعاء**» (معاني الأخبار: ص **٣٦٨**).

وعَقَّبَ عليهما الشّيخُ الكامِلُ آل طَوْق البحرانيّ القطيفيّ رحمه الله بقولِه: «ولا يُنافيه عَطْفُ الرّحمة عليها في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ﴾ **[البقرة: ١٥٧]** حيث إنّه مُقْتَضٍ للمغَايَرَة، لِعَدَمِ تَعَيُّنِ العطفِ هنا، **بل يجوز أن يكونَ تَفْسيرَها**، وهو شائِعٌ ذائِعٌ في القرآن وفي كثيرٍ من فَصيحِ كلامِ أَهْلِ اللّسان» - إنتهى - (أُنظر «الرّسائل الأحمديّة»: ج ١: ص ١٧٥ و١٧٦).

وقيل: صلاةُ الله: رحمتُه، ومن الملائكة: طَلَبُ رَحْمَتِه، **ويَدُلّ على الأوّل**: ما رواه أبو بصير قال: [سألتُ أبا عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ عن هذه الآية، فقلت: كيف صلَاةُ الله على رسوله؟

فقال: يا أبا محمّد**!** تَزْكِيَتُه له في السّمٰوات العُلَى.

فقلت: قد عَرَفْتُ صلاتَنا عليه، فكيف التّسليم؟

فقال: **هو التّسليم له في الأمور**](١)، وأُمِرنا بالصّلاة عليه، أَمْرٌ بِقَوْل: [(**قُولوا**): اللّهمّ صَلِّ على محمّدٍ وآلِ محمّدٍ](٢).

---

(١) أُنظر «مَجمع البيان»: ج ٨: ص ١٨٠، و«بحار الأنوار»: ج ١٧: ص ١٩.

(٢) أُنظر «الأنوار النّعمانيّة»: ج ١: ص ١٣١.

وفي «كَشْف الغُمّة» للشّعراني - **من عُلماء العامّة** - عن النّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أنّه كان يقول: «أَنْهَاكُم عن الصّلاةِ البتراء**!** فقيل له: ما الصّلاة البتراء يا رسولَ الله؟ فقال: أن تقولوا: اللّهُمّ صَلِّ على محمّدٍ وتُمْسِكوا، فقيل: ما نَقول؟ فقال: **قُولوا**: اللّهُمّ صَلِّ على محمّدٍ وآلِ محمّد» (أُنظر «الصّواعق المُحرقة»: ص ١٤٦ - ١٤٨) ومِثْلُه كثير.

وَرَوَى البخاري ومسلم وغيرُهما في صِحاحهم(١): عن عبد الرّحمن بن أبي ليلى، قال: [لَقِيني كعبُ بن عجرة، فقال: أَلَا أُهْدِي لك هديّةً سَمِعْتُها من النّبيّ ﷺ؟

فقلت: بلى، فاهدِها لي.

فقال: سأَلنا رسولَ الله ﷺ فقلنا: يا رسولَ الله! كيفَ الصّلاةُ عليكم أهلِ البيت، فإنّا قد عَلِمْنا كيف نُسَلِّم عليك؟

قال: **قولوا**: اللّهُمَّ صَلِّ على محمّدٍ وآلِ محمّدٍ كما صَلَّيْتَ على إبراهيم و[على] آلِ إبراهيم، إنّك حَميدٌ مَجيد، اللّهُمّ بارِك على محمّدٍ وعلى آلِ محمّدٍ، كما بارَكْتَ على إبراهيم وعلى آلِ إبراهيم، إنّك حَميدٌ مَجيد].

إلّا أنّ مُسْلِماً لم يَذْكُر (في صحيحِه): **[على إبراهيم]**

---

(١) صحيح مسلم: ج ٢: ص ١٦، صحيح البخاري: ج ٤: ص ١١٨ وج ٧: ص ١٥٦، سُنَن ابن ماجة: ج ١: ص ٢٩٣، المستَدرك على الصّحيحَيْن: ج ٣: ص ١٤٨، السُّنَن الكبرى للبيهقي: ج ٢: ص ١٤٧، المحلّى: ج ٤: ص ١٣٥.

في الموضعَيْن، فصلاتُنا عليه: طَلَبٌ لِأَن يُعَظِّمَه اللهُ ويُبَجِّلَه، ويُثني عليه في المَلأ الأعلى، ويُعْلِي ذِكْرَه ودَعْوَتَه، وَيُكَثِّر أُمَّتَه، ويُكَثِّر رحماتِه وبركاتِه عليه، وعلى أهلِ بيته المكرَّمين، وقد مَرَّ منّا الإشارة إليه.

ويَظهر ممّا أَسْلَفْنا من الخَبَر ومن غيره من الأخبار أنّ المرادَ بالتّسليم: **الإنقياد...**

حَلُّ إشكالٍ وَدَفْعُ إعضالٍ يُورَدُ فيما رَوَيْنا من طُرُقِهم من كيفيّةِ الصَّلاة [على محمّدٍ وآلِه صلواتُ الله عليهم] مِن تَشبيه الصّلاة على محمّدٍ وآلِه بالصّلاة على إبراهيم وآلِ إبراهيم:

وهو: إنّ المُشَبَّهَ به يَنبغي أن يكون أقوى وأشدّ من المُشَبَّه، والأَمْرُ هنا بالعكس، فإنّ درجةَ نَبيِّنا وآلِه عليهم الصّلاةُ والسّلام: أَرْفَعُ من إبراهيم وآلِ إبراهيم، فيكون الصّلاةُ عليهم أيضاً أَتَمَّ وأَكْمَلَ، وقد وَرَدَ مِثْلُ هذه العبارة في الدَّعواتِ المأثورةِ عن أئمّتنا عليهم السلام أيضاً كثيراً، وقد تَعَرَّضَ المخالِفُ والمؤالِفُ لِدَفْعِ هذا الإشكال...» **وَذَكَر رحمه الله بَعضَ تلك الوجوه على سَبيل الإجمال، إلّا أنّ أَكْثَرَها لا يَخلو من نَظَر، والعُمْدَةُ منها ثلاثةٌ:**

«**الأوّل**: إنّ أشدّيةَ المُشَبَّه به وأَغَلَبيّته ليست أَمْراً لازِماً، بل قد يَتحقّق التّشبيهُ بدونها، كما يقول أَحَدُ الوَلَدَيْن لأبيه: أعطِني ديناراً كما أَعْطَيْتَ أخي ديناراً، وقد يُعَدّ منه قولُه تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وقولُه تعالى: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧].

والحاصل: أن التّشبيَه لِأَصْلِ الفِعْل بأَصْلِ الفِعْل لا القَدَر بالقَدَر!.

الثّاني: ما ذَكَرَه ابنُ حَجَر(١) وهو: أنّ الكاف للتّعليل، كما في قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ﴾ [البقرة: ١٥١]، وفي قولهِ تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

الثّالث: ما اختارَه أَكْثَرُ محقّقي الخاصّة والعامّة [وهو مَسْطُورٌ في كُتُبهم] وهو: أنّه لمّا كان نبيُّنا وآلُه صلواتُ الله عليهم من جُمْلَةِ آلِ إبراهيم عليه السلام، كما أنّ جماعةً من الأنبياء أيضاً كذلك: كانت الصّلاةُ على نَبيِّنا ﷺ

(١) فتح الباري: ج ١١: ص ١٣٧.

وآلِه عليهم السلام حاصِلةً في ضِمْنِ الصّلاة على آلِ إبراهيم على الوَجْهِ الأَتَمّ الأَكْمَل.

والمطلوبُ بقولنا: [اللَّهُمَّ صَلِّ على محمّدٍ وآلِه...] أَنْ يُخَصُّوا من الله سبحانه بصلاةٍ أُخرى على حِدَةٍ مماثِلةٍ للصّلاة التي عَمَّتْهم وغيرَهم، والصّلاةُ العامّةُ للكلّ من حيث العموم: أقوى من الخاصّة بالبعض!.

وقد أُجْرِي هذا الجوابُ في حلِّ الخَبَر الذي رُوِي(١) عن الرّضا عليه السلام [أنّ] المرادَ بالفداء العظيم: الحسين عليه السلام، في قوله تعالى: ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠٧]، وما يُتَوَهَّم من الإشكال بأنّ الفِداء يكون أَحَطَّ مرتَبةً من المَفْدِيِّ عنه(٢).

وحاصِلُ الجواب هنا: أنّه لمّا كان نَبيُّنا والحسينُ وفاطمةُ وسائرُ الأئمّة عليهم السلام من أولاد إسماعيل عليه السلام، فلو كان ذُبِحَ إسماعيلُ في ذلك الوقت: لم يُوجَد نَبيُّنا ولا

---

(١) أُنظر «الخصال»: ص ٥٩: الحديث ٧٩، و«عيون أخبار الرّضا عليه السلام»: ج ١: ص ٢٠٩: الحديث ١.

(٢) وهو إسماعيل عليه السلام.

واحِدٌ من الأئمّة عليهم السلام ، **فكأنّ الحسينَ عليه السلام صار فداءً لِنفسِه ولِجَدِّه وأبيه وأخيه وأولادِه المعصومين عليهم السلام جميعاً مع إسماعيل عليه السلام !** ولا شكّ في أنّ مرتَبةَ كلِّ السِّلسِلَة أَعْظَمُ من مرتَبةِ الجزء الواحد [وهو الحسين عليه السلام].

وإجراءُ هذا الجواب في هذا المقام كان يَرويه الوالِدُ العلَّامةُ رحمه الله عن شَيْخِه البهائي طاب ثَراه. . . » - إنتهى - .

والأوّلُ من هذه الثّلاثة هو الأَظْهَرُ عند العلّامةِ المجلسي رحمه الله ثمّ الثّاني ثمّ الأخير - واللهُ تعالى يَعلَم -(١).

---

(١) أُنظر «الأربعون حديثاً»: ج **٢**: ص **٤٤٧** و**٤٤٨** و**٤٤٩** و**٤٥٣** و**٤٥٤** و**٤٥٨** و**٤٥٩**، هذا. ولا بأسَ في خاتمةِ هذا الباب أن نَنْقُلَ وَجْهاً من خواطِرِ بَالِ العلّامةِ المجلسي رحمه الله - وإن لم يكن مختاراً عنده - فإنّ فيه فائدةً جليلة، قال:

«**الثّالث عشر**: ما خَطَرَ بِبالي، وإن لم يكن مُختاراً عندي، وهو أنّ المعلومَ من مَذْهَبِ الإماميّة: فَضْلُ كُلِّ واحدٍ من

....

نبيِّنا وأئمّتِنا - صلواتُ الله عليهم - على كلِّ واحدٍ من الأنبياء عليهم السلام، لا فَضْلَ كلِّ واحدٍ على الجميع، ولِكَوْنِ إبراهيم وآلِه مشتَمِلين على ثلاثةٍ من أُولي العَزْمِ وآلافٍ من غيرِ أُولي العَزْم: لا يُنافي فَضْلَ هؤلاءِ بأجمعهم - إذا جُمِعَتْ فضائِلُهم وثوابُهم - على نبيّنا وآله عليهم السلام، [وإن كان قد] فُضِّلَ كلٌّ واحدٍ منهم على كلِّ واحدٍ من هؤلاءِ أضعافاً مضاعفةً! **لكن يَرِدُ عليه أنّه يُفْهَمُ من بعضِ الأخبار فَضْلُهم على الجميع أيضاً، كما لا يَخفى على المُتتبِّع!**»
- إنتهى -.

(أُنظر «الأربعون حديثاً»: ج ٢: ص ٤٥٧ و٤٥٨).

* * *

الفصل الخامس

- **مَبِيتُ عليٍّ عليه السلام على فِراشِ النَّبِّي صلى الله عليه وآله وسلم ليلةَ الهجرة**

مَبِيتُ عليٍّ عليه السلام على فِراشِ النَّــبِيّ صلى الله عليه وآله وسلم ليلةَ الهجرة:

إعتراضٌ وجوابٌ:

إن قلت: إذا كان الإمامُ عليه السلام عالِماً قَطْعاً وموقِناً بَتّاً(١) على أنّ المشرِكين لا يَقتلونَه حيث نامَ على فِراشِ

---

(١) **بِنَحْوٍ لا بَداءَ فيه ولا تَخَلُّف**، ومن هنا فقد أَضْرَبْتُ صَفْحاً عن التَّعَرُّضِ للوَجْهِ الذي ذَكَرَه بعضُهم في المقام - منهم شيخُنا الأستاذ التّبريزي رحمه الله - من أنّ الذي عَلِمَه الإمامُ عليه السلام هو ما كان في لَوْحِ المَحْوِ والإثبات(*).

(*) قال شيخُنا الأستاذُ التّبريزي رحمه الله: «الذي يَعْلَمُه الإمامُ عليٌّ عليه السلام هو ما كان في لَوْحِ المَحْوِ والإثبات، والعِلْمُ به لا يُنافي المباشرةَ بأَمْرٍ لا يَعْلَمُ حالَه في اللّوحِ المحفوظ، وَلِذا كان الإقدامُ على أَمْرٍ بتكليفٍ من الله عزّ وجلّ أو من رسولِهِ صلى الله عليه وآله وسلم - سواءٌ أكانَ الأَمْرُ عامّاً أو خاصّاً -: لا يُنافي ما يَترتَّب على الإطاعةِ من الفضيلة، مع عَدَمِ العِلْمِ بواقعِ ذلك العَمَل في اللّوحِ المحفوظ، **هذا أوّلاً. وثانياً**: لم يَثْبُتْ عندنا أنّ الله سبحانه يُظْهِرُ للنّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم - فَضْلاً عن الأئمّة عليهم السلام - في كلِّ واقعةٍ حقيقَتَها الواقعيَّة، وإذا اقتضَتِ المصلحةُ الإلهيّةُ خَفَاءَ أَمْرِها عن النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أو ←

رسولِ الله ﷺ، فكيفَ يكون ذلك فَضِيلةً ومَنْقَبَةً له عليه السلام على غيره؟ وكيفَ يَصُحّ أن يُقال: إنّ عَلِيّاً عليه السلام بَذَلَ نفسَه دون النّبيّ ﷺ وَوَقاه بنفسه الشّريفة؟!

....

← الإمام عليه السلام: فَتَخْفَى عنهما، وَلِذا سأَلَ عَلِيٌّ عليه السلام ليلةَ المبيت: [**أَوَتَسْلَمُ يا رسولَ الله؟**]...» - إنتهى - (أُنظر «صراط النّجاة في أجوبةِ الإستفتاءات»: ج **٢**: ص **٦١٥** و**٦١٦**: سؤال **٢٠٣٢**).

أقول: قولُه عليه السلام: «أَوَتَسْلَمُ يا رسولَ الله؟»: **إنّما هو لمصلحةِ كَشْفِ فَضيلَةِ إيثارِه عليه السلام رسولَ الله ﷺ بالبقاء، وإظهارِ مَنْقَبَةِ فدائِه عليه السلام رسولَ الله ﷺ بنفسِه عليه السلام، يَقيه بها المكروهَ وإن كان بمَرْتَبَتِه الدُّنيا!**.

ففي الحديث - وسيأتي قريباً إن شاء الله - عن الصّادق عليه السلام: أنّ اللهَ عزّ وجلّ أَوْحى إلى المَلَكَيْن اللَّذَيْن تَدَافَعَا الموتَ بينهما، وآثَرَ كلٌّ منهما البقاءَ لِنفسِه - بَعد أن أَوْحى إليهما فقال: إنّي مُمِيتٌ أحدَكما فاختارا أَيُّكما يُؤْثِرُ صاحبَه بالبقاء -: «**أين أنتما عن عَبْدي الرّاضي بالموت، الذي باتَ على فِراشِ ابنِ عمِّه يَقيه الرّدى بنفسِه؟ أَمَا إنّي قد عَلِمْتُ من سَريرتِه أنّ تَلَفَ نفسِه أَحَبُّ إليه من أن يُؤْخَذَ شَعْرَةٌ من شَعْرِ ابن عمِّه!...**».

قلتُ: الجوابُ من وَجْهَيْن:

: **الأوّل**: إنّه يَكفي في جهةِ المفاضَلة على غيره: تَوطينُ نفسِه الشّريفة على الهَلاك والقَتْل في سبيلِ الله عزّ وجلّ، وابتغاء مرضاته سبحانه وتعالى على كلّ حالٍ وتقدير، بحيث لو عَلِمَ عليه السلام أنّه يَهلكُ أو يُقْتَل: ما ضَعُفَ وما وَهَنَ وما استكانَ وما خافَ وما فَرَّ، فلا يُبالي عليه السلام متى لقى الموتَ أو لقيَه الموتُ، وقعَ على الموت أو وقعَ الموتُ عليه، وهو القائلُ عليه السلام: «واللهِ لابنُ أبي طالبٍ آنَسُ بالموت من الطِّفل بثَدْي أمِّه»(١)، «واللهِ لو تَظاهَرَتِ العرَبُ

---

(١) من كلامٍ له عليه السلام لمّا قُبِضَ رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم وخاطَبه العبّاسُ وأبو سفيان بن حرب في أن يُبايعا له بالخلافة.

بيانُه: إنّ مرُادَه عليه السلام أنّه في الأُنْسِ بالموت أَثْبَتُ مقاماً وأَرْسَخُ قدَماً من أُنْسِ الطِّفل بِثَدْي أُمِّه، لأنّ الطِّفل إنّما يَأْنَسُ به طَلَباً لأن يَرتَضِعَ منه، وذلك المطلوب ربَّما يَلْفِتُ وَجْهَه عنه إذا ارتوى منه أو شَبعَ من الطّعام أو ضجرَ منه، وأُنْسُه عليه السلام بالموت لِرُسُوخِ قدَمِه في مَقَرِّ الإيقانِ به وثَبَاتِه على وصُولِه عليه السلام إليه... - نَقْلاً عن بعضِ المحقّقين -.

على قِتالي: لمَا وَلَّيْتُ عنها، ولو أَمْكَنَتِ الفُرَصُ من رقابِها: لَسَارَعْتُ إليها»(١)، «يا رسولَ الله ﷺ! ليس هذا من مواطِنِ الصَّبر والبَلوى بل من مواطِنِ الرِّضا والبُشرى - لمّا قال ﷺ له عليه السلام: فكيفَ صَبْرُكَ إذا خُضِبَتْ هذه (أي لحيته عليه السلام) من هذا (أي رأسه عليه السلام)؟ -»(٢).

وقال الميرزا حبيب الله الهاشميّ الخوئيّ: «وتَفْضِيلُه عليه السلام أُنْسَهُ بالموتِ على أُنْسِ الطِّفل بالثّدي: بملاحظةِ أنّ أُنْسَ الطِّفلِ جِبِلِّيٌّ وطبيعيٌّ في معرَضِ الفناء والزّوال، وأُنْسَهُ عليه السلام بالموت ولقاءِ ربِّه عَقْلِيٌّ روحانيٌّ متَّصِفٌ بالبقاءِ والثّبات، فأيْنَ أَحَدُهما من الآخَر؟!»(*).

(١) من كتابٍ له عليه السلام إلى عثمان بن حُنَيْف الأنصاري.

(٢) أُنظر «أمالي الصّدوق»: ٩٣: المجلس ٢٠: الحديث ٤، وتفسير الإمام العسكري عليه السلام: ٤٠٨: الحديث ٢٧٩، وروضة الواعظين: ج ٢: ٣٤٥، وعيون الأخبار: ج ١: باب ٢٨: ص ٢٩٧: الحديث ٥٣.

(*) أُنظر «منهاج البراعة في شرحِ نهجِ البلاغة»: ج ٣: ص ١٢٣ و١٢٤.

فعِلْمُه عليه السلام بالموت لن يُغَيِّرَ شيئاً من ثَبَاتِه في الأمر والصّبرِ عند اللّقاء بعد أن باعَ نفسَه القُدسيّة من الله عزّ وجلّ ، لا يُريد عليه السلام إلّا ما أرادَه اللهُ عزّ وجلّ ورسولُه صلى الله عليه وآله ، ولا هوىً له في نفسِه ولا اعتزازَ له إلّا بربِّه عزّ وجلّ ورسولِه صلى الله عليه وآله ، ولا ابتغاءَ له إلّا لمرضاتهما .

ولهذا الإيثارِ النابعِ من شدَّةِ إخلاصه عليه السلام لربِّه عزّ وجلّ ولرسولِه صلى الله عليه وآله ومن زيادةِ معرفتِه بالله عزّ وجلّ ورسولِه صلى الله عليه وآله : نَزَلَ في حقِّه عليه السلام ذلك المَدْحُ والثّناءُ ، فقال عزّ وجلّ : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [البقرة: ٢٠٧] (١) .

---

(١) **والفِعلُ المضارع يُفيدُ الدّوامَ والإستمرار!** ولا يَصْدُرُ عن ذلك الوجود المبارَك الذي اتَّحَدَتْ معه مَلَكَةُ الإيثار وترسَّخَتْ واستحْكَمَتْ إلّا ما يُسانِخُها من أعمال، هذا .
وقد تكاثَرَت الرّواياتُ من طُرُقِ الفريقَيْن أنّ الآيةَ نَزَلَت في شأنِ عليٍّ عليه السلام حين باتَ على فراشِ النبيّ صلى الله عليه وآله ، واعترفَ بذلك الثّعلبي في تفسيره - ج **٢** : ص **٣٧٦** : ط لاهور - وغيرُه من علماءِ العامّة :

....

منهم: أحمد بن حنبل في مسنَده ج: **١ : ٣٣١** ط أَوّل بمصر، الطّبري في تفسيره ج: **٩ : ١٤٠** ط الميمنيّة بمصر، الحاكم في المستدرَك ج: **٣ : ٤** و**١٣٣** ط حيدرآباد الدكن وقال - بعد روايتِهِ الحديثَ بسنَدِه عن ابن عبّاس -: «**هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يُخرجاه**»، فخر الدّين الرّازي في تفسيره ج: **٥ : ٢٢٣** ط مصر، أُسد الغابة ج: **٤ : ٢٥** ط جمعيّة المعارف بمصر، السّبط ابن الجوزي في التّذكرة: ص **٢٠٨** ط النّجف، الكنجيّ الشافعيّ في كفاية الطّالب: ص **١١٤** ط الغريّ، القرطبيّ في جامع الأحكام ج: **٣** ط مصر سنة **١٩٣٦**، الحَمويني في اللّوامع ج: **٢ : ٣٧٧** ط لاهور، النِّيشابوري في تفسيره ج: **٢ : ٢٠٨** بهامش تفسير الطبريّ ط مصر، أبو حيّان الأندلسيّ في البحر المحيط ج: **٢ : ١١٨** ط مصر، الكازروني في السِّيرة المحمّدية: مخطوط، إبن الصبّاغ المالكيّ في الفصول المهمّة: ص **٣٠** ط النّجف، الكاشفيّ في معارج النبوّة في مدارج الفتوّة ج: **١ : ٤** ط لكهنو، القسطلاني في المواهب اللّدنيّة على ما في تفسير اللّوامع: ص **٣٧٧**

فأصلحَ اللهُ سبحانه وتعالى بعَلِيٍّ عليه السلام أَمْرَ الدِّين والدّنيا، وأحيا به عليه السلام العبادَ والبلاد، وأَحَقَّ به عليه السلام الحقَّ وأَبْطَلَ الباطل، ونَشَر به عليه السلام الأمْنَ والأمانَ والإسلامَ والسّلام.

قال في الميزان عند بيان الآية: «وبذلك يَظهر ارتباطُ الذَّيل بالصّدر، أعني قولَه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾ بما قَبْلَه، فإنّ وجودَ إنسانٍ هذه صفتُه من رَأْفَةِ اللهِ سبحانه بعباده، إذ لولا رجالٌ هذه صفاتُهم بين النّاس – في مقابِلِ رجالٍ آخَرين صفتُهم ما ذُكِر من النّفاق والإفساد[1] –:

ط لاهور، الآلوسي في روح المعاني ج ٢: ٨٣ ط مصر، السِّيرة النّبويّة لدحلان ج: ١: ٣٠٦ ط مصر، القندوزي الحنفي في الينابيع: ص ٩٢ ط إسلامبول...

(١) إشارةٌ إلى الآياتِ السّابقة على هذه الآية وهي قولُه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ﴾ ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُفۡسِدَ فِيهَا وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ وَٱلنَّسۡلَۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ﴾ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتۡهُ ٱلۡعِزَّةُ بِٱلۡإِثۡمِۚ فَحَسۡبُهُۥ جَهَنَّمُۖ وَلَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ﴾ [البقرة: ٢٠٤ و ٢٠٥ و٢٠٦].

لانْـهَـدَمَـت أركـانُ الـدِّيـن، ولـم تـسـتـقـرّ مـن بـنـاءِ الـصّـلاح والرّشاد لبنَةٌ على لبنَة، لكنّ الله سبحانه لا يَزال يُزهِق ذاك الباطلَ بهذا الحقّ، ويَتدارَك إفسادَ أعدائه بإصلاحِ أوليائه، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩]، فالفسادُ الطّاري على الدِّين والدّنيا من قِبَل عدَّةٍ ممَّن لا هوىً له إلّا في نفسِه: لا يُمكن سدُّ ثُلمتِه إلّا بالصّلاح الفائضِ من قِبَل آخَرين، ممَّن باعَ نفسَه من الله سبحانه، ولا هوىً له إلّا في ربِّه وإصلاحِ الأرضِ ومَن عليها...» - إنتهى -(١).

وقد رَوى الثّقاتُ عن الإمام الصّادق عليه السلام أنّه قال: «لمّا باتَ عليٌّ عليه السلام على الفراش، أَوْحَى اللهُ عزّ وجلّ إلى مَلَكَيْن من ملائكته لم يكن في الملائكة أشدُّ ائتلافاً

---

(١) أُنظر «الميزان في تفسير القرآن»: ج ٢: ص ١٠٠: منشورات مؤسّسة الأعلمي.

ومواخاةً منهما، فقال عزوجل: إنّي مُميتٌ أحدَكما فاختارا، أيُّكما يُؤثِرُ صاحبَه بالبقاء؟ فَتَدافَعا الموتَ بينهما وآثَرَ كلٌّ منهما البقاءَ لِنفسه، فَأَوْحَى اللهُ عزوجل إليهما: **أينَ أنتما عن عبدي الرّاضي بالموت، الذي باتَ على فراشِ ابنِ عمِّه يَقيه الرّدى بنفسه؟ أَمَا إنّي قد عَلِمْتُ من سريرتِه أنّ تَلَفَ نفسِه أحبُّ إليه من أن يُؤخَذَ شَعْرَةٌ من شَعْرِ ابنِ عمِّه...**»(١).

وللكراجكيّ رحمه الله في المقام كلامٌ نفيسٌ يَنبغي نَقْلُه:

قال رحمه الله: «إنّ النّاسَ قد مَيَّزوا بين ما كَلَّفَهُ أميرَ المؤمنين عليه السلام من مَبيتِه على الفراش وبين ما كَلَّفَهُ إسماعيلَ عليه السلام، وقولِ إبراهيم عليه السلام ﴿قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰۚ﴾ [الصافات: ١٠٢] وقولِ

---

(١) وانظُر «تفسير الفخر»: ج ٢: ٢٨٣، والنِّيسابوري: ج ١: ٢٢٠، وشرح النّهج الحديديّ: ج ٣: ٢٧٠، وتفسير الثّعلبي: ج ٢: ١٢٦، وشواهد التّنزيل للحاكم الحسكاني: ج ١: ١٢٥: الحديث ١٣٣، وتاريخ اليعقوبيّ: ١١٩، وغيرها الكثير من مصادرِ القوم.

إسماعيل عليه السلام ﴿قَالَ يَـٰٓأَبَتِ ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُۖ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ [الصافات: ١٠٢]: فَوَجَدوا تكليفَ أميرِ المؤمنين عليه السلام أَشَقَّ، وما بُليَ به أعظمَ وأَشَدّ، لأنّ إسماعيلَ عليه السلام سلَّم لِهَلاكٍ يَنالُه بيَدِ أبيه عليه السلام، وأميرَ المؤمنين عليه السلام سلَّم لِهَلاكٍ يَنالُه بيَد أعدائه المشرِكين، وقد كان يَجوز أن تَحْمِلَ أباهُ الرِّقَّةُ على أن يُراجِعَ اللهَ فيه، وأميرُ المؤمنين عليه السلام لم يكن يَطْمَعُ في رِقَّةٍ عليه من المشرِكين، فبَيْن التَّكليفَيْن فَرْقٌ عظيم، وإذا كان بالتَّكليف يُستَحقُّ عند الله تعالى المنازِلُ العالِيات: فأعظَمُ التَّكليف يُستَحقُّ عليه أعظَمُ الثّواب، لا سيَّما تكليفٌ فُدِيَتْ به مُهْجَةُ خَيْرِ الأنام ﷺ، وَتَمَّت الهجرةُ التي هي سَبَبُ تَنفيذِ شريعةِ الإسلام» - إنتهى [(١)]-.

---

(١) راجع كتاب «التّفضيل» لأبي الفتح محمّد بن عليّ بن عثمان الكراجكي رحمه الله (وفاته: **٤٤٩**هـ): ص **٣٢** و**٣٣**، هذا.

والجاحِظُ قَابَلَ آيَةَ «**الشِّراء**» بآيةِ «**الغار**» وقال بأنّ الأخيرةَ تُثْبِتُ أيضاً فَضيلَةً ومنقبَةً لأبي بكر، لِمَكانِ صُحْبَتِه

....

للنّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم ، وكونِه مَعَه صلى الله عليه وآله وسلم في الغار، وأنّه شَريكُ رسولِ اللهِّ في كونِ الله عزّ وجلّ معه، وأنّ إنزالَ السّكينةِ في الآية مخصوصٌ بأبي بكر، لأنّه كان مُحتاجاً إليها لِما يُداخِلُه من رقَّةِ الطَّبْعِ البشَريّ، والنّبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن مُحتاجاً إليها، لأنّه صلى الله عليه وآله وسلم يَعلم أنّه محروسٌ من الله عزّ وجلّ ، فلا معنى لإنزالِ السّكينةِ عليه!

قال الشّارحُ المعتزِليّ: «قال شيخُنا أبو جعفر - يحيى بن أبي زَيْد الحَسَني -: إنّ أبا عثمان يَجُرُّ على نفسِه ما لا طاقةَ له به من مطاعِنِ الشّيعة، ولقد كان في غنيَةٍ عن التّعلُّق بما تَعَلَّق به، **لأنّ الشّيعةَ تَزعُمُ أنّ هذه الآيةَ بأن تكون طَعْناً وَعَيْباً على أبي بكر أَوْلَى من أن تكون فضيلَةً ومنقبَةً له،** لأنّه لمّا قال له: ﴿لَا تَحْـزَنْ﴾: دَلَّ على أنّه قد كان حَزِنَ وقَنَطَ وأَشْفَقَ على نفسِه، وليس هذا من صفاتِ المؤمنين الصّابرِين، ولا يجوز أن يكون حُزْنَ طاعة! لأنّ اللهَ تعالى لا يَنهى عن الطّاعة، فلو لم يكن ذَنْباً لم يَنْهَ عنه!»(*).

(*) أُنظر «شرح نَهج البلاغة»: ج ١٣: ص ٢٦٤. ←

....

وقال الميرزا حبيب الله الهاشميّ الخوئيّ رحمه الله مُعَقِّباً: «وقولُه عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾: أي: إنّ اللهَ عالِمٌ

← وقال ابنُ شهرآشوب رحمه الله: «وشتّان بين قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ وبين قوله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾، وكان النّبيُّ ﷺ معه يُقَوِّي قلبَه ولم يكن مع عليٍّ عليه السلام، وهو لم يُصِبْهُ وَجَعٌ وعليٌّ عليه السلام **يُرمى بالحجارة،** وهو مُخْتَفٍ بالغار وعليٌّ عليه السلام **ظاهِرٌ للكفّار...**» - إنتهى - (أُنظر «المناقب»: ج ١: ص **٣٣٤**).

وفي ردِّه لِقَوْلِ الجاحظ: - إنّ في الرِّواية أنّ النّبيَّ ﷺ بَشَّرَ عَلِيّاً عليه السلام أنّهم لا يَصِلون إليه، فلا فضيلةَ له في المبيت - قال العلّامةُ المتكلِّمُ الشّيخُ زين الدِّين أبو محمّد عليّ بن يونس العاملي النّباطي البيّاضيّ - المتوفّى سنة ٨٧٧هـ -: «تلك الزّيادةُ لم تَنْعَرِف إلّا من عَدُوٍّ مُنْحَرِف. نعم، في روايةِ ابنِ المغازليّ: [لا يَخلصُ إليكَ منهم مكروهٌ إن شاء الله]، وهذا لا جَزْمَ فيه، لِتَعَلُّقِه بالمشيئة، وابنُ حنبل أَعْرَفُ من ابنِ المغازليّ، وقد نَقَلَ في مُسْنَدِه **أنّهم رَمَوْه بالحجارة،** ولَئِن سُلِّمَت الزّيادة: **ففيها فَضيلةُ الوثوقِ بِقَوْلِ النّبيِّ ﷺ!...**» - إنتهى - (أُنظر «الصّراط المستقيم إلى مُسْتَحِقِّي التّقديم»: ج ١: الفصل السّادس: ص **١٧٥**).

....

بِحَالنا وما نُضْمِرُه من اليقين أو الشكّ، كما يقول الرّجُل لصاحبِه: [**لا تُضْمِرَنَّ سوءاً ولا تَنْوِيَنَّ قَبيحاً، فإنّ اللهَ يَعلم ما نُسِرُّه وما نُعْلِنُه**]، وهذا مِثْلُ قولِه تعالى: ﴿وَلَآ أَدۡنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ أَيۡنَ مَا كَانُواْۖ﴾ **[المجادلة: ٧]** أي هو عالِمٌ بهم.

وأمّا السّكينة: فكيفَ يَقول إنّها لَيْسَتْ راجعةً إلى النّبيّ صلى الله عليه وآله وبَعدها قولُه: ﴿وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٖ لَّمۡ تَرَوۡهَا﴾، أَتُرى المؤيَّد بالجنود كان أبا بكر أم رسول الله صلى الله عليه وآله؟!.

وقولُه: إنّه مُسْتَغْنٍ عنها لَيْسَ بصحيح، **ولا يَسْتَغْني أَحَدٌ عن ألطافِ الله وتوفيقِه وتأييدِه وَتَثبيتِ قَلْبِه**، وقد قال اللهُ تعالى في قصّةِ حُنَيْن: ﴿وَضَاقَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ﴾ ﴿ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ **[التوبة: ٢٥ و٢٦]**.

وأمّا الصُّحْبَةُ: فلا تَدُلّ إلّا على المُرافقة والإصطحاب لا غير! **وقد يكون حيث لا إيمان!** كما قال تعالى: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرۡتَ بِٱلَّذِي خَلَقَكَ﴾ **[الكهف: ٣٧]**.

أقول: وقد مَضى من قَبْلُ أنّ القولَ بجواز رجوعِ الضّمير

....

في [عليه] ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ﴾ إلى أبي بكر: بَعيدٌ جدّاً، بل لَيْسَ بصحيحٍ قطعاً، لأنّ الضّمائرَ قَبْلَه وبَعْدَه كلَّها راجعةٌ إلى النّبيّ ﷺ بلا خلافٍ فيه، فكيفَ يَتَخَلَّلُ تلك الضّمائرَ ضميرٌ عائِدٌ إلى غيره في البَيْن؟ وهل هذا إلّا الخروج عن أسلوبِ الفصاحة والبلاغة؟ فذلك القولُ تَهافُتٌ بتّاً ولا يَجنح إليه إلّا مَن ليس بعارفٍ في أساليب الكلام أو يُحَرِّفُهُ لتحصيل المرام، وإن أَفْضَى إلى الطَّعْن في النبوّةِ والإسلام!...»(*) - إنتهى -.

إفادَةٌ وإفاضَة:

إحتجاجُ الشيخ المفيد السّديد ببيانٍ قويمِ البنيانِ على عمر بن الخطّاب في جواب ما استدلّ به الأخير على فَضْل صاحبِه أبي بكر من قول الله عزّ وجلّ: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٖ لَّمۡ تَرَوۡهَا﴾ [التوبة: ٤٠].

(*) أُنظر «منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة»: ج ١٥: ص ١٢٠ و١٢١.

....

قال الشيخ الجليل الطبرسي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب الإحتجاج - الذي هو في الإشتهار كالشمس في رائعة النهار - : «حدّث الشيخ أبو عليّ الحسن بن محمّد الرقّيّ بالرملة في شوّال من سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة عن الشيخ المفيد أبي عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان رَحِمَهُ اللَّهُ أنّه قال:

رأيتُ في المنام سنةً من السنين كأنّي قد اجتزتُ في بعض الطُرُق، فرأيتُ حلقةً دائرةً فيها ناسٌ كثير، فقلتُ:

ما هذا؟

قالوا: هذه حلقةٌ فيها رجلٌ يقصُّ.

فقلت: من هو؟

قالوا: عمر بن الخطّاب.

ففرّقتُ الناس ودخلتُ الحلقة، فإذا أنا برجلٍ يتكلّم على الناس بشيءٍ لم أُحصّله، فقطعتُ عليه الكلام، وقلت: أيّها الشيخ: أخبرني ما وجه الدلالة على فضل صاحبك أبي بكر عتيق ابن أبي قُحافة من قول الله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]؟.

....

فقال: وجه الدلالة على فضل أبي بكر من هذه الآية في ستّة مواضع:

الأوّل: إنّ الله تعالى ذَكَر النبي ﷺ وذَكَر أبا بكر فجعلَه ثانيَه، فقال: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾.

والثاني: إنّه وضَعهما بالإجتماع في مكانٍ واحد، لتأليفه بينهما، فقال: ﴿إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾.

والثالث: إنّه أضاف إليه بذِكْر الصّحبة ليجمعَ بينهما فيما يقتضي الرتبة، فقال: ﴿إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾ [التوبة: ٤٠].

والرابع: إنّه أخبر عن شفقة النبي ﷺ عليه ورفقِه به لموضعه عنده فقال: ﴿لَا تَحۡزَنۡ﴾ [التوبة: ٤٠].

والخامس: إنّه أخبر أنّ الله معهما على حدٍّ سواء ناصراً لهما ودافعاً عنهما فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾ [التوبة: ٤٠].

والسادس: إنّه أخبر عن نزول السكينة على أبي بكر لأنّ رسول الله ﷺ لم تُفارِقْه السكينة قطّ، فقال: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ﴾ [التوبة: ٤٠].

فهذه ستّة مواضع تدل على فضل أبي بكر من آية الغار، لا يُمكنُك ولا لغيرك الطعن فيها.

....

فقلت له: قد حبّرتَ بكلامك في الإحتجاج لصاحبك عنه، وإنّي بعون الله سأجعل جميع ما أتيتَ به كرمادٍ اشتدّت به الريحُ في يومٍ عاصف.

أمّا قولك: إنّ الله تعالى ذكَر النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وجعلَ أبا بكر ثانيَه، فهو إخبارٌ عن العدد، لَعمري لقد كانا إثنيَنْ، فما في ذلك من الفضل؟! ونحن نعلم ضرورةً أنّ مؤمناً ومؤمناً، أو مؤمناً وكافراً، أو كافراً وكافراً، إثنان، فما أرى لك في ذِكْر العدد طائلاً تعتمده!.

وأمّا قولك: إنّه وَصَفَهما بالإجتماع في المكان، فإنّه كالأوّل، لأنّ المكان يجمع المؤمن والكافر، كما يجمع العددُ المؤمنين والكفّار، وأيضاً: فإنّ مسجد النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أشرفُ من الغار، وقد جمَعَ المؤمنين والمنافقين والكفّار، وفي ذلك قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ﴾ ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ **[المعارج: ٣٦-٣٧]** وأيضاً: فإنّ سفينة نوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قد جَمَعَت النبيّ والشيطان والبهيمة والكلب، والمكان لا يدل على ما أوجبتَ من الفضيلة، فبطل فضلان.

....

وأمّا قولك: إنّه أضافه إليه بذِكْر الصّحبة، فإنّه أضعف من الفضلَيْن الأوّلَيْن: لأنّ اسم الصّحبة يجمع بين المؤمن والكافر، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا﴾ [الكهف: ٣٧] وأيضاً: فإنّ اسم الصّحبة يُطلق بين العاقل والبهيمة، والدليل على ذلك من كلام العرب الذي نَزَلَ القرآنُ بلسانهم، فقال الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤]: أنّهم سمُّوا الحمارَ صاحباً فقالوا:

إنّ الحمار مع الحمار مطيّة
فإذا خلوتَ به فبئس الصاحب

وأيضاً: قد سمُّوا الجمادَ مع الحيّ صاحباً، قالوا ذلك في السيف شعراً:

زرتُ هنداً وذاك غيرُ اختيان
ومعي صاحبٌ كَتُوم اللسان

يعني: السيف. فإذا كان اسم الصّحبة يقع بين المؤمن والكافر، وبين العاقل والبهيمة، وبين الحيوان والجماد،

....

فأيُّ حجّةٍ لصاحبك فيه(*)؟!

وأمّا قولك: إنّه قال: ﴿لَا تَحْـزَنْ﴾ [التوبة: ٤٠] فإنّه وبالٌ عليه ومنقصةٌ له، ودليلٌ على خَطَئه، لأنّ قوله: ﴿لَا تَحْـزَنْ﴾ نهيٌ، **وصورةُ النهي قولُ القائل: (لا تَفْعَل)** فلا يخلو إمّا أن يكون الحزنُ وَقَعَ من أبي بكر طاعةً أو معصية، فإن كان (طاعةً) فإنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لا ينهى عن الطاعات بل يأمر بها ويدعو إليها، وإن كان (معصيةً) فقد نهاه النبيّ صلى الله عليه وآله عنها، **وقد شهدَت الآية بعصيانه بدليلِ أنّه نهاه**(**).

(*) قال العلّامةُ المتكلِّم الشّيخ زين الدِّين العامليّ: «إنّ الصُّحْبَةَ تَصدقُ مع الكراهة والبغضاء، فقد سُمِّي (سُمِّيَتْ ظ) الزّوجةُ صاحبةً [في قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾، وقولِه: ﴿مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾، وقوله: ﴿وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ﴾] وهي عَدُوٌّ ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ وَأَوْلَٰدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَٱحْذَرُوهُمْ﴾...» (الصّراط المستقيم إلى مُستحقِّي التّقديم: ج **٣**: ص **١٣٦**).

(**)قال العلّامةُ المتكلِّم الشّيخ زين الدِّين العامليّ: «**قالوا**: نَهْيُ النّبيّ صلى الله عليه وآله عن حُزْنِه: دليلُ شَفَقَتِه، **قلنا**: حُزْنُه ليس مباحاً ←

....

وأمّا قولك: إنّه قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] فإنّ النبيّ ﷺ قد أَخْبَرَ أنّ الله معه، وعبّر عن نفسه بلفظ الجمع، كقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] وقد قيل أيضاً في هذا: إنّ أبا بكر قال: يا رسول الله حُزني على أخيك عليّ بن أبي طالب عليه السلام ما كان منه، فقال له النبيّ ﷺ: لا تحزَنْ إنّ الله معنا، أي: معي ومع أخي عليّ بن أبي طالب عليه السلام (*).

وأمّا قولك: إنّ السكينة نزلَت على أبي بكر، فإنّه تَرْكٌ للظاهر: لأنّ الذي نزلَت عليه السكينةُ هو الذي أيّده بالجنود، كذا يشهد ظاهر القرآن في قوله: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ

← ولا طاعة، وإلّا لمَا نَهى النبيُّ ﷺ عنه، فهو إمّا معصيةٌ أو مكروهٌ، فمرجوحٌ، **ولا فضيلةَ في المرجوح!**» - إنتهى - (الصّراط المستقيم إلى مُستحقِّي التّقديم: ج ٣: ص ١٣٩).

(*) **وتدبَّر قولَه تعالى**: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧].

....

سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٖ لَّمۡ تَرَوۡهَا﴾ [التوبة: ٤٠] فإن كان أبو بكر هو صاحب السكينة فهو صاحب الجنود، وفي هذا إخراجٌ للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم من النبوّة، على أنّ هذا الموضع لو كتمتَه على صاحبك كان خيراً له، لأنّ الله تعالى أنزل السكينةَ على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في موضعَيْن كان معه قومٌ مؤمنون فشرَكهم فيها، فقال - في أحد الموضعَيْن -: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَأَلۡزَمَهُمۡ كَلِمَةَ ٱلتَّقۡوَىٰ﴾ [الفتح: ٢٦] وقال في الموضع الآخَرَ: ﴿أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودٗا لَّمۡ تَرَوۡهَا﴾ [التوبة: ٢٦] ولمّا كان في هذا الموضع خَصّه وحدَه بالسكينة، قال: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ﴾ [التوبة: ٤٠] فلو كان معه مؤمنٌ لشرَكه معه في السكينة كما شرَكَ مَن ذكَرنا قبل هذا من المؤمنين، فدلّ إخراجُه من السكينة على خروجه من الإيمان(*)، فلم يَحر جواباً، وتفرّق الناس واستيقظتُ من نومي» - إنتهى -.

(*) قال العلّامةُ المتكلِّم الشّيخ زين الدِّين العامليّ: «لو نَزَلَتِ - أي السّكينة - عليه - أي على أبي بكر - لكانَ في المحارِبين، ←

....

وعَقَّبَ عليه الكراجكي رحمه الله في كَنْزِه بقوله: «**فإن قيل**: إذا كان ما تَضمَّنَه هذا المقامُ صحيحاً عندكم في الإحتجاج، وحُزْنُ أبي بكر معصيةً - بدليلِ توجُّه النّهي له

← **وقد عرفتَ أنّه من جملةِ الهاربين**، والسّكينةُ أَجَلُّ قَدَراً وأعظمُ خَطَراً من أن يَطِيشَ محلُّها أو يهربَ مَن وُصِفَ بها! وهذه كُتُبُ المغازي لم يُذْكَر - أي أبو بكر - في شيءٍ منها ثابِتاً، ولا لِضعيفٍ - فَضْلاً عن غيره - قاتِلاً ولا جارِحاً، بل المشرِكون بريئون من محارَبَتِه، مُبْتَلُونَ بعليٍّ عليه السلام ونكايتهِ، **وقد وَسَمَهُ النّبيُّ** ﷺ **بالفرّار** كما سَمّى عليّاً عليه السلام بالكرّار، وهما من أسماء المبالغة، وأيضاً فلو كانت لم تُفارِق - أي السّكينة - النّبيَّ ﷺ قطّ: فما بالُها نَزَلَتْ بعد ذلك في قوله: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾؟!.

بل نقول: اختصَّت في الغارِ بالنّبيِّ ﷺ، إذ لو كان معه مؤمِنٌ لَشَرَكَهُ فيها كغيرها، وما هذا إلّا كتنبيهِ الغافِلين وإرشادِ الضّالِّين، ولأنّ [**الهاء**] كنايةٌ عن النّبيّ ﷺ من أوّلِ الآية إلى آخِرها، ولم يأتِ بالتّثنية في نُزولها» - إنتهى - (الصّراط المستقيم إلى مُستحقِّي التّقديم: ج **٣**: ص **١٣٨**).

....

عندكم حسبَما شَهِدَ به القرآن -: فقد نَهى اللهُ تعالى نَبيَّه صلى الله عليه وآله وسلم عن مِثْلِ ذلك، فقال: ﴿وَلَا تَحۡزَنۡ عَلَيۡهِمۡ وَلَا تَكُ فِي ضَيۡقٖ مِّمَّا يَمۡكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٧]، ونَهى أُمَّ موسى عليها السلام عن الحزنِ أيضاً، فقال: ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحۡزَنِيٓۖ﴾ [القصص: ٧]، فهل كان ذلك لأنّ نَبيَّه صلى الله عليه وآله وسلم عصى في حُزْنِه فَنَهاه، وكذلك أمّ موسى عليها السلام ؟! أَمْ تقولون: إنّ بين ما ذكرناه وبين حُزْنِ أبي بكر في الغار فَرْقاً، فاذكُروه ليَحصلَ به البيان.

قيل له: قد أجابَ شيخُنا المفيد رحمه الله عن هذه المسألة بما أَوْضَحَ به الفَرْقَ وأزاحَ العلَّةَ، ونحنُ نُورِدُ مختَصَراً من القولِ فيها، يكون فيه بيانٌ وكفاية، **فنقول**:

إنّ المعارضَةَ بحزنِ النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ساقِطَةٌ، لأنّه صلى الله عليه وآله وسلم عندنا معصومٌ من الزلّات، مأمونٌ من جميعِ المعاصي والخطيئات، فَوَجَبَ أن يُحْمَلَ قَوْلُ الله تعالى: ﴿وَلَا تَحۡزَنۡ عَلَيۡهِمۡ﴾ على أَجْمَلِ الوجوه والأقسام، وأَحْسَنِ المعاني في الكلام، **من تَخفيفِ الهمّ عنه وتَسهيلِ صعوبَةِ الأَمْر عليه، رِفْقاً به وإكراماً وإجلالاً وإعظاماً له صلى الله عليه وآله وسلم**.

....

ولم يكن أبو بكر عندنا وعند خصومِنا معصوماً، فيُؤمَن منه وقوعُ الخطأ، وذلك أنّه مع رسول الله ﷺ وفي حَوْزَتِه، بحيث اختار اللهُ تعالى سَتْرَ نَبيِّه وحِفْظَ مُهْجَتِه، هذا.

وقد كان ﷺ يُخْبِرُ مَن أَسْلَمَ على يَدِه بأنّ اللهَ سَيَنْصُرُه على عَدُوِّه ومعانِدِه، وأنّه وَعَدَه إعلاءَ كَلِمَتِه وإظهارَ شريعته، وهذا يُوجِبُ الثِّقةَ بالسّلامة وعدمَ الحزنِ والمخافة!.

ثمّ ما ظَهَرَ له من الآيات الموجبةِ لِسُكونِ النّفس وإزالةِ المخافة، من نَسْجِ العنكبوت على بابِ الغار، وتَبَيُّضِ الطّائر هناك في الحال، وقَوْلِ النّبيّ ﷺ لمّا رأى (. . .) حُزْنَه وكَثْرَةَ هَلَعِه وجَزَعِه: إن دَخلوا من ههنا، وأشار إلى جانبِ الغار، فانخرقَ وظَهَرَ له البحرُ، وببعضِ هذا يأنَسُ المستوحِشُ، وبِنَظَرِه يَطمئنُّ الخائفُ، فَلَمْ يَسْكُن أبو بكر إلى شيءٍ من ذلك، وظَهَرَ منه الحزنُ والقَلَق، (. . .) ولا شُبهةَ بعد هذا البيان تُعْتَرَضُ في قُبْحِ حُزْنِه!

وأمّا حُزْنُ أمِّ موسى عليه السلام: فَمُفَارِقٌ أيضاً لِحُزْنِه، **لأنّ أَحَداً لا يَشُكّ في أنّ خَوْفَها وحُزْنَها إنّما كان شَفَقَةً منها على وَلَدِها لمّا أُمِرَتْ بإلقائِه في اليَمّ. ويجوز أن يكون لَمْ**

....

تَعلم في الحالِ بأنّه سَيَسْلَم ويعود إليها على أَفْضَلِ ما تُؤْمِلُ، فَلَحِقَها ما يَلحقُ الوالدةَ على وَلَدِها من الخوف والحزن لمفارقتِه، فلمّا قال لها: ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِيٓ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ إطمأنَّتْ عند ذلك وسَكَنَتْ تَصديقاً للقول، وثقةً بالوعد.

وأبو بكر قد سَمِعَ مِثْلَ ما سَمِعَتْ، ورأى أكثرَ ممّا رَأَتْ، ولم يَثِقْ قَلْبُه! ولا سَكَنَتْ نفسُه! فَوَضَحَ الفرقُ بين حُزْنِها وحُزْنِه.

على أنّ ظاهِرَ الآية يَشهد بأنّ اللهَ تعالى أَمَرَ أُمَّ موسى عليه السلام أن تُلْقِيَ ولدَها في اليَمّ، وسَكنَ قَلْبُها عقيبَ الأَمْر في قوله سبحانه: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِۖ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِيٓۖ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾.

فالخوفُ والحُزْنُ اللّذان وَرَدَ ظاهِرُ النّهي عنهما: يَصحُّ أن لا يكونا وَقَعَا منها، لأنّ تَسكينَ النّفسِ بالسّلامة - إشارة **(والبَشَارة ظ)** بِحُسْنِ العاقِبَة - عقيبَ الأَمْر بالإلقاء: يُؤمِنُ من وُقوعِ الهَمّ والحُزْنِ جميعاً.

أقول: إنّ الشّاهِدَ على دِقَّةِ هذا الوجه ولُطْفِه: حديثُ الرّاية المتواتِر عن النبيّ ﷺ في يومِ خَيْبَر الوارِد في فَضْلِ جهادِ أميرِ المؤمنين عليه السلام - وهو من فضائلهِ العَلِيَّة ومنَاقِبه السّنيَّة التي لم يُشارِكْهُ فيها أَحَدٌ - فإنّ فيه إِخبارَ النّبيِّ ﷺ برجوعِ عليٍّ عليه السلام سالِماً بعد كونِه فاتِحاً:

فعن مُسنَد أحمد من عدَّة طُرُق، وصحيحَي مسلم والبخاري من طُرُقٍ متعدِّدة، والصِّحاح السِّتَّة أيضاً، عن عبد الله بن بريدة قال: «سمعْتُ أبي يقول: حاصَرْنا خيبرَ وأخذَ اللّواءَ أبو بكر، فانصرَف ولم يُفتَح له، ثمّ أَخَذَها

وأمّا حُزْنُ أبي بكر: فقد وَقَعَ، وأَجْمَعَت الأُمَّةُ على أنّه حَزِنَ، **وليس مَن فَعَلَ كَمَن لم يَفْعَل!** فلا نَقْضَ بهما من كلِّ وَجْه»(*) - إنتهى -.

(*) أُنظر «كَنْز الفوائد» لأبي الفتح الشّيخ محمّد بن عليّ بن عثمان الكراجكي الطّرابلسي رحمه الله - المتوفَّى سنة ٤٤٩هـ -: ج ٢: ص ٥١ و٥٢ و٥٣: حقَّقه وعَلَّقَ عليه آيةُ الله الشّيخ عبد الله نعمة رحمه الله: دار الأضواء بيروت.

عُمَرُ من الغد، فرجعَ ولم يُفتَح له(١)، وأصابَ النّاسَ

(١) وفي مستدرَك الصّحيحَيْن: ج ٣: ص ٣٧ و٣٨: رَوى بسَنده عن أبي موسى الحنفي عن عليٍّ عليه السلام: «قال: سارَ النّبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم إلى خيبَر، فلمّا أتاها: بعثَ عُمَرَ وبعثَ معه النّاسَ إلى مَدينتهم أو قَصْرِهم، فقاتَلوهم، فلم يَلبثوا أن هَزمُوا عمرَ وأصحابَه، **فجاؤوا يُجَبِّنونَه ويُجَبِّنُهم**» - الحديث - قال: **هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد وَلَمْ يُخرجاه**، ورَوى بسَنده عن جابر: «أنّ النّبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم **دفَعَ** الرّايةَ يوم خيبَر إلى عُمَر، فانطَلق، **فَرَجَعَ يُجَبِّنُ أصحابَه ويُجَبِّنونَه**» قال: **هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مسلم، وَأَوْرَدَه الذّهبيُّ بلفظِه في تلخيصه مُعْتَرِفاً بصحّته**، ومثلُه في كنز العمّال: ج ٥: ٢٨٣: عن عليٍّ عليه السلام . . . - الحديث - قال: أَخْرَجَه ابنُ أبي شيبة والبزّاز، قال: **وسندُه حَسَن. . . واعترفَ إبنُ حَجَر في صواعقِه - الفصل الخامس: الشّبهة الأُولى - بأنّ وَصْفَي «الشّجاعة والثّبات» هما الأَهَمّان في أَمْرِ الإمامة! . . . .**

ولأجلِ الإطّلاع على بقيّةِ مصادرِ الحديث من كُتُب القوم: راجع هامش كتاب «النصّ والإجتهاد» للإمام شرف

يومَئذٍ شدَّةٌ وجهْدٌ، فقال رسولُ الله ﷺ: **إنّي دافِعٌ الرّايةَ غداً إلى رَجُلٍ يُحِبُّ اللهَ ورسولَه ويُحِبُّه اللهُ ورسولُه، كرّاراً غيرَ فرَّار، لا يَرجِعُ حتّى يَفتحَ اللهُ له**، فباتَ النّاسُ يَتداولون لَيْلَتَهم أيّهم يُعطاها، فلمّا أَصْبَحَ النّاسُ: غَدَوا إلى رسول الله ﷺ، كلّهم يَرجون أن يُعطَوْها، فقال ﷺ: أين عليّ بن أبي طالب؟ فقالوا: إنّه أرمَدُ العَيْن، فأرسَل إليه فأتى، فَبَصَقَ رسولُ الله ﷺ في عَيْنِه ودعا له، فَبَرِءَ، وأعطاه الرّايةَ ومَضى عليه السلام، فَلَمْ يَرجع حتى فتحَ اللهُ على يدَيْه»[1].

الدِّين رحمه الله: ص ٣٣٠ إلى ٣٣٥: تحت رقم ٤٧٤، وص ٤٥٠: تحت رقم ٦٨٠، وص ٤٩٠ و٤٩١: تحت رقم ٧٥٤: تحقيق وتعليق أبو مجتبى: ط قم المقدَّسة: سنة ١٤٠٤هـ.

(١) أُنظر مسنَد أحمد: ج ٥: ص ٣٥٣ و٣٥٨، ومستدرَك الحاكم في كتاب المغازي: ج ٣: ص ٣٧، وكنز العمّال: ج ٥: ص ٢٨٣ وج ٦ منه: ص ٣٩٤ و٤٠٥، وصحيح البخاري: ج ٢: ص ١٨٤ في مناقب عليٍّ عليه السلام

....

وج ٣ منه: ص ٣٧ (ط مصر سنة ١٣٠٤هـ)، وصحيح مسلم في بابِ فضائلِ عليٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ج ٢: ص ٢٣٧، وتاريخ الطبري: ج ٣: ص ٩٣، وكامل إبن الأثير: ج ٢: ص ٩١، والزمخشري في كشّافه: ج ٢: ص ٤٤٣: سورة المجادِلة، وتاريخ الخلفاء للسّيوطي: ص ٦٥، والعقد الفريد: ج ٢: ص ١٩٤، وخصائص النّسائي: ص ٣ و ٤ و٢٣، والإستيعاب: ج ٢: ص ٤٧٣ بترجمة أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ، وتفسير الفخر الرّازي: ج ٣: ص ٦١٣: سورة المائدة، وقال إبن حجر في صواعقه: «**حديثُ خيبر صحيح، وهذا من الفضائل العليّة لأمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ لا يَكاد يُشارِكه فيها أَحَدٌ، وكم من فضائلَ له مثل هذا**»، إلى غير ذلك من مصادِرِ القوم...

وَأَوْرَدَه مسلم - وكذا غيرُه - في موضعٍ آخَر من صحيحه بصيغةٍ موجَزَة عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص عن أبيه، وتَضَمَّنَ صَدْرُ الحديث نَصْباً بادِياً وعَداءً مُعْلَناً من رأس القاسطين والفئةِ البَاغية(*) معاوية لإمامِ المتَّقين وأميرِ

(*) التي حارَبَتْ عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَتَلَتْ عمّاراً، **والأخبارُ الواردةُ في**←

. . . .

المؤمنين عليٍّ عليه السلام ، وهو واحدٌ من كثيرٍ جدّاً لا يُحْصى عدّاً ، ولم يَسَع القومَ إنكارُه ، **ومع ذلك فقد تَوَلّوا معاويةَ وقالوا بنجابَته ، وعَدُّوه من الخلفاء الرّاشدين! بل في اعتقادِ ابنِ تيميَّة : أنّ معاويةَ ووَلَدَه يزيدَ اللّعينَ : من**

← **قولِ النّبيّ ﷺ : «إنّ عمّاراً تَقْتُلُه الفئةُ الباغية» متواتِرةٌ جدّاً ، بل فوق التّواتر ، حتّى صار القولُ المذكورُ عن النّبيّ ﷺ من الضّروريّات بين المسلِمين .**

وأَخْرَجَ الحاكمُ في ص **٣٨٩** من الجزء الثّالث من مستدرَكه بسنَده عن الأشتر عن رسول الله ﷺ قال : «يا خالد**!** لا تَسُبّ عمّاراً ، فإنّ مَن يَسُبّ عمّاراً يسبُّه اللهُ ، ومَن يُبغِض عمّاراً يُبغِضه الله ، ومَن يُسَفِّه عمّاراً يُسَفّهُ الله . . . » ثمّ قال الحاكم : «**صحيح الإسناد**» ، ورَواه أيضاً في ص **٣٨٩** و**٣٩٠** ، ورواه أحمد في مسنَده : ج **٤** : ص **٨٩** ، وأبو داود الطيالسي في مسنَده : ج **٥** : ص **١٥٨** ، ورَواه في كنز العمّال : ج **١** : ص **٢٤٢** وقال : «**سندُه حَسَن**» وفي ج **٦** : **١٨٥** - بزيادةِ : «**ومَن يُحَقِّر عمّاراً يُحَقِّره الله**» ، وذَكَرَه أيضاً في ج **٧** : ص **٧٣** ، وغيرها من مصادِرهم . فإذا كان هذا حُكْم مَن يَسُبّ عمّاراً أو يُبغضُه أو يُسَفّهُه أو يُحقِّرُه : فكيف بمَن يَقْتُله ويَحْتَزُّ رأسَه؟**!!!**

....

العظماء الّذين بَشَّر اللهُ عزّ وجلّ بهم إسماعيلَ عليه السلام في التّوراة!!(*) حَكَمَ اللهُ عزّ وجلّ بيننا وبينَهم بالحقّ، وهو خَيْرُ الحاكِمين وأَحْكَمُهم.

وإليكَ الحديثَ بلسانِه:

«أَمَرَ معاويةُ بن أبي سفيان سَعْداً فقال: **ما مَنَعَكَ أن تَسُبَّ أبا تُراب؟**(**) فقال: أمّا ما ذَكَرْتُ ثلاثاً قالها له رسولُ

(*) منهاج السنّة النبويّة في نَقْضِ كلامِ الشّيعة والقدريّة: ج ٤: فصل: قال الرّافضيّ: الثّاني عَشَر: الفضائل إمّا نفسانيّة أو بَدَنيّة أو خارجيّة: ص **٣١٩** و**٣٢٠**: دار الكُتُب العلميّة: بيروت: الطّبعة الأُولى: **١٤٢٠**هـ.

(**) أَخْرَجَ الحاكمُ في ص **١٣٠** من الجزء الثّالث من المستدرَك في مناقبِ عَلِيٍّ عليه السلام، بسنَده عن سلمان الفارسيّ (المحمّدي) - وقد قيل له: ما أشدّ حبّك لِعَليٍّ عليه السلام - قال: «سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: مَن أَحَبَّ عَلِيّاً فقد أَحَبَّني **ومَن أبغضَ عَلِيّاً فقد أَبْغَضَنِي**» ثمّ قال الحاكم: «**هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ الشّيخَيْن ولم يُخرجاه**» وأَوْرَدَه الذّهبيّ في تلخيص المستدرَك **مُعْتَرِفاً بصحّته على شرطَيْهما**. ←

....

الله ﷺ فلن أسُبّه، لَأن تكون لي واحِدةٌ منهنّ أحبُّ إليَّ من حُمرِ النّعم.

← وأَخْرَج أيضاً في ص **١٢٨** من الجزء الثّالث من مستدرَكه في مناقبِ عليٍّ عليه السلام بسنَده عن ابن عبّاس قال: «نَظَرَ النّبيُّ ﷺ إلى عليٍّ عليه السلام فقال: يا عليُّ**!** أنتَ سيّدٌ في الدّنيا، وسيّدٌ في الآخرة، حبيبُك حبيبي وحَبيبي حبيبُ الله عزّ وجلّ ، **وعدوُّك عَدُوّي وعَدُوّي عدوُّ الله** عزّ وجلّ ، **والوَيْلُ لمَن أَبْغَضَك بَعدي**» ثمّ قال الحاكم: «**صحيحٌ على شرطِ الشّيخَيْن ولم يُخرجاه**» **وقد اعترفَ الذّهبيّ – على تَشَدُّدِه – بوثاقِةِ رُواتِهِ كلّهم حيث أَوْرَدَه في تلخيصه.**

قال تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يُحۡشَرُ أَعۡدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ فَهُمۡ يُوزَعُونَ﴾ [فصّلت: ١٩].

وأَخْرَج أيضاً في ص **١٢٢** من الجزء الثّالث من مستدرَكه في مناقبِ عليٍّ عليه السلام بسنَده عن عمرو بن شاس الأسلمي – وكان من أهل الحُدَيْبِيَة – عن رسول الله ﷺ قال: «**مَن آذى عَلِيّاً فقد آذاني**» ثمّ قال الحاكم: «**حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يُخرجاه**» **واعترفَ الذّهبيّ بصحّته إذ أَوْرَدَه في تلخيص المستدرَك**، ورَواه أحمد في مسنَده: ج **٣**: ص **٤٨٣** – من عِدّة طُرُق – وهو ←

....

....

← من الأحاديث المتواترة.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابٗا مُّهِينٗا﴾ **[الأحزاب: ٥٧]** وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ **[التوبة: ٦١]**.

وأَخْرَجَ أيضاً في ص **١٢٤** من الجزء الثّالث من المستدرَك في مناقبِ عليٍّ عليه السلام بسنَده عن أبي ذرّ: قال: «قال رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم: يا عَلِيُّ! مَن فارقَني فقد فارقَ اللهَ تعالى، **ومَن فارقَك يا عَلِيّ فقد فارقَني**» ثمّ قال الحاكم: «**صحيحُ الإسناد ولم يُخرجاه**».

وأَخْرَجَ مسلم في كتاب الإيمان من صحيحه (ص **٤٨** من الجزء الأوّل: ط عيسى الحلبيّ: وص **٦٠** من الجزء الأوّل: ط محمّد عليّ صبيح) من حديث عليٍّ عليه السلام قال: «واللهِ إنّه لَعَهْدُ النبيّ الأمّيّ صلى الله عليه وآله وسلم، أنّه لا يُحبُّني إلّا مؤمن، **ولا يُبْغِضُني إلّا منافِق**».

قال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ هِيَ حَسۡبُهُمۡۚ وَلَعَنَهُمُ ٱللَّهُۖ وَلَهُمۡ عَذَابٞ مُّقِيمٞ﴾ **[التوبة: ٦٨]** وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡۚ وَمَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ **[التوبة: ٧٣]**. ←

....

....

← وصَحّ مِن نَصِّ رسولِ الله ﷺ إذ قال: «**مَن سَبَّ عَلِيّاً فقد سَبَّني**» أَخْرَجَه الحاكمُ **وصَحَّحَه**، وأَخْرَجَ أحمد في مسنَده (في ص **٣٢٣** من الجزء السّادس) من حديثِ أمّ سَلَمَة عن عبد الله أو أبي عبد الله قال: «دخلتُ على أمّ سَلَمَة، فقالت لي: أَيُسَبُّ رسولُ الله فيكم؟! قال: قلت: معاذَ الله! أو سبحان الله! أو كلمة نحوها، قالت: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: **مَن سَبّ عَلِيّاً فقد سَبَّني**».

وقال ﷺ - فيما أَخْرَجَه البخاري ومسلم في صحيحَيْهما -: «**سُبابُ المسلم فِسْقٌ وقتالُه كُفْرٌ**» (راجع من صحيح البخاري باب: قول النّبيّ ﷺ: لا تَرجعوا بَعدي كُفّاراً يَضربُ بعضُكم رِقابَ بعض: من كتاب الفتَن: آخِر ص **١٤٧** من جزئه الرّابع، وراجع من صحيح مسلم: كتاب الإيمان: ص **٤٤** من جزئه الأوّل).

قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [المائدة: ١٠٨] وقال تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [التوبة: ٩٦] وقال تعالى: ﴿وَلِيُخْزِىَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الحشر: ٥] وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩] وقال تعالى: ﴿فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩] وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [التوبة: ٤٩]. ←

....

....

← وأخرجَ جَمَاعَةٌ من أئمّتهم كأحمد في ص **٤٤٢** من الجزء الثّاني من مسنَده من حديثِ أبي هريرة قال: «نَظَر النّبيُّ صلى الله عليه وآله إلى عليٍّ والحسن والحسين وفاطمة عليهم السلام، فقال: **أنا حَرْبٌ لمَن حارَبَكم وسِلْمٌ لمَن سالَمَكم**» (وراجع المستدرَك للحاكم: ج **٣**: ص **١٤٩**، وتلخيص المستدرَك للذّهبيّ بذَيْل المستدرَك، وصحيح التّرمذي: ج **٥**: ص **٣٦٠**: ط بيروت، وسُنَن ابن ماجة: ج **١**: ص **٥٢**: الحديث **١٤٥**، وغيره الكثير).

وقد استفاضَ عندهم قولُه صلى الله عليه وآله: «**حَربُ عليٍّ حَربي** وسِلمُه سِلمي».

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣]، وتواتَر قولُه صلى الله عليه وآله: «مَن كُنْتُ مولاه فعليٌّ مولاه، اللّهمّ والِ مَن والاه **وعادِ مَن عاداه**»، هذا.

وللإطّلاع على المزيد من مصادِر القوم فيما نَقَلْناه لك من النّصوص الصّريحة في حُكْمَي حُبِّ عليٍّ عليه السلام وبُغْضِه - وهو يَسيرٌ من كثيرٍ لا يُحصى ولا يُستقصى - راجع كتاب «النصّ ←

....

سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول له وقد خَلَّفَه في بعض مغازيه، فقال له عليٌّ: يا رسول الله! خَلّفتني مع النّساء والصّبيان؟ فقال له رسول الله ﷺ: **أَمَا تَرضى أن تكون منّي بمنزلةِ هارون من موسى! إلّا أنّه لا نَبيَّ بَعدي.**
وسَمِعْتُه يقول يوم خَيْبَر: **لَأُعطِيَنّ الرّايةَ رجُلاً يُحبُّ اللهَ**

← والإجتهاد» للإمام شرف الدِّين رحمه الله: الفصل السّادس: في بعضِ ما كان من معاوية (ووَلَدِه يزيد): المورد **٨٨** و**٨٩** و**٩٠** و**٩١** و**٩٢** و**٩٣** و**٩٤** و**٩٥** و**٩٦** و**٩٧**: ص **٤٦٣** إلى ص **٥١٨**، والفصل الأوّل: تَأَوُّل أبي بكر وأتباعه: المورد **٩**: إيذاء الزّهراء عليها السلام: تحقيق وتعليق أبو مجتبى: ط قم المقدَّسة.
قال الإمامُ شرف الدِّين رحمه الله في المورد **٩٣** - بُغْضُه (أي بُغْضُ معاوية) عليّاً عليه السلام وعداوتُه إيّاه -: «**إنّ بُغْضَه لِعَلِيٍّ** عليه السلام **وعداوتَه إيّاه: لَمِن المسلّمات البديهيّات لكلّ مَن يَعرِفُهما أو يَسمع بهما من جميعِ أَهْلِ الأرضِ في الطُّول والعَرْضِ، على اختلافهم في الأديان، والألسنةِ والألوان، فحُكْمُهما في ذلك حُكْمُ آدم والشّيطان بلا رَيْب!...**» - إنتهى -.

....

ورسولَه ويحبُّه اللهُ ورسولُه، قال: فتطاوَلْنا لها، فقال: **ادعوا لي عَلِيّاً**، فَأُتِي به أرمَد، فَبَصَقَ في عَيْنِه ودَفَعَ الرّايةَ إليه، ففتحَ اللهُ عليه.

ولمّا نَزَلَتْ هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١] دعا رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم عليّاً وفاطمة وحَسَناً وحُسَيْناً فقال: **اللَّهمّ هؤلاءِ أَهْلي**»(*).

(*) أُنظر صحيح مسلم: بابُ فضائلِ عليّ بن أبي طالب: ج ٤: ص ١٨٧٠: دار إحياء التّراث العربي: بيروت، وسُنَن التّرمذي: ج ٥: ص ٦٢٥: دار الفكر: بيروت، ومسنَد أحمد: ج: ١: ص ١٨٥، ومستدرَك الحاكم (**وصحّحَه على شرط الشّيخَيْن**): ج ٣: ص ١٣٦: دار الكُتُب العلميّة: بيروت، وأُسد الغابة لابن الأثير: ج ٤: ص ١١٤، والإصابة لابن حَجَر: ج ٤: ص ٤٦٨، وتفسير القرطبي: ج ٤: ص ١٠٤: دار إحياء التّراث العربي: بيروت، وقد أَخْرَجَه النّسائي في الخصائص العلويّة والتّرمذي في صحيحه وصاحبُ الجَمْع بين الصَّحيحَيْن وصاحبُ الجَمْع بين الصّحاح السِّتّة... وغيرها من مصادِرِ القوم.

....

ثمّ إنّ الفرار لم يكن منهم في مقامٍ واحد، بل كان في مواقفَ عديدة:

فمنها: يوم أُحُد، كما حكاه الله عزّ وجلّ عنهم، حيث قال: ﴿إِذۡ تُصۡعِدُونَ وَلَا تَلۡوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٖ وَٱلرَّسُولُ يَدۡعُوكُمۡ فِيٓ أُخۡرَىٰكُمۡ فَأَثَٰبَكُمۡ غَمَّۢا بِغَمّٖ﴾ [آل عمران: ١٥٣].

قال الشّريفُ المقدَّسُ السيّد شرف الدّين رحمه الله في «النصّ والإجتهاد»: المورد ٥٠: ص ٣٢٦: «قال ابنُ جرير وابنُ الأثير في تاريخَيْهما: وانتَهَتِ الهزيمةُ بجماعةِ المسلِمين وفيهم عثمان بن عفّان وغيرُه إلى الأعوص(*)، فأقاموا بها ثلاثاً، ثمّ أَتَوا النّبيَّ ﷺ فقال لهم حين رآهم: لقد ذَهَبْتُم فيها عَريضةً»(**).

وعلَّق السيّد شرف الدِّين في الهامش رقم ٤٦٨: «إنتهاءُ الهزيمة بهؤلاءِ إلى الأعوص ورجوعُهم بَعد ثلاثِ ليالٍ، وقولُ النبيّ ﷺ لهم: - لقد ذَهَبْتُم فيها عرَيضةً - ممّا لا

(*) قُرب المدينة المشرّفة على أميالٍ يسيرةٍ منها.

(*) أي واسعة.

....

يَخلو منه كتابٌ يُفصِّل غزوةَ أُحُد من كُتُبِ أهلِ الأخبار»(*).

ثمّ قال رحمه الله - بعد خمسةِ أسطُر -: «قالوا: وسَمِعَ أَنَسُ بن النّضَر (وهو عمّ أَنَس بن مالك) نَفَراً من المسلِمين الّذين فيهم **عُمَرُ وطَلْحَة** يقولون - لمّا سَمِعوا أنّ النّبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم قُتِل -: ليتَ لنا مَن يَأتي عبد الله بن أبي سلول لِيَأْخُذَ لنا أماناً من أبي سفيان قبل أن يَقتلونا، فقال لهم أَنَس: يا قوم! إن كان محمّدٌ قد قُتل فإنّ ربَّ محمّدٍ لم يُقتل، فقاتِلوا على ما قاتَل عليه محمّد، **اللّهمّ إنّي أَعْتَذِرُ إليك ممّا يقول هؤلاءِ وأَبْرَءُ إليكَ ممّا جاء به هؤلاءِ!** ثمّ قاتَلَ حتّى استُشهِد»(**).

(*) راجع تاريخ الطّبري: ج ٢: ٢٠٣، الكامل لابن الأثير: ج ٢: ١١٠، السّيرة الحلبيّة: ج ٢: ٢٢٧ وفيها قال: «**وكان من جملةِ مَن انهزمَ: عثمان بن عفّان...**»، البداية والنّهاية: ج ٤: ٢٨، السّيرة النبويّة لابنِ كثير: ج ٣: ٥٥، شرح النّهج الحديديّ: ج ١٥: ٢٠ و٢١ وقال: «**مع اتّفاق الرّواة كافّة على أنّ عثمانَ لم يَثْبُت...**»، وانظُر «**الدرّ المنثور**»: ج ٢: ٨٩، وغيرها.

(**)وفي عَدَمِ ثَباتِ عُمَر يوم أُحُد راجع: شرح النّهج الحديدي:←

....

....

← ج ١٤: ٢٧٦ وج: ١٥: ٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٤ و٢٥، لُباب الآداب: ١٧٩، حياة محمّد ﷺ لِهيكل: ٢٦٥، تفسير الرّازي: ج ٩: ٦٧، الصّحيح من سيرة النبيّ الأعظم ﷺ: ج ٤: ٢٤٦ عن الدرّ المنثور: ج ٢: ٨٠ و٨٨، دلائل الصّدق: ج ٢: ٣٥٨، كنز العمّال: ج ٢: ٢٤٢، حياة الصّحابة: ج ٣: ٤٩٧، المغازي للواقدي: ج ٢: ٦٠٩، الكامل في التّاريخ: ج ٢: ١٠٨، وغيرها.

وفي عَدَم ثَباتِ أبي بكر يوم أُحُد: فعن عائشة: «كان أبو بكر إذا ذَكَر يوم أُحُد بكى... ثمّ أَنشأ يُحَدِّث قال: **كنتُ أوّلَ مَن فاءَ يوم أُحُد**...» أُنظر «شرح النّهج الحديدي»: ج ١٥: ٢٣ و٢٤، الصّحيح من سيرة النبيّ الأعظم ﷺ: ج ٤: ٢٤٣ عن منحة المعبود في تهذيب مسنَد الطيالسي: ج ٢: ٩٩، طبقات إبن سعد: ج ٣: ١٥٥ وط دار صادر: ج ٣: ٢١٨، السّيرة النبويّة لابن كثير: ج ٣: ٥٨، تاريخ الخميس: ج ١: ٤٣١، البداية والنّهاية: ج ٤: ٢٩، كنز العمّال: ج ١٠: ٢٦٨ و٢٦٩، حياة الصّحابة: ج ١: ٢٧٢، وغيرها. وهناك نصوصٌ أخرى تدلّ على فِراره يوم أُحُد فراجِعْها في: مستدرَك الحاكم: ج ٣: ٢٧، ←

....

وعَلَّقَ السيّد شرف الدّين في الهامش ١: «هذه الحكايةُ عن أَنَس بن النّضر رحمه الله نَقَلها كلُّ مَن فَصَّل غزوةَ أُحُد من المحدِّثين وأهل الأخبار».

ثمّ قال رحمه الله: «**ومنها**: يوم حُنَيْن ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ ﴿ثُمَّ أَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ الّذين ثَبَتوا معه صلى الله عليه وآله وسلم حين فَرّ عنه أصحابُه وَوَلَّوا الدُّبُر، **وكان فيهم عُمَرُ بن الخطّاب**، كما نَصّ عليه البخاري في حديثٍ أَخْرَجَه عن أبي قتادة الأنصاري، إذ قال: وانْهَزَمَ المسلِمون - يوم حُنَيْن - وانْهَزَمْتُ معهم، **فإذا عُمَرُ بن الخطّاب في النّاس**، فقلتُ له: ما شأنُ النّاس؟ قال: **أَمْرُ الله!**... - الحديث -»(*).

← تلخيص الذّهبيّ للمستدرَك: نفس الصّفحة، مَجْمَع الزّوائد: ج ٦: **١١٢**، لُباب الآداب: **١٧٩**، حياة محمّد صلى الله عليه وآله وسلم لِهيكل: **٢٦٥**، وراجع بقيّة المصادِر في الصّحيح من سيرة النبيّ الأَعظم صلى الله عليه وآله وسلم: ج ٤: **٢٤٤**.

(*) أُنْظُر «صحيح البخاري»: ج **٣**: كتاب التّفسير: بابُ قولِه ←

الوَجْهُ الثّاني: - وهو للقاضي السيّد نور الله التستري رحمه الله - قال: «فابتلاءُ المحارِب ليس بمجرَّد أن

وعلَّق السيّد شرف الدّين رحمه الله على الآية: «كان الجيشُ يومئذٍ إثني عَشَرَ أَلْفاً، فيهم أَلْفان من مُسْلِمَة الفتح، فقال أبو بكر: لن نُغْلَب اليوم من قِلّة» - إنتهى كلامُه رُفِعَ مقامُه - (النصّ والإجتهاد: المورد ٥٠: ص **٣٢٦** و**٣٢٧** و**٣٢٨**: تحقيق وتعليق أبو مجتبى: ط قم المقدّسة).

← تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾: ص ٤٦، وذكَرَه ابنُ كثير في غَزوة حُنَيْن من كتابه «البداية والنّهاية» نَقْلاً عن البخاري ومسلم وغيرهما، فراجع ص **٣٢٩** من جزئه الرّابع.

وراجع في فِرار أبي بكر يوم حُنَيْن: شرح النّهج الحديديّ: ج ١٣: **٢٩٣**، الصّحيح من سيرة النبيّ الأَعظم ﷺ: ج **٣**: **٢٨٢**، دلائل الصّدق: ج **٣**: ق ١: **٣٦٠**، وراجع في فِرار عثمان يوم حُنَيْن: دلائل الصّدق: ج **٣**: ق ١: **٣٦٢**، وَذَكَر ابنُ هشام في السّيرة النبويّة: ج **٤**: ص ٨٥ أسماءَ مَن ثَبَتَ مع الرّسول ﷺ **ولم يكن عثمان منهم!**.

يَصيرَ مقتولاً، بل إصابةُ السّهام والنّصال[1] أعضاءَه: ربّما كان أَصْعَبَ من الموت[2]، حتّى ربّما يَتَمَنّى المصابُ به الموتَ بَدَلاً عن إصابةِ الجرح، بل قد تُقطع يدُه أو يداه، بل رِجْلُه أو رِجلاه[3]، أو يُمَثَّلُ به ويُترَك على ذلك الحال

(١) مُفْرَدُه: النَّصْل، وهو حديدةُ الرّمح والسّهم والسكّين، وربّما سُمِّي السَّيْفُ نَصْلاً...

(٢) وكذلك الأَسْرُ فإنّه شديد.

(٣) قال تعالى: ﴿فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ ﴿قَالُوا۟ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ۖ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ۖ إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾ [طه: ٧١ و٧٢] وقال تعالى: ﴿وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتْنَا ۚ رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٦] وقال تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُوا۟ فِى سَبِيلِى وَقَٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٩٥] وقال تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦] وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ وَأُوذُوا۟﴾ [الأنعام: ٣٤] وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾ [الدخان:

السُّوء. . .» - إنتهى -(١).

٣٠] وقال تعالى: ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ﴾ [طه: ٤٧] وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ وَلَا يَرْغَبُواْ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَٰلِحٌۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [التوبة: ١٢٠](*).

(١) الصّوارم المُهْرِقة في جواب الصّواعق المُحرِقة: ص ١٢١.

(*) وإذا ضَمَمْتَ صَدْر هذه الآية الأخيرة إلى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١] وأَمْعَنْتَ النَّظرَ فيهما: يَنجلي لك انطباقُ صَدْرِ هذه الآية بالتّمام على أميرِ المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فإنّ الله عزّ وجلّ قد أَنْزَلَ نفسَه عليه السلام - في آيةِ المباهَلة - منزلةَ نفسِ رسولِ الله ﷺ وأجراها في مُحكَم الذِّكر ←

....

....

← مجراها، فلا رَيْبَ حينئذٍ في أنّ عَلِيّاً عليه السلام أَفْضَلُ الأُمّةِ وأَوْلاها برسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم حيّاً وميّتاً... **بل أَفْضَلُ من كلّ مَن فُضِّلَ عليه رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم، بَعد أن كان عليه السلام قائِماً مقامَ نفسِ رسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقد ثَبَتَ فَضْلُ رسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم على سائرِ الأنبياء عليهم السلام وجميعِ خَلْقِ الله تعالى، فأميرُ المؤمنين عليه السلام يَليه في رُتْبَةِ الفَضْل، وهو عليه السلام بَعدَه صلى الله عليه وآله وسلم في المنزلة أَفْضَلُ الخَلْق!.**

قال الشّريفُ السيّد عبد الحسين شرف الدّين رحمه الله: «أَجْمَعَ أهلُ القِبلة - حتّى الخوارج منهم - على أنّ النبيَّ صلى الله عليه وآله وسلم لم يَدْعُ للمباهَلة من النّساء سوى بضعتِه الزّهراء عليها السلام، ومن الأبناء سوى سبطَيْه عليهما السلام وريحانتَيْه من الدّنيا، **ومن الأنفس إلّا أخاه عليه السلام الذي كان منه بمنزلةِ هارون من موسى عليهما السلام**، فهؤلاءِ أصحابُ هذه الآية بحكمِ الضّرورة التي لا يُمكن جُحودُها، لم يُشارِكْهم فيها أَحَدٌ من العالَمين، كما هو بَديهيٌّ لكلِّ مَن أَلَمّ بتاريخِ المسلِمين...» (أُنْظُر «الكَلِمَةُ الغرّاء في تفضيل الزّهراء عليها السلام»: ص ٥).

وفي الحديث - كما في تَفسير الإمام الحسن العسكري عليه السلام -: «لمّا جاء أبو جَهْلٍ والقومُ شاهِرون سيُوفَهم: قال لهم أبو جهل: لا تَفعلوا به وهو نائمٌ لا يَشعر، ولكن ارمُوه بالأحجار لِيَنْتَبِهَ بها ثمّ اقتلُوه، **فَرَمَوْهُ بأحجارٍ ثِقالٍ أَصابَتْهُ**[1]، فَكَشَفَ عن رأسِه وقال عليه السلام: ماذا شأنُكم؟! وَعَرَفُوه، فإذا هو عليّ بن أبي طالب عليه السلام . . .» - إنتهى -.

وفي إحقاقِ الحقّ للتستري رحمه الله: «كانت السّهامُ تُصيبُه عليه السلام ولا يَقدر المسلِمون على إخراجها من جَسَدِه إلّا إذا اشتغَل بالصّلاة»[2].

وفي تَفصيل غَزوةِ أُحُد من **تاريخَي ابنِ جرير وابنِ**

---

(١) **وقد وَقَعَ الإتّفاقُ على أنّه عليه السلام ضُرِبَ ورُمِيَ بالحجارة قَبْلَ أن يَعلموا مَن هو، حتّى تَضَوَّر** عليه السلام، وأنّهم قالوا له: «رأَيْنا تَضَوُّرَكَ، فإنّا كنّا نَرمي محمّداً ولا يَتَضَوَّر» (أُنظر «منهاج البراعة في شرحِ نهج البلاغة»: ج ١٥: ص ١١٧).

(٢) إحقاق الحقّ: ج ٨: ص ٦٠٢.

الأثير وسائرِ أهلِ الأخبار: «وقَاتلَ رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذٍ قِتالاً شديداً، فَرَمَى بالنّبل حتى فَنِيَ نَبْلُه، وانكسرت سِيَةُ قوسِه(١)، وانقطعَ وَتَرُه(٢)، **وأُصيبَ بجرحٍ في وَجْنَتِه، وآخَر في جَبْهَتِه، وكُسِرَتْ رُبَاعيّتُه السُّفلى، وشُقَّتْ شَفَتُه...**

فَأَبْصَرَ النّبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم جماعَةً من المشرِكين، فقال صلى الله عليه وآله وسلم لِعَلِيٍّ عليه السلام: إحْمِلْ عليهم! فَحَمَلَ عليهم فَفرَّقَهم وقَتَلَ منهم، ثمّ أَبْصَرَ جماعَةً أُخرى، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: **إكْفِنيهم يا عليُّ!** فَحَمَلَ عليهم وَفَرَّقَهم وقَتَلَ منهم. فقال جبرئيل عليه السلام: يا رسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه المواساة! فقال رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم: **إنّه مِنّي وأنا مِنه**، فقال جبرئيل عليه السلام: وأنا منكما. (قالوا) وَسُمِعَ صوت:

لا سَيْفَ إلّا ذو الفقا

رِ ولا فَتَى إلّا عليّ...»(٣)

---

(١) سِيَةُ القوس: والجمع سِيَات: ما عُطِفَ من طَرَفَيْها.

(٢) الوتَر: شرعة القوس ومُعَلَّقها.

(٣) أُنْظُر «النصّ والإجتهاد»: ص **٣٤٣** و**٣٤٤**.

«إلَهِي عَظُمَ الْبَلاءُ، وَبَرِحَ الْخَفاءُ، وَانْكَشَفَ الْغِطاءُ، وَانْقَطَعَ الرَّجاءُ، وَضاقَتِ الْأَرْضُ وَمُنِعَتِ السَّمَاءُ، وَأَنْتَ الْمُسْتَعانُ وَإِلَيْكَ الْمُشْتَكى، وَعَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ فِي الشِّدَّةِ وَالرَّخاءِ. اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ أُولِي الأَمْرِ الَّذِينَ فَرَضْتَ عَلَيْنا طاعَتَهُمْ، وَعَرَّفْتَنا بِذلِكَ مَنْزِلَتَهُمْ، فَفَرِّجْ عَنَّا بِحَقِّهِمْ فَرَجاً عاجِلاً قَرِيباً كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ. يا مُحَمَّدُ يا عَلِيُّ يا عَلِيُّ يا مُحَمَّدُ إِكْفِيَانِي فَإِنَّكُما كافِيانِ، وَانْصُرانِي فَإِنَّكُما ناصِرانِ، يا مَوْلانا يا صَاحِبَ الزَّمانِ الْغَوْثَ الْغَوْثَ الْغَوْثَ، أَدْرِكْنِي أَدْرِكْنِي أَدْرِكْنِي، السَّاعَةَ السَّاعَةَ السَّاعَةَ الْعَجَلَ الْعَجَلَ الْعَجَلَ يا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ»(١).

وكان الفراغ من تَبْييضِه ـ بعد إعادةِ النَّظَر فيه ـ يوم السَّبت الثّامن من شَهْرِ شوّال المكرّم مِن شهورِ سَنَةِ ستٍّ وثلاثين وأربعمائة بعد الألف من الهجرة النّبويَّة ـ على مهاجِرها وآلِه أزكى التحيّات

(١) دعاء الفَرَج: قال الكفعَمي رحمه الله في البلد الأمين: «هذا دعاءُ صاحبِ الزّمان عليه السلام وقد علَّمَه سَجيناً فأُطْلِقَ سَراحُه».

وأَفْضَلَ الصّلوات ـ ذِكْرى فاجِعَةِ هَدْمِ قُبورِ أئمّةِ البقيع الغَرْقَد عليهم السلام.

﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا ۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ - خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ ﴿وَأُتْبِعُواْ فِى هَٰذِهِۦ لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾ ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا﴾ ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا يُنصَرُونَ - وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ﴾.

وستبقى مراقِدُهم الشّريفة أَعْلاماً منصوبَةً وآثاراً لا تَدْرَسُ ورسوماً لا تَخْفَى على مُرور اللّيالي والأيّام، وليجتهدَنَّ أئمّةُ الكُفْرِ وأشياعُ الضّلالة في محوها وتطميسها فلا يَزدادُ أثَرُها إلّا ظهوراً وأمرُها إلّا عُلُوّاً...

حامداً شاكراً مصلّياً والحمد لله أوّلاً وآخراً وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين لا سيّما آخرهم بقيّة الله في

الأرضين واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدّين، وأنا العبد الفقير إلى رحمة ربّه الغنيّ الراجي عفوَه طعّان بن السيّد خليل خليل الموسويّ العُدَيْسيّ العامليّ عاملهما الله تعالى بكرمه اللّامتناهي وفضله العميم ولطفه الخفيّ.

* * *

الفصل السّادس

- خاتمةٌ: في بطلانِ عقيدةِ الجمهورِ في عدالةِ وقُدسيّةِ عمومِ الصّحابة

خاتمةٌ: في بطلانِ عقيدةِ الجمهورِ في عدالةِ وقُدسيّةِ عمومِ الصّحابة:

قال فَخْرُ الملَّة والدِّين آيةُ الله في العالَمين السيّد عبد الحسين شرف الدِّين الموسوي رحمه الله في مؤلَّفه القيِّم «النصّ والإجتهاد»:

«والقرآنُ الكريم يُثبِتُ كثرةَ المنافقين على عهد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وإخوانُنا يوافقوننا على ذلك، لكنّهم يقولون: إنّ الصّحابة بعد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بأجمعهم عدول[1]، حتى كأنّ

---

(١) والمحكيّ عن سعد الدِّين التفتازاني في شرح المقاصد: «أنّ العلماء لحُسنِ ظنّهم بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكروا محامِل وتأويلات لما وقعَ بينهم من محاربات ومشاجرات - على الوجه المسطور في كُتب التواريخ والمذكور على ألسِنة الثّقات - ممّا يدلّ بظاهره على أنّ بعضهم قد حادَ عن طريق الحقّ وبلغَ حدَّ الظّلم والفسق، وكان الباعِثُ عليه الحقدَ والعنادَ والحسدَ واللّدادَ وطَلَبَ المُلك والرّياسات والمَيْلَ إلى اللذّات والشّهوات...». ورَدَّه السيّدُ الشّهيد القاضي نور الله التُّستري رحمه الله (وفاته: ١٠١٩هـ) بما إليك لفظه: «أنّ بعد العِلم بوقوع ما وقعَ

وجودَ النبيّ ﷺ بين ظهرانيهم كان موجباً لنفاق المنافقين منهم، فلمّا لحقَ ﷺ بالرّفيق الأعلى وانقطع الوحي:

بينهم: لا وَجْهَ لِحُسْن الظنّ بالكلّ إلّا التعصُّب فيهم!...».

(الصوارم المُهرِقة في نَقْد الصواعق المُحرِقة: ص٥: ط طهران).

ومن الطّريفِ قولُ التفتازاني أيضاً بعد ذلك - مُتَعَرِّضاً لما وقعَ بعد الصّحابة على أهل البيتِ عليهم السلام -:

«**وأمّا ما جَرى بعدَهم من الظُّلم على أهل بيت النبيّ ﷺ فمِن الظهور بحيث لا مجال للإخفاء، ومن الشّناعة بحيث لا اشتباه على الآراء، إذ تكاد تَشهد به الجمادُ والعجماءُ، ويَبكي له مَن في الأرض والسماء، وتَنْهَدُّ منه الجبال، وتَنشقّ الصّخور، ويَبقى سوءُ عَمَلِه على كرِّ الشّهور ومرّ الدّهور، فلعنة الله على مَن باشر أو رَضي أو سَعى، ولَعذابُ الآخرة أشدُّ وأَبْقى.**

فإن قيل: فمِن علماء المذهب مَن لم يُجَوِّز لَعْنَ يزيد، مع علمهم بأنّه يَستحق ما يَربو على ذلك ويَزيد.

قلنا: تحامياً عن أن يُرْتَقَى إلى الأعلى فالأعلى، كما هو

حَسُنَ إسلامُ المنافقين وتمَّ إيمانُهم، فإذا هم أجمعون أكتعُون أبصعون ثقاتٌ عدولٌ مجتهدون، لا يُسألون عمّا

شعارُ الرّوافض، على ما يُروى في أدعيتهم، ويَجري في أندِيَتهم، فرأى المعتَنون بأمر الدِّين إلجامَ العوامّ بالكليّة طريقاً إلى الإقتصاد في الإعتقاد، وبحيث لا تزلّ الأقدام على السّواء، ولا تضلّ الأوهام بالأهواء، وإلّا فكيف يَخفى عليه الجواز والإستحقاق؟! وكيف لا يَقع عليه الإتّفاق؟!» - إنتهى -. (شرح المقاصد: ج**٢**: ص**٢٢٤** و**٢٢٥**).

وعقَّبَ عليه المرجعُ الدِّينِيُّ الكبير آية الله العظمى السيّد محمّد سعيد الطباطبائيّ الحكيم - دام ظلّه - بما إليك لفظَه:

«فانظُرْ إليه كيف رَضي لِعقيدته في الصّحابة أن تُصان بإنكارِ حقٍّ لا مِريةَ فيه، وأن يحافظ عليها بتجاهل ظُلامةٍ بَلَغَتْ من الظّهور والشّناعة الحدَّ الذي ذَكَرَه، ويا تُرى تَقوى عقيدةٌ هذا حالُها على الصّمود أمام البحث الحيّ والحساب المنطقيّ المُنْصِف، أو أنّها تَصلح عُذْراً بين يَدَي الله تعالى: ﴿يَوۡمَ تَأۡتِي كُلُّ نَفۡسٖ تُجَٰدِلُ عَن نَّفۡسِهَا وَتُوَفَّىٰ

يفعلون وإن خالفوا النصوصَ ونقضُوا محكماتها!.».

وقال رحمه الله في موضعٍ آخَر من الكتاب المزبور:

«وإنّما تجشّموا في الإحتجاج بحديثِ الصّحابة من غير بحثٍ ولا تريّثٍ، بناءاً على عدالتهم أجمعين أكتعين أبصعين، وكأنّهم أرادوا تقديسَ رسول الله ﷺ بتعديلِ أصحابه عامّة، وحِفْظَه فيهم كافّة، وهذا خطأٌ واضح، وجهلٌ نَربأ بهم عنه، فإنّ تنزيهَه وحِفْظَه ﷺ إنّما يكون بتنزيه سنّته وحِفْظِها من تشويه الكذّابة عليه، وقد أَنذر أمّتَه وحَذّرها بقوله ﷺ: - ستكثُر الكذّابةُ عليَّ فمَن كذَب عليَّ متعمِّداً فليتبوَّأ مقعدَه من النار... الحديث -[1].

ولو تدبّر إخوانُنا - هداهم الله وإيّانا - مُحْكَمات

كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [النحل: ١١١]» - إنتهى - (أُنْظُر «في رِحَابِ العقيدة»: ج١: ص١٧٩ و١٨٠: مؤسّسة المرشِد: بيروت).

(١) الفتح الكبير للنّبهاني: ج٣: ص٢٣٤ و٢٣٥، الغيبَة للنّعماني: ص٧٦، وبرواياتٍ مختلفة: راجع «أضواء على السنّة المحمّديّة» ص٥٩ فما بعد.

القرآن: لَوَجَدوها مشحونةً بذِكْر المنافقين، وأذى النبيِّ ﷺ منهم، وحسبُك منه سورة التوبة - الفاضِحة - و﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ [المنافقون: ١]، والأحزاب: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ ﴿وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الأحزاب: ١٠-١٢] إلى آخِر السورة.

وحسبُك من آياته المُحْكَمة قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة: ١٠١] [(١)] ﴿لَقَدِ ٱبْتَغَوُا۟

---

(١) مَن يَتدبّر هذه الآيةَ وغيرَها مِن أمثالها: يَحصل له العلمُ الإجماليّ بوجودِ المنافقين في غير مَعلومي الإيمان والعدالة، ونحن في غنًى عن أطرافِ هذه الشّبهة المحصورة بحديثِ مَعلومي العدالة من الصّحابة، وهم علماؤهم وعظماؤهم وأهلُ الذِّكر الّذين أَمَر الله بسؤالهم، والصّادقون الّذين أَمَرَ الله سبحانه بأن نكون معهم. على أنّ في حديثِ الأئمّة من أهلِ بيتِ النبوّة وموضعِ الرّسالة

ٱلْفِتْنَةَ مِن قَبْلُ وَقَلَّبُوا۟ لَكَ ٱلْأُمُورَ حَتَّىٰ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾، ﴿وَهَمُّوا۟ بِمَا لَمْ يَنَالُوا۟ۚ وَمَا نَقَمُوٓا۟ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦۚ﴾ [التوبة: ٤٨ و٧٤] (١).

فليتني أدري أين ذهبَ المنافقون بعد رسول الله ﷺ؟ وكانوا قد جرّعوه الغُصصَ مدّة حياته، حتّى دَحرجوا الدّباب(٢).............................

ومهبطِ الوحي والتنزيل عليهم السلام كفاية، فهم أعدالُ الكتاب وبهم يُعرف الصواب (منه رحمه الله).

(١) راجع فهرس بقيّة الآيات في كتاب «أضواء على السنّة المحمّديّة»: ص٣٥٦.

(٢) كان قومٌ من الصّحابة دَحرجوا الدِّباب ليلة العقبة ليُنَفِّروا برسول الله ﷺ ناقتَه فيطرحوه، **وكان** ﷺ **إذ ذاك راجعاً من وَقعة تبوك التي استخلَف فيها عليّاً** عليه السلام. وحديثُ أحمد بن حنبل - في آخِر الجزء الخامس من مُسنَده عن أبي الطفيل في هذه الطامّة - طويلٌ، وفي آخِره: «أنّ رَهطاً من الصّحابة لَعَنَهم رسولُ الله ﷺ يومئذٍ...» هذا الحديث مشهورٌ مستفيضٌ بين المسلمين كافّة (منه رحمه الله).

وصدُّوه عن الكتاب[١]**!**

والدِّباب: جَمْع الدِّبة، وهي كُراتٌ كبيرةٌ من جلود أو خُشُب يُلقونها فتَصْدُر منها أصواتٌ تُنفّر النّاقة.

(١) يُشير رَحِمَهُ اللَّهُ إلى ما رواه العامّةُ والخاصّةُ بطُرُقٍ متضافرة وأسانيدَ متواتِرة: أنّ النبيّ ﷺ أراد في مَرَضِه أن يَكتب كتاباً لأمّته لئلّا يضلّوا بعده ولا يختلفوا، فقال عمر: «**إنّ النبيَّ ﷺ ليَهجُر**» أو ما يؤدِّي هذا المعنى، وهو المعروف بـِ «**رزيّة يوم الخميس**»، وكانت شهادتُه ﷺ يوم الإثنَيْن بعد هذه الرزيّة بأربعة أيّام، وأشار رَحِمَهُ اللَّهُ في الهامش السّابق إلى **حديث** «**المنزلة**» الذي هو من أصحّ السُّنَن وأَثْبَتِ الآثار.

ويحسُن بنا الإستماعُ إلى ما تلاه رَحِمَهُ اللَّهُ في بعض كُتُبه النّفيسة القيِّمة على سبيلِ التّفصيل لهذَيْن الحديثَيْن، فإنّ المقامَ مقامُ بَحْثٍ وإفادة:

حديثُ رزيّةِ يوم الخميس:

لا كلام في صحّته ولا في صدوره، **وقد رواه البخاري في عدّةِ مواضع من صحيحه، منها**: كتاب المرضى من الجزء الرّابع: باب قول المريض: قوموا عنّي، وكتاب العلم من

....

الجزء الأوّل: باب كتابة العلم، وكتاب الإعتصام بالكتاب والسنّة من الجزء الرّابع: باب كراهية الخلاف، وكتاب الجهاد والسّير من الجزء الثّاني: باب جوائز الوفد، **ورواه مسلم في صحيحه** في آخِر كتاب الوصيّة من الجزء الثّاني، **وأحمد** في ص **٢٢٢** و**٣٥٥** من الجزء الأوّل من مُسنَده من حديث ابن عبّاس **بسندٍ صحيح**، وتاريخ إبن الأثير في ص**١٣٣** من الجزء الثّاني، والسّيرة الحلبيّة في ص**٣٧١** من الجزء الثّالث، وسائر أصحاب السُّنَن والأخبار.

ثمّ إنّ قول عمر: «**إنّ النبيَّ ﷺ ليَهجُر**» صرَّح به كلٌّ من: السبط إبن الجوزي في كتابه «تذكرة الخواصّ» ص**٦٢**: ط الحيدريّة، وأبي حامد الغزالي في كتابه «سرّ العالمَيْن وكشف ما في الدّارَيْن»: ص**٢١**: ط النّعمان، وفي كتاب «السقيفة» لأبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري بالإسناد إلى ابن عبّاس - كما في شرح النهج: ج**٢**: ص**٢٠** -: «**فقال عمر كلمةً معناها أنّ الوجعَ قد غَلَبَ على رسول الله ﷺ**»، هذا.

....

وَلْنَقْتَصّ الآن أَثَرَه رَحِمَهُ اللَّهُ في سَبْر ما سَطَّرَه، ونَنسُج فيه على منوالِه بفَضْل الله عَزَّوَجَلَّ والنبيّ وآلِه عَلَيْهِمُ السَّلَامُ :

قال رَحِمَهُ اللَّهُ : «وحسبُك منها - أي من الموارد التي لم يتعبّدوا فيها بالنصّ -: رزيّةُ يوم الخميس، فإنّها من أشهر القضايا، وأكبر الرّزايا، أخرجَها أصحابُ الصّحاح وسائرُ أهلِ السُّنَن، ونَقَلها أهلُ السّيَر والأخبار كافّة، ويكفيكَ منها ما أخرجَه البخاري - في باب قول المريض: قُوموا عنّي، من كتاب المرضى: ص ٥ من الجزء الرّابع من صحيحه - بسنده إلى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عبّاس، قال: لمّا حُضرَ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وفي البيت رجالٌ فيهم عمر بن الخطّاب، قال النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : هلُمّ أكتُبْ لكم كتاباً لا تضلّوا(*) بعدَه؛ فقال عمر: **إنّ النبيّ قد غَلَبَ عليه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله!**. فاختلف أهلُ البيت فاختصموا، منهم مَن يقول: قرِّبوا يَكتُبْ لكم النبيُّ كتاباً لن تضلّوا بعدَه، ومنهم مَن

(*) بحذف النّون مجزوماً لكونه جواباً ثانياً لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : **هلمَّ** (**منه** رَحِمَهُ اللَّهُ).

....

يقول ما قال عمر، فلمّا أكثروا اللّغوَ والإختلافَ عند النبيّ، قال لهم رسول الله ﷺ: **قوموا** (عنّي خ ل)، فكان ابنُ عباس يقول: إنّ الرزيّةَ كلَّ الرزيّة ما حَالَ بين رسولِ الله ﷺ وبين أن يَكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولَغْطهم - الحديث -.

وهذا الحديث ممّا لا كلام في صحّته ولا في صدوره، وقد رواه البخاري في عدّةِ مواضع من صحيحه، وأخرجَه مسلم في آخِر الوصايا من صحيحه أيضاً، ورواه أحمد من حديث ابن عبّاس في مسنده، وسائر أصحاب السُّنَن والأخبار.

وقد تَصرّفوا فيه إذ نَقَلوه بالمعنى، لأنّ لفظَه الثابث: **إنّ النبيَّ يهجر**، لكنّهم ذكروا أنّه قال: - **إنّ النبيَّ قد غَلَبَ عليه الوجعُ** - تَهذيباً للعبارة وتَقليلاً لمَن يَستهجن منها، ويدلّ على ذلك ما أخرجَه أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري في كتاب السقيفة بالإسناد إلى ابن عبّاس، قال: لمّا حضرَتْ رسولَ الله الوفاةُ وفي البيت رجالٌ فيهم عمر بن الخطّاب، قال رسولُ الله: ائتوني بدواةٍ وصحيفةٍ أكتُبْ لكم كتاباً لا تضلّوا بعده، (قال) فقال **عمر** كلمةً معناها:

....

أنّ الوجع قد غلبَ على رسول الله ﷺ، ثمّ قال: عندنا القرآن، حسبُنا كتاب الله، فاختلف مَن في البيت فاختصموا، فمِن قائلٍ يقول: القولُ ما قال رسولُ الله ﷺ، ومِن قائلٍ يقول: القولُ ما قال عمرُ، فلمّا أكثروا اللّغط واللّغوَ والإختلاف: غَضِب ﷺ، فقال: **قوموا**... - الحديث -.

وتَراه صريحاً بأنّهم إنّما نَقلوا معارضةَ عمر بالمعنى لا بعَيْن لفظه. ويَدُلُّك على هذا أيضاً أنّ المحدّثين حيث لم يصرّحوا باسم المعارِض يومئذٍ: نَقلوا المعارضةَ بعَيْن لفظها، قال البخاري - في باب جوائز الوفد من كتاب الجهاد والسّير من صحيحه -: حدّثنا قبيصة حدّثنا ابن عيينة عن سلمان الأحول عن سعيد بن جبير عن ابن عبّاس، أنّه قال: يوم الخميس وما يوم الخميس، ثمّ بَكى حتى خضبَ دمعُه الحصباءَ، فقال: اشتدّ برسول الله ﷺ وجعُه يوم الخميس، فقال: ائتوني بدواةٍ أكتُبْ لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً، فتنازعوا، ولا ينبغي عند نبيٍّ تنازع، فقالوا: **هَجَرَ رسول الله!** قال ﷺ: **دَعُوني!** فالذي أنا فيه

....

خيرٌ ممّا تدعونّي إليه، وأَوْصى عند موته بثلاث: أَخرِجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحوِ ما كنتُ أُجيزهم، (قال) **ونسيتُ الثّالثة** - الحديث -».

وعلّق رحمه الله عليه بقوله: «ليست الثّالثة إلا الأمر الذي أراد النبيّ أن يَكتبه حفظاً لهم من الضّلال، لكن السّياسة اضطرّت المحدّثين إلى ادّعاء نسيانه، كما نَبّه إليه مفتي الحنفيّة في (صور) الشيخ أبو سليمان الحاج داود الدادا».

ثمّ قال رحمه الله: «هذا الحديث أخرجَه مسلمٌ أيضاً في آخِر كتابِ الوصيّة من صحيحه وأحمد من حديثِ ابن عبّاس في مسنَده، ورواه سائرُ المحدّثين، وأخرج مسلمٌ في كتابِ الوصية من الصحيح عن سعيد بن جبير من طريقٍ آخَر عن ابن عبّاس، قال: يوم الخميس وما يوم الخميس، ثمّ جَعَل تسيل دموعُه حتى رؤيَت على خدَّيْه كأنّها نظام اللؤلؤ، قال: قال رسول الله ﷺ: ائتوني بالكتف والدواة، أو اللوح والدواة، أكتُبْ لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً، فقالوا: **إنّ رسولَ الله يَهجر!** - الحديث -.

ومَن أَلَّم بما حول هذه الرزيّة من الصحاح، **يَعلم أنّ أوّل**

. . . .

مَن قال يومئذٍ: - هَجَر رسولُ الله - إنّما هو عمر، ثمّ نَسَجَ على منواله من الحاضرين مَن كانوا على رأيه، وقد سمعتَ قولَ ابن عبّاس في الحديث الأوّل - الذي أخرجَه البخاري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عبّاس، وأخرجَه مسلمٌ أيضاً وغيرُه -: فاختلف أهلُ البيت فاختصموا، منهم مَن يقول: قَرِّبوا يَكتُبْ لكم النبيُّ كتاباً لن تضلّوا بعده، ومنهم مَن يقول ما قال عمر - أي يقول: **هَجَرَ رسولُ الله** - وفي روايةٍ أخرجَها الطبراني في الأوسط عن عمر - كما في ص **١٣٨** من الجزء الثّالث من كنز العمّال - قال: لمّا مرضَ النبيُّ قال: ائتوني بصحيفةٍ ودواةٍ أكتُبْ لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً، فقال النّسوة من وراء السَتر: أَلَا تَسمعون ما يقول رسولُ الله ﷺ؟ قال عمر: فقلت: إنّكنّ صويحبات يوسف، إذا مرضَ رسولُ الله عصرتُنّ أعينَكنّ، وإذا صَحّ ركبتُنّ عنقَه! قال: فقال رسولُ الله: دَعُوهُنّ فإنّهنّ خيرٌ منكم. - الحديث -.

وأنتَ تَرى أنّهم لم يَتعبّدوا هنا بنصّه الذي لو تَعبّدوا به لأَمِنوا من الضّلال، ولَيْتهم اكتفوا بعدم الإمتثال ولم يَردّوا

....

قولَه إذ قالوا: حسبنا كتاب الله، حتى كأنّه لا يَعلم بمكانِ كتابِ الله منهم، أو أنّهم أعلمُ منه بخواصّ الكتاب وفوائده، ولَيْتهم اكتفوا بهذا كلّه ولم يفاجئوه بكلمتهم تلك: - **هَجَرَ رسولُ الله!** - وهو محتضرٌ بينهم، وأيّ كلمةٍ كانت وَداعاً منهم له ﷺ! وكأنّهم - حيث لم يأخذوا بهذا النصّ اكتفاءً منهم بكتاب الله على ما زعموا - لم يسمعوا هتافَ الكتاب آناءَ الليل وأطرافَ النهار في أنديتهم ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ **[الحشر: ٧]** وكأنّهم حيث قالوا: هَجَرَ، لم يقرأوا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ ﴿ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ ﴿مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾ **[التكوير: ١٩-٢٢]** وقوله عزّ مِن قائل: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ ﴿وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ ﴿تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ **[الحاقة: ٤٠-٤٣]** وقوله عزّ وجلّ: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ **[النجم: ٢-٥]** إلى كثيرٍ من أمثال هذه الآيات البيّنات المنصوص فيها على عصمةِ قولِه من الهَجْر، على أنّ العقل بمجرّده مستَقِلٌّ

....

بذلك (أي بعصمته)، لكنّهم عَلموا أنّه ﷺ **إنّما أراد توثيقَ العهد بالخلافة وتأكيدَ النصّ بها على عليٍّ عليه السلام خاصّة، وعلى الأئمّة من عترته عليهم السلام عامّة**، فصَدّوه عن ذلك كما اعترف به الخليفةُ الثاني في كلامٍ دار بينه وبين ابن عبّاس - كما في السطر **٢٧** من الصفحة **١١٤** من المجلّد الثّالث من شرح النهج الحديدي: ط مصر -.

وأنتَ إذا تأمّلتَ في قوله ﷺ: ائتوني أكتُبْ لكم كتاباً لن تضلّوا بعده، وقوله في حديث الثّقلَيْن: إنّي تاركٌ فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا كتابَ الله وعترتي أهل بيتي: تعلَمْ أنّ المرمى في الحديثَيْن واحد! وأنّه ﷺ أراد في مرضه أن يكتب لهم تفصيلَ ما أَوْجَبَه عليهم في حديث الثّقلَيْن.

وإنّما عَدَلَ عن ذلك، لأنّ كلمتهم تلك التي فاجأوه بها اضطرّته إلى العدول، إذ لم يبقَ بعدها أَثَرٌ لكتابة الكتاب سوى الفتنة والإختلاف من بَعده في أنّه هل هَجَرَ فيما كتبَه - والعياذ بالله - أو لم يهجُر؟! كما اختلفوا في ذلك واختصموا وأكثروا اللّغو واللّغط نصبَ عينَيْه، فلم يتسَنّ له يومئذٍ أكثر من قوله لهم: - **قوموا** - كما سمعتَ، ولو أَصَرّ

....

فكتبَ الكتاب لَلجّوا في قولهم: - هَجَرَ - ولَأَوْغَل أشياعُهم في إثبات هَجْره - والعياذ بالله - فسطّروا به أساطيرَهم، وملأوا طواميرَهم ردّاً على ذلك الكتاب وعلى مَن يَحتجّ به.

لهذا اقتضت حكمتُه البالغة أن يَضرب ﷺ عن ذلك الكتاب صَفْحاً، لئلّا يَفتح هؤلاءِ المعارِضون وأولياؤهم باباً إلى الطّعن في النبوّة - نعوذ بالله وبه نستجير - وقد رأى ﷺ أنّ عَلِيّاً وأولياءَه عليهم السلام خاضعون لمضمون ذلك الكتاب، سواءٌ عليهم أَكُتِب أم لم يُكتَب، وغيرهم لا يَعمل به ولا يعتبره لو كُتِب، فالحكمة - والحال هذه - توجب تَرْكَه، إذ لا أثرَ له بعد تلك المعارضة سوى الفتنة كما لا يخفى...

وقالوا (وهم المعتذِرون لعمر) بأنّه أراد (أي عمر) التخفيفَ عن النبيّ ﷺ، إشفاقاً عليه من التَّعَبِ الذي يَلحقُه بسبب إملاء الكتاب في حال المرض، وأنتَ تَعلم بأنّ في كتابةِ ذلك الكتاب راحةَ قلبِ النبيّ، وبَرْدَ فؤاده، وقُرَّةَ عينهِ، وأَمْنَه على أُمّته ﷺ من الضّلال. على أنّ

....

الأَمْرَ المُطاع والإرادة المقدّسة مع وجوده الشريف إنّما هما له، وقد أراد - بأبي وأُمّي - إحضارَ الدواة والبياض، وأَمَرَ به، فليس لأحدٍ أن يردّ أَمْرَه أو يخالف إرادته: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

على أنّ مخالفتَهم لأَمْرِه في تلك المهمّة العظيمة، ولَغْوَهم ولغطَهم واختلافَهم عنده: كان أَثْقَلَ عليه وأشقَّ من إملاء ذلك الكتاب الذي يَحفظ أُمّتَه من الضّلال، ومَن يُشفق عليه من التعب بإملاء الكتاب كيف يُعارضه ويفاجئه بقوله: **هَجَر**؟!...

وقالوا: لعلّ عمر خاف من المنافقين أن يَقدحوا في صحّة ذلك الكتاب لكونه في حال المرض فيصير سبباً للفتنة، وأنتَ تعلم أنّ هذا محال مع وجود قوله ﷺ: - لا تضلّوا - لأنّه نصٌّ بأنّ ذلك الكتاب سببٌ للأَمْن عليهم من الضلال، فكيف يُمكن أن يكون سبباً للفتنة بقَدْحِ المنافقين؟ وإذا كان خائفاً من المنافقين أن يَقدحوا في

....

صحّة ذلك الكتاب، فلماذا بَذَر لهم بذرةَ القدح حيث عارض ومانع، وقال: **هَجَر؟!**.

وأمّا قولهم في تفسير قوله: - حسبنا كتاب الله - إنّه تعالى قال: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] وقال عزّ مِن قائل: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] فغير صحيح، لأنّ الآيتَيْن لا تفيدان الأَمْن من الضّلال، ولا تَضمنان الهداية للناس؛ فكيف يجوز تركُ السعي في ذلك الكتاب اعتماداً عليهما؟ ولو كان وجودُ القرآن العزيز موجِباً للأمن من الضّلال: لمَا وَقَعَ في هذه الأُمّة من الضّلال والتفرّق ما لا يُرجى زوالُه!.

وأنتَ تعلم أنّ النبيّ ﷺ لم يَقل: إنّ مرادي أن أَكْتُبَ الأحكام، حتى يقال في جوابه: حسبُنا في فَهْمِها كتاب الله تعالى، ولو فُرِضَ أنّ مراده كان كتابة الأحكام: فلعلّ النصّ عليها منه كان سبباً للأمن من الضّلال، فلا وَجْهَ لِتَرْكِ السعي في ذلك النصّ اكتفاءً بالقرآن، بل لو لم يكن لذلك الكتاب إلّا الأمن من الضّلال بمجرّده: لَما صحّ تركُه والإعراضُ عنه اعتماداً على أنّ كتاب الله عزّ وجلّ جامعٌ

....

لكلّ شيء. وأنتَ تعلم اضطرارَ الأُمّة إلى السنّة المقدّسة وعدم استغنائها عنها بكتاب الله تعالى وإن كان جامعاً مانعاً، لأنّ الإستنباط منه غيرُ مقدورٍ لكلّ أحد، ولو كان الكتابُ مُغْنِياً عن بيان الرسول لَما أَمَره الله تعالى ببيانه للنّاس إذ قال عزّ مِن قائل: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وقالوا: إنّ عمر لم يفهم من الحديث أنّ ذلك الكتاب سيكون سبباً لحفظ كلّ فردٍ من أُمّته من الضّلال، وإنّما فَهِم أنّه سيكون سَبَباً لعدم اجتماعهم - بعد كتابته - على الضّلال، (قالوا): وقد عَلِم أنّ اجتماعهم على الضّلال ممّا لا يكون أبداً، كُتب ذلك الكتاب أو لم يُكتب؛ ولهذا عارض يومئذٍ تلك المعارضة.

وفيه - مضافاً إلى ما أشرتُم إليه - أنّ عمر لم يكن بهذا المقدار من البُعد عن الفهم، وما كان ليخفى عليه من هذا الحديث ما ظَهَرَ لجميع النّاس، لأنّ القرويّ والبدويّ إنّما فهما منه أنّ ذلك الكتابَ لو كُتب لكان علّةً تامّةً في حِفْظِ كلّ فردٍ من الضّلال، وهذا المعنى هو المتبادَر من

....

الحديث إلى أَفهام الناس، وعمر كان يعلم يقيناً أنّ الرسول ﷺ لم يكن خائفاً على أُمّته أن تجتمع على الضلال، إذ كان يَسمع قولَه ﷺ: - لا تجتمع أُمّتي على الضّلال ولا تجتمع على الخطأ - وقوله ﷺ: - لا تزال طائفةٌ من أُمّتي ظاهرين على الحق... الحديث - وقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ﴾ [النور: ٥٥] إلى كثيرٍ من نصوص الكتاب والسنّة الصريحَيْن بأنّ الأُمّة لا تجتمع بأسرها على الضّلال، فلا يُعقل مع هذا أن يَسنح في خاطر عمر أو غيرِه أنّ النبيّ ﷺ حين طلب الدواة والبياض: كان خائفاً من اجتماع أُمّته على الضّلال.

والذي يَليق بعُمَر أن يَفهم من الحديث ما يَتبادَر منه إلى الأذهان، لا ما تَنفيه صحاحُ السنّة ومُحكمات القرآن، على أنّ استياءَ النبيّ ﷺ منهم - المستفاد من قوله: **قوموا** - دليلٌ على أنّ الذي تركوه كان من الواجب عليهم،

....

ولو كانت معارضةُ عمر عن اشتباهٍ منه في فَهْمِ الحديث كما زَعموا: لَأَزال النبيُّ شبهَته وأبانَ له مرادَه منه، بل لو كان في وسع النبيّ أن يُقنعهم بما أَمَرَهم به: **لمَا آثرَ إخراجَهم عنه،** وبكاءُ ابن عبّاس وجَزَعُه من أكبر الأدلّة على ما نقول.

والإنصاف: أنّ هذه الرزيّة لَمِمَّا يضيق عنها نطاقُ العذر، ولو كانت - كما ذكرتُم - قضيّةً في واقعة كفرطةٍ سَبَقت وفلتةٍ نَدَرت: لهانَ الأمر، وإنّما كانت بمجرّدها بائقةَ الدهر، وفاقرةَ الظهر.

والحقّ أنّ المعارِضين إنّما كانوا ممَّن يرَوْنَ جوازَ الإجتهاد في مقابل النصّ، فَهُمْ في هذه المعارَضة وأمثالها إذن مجتهدون، فلهم رأيُهم ولله تعالى رأيُه؟! فإنّا لله وإنّا إليه راجعون ولا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله العليّ العظيم» - إنتهى - (المراجعات: المراجعة ٨٦ و٨٨، والنصّ والإجتهاد: الفصل الثّاني: تأوُّل عمر وأتباعِه: المورد ١٦: رزيّة يوم الخميس: ص١٤٨ فما بعدها: ط قم المقدّسة).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخِر المراجعة ٧٤: «وقد أَوْصى رسولُ

....

الله ﷺ إلى عليٍّ عليه السلام في مبدأ الدّعوة الإسلاميّة، قبل ظهورها في مكّة حين أَنزل الله سبحانه: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] - كما بيّناه في المراجعة **٢٠** - (وراجع أيضاً المراجعة **٢٦**)، **ولم يزَل بعد ذلك يُكرّر** ﷺ **وصيّتَه إليه** عليه السلام، **ويؤكّدها المرّة بعد المرّة** بعهودِه التي أشرنا فيما سبق من هذا الكتاب إلى كثيرٍ منها، حتى أراد وهو مُحتضَرٌ - بأبي وأمّي - أن يكتب وصيّتَه إلى عليٍّ عليه السلام **تأكيداً لعهوده اللفظيّة إليه، وتوثيقاً لعُرى نصوصه القوليّة عليه،** فقال ﷺ: - إئتوني أكتُبْ لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً، فتنازعوا، ولا ينبغي عند نبيٍّ تنازع، فقالوا: هَجَرَ رسول الله! - الحديث -.

وعندها علمَ ﷺ أنّه لم يبقَ - بعد كلمتهم هذه - أَثَرٌ لذلك الكتاب إلّا الفتنة، فقال لهم: - **قوموا** -، **واكتفى بعهوده اللفظيّة،** ومع ذلك فقد أوصاهم عند موته ﷺ بوصايا ثلاث: أن يُوَلُّوا عليهم عليّاً عليه السلام، وأن يُخرجوا المشركين من جزيرة العرَب، وأن يُجيزوا الوفدَ بنحو ما كان يُجيزه، لكن السلطة والسياسة يومئذٍ ما أباحتا للمحدّثين أن يُحدّثوا

....

بوصيّته الأولى، فزعموا أنّهم نسوها.

قال البخاري في آخِر الحديث المشتمِل على قولهم: - هَجَر رسولُ الله! - ما هذا لفظُه: وأَوصى عند موته بثلاث: أَخرِجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنتُ أُجيزُه - ثمّ قال - ونسيتُ الثالثة. وكذلك قال مسلمٌ في صحيحه وسائرُ أصحاب السُّنَن والمسانيد...» - إنتهى كلامُ سيِّدِ المراجعات زِيد له في علوّ الدّرجات -.

أقول: ولو ضَمَّ الخَصْمُ قوله ﷺ: «**قوموا**» إلى قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْۚ﴾ [هود: ٢٩] وقولهِ: ﴿وَيَٰقَوۡمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ إِن طَرَدتُّهُمۡۚ﴾ [هود: ٣٠] وقولهِ: ﴿وَلَا تَطۡرُدِ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ وَمَا مِنۡ حِسَابِكَ عَلَيۡهِم مِّن شَيۡءٖ فَتَطۡرُدَهُمۡ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢] وقولهِ: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١١٤] وأَمْعَنَ النّظرَ فيهما (أي في قوله ﷺ: «قوموا» وهذه الآيات): يَنجلي له من حقائقِ أحوالِ أولئك ما كان خفيّاً.

....

ثمّ إنّ نظيرَ المقام في ردِّ أَمْرِه ﷺ ومخالَفَةِ إرادته ﷺ : ما كان من عُمَر يوم أُحُد من ردِّ نَهْي النبيّ ﷺ ومخالفة إرادته ﷺ ، إذ آثَر رأيَه في جواب أبي سفيان على نهي النبيّ ﷺ المسلمين عن جوابه، فإنّ النبيَّ ﷺ كان قد نهى أصحابَه عن جواب أبي سفيان - لمّا أشرفَ الأخير على المسلمين وقال: أَفي القوم محمّد؟ ثلاثاً - فقال ﷺ : «لا تُجيبوه، فقال أبو سفيان: أنشدك الله يا عُمَر أَقَتَلْنَا محمّداً؟ قال عُمَر: **اللّهمَّ لا، وإنّه لَيَسمع كلامَك!**» (راجع تفصيل غزوة أُحُد من تاريخَي إبن جرير وابن الأثير، وطبقات إبن سعد، والسّيرتَيْن: الحلبيّة والدحلانيّة، وكتاب البداية والنهاية لأبي الفداء وسائر الكُتُب المشتملة عليه).

وعلَّق الإمامُ شرف الدِّين رحمه الله على هذه الحكاية في هامش «الإجتهاد والتقليد» بما إليك نصَّه:

«كأنّ رسولَ الله ﷺ لم يكن آمِناً من أبي سفيان وأصحابِه أن يَشدّوا عليه، إذا علموا ببقائه حيّاً، ولذلك نَهاهُم عن جوابه، وكأنّ عمر إذ أجابه لم يكن خائفاً، ولم يكن يرى

....

لهذا الإحتياط وَجْهاً!». (النصّ والإجتهاد: المورد ٥١: ص٣٤٤ و٣٤٥: هامش ٣).

حديثُ المنزِلة:

وهو من الأحاديث المتواترة ومن أصحّ السُّنَن وأَثْبَت الآثار، أخرجَه البخاري في صحيحه في مناقب عليٍّ ﵇: ص١٨٥ من الجزء الثّاني: وأيضاً في باب غزوة تبوك من كتاب المغازي: ص٥٤ من الجزء الثّالث: وأخرجَه مسلمٌ في صحيحه: باب فضائل عليٍّ ﵇: ص٢٣٦ و٢٣٧ من الجزء الثّاني، **وأخرجَه الحاكم في المستدرَك: ص١٠٩ من الجزء الثّالث وصحّحه على شرط الشّيخَيْن، وأوردَه الذهبيّ في تلخيصِه مصرِّحاً بصحّته على شرط مسلم**، وأخرجَه أحمد في مسندِه في وَجْهِ تسمية الحسنَيْن ﵉ بالحسنَيْن: ص٩٨ و١١٨ و١١٩ من الجزء الأوّل وغيره من المواضع، وعن الحاكم النيسابوري: «هذا حديثٌ داخلٌ في حدّ التواتر»، واعترفَ المعاندون كابن حَجَر وغيره بصحّته، فانظر صواعقَه: الشبهة الثانية عشر: في مآثِره وفضائله ﵇: ص٣٠

....

و٧٤، وغير ذلك الكثير من المصادر من طُرُق القوم، فمَن أراد الإطّلاع عليها فليَطْلِبْها من المراجعات: المراجعة ٢٨، وكتاب «سبيل النجاة في تتمّة المراجعات»: ص١١٧: تحت رقم: **٤٧٥** ففيه الكفاية.

وقد صدَعَ به «أي بحديث المنزلة» رسولُ الله ﷺ في مواردَ شتّى غير غزوة تبوك، واستعرضَ بعضاً منها (أي من هذه الموارد) في المراجعات: المراجعة ٣٢: فليُطالَعْ ثمّة.

وإليكَ الآن حديثَ المنزلة بعَيْن لفظِهِ:

إنّ رسول الله ﷺ - لمّا خرجَ إلى تبوك - استخلفَ عليّاً عليه السلام على المدينة وعلى أهله، فقال له عليٌّ عليه السلام: أَتُخَلّفني في النساء والصبيان؟ **فقال** ﷺ: «**أَما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى؟ إلّا أنّه لا نبيَّ بعدي**».

قال السيّد الأكبر السيّد عبد الله شُبّر رحمه الله في مؤلَّفه الموسوم بـِ «حقّ اليقين في معرفة أصول الدّين»: ج١: ١٥٦: ط طهران:

«ولا يخفى ما فيه من الدلالة الفصيحة والمقالة الصريحة

....

بعد قوله تعالى حكايةً عن موسى عليه السلام: ﴿وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي﴾ ﴿هَٰرُونَ أَخِي﴾ ﴿ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي﴾ ﴿وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي﴾ [طه: ٢٩ - ٣٢]: على عموم المنزلة، وإلّا لما صحّ الإستثناء. ومن منازل هارون عليه السلام أنّه لو عاش بعد موسى عليه السلام (ظاهره: زَمَن موسى عليه السلام، بقرينة ما سيأتي) لكان خليفةً له (أي لموسى عليه السلام) بقوله: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخۡلُفۡنِي فِي قَوۡمِي﴾ [الأعراف: ١٤٢] فيكون كذلك (أي خليفةً له) بعد وفاته (أي وفاة موسى عليه السلام) وإلّا لكان (أي هارون عليه السلام) معزولاً عن تلك الولاية، وهو باطل. ولأنّه (أي هارون عليه السلام) كان مولىً مفتَرَض الطاعة، فلو عاش (بعد وفاة موسى عليه السلام) وَجَبَتْ عليهم إطاعتُه». - إنتهى -.

وقال القاضي السيّد نور الله التستري رحمه الله: «على أنّا لو أَغْمَضْنا عن دلالة الحديث على الخلافة نصّاً فنقول: لا يشكّ عاقِلٌ أنّ منزلة هارون من موسى عليهما السلام أعظمُ من منزلة غيره من أصحاب موسى عليه السلام، فكذا منزلة عليٍّ عليه السلام تكون أعظمَ وأقوى من منزلة غيره من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم،

....

فيكون أَوْلى بالإمامة من غيره بعده ﷺ.» (الصوارم المُهْرِقة في نَقْد الصواعق المحرقة: **٢٠٩**).

وقال سيِّدُ المراجعات رحمه الله: «أَنْزَلَه عليه السلام منه ﷺ منزلةَ هارون من موسى عليهما السلام، ولم يَسْتَثْنِ من جميع المنازل إلّا النبوّة، واستثناؤها دليلٌ على العموم.».

وبعبارةٍ أخرى: - كما عن بعض المحقّقين - إنّ قولَه ﷺ: «أنتَ منّي بمنزلة هارون من موسى عليهما السلام» يُثْبِتُ جميعَ تلك المنازل، **وحيث إنّ ذلك ممّا يُوجب نبوَّةَ عليٍّ عليه السلام كما كان هارون عليه السلام نبيّاً**: قال ﷺ: «إلّا أنّه لا نبيَّ بعدي» فاستثنى ﷺ منزلةَ النبوَّة.

ثمّ قال سيّدُ المراجعات رحمه الله: «وأَنتَ تعلَم أنّ أظهرَ المنازل التي كانت لهارون من موسى عليهما السلام: وزارتهُ له وشدُّ أَزْرِه به، واشتراكُه معه في أَمْره، وخلافتُه عنه، وفَرْضُ طاعته على جميع أُمّته، بدليل قوله تعالى: ﴿وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي﴾ ﴿هَٰرُونَ أَخِي﴾ ﴿ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي﴾ ﴿وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي﴾ [طه: ٢٩-٣٢] وقوله: ﴿ٱخۡلُفۡنِي فِي قَوۡمِي وَأَصۡلِحۡ وَلَا تَتَّبِعۡ سَبِيلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٢] وقوله عزّ وجلّ: ﴿قَدۡ أُوتِيتَ

....

سُؤۡلَكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٣٦] فَعَليٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بحكم هذا النصّ: خليفةُ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في قومه، ووزيرُه في أهله، وشريكُه في أَمْره - على سبيل الخلافة عنه لا على سبيل النبوّة - وأفضلُ أُمّته، وأَوْلاهم به حيّاً وميّتاً، وله عليهم من فَرْض الطاعة زمنَ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - بوزارته له - مثلُ الذي كان لهارون على أُمّة موسى زمنَ موسى، ومَن سَمع حديثَ المنزلة فإنّما يتبادر منه إلى ذهنه هذه المنازل كلّها، ولا يرتاب في إرادتها منه.».

وكان رَحِمَهُ اللهُ قد استعرضَ نصّاً صريحاً ببضع عشرة فضائل لعليٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ منها «**حديث المنزلة**» - أخرجَه أحمد في الجزء الأوّل من مسنده في آخِر ص**٣٣٠**، والنسائي في خصائصه العلويّة في ص٦، **والحاكمُ في الجزء الثّالث من صحيحه المستدرَك في ص١٣٣ وقال بعد إخراجه: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يُخرجاه بهذه السّياقة»، والذهبيّ في تلخيصه معترِفاً بصحّته**، وغيرُهم من أصحاب السُّنَن بالطّرُق المجمَع على صحّتها، عن عمر بن ميمون عن ابن عبّاس -.

....

وهذا عَيْنُ لفظِه: «وخرجَ رسولُ الله ﷺ في غزوة تبوك وخرجَ الناسُ معه، فقال له عليٌّ عليه السلام: أخرجُ معك؟ فقال ﷺ: أمَا ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه ليس بعدي نبيّ، **إنّه لا ينبغي أن أذهب إلّا وأنتَ خليفتي...**».

قال السيّد شرف الدِّين رحمه الله معقِّباً: «وقد أَوضحَ رسولُ الله ﷺ الأمر، فجعَله جليّاً بقوله: - **إنّه لا ينبغي أن أذهب إلّا وأنتَ خليفتي** - وهذا نصٌّ صريحٌ في كونِه خليفتَه، بل نصٌّ جليٌّ في أنّه **لو ذهبَ ولم يستخلِفْه: كان قد فعلَ ما لا ينبغي أن يَفعل**، وهذا ليس إلّا لأنّه كان مأموراً من الله عزّ وجلّ باستخلافه، كما ثَبت في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ﴾ [المائدة: ٦٧]، ومَن تَدبّر قولَه تعالى في هذه الآية: ﴿فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ﴾ ثمّ أمعَنَ النظرَ في قول النبيّ ﷺ: - **إنّه لا ينبغي أن أذهب إلّا وأنت خليفتي** - وَجَدَهما يرميان إلى غَرَضٍ واحدٍ كما لا يخفى...» - إنتهى - (المراجعات: المراجعة ٢٦: ص٢٢٥ و٢٢٨

....

و**٢٢٩** و**٢٣٠**: ط الأعلمي).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المراجعة **٣٠**: ص**٢٣٥**: «**وأمّا قول الخَصْم بأنّ الحديث خاصٌّ بمورده فمردودٌ من وَجهَيْن**:

الوجه الأوّل: إنّ الحديثَ في نفسه عامٌّ كما علمتَ، فمورده - لو سلّمنا كونَه خاصّاً - لا يُخرجه عن العموم، **لأنّ الموردَ لا يخصّص الوارد** كما هو مُقَرَّرٌ في محلِّه.

(ونحوه ذَكَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه - النصّ والإجتهاد -: المورد: **٥٠** - فرار مَن فرّ منهم من الزّحف - الهامش **١** من ص **٣٢٥** بعد استعراضه قولَه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحۡفٗا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ﴾ ﴿وَمَن يُوَلِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفٗا لِّقِتَالٍ أَوۡ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٖ فَقَدۡ بَآءَ بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأۡوَىٰهُ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [الأنفال: ١٥ - ١٦] فراجع).

أَلا ترى لو رأيتَ الجُنُبَ يَمَسُّ آيةَ الكرسي مثلاً، فقلتَ له: لا يَمَسَّنّ آياتِ القرآن مُحْدِثٌ، أيَكون هذا خاصّاً بمورده أم عامّاً شاملاً لجميع آيات القرآن ولكلّ مُحْدِث؟ ما أظنُّ أحداً يفهم كونَه خاصّاً بمسّ الجُنُب بخصوصه لآيةِ

....

الكرسي بالخصوص! ولو رأى الطبيبُ مريضاً يأكل التّمر، فنهاه عن أكلِ الحلو، أَيَكون في نظر العُرف خاصّاً بمورده أم عامّاً شاملاً لكلّ مصاديق الحلو؟ ما أَرى واللهِ القائل بكونه خاصّاً بمورده إلّا في مُنْتَزَحٍ عن الأصول، بعيداً عن قواعد اللّغة، نائياً عن الفهم العرفيّ، أجنبيّاً عن عالَمنا كلّه، وكذا القائل بتخصيص العموم في حديث المنزلة بمورده من غزوة تبوك، لا فرق بينهما أصلاً.

الوجه الثّاني: إنّ الحديث لم تنحصر مواردُه باستخلاف عليٍّ عليه السلام على المدينة في غزوة تبوك، ليتشبّث الخصمُ بتخصيصه به، وصحاحُنا المتواترة عن أئمّة العترة الطّاهرة عليهم السلام تُثبِتُ ورودَه في موارد أُخَر، فليُراجعها الباحثون، وسُنَن أهل السنّة تشهد بذلك، كما يعلمه المتتبّعون، فقولُ المعترِض بأنّ سياق الحديث دالٌّ على تخصيصه بغزوة تبوك ممّا لا وَجْهَ له إذن كما لا يخفى...»

- إنتهى -.

ونَقَل في شرح النهج عن الواقدي: «أنّ الحسَن البصري سُئل عن عليٍّ عليه السلام فقال: ما أقول فيمَن جمعَ الخصالَ

....

الأربع: ائتمانه على براءة، وما قاله له رسولُ الله ﷺ في غزوة تبوك، **فلو كان يفوتُه شيءٌ غيرُ النبوّة لاستثناه**، وقول النبيّ ﷺ: الثّقلان كتاب الله وعترتي، وأنّه لم يؤمَّر عليه أميرٌ قطّ، وقد أُمِّرَت الأمراءُ على غيره.» (أُنظر شرح النهج الحديدي: ج١: **٣٦٩)**.

وقولُه في الحديث: «**ائتمانه على براءة**»: إشارةٌ إلى براءة اللهِ ورسولهِ من المشركين ونَبْذ عهودهم يوم الحجّ الأكبر، وكان ﷺ قد عزلَ أبا بكر عن أداء سورة «براءة»، وبعثَ عليّاً عليه السلام ليأخذها منه ويقرأها على الناس، فإنّ الله عزّ وجلّ أوحى إليه ﷺ: **لا يؤدّي عنك إلّا أنت أو رجلٌ منك** - يعني عليّاً عليه السلام -.

(وقد روى القومُ حديثَ «سورة براءة» بطُرُقٍ متضافرة، نَقَل في «النصّ والإجتهاد» كثيراً من مصادره في ص: **٣٤٠** و**٣٤١**: رقم **٤٨٤** فراجع).

قال السيّد الأكبر عبد الله شُبّر رحمه الله مُعَقِّباً على حديث «سورة براءة»: «مع أنّ النبيَّ ﷺ لم يُوَلِّه شيئاً من الأعمال في حياته، وكان يُوَلّي غيرَه، **ومَن لم يصلُح لأداء سورةٍ**

....

واحدةٍ إلى أهل بلدةٍ: كيف يصلح للرّياسة العامّة المتضمِّنة لأداء جميع الأحكام إلى عمُوم الرّعايا في سائر البلدان!.» - إنتهى - (حقّ اليقين في معرفة أصول الدّين: ج١: ص١٧٧: ط طهران).

أقول: هو مأخوذٌ من حديث «معرفة أمير المؤمنين عليه السلام بالنورانيّة»، رواه المجلسي رحمه الله في البحار عن محمّد بن صدقة، وفيه: «مَن لا يَصلح لِحَمْل صحيفةٍ يُؤدّيها عن رسول الله ﷺ كيف يَصلح للإمامة؟!...».

وقال السيّد الشّهيد التّستري رحمه الله (ولادته: **٩٥٦**هـ - وفاته: **١٠١٩**هـ) في الردّ على ما أجاب به الجاحظ عن عَزْلِ أبي بكر قبل وصولِه بعليٍّ عليه السلام - واعتمد عليه أهلُ السنّة - من بناءِ عَزْل أبي بكر على رعاية عادة العرب في عَقْد الحلف وحلّ العقد، أنّه:

«لو كان إنفادُ عليٍّ عليه السلام لأجل ما تَعَارف بين العرب في العهود كما زعموه واخترعوه: لما خَفي على النبيّ ﷺ أوّلاً، ومعاذ الله أن يُجري النبيّ ﷺ سنّتَه وأحكامَه على

....

عادات الجاهليّة، وقد بَيَّن ذلك ﷺ لمّا رجع إليه أبو بكر فسأله عن السّبب في أَخْذ السورة منه فقال: أُوحِيَ إليّ أن لا يؤدّي عنّي إلّا أنا أو رجلٌ منّي...

فبقي أنّ السرَّ في ذلك: التّنبيه على لياقة عليٍّ عليه السلام للأداء عند الله تعالى دون أبي بكر... ومَن لم يرَه الله سبحانه أهْلاً لأداء آياتٍ قليلةٍ إلى أهل قريته - وهم أهله وأقاربه - جديرٌ أن لا يكون أهلاً لأدنى ولايةٍ فَضْلاً عن الإمامة والرّياسة العامّة، وهو ظاهرٌ لا يُنكره إلّا جاهلٌ أو مكابر!.

والحاصل: أنّ بين العزل والولاية فَرْقاً عظيماً وبَوْناً بعيداً على مَن رُزِقَ الحجى، وفي المَثَل السائر: العزل طلاقُ الرجال، فإن كانت ولايتُه من النبيّ ﷺ بُحْسنِ اختياره: فعَزْلُه من الله تعالى بحسن اختياره، لأنّ فِعْلَه تعالى على باطنِ الأحوال وفِعْلَ النبيّ ﷺ على ظاهرها. **فلا وجْهَ في إنفاد الرجل أوّلاً وأخْذِها منه ثانياً إلّا ما ذكَرْنا من التَّنبيه على الفضل والتّنويه بالإسم والتّعلية للذِّكر لمَن ارتضى لتأديتها، وعكس ذلك فيمَن عُزِل.** وأيضاً لولا أنّ الحكمة في إبلاغ عليٍّ عليه السلام ما أشرنا إليه - من مدخليّةِ خصوصِ

وقد أجمعَ أهلُ الأخبار أنّه ﷺ خرج (إلى) أُحُد بألفٍ من أصحابه، فرجع منهم قبل الوصول ثلاثُمائة من المنافقين(١)، وربّما بقي من المنافقين مَن لم يرجعوا خوفَ الشهرة. على أنّه لو لم يكن في الألف إلّا ثلاثمائة منافق: لكفى دليلاً على أنّ النفاق كان زمَن الوحي فاشياً بينهم، فكيف انقطع بمجرّد انقطاع الوحي ولحوق النبيّ ﷺ بالرفيق الأعلى؟! فهل كانت حياتُه سبباً في نفاق المنافقين؟! أو موتُه سبباً في إيمانهم وعدالتهم وصيرورتهم أفضل الخلائق بعد الأنبياء؟!. وكيف انقلبَتْ حقائقُهم بوفاته؟ فأصبحوا - بعد ذلك النفاق - بمثابةٍ من القُدس لا

حضوره في انتظام الحجّ وكفّ المشركين لبأسِه وخوفه عن تعرُّض المسلمين ونحو ذلك من الحِكَم - لأَرْسَلَ رسولُ الله ﷺ عمَّه العبّاس أو أخاه عقيلاً أو جعفراً، مع كونهم أكبرَ سنّاً منه، أو غيرَهم من بني هاشم...» - إنتهى - (الصّوارم المُهْرقة في نَقْد الصواعق المُحرقة: ص١٢٥: ط طهران).

(١) نصَّ على هذا كلُّ مَن أرّخَ غزوةَ أُحُد من أهل السّيَر والأخبار، فراجع (منه رحمه الله).

يُقدح لها في شيءٍ ممّا ارتكبوه من الجرائم والعظائم؟!. وما المقتضي للإلتزام بهذه المكابرات التي تنفر منها الأسماعُ والأبصارُ والأفئدة؟!.

على أنّ في الكتاب والسنّة ما يُثبت بقاءَ المنافقين على نفاقهم، لا يؤوبون إلى الله تعالى ولا يَرْعَوون(١). وحسبُك من مُحكمات الكتاب قوله عزّ مِن قائل: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

ويكفيك من صحاح السّنَن ما أخرجَه البخاري - في باب الحوض وهو في آخِر كتاب الرقاق ص٩٤ من الجزء الرابع من صحيحه - بالإسناد إلى أبي هريرة عن النبيّ ﷺ قال: [بينا أنا قائمٌ فإذا زمرةٌ، حتى إذا عرفتُهم: خرج رجلٌ من بيني وبينهم، قال: هلمّ(٢)، قلت: أين؟ قال:

---

(١) أي لا يرتدِعُون.

(٢) «هَلُمّ» في لغة أهل الحجاز يستوي فيها المفرد والمثنّى والجمع والمذكّر والمؤنّث. تقول: هلمّ يا زيدُ، وهلمّ يا

إلى النار والله. قلت: وما شأنُهم؟ قال: إنّهم ارتدّوا بعدك على أدبارهم القهقرى، ثمّ إذا زمرةٌ حتى إذا عرفتُهم: خرج رجلٌ من بيني وبينهم، قال: هلمّ، قلت: أين؟ قال: إلى النار والله. قلت: وما شأنُهم؟ قال: إنّهم ارتدّوا بعدك على أدبارهم القهقرى، فلا أرى يَخْلُصُ منهم إلّا مثل هَمَل النّعم](١) . . . .

وأخرج في الباب المذكور أيضاً عن ابن المسيّب أنّه كان يُحدّث عن النبيّ ﷺ قال: [يردُ عليّ الحوضَ رجالٌ من أصحابي فَيُحَلَّأون عنه(٢)، فأقول: يا ربّ أصحابي!

زيدان، وهلمّ يا زيدون، وهلمّ يا هندُ، وهلمّ يا هندات. فهي اسمُ فاعلٍ، وفاعلهُ: ضميرٌ مستترٌ تقديرُه في هذا الحديث: «أنتم» لأنّ المخاطَبين بها إنّما هم الزّمرة (منه رَحِمَهُ اللهُ).

(١) قال السنديّ في تعليقته على صحيح البخاري: «هَمَل النعم: بفتح الهاء والميم: الإبل بلا راعٍ، أي لا يخلُص منهم من النار إلّا قليل (منه رَحِمَهُ اللهُ).

(٢) حَلّأَ تَحْليئاً وتَحْلِئةً، يُقال: حَلّأَهُ عن الماء: طَرَدَهُ وَمَنَعَهُ عن وروده (المنجد).

فيقول: إنّك لا عِلْمَ لك بما أَحدثوا بعدك، إنّهم ارتدّوا على أدبارهم القهقرى].

وأخرجَ في الباب المذكور عن سهل بن سعد قال: قال النبيّ ﷺ: [إنّي فرطُكم على الحوض، مَن مَرّ عليَّ شربَ ومَن شرب لم يظمأ أبداً، لَيَرِدَنّ عليَّ أقوامٌ أعرفهم ويعرفوني، ثمّ يُحال بيني وبينهم. قال أبو حازم: فسمعَني النعمان ابن أبي عيّاش، فقال: هكذا سمعتَ من سهل؟ فقلت: نعم. فقال: أَشهد على أبي سعيد الخدري لَسمعتُه وهو يزيد فيها: فأقول: إنّهم منّي. فيقال: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك؟ فأقول: سُحْقاً سُحْقاً لمَن غيّر بعدي][(١)] . . . .

وأخرج أيضاً - في باب غزوة الحُدَيْبِيَة[(٢)] ص٣٠ من

---

(١) قال القسطلاني في شرح هذه الكلمة من «إرشاد الساري» ما هذا لفظه: «لمَن غيّر بعدي: أي دِينه، لأنّه لا يقول في العصاة بغير الكفر: سُحْقاً سُحْقاً، بل يَشفع لهم ويهتمّ بأمرهم كما لا يخفى» (منه رحمه الله) **والحديثُ متَّفقٌ عليه.**

(٢) الحُدَيبيَة بالتخفيف: تصغير «حدباء»، وتشديدها غلط،

صحيحه - عن العلاء ابن المسيّب عن أبيه: قال: [لقيتُ البراء بن عازب، فقلتُ له: طوبى لك، صحبتَ النبيَّ ﷺ وبايعتَه تحت الشجرة. فقال: يا ابنَ أخي إنّك لا تدري ما أحدَثْنا بعده].

وأخرَج أيضاً - في أوّل باب قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] من كتاب بدء الخلق ص١٥٤ من جزئه الثاني - عن ابن عبّاس عن النبيّ ﷺ قال من حديث: [وإنّ أُناساً من أصحابي يُؤخَذُ بهم ذات الشمال، فأقول: أصحابي أصحابي؟! فيُقال: إنّك لا تدري ما أحدثُوا بعدك، فأقول كما قال العبدُ الصالح: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ﴾ [المائدة: ١١٧] قال: فيقال: إنّهم لم يزالوا مرتدِّين على أعقابهم منذ فارقتَهم. - الحديث -][(١)]. . . - إنتهى - (راجع النصّ والإجتهاد: ص٥٢١ إلى ٥٢٥).

وهي بئرٌ أو شجرةٌ أو قريةٌ أو أرضٌ على تسعة أميال من مكّة، أكثرُ أرضها في الحرَم. (منه رحمه الله في «النصّ والإجتهاد»: الهامش ١ من ص: ١٦٣).

(١) وانظر دلائل الصّدق: ج٣: ق٢: ص٩ وما بعدها،

....

ومسند أحمد: ج٦: **٢٩٧**، وصحيح مسلم: كتاب الجنّة وصفة نعيمها: ج٢: **٣٥٠**، وأَخرج مسلم عن حذيفَة بن اليمان عن النبيّ ﷺ: «**يكون بعدي أئمّةٌ لا يهتدون بهُداي، ولا يستنّون بسنّتي، وسيقوم فيهم رجالٌ قلوبُهم قلوبُ الشياطين في جثمان إنس،** قال حذيفة: كيف أصنع يا رسول الله ﷺ إن أدركْتُ ذلك؟ قال: تسمع وتُطيع للأمير وإن ضرَبَ ظهرَك وأخذَ مالَك، فاسمع له وأطِعْ» (ص**١٢٠** من الجزء الثاني من صحيحه، ورواه سائر أصحاب السُنَن).

وعلَّق الإمامُ شرف الدّين رحمه الله بما إليك لفظه: «إنّ مَن عرفَ ما أَلَمّ بالمسلمين عند فَقْد النبيّ ﷺ: يَعلم أنّ ذلك الوقت لا يسع نزاعاً ولا يليق به إلّا الصّبر على الأذى، لأنّ النزاع يؤدّي إلى ذهاب ريح المسلمين» - إنتهى - (راجع آخر كتاب «النصّ والإجتهاد»: ص**٥٩٥**: رقم: **٩٣٣**، وكان رحمه الله قد استعرض هناك العديدَ من أحاديث الباب ممّا أخرجَه مسلم) هذا.

ويُرشِدُ إليه أيضاً: ما رُوِي عن أمير المؤمنين عليه السلام من

....

جوابه عليه السلام عمّا قاله الناس: «**ما بالُه لم يُنازِع أبا بكر وعمر كما نازع طلحةَ والزُّبَيرَ ومعاوية وعائشةَ؟**» حيث قال عليه السلام: «إنّ لي بسبعةٍ من الأنبياء أسوةً:

أوّلهم: نوح عليه السلام، قال الله تعالى مُخْبِراً عنه ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ﴾ [القمر: ١٠] فإن قلتم: إنّه ما كان مغلوباً فقد كَذَّبْتُم القرآن، وإن كان كذلك: **فعليٌّ أعْذَر**.

والثاني: إبراهيم عليه السلام وهو خليل الرّحمن، حيث يقول: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٤٨] فإن قلتم: إنّه اعتزلَهم من غير مكروهٍ فقد كَفَرْتُم، وإن قلتم: إنّه رأى المكروهَ فاعتزلَهم: **فالوصيُّ أَعْذَر**.

وابنُ خالته لوط عليه السلام إذ قال لقومه: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: ٨٠] فإن قلتم: إنّه كان له بهم قوّةٌ فقد كَذَّبْتُم القرآن، وإن قلتم: إنّه ما كان له بهم قوّة: **فالوصيُّ أعْذَر**.

ويوسف عليه السلام إذ يقول: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣] فإن قلتم: إنّه دُعِي إلى غير مكروهٍ يُسخِط اللهَ فقد كَفَرْتُم، وإن قلتم: إنّه دُعِي إلى ما يُسخط

....

الله تعالى فاختار السجن: **فالوصيُّ أعْذَر.**

وموسى بن عمران عَلَيْهِ السَّلَامُ إذ يقول: ﴿فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ٢١] فإن قلتم: إنّه فَرّ منهم من غير خوفٍ فقد كَفَرْتُم، وإن قلتم: فَرّ منهم خوفاً: **فالوصيُّ أَعْذَر.**

وهارون عَلَيْهِ السَّلَامُ إذ يقول: ﴿ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا۟ يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ ٱلْأَعْدَآءَ﴾ [الأعراف: ١٥٠] فإن قلتم: إنّهم ما استضعفوه فقد كَفَرْتُم، وإن قلتم: إنّهم استضعفوه وأشرفوا على قَتْله: **فالوصيُّ أَعْذَر.**

ومحمّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حيث هربَ إلى الغار، فإن قلتم: إنّه هربَ من غير خوفٍ أخافوه فقد كَفَرْتُم، وإن قلتُم: إنّهم أخافوه فلم يَسَعْه إلّا الهرَب: **فالوصيُّ أَعْذَر...**».

وما نبَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ **عليه وبيَّنه** - من أنّ الإستسلامَ أوفى حينئذٍ وأوفق لرعايةِ حوزةِ الدِّين، لعدم الأعوان والأنصار، وأنّ طلبَ الخلافة في هذا الوقت لا يُجدي جدوى، لأنّه ليس في وقته، وأنّ الألسنةَ الطويلة والأوهامَ الفاسدة في حقِّه عَلَيْهِ السَّلَامُ لا تنقطع أصلاً، سواءٌ أَطَلَبَ أم سكتَ عنه،

....

ومن أنّ السَّبب لِقعوده عليه السلام عن الطلب هو انطواؤه على مكنونِ عِلمٍ لو باحَ عليه السلام به وأَظْهَرَه: لاضطربوا اضطرابَ الحبالِ في الآبار العميقة - **بقوله** عليه السلام: «**هٰذَا مَاءٌ آجِنٌ، وَلُقْمَةٌ يَغَصُّ بِهَا آكِلُهَا، وَمُجْتَنِي ٱلثَّمَرَةِ لِغَيْرِ وَقْتِ إِينَاعِهَا كَالزَّارِعِ بِغَيْرِ أَرْضِهِ، فَإِنْ أَقُلْ يَقُولُوا حَرَصَ عَلَى ٱلْمُلْكِ، وَإِنْ أَسْكُتْ يَقُولُوا جَزِعَ مِنَ ٱلْمَوْتِ. هَيْهَاتَ بَعْدَ ٱللَّتَيَا وَٱلَّتِي، وَٱللهِ لاَبْنُ أَبِي طَالِبٍ آنَسُ بِٱلْمَوْتِ مِنَ ٱلطِّفْلِ بِثَدْيِ أُمِّهِ، بَلِ ٱنْدَمَجْتُ عَلَى مَكْنُونِ عِلْمٍ لَوْ بُحْتُ بِهِ لاضْطَرَبْتُمُ ٱضْطِرَابَ ٱلْأَرْشِيَةِ فِي ٱلطَّوِيِّ ٱلْبَعِيدَةِ**» (نهج البلاغة: الخطبة ٥).

وما في خطبةٍ له عليه السلام من قوله: «**فنَظَرْتُ فإذا ليس لي مُعينٌ إلّا أهلُ بيتي، فَضَنِنْتُ بهم عن الموت، وأَغْضَيْتُ على القذى، وشرِبْتُ على الشّجَى، وصَبَرْتُ على أَخْذِ الكَظَمِ وعلى أَمَرّ من طَعْمِ العَلْقَم...**» (نهج البلاغة: الخطبة ٢٦) وفي روايةٍ أخرى: «**فَنَظَرْتُ فَإِذَا لَيْسَ لِي رَافِدٌ، وَلَا ذَابٌّ، وَلَا مُسَاعِدٌ إِلاَّ أَهْلُ بَيْتِي، فَضَنِنْتُ بِهِمْ عَنِ ٱلْمَنِيَّةِ، فَأَغْضَيْتُ عَلَى ٱلْقَذَى، وَجَرَعْتُ رِيقِي عَلَى**

. . . .

ٱلشَّجَى، وَصَبَرْتُ مِنْ كَظْمِ ٱلْغَيْظِ عَلَى أَمَرَّ مِنَ ٱلْعَلْقَمِ، وَآلَمَ لِلْقَلْبِ مِنْ حَزِّ ٱلشِّفَارِ» (نهج البلاغة: الخطبة **٢١٥**).

وأيضاً ما في الخطبة المعروفة بالشقشقيَّة من قوله عليه السلام: **«أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ تَقَمَّصَهَا ابنُ أبي قُحافَة، وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّي مِنْهَا مَحَلُّ ٱلْقُطْبِ مِنَ ٱلرَّحَى، يَنْحَدِرُ عَنِّي ٱلسَّيْلُ وَلَا يَرْقَى إِلَيَّ ٱلطَّيْرُ. فَسَدَلْتُ دُونَهَا ثَوْباً، وَطَوَيْتُ عَنْهَا كَشْحاً، وَطَفِقْتُ أَرْتَئِي بَيْنَ أَنْ أَصُولَ بِيَدٍ جَذَّاءَ** (أي مقطوعة، والمراد: عدم وجود الناصر) **أَوْ أَصْبِرَ عَلَى طِخْيَةٍ** (أي: ظلمة) **عَمْيَاءَ يَهْرَمُ فِيهَا ٱلْكَبِيرُ، وَيَشِيبُ فِيهَا ٱلصَّغِيرُ، وَيَكْدَحُ فِيهَا مُؤْمِنٌ حَتَّىٰ يَلْقىٰ رَبَّهُ. فَرَأَيْتُ أَنَّ ٱلصَّبْرَ عَلَىٰ هَاتَا أَحْجَى. فَصَبَرْتُ وَفِي ٱلْعَيْنِ قَذىً، وَفِي ٱلْحَلْقِ شَجاً، أَرَىٰ تُرَاثِي نَهْباً، حَتَّى مَضَىٰ ٱلْأَوَّلُ لِسَبِيلِهِ فَأَدْلَى بِهَا إِلَى فُلانٍ بَعْدَهُ! . . .**

فَيَا عَجَباً بَيْنَا هُوَ يَسْتَقِيلُهَا فِي حَيَاتِهِ إِذْ عَقَدَهَا لآخَرَ بَعْدَ وَفَاتِهِ! . . . فَصَبَرْتُ عَلَى طُولِ ٱلْمُدَّةِ وَشِدَّةِ ٱلْمِحْنَةِ، حَتَّى إِذَا مَضَىٰ لِسَبِيلِهِ جَعَلَهَا فِي جَمَاعَةٍ زَعَمَ أَنِّي أَحَدُهُمْ فَيَاللَّهِ وَلِلشُّورَى! مَتَى ٱعْتَرَضَ الرَّيْبُ فِيَّ مَعَ ٱلأَوَّلِ مِنْهُمْ حَتَّى

....

صِرْتُ أُقْرَنُ إِلَى هٰذِهِ ٱلنَّظَائِرِ!...» (نهج البلاغة: الخطبة ٣).

«وكان قد أَجمعَ جميعُ طوائف قريش وقبائلها - كبني أميَّة وبني مخزوم (رهط أبي جهل بن هشام والوليد بن المغيرة) وغيرهما - الّذين كانوا يُبغِضُون عليّاً عليه السلام للثّارات الجاهليّة: على خلافة أبي بكر رَغْماً لعليٍّ عليه السلام، فإنّ هلاكَ آبائهم وإخوانهم وأولادهم كان بيَد عليٍّ عليه السلام في غَزوات النبيّ ﷺ، حتّى رُوي أنّه لم يكن بيتٌ من قريش إلّا ولهم عليه عليه السلام دعوى دمٍ أراقَهُ في سبيل الله عزّ وجلّ ...

وقد صرَّح عليه السلام بذلك في بعض شكاياته حيث قال عليه السلام: [اللّهمّ إنّي أَسْتَعْديك على قُريش ومَن أعانَهم! فإنّهم قد قَطَعوا رَحمي، وأَكْفَأُوا إنائي، **وأجمعوا على منازعتي حقّاً كنتُ أَوْلى به مِن غيري...**] وفي روايةٍ أخرى: [اللَّهُمَّ إنّي أَسْتَعينُكَ على قريشٍ ومَن أعانَهم! فإنّهم قَطعوا رَحمي، وصغَّروا عظيمَ مَنزِلتي، **وأجمعوا على منازَعتي أَمْراً هو لي...**]

....

(نهج البلاغة: الخطبتان **٢١٥** و**١٧٠**) فكيف لا يكون عليه السلام منهم في خوفٍ وحَذَر؟!...

والسرُّ في عدم تصدّي هؤلاء الطّالبين لثاراتهم منه عليه السلام لغَصْبِ الخلافة بأنفسهم، وإنّما حملوا أبا بكرٍ على ذلك، هو: عدمُ سابقتهم في الإسلام وسرعةُ توجُّهِ التُّهَمَةِ إليهم بمعاداة عليٍّ عليه السلام وأهلِ بيته عليهم السلام بل بمعاداة الأنصار أيضاً...

مضافاً إلى أنّ المسلمين كانوا حديثي عَهْدٍ بالجاهليّة في زمان أبي بكر - وأخوَيْه - ولم يكونوا راسِخين في الإسلام، بل كانوا مستعدّين للإرتداد وإفناءِ الإسلام عن أَصْلِه بأدنى سببٍ وأقلّ فتنة، فكان ذلك في نفسه وافياً في نَظَر العقل للتوقّف وعدم المنازَعة والمعارَضة، **وهذه هي البطولةُ بعَيْنِها!... ومن هنا لمّا حصلَ الإجماعُ عليه** عليه السلام من أكثر المهاجِرين وسائر الأنصار وأعراب البوادي والقفار، وتمَّت العدّةُ بوجودِ القوَّةِ والناصر - يوم خلافته -: **كان ذلك وافياً في نَظَر العقل** للخروج على القاسطين (معاوية وأصحابه) والنّاكثين (عائشة وطلحة

....

والزّبير) والمارقين (الخوارج) في صفّين والجمَل والنّهروان، المُظْهِرين معاداتِهم له عليه السلام ولأهل بيته بل للأنصار أيضاً.

واعتبِرْ بما جرى في عام الحُدَيْبِيَة، حيث صالحَ رسولُ الله ﷺ مع كفّار قريش صُلْحاً **سمّاه عُمَر بإعطاء الدنيَّة!** بل ما نحن فيه من كَفِّ أمير المؤمنين عليه السلام عن منازَعة الشّيوخ الثلاثة وتوقُّفِه عن معارَضَتهم: أَوْلى وأَظْهر، ضرورةَ أنّ حقيَّةَ كفّارِ قريش غيرُ متصَوَّرةٍ أصلاً، بخلاف هؤلاء المتظاهِرين بالإسلام الّذين زعمَ القومُ كونَهم مستأهلين للخلافة الحقيقيّة الإلهيّة، وكونَهم من السّابقين الأوَّلين من المهاجِرين الصدّيقين!... (مضامينُ هذه الدقائقِ النَّفيسة تكشِفُها رواياتٌ منبّثةٌ في تضاعيف كتاب الكافي وغيره، وفي بعضها: أنّ الذي أقعدَه عليه السلام عن منُازلةِ أولئك الثّلاثة: «**ودائعُ المؤمنين في أصلاب قومٍ كافرين**» وعقَّب عليه السيِّد نعمة الله الجزائري رحمه الله - المتوفّى سنة **١١١٢**هـ - بقوله: «وأمّا المقتولون في المواطن الثّلاثة - البصرة وصفّين والنّهروان - فلم يكن

....

في أصلابهم أَحدٌ من المؤمنين بعِلْمِ الله تعالى، فلذا قَتَلَ منهم الألوف وأوصَلهم الحتوف» - إنتهى - (الأنوار النعمانيّة: ج١: ص١٠٦: ط الأعلمي) هذا.

وأيُّ رضىً من أمير المؤمنين عليه السلام بخلافة أبي بكر وعمر - كما يزعم أهلُ الخلاف - **وفي صحيح مسلم ما هو صريحٌ في اعتراف عمر بشهادة عليّ عليه السلام والعبّاس في أبي بكر وعمر بالكذب والإثم والغدر والخيانة! واستمرار شهادتهما وقولهما إلى خلافة عمر وعدم تغيّرهما عن ذلك!.**

فقد روى مسلم في صحيحه عن عمر: قال مخاطباً لعليّ عليه السلام والعبّاس: فلّما تُوُفِّي رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أبو بكر: أنا وليُّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فجئتُما: أنتَ تطلب ميراثَك من إبن أخيك ويطلب هذا ميراثَ إمرأته عن أبيها، فقال أبو بكر: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا نُورِّث ما تركنا صدقة، **فرأيتماه كاذباً آثماً غادراً خائناً**، واللهُ يَعلم أنّه لصادقٌ بارٌّ راشدٌ تابعٌ للحقّ. ثمّ تُوفِّي أبو بكر فقلتُ (وكنتُ خ ل): أنا وليّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ووليّ أبي بكر،

....

فرأيتماني كاذباً آثِماً غادراً خائناً، واللهُ يَعلم أنّي لصادقٌ بارٌّ راشدٌ تابعٌ للحقّ - الحديث - (صحيح مسلم: ج٥: ١٥٢: باب حكم الفيء من كتاب الجهاد، **ورواه البخاري في صحيحه** ج٥: ١٨٨: باب حديث بني النضير من كتاب المغازي: إلّا أنّه قال: - **تذكران أنّ أبا بكر فيه كما تقولان** - وج٧: ١٢٠: باب حبس نفقة الرّجُل قوتَ سنته من كتاب النّفقات: إلّا أنّه قال: - **تزعمان أنّ أبا بكر كذا وكذا** - إلى غيرهما من مصادر القوم)...».

وَزِدْ عليه: أنّ سيّدةَ نساءِ العالَمين فاطمة الزّهراء عليها السلام - **كما في الصحيحَيْن وغيرهما** - «**ماتَتْ وهي واجدةٌ عليهما! ودَفَنَها عليٌّ** عليه السلام **ليلاً ولم يُؤذِن بها أبا بكر**» فإنّهما قد أسخَطاها وآذَياها ومَنَعاها فدَكاً، وهي ممّا أَنْحَلَهُ النبيُّ ﷺ لها عليها السلام، وصرَفَه إليها في أيّام حياته، وكانتَ فدَكُ في يدِها وتصرُّفِها عليها السلام يوم وفاته ﷺ، فادّعَتْ عليها السلام النِّحلَةَ في ذلك **ثمّ الميراث تَنزُّلاً!**..

وصحّ عن النبيّ ﷺ - **في كُتُب الفريقَيْن** - أنّها عليها السلام بضعةٌ منه ﷺ، يُؤذيه ﷺ ما آذاها عليها السلام ويُريبه ﷺ ما

....

أرابها عليهالسلام ، وأنّ غضبَ فاطمة عليهاالسلام هو غضَبُ الله عزّوجلّ وغَضَبُ رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، ورضاها عليهاالسلام هو رضا الله عزّوجلّ ورضا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، ذلك أنّ الله عزّوجلّ ورسولَه صلى الله عليه وآله وسلم يَغضَبان لِغَضَبِها عليهاالسلام ويَرضَيان لرضاها عليهاالسلام .

ثمّ إنّ هَهُنا جواباً نقضيّاً أَوردَه السيّدُ عبد الله شُبَّر رحمه الله ، ومحصَّله:

«أنّهم استدلُّوا بسكوت أمير المؤمنين عليه‌السلام وعدمِ منازعتِه في بيعةِ الأوّل والثّاني على حقيَّة خلافتهما، وأنّها لو كانت باطلةً لَنازَع عليه‌السلام في ذلك ولَمَا سكتَ، ولم يستدلّوا بسكوتِ أمير المؤمنين عليه‌السلام عن قَتْلِ عثمان وعدمِ نصرتهِ على استحقاقه لذلك! (أي على استحقاق عثمان للقتل)، ولمّا اعتُذِرَ عن سكوته هناك بأنّه لم يكن له ناصرٌ ولا مُعين: أَوردوا علينا بأنّه هو الشجاع البطل المُطاع في قومه! ولو نازعَ وادّعى الأَمْرَ لنفسِه: لكان منصوراً غالِباً، وغفلوا عن كون ذلك وارِداً عليهم في عدَم منازَعته عليه‌السلام في قَتْل عثمان، وعدمِ نصرتِه له، وعدم دَفْعِ خصومه

....

وأعدائه عنه، ولكنّ اللهَ ابتلى الكاذِبين بعدمِ الحافظة وكثرةِ النسيان، ليكون ذلك موجِباً لافتضاحهم كما في الأثَر، والعيانُ يُغني عن الخبَر...» - إنتهى - (حقّ اليقين في معرفة أصول الدِّين: ج١: ١٩٤ و١٩٥).

وللفقيه الحجّة السيّد محمّد هادي الحسيني الخراساني الحائري رحمه الله (١٢٩٧هـ - ١٣٦٨هـ) كلامٌ أيضاً في المقام يحسنُ بنا نَقْلُه زيادةً في توضيح المقصود:

قال رحمه الله في رسالته الشريفة: «عروض البلاء على الأولياء»:

«صَبْرُ عليٍّ عليه السلام خمساً وعشرين سَنةً على أَمَرَّ من العَلْقَم، أَبانَ للعالَمِينَ أنّ حروبَه ومجاهداتِه وقَتْلَه الكافرينَ: لم يكن إلّا بأمرٍ من الله تعالى، دُونَ الهوى وطلب الدنيا والميل إلى سفك الدماء.

وإلّا، فلا يُعقَلُ ممّن حالُه ذلك: أنْ يضعَ اليدَ على اليد، ويحملَ المسحاة على الكتف، فيصيرَ حبيسَ بيته، وراهبَ داره!

لكنّه عليه السلام رأى توقُّفَ حفظِ الإسلام، ورسوخِه بين

....

الأنام، على جَعْل نفسِه من أضعف الرعايا وأقلّ البرايا.

وإلّا، فهو لو سَلَّ ذا الفِقار: لقالوا: كان قِتالُه في بدءِ الإِسلام لِمثل هذا اليوم!

ولا ريب أنّ صبرَه هو الجهاد الأكبر، لأنّه جهادُ النفس... ﴿وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٥]» - إنتهى -.

أقول: لا يخفى لُطْفُ وظرافةُ استشهادِه رحمه الله بتلك الآية الكريمة في خصوص المقام!.

وقال رحمه الله في موضعٍ آخَر منها:

«إنّه صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعثُ أعَزَّ أهله وأبا نَسْله عليّاً عليه السلام إلى قِتال أبطال القبائل، وذُؤبان العرب، فكان صلى الله عليه وآله وسلم يعلمُ البتّة - ولو من غير طريق الوحي، بل بشاهد الحال من أحوال الرجال وسيرة هؤلاء العرب - أنّ عليّاً عليه السلام لا يَقتل من عشيرةٍ أحداً إلّا وطلب كلُّ واحدٍ من آحاد تلك العشيرة دمَ المقتول من القاتل، أو من عشيرته! فهم لا ينامون حتّى يأخذوا ثارهم.

....

فكان كلّ أحدٍ يعلمُ أنّ العربَ لا يستقيمون لعليٍّ عليه السلام بعد تلك المقاتلات والثارات.

ولأجل ذلك كان الخلفاءُ الثلاث يحترزون عن المقاتلة في الحروب، فلم يُسْمَع عن أحَدٍ منهم أنّه حارب، أو قَتَلَ أحَداً ولو من أراذلِ العرب وأذلّائهم!» - إنتهى - (راجع الوجه الخامس عشر والوجه السادس عشر من الرسالة المذكورة: وهي منشورةٌ في العدد الرابع: **٣٧**: من مجلّة «تراثنا»: السّنة التاسعة: شوّال **١٤١٤**هـ: قدَّمها وقدَّم لها الحجّةُ المتتبّع السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي «حفظه الله» سِبْطُ صاحبِ تلك الرسالة الجليلة والفريدة في بابها).

* * *

مُلْحَقٌ

في قضايا عقائديَّة

تنبيهات سَديدة في مَجال العقيدة:

- الإستعانةُ بغير الله عَزَّ وَجَلَّ .
- الجبرُ والتَّفويض والأمرُ بين الأمرَيْن.
- الإستِشْفَاعُ بالمخلوق.
- الخُضُوعِ والتَّذَلُّل للمخلوق.
- التوسُّلُ بالنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ والأئمّة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وزيارةُ قبورهم والتبرُّكُ بها.
- في معنى سجودِ الملائكة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ .

[وستقفُ عليها في طيّات التّعليق الآتي على حديثِ كيفيّةِ تأثيرِ الصلاة في الإنتهاء عن الفحشاء والمنكَر].

حديثُ عَرْض الأعمال:

عن عبد الله بن مسعود عن النبيّ ﷺ قال: «إنّ لله ملائكةً سيّاحين يُبلِّغوني عن أمّتي السلام» قال: «وقال رسول الله ﷺ: حياتي خيرٌ لكم ومماتي خيرٌ لكم تُحدِثون ويُحدَث لكم وتُعرَض عليّ أعمالُكم، فما وجدتُ خيراً: حمدتُ الله عزّ وجلّ وما وجدتُ غير ذلك استغفرتُ لكم» قال عنه الحافظ العراقيّ في «طَرْح التّثريب» ج**٣**: ص**٢٩٧**: «إسنادُه جيّد»، وقال الهيثمي في «مجمَع الزوائد» ج**٩**: ص**٢٤**: «رواه البزّار، ورجاله رجالُ الصحيح» وصحّحه السيوطيّ في «الخصائص» ج**٢**: ص**٢٨١**.

وأخرجَ مسلم في صحيحه بإسناده عن أنس: قال: «قال رسولُ الله ﷺ: مرَرْتُ [وفي رواية: أَتَيْتُ] على موسى عليه السلام ليلةَ أُسرِي بي عند الكثيب الأحمر **وهو قائمٌ يُصلّي في قبره...**» (صحيح

مسلم: ج٧: ص١٠٢: الحديث ٢٣٧٥)...

قال القرطبي: «الكثيب: هو الكَوْمُ من الرّمل، وهذا الكثيب هو بطريق بيت المَقدس»...

قال البيهقي: «لِحياة الأنبياء بعد موتهم صلوات الله عليهم: شواهِدُ من الأحاديث الصحيحة» (حياة الأنبياء: ص٧٧).

وقال السيوطي: «حياةُ النبيّ ﷺ في قبره هو وسائر الأنبياء: معلومةٌ عندنا عِلْماً قطعيّاً، لِما قام عندنا من الأدلّة في ذلك، وتواتَرَتْ به الأخبار» (الحاوي للفتاوي: ج٢: ١٣٩).

وأخرجَ البخاري في صحيحه بإسناده عن أنس: «أنّ عمر بن الخطّاب كان إذا قَحطوا: استسقى بالعبّاس بن عبد المطّلب، فقال: اللَّهُمّ إنّا كنّا نتوسَّل إليك بنبيِّنا فتَسقينا، وإنّا نتوسّلُ إليك بِعَمّ نبيّنا فأَسقِنا، قال: فيُسْقَوْن» (صحيح البخاري - بشرح فَتْح

الباري - كتاب الإستسقاء: باب سؤال الناس الإمامَ الإستسقاء إذا قَحطوا: ج٢: ٥٧٤: رقم ١٠١٠) وانظُر سُنَن البيهقي: كتاب صلاة الإستسقاء: ٦٠٤٧، وكنز العمّال: ج١٣: ص٥٠٢ و٥١٦، وسِيَر أعلام النّبلاء للذهبيّ: ج٢: ص٩١، وطبقات ابن سعد: ج٤: ص٨ وغيرها من مصادر القوم.

وروى الترمذيّ في «أبواب الدعاء» من جامِعه بسندٍ صحيح عن عثمان بن حُنَيْف: «أنّ رجلاً ضريرَ البصر أتى النبيَّ ﷺ، فقال: أُدعُ اللهَ أن يعافيَني، قال ﷺ: إن شئتَ دعَوْتُ وإن شئتَ صبرتَ فهو خيرٌ لك، قال: فادعُه، قال: فأمرَه أن يتوضّأ فيُحسن وضوءَه، ويدعو بهذا الدعاء: اللَّهُمَّ إنّي أسألك وأتوجَّه إليك بنبيّك محمّدٍ ﷺ نبيِّ الرّحمة، **يا محمّد!** إنّي أتوجَّه بك إلى ربّي في حاجتي هذه لتُقضى لي، اللَّهُمَّ فشفّعهُ فيَّ» قال

الترمذيّ: «حديثٌ حسنٌ صحيح» (ج٥: ص٢٢٩)، ورواه أيضاً إبنُ حجر في «فتح الباري» (ج٢: ص٤٦٥) قال: «روى إبن أبي شيبة بسندٍ صحيح...».

وقال الطبرانيّ - بعد ذِكر طُرُق الحديث -: «والحديثُ صحيح» (أُنظر المعجم الصغير: ج١: ص١٨٣) وكذا نقلَ تصحيحَ الطبراني - ووافَقَه -: الحافظُ الهيثمي في باب «صلاة الحاجة» من مجمَع الزوائد (ج٢: ص٢٧٩)، وكذلك رواه الحاكم في عدّة مواضع من المستدرك على الصحيحَيْن (ج١: ص٤٥٨ و٥١٩ و٧٠٧) **وصحّحه على شرط الشيخَيْن، واعترف الذهبيّ بصحّته**، ووافَقَه النوويّ أيضاً على تصحيح الحديث في باب «أذكار صلاة الحاجة» من كتاب «الأذكار» والحافظ في «أمالي الأذكار» والحافظ السّيوطي في «الخصائص الكبرى»...

وبالجملة: فالحديث صحيحٌ بإجماع الحفّاظ.

وبالسّند الصحيح المتقدّم: «أنّ رجلاً كان يَختلف إلى عثمان بن عفّان في حاجةٍ له، وكان عثمانُ لا يَلتفِت إليه في حاجته، فشكا ذلك إلى عثمان بن حُنَيْف، فقال له: إئتِ الميضاة (أي مكان الوضوء) فتوضّأ، ثمّ إئتِ المسجد، فصلّ ركعتَيْن، ثمّ قل: اللَّهُمَّ إنّي أسألك وأتوجَّه إليك بنبيّك محمدٍ ﷺ نبيِّ الرّحمة، **يا محمّد!** إنّي أتوجَّه بك إلى ربّي فيقضي لي حاجتي، وتذكُر حاجَتك، فصنع الرّجُل ما قاله له عثمانُ بن حُنَيْف، ثمّ أتى بابَ عثمان، فجاء البوّابُ حتى أخذ بيَده، فأدخلَه وقال: ما حاجتك؟ فذكرَ حاجتَه، فقضاها له، ثمّ قال له: ما ذكرتُ حاجتَك حتى كانت هذه الساعة! وقال: ما كانت لك من حاجةٍ فائتِنا، ثمّ إنّ الرّجُلَ خرجَ من عنده فلقيَ عثمانَ بن حُنَيْف، فقال له: جزاك اللهُ خيراً، ما كان يَنظر في حاجتي ولا يَلتفت إليّ حتّى كلّمتَه فيّ!.

فقال عثمانُ بن حُنَيْف: واللهِ! ما كلّمتُه ولكن شهدتُ رسولَ الله ﷺ أتاه رجلٌ ضريرٌ، فشكا إليه ذهابَ بصره... - الحديث -» رواه البيهقي في دلائل النبوّة بسندٍ جيّد، ورواه الطبراني وصحّحه بعد ذِكر الطُرُق التي رُوي فيها، وأقرَّه الهيثمي عليه (أُنظر مجمَع الزوائد: ج٢: ص٢٧٩)...

والأخبارُ في الصحيحَيْن وغيرِهما - عن تبرُّكِ الصّحابة بِذَات النّبيّ ﷺ الطاهرة ويَدَيْه الكريمتَيْن أو بآثاره الشّريفة (حيّاً وميّتاً) وبما انفصَل منه ﷺ من شَعْرٍ وأظفار وبُصَاق ونخامة وعَرَق، وبمصلّاه وما لبسَه أو لمسَه، وبمواضعِ أصابِعه ﷺ وفَضْلِ طعامِه وشُربه وماءِ وضوئه ﷺ، وبالشُّرْبِ من قَدحِه وآنِيَتِه ﷺ... - **كثيرةٌ جدّاً يَعْسُر استقصاؤها**، ومعظمُها وَرَدَ في الصحيحَيْن، فهي متَّفَقٌ عليها ولا مجالَ للطَّعْنِ فيها، وقد أَقَرَّهُم النّبيّ ﷺ على ذلك ولم يُنكِر عليهم، ولم يَقتصِر التّبَرُّكُ بآثاره ﷺ بَعد وفاته على الصحابة بل نُقِل ذلك عن بعضِ التّابعين أيضاً - كما في صحيح البخاري وغيره -.

«الإستعانةُ بالنَّبيِّ أو الوليّ: إنّما هي من أجل أنّنا لا نرى في أنفسنا أهليّةَ الوقوف بين يَدَي الله والطَّلَب منه بسبب ما اقترفناه، فنطلب من هذا النبيّ والوليّ أن يتولّى هو طلبَ حاجاتنا منه تعالى، فإذا شُفِي المريض: فالله - والحالة هذه - هو الذي شفاه، وإذا قُضِيَت الحاجةُ: فإنّ الله هو الذي قضاها، وهذا ليس من الشِّرك في شيء، بل هو عَيْنُ الإخلاص والمعرفة والتّوحيد.

كما أنّنا حين يُعِين بعضُنا بعضاً: **فليس ذلك بقدرةٍ ذاتيّة!** بل بالقدرة التي أعطانا إيّاها الله، ومن المال الذي رَزَقَنَاه الله، إلى آخر ما هنالك.

وهذا من الأُمور البديهيّة التي يُدرِكُها حتّى الأغبياء، فضلًا عن الأذكياء والعلماء!...»[1].

---

(١) نقلاً عن كتاب «تفسير سورة الفاتحة» للحُجَّة المحقِّق المُتَتَبِّع السيّد جعفر مرتضى العامليّ حفظه الله: ص١٠٠ و١٠١: دار السِّيرة.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

نحمَدُه على آلائه ونصلّي ونسلِّم على خاتم النبيّين محمّد وآله الطّاهرين المعصومين.

تأثيرُ الصلاة في النَّهي عن الفحشاء والمنكَر:

«إنّ الصلاة باعتبار أجزائها المختلفة كمّاً وكَيْفاً مشتمِلةٌ على أرقى معاني العبوديّة والرقيّة، ولأجل ذلك تصرِفُ النفسَ عن جملةٍ من المنكَرات، وتؤثِّر في استعدادها للإنتهاء عنها من جهة مضادَّة كلّ جزءٍ من أجزائها لمنكَرٍ خاصّ، فإنّ المصلّي الملتفت إلى وجود مبدأ ومعاد إذا قرأ قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٢ و٣] **إلتفتَ إلى أنّ لهذه العوالِم خالِقاً، هو ربُّهم، وهو رحمان رحيم[(١)]،**

(١) الرّحمن: فَعْلان، صيغةُ مبالغةٍ تدلّ على الكثرة، والرّحيم: فَعيل، صفةٌ مشبّهة تدلّ على الثبات والبقاء، ولذلك ناسبَ «الرّحمن» أن يدلّ على الرّحمة الكثيرة المُفاضة على المؤمن والكافر وهي الرّحمة العامّة...

....

وأيضاً ناسبَ «الرّحيم» أن يدلّ على النّعمة الدّائمة والرّحمة الثّابتة الباقية التي تُفاض على المؤمن... ورُوي عن الصّادق عليه السلام: «الرّحمن: إسمٌ خاصّ بصفةٍ عامّة، والرّحيم: إسمٌ عامّ بصفةٍ خاصّة.»، قال في الميزان: «وأمّا كون الرّحمن إسماً خاصّاً بصفةٍ عامّة والرّحيم إسماً عامّاً بصفةٍ خاصّة: فكأنّه يُريد به أنّ الرّحمن خاصٌّ بالدنيا ويعمّ الكافرَ والمؤمن، والرّحيم عامٌّ للدّنيا والآخرة ويَخصّ المؤمنين، **وبعبارةٍ أخرى**: الرّحمن يختصّ بالإفاضة التكوينيّة التي تعمّ المؤمنَ والكافر، والرّحيم يعمّ التكوينَ والتّشريع الذي بابُه باب الهداية والسّعادة، ويختصّ بالمؤمنين لأنّ الثّبات والبقاء يَختصّ بالنِّعَم التي تُفاض عليهم، والعاقِبةُ للتقوى.» (الميزان في تفسير القرآن: ج:١ ص **٢٦** و**٢٧**). وفي بعض أدعية الصحيفة السجّاديّة: «يا رحمٰنَ الدّنيا والآخرة ورحيمَهما» **ووجهُه** - كما في أسرار الصلاة للميرزا جواد مَلَكي التبريزي رحمه الله -: «للإشارة إلى وجودهما في الدّارَيْن، وعدم مَنْع الكّفار من جميع وجُوه

وإذا قرأ قولَه تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] إلتفتَ إلى أنّ اللهَ تعالى يسأل عمّا ارتكبَه من القبائح ويُجازَى عليه في ذلك اليوم[1]، وإذا قرأ قولَه تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] إلتفتَ إلى أنّ العبادة والإستعانة منحصرتان به تعالى وتقدَّس، ولا يصلحُ غيرُه للعبادة والإستعانة[2]. . . . .

الرّحمة الرحيميّة، فإنّ دعوتَهم إلى الإيمان - بِبَعْث الأنبياء عليهم السلام وإنزالِ الكتُب - أيضاً حظُّهم من الرّحمة الرحيميّة، فهم لسوء اختيارهم مَنَعُوها عن أنفسهم وضَيّعوها.». وفي مجمع البيان: ج١ و٢: ص٩٣: «وإنّما قَدّمَ الرّحمن على الرّحيم: لأنّ الرّحمن بمنزلة إسم العلَم من حيث لا يُوصف به إلّا الله، فوَجَب لذلك تقديمُهُ، بخلاف الرّحيم لأنّه يُطلق عليه وعلى غيره.».

(١) قال في مجمَع البيان: «وإنّما خَصَّ يومَ القيامة بذِكر الملكِ فيه تعظيماً لِشَأنه وتفخيماً لأمره، كما قال: ربّ العَرْش.» (مجمع البيان: ج١ و٢: ص١٠٠).

(٢) قال المقدّس السيّد الخوئي رحمه الله في «البيان في تفسير القرآن»: ٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠: «لا مانع من استعانة

....

الإنسان في مقاصده بغير الله من المخلوقات أو الأفعال، قال الله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة: ٤٥]. ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢]. ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّى فِيهِ رَبِّى خَيْرٌ فَأَعِينُونِى بِقُوَّةٍ﴾ [الكهف: ٩٥](*).

(*) وكقوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ﴾ [الأنفال: ٧٢] وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوٓا۟ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّـۧنَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] وليس ذلك بقدرةٍ مستقلّةٍ ذاتيّة، بل بقدرةٍ مكتَسَبَةٍ من الله سبحانه وإذْنِه ومشيئته عَزَّوَجَلَّ، بحيث تُعدّ الإستعانةُ بغير الله إستعانةً بالله غيرَ منفكَّةٍ عنها... وعلى حدّ تعبيرِ بعضِ الأعلام: «**وهذا من الأمور البديهيّة التي يُدركها حتى الأغبياء فضلاً عن الأذكياء والعلماء**».

وفي تاريخَي ابن جرير وابن الأثير وسائر أهل الأخبار في تفصيل غزوة أُحُد: «فأبصَرَ النبيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ جماعةً من المشرِكين، فقال صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لعليٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إحْمِل عليهم، فَحَمَل عليهم ففرَّقهم وقَتَل منهم، ثمّ أبصَرَ جماعةً أخرى، **فقال** صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: **إكفِنيهم** ←

....

....

← **يا عليّ!** فَحَمَل عليهم وفرّقهم وقَتل منهم...».

وفي دعاء الفرَج: «يا محمّدُ يا عليُّ يا عليُّ يا محمّدُ إكفياني فإنّكما كافيان، وانصراني فإنّكما ناصران، يا مولانا يا صاحب الزّمان الغوثَ الغوثَ الغوثَ، أدركني أدركني أدركني...» وصلاةِ الإستغاثة بالبتول عليها السلام: «يا مولاتي يا فاطمة أغيثيني...» فإنّهم عليهم السلام ذَوُو مكانةٍ مكينةٍ ووجاهةٍ عظيمةٍ وشأنٍ رفيعٍ عنده عزّ وجلّ، وسُمُوٍّ لا يُدانى في مراتب القُربِ منه سبحانه، وبواسطتهم عليهم السلام يُجري تعالى فيضَه ويوصِلُه إلى عباده... ونظيرُهُ جملةٌ من الظواهر التكوينيّة التي تُنسَب إلى الله عزّ وجلّ تارةً وإلى غيره أخرى:

قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ﴾ ﴿ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾ **[الواقعة: ٦٣-٦٤]**، ويقول في آيةٍ أخرى: ﴿يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ **[الفتح: ٢٩]** وكقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ **[الزمر: ٤٢]**، ويقول في آيةٍ أخرى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ **[الأنعام: ٦١]**، وفي ثالثة: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ **[السجدة: ١١]**. وكقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ←

....

وإذن فليست الإستعانة بمطلقها تنحصر بالله سبحانه، بل المراد منها استمداد القدرة على العبادة منه تعالى، والإستزادة من توفيقه لها حتى تتم وتخلُص.

والغرَض من ذلك إثباتُ أنّ العبدَ في أفعاله الإختياريّة وَسَطٌ بين الجبر والتفويض، فإنّ الفعل يصدر عن العبد باختياره، ولذلك أُسنِد الفعل إليه في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ إلّا أنّ هذا الفعل الإختياري من العبد إنّما يكون بعون الله له وبإمداده إيّاه بالقدرة آناً فآناً: عَطاءً غيرَ مَجْذُوذ، بحيث لو انقطع المدَدُ عنه في آنٍ لم يستطع إتمامَ الفعل، ولم تصدر منه عبادةٌ ولا حسنة(*) ....

← يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَۖ﴾ [يونس: ٣] ويقول في آيةٍ أخرى: ﴿فَٱلۡمُدَبِّرَٰتِ أَمۡرٗا﴾ [النازعات: ٥] وكقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَكۡتُبُ مَا يُبَيِّتُونَۖ﴾ [النساء: ٨١]، ويقول في آيةٍ أخرى: ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيۡهِمۡ يَكۡتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠] إلى غير ذلك من الآيات.

(*) وقد أشار القرآنُ الكريم إلى هذه الناحية في عدّةٍ من الآيات المباركة، قال المقدّس السيّد الخوئي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المحاضرات: ج٢: نظريّة الأمر بين الأمرَيْن: ٩٤ و٩٥: ←

. . . .

وهذا هو القول الذي يقتضيه مَحْضُ الإيمان، فإنّ الجبر يلزمه أن يكون العقاب على المعاصي عقاباً للعبد من غير استحقاق، وهذا ظلمٌ بيّن: . . . .

← «**منها**: قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [**الإنسان: ٣٠**] حيث قد أثبتَ عزّ وجلّ أنّه لا مشيئة للعباد إلّا بمشيئة الله تعالى، ومدلول ذلك - كما مضى في ضمْن البحوث السابقة - أنّ مشيئة الله تعالى لم تتعلّق بأفعال العباد وإنّما تتعلّق بمباديها كالحياة والقدرة وما شاكلهما، وبطبيعة الحال أنّ المشيئة للعبد إنّما تُتصوّر في فَرْض وجود تلك المبادىء بمشيئة الله سبحانه، وأمّا في فَرْض عدمها بعدم مشيئة الباري عزّ وجلّ فلا تُتصوّر، لأنّها لا يمكن أن توجد بدون وجود ما تتفرّع عليه، فالآية الكريمة تشير إلى هذا المعنى.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [**الكهف: ٢٣-٢٤**] حيث قد عَرَفْتَ أنّ العبد لا يكون فاعلاً لفعلٍ إلّا أن يشاء الله تعالى حياتَه وقدرتَه ونحوهما ممّا يتوقّف عليه فِعْلُه خارجاً، وبدون ذلك لا يُعقل كونه فاعلاً له، **وعليه**: فمن الطبيعي أنّ فِعْله في الغد يتوقّف على تعلّق مشيئة الله تعالى بحياته وقدرته فيه، وإلّا ←

....

....

← استحال صدورُه منه، فالآية تُشير إلى هذا المعنى.
ويُحتمل أن يكون المراد من الآية معنًى آخر وهو أنّكم لا تقولون لشيءٍ سنفعل كذا وكذا غداً، إلّا أن يشاء الله خلافَه، فتكون جملة - إلّا أن يشاء الله - مقولةَ القول.... ومرجع هذا المعنى إلى استقلال العبد وتفويضه في فِعْله إذا لم يشأ الله خلافَه، ولذا مَنَعَتْ الآيةُ المباركة عن ذلك بقوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾، ولعلّ هذا المعنى أظهر من المعنى الأوّل كما لا يخفى.
ومنها: قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [**الأعراف**: ١٨٨] حيث قد ظهر ممّا تقدّم أنّ الآية الكريمة لا تدلّ على الجبر، بل تدل على واقع الأمر بين الأمرَيْن، **بتقريب**: أنّ المشيئة الإلهيّة لو لم تتعلّق بإفاضة الحياة للإنسان والقدرة له فلا يملك الإنسان لنفسه نفعاً ولا ضرّاً، ولا يقدر على شيء، بداهة أنّه لا حياة له عندئذٍ ولا قدرةَ كي يكون مالكاً وقادراً، فَمُلْكُه النفع أو الضرّ لنفسه يتوقّف على تعلُّق مشيئته تعالى بحياته وقدرته آناً فآناً، ويدور مداره حدوثاً وبقاءً، وبدونه فلا مُلْك له أصلاً ولا سلطان...». - إنتهى -.

....

﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوّٗا كَبِيرٗا﴾ [الإسراء: ٤٣][*]...

(*) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ [البقرة: ٢٦-٢٧].

فالآيةُ تَشهد على أنّ من الضّلال والعمى ما يَلْحَقُ الإنسانَ عقيبَ أعماله السّيئة غير الضّلال والعمى الذي له في نفسه ومن نفسه - بسوء اختياره - حيث يقول تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ **فقد جَعَل إضلالَه في تُلوّ الفسق لا متقدِّماً عليه**... (راجع: الميزان في تفسير القرآن: ج١: ٩٣).

وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

وقال تعالى: ﴿كَيۡفَ يَهۡدِي ٱللَّهُ قَوۡمٗا كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقّٞ وَجَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [آل عمران: ٨٦].. ←

....

....

← وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٣٧].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾ [النساء: ١٦٨].

وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ١٧٥].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١].

وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [المائدة: ١٠٨].

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].

وقال تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ [الأنعام: ١٠٤].

وقال تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ٣٠]. ←

....

....

← وقال تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْاْ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُواْ بِهَا وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًاۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُواْ عَنْهَا غَٰفِلِينَ﴾ **[الأعراف: ١٤٦]**.

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَاۖ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ **[يونس: ١٠٨]**.

وقال تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأٓخِرَةِۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ **[إبراهيم: ٢٧]**.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ ٱللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ **[النحل: ١٠٤]**.

وقال تعالى: ﴿نَّحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِٱلْحَقِّۚ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ **[الكهف: ١٣]**

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّاۚ حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ ←

....

....

← مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى ۗ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَّرَدًّا﴾ [مريم: ٧٥-٧٦].

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٤].

وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [القصص: ٥٦]. تأمّل جيّداً في ذيل هذه الآية المباركة واضمُمْه إلى ما سَبقه حتى يتجلّى لك الحقُّ بأَجْلى مظاهرِه!.

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣].

وقال تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ﴾ [الزمر: ٧].

وقال تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ﴾ ﴿أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى ←

....

....

← لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ ﴿أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا وَٱسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٥٦-٥٩].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾ [غافر: ٢٨].

وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾ [غافر: ٣٤].

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٣].

وقال تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْءَاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾ [الشورى: ٢٠].

وقال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦].

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ [محمد: ١٧]. ←

....

....

← وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾ **[النجم: ٣٠]**.

وقال تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ **[المجادلة: ٢٢]**.

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَـٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ۖ فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾ **[الصف: ٥]**.

وقال تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ **[التغابن: ١١]**.

وقال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ **[الزلزلة: ٧-٨]**.

وفي عيون أخبار الرِّضا عليه السلام: ج١: ١٢٣ و١٢٤ و١٣١: ←

....

....

← في قول الله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧]، قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إنّ الله تبارك وتعالى لا يُوصف بالتّرك كما يُوصف خَلْقُه، ولكنّه متى عَلِم أنّهم لا يرجعون عن الكفر والضلال مَنَعَهم المعاونةَ واللّطفَ، وخلّى بينهم وبين اختيارهم.»...

وفي قول الله عزّ وجلّ: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]: قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الخَتْمُ هو الطّبعُ على قلوب الكفّار عقوبةً على كفرهم، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا...﴾ [النساء: ١٥٥]».

وسُئِل عن الله عزَّ وجلَّ، هل يُجبِرُ عبادَه على المعاصي؟ فقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «بل يُخيِّرهم ويُمهلهم حتّى يتوبُوا» وسُئِل عن الله عزَّ وجلَّ، هل يكلِّف عبادَه ما لا يُطيقون؟ فقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كيف يفعلُ ذلك؟ وهو يقول: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]...».

وسُئِل عن قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ ←

....

وإنّ التفويض يلزمه القول بخالقٍ غير الله، فإنّ معناه أنّ العبد مستقلٌّ في أفعاله، وأنّه خالقٌ لها، ومرجع هذا إلى تعدّد الخالق وهو شركٌ بالله العظيم، والإيمان الحقّ بالله هو الحدّ الوسَط بين الإِفراط والتفريط، فالفعل فِعْلُ العبد وهو فاعلُه باختياره، ولذلك استحقّ عليه الثواب أو العقاب، والله سبحانه هو الذي يُفيض على العبد الحياةَ والقدرةَ وغيرَهما من مبادىء الفعل إفاضةً مستمرّةً غير منقطعة، فلا استقلال للعبد، ولا تصرّف له في سلطان المولى، وقد أوضحنا هذا في بحثنا عن إعجاز القرآن.

← [**الأنعام: ١٢٥**]، قال عليه السلام: «مَن يُرِد اللهُ أن يهديَه **بإيمانه في الدنيا** إلى جنّتِهِ ودار كرامته في الآخرة: يشرح صدرَه للتسليم لله والثّقة به والسّكون إلى ما وَعدَه من ثوابه، حتّى يطمئنّ إليه، ومَن يُرد أن يُضِلَّه عن جنّتِه ودار كرامته في الآخرة **لكُفْرِه به وعصيانه له في الدنيا**: يجعل صدرَه ضيِّقاً حرَجاً حتّى يشكّ في كُفْره ويضطرب من اعتقاد قلبه حتّى يصير: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ كَذَٰلِكَ يَجۡعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [**الأنعام: ١٢٥**]...».

....

هذه هي الإستعانة المنحصرة بالله تعالى، فلولا الإِفاضة الإِلهيّة لَمَا وُجِدَ فِعْلٌ من الأفعال ولو تظاهرَت الجنُّ والإنس على إيجاده، فإنّ الممكن غيرُ مستقلّ في وجوده، فيستحيل أن يكون مستقلّاً في إيجاده، وبما ذكرناه يظهر الوجه في تأخير جملة: - إيّاك نستعين - عن قوله: - إيّاك نعبد - فإنّه تعالى حَصَر العبادة بذاته أوّلاً، فالمؤمنون لا يعبدون إلّا الله، ثمّ أبان لهم أنّ عباداتهم إنّما تصدر عنهم بعَون الله وإقداره، فالعبد رهينُ إفاضة الله ومشيئته، والله أَوْلى بحسنات العبد من نفسه، كما أنّ العبد أَوْلى بسيّئاته من الله(*)»...............

(*) روى الحسن بن علي الوشّاء عن أبي الحسن الرّضا عليه السلام قال: سألته فقلت: الله فوّضَ الأمرَ إلى العباد؟ قال: الله أعزّ من ذلك، قلت: فجبرَهم على المعاصي؟ قال: الله أعدل وأحكم من ذلك، قال: ثمّ قال: قال الله عزّ وجلّ: يا بن آدم أنا أوْلى بحسناتك منك، وأنت أوْلى بسيّئاتك منّي، عَمِلْتَ المعاصي بقوّتي التي جَعَلْتُها فيكَ... (عيون أخبار الرّضا عليه السلام: ج١، ص١٤٣). وعن سليمان بن جعفر ←

....

....

← الجعفري عن أبي الحسن الرّضا عليه السلام قال (أي سليمان): ذُكِر عنده الجبر والتفويض، فقال عليه السلام: «ألا أُعطيكم في هذا أَصْلاً لا تختلفون فيه ولا يُخاصِمُكم عليه أحدٌ إلّا كسرتمُوه؟ قلنا: إن رأيتَ ذلك، فقال: إنّ الله تعالى لم يُطَع بإكراه ولم يُعْصَ بغلَبة، ولم يُهمل العبادَ في ملكه، هو المالك لما ملّكهم والقادر على ما أقدَرهم عليه، فإن ائتمرَ العبادُ بطاعته لم يكن اللهُ عنها صادّاً ولا منها مانعاً، وإن ائتمروا بمعصيته فشاء أن يحول بينهم وبين ذلك فَعَل (أي فَعَل اللهُ عزّ وجلّ الحَوْلَ وجَعَل الحائلَ بين العباد وبين المعصية تفضّلاً منه) وإن لم يَحلْ ففعلوا (أي فعلوا المعصيةَ باختيارهم وإرادتهم) فليس هو الذي أدخلهم فيه، ثمّ قال عليه السلام: مَن يَضبط حدودَ هذا الكلام فقد خصَمَ مَن خالفَه...» (نفس المصدر: ١٤٤). وفي شرح العقائد للمفيد رحمه الله قال: «وقد رُوِي عن أبي الحسن الثالث عليه السلام أنّه سُئل عن أفعال العباد، أَهي مخلوقةٌ لله تعالى؟ فقال عليه السلام: لو كان خالِقاً لها لمَا تبرّأ منها، وقد قال ←

....

ثمّ قال المقدّس السيّد الخوئي رَحِمَهُ اللهُ: «تدلّ الآياتُ المباركة على أنّ الله سبحانه هو الكافل بأمور عبيده، وأنّه الذي بيده الأمر، يدبّر شؤونَ عبده ويوجّهه إلى كماله برحمته، وهو قريبٌ منه، يسمع نداءَه ويجيب دعاءَه:

﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]. ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وعلى هذا فليس لمخلوقٍ أن يستشفع بمخلوقٍ مثلِه، ويجعله واسطةً بينه وبين ربّه، ففي ذلك تبعيدٌ للمسافة، بل وفيه إظهارٌ للحاجة إلى غير الله وماذا يصنع محتاجٌ بمحتاجٍ مثلِه؟ وماذا ينتفع العاصي بشفاعة مَن لا ولايةَ له ولا سلطان؟ بل:

﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]. ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَـٰعَةُ جَمِيعًا لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٤].

← سبحانه: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٣] ولم يُرِد البراءة من خَلْقِ ذواتهم وإنّما تبرّأ من شِرْكهم وقبائحهم...».

....

هذا كلّه إذا لم تكن الشفاعة بإذنٍ من الله سبحانه، وأمّا إذا أَذِن اللهُ بالشفاعة لأحدٍ فإنّ الإستشفاع به يكون نحواً من الخضوع لله والتعبّد له، ويُستفاد من القرآن الكريم أنّ الله تعالى قد أذِن لبعض عباده بالشفاعة، إلّا أنّه لم ينوّه بذِكْرهم عدا الرسول الأكرم ﷺ، فقد قال الله تعالى:
﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٨٧].
﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [طه: ١٠٩].
﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٣].
﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤].
والروايات الواردةُ عن النبيّ الأكرم ﷺ وعن أوصيائه الكرام عليهم السلام في هذا الموضوع متواترة» - إنتهى -.
واستعرضَ رحمه الله بَعْضاً من أحاديث الشفاعة عند كلٍّ من الإماميّة والعامّة، وهي من طُرُق الفريقَيْن كثيرةٌ متواتِرة.
وقال رحمه الله في نفس الكتاب ص: **٤٦٨** إلى **٤٧١**: تحت عنوان - العبادة والخضوع -:

....

«لا ينبغي الرّيب في أنّه لا بدّ للمخلوق من أن يخضع ويتذلّل لخالقه، فإنّ ذلك ممّا حَكم به العقل، ونَدَبَ إليه الشرع.

وأمّا الخضوع والتذلّل للمخلوق فهو على أقسام:

أحدها: الخضوع لمخلوقٍ من دون إضافة ذلك المخلوق إلى الله بإضافةٍ خاصّة وذلك: كخضوع الولد لوالده، والخادم لسيّده، والمتعلّم لمعلّمه، وغير ذلك من الخضوع المتداول بين الناس، ولا ينبغي الشك في جواز هذا القسم ما لم يرد فيه نهيٌ: كالسجود لغير الله، بل جواز هذا القسم مقتضى الضرورة، وليس فيه أدنى شائبةٍ للشرك، وقد قال عزّ مِن قائل:

﴿وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا﴾ [الإسراء: ٢٤].

أَفَتَرى أنّه سبحانه أَمَر بعبادة الوالدَيْن، حيث أَمَرَ بالتذلّل لهما؟ مع أنّه قد نهى عن عبادة مَن سواه قبل ذلك:

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًاۚ﴾ [الإسراء: ٢٣].

....

أَمْ ترى أنّ خفض الجناح من الذلّ - كما تفعله صغارُ الطير - هو من الإحسان الذي أَمَرت به الآية الكريمة، وجَعَلَتْه مقابلاً للعبادة، وإذاً فلا يكون كلّ خضوع وتذلّل لغير الله شركاً بالله تعالى.

ثانيها: الخضوع للمخلوق باعتقاد أنّ له إضافةً خاصّة إلى الله يستحقّ من أجلها أن يُخضع له، مع أنّ العقيدة باطلة، وأنّ هذا الخضوع بغير إذنٍ من الله كما في خضوع أهل الأديان والمذاهب الفاسدة لرؤسائهم. ولا ريب في أنّه إدخالٌ في الدِّين لِمَا لم يكن منه، فهو تشريعٌ محرّمٌ بالأدلّة الأربعة، وافتراءٌ على الله تعالى.

﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الكهف: ١٥].

ثالثها: الخضوع للمخلوق والتذلّل له بأمرٍ من الله وإرشاده، كما في الخضوع للنبيّ ﷺ ولأوصيائه الطاهرين عليهم السلام بل الخضوع لكلّ مؤمن، أو كلّ ما له إضافةٌ إلى الله تُوجب له المنزلة والحُرمة، كالمسجد والقرآن والحجر الأسود وما سواها من الشعائر الإلهيّة. وهذا القسم من الخضوع محبوبٌ لله، فقد قال تعالى:

....

﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤].

بل هو لدى الحقيقة خضوعٌ لله، وإظهارٌ للعبوديّة له، **فمَن اعتقد** بالوحدانيّة الخالصة لله، واعتقد أنّ الإحياء والإماتة والخلق والرِّزق والقبض والبسط والمغفرة والعقوبة كلّها بيده، ثمّ اعتقد بأنّ النبيّ ﷺ وأوصياءه الكرام عليهم السلام:

﴿عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦-٢٧] وتَوسّل بهم إلى الله، وجَعَلَهم شفعاءَ إليه بإذنه، تجليلاً لشأنهم وتعظيماً لمقامهم: **لم يخرج** بذلك عن حدّ الإيمان، ولم يعبد غيرَ الله.

ولقد عَلم كلُّ مسلمٍ أنّ رسول الله ﷺ كان يُقبِّل الحجرَ الأسود، ويَسْتَلِمُه بيَده إجلالاً لشأنه وتعظيماً لأمره، وكان ﷺ يزور قبورَ المؤمنين والشهداء والصالحين، ويسلِّم عليهم، ويدعو لهم.

وعلى هذا جَرَت الصحابةُ والتابعون خَلَفاً عن سَلَف، فكانوا يزورون قبرَ النبيّ ﷺ ويتبرّكون به ويقبِّلونه،

....

ويستشفعون برسول الله، كما كانوا يستشفعون به في حياته. وهكذا كانوا يفعلون مع قبور أئمّة الدِّين وأولياء الله الصالحين، ولم يُنكر ذلك أحَدٌ من الصحابة، ولا أحدٌ من التابعين أو الأعلام، إلى أن ظهر أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيميّة الحرَّاني فحرَّم شدّ الرحال إلى زيارة القبور، وتقبيلها، ومسّها، والإستشفاع بمَن دُفن فيها، حتى أنّه شدّد النَّكير على مَن زار قبرَ النبيّ ﷺ أو تبرَّك به بتقبيلٍ أو لمس، وجَعَل ذلك من الشِّرك الأصغر تارةً ومن الشِّرك الأكبر أُخرى. **ولمّا رأى علماءُ عصره عامّةً أنّه قد خالف في رأيه هذا ما ثَبَتَ من الدِّين وضرورة المسلمين** - لأنّهم قد رَوَوا (ومنهم جدُّه: عبد السلام بن عبد الله بن تيميّة في كتابه: المنتقى من أخبار المصطفى) عن رسول الله ﷺ حثَّه على زيارة المؤمنين عامّةً وعلى زيارته خاصّة بقوله ﷺ: مَن زارني بعد مماتي كان كمَن زارني في حياتي، وما يؤدّي هذا المعنى بألفاظٍ أُخَر - **تبرّأوا منه وحكموا بضلاله، وأوجبوا عليه التوبة**، فأمروا بحبسه إمّا مطلقاً أو على تقديرِ أن لا يتوب.

....

والذي أوقع ابن تيميّة في الغلط - إن لم يكن عامداً لتفريق كلمة المسلمين - هو تخيّله أنّ الأمور المذكورة شركٌ بالله، وعبادةٌ لغيره. ولم يُدرك أنّ هؤلاء الذين يأتون بهذه الأعمال يعتقدون توحيد الله، وأنّه لا خالق ولا رازق سواه، وأنّ له الخلق والأمر، وإنّما يقصدون بأفعالهم هذه تعظيم شعائر الله، وقد عَلِمْتَ أنّها راجعةٌ إلى تعظيم الله والخضوع له والتقرّب إليه سبحانه، والخلوص لوجهه الكريم، وأنّه ليس في ذلك أدنى شائبةٍ للشِّرك، لأنّ الشِّرك - كما عرفت - أن يعبد الإنسانُ غيرَ الله. والعبادة إنّما تتحقّق بالخضوع لشيءٍ على أنّه ربٌّ يُعبَد، وأين هذا من تعظيم النبيّ الأكرم ﷺ وأوصيائه الطاهرين عليهم السلام بما هو نبيٌّ وهم أوصياء، وبما أنّهم عبادٌ مكرَمون، ولا ريب في أنّ المسلم لا يَعبد النبيَّ أو الوصيَّ فضلاً عن أن يَعبد قبورَهم.

وصفوة القول: أنّ التَّقبيل والزيارة وما يضاهيهما من وجوه التعظيم لا تكون شركاً بأيّ وَجْهٍ من الوجوه، وبأيّ داعٍ من الدواعي، ولو كان كذلك لكان تعظيم الحي من

....

الشِّرك أيضاً، إذ لا فرق بينه وبين الميّت من هذه الجهة - ولا يلتزم ابنُ تيميّة وأتباعه بهذا - ولَلَزم نسبةُ الشِّرك إلى الرسول الأعظم ﷺ وحاشاه! فقد كان يزور القبور، ويسلِّم على أهلها، ويقبِّل الحجر الأسود - كما سبق - **وعلى هذا**: فيدور الأمر بين الحكم بأنّ بعض الشِّرك جائزٌ لا محذور فيه، وبين أن يكون التَّقبيل والتعظيم - لا بعنوان العبودية - خارجاً عن الشِّرك وحدوده، وحيث إنّه لا مجال للأوّل لظهور بطلانه فلا بدّ وأن يكون الحقّ هو الثاني، فإذاً تكون الأمور المذكورة داخلةً في عبادة الله وتعظيمه:

﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [**الحج**: **٣٢**].

وقد مرّت الروايات الدالّة على استحباب زيارة قبر النبيّ وأولياء الله الصالحين». - إنتهى -(*).

(*) ودونَك بعضَ الآيات الكريمة المرتبطة بمقامَي التوسُّل والتبرُّك، وفيه بلاغٌ وكفايةٌ لمَن ألقى السمعَ وهو شهيد: ←

....

....

← قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ [المائدة: ٣٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابٗا رَّحِيمٗا﴾ [النساء: ٦٤].

وقال تعالى: ﴿قَالُواْ يَـٰٓأَبَانَا ٱسۡتَغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَٰطِـِٔينَ﴾ ﴿قَالَ سَوۡفَ أَسۡتَغۡفِرُ لَكُمۡ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يوسف: ٩٧-٩٨].

وقال تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنۡ أَغۡنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضۡلِهِۦۚ﴾ [التوبة: ٧٤].

وقال تعالى: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ﴾ [التوبة: ١٠٣].

ثمّ أمعِن النّظر في نسبة الإشفاء والإبراء إلى عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ في قوله تعالى:

﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ أَنِّيٓ ←

....

....

← أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِۖ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِۖ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٤٩].

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِىۖ وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِىۖ وَإِذْ تُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِىۖ﴾ [المائدة: ١١٠]، **وطَلَبُ الشفاء والبُرْء من عيسى عليه السلام إنّما هو باعتقاد أنّ فِعْلَه عليه السلام مستنِدٌ إلى الله تعالى مآلاً، لا أنّه عليه السلام مستقلٌّ في الإشفاء أو أنّه مُفَوَّضٌ إليه ذلك بمعزلٍ عن أمر الله وإذْنه وإرادته!**

ولا يفوتنَّك ما نَدبَ إليه الشارعُ واستحبّه من جَمْع الأطفال والنّساء والشّيوخ في صلاة الإستسقاء بدافع التوسُّل بهم لإثارة رحمة الله تعالى.

ويكفيكَ من آيات التبرُّك قولُه تعالى في تابوت بني إسرائيل: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ ←

....

....

← وَءَالُ هَـٰرُونَ تَحۡمِلُهُ ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لَّكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٨]، أو قولُه تعالى في قميص يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ٱذۡهَبُواْ بِقَمِيصِي هَٰذَا فَأَلۡقُوهُ عَلَىٰ وَجۡهِ أَبِي يَأۡتِ بَصِيرٗا وَأۡتُونِي بِأَهۡلِكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [يوسف: ٩٣] إلى أن يقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ أَلۡقَىٰهُ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ فَٱرۡتَدَّ بَصِيرٗاۖ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [يوسف: ٩٦]، أو قولُه تعالى في أصحاب الكهف رضي الله عنهم: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعۡثَرۡنَا عَلَيۡهِمۡ لِيَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيۡبَ فِيهَآ إِذۡ يَتَنَٰزَعُونَ بَيۡنَهُمۡ أَمۡرَهُمۡۖ فَقَالُواْ ٱبۡنُواْ عَلَيۡهِم بُنۡيَٰنٗاۖ رَّبُّهُمۡ أَعۡلَمُ بِهِمۡۚ قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُواْ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِمۡ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيۡهِم مَّسۡجِدٗا﴾ [الكهف: ٢١]. . . .

قال العارف الكامل محمّد مهدي النراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في زيارة النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ والأئمّة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: «إعلَم أنّ النفوس القويّة القدسيّة - لا سيّما نفوس الأنبياء والأئمّة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - إذا نفضُوا أبدانَهم الشّريفة وتجرّدوا عنها وصعدوا إلى عالَم التجرّد، وكانوا في غاية الإحاطة والإستيلاء على هذا العالَم، فأمور هذا ←

....

....

← العالَم عندهم ظاهِرةٌ منكشِفةٌ، ولهم القوّةُ والتمكُّن على التأثير والتصرّف في موادّ هذا العالَم، فكلّ مَن يحضر مقابرَهم لزيارتهم يطّلعون عليه - **لا سيّما ومقابرُهم مَشَاهِدُ أرواحهم المقدّسة العليّة، ومحالُّ حضورِ أشباحهم البرزخيّة النوريّة** - فإنّهم هناك يَشهدون ﴿بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ﴾ [**آل عمران: ١٦٩**] وبما آتاهُمُ اللهُ من فَضْلهِ فرِحون، فلهم تمامُ العِلم والإطّلاع بزائري قبورهم وحاضري مراقدهم وما يصدر عنهم من السّؤال والتوسّل والإستشفاع والتضرّع، فتهبّ عليهم نَسَمَاتُ ألطافهم، وتفيضُ عليهم من رَشَحات أنوارهم، ويشفعون إلى الله في قضاء حوائجهم وإنجاح مقاصدهم وغفران ذنوبهم وكَشْف كروبهم.

فهذا هو السرّ في تأكُّد استحباب زيارة النبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام مع ما فيه من صلتهم وبرّهم وإجابتهم وإدخالِ السّرور عليهم، وتجدُّدِ عَهْدِ ولايتهم وإحياءِ أمرهم وإعلاءِ كلمتهم وتنكيتِ (بمعنى الضّرب والطّعن والرّمي)←

....

....

← أعدائهم، وكلٌّ واحدٍ من هذه الأمور ممّا لا يخفى عظيمُ أَجْرِه وجزيلُ ثوابه.

وكيف لا تكون زيارتُهم أقربَ القُرُبات وأَشْرفَ الطّاعات؟ مع أنّ في زيارة المؤمن - من جهة كونِه مؤمناً فحسب - عظيمَ الأَجْر وجزيلَ الثّواب، وقد وردَ به الحثُّ والتّوكيد والتّرغيب الشّديد من الشّريعة الطّاهرة، ولذلك كثُر تردّد الأحياء إلى قبور أمواتهم للزّيارة، وتَعارَف ذلك بينهم حتّى صارت لهم سُنَّةً طبيعيّة.

وأيضاً قد ثَبَتَ وتقرَّر جلالةُ قَدْرِ المؤمن عند الله وثوابُ صلته وبرّه وإدخال السّرور عليه، وإذا كان (هذا) الحال في المؤمن - من حيث إنّه مؤمن - فما ظنّك بمَن عصمَهُ اللهُ من الخطأ، وطهّره من الرِّجس، وبَعَثَه اللهُ إلى الخلائق أجمعين، وجَعَلَه حجّةً على العالَمين، وارتضاه إماماً للمؤمنين وقدوةً للمسلمين، ولأجله خلقَ السماوات والأرَضين، وجعلَه صراطَه وسبيلَه وعينَه ودليلَه، وبابَه الذي يُؤتى منه ونورَه الذي يُستضاءُ به، وأمينَه على بلاده وحَبْلَه المتّصل بينه وبين ←

....

....

← عباده من رُسُلٍ وأنبياء وأئمّةٍ وأولياء؟!...» - انتهى - (جامع السعادات: ج٣: ٣٩٨ و٣٩٩).

فوائد ونُكات: في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾:

قال الفيلسوف صدر الدّين محمّد الشيرازي في التفسير الكبير: ج١: ٨٣ و٨٤: «إنّ في تقديم - إيّاك - على - نعبدُ - وجوهاً:

منها: إنّ في هذا التَّقديم تنبيهاً منه للعابد على أنّ المنظورَ إليه في العبادة هو المعبود نفسه، لا شيءَ آخر مِن طَلَبِ ثوابٍ أو دفعِ عقاب.

ومنها: إنّه قدّم نفسَه لتنبيه العابد من أَوّل الأمر على أنّ المعبودَ هو الله الحقّ، فلا يلتفت يميناً وشمالاً ولا يتكاسَلْ في الطّاعات، ولا يَثْقُلُ عليه تحمّلُ العبادة من الرُّكوع والسُّجود، فإنّه إذا ذَكرَ قوله: - إيَّاك - يحضر في قلبه معرفَةُ الرّب تعالى، فَبَعْدَهُ سَهلتْ عليه تلك الطّاعات وهانَتْ عليه مشقّةُ العبادات، ومثاله: مَن أرادَ حملَ جسمٍ ثقيلٍ: ←

....

....

← يتناول قَبْلَ ذلك ما يزيدُه قوَّةً وشدَّة، فالعَبْدُ لمَّا أرادَ حَمْلَ التَّكاليف الشَّاقة يتناوَل أوَّلاً معجونَ معرِفَةِ الرّبُوبيَّة مِن قوله - إيَّاك - حتّى يَقْوَى على حَمْلِ ثِقْلِ العبوديَّة.

ومنها: إنَّكَ إذا قلت: نَعْبُدُك، بتقديم ذكر العبادَة منك، فقَبل أن تذكر أنّها لِمَنْ هي؟ فيُحْتمل أنّ الشَّيطانَ يقول: إنَّها للأصنام أو للأجسَام كالشَّمس والقمر، أمّا إذا غَيَّرْتَ هذا التَّرتيب وقلت أوّلاً: إيْاك، ثمّ قلت ثانياً: نَعْبُد، فَلَمْ يَبْقَ مَجَالٌ لِهذا الإحتمال، وكان أَبْلَغ في التَّوحيد وأبعد عن احتمالِ الإشراك.

ومنها: إنّ المعبودَ متقدِّمٌ في الوجود والشَّرف على الممكن، وكان ينبغي أن يكون ذكرُه متقدّماً على ذِكْرِ غَيْرِه.» - إنتهى -.

وفي بعض التفاسير: «وردَت الصيغةُ بلفظ الجمع - نعبدُ ونستعين - ولم يَقُل: إيّاك أعبدُ وإيّاك أستعين - بصيغة المفرَد -، وذلك للإعتراف بقصُور العبد عن الوقُوف في باب مَلك الملوك، فكأنّه يقول: أنا يا ربّ، العبدُ الحقيرُ ←

....
....

....
....

← الذّليل لا يليق بي أن أقِف هذا الموقف في مناجاتك بمفردي، بل أنضمّ إلى سِلك المؤمنين الموحّدين، فتقبّل دعائي في زمرتهم، فنحن جميعاً نعبدُك ونستعينُ بك.» - إنتهى -.

ونظير ذلك ما في قوله تعالى من سورة حم السّجدة (فصّلت): ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾: ففي الميزان: «والتّعبير بلفظ الجمع دون أن تقولا: أتينا طائعتَيْن، لعلّه تواضعٌ منهما بِعَدّ أنفسهما غير متميّزة (متميِّزتَيْن ظ) من سائر مخلوقاته تعالى المطيعة لأمره، فأجابتا عن لسان الجميع، نظير ما قيل في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾». (الميزان في تفسير القرآن: ج١٧: ص٣٦٦: مؤسّسة الأعلمي).

وإذا قرأ: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦ و٧][(١)] **إلتفتَ إلى أنّ طائفةً قد خالفوا اللهَ وعَصَوْهُ عناداً، ولأجله وقعَ عليهم غضبُه تعالى وسخطُه، أو أنّهم خالفوه بغير عنادٍ فصاروا من الضّالّين، وهناك طائفةٌ أخرى قد أطاعوا اللهَ ورسولَه فوقعوا في موردِ نعمائه تعالى ورضاه.**

---

(١) **ههنا فائدتان:**

الأولى: إنّ قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ بَدَلٌ من «الصّراط المستقيم» وهو في حكم تكرير العامل، فكأنّه قال: إهدنا صراط الّذين أنعمتَ عليهم...

فإن قلت: ما فائدةُ البدَل؟ وهلّا قيل: إهدنا صراطَ الّذين أنعمتَ عليهم...؟

قلت: فائدة البدل: التوكيد، والإشعار بأنّ الطريق المستقيم بيانُه وتفسيره: صراط مَن خصّهم اللهُ تعالى بعصمتِه وأمدّهم بخواصّ نعمتِه، واحتجّ بهم على بريّته، وفضّلَهم على كثيرٍ من خليقته، فيكون ذلك شهادةً لصراطهم بالإستقامة على آكد الوجوه، كما تقول: «هل أدلُّكَ على أكرم النّاس فلان»؟ فيكون ذلك أبلغَ في وَصْفِه

ففاتحة الكتاب(١) بمجموع آياتها تكون عِبْرَةً وعظِةً

بالكرم من قولك: «هل أدلّكَ على فلانٍ الأكرم»؟، لأنّك بيّنتَ كرمَه مُجْمِلاً أوّلاً مفصِّلاً ثانياً، وأَوْقَعْتَ «فلاناً» تفسيراً للأكرم، فجعَلْتَه عَلَماً في الكرم، فكأنّك قلت: «مَن أراد رجُلاً جامِعاً للكرم فعلَيْه بفلان.» فهو المعيَّن لذلك غيرُ مدافَعٍ فيه. (جوامع الجامع: للطّبرسي رحمه الله: ج١: ص١٩: ط بيروت.).

الثانية: - عن بعض المحقّقين -: «ثمّ في عدوله سبحانه عن إسناد الغضَب إلى نفسه جلّ شأنُه، مع التّصريح بإسناد عديله - أعني: النّعمة - إليه عزّ سلطانُه: تشييدٌ لمعالِم العفو والرّحمة، وتأسيسٌ لمباني الجود والكرَم، حتّى كأنّ الصادر عنه هو الإنعام لا غير، وأنّ الغضَب صادِرٌ عن غيره.» - إنتهى -.

(١) ذكرَ في «مجمع البيان» عشرة أسماء لهذه السّورة، والخمسةُ الأولى منها مشهورةٌ، وسنكتفي بذِكرها:

(أ) **فاتحة الكتاب**: سُمّيَتْ بذلك لافتتاح المصاحف بكتابتها، ولوجوب قراءتها في الصلاة، فهي فاتحةٌ لما يتلوها من سورة القرآن في الكتاب والقراءة.

للمصلّين الملتفتين إلى معاني هذه الآيات، ثمّ إذا وصل المصلِّي إلى حدّ الركوع والسّجود فركع ثمّ سَجد: إلتفتَ إلى عظمة مقام ربّه الجليل، وأنّ العبدَ لا بدّ أن يكون في غايةِ تذلُّلٍ وخضوعٍ وخشوعٍ إلى مقامِه الأقدس، فإنّهما

(ب) **الحَمْد**: سُمّيَتْ بذلك لأنّ فيها ذِكْرَ الحَمْد.

(ج) **أمُّ الكتاب**: سُمّيَتْ بذلك لأنّها متقدِّمةٌ على سائر سُوَر القرآن، والعرَب تُسمّي كلَّ جامعِ أَمْرٍ أو متقدِّمٍ لأمرٍ - إذا كانت له توابعُ تَتْبعُه - أُمّاً، فيقولون: «أمّ الرّأس» للجِلْدَة التي تجمعُ الدّماغ، و«أمّ القرى» لأنّ الأرضَ دُحِيَتْ (أي بُسِطَتْ) من تحت مكّة، فصارت لجميعها أُمّاً. **وقيل**: لأنّها أشرفُ البلدان فهي متقدِّمةٌ على سائرها، **وقيل**: سُمّيَتْ بذلك لأنّها أَصْلُ القرآن، والأُمُّ هي الأَصْل، وإنّما صارت أَصْلَ القرآن لأنّ اللهَ تعالى أودَعها مجموعَ ما في السُّوَر، لأنّ فيها إثباتَ الربوبيّة والعبوديّة، وهذا هو المقصودُ بالقرآن.

(د) **السَّبع**: سُمّيَتْ بذلك لأنّها سَبْعُ آياتٍ لا خلافَ في جُمْلَتها.

حقيقةُ العبوديّة، وأرقى معناها، ومن هنا كانت عباديّتُهما ذاتيّةً(١)**.**

(هـ) **المثاني**: سُمّيَتْ بذلك لأنّها تُثْنى (أي تُكَرّر) بقراءتها في كلّ صلاة، فَرْضٍ ونَفْل (أي مستحبّ)، **وقيل**: لأنّها نزلَتْ مرَّتَيْن (نزلَتْ بمكّة حين فُرِضَتْ الصلاة، وبالمدينة لمّا حُوِّلَتْ القِبلة، ليُعْلَم أنّها في الصلاة كما كانت.) - إنتهى -: مجمع البيان للطّبرسي رحمه الله: ج١ و٢: ص٨٧: ط بيروت.

(١) يقع الكلامُ في سُجود الملائكة لآدم عليه السلام، وكيف جازَ ذلك؟ مع أنّ السّجودَ لا يجوز لغير الله؟!

قال المقدَّس السيّد الخوئي رحمه الله في كتاب «البيان في تفسير القرآن: ص ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥»: «وقد أجابَ العلماءُ عن ذلك بوجوه:

الرّأي الأوّل:

إنّ سجود الملائكة هنا بمعنى الخضوع، وليس بمعنى السجود المعهود.

ويردّه: أنّ ذلك خلافُ الظاهر من اللفظ، فلا يُصار إليه من غير قرينة، وأنّ الروايات قد دلّت على أنّ ابن آدم إذا

ومن هنا كان في الركوع والسجود مشقّةٌ على العرَب في صدر الإسلام فالتمسوا النبيَّ ﷺ أن يرفع عنهم هذا

سجد لربّه ضجر إبليس وبكى، وهي دالّة على أنّ سجود الملائكة الذي أمرهم الله به، واستكبر عنه إبليس: كان بهذا المعنى المعهود، ولذلك يضجر إبليس ويبكي من إطاعة ابن آدم للأمر وعصيانهِ هو من قَبْل.

الرأي الثاني:

إنّ سجود الملائكة كان لله، وإنّما كان آدمُ قبلةً لهم، كما يقال: صلّى للقبلة أي إليها، وقد أمرهم الله بالتوجّه إلى آدم في سجودهم تكريماً له وتعظيماً لشأنه.

ويردُّه: أنّه تأويلٌ ينافيه ظاهرُ الآيات والروايات، بل ينافيه صريح الآية المباركة. فإنّ إبليس إنّما أبى عن السجود بادّعاء أنّه أشرف من آدم، فلو كان السجود لله، وكان آدم قبلةً له لما كان لقوله: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١] معنىً، لجواز أن يكون الساجد أشرف ممّا يستقبله.

الرّأي الثالث:

إنّ السجود لآدم حيث كان بأمرٍ من الله تعالى فهو في الحقيقة خضوعٌ لله وسجودٌ له.

التكليف ويأمرهم بما شاء، وذلك لتضادّهما الكبر والنّخوة، وبما أنّ الصلاة تتكرّر في كلّ يومٍ وليلة عدّة

وبيان ذلك: أنّ السجود هو الغاية القصوى للتذلّل والخضوع، ولذلك قد خصَّه الله بنفسه، ولم يرخّص عبادَه أن يسجدوا لغيره، وإن لم يكن السجود بعنوان العبوديّة من الساجد، والربوبيّة للمسجود له. غير أنّ السجود لغير الله إذا كان بأمرٍ من الله: كان في الحقيقة عبادةً له وتقرّباً إليه، لأنّه امتثالٌ لأمره، وانقيادٌ لحكمه، وإن كان في الصورة تذلّلاً للمخلوق. ومن أجل ذلك يصحّ عقابُ المتمرِّد عن هذا الأمر، ولا يُسمع اعتذارُه بأنّه: لا يَتذلّل للمخلوق، ولا يَخضع لغير الآمِر(*).

(*) ففي تفسير الصّافي عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ﴾ [البقرة: ٣٤] عن الصادق عليه السلام: «قال إبليس: ربِّ إعفني من السجود لآدم عليه السلام، وأنا أعبدُك عبادةً لا يعبدُكَها مَلَكٌ مقرَّبٌ ولا نبيٌّ مُرسَل، فقال جلّ جلالُه: لا حاجة لي في عبادتِك، إنّما عبادتي من حيث أُريد، لا من حيث تُريد.» .... ←

مرّات: فالإلتفات إلى معانيها في كلّ وقتٍ أتى بها لا محالة يُؤثِّر في النفس ويَصْرِفُها عن الفحشاء والمنكَر... إنّ الصلاة باعتبار أنّها مشروطةٌ بعدّةِ

وهذا هو الوجه الصحيح: فإنّ العبد يجب أن لا يَرى لنفسه استقلالاً في أموره، بل يطيع مولاه من حيث يهوى ويشتهي. فإذا أمرَه بالخضوع لأحدٍ وَجَب عليه أن يمتثله، وكان خضوعُه حينئذٍ خضوعاً لمولاه الذي أمرَه به..» وقال رَحِمَهُ اللهُ - تحت عنوان: **تنبيه**: ص/ **٤٧٥**: - «إذا نُهي عن خضوعٍ خاصٍّ لغير الله كالسجود، أو عن عبادةٍ خاصَّةٍ كصوم العيدَيْن، وصلاة الحائض، والحجّ في غير الأشهر الحرُم: كان الآتي به مرتكِباً للحرام ومستحِقّاً للعقاب، إلّا أنّه لا يكون بذلك الفعل مشركاً ولا كافراً، فليس كلُّ فعلٍ محرّمٍ يقتضي شركَ مُرتكِبه أو كُفْرَه...

← وفي البحار: ج**٥**: ص**٣٧** - باب سجود الملائكة ومعناه - عن الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ أيضاً في جواب سؤال الزّنديق: كيف أمرَ اللهُ الملائكةَ السجودَ لآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إنّ مَن سجدَ بأمر الله فقد سجدَ لله، فكان سجودُه لله إذا كان عن أَمْر الله».

شرائط: فهي لا محالة تَنْهى عن الفحشاء والمنكَر، فإنّ الإلتزام بإباحة المكان واللّباس، وبالطّهارة من الحدَث والخبَث - مثلاً -: يَصرِف المكلَّفَ عن كثيرٍ من المحرَّمات الإلهيّة. . . ».

(محاضرات في أصول الفقه: ج١: ص١٥٥ و١٥٦ و١٥٧).

وقد عرفت أنّ الشِّرك إنّما هو الخضوع لغير الله بما أنّ الخاضعَ عبدٌ والمخضوعَ له ربٌّ، فمَن تعمَّد السجودَ لغير الله بغير قصد العبودية لم يَخرج بعَمَله هذا المحرَّم عن زمرة المسلمين، فإنّ الإسلام يدور مدارَ الإقرار بالشَّهادتَيْن، وبذلك يَحرم مالُه ودمُه. . . » - إنتهى - هذا.

ولا يَفُوتَنَّكَ مراجَعَةُ كتابِ «**توحيد العبادة**» لِشَيْخِنا الأستاذ آية الله الشّيخ نزار آل سنبل القطيفيّ (دام ظلُّه)، فإنّه كَثيرُ الجَدْوَى، غَزيرُ الفَحْوَى، رَصينُ الشَّرحِ والبَيان، قَوِيُّ الحُجَّةِ والبُرهَان، مُتَمَيِّزٌ في بابِه بالإستيفاء الكامِلِ لِأُسِّ المطالِب وفُروعِها، وبما فيه من أَدِلَّةٍ مُحْكَمَةٍ كافِيَة،

....

وتحقيقاتٍ شافِيَة، وتَدقيقاتٍ وافِيَة، لا يَخفى وَقْعُها على مَن له طَبْعٌ سَليمٌ وعَقْلٌ مُسْتَقيم، فَجَزَاهُ اللهُ خَيْرَ الجزاء وأَحْسَنَه.

والحمد لله أوّلاً وآخِراً... وصلّى الله على سيدّنا ونبيّنا أبي القاسم محمّد وأهل بيته الطّيّبين الطّاهرين وسلَّم تسليماً كثيراً...

الفهرس

الموضوع الصفحة

الفَصْلُ الأَوّل

الفَصْلُ الثّاني

الفَصْلُ الثّالث

الفصل الرّابع

الفصل الخامس

الفصل السّادس

مُلْحَقٌ: في قضايا عقائديَّة